

صبري أبوالمجد

# سنوات ما قبل الثورة

١٩٣٠ - ١٩٥٢

الجزء الثاني





# سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الثاني



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٨

الاخراج الفنى والغلاف : محمد قطب

---



## الى ارواح هؤلاء : أهدي هذا الكتاب

● الى كل شهيد ، قاتل وقتل في سبيل الله والوطن وروى بدمه الطاهر  
ثرى مصر الطاهر .

● الى كل مواطن مصري ، وإلى كل مواطنة مصرية آمن بحق بلده ، في  
الحرية والاستقلال والديمقراطية وبذل جهدا - أى جهد - لتحقيق ما يؤمن به .

● الى كل من قال ، أو كتب ، أو أذاع أو نشر ، أو تغنى بكلمة حب  
في مصر ، لخير مصر ، ولتحرير مصر .

● الى أرواح كل زعمائنا وقادتنا الأخيار الذين عشقوا مصر ووقفوا على  
خدمتها أرواحهم ، وأموالهم ، وأهليهم وناصبوا عنها ضد كل قوى  
البغى والظلم فأسابوا أم أخطأوا : أرواح أحمد عرابي ، عبد العال  
حلمى ، على فهمى الديب ، طلبية عصمت ، محمود سامي البارودي ، يعقوب  
سامي ، محمد عبيد ، وعبد الله نديم وغيرهم ، وغيرهم ممن أشعلوا أهم ثورات  
القرن التاسع عشر - ثورة ١٨٨١ - ثم كانوا - بسبب التدخل الأجنبي والخيانة  
والرشوة - وقودها وضحاياها : الى أرواح مصطفى كامل ، ومحمد فريد  
وعلى فهمى كامل ، وأحمد لطفي ، وأحمد فنيق وعبد اللطيف الصوفاني  
وعبد العزيز الصوفاني ، وأمين ، وعبد الرحمن الرافعي ، وعبد الحميد سعيد ،  
ومحبوب ثابت وحافظ رمضان ، ومحمد محمود جلال ، وعبد المقصود  
وعبد الغفار وعبد الحليم متولى ، وفكري أباطة ، وغيرهم وغيرهم من أبناء الحزب  
الوطني الذين ملكوا وما تركوا وكانوا خير الأبناء في مدرسة الصوفية الوطنية  
المصرية .

● وإلى أرواح محمد عبده وقاسم أمين ، وطلعت حرب وأحمد شوقي ،  
وحافظ إبراهيم وغيرهم ، وغيرهم من ذوى الفكر المستنير الذين ساهموا في  
حركات الإصلاح الاقتصادية والأدبية والفكرية .

● ثم الى أرواح سعد زغلول ومحمد محمود ، وإسماعيل صدقي ،  
وعبد الخالق ثروت ، وعدلى يكن ، وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، ومصطفى  
النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، وغيرهم وغيرهم  
معن شاركوا فى إشعال ثورة ١٩١٩ ، فى بداياتها الأولى وكان لهم جهدهم الذى  
لا ينكر وقضاهم الذى يجب أن يذكر ويذكر ، ويذكر ! .

● الى أرواح حسن البنا ، وأحمد حسين ، ومصطفى الوكيل الذين  
نحتوا فى الصخر أفكارا جديدة ، وكانوا جنودا أوفياء لدينهم ، ولصبرهم  
الحبيبة .

● الى أرواح كل هؤلاء وأمثالهم ومن على شاكلتهم ، الى تلاميذهم  
وأنصارهم ، ومن اقتدى بهم : أهدى كتابى هذا ، عن سنوات ما قبل ثورة  
٢٣ يوليو ١٩٥٢ : تلك الثورة التى شاركوا جميعا فى التمهيد لها .

والله ولى التوفيق ؟

صبرى أبو المجد

يوليو ١٩٨٨

## مقدمة ومدخل الى الكتاب :

مصر في ٦٠ سنة [ ١٨٦٥ - ١٩٢٥ ]

ايجائيات وسلييات : « ما لنا ، وما علينا »

عندما بدأت أكتب - في مجلة المصور القاهرية - عن سنوات ما قبل الثورة - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - لم أكن أتوقع أن أستمّر طويلا في الكتابة ، كما لم أكن أتوقع أن تستقبل كلماتي بتلك الدرجة من الحماس والفرحة والقبول ، كنت في البداية ، أعتقد أن قرائي سوف يكونون من أولئك الذين عاشوا ، وعاشوا تلك السنوات والذين يمكن أن يروا في كتابتي انعكاسا ، لماض عاشوه ، أحبوه ، أم كرهوه ، شقوا ، أو نعموا به : سيرون أنفسهم فيما أكتب ، وساعيد عليهم ذكريات علقت بنفوسهم ، ووجدانهم .

وما أن مضيت في الكتابة بضعة أسابيع حتى اكتشفت ، فيما تلقيت من رسائل ومكالمات وفيما استقبلت من زوار ، أن شباب مصر ، هم أكثر الناس اقبالا على ما يكتب عن تلك السنوات من غيرهم .

وأذكر أن بعض الوزراء يومها اتهموني بأنني أفسد عليهم أبناءهم فهم يسألونهم كل خميس : لماذا لم تقولوا لنا هذا الذي يكتب ، وينشر ؟؟ .

لماذا أخفيتم عنا كل ذلك التاريخ المشرق ؟ لماذا حاولتم ، أن تقطعوا الصلة بين هذه الأيام ، وما سيقها من أيام ؟ ولست بناس أبدأ خطابا جاءني من الاستاذ محمود نجم ، وكان وقتئذ مديرا للمدارس الليسيه بمصر الجديدة ، قال في خطابه انهم في المدرسة - وهي للعلم مدرسة لغات - قد أجروا استفتاء بين طلبتها وطلباتها عن الكاتب الذي يرغبون في الحوار معه ، والموضوع ، الذي يفضلون أن يكون موضوع الحوار وأن الأغلبية في هذا الاستفتاء كانت معي ، ومع الموضوع الذي أكتب فيه وهو « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، وما أكثر الدعوات ، التي تلقيتها من الجامعات المصرية . كل الجامعات المصرية والمعاهد والمدارس ، والكثير من تجمعات الشباب وقصور الثقافة وغيرها ، وغيرها ، لكي أتحدث عن سنوات ما قبل الثورة ولقد قضيت عامين كاملين ،

متحدثا في ذلك الموضوع ، من أقصى البلاد الى أقصاها : من أستوان الى الاسكندرية حتى لقد خشيت أن يطغى الحديث عن سنوات ما قبل الثورة عما أكتبه . أو أؤمن به من قضايا أخرى ، وفي كثير من البلدان العربية ، التي زرتها ، في تلك الفترة ، التي بدأت فيها أكتب عن سنوات ما قبل الثورة كانوا يدعوونى الى الحديث عن تلك السنوات .

وكنت أعجب لاهتمام الاخوة العرب ، بالحديث عن تلك السنوات رغم أنها مصرية في الغالب عربية في حالات قليلة .

وعرفت أن الاخوة العرب يتحمسون للكتابة عن تلك السنوات لأنها أولا عن تاريخ مصر ، التي يحبونها ، بل يعشقونها ولأنهم يعتبرون تلك السنوات جزءا من تاريخهم أيضا .

ولأن الكثيرين منهم سمعوا الكثير عن تلك السنوات ، من آبائهم ، واجدادهم .

واكتشف أن كثيرا من الأخوة العرب في الثلاثينات والأربعينات كانوا كإبناء مصر تماما : بعضهم يتحمس لهذا الحزب المصرى أو ذاك ، بعضهم يؤيد هذا الزعيم المصرى أو ذاك . حتى فى الأندية الرياضية ، كانت هناك - فى بعض الأقطار العربية - انتقادات لهذا النادى المصرى أو ذاك .

وحتى فى دنيا الغناء كنت تجد فرقا من هذا البلد العربى أو ذاك يتحيز لهذا المظهر أو ذاك أو لهذه المظربة أو تلك .

وعندما دخلت فى العمق - كما يقولون - ورجت أقول قولة الحق مجردة . أغضبت الجميع ، جميع من ينتمون أو كانوا ينتمون الى الأحزاب السياسية فى سنوات ما قبل الثورة ، حتى أساتفتى وزملائى من أبناء الحزب الوطنى أخذوا على أشياء كثيرة : انتقادى لهجرة محمد فريد الى أوروبا سنة ١٩١٢ وتفضيلى ، لبقائه فى مصر فالجهاد فى سبيل الوطن داخل الحدود أفضسل وأقوى مرات عديدة من الكفاح خارج الحدود ، وكذلك أخذوا على انتقادى للذين قبلوا أن يرشحوا أنفسهم فى الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ الذى أصدره اسماعيل صدقى باشا .

وكان بعضهم يقول لى : لقد جنينا المر من دستور ١٩٢٣ ، فهل تطالبنا بأن نتحمس له ونوقف عجلة الزمن حدادا عليه ؟

وكننت كلما أشدلت بحزب معين أو بشخصية حزبية معينة أتلقى رسائل ، التهئة والتشجيع ، فإن انتقدت ذلك الحزب ، أو أية شخصية أخرى من رموزه

تلقيت رسائل عتيقة بعضها موضوعي أو يمكن أن يكون موضوعيا وأكثريتها  
تمتليء بالشتائم والسخائم .

ولقد أعلنت عن ضيقي وتبرمى من ذلك ، وفى ذات مرة فكرت فى أن  
أتوقف عن الكتابة . وكفانى ما نلت بسببها من خصومات .

وأعلنت عن ذلك الصديق والتبرم والعزم على الاكتفاء بما كتبت .

وكانت المفاجأة تلقيت العشرات من الرسائل ممن أعرف ومن لا أعرف  
تدعوني الى الصبر والتحمل . وعدم التأثير بتلك الحملات .

ومن بين تلك الرسائل التى هزتنى بحق رسالة من الدكتور محمود  
محموط وزير الصحة الأسبق وأستاذ علاج الأورام بالإشعاع والطب النووي  
ورئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية . لنشر الثقافة والمعرفة العالمية - ولم أكن  
قد شرقت بمعرفته - وقد جاء فى هذه الرسالة التى زادتنى قوة وبعثت فى  
- كما قلت يومذاك - الأمل الذى أرجو أن يبقى ما بقيت الحياة : أهديك تحية  
الاستاذ . والسلام وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق  
ملك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر ، وذلك فى عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذى  
قرأته عند عودتى من الخارج أخيرا : لقد أحسست ، فى تعقيبك مرارة وأسى ،  
تسيل من قلبك الى قلمك . وكلبك فخشتيت عليك انقباض النفس وانحباس  
الفكر ، وعزوف الارادة . وانزواء القلم ، عما تقوم به من عمل تاريخي ثقافي  
حضاري شامخ فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من  
عمل رائع فأنت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسي : لحقبة من الزمن اعتورها  
تغيير اجتماعي ، وثقافي سريع الخطوة ، متعدد الاتجاهات ، كانت فيه مصر  
والمصريون بوتقة تفاعلت فيها روح مصر الشابة ، المتطلعة للحرية والتقدم  
والمعلقة بالقيم الانسانية الأصيلة المتصارعة مع دكتاتورية القصر ، وأطماع  
القوى الأجنبية وعلى رأسها الانجليز . فأنت تكتب وتسجل لتاريخ هذه  
الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك أفردت الكتب  
الساوية له فيها مكانا واهتماما لما فيه ومنه ، من رسالة حضارية وإنسانية  
يحملها من السلف الى الخلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف فى تفسيره وتلك سنة الخالق فى الخلائق  
ولكن الخطأ كل الخطأ أن نخرج فى الراى عن الموضوعية العلمية ، الى حدود  
الاسفاف والنزق والخروج عن المألوف والمروف حاجبا تلك الاشرقة الحضارية  
والثقافية والعلمية ، فهل لى - دكتور محمود محموط - أن أسالك العفو عن  
من جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ ، كما أسالك المزيد ، وفقك الله الى كل  
ما تريد فالله سبحانه وتعالى بارك فى المعرفة والعلم وجعلهما فى أعلى مراتب  
التقوى والايمان والسلام عليك ومنك ولك ، e .

وكننت أنفر من كثير من الضغوط حتى لا أقول ما عسدى وحتى أجبج  
الوثائق التى جات الى عن طريق اخوة أعزاء لا هم لهم ، الا نشر الحقيقة  
كاملة .

وكانت ثمة اغراءات مادية هائلة ، قدمها من يملكون المال ولا يريدون  
للحقائق أن تظهر وخاصة بعض فلول الأحزاب القديمة الذين كانوا يرون أن  
استمرارى فى هذا الطريق كشف لبعض المستور من أعمالهم التى يفتكرون لها  
اليوم . على أننى وقد أيقنت أن هذا الذى أقوم به أخطر عمل ثقافى وحضارى  
قمت به قررت الاستمرار فى العمل مهما تكن النتائج ومهما تكن المصاعب  
والتعاب خاصة وأن كل ما كنت ألقاه من عنت وارهاق ومصاعب ومتاعب كان  
يهون الى جانب موجات الاعجاب والتقدير ، والرضا .

ولم ألبث أن عرفت عند كثير من القراء والأصدقاء والعاملين فى الحقل  
العام ، أننى مخزن الوثائق التاريخية وأن من الأفضل بالنسبة لمن يملك  
بعض الوثائق التاريخية أن يوفينى بها لأنها عندما تكون لدى تكون أفضل من  
بقائها فى الأدراج عنده لا يستفاد منها .

وقد سبق أن ذكرت قصتى مع عبد الحالى فريد الذى غضب لأن الدولة  
استولت على مذكرات أبيه بقرار وأبلغ اليه عن طريق أحد «المحضرين» ، فقدم  
الى أكثر من مائتى خطاب لوالده محمد فريد لم يعرف أحد بها حتى كتابة  
هذه السطور سواء ، وسوى والدته ، العظيمة طيب الله ثراها .

كما سبق أن ذكرت قصتى مع الأخ الصديق جمال مذكور ابن عبد الحالى  
باشا مذكور سر تجار العاصمة وأخذ عمالقة الوطنية المصرية قبل ، وفى أثناء ،  
وبعد ثورة ١٩١٩ وذلك عندما جاءنى ذات صباح يحبل حقيبة ملأى بالصور  
والأوراق القديمة قائلا : لقد اجتمعنا بالأمس كمجلس أسرة وقررنا اهداءك  
كل هذه الصور والوثائق التاريخية القديمة ، التى كانت ضمن مخلفات أبى  
لكى تستفيد منها خاصة وأننا لم نستفد منها فى الماضى ، ولا اعتقد أننا  
يمكن أن نستفيد منها فى الحاضر ، أو المستقبل .

وأذكر اليوم قصة جديدة لم يعرفها أحد من قبل .

كان فى مقدمة زملائى فى مجلس الشورى الأخ والصديق والزميل  
سميح طلعت أحد وزراء العدل السابقين ، وقد ربطتنى به علاقة قوية متينة  
لما كان يجتمعنا من آراء واتجاهات فى كثير من الأحيان ودعائى يوما الى زيارته  
فى منزله بشوارع الهرم ولم أعرف المناسبة التى دعائى لزيارة بيته بسببها  
وبعد أن شربنا القهوة ، وتجاوزنا أطراف الحديث قام الى مكتبه وأخرج بعض

الملفات السرية للغاية . قائلا : هذه الملفات كانت لأبى . وأبى كما تعلم . هو عبد اللطيف طلعت باشا . الذى كان وكيلًا للديوان الملكى ، ولمب أخطر الأدوات فى بدايات الحرب العالمية الثانية .

وقد أصر الانجليز - بعد أن أحكموا قبضتهم على الحكومة المصرية - على اقضاء أبى من السراى .

وقد اخترتك لأهديك تلك الوثائق وأنا على ثقة من أنك سوف تستفيد منها .

وكان الرجل متحمسا لهذا الذى قام به الى أبعد حدود التحمس . وفى بعض الأحيان ، كان يوقظنى من نومي فى ساعة متأخرة من الليل ليؤزف الى نبأ عشوره على ورقة ، أو وثيقة هامة ضمن الأوراق ، المبعثرة هنا وهناك فى منزله .

وأكثر من ذلك كان يقوم هو وعلى نفقته بتصوير بعض الأوراق . التى كان يرى الاحتفاظ بها ، ويعطينى الأصل أو يعطينى الصورة حسب أهمية الأوراق بالنسبة له .

ووفاءه الأجل المحتوم . بعد أسابيع من قيامه بتلك العملية ، عملية اهدائى بعض الأوراق والوثائق التاريخية وكانما كانت تلك الأوراق والوثائق التاريخية أمانة لديه أداها كاملة قبل أسابيع من رحيله المفاجئ .

وأخر المفاجآت السارة بالنسبة لى ، عندما حمل الأخ والصدى - رفيق ، العمر - أحمد سعيد فى سيارته . مجلدات من جريدة النظام ، التى كان يصدرها المرحوم والده الأستاذ سيد على أحد صحفيينا الكبار الذين لم يأخذوا بعض حقوقهم فى التكريم والذى كان واحدا من بضعة صحفيين أرسلهم الزعيم مصطفى كامل . الى فرنسا ، فى بعثة دراسية يتلقون فيها دروسا فى الصحافة العملية فى باريس مثل الفيجارو ، وغيرها من كبريات الصحف الفرنسية .

وكان من بين تلك الأعداد التى أحضرها - مشكورا - أحمد سعيد ، أعداد من عام ١٩١٩ ، وهى أعداد نادرة للغاية ذلك لأن السلطات البريطانية كانت تصدر الصحف الوطنية وكانت دار الكتب السلطانية - وقتئذ - لا تحصل على تلك الأعداد بطبيعة الحال فخلت منها الدار .

وقد أفادنى مجلدات النظام الى درجة كبيرة خاصة انها كانت فى حالة جيدة عكس المجلدات الموجودة فى دار الكتب عن تلك السنوات التى تطرقت اليها عوامل البلى لكثرة تداولها ، ولتقدم المهد بها .

وأستطيع أن أزعـم أنه قد أصبحت لدى اليوم ثروة هائلة من الوثائق التاريخية لا أعتقد أن كثيرين في مصر ، يملكونها .

وهذه الثروة كانت ولا تزال سندا لي ، في كثير مما أكتبه .



وكان الإلحاح على شديدا في ضرورة جمع ما كتبتـه عن تلك السنوات في مجموعة من الكتب وشجعني على ذلك الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب الذي قام ورجاله بجهد كبير في اخراج الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة وكذلك الجزء الثاني الذي أقدمه اليـوم لقراء العربية .

وكما أنني لم أكن أتوقع ذلك النجاح الذي تحقق ، لسنوات ما قبل الثورة ، عندما نشرت بعض الفصول منها في المصور ، فأنني لم أكن أتوقع ذلك النجاح الهائل الذي تحقق للجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة .

كل الصحف المصرية تقريبا كتبت عنه .

كثير من مجلاتنا الكبرى : المصور ، آخر ساعة ، أكتوبر ، روز اليوسف نشرت فصولا منه : كثير من كتابنا تناولوا الكتاب بالتعليق . وكانوا في تعليقهم من الكرماء .

واختار ما كتبه اثنان من الزملاء الاعزاء لا شيء الا لأنه لم تكن تربطني بهما صلة صداقة سابقة على ما كتباه عن سنوات ما قبل الثورة ، أولهما الزميل الأستاذ حسن عامر ، ولقد هزنى ما كتبه عن الكتاب ، ومؤلفه الى درجة أنني ذكرت ذلك أكثر من مرة فيما كتبت من مقالات وفيما أذعت من أحاديث : كان ما كتبه حسن عامر ، أشبه بوسام هام :

« وإذا كنا قد تعودنا ألا نكرم كتابنا ومفكرنا الا بعد رحيلهم ، فإن حسن عامر قد خرج على هذه القاعدة ذكرى في حياتي » .

واختار فقط هنا - للذكرى وللشكر في نفس الوقت وللتاريخ أيضا - فقرأت مما كتبه حسن عامر عن الجزء الأول من كتابي سنوات ما قبل الثورة : هذا كتاب جدير بالترشيح لدرجة الدكتوراه صاحبه ليس باحثا ، هاويا ، راويا للتاريخ ، لكنه صانع للتاريخ ، شريك بأدوار مختلفة في أحداث مختلفة : بقدر علمه ، ومساهمته في العمل الوطني ، بقدر احترامه ، لشرف الكلمة ، وأمانة الحكم ، وعدالة القاضي ، بقدر ما لديه من وثائق ، ومعلومات ، والجهد المضني الذي بذله في جمعها وتصنيفها فهو جدير بإنشاء كرسي جامعي ، يحمل اسمه ، رمزا للفضل ، والعلم ، والأمانة والوطنية .



الانطباع الذى يبرق فى الذهن عند رؤية الكتاب لأول مره : بساطة العنوان و « عاديته » ، و يخاطوه بأن ما فيه ليس جديداً .

ماذا يضيف عن هذه الفترة التى تقلت بحثاً ، ودراسة من المؤلفين والاكاديميين ؟ لكن الانطباع السلبي سرعان ما يتلاشى بمجرد أن تفتح الصفحة الأولى .

الصفحات تسرقك ، تسلمك لا اراديا الى خير ما تطوف به على أحداث جديدة ، شواهد لم تختبر بعد ، أسماء تفاعل عنها المؤرخون وأولو الأمر ، أحكام باطلة رغم أدلة البراءة ، شرفاء ظلمهم التاريخ الذى نعيشه : استشهد على ذلك بقول أحد المؤرخين الذين قرأوا الكتاب قال : ان هذا القطع المستعرض من التاريخ المصرى ، منحه صبرى أو المجد أصالة وعمقا . وأضاف اليه ما يجبرنا على إعادة النظر فى كثير من الأحكام المستقرة .

صبرى أبو المجد أنكر فضله الذاتى .

الى أن يقول حسن عامر : مصر اليوم فى الكتاب : ربما كان صدور هذا الكتاب فى هذا الوقت بالذات صدفة ، لكنها صدفة تخدم موضوعها أيضا ما يسعى اليه فريق من الباحثين لاعادة كتابة التاريخ الوطنى .

وقد شهدت القاهرة مراجعة جزئية لهذا الجديد فى مؤتمر عقد منذ شهرين حول الموضوعية والذاتية فى كتابة التاريخ : صدفة الصدور تخدم موضوعيا أيضا ما يجرى الآن من تفاعلات على الساحة المصرية بعد أحد عشر عاما من التعددية الحزبية ، فى هذا الكتاب تقرأ تاريخ مصر ، تتعرف على الزعماء القدامى ، الكاتب كان موضوعيا عندما تناول الوفد والاخوان المسلمين . وحزب مصر الفتاة والآخرين :

ان ضخامة الجهد والعمل الذى بذل فى هذا الكتاب وتعدد مصادر البحث وموضوعية الأحكام ، وثناء أرشيف الكاتب بالوثائق ، والشواهد ، والمذكرات تسمح يعرض بعض الاقتراحات الى من يهمه الأمر .

● أن يتفضل أحد عمماء كليات الآداب بتشكيل لجنة لدراسة الكتاب واعداد تقرير عنه بما يستحق درجة علمية .

● أن تدرس إحدى الجامعات انشاء كرسى فى دراسة التاريخ المعاصر باسم المؤلف .

● أن يعاد تكريم الرجل بجائزة الدولة التقديرية أو بوسام ، رفيع المستوى فى العلوم والآداب :

وفى جريدة الأيام التى تصدرها كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، وتحت عنوان « مع عاشق التاريخ تلميذ الرافعى أبو المجد الجبرتى » ، كتب الزميل أحمد الجابرى يقول : علمت أن الدكتور عاطف غيث عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية قد وضع كتاب « سنوات ما قبل الثورة » للأستاذ صبرى أبو المجد ليكون ضمن الوثائق الأساسية لمكتبة الاسكندرية وأنه فى سبيله الى عقد مائدة للحوار فى الجامعة يدعى لها أساتذة التاريخ والاجتماع والعسوم السياسية والاجتماعية لمناقشة المؤلف .

وعن الكتاب يقول الكاتب الصحفى : تعرضت مصر فى فترات تاريخية لحالات حادة من الصعود ، والهبوط ، وكنا نفاجأ خلالها بالأسرار التاريخية . تنوع عبر الأثير من الإذاعة البريطانية من بعض كتاب انجلترا بالرغم من أن لدينا العديد من الأساتذة الأفاضل فى جامعاتنا المصرية ، وبالرغم من أن لدينا العديد من المراكز العلمية ، التى تحتوى المذكرات والوثائق لتاريخية وبالرغم من أن لدينا مؤرخون فى العصر الحديث مهتمون بكتابة التاريخ : « وقد أطل علينا هلال جديد فى سماء مصر ، بين نجوم الكتب التاريخية قلب نظرنا الى الأحداث رأساً على عقب : نوع جديد من الوثائق : كشف أسرار كثير من الوقائع ، صفحاته من أخطر ما قدمه عاشق التاريخ فى تاريخ حياته كلها : مؤلف الكتاب : مؤرخ مصر الحديث وعاشق تاريخها ، الصحفى الكبير ، والكاتب المحقق الذى ارتفع رصيده السياسى ، كمحارب ومقاتل فى مهنة البحث عن التاعب ،

وتضى الأيام قائلة : « إن الكتاب الجديد - « سنوات ما قبل الثورة » - ثمرة جهاد مضى منذ سنوات وسنوات ، ونحن نرشح مؤلف هذا الكتاب للحصول على درجة الدكتوراه : انه ليس مجرد باحث هاو للتاريخ ، ولكنه - وبحق - واحد من صناع التاريخ وبالتالى فهو مؤرخ من نوع جديد .

نحن نطالب بكرسى جامعى يحمل اسمه رمزاً للوفاء والأمانة العلمية التى يتميز بها ورمزاً للكلمة الشريفة التى يحمل لواها .

وفى نفس الوقت تكريماً للوطنية المصرية التى يبذل المؤلف جهده لزرعها فى قلوب وأفئدة شباب مصر : - وخاصة شباب الجامعات والمعاهد والمدارس - نصف الحاضر ، وكل المستقبل » .

وأبادر فأقول أننى ما اخترت ما كتبته الجمهورية الا لأضرب المثل على اهتمام الصحف بالكتاب لا لغرض آخر .

كما أننى لم أختار ما كتبه أصدقاء ، وأبناء عديلون كمحمود عبد المنعم

مراد ، وأحمد زكى عبد الحليم وغيرهما من كبار الاخوة والزعماء ، خشية أن تكون العلاقات الشخصية التي تربطني بهم لها دخل فيمسا كتبوه عني وعن كتابي وان كان هؤلاء الكتاب لا يمكن أبدا أن تكون للعلاقات الشخصية - أية علاقات شخصية - أى تأثير على ما يكتبونه فهم من خيرة الكتاب والأدباء .

أما ما كتبه الأيام فقد اخترته لأنه يمثل رأيا لصحيفة تصدر عن كلية من أعرق كليات الآداب في مصر .



أردت من الإشارة الى ما سبق ذكره ، التأكيد على أن الشعب قد أصبح - وتلك ظاهرة جديدة أو متجددة - يولى اهتماما بالغا ، بتاريخه وخاصة اذا ما كتب هذا التاريخ بوعي وأمانة ، وموضوعية وكان كاتبه مشاركا فى كثير من الأحداث التاريخية وعلى معرفة وثيقة بكل الشخصيات - أو بأغلبها اذا أردنا الدقة - التي لعبت أخطر الأدوار فى تلك السنوات المشرقة بالأمل الحلو المورقة بالكفاح الوطنى الذى لم تر مصر له مثيلا من قبل .

على أننى للأمانة التاريخية أحب أن أقول أننى عاشق للتاريخ لأننى فى الأصل عاشق لمصر ، وربما كان عشقى لمصر ، هو الذى خرضنى على عشقى تاريخ مصر .

#### عشقى لمصر هو الذى دعانى الى كتابة تاريخ مصر :

فى كثير من الأحيان أرى أن الكتابة عن تاريخ مصر تختلف عن غيرها من الكتابات وعندما اكتب أنا بالذات عن تاريخ مصر ، لا أستهدف نشر حلقات فى الصحف تثير بعض الجدل ، ولا أستهدف اضافة كتاب جديد الى المكتبة العربية ، انما أريد بما أكتبه عن مصر وتاريخ مصر المشاركة فى اعداد أجيال جديدة تعشق مصر ، وتاريخ مصر ، وتبذل قصارى جهدها لفرض ارادتها على التاريخ ، وتغيير مجراه الى ما فيه الأفضل ، والأحسن ، والأكثر تحقيقا لأمال الجماهير : وفى بعض الأحيان يستبد بى الحماس وأنا أكتب ما أكتبه عن التاريخ فأخرج عن هدوء المؤرخ وأعود الى ما كنته فى شبابى ، ثائرا ، ولكن بالكلمة ، مكافحا ولكن عن طريق إعادة كتابة التاريخ : وقد اتهمنى الصديق الكبير ، الدكتور يونان لبيب رزق ، بأننى وأستاذى عبد الرحمن الراعى والأستاذ فتحى رضوان من مدرسة التعظيم والتأييم التى تعظم أعمال شخصيات الحزب الوطنى ، وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات .

وقد رددت عليه فورا مؤكدا له ، أننى ما كنت فى يوم من الأيام من تلك المدرسة : مدرسة التعظيم والتأييم .

صحيح انني من أبناء الحزب الوطني ، وأنصار مصطفى كامل ومحمّد فريد ، بل انني كنت ولا ازال من غلاة أولئك الأبناء والأنصار ، ولقد قضيت زهرة شبابي سجيناً ، بسبب انتمائي الى ذلك الحزب ، وتحمسي لقادته ، الأوائل ، ومع كل ذلك كانت لي آرائي الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخصه .

ما أكثر ما كتبت عن أحمد عرابي ورفاقه ، وثورة ١٨٨١ وما أكثر ما ناديت برد اعتبار هؤلاء الزعماء والقادة ورد ممتلكاتهم اليهم ، بل ما أكثر ما دعوت الى إعادة رفات من مات منهم في سيلان ( سيرى لانكا ) .

وما أكثر ما كتبت عن قاسم أمين ، ودعوته ، وما أكثر ما انتقدت في نفس الوقت بعض زعماء الحزب الوطني وخاصة محمد فريد وهجرته ، والانقسامات التي حدثت داخل صفوف الحزب الوطني في اثر تلك الهجرة .

وكذلك ما أكثر ما انتقدت عدم قدرة زعماء الحزب الوطني ، على الاندماج في ثورة ١٩١٩ والمشاركة فيها مشاركة تبين للحزب أن يلعب دوراً هاماً في توجيهها .

ثم انني كتبت من أوائل من اعترف من أبناء الحزب الوطني بزعامة سعد زغلول وإشاد بدوره الوطني الكبير ، في قيادة ثورة ١٩١٩ ، رغم اختلافي معه في كثير مما قام به قبل ذهابه في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ للقباء ، المعتمد البريطاني في مصر ، سير ريجنالد وينجت هو وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمي ، ورغم اختلافي به في قبوله الحكم وتروّسه الوزارة المصرية عقب فوز حزبه [ الوفد ] في انتخابات عام ١٩٢٤ .

وقد خصص الأستاذ محمد زكي عبد القادر يومياته ، في الأخبار ( ١٩٥٤/٤/٢٩ ) عندما كتب عن كتابي « الجلاء أقوى طريق للسلام » تحت عنوان « ما لهم ، وما عليهم » .

وقد جاء فيما كتبه أستاذنا زكي عبد القادر بالحرف الواحد : أنهمت اليوم قراءة كتاب الجلاء للأستاذ صبري أبو المجد وهو من الشبان الذي نشأوا في حوض الحزب الوطني وآمنوا بمبادئه ، وأعجبني منه أنه كان مخلصاً في عرضه لأدوار القضية المصرية ، لم يحاب الحزب الوطني ولم يبغض غيره من الأحزاب حقهم : فبينما مجد مصطفى كامل وإشاد بجهاده ، أخذ عليه أنه لم يقطع صلته بالحديو عباس الا في عام ١٩٠٤ .

وعنده - عند صبري أبو المجد - أن مصطفى كامل كان يجب أن يفعل ذلك حينما بدأ الحديو يتنكر للحركة الوطنية ويمالئ المحتلين ، ويساند وزارة مصطفى فهمي التي باعت بواخر مصلحة البوستة الجديوية وعبد بواخرها

أحد عشر بـ ١٥٠.٠٠٠ جنيه وكانت الحكومة قد اشترت ثلاث بواخر منها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وكان الثمن الذي بيعت به تلك البواخر يعادل صافي ربحها في أربع سنوات فقط .

ويقول الأستاذ الكبير محمد زكي عبد القادر فيما كتبه أيضا بالأخبار :  
« ومع تمجيد صبرى أبو المجد لجهاد محمد فريد يأخذ عليه أنه بعد خروجه من السجن ترك مصر ، وكان من واجبه ألا يفعل فانه اذا كان قد تابع جهاده فى أوروبا الا أن الجهاد الحقيقى الفعل فى مصر » .

وإذا كان مؤلف كتاب الحيا قد أخذ على سعد زغلول « دفاعه عن مد امتياز قناة السويس فى الجمعية العمومية على الرغم من أنه ليس الوزير المختص ، كما أخذ عليه قبوله تولي الحكم وكان الأجدر به - فى رأى المؤلف - أن يظل حيث هو زعيما للتورة متحررا من قيود الحكم ومع ذلك فقد أنصفه فقال : انه أول زعيم مصرى فلاح اختار لأعضائه الوزارة « أفندية » وحارب الانجليز والسرائى حربا مكشوفة . وأول زعيم فلاح تحمل أعباء الكفاح من نفى وتشريد وهو فى سن الشيخوخة » .

وبعد أن تناول زكى عبد القادر بعض موضوعات الكتاب قال : يجرى المؤلف على هذا النحو فى كتابه من ذكر المفاز والمثالب ووزن الرجال دون تمييز أو تأثر ، يذهب من المذاهب أو الجراف إلى جيب أو جباة .

وهذا - زكى عبد القادر - ما نرجوه من كل من يعرضون لتاريخ جهادنا فان ما من زعيم ظهر فى مصر ، إلا كانت له أخطاؤه وكان له ضعفه وكان له فى الوقت نفسه فضله وجهده ، ومن الخير أن نكون منصفين وعلى الأقل ، مع من أصبح الموت يحول بينهم وبين رد الهجمات الظالمة عليهم » .



وقد أحسست بأننا ظلمنا مصطفى النحاس ظلما بينا ، حتى لقد اعتقل الكثير من شيعوا جثمانه وظلوا فى غياص الاعتقال شهورا عديدة .

وكان من الصعب بل من المستحيل على أو على غيرى الكتابة عنه .

ولم تكد الرقابة على الصحف ترفع وتحل الذكرى العاشرة لوفاته حتى انبريت فى الصور وبصورة أذهلت الجميع حتى لقد عاتبنى أحد المسئولين الكبار عتابا كان أشبه باللوم على ما كتبت .

كتبت تحت عنوان : مقال تأخر نشره ١٠ سنوات ، « مصطفى النحاس . زعيم وطنى شجاع كان قائد مصر ، وضميرها » ، كان المقال فى أربع صفحات ،

ثم أعدت الكرة في الاسبوع الثاني والاسبوع الثالث والاسبوع الرابع :  
١٦ صفحة كتبت عن مصطفى النحاس ورئيس الدولة يهاجم مصطفى النحاس  
في كثير من خطبه وكنت أنوى الاستمرار في الكتابة لولا أن أستاذنا فكري  
أباطة رئيس تحرير المصور وقتئذ رفض أن أستمع خوفا على من ناحية .

ومن ناحية أخرى حتى لا يتعرض المصور للمساءلة .

ومن ناحية ثالثة - كما قال لي فكري أباطة - « لا تنس أنني وأنت من  
أبناء الحزب الوطني الذين وقفوا من النحاس باشا موقف المحصومة عندما جاء  
بالمعاهدة المصرية البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وعندما قبل الحكم في  
٤ فبراير ١٩٤٢ » . ولم يكن أحد في مصر وقتئذ - أغسطس ١٩٧٥ - يجرؤ  
على أن يكتب كلمة واحدة عن مصطفى النحاس .

وكتبت ما كتبت عن مصطفى النحاس الزعيم الوطني الشجاع .. وأنا  
لست من حزبه وأنا من حزب يختلف باستمرار مع حزبه .

ولكن كتابتي كانت عن اقتناع بأن مصطفى النحاس كان ولا يزال لم  
يأخذ بعض حقه : وأذكر من بين ما كتبت وقتئذ عن مصطفى النحاس : أصدر  
القاضي مصطفى النحاس حكما ضد محب باشا فثار اللورد كتشستر - المعتمد  
البريطاني في مصر - وعدد مصطفى النحاس بالفصل .

وفي ثورة ١٩١٩ فصل القاضي مصطفى النحاس وكان معاشه ١٥ جنيها  
فقط ! ..

وقد ناديت فيما كتبت عن مصطفى النحاس - ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ -  
كتاب التاريخ أن يقتصدوا في الدفاع أو الهجوم ألا يكيلوا التهم جزافا لمن  
مات فليس هناك أقسى ، ولا أمر على النفس من الهجوم على من لا يستطيع  
الدفاع عن نفسه لأنه مات : لقد تعرض مصطفى النحاس في حياته لأقسى  
الحملات ، التي وجهت الى زعيم معاصر ، كانت بعض القوى تختلف في كل  
شيء ، وتلتقي عند الهجوم على مصطفى النحاس :

كان الرجل في حياته يهاجم من أجل الشيء ، ونقيضه في نفس الوقت .  
فالبيض يهاجمه لأنه ارتقى في أحضان السراي والبعض الآخر ، يهاجمه لأنه  
كان « عدوا للسراي » والحقيقة التاريخية الثابتة تؤكد أن الرجل لم يكن صديقا  
لهذه الجهة أو تلك ، ولم يكن عدوا لهذا الشخص ، أو ذاك إلا بقدر ما يرى  
أن الصداقة أو العداوة يمكن أن تفيد قضية البلد حسبيا يرى ويعتقد .

وقد يكون الرجل في اعتقاده مصيبا أو مخطئا ولكنه في كل من الحالتين .  
حالة الخطأ ، وحالة الصواب لا يعبر الا عن فكر وطني صادق لا يستهدف عرضا  
شخصيا أو مصلحة ذاتية .

ومصطفى النحاس يعتبر بحق نموذجا صادقا للمواطن المصرى فى نبيله  
وصراحته وإيانه ، ورجلته وفى شجاعته ، وفى نزاعته الخ » .



ومن المضحكات المبكيات أنه فى أحد المؤتمرات «المنظمة» من الخارج والتي  
أريد بها تعليمنا الالتزام والموضوعية فى كتابة التاريخ المعاصر قال أحد الزملاء ،  
ممن لم يسبق لى أن قرأت له عملا تاريخيا واحدا : قال ان بعض الكتابات  
الصحفية نسيبهم فى الصراع السياسى وليس من باب العلم التاريخى وضرب  
مثلا بما أكتبه قائلا : اننى لا أكتب تاريخا لأننى متعيز للحزب الوطنى ولثورة  
يوليو وهذا ليس تجريحا فى « زميلنا » - هكذا قال الأستاذ نبيل عبد الفتاح -  
وأكنه مثال يشرب لوضع هذه النوعية من الكتابات فى حدودها عندما تستخدم  
فى البحث العلمى ، ومثال آخر ذكره الأستاذ عبد الفتاح « كتابات صالح العشماوى  
» التى لا يمكن أن نعتمد عليها قط فى كتابة تاريخ الاخوان لأن العشماوى كان  
منخرطا فى المعارك السياسية التى دارت بين الاخوان ورجال يوليو .

وكل هذه الكتابات تعكس الانقسام الذى حدث منذ مطلع الدولة الحديثة  
والتفكك فى البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصرى « ولعل لم أقرأ من  
قبل مثل هذا الكلام ولعل لم أجد سبيلا ، الى فهمه فمن ناحية أنا لا أخلط أبدا بين  
كتاباتى السياسية اليومية ككتاب سياسى له فكره الخاص وبين الكتابات  
التاريخية بدليل أننى لم أتحيز للحزب الوطنى الذى انتسبت اليه منذ مطلع  
حياتى والى أن لقي وجه ربى وبدليل أننى كتبت كتابات عديدة عن أختلف  
وأياهم فى الراى : مصطفى النحاس ، محمد محمود ، أحمد ماهر ، ثم أنا اذا  
أسقطنا ما كتبه عبد الرحمن الرافعى لأنه حزب وطنى وأسقطنا ما كتبه  
د. محمد حسين هيكل لأنه حر دستورى وأسقطنا ما كتبه لطفى السيد  
وعبد العزيز فهمى لأنهما بالفكر والاتجاه مع الأحرار الدستوريين ، وأسقطنا  
ما كتبه حسن البنا عن الاخوان المسلمين لأنه قائد الاخوان المسلمين .. »

ولأننا - مثلا - اذا أسقطنا ما كتبه مصطفى كامل ، ومحمد فريد وعلى  
يوسف وغيرهم وغيرهم لأنهم حزبيون ، ماذا يبقى لنا اذن من الكتابة التاريخية .  
خطورة هذه الدعوة تكمن فى أنه لن يكتب التاريخ - فى رأى الكاتب -  
من له علاقة بالتاريخ .

وللعلم فإننى لم أقل فى يوم من الأيام أننى مؤرخ او اننى أكتب تاريخا  
وانما أقول باستمرار وأركز على هذا الذى أقوله : اننى أقدم كتابات  
لشخصيات مصرية وطنية ولأحداث مصرية وطنية فيها تاريخ ، وفيها أدب وفيها

شعر ، وفيها اقتصاد وفيها فلسفة وأهم من ذلك كله فيها دفء الحياة لا برودة القبور .

وهذا حسبي : دروس لمواطني عن شخصيات مصرية ، وعن أحداث وطنية ، أريد بها العظة والعبرة وبعث الصوفية الوطنية المصرية الأصيلة من جديد .

اننى فى كثير من الأحيان أومن بأن لدى الكبير . الكثير ، مما يجب أن أقدمه لبني وطني كل ما أعرفه من حوادث . وأخبار وأسرار ، ودراسات لبعض الأحداث وللبعض الأشخاص ودائما أدعو الله سبحانه وتعالى ، أن يمكنني من أداء هذه الأمانة ، كما أحب وكما ينبغي أن تؤدي الأمانات .

بل اننى أدعو الله أن يطيل الأجل حتى أتمكن من أداء ما أريد أداءه لمواطني الأعزاء .

وقبل أن أنتقل الى الحديث عن بعض الأعمدة ، والثوابت فى تاريخنا الوطني والقومى فى المائة عام الأخيرة ، أريد أن أتوقف عند بعض الآراء والمعتقدات ، التى لها أكبر الأثر فيما أقدمه من دراسات :

● تاريخ كل أمة من الأمم ، حلقات تتصل بعضها ببعض ، متشابكة . متواصلة . لا يمكن فصل حلقة عن بقية الحلقات ، كل حلقة تؤثر وتتأثر بغيرها من الحلقات ، وهذه الحلقات ميراث حضارى تتوارثه الأجيال تلو الأجيال ، وما يحتويه هذا التاريخ من قيم حضارية يجب أن تستفيد منه كل الشعوب وكل الأمم ، باعتبار أن تلك القيم الحضارية ميراثا للإنسانية جمعاء ، وليس لشعب من الشعوب .

● اذا كنت قد أوليت اهتماما خاصا بالفترة من ١٨٦٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مروراً بافتتاح قناة السويس ، والابتلاء بالديون الخارجية الكثيرة ، وتركيزاً على ثورة ١٨٨١ التى قادها أحمد عرابي وثورة مصطفى كامل وفريد التى بدأت مع بدايات القرن العشرين . وثورة ١٩١٩ التى قادها سعد زغلول باشا وكذلك ثورات ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ التى قادها شباب مصر ، كل شباب مصر ، فمرد ذلك إيماني الوثيق بأن هذه الفترات أغنى فترات التاريخ المصرى وأكثرها خصوبة فى العمل الوطنى بالإضافة الى أننى أؤمن إيمانا قاطعا بأن هذه المراحل من حياة شعبنا المصرى ، لا تزال بكرة لم تكتشف بعد رغم كثرة ما كتب عنها وما صدر حولها من مجلدات : لا أزال أرى أن هذه المراحل بحاجة الى بحث جديد . وإلى رؤية جديدة ، لا بها من أحداث كما أنها بحاجة الى إعادة نظر فيما صدر عنها من أحكام تصسور البعض أنها قطعية وما هى بقطعية : انها أحكام مؤقتة آن الأوان ، لنقضها ، أو إبرامها .



● لقد مضى حين من الدهر . كنا نسمى الثورة العراقية « هوجة عرابى » وكنا نطلق على زعيمها لقب « العاصى » . أحمد عرابى . ثم راحت تلك الظروف . التى استوجبت اصدار تلك الأحكام . وأصبح واجبا علينا تغيير تلك الأحكام وقد حدث . ولكن ليس بالدرجة الكافية والمقتنة : فى العاصمى المصرية – القاهرة – تماثيل لسعد زغلول ومصطفى كامل . ومحمد فريد وطلعت حرب ولا يوجد تماثيل لأحمد عرابى ورفاقه بالرغم من أن عرابى ورفاقه يسبقون فى العمل الوطنى الثورى مصطفى . وفريد وسعد . وهذا دليل اكيد على أن نظرنا لتلك المراحل ، ولإبطال تلك المراحل . لانزال ضيقة الأفق وغير عادلة ، بل أقول لا تزال نظراتنا وأحكامنا غير منصفة الى حد كبير .

● يجب أن ننظر الى كل دراسة من دراسات تلك المراحل ، على أنها وجهات نظر خاصة بأصحابها . ليس هناك أبدا من أحكام قاطعة . أو يمكن أن تكون قاطعة ، ثم ان وجهات نظرنا لا تعنى أن وجهات النظر الأخرى . المناهضة لها ، غير سليمة ، أو غير ناضجة .

● يجب أن نحترم كل الدراسات وكل وجهات النظر مهما اختلفنا وإياها فكل واحد له رأيه ومن الواجب علينا أن نحترم كل الآراء اتفقنا معها أو اختلفنا وإياها لأنه اذا كان كل واحد منا سوف يتحزب ويتمصب لوجهة نظره فلن نصل أبدا الى الحقيقة التى ننشدها أو يجب أن ننشدها جميعا .

● لى رأى خاص فيما يتعلق بنشر الوثائق الأجنبية ، أيا كانت الجهة التى صدرت عنها تلك الوثائق ، انها بالنسبة لى ، وأرجو أن تكون بالنسبة لغيرى ليست أكثر من تحقيقات البوليس أو النيابة تعرض على القاضى وله أن يأخذ بها أو يرفضها وله أن يهدرها كلها : الوثائق الأجنبية ليس لها حجية الا قبل الجهات التى صدرت عنها أما ما عدا تلك الجهات فلا « حجية » لها على الإطلاق : ماذا يمكن أن نسمى – مثلا – وثيقة صدرت فى أيام الاحتلال عن شخصية مصرية فادانتها تلك الوثيقة أو مجدتها ؟ هل فى الادانة ، جرمية ، وهل فى التمجيد شهادة طبية ؟ : لا أستطيع أبدا أن أعطى الآخرين سلطة اصدار الأحكام على شخصيات مصرية ، وعلى أحداث مصرية مهما حسنت نوايا هؤلاء الآخرين .

● على كل من يريد أن تكون له وجهة نظر سليمة فى شخص ما أو فى حدث ما أن يحاول أن يعيش فى الظروف التى أحاطت بذلك الشخص ، أو بذلك الحادث والا كان حكمنا على الأحداث والأشخاص غير سليم : لا أتصور أننا فى أواخر الثمانينات نجلس فى مكاتبنا المكيفة الهواء ، وأمامنا آلات الكمبيوتر والتللكس وأحدث أدوات الاتصال بالخارج ثم نحكم على علاقة مصطفى كامل بفرنسا ، أو بالخديو عباس حلمى بدون أن نحلول تصور تلك الظروف الداخلية والخارجية ، والشخصية ، والحزبية التى أحاطت مصطفى كامل ،

واخديو والعلاقات المصرية الفرنسية بعد ١٩٥٦ لاتفاق الفرنسي . البريطاني في ١٩٥٤ .

● البعض يتصور أن تحجسه لشخصية ما يدفعه الى أن يتحسس لما كانت تحسب له تلك الشخصية وأن يعادى الشخصيات التي كانت تعادىها تلك الشخصية ، ومن الممكن ، بل من الضروري أن أكون مؤيدا لشخص ما وفي نفس الوقت ، مؤيدا لمن وقف من هذا الشخص يوما ما موقف الخصومة والا كان معنى ذلك أننا سنظل دائما داخل دوامة الحزازات الشخصية والحزبية ، وأضرب على ذلك مثلا اذا جاز لمصطفى النحاس مثلا ، أن يختلف مع الأحرار الدستوريين في سنة ١٩٢٨ أو سنة ١٩٢٧ فلا يمكن أبدا لمن يعيش في أواخر النمائيات أن ينعكس حبه لمصطفى النحاس الى عداوة ، لمحمد محمود ، وللدكتور هيكمل والا كان معنى ذلك - أيضا - أنه بعد ذهاب بعض الشخصيات التاريخية وبعد انتهاء بعض الأحزاب نظل متحيزين ، متحسين ، كما كان آباؤنا وأجدادنا : ان هذا التمزق وهذا التشدد في التحزب ، ضار بالحاضر ، قاتل للمستقبل .

● أكرر ما سبق أن قلته مرارا وتكرارا ، لست مؤرخا وان كان يشرفى أن أكون كذلك كما أنني لست راوية ، وفي نفس الوقت لست مصورا فوتوغرافيا ينقل بالصورة أحداث الماضي وانما أنا سياسي . مصرى ، عربى ، وطنى قومى له آراؤه ، وأفكاره واتجاهاته ورؤياه الخاصة فى بعض الأشخاص وبعض الأحداث ولديه كم كبير من المعلومات ، يريد أن يوصله الى كل مصرى وكل مصرى ليثير فيه العاطفة الوطنية المصرية وليحثه على أن يعمل بحماس لخدمة الشعب والوطن : وانطلاقا من ذلك فان آرائى الخاصة لا أسعى الى فرضها . بل لا أدعو الناس الى الاقتناع بها .

كل ما أريده حقا وصدقا . أن يضعها الجميع فى اعتبارهم ان شاموا أخذوا بها وان شاموا رموا بها. عرض الحائط .

● لدى - مثلا - فكرة مؤداها أن الصهيونية لعبت أخطر الأدوار فى التهديد لاحتلال مصر فى السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل معتمدة على القروض التى كانت بعض البيوت الاقتصادية ، كبيت آل روتشيلد تقرضها لاسماعيل باشا وتكمله لهذا الرأى أقول ان الصهيونية والاستعمار وجهاً لعملة واحدة .

● رأى آخر فى تقسيم التاريخ المصرى فى المائة عام الأخيرة .

من رأى أنه منذ فتح قناة السويس الى نفى اسماعيل باشا يشكل وحدة زمنية وسياسية مستقلة أو شبه مستقلة كما هو الحال بالنسبة للفترة التى تبدأ بتولية الخديو توفيق باشا وتنتهى فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٢ تاريخ دخول

القوات البريطانية العاصمة المصرية وكذلك بالنسبة لفترة التي نبدأ من ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وتنتهى بوفاة توفيق باشا .

وكذلك الفترة التي تبدأ بتولية الخديو عباس حلمي العرش الى اليوم الذي هاجر فيه محمد فريد مصر [ ٢٦ مارس ١٩١٢ ] ومن ذلك التاريخ ، الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ومن ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - تصريح ٢٨ فبراير - الى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ [ توقيع معاهدة ١٩٣٦ ] ومن ذلك التاريخ حتى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ [ اقالة وزارة النحاس ] ومن ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، تشكيل وزارة د. أحمد ماهر الى ٢٦ يناير ١٩٥٢ [ حريق القاهرة ] ومن حريق القاهرة الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ : كل فترة من تلك الفترات تمثل من وجهة نظري وحدة سياسية وزمنية مستقلة ، أو شبه مستقلة .

● وفي مقدمة ما أؤمن به الى حد كبير ، أنه لكي ندرس سنوات ما قبل الثورة جيدا ، ولكي نعي أحداثها جيدا ولكي يكون حكمنا على الأشخاص جيدا ينبغي أن نعود الى الوراء الى السنوات الأخيرة من حكم الخديو اسماعيل باشا : لا انصور - مثلا - أن نتحدث في سنوات ما قبل الثورة ( ١٩٣٠ - ١٩٥٢ ) عن الأحزاب المصرية الحزب الوطني ، حزب الأحرار الدستوريين ، دون أن نعود الى الجذور القديمة للأحزاب المصرية ، وخاصة الحزب الوطني الذي قامت على أكتاف أعضائه بعض أعباء ثورة ١٨٨١ .

وكذلك لا أتصور أن أتحدث عن الامتيازات الأجنبية والغاؤها في مصر دون أن نتحدث عن القروض الأجنبية التي اقترضها اسماعيل باشا والتي دخل الفرنسيون والانجليز مصر أول ما دخلوا لضمان حقوق أولئك الدائنين وفي الجزء الأول من هذا الكتاب حرصت في المقدمة - أو المدخل كما أسميته - على الإشارة الى أهم الأحداث والوقائع والشخصيات التي تناولتها في الكتابة عن سنوات ما قبل الثورة على ضوء ما لدى من وثائق وأوراق تاريخية لم تنشر من قبل .

وفي هذه المقدمة - أو في هذا المدخل كما أسميته أيضا - حرصت على أن أتوسع في الحديث عن بعض الأحداث وبعض الموضوعات التي رأيت أن لها أهمية خاصة بالنسبة للتاريخ المصري لسنوات ما قبل الثورة بالذات وقد تمكنت في اختيار تلك الأحداث وتلك الموضوعات وتمكنت أكثر وأكثر في تقديمها بتلك الصورة الموجزة والجديدة في نفس الوقت .

وقد وجدت فيها فرصة طيبة لكي أعطي قرائي وقارائي جرعات من مركز -بضم الميم - التاريخ المصري اعتمادا على كتب ودراسات غير متداولة وعلى

وثائق لا أعتقد أنها متوافرة لدى الكثيرين ولا أقول عندى وحدى أخذاً بمبدأ التواضع الذى التزم به باستمرار فى كتاباتى بل فى حياتى .

وأرجو من كل قارئ ، وكل قارئة أن يؤمن بأن ما ساقدمه هنا فى هذه المقدمة أو فى هذا المدخل له علاقات وثيقة بما سيكتب عن سنوات ما قبل الثورة ان لم يكن فى الجزء الثانى ، الذى أقدمه اليوم فى الأجزاء التى تليه بمشيئة الله .

● وقد اخترت بداية المقدمة أو المدخل ، السنوات الأخيرة لحكم اسماعيل باشا لأنها كانت من أسباب ثورة ١٨٨١ - ثورة سرايى ورفاقه - ولأن أثارها - وخاصة كثرة القروض كانت من الأسباب التى أدت الى الاحتلال البريطانى لمصر . بل لقد امتدت الى ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر وقد كان اسماعيل باشا - مهما تكن أخطاؤه بل جرائمه الكبيرة والخطيرة - مصلحاً له بصماته القوية على كل ما جرى فى مصر فى أيام حكمه : كانت له فتوحاته الخارجية ، وكانت له غزواته السياسية وكانت له نزعته الاستقلالية عن الباب العالى ثم كان له جهده البارز فى اتمام حفر قناة السويس وفى بيع أسهم مصر فيها « بتراب القلوس » ، وكانت له اهتماماته الكبيرة والخطيرة بالنسبة للجيش المصرى فآليه الفضل كل الفضل فى انشاء العديد من المدارس الحربية : المدفعية ، الفرسان ، المشاة ، مدرسة أركان الحرب ، مدرسة صف الضباط ، وكانت له اهتماماته البالغة بالأسطول المصرى . فهو الذى بعث الحياة فيه من جديد وهو الذى جدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وهو الذى أحيا البحرية المصرية حتى لقد جاء - كما جاء فى احصاء اسماعيل سرهنك باشا - أن عدد سفن الأسطول المصرى بلغ ١٨ سفينة بالإضافة الى ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لتنقلات الحُدُود .

ومن بين تلك السفن : محمد على ، سفير ، جهاد ، لطيف ، كورفت ، الخرطوم ، دنقلة ، وبعض هذه السفن صنع فى أمريكا والبعض الآخر فى انجلترا وفرنسا وإيطاليا والأهم أن بعض السفن قد صنع فى الاسكندرية .

وكان لمصر ثمانية طرادات وسفن للنقل ، من بينها : الطور ، أسوان ، أسيوط ، الجعفرية ، سمند . عجمى . وكان لمصر أسطول تجارى هائل ، لا مثيل له فى كثير من دول أوروبا .

والجدير بالذكر أنه - طبقاً لاحصاء سرهنك باشا - وصل عدد الجيش المصرى الى ٨٩٠٠٠ جندياً وضابطاً بالإضافة الى ١٨٩٠٠ تلميذاً فى المدارس البحرية المصرية و٣٠٠٠٠ مقاتل إرابطون فى السودان أى أن جيش مصر فى مصر والسودان بلغ عدده ( ١٢٠٠٠٠ مقاتلاً ) .

● أكبر جرائم اسماعيل باشا ديونه وفوائدها الباطلة تلك الديون التي استغل معظمها في كثير من الأمور التي لا أهمية لها والتي لم تكن الا تحقيقا لنزواته الشخصية حتى يصبح - كما قال - مصر قطعة من أوروبا .

بدأت ديون اسماعيل باشا في عام ١٨٦٤ بقرض قيمته ٢٠٠ر٧٠٤٠٠ جنيها جيبها انجلترا وفي العام التالي كان القرض الثاني ٣٠٠ر٣٨٧ر٣٠٠ جنيها انجلترا .

ثم كان في ١٨٧٣ ما سمي بالقرض المشنوم وقيمه ٢٠٠ر٢٢٠٠٠ جنيها وعذا القرض الكبير المشنوم ، لم يدخل منه الحزاة العامة سوى ٧٧ر٠٧٤٠٠ر٢٠٠ أي أن ٢٧٪ من قيمته ضاع .

وكانت ايرادات الدولة - مثلا - في ١٨٧٧ قد بلغت ٩٥٨٩ر٠٠٠ جنيها خصص منها حيلة الأسهم وحدهم ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه وقد قمرت ديون اسماعيل باشا في الفترة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٨ بمبلغ ٣٦٠ر٣٥٤ر١٢٦ جنيها وكانت تلك القروض - كما سبق أن قلنا - بداية التدخل الأجنبي في شئون مصر فمن لجنة كيف التي جاءت في ديسمبر ١٨٧٥ لفحص مالية مصر ، الى انشاء صندوق الدين والرقابة الثنائية [ البريطانية والفرنسية ] على مالية مصر الى لجنة عليا أوربية للتحقيق في ٢٧ يناير ١٨٧٨ الى الاحتلال البريطاني لمصر في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

● كان الاحتفال بافتتاح قناة السويس حدثا عالميا غير مسبوق في أي بلد من بلدان العالم ، وصفه فرديناند دلبسيس في مذكراته بقوله : ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ في قرننا هذا ولعله لم يحدث في أي قرن من القرون كلها أن اقيم احتفال يشبه احتفالنا في عظمته وجلاله ، لقد ظلت شركات العالم الملاحية شهرا كاملا قبل الاحتفال تنقل الى مصر ، مدعوى الخديو اسماعيل من ملوك أوروبا وملكانها ، وأمرائها وعظمائها السياسيين وقد أدهش خديو مصر كل ملوك أوروبا بجمال ما أعده لهذا الاحتفال وقد أكد الملوك أنفسهم بأنهم لم يعرفوا في حياتهم أياما كالتي أمضوها في ضيافة مصر .

وكانت الامبراطورة أوجيني قد أقلت البارجة الفرنسية ليجل [النسر] .

وكان من كبار الضيوف الذين حضروا الافتتاح الأمير عبد القادر الجزائري أمير الجزائر الذي كان - كما قال دلبسيس - قد اشتهر بحروبه ضد فرنسا وببسالته في تلك الحروب .

وكان موضع الحفاوة من كل المدعوين خاصة عربان مصر الذين اشتركوا في الاحتفال .

● وصف المسيو فونتان أحد الذين حضروا الاحتفال بافتتاح قناة السويس في كتابه « رحلة غريبة في قناة السويس » حفلة الافتتاح بقوله : أقيمت أمام رصيف الامبراطورة أوجيني ثلاث صفوف من المقصورات الجميلة أولها وأقربها من الرصيف للعظماء من الضيوف ، ثانيها بين الرصيف والبحر كان الجزء الأيسر للعلماء المسلمين والأيمن لرجال الدين المسيحي ، بدأ الاحتفال بموكب تقدمه رئيس تشريفات الحديو زكي بك وتلاه أركان حرب الدوارع ثم أميرة البلاد الواطئة معطية ذراعها لولي عهد مصر ، توفيق باشا ، ثم البرنس هنري أمير البلاد الواطئة و . و .

ثم سارت خلف الأعلام الامبراطورة أوجيني متابطة ذراع الامبراطور فرانسوا جوزيف ثم سار خلفهما خديو مصر ، ثم الأمير عبد القادر .

● وصف احمد شوقي يوم الافتتاح وما بعده بكلمات أدبية رائعة اشار فيها الى مشاركة مشايخ الاسلام ، وأساقفة النصارى وكهنة اليهود في الاحتفال وإلى الألف سرادق التي نصبها الحديوني الصحراء ، وإلى انطلاق المدافع وتقدم يخت الامبراطورة أوجيني في القناة . وبعده يخت فرانسوا جوزيف امبراطور النمسا ويخت فريديريك غليوم أمير بروسيا .

وذكر أن عدد السفن التي أقلت المدعوين كان عددها ٦٨ سفينة .

وكان مما قاله شوقي مخاطباً ولديه والمناسبة مروءة بالقناة في طريقه إلى المنفى :

تلكما يا ابني القناة اقمكما فيها حياة ، ذكرى اسماعيل ورياء وعليها  
مفاخر دنياه : دولة الشرق المرجاة وسلطانها الواسع الجاه : طريق التجارة  
المنارة ومشرق الحضارة » .

ثم قال شوقي وهو يتحدث عن نفيه إلى أسبانيا : ان للنفي لروعة وأن  
للنأي للوعة وقد جرت أحكام القضاء بأن نعر الماء ، حين الشر مضطرم والياس  
محتدم والعدو منتقم والخمس محتكم ، وحين الشامت جذلان مبتسم : نفاذا حكام  
عجم أعوان العدوان والظلم . ضربونا بسيف لم يطعموه ولم يذكروا أن يرفعوه  
أو يضعوه سامحهم ( المحتل ) في حقوق الأفراد وسامحوه ( الحكومة المصرية )  
في حقوق العباد .

وما ذنب الشعب اذا لم يستج الجلال .

ويقول شوقي مرة أخرى عن القناة :

القناة وما أدراك ما القناة : حظ البلاد الأعبر من التقاء الابيض والاحمر  
بيد أنها أحلام الأول وأمانى المالك والدول : الفراغة حاولوها والبطالسة

زاولوها والقياصرة تناولوها والعرب لأمر ما تجاهلوا إلى أن جرى انقدر لغايته  
وأتى اسماعيل بآينه ، فافتح البرزخ بعنايته والتقى البحران تحت راينه في  
جمع من التيجان لم يشهدوا أكليله قد كان ينوح فيه نو شهادته جيوشه  
واساطيله .

وما اسماعيل الا قيصر لو أنه وفق . والاسكندر و ام يخفي : مرك لكم  
عز الغد ، وكنز الأبد والمنجم الاوحد والوقف الذي إن فات الوالد . فلن يغوت  
الولد .

ويحاول شوقي أن يستنطق الصحراء وماليها فيقول : فما هنا وضع  
للنبوة المهدي ، وابتدأ بها العهد فأقبل صاحب المقام ، ومحطم الاصنام . وبنا  
البيت الحرام خليل ذي الجلال والاكرام : هاجر إلى مصر أكرم من هاجر . ثم  
انقلب منها بأم العرب هاجر .

وفي هذه الثنيات طلع يوسف يرصف في القيد وعو للسيارة يسير  
من كيد إلى كيد .

والى هذا الفضاء خرج موسى حين ذيل زويله ( أى زال جانبه ذعرا وفردا )  
وطلبه قتيله وزين له الفرار خليله فحوته هذه الرمال فاذة الأمن سبيله واليمن  
دليله .

وعلى هذه الأرض مشيت السماء الطاهرة والنيرة الزاهرة والآية المتظاهرة  
أم الكلمة وطريدة الظلمة سرحوا في عرضها فأخرجوها من أرضها .

وينهى شوقي قصيدته غير المنظومة بقوله : وتريا اسماعيل بعث الحانرين  
وحشد الحافرين وقرب المسافة للمسافرين ، غير وجه السفر فقيل ما بلغ غاية  
الظفر وقيل وقع الحافر فيما حفر ثم انظروا اليوم تريا القناة في يد القسوم  
( الانجليز ) ان امنوا ركزوها وان خافوا هزوها .

وفي كلام شوقي هذا ثورية تحتل معنى الرمح رقناة السويس .

### الجانب الكثيب في قناة السويس

• أما الجانب الكثيب والحزين في قناة السويس فيتمثل - مثلا -  
في السخرة : لقد حدث في حفر قناة السويس . أفضح ألوان السخرة  
والتعذيب . ومنذ يوم ٢٥ ابريل ١٨٥٩ الذي أقيم فيه - في بور سعيد -  
احتفال مهيب قام فيه دلسبيس بضرب أول مول في أرض القناة واقتدى به  
الحاضرون من أعضاء مجلس إدارة شركة القناة . منذ ذلك اليوم . بدأت  
أخطر عمليات السخرة في التاريخ .

لم يكن عدد سكان مصر يزيد وقتئذ عن ستة ملايين من البشر .

وكان عدد الذين استخدموا في حفر قناة السويس يزيد عن ٥٠ ألف عامل ، وكان بعضهم يموت في الطريق الى القناة من الجوع ، أو البرد ، أو المرض أو الخوف .

وكان عمال الحفر يستبدلون مرة كل شهر وكان الجياة يتولون خطف الفلاحين من قراهم بقوة القانون ، ويمشون بهم - وأحيانا يربطونهم في سلاسل - الى مناطق الصحراء الجرداء .

وكانت شركة القناة القائمة على الحفر لا تهتم أبدا بتغذية أولئك العمال ولا بصحتهم بطبيعة الحال .

وكانت لا تدفع لهم أجورا مناسبة بل وفي معظم الأحيان لم تكن تدفع لهم احورا على الإطلاق .

وفي عام ١٨٦٢ - بالذات - ضج العمال بالشكوى من العفن الذى أصاب البسكويت الذى كان يقدم اليهم - تصور عمال حفر يتفدون بالبسكويت العفن الذى كانت عليهم توزيعه لشركة - كما ضجوا بالشكوى من ندرة الماء ومن الاوبئة التى انتشرت بينهم وقتلت الكثير منهم فكانوا يموتون كالذباب .

ونيس أدل على سوء الحالة الصحية ، التى ذهب ضحيتها آلاف المصريين من العمال والفلاحين بسبب افعال الشركة - ما نقله عن مذكرات نوبار الحظية والوثائق الرسمية المستمدة من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية في لندن ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس جمعها د . محمد صبرى وقدمها في دراسة له عن « فضيحة السويس أكبر فضيحة مالية في القرن التاسع عشر » :

● أرسل الوالى من الصعيد ٥٠٠ جندي كانوا موضع عنايته ورعايته فأركبهم سفينته البخارية الخاصة في النيل حتى القاهرة ومنها انتقلوا بالسكة الحديد الى الزقازيق ومن هناك ذهبوا الى وجهتهم في البرزخ .

وعلى الرغم من احتياطات الحكومة فانهم لم يستطيعوا البقاء يوما واحدا وثاروا على ضباطهم في اليوم التالى لوصولهم وفروا هاربين .

وقد قدر بعض الكتاب الفرنسيين عدد العمال ( الحقيقي ) ب ٢٥ ألفا ونحن لا نمارى في صحة هذا الرقم اذا أسقطنا من الحساب المثل - ٢٥ ألفا أيضا - من عدد العمال الذين يتجمعون بأمر السلطات من شتى النواحي وهذه العملية الدقيقة قد تستنفد مدتها شهرا » .



ومهما كان من الأمر فإن أولئك الكتاب يعترفون صراحة بالمسارعة الكبيرة التي أصابت الزراعة والأشغال العامة بسبب تسخير هذا العدد الضخم في أعمال القناة دون أعمال الزراعة .

● كتب أوليفيار بریت أحد كبار مهندسي الشركة في كتاب له أصدره عن تاريخ قناة السويس في عام ١٨٦٢ كتب يقول : « وحتى بعد انزال عدد العمال الى رقم ٢٥٠٠٠ فاننا نعترف بان الزراعة قد حاققت بها خسارة جسيمة بسبب حاجة الشركة الملحة ومطالبها التي لا تنتهي : صحيح أن الحكومة المصرية قد استعملت أحيانا عددا أضخم من العمال وربما اجتمع منهم في صحيد واحد مائة ألف ، ولكن كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن نسبيا .

وفي أوقات من السنة كانت العناية بالزراعة تتطلب اليد العاملة كلها ، في حين أن الشركة منذ ١٨٦١ ولسنوات طويلة مقبلة تحتاج بصفة مستديمة الى ٢٥٠٠٠ عامل .

وهذا بلا ريب وضع غير طبيعي » .

● وفيما تقدم اعتراف صريح بأن الشركة خرقت اتفاقية ٢٠ يوليو ١٨٥٦ التي نصت المادة (٢) منها على أن عدد العمال يجب أن يراعى فيه حاجة الزراعة الى اليد العاملة في مراقبتها وعيها حاول نوبار باشا انقاص عسدد العمال الى ٦٠٠٠ مع زيادة الأجور الحالية غير المجزية ، ولكن مجلس ادارة الشركة اجتمع في ٢٩ أكتوبر ١٨٦٣ ورفض الطلب الذي تقدم به نوبار باشا .

● للعلم كان الفلاح الذي يجبر على العمل في حفر القناة يتحمل نفقات الطريق والأسفار ، ولا يتقاضى من الشركة - اذا تقاضى - الا قرشين صاغ في اليوم مع انه يأخذ من العمل في الحقل ستة قروش .

ولم تكن المدة التي يسخر فيها الفلاح أو العامل في الحفر أقل من ٥٠ يوما .

وللعلم أيضا - كما تؤكد سجلات وزارة الخارجية الفرنسية عن برفيسة لنوبار - ان مصر كانت تخسر سنويا نتيجة لقصور الانتاج المترتب على نقص الأيدي العاملة المسخرة في القناة ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك .

### السخرة في حفر القناة

● وتقول الكاتبة الفرنسية الكبيرة مدام جوليت آدم في كتابها : « انجلترا في مصر » عن موضوع العمال المصريين الذين سخرؤا لحفر القناة ، وما قالته - وهي الكاتبة الفرنسية المرموقة - يكمل ما قاله بعض الكتاب

والسياسيين الفرنسيين عن هذا الموضوع الخطير : « كان العمل في القناة بطيئا في البداية لقلة خبرة العمال بالعمل وقلة عددهم ولأن المياه العذبة كانت ترد الى مكان حفر القناة بكل صعوبة قبل ان تحفر مرة الاسماعيليه » .

ونا رأى دى ليسبس هذه الصعوبات استعان بوالى مصر سعيد باشا فزاد عدد العمال عشرة آلاف عن العدد الذى كان مقدرا من قبيل فى شرائط الشركة فصار خمسة وثلاثين الف عامل .

كان هؤلاء العمال - مدام جوليت آدم - يساقون الى العمل بلا أجر عن طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة انهجير وقلة الغذاء ومشاق العمل حتى ان عددا كبيرا منهم يربو على ٢٠٠ ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض التى ولدتها لهم هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة المصرية عوضا عنهم لأسرهم وأهلهم : ومام جوليت آدم ، التى تشهد تلك الشهادة من كبريات الكاتبات الفرنسيات ، وكانت زوجة لرجل فرنسا الكبير ادمون آدم من أكبر زعماء الحزب الجمهورى الفرنسى ولها أكثر من خمسة وأربعين كتابا من أنفس الكتب فى كافة الموضوعات وهى الأم الروحية لمصطفى كامل .

● وقد ذكر الأستاذ نجيب مخلوف فى كتاب له غير متداول عن نوبار باشا : أن نوبار باشا طلب انقاص عدد العمله الذين يشتغل الواحد منهم بأجر فرنك بل أقل فى اليوم ، وتقد حق لنوبار يطلب انقاصهم وينظر اليهم بعين الأهمية وهو لم يطلب سوى الغاء الأشغال الشاقة وقد خفى على الموسيو - هكذا فى الأصل - ديليسبس ما لطلبه نوبار باشا من الأهمية فاحتج ببراعته المعروفة على طلب انقاص العدد وبني احتجاجة على أن القوانين العثمانية كلها تجيز السخرة ومع ذلك كان اشتغال الفلاحين المصريين فى السويس لا يعد سخرة فى رأى ديليسبس .

ولكن فات الموسيو ديليسبس ان الدستور لا يجيز تلك السخرة وان المادة ١١٠ من قانون الجزاء العثمانى تحرمها تحريما صريحا . أما قوله أن اشتغال الفلاحين المصريين ليس بسخرة فلم يكن يقنع نوبار باشا بأكثر من قوله ان القانون العثمانى يجيزها ، ونوبار - هكذا يقول مؤرخه نجيب مخلوف - ولعلنا نول كلمة طيبة تقال فى نوبار باشا - كان ميلا أشد الميل الى الأفكار الحرة ويتألم كل التألم من نزع حرية الأتوف حبا بمنافع الأجانب وكان اذ ذاك عشرون ألف عامل يشتغلون بشركة السويس تاركين عيالهم وحرفهم وزراعتهم بالقصر عنهم .

زد على ذلك انهم كانوا مضطرين للرجوع وقت صرفهم على نفقتهم الخاصة وبعضهم كانت منازلهم بعيدة جدا فإذا أضيفت هذه المتاعب الى خسارتهم فى

زرعهم وضرعهم وتجارتهم وسائر مرافقهم اتضح مقدار العناء والبلاء الذى كانت تقاسيه البلاد من جراء استخدام أبنائها قسرا واضطرا .

وبعض مؤرخ نويس باشا قائلا :

« ولو كان العناء مقصورا على العشرين ألف المذكورين لهان الأمر قليلا ولكن العشرين ألفا كانوا يشتغلون ونحو أربعين ألفا كانوا قادمين أو آخذين بالاستعداد للقدوم محل الشغل فليس بالهين السهل على نفس الوطنى الأبى أن يرى نحو ستين ألفا مبعدين عن عيالهم وعن الزراعة والصناعة والتجارة وليس لهم من فائدة تموضهم عن بعض الحسارة وتهون عليهم المتاعب » .

● شهادة أخرى لها وزنها :

قال المدير الأول للاشغال فى أحد تقاريره : ان من اعظم المنافع هو استطاعتنا أن نحفر بأيدي العمال معظم ما يمكننا حفره من القنال البحرى بين بحيرة التمساح والبحر الأحمر وما يجب ملاحظته ان هذه الطريقة لحفر القناة لا تنحصر منفعتها فى تسهيل العمل والاسراع به بل تعود بتقليل النفقات كثيرا فان المتر المكعب من اليابسة بأيدي العمال لا يقتضى من النفقة سوى ثلثى ما يقتضيه المتر الذى يحفر بالآلات .

فالظاهر مما تقدم أن الذى يحمل كبار رجال الشركة على استخدام ذلك العدد العظيم كان حدا للاقتصاد لا للضرورة العظيمة والحاجة الماسة .

وكان ديليسبس قد وعد بأنه لن يحتاج الى أكثر من خمسة آلاف عامال ولكنه الجشع !!

### كنا أسبق دول العالم فى انشاء حياة نيابية حقيقية

● وكان من أخطر ما مر بمصر طوال القرن التاسع عشر تلك الحياة النيابية التى عاشتها مصر بين مد وجزر ، بين قوة وضعف ، وقد سبقت مصر كثيرا من الدول الأوروبية فى الحياة النيابية . والجدير بالذكر أن محمد على باشا قد أسس ديوانا عاليا يتداول مع أعضائه فى الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها وكان رئيس هذا المجلس يسمى كتخدا بك ، أو كتخدأ باشا وهو بمثابة وكيل محمد على ، أو نائبه ثم ألف محمد على - فى عام ١٨٢٩ - مجلسا أسماه مجلس المشورة يتألف من كبار رجال موظفى الحكومة والعلماء والاعيان برئاسة إبراهيم باشا .

عدد أعضاء ذلك المجلس ١٥٦ منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء ، ٢٤ من مأموري الأقاليم ، ٩٩ من كبار أعيان القطر المصري . وكانت مهمة المجلس قاصرة على مسائل الإدارة والتعليم والأنغال العامة وكان رأيه استشاري بحت وقد عقد المجلس أول اجتماع له في ٢ سبتمبر ١٨٢٩ في قصر إبراهيم باشا ( القصر العالي ) . ومن الأعضاء الذين حضروا ذلك الاجتماع السيد البسكري نقيب الاشراف ، حسن أغا رئيس بوابي الركاب العالي وناظر المواسي الاميرية ، وخليل أفندي ناظر الترسانات ، ومحمد أمين أفندي ناظر الابنية الاميرية ، حسين بك ناظر الارز والقلال ، وحافظ أفندي معاون الفابريقات ، محمد أفندي ناظر المنسوجات ، كاشف أفندي باشكاتب الوقائع المصرية ، وسامي أفندي محرر الوقائع وابراهيم اغا مأمور طنطا وابراهيم بك مأمور نبروه ويوسف أفندي مأمور فوه وصالح أفندي مأمور ميت غمر والسنبلاوين والحاج عبد الرازق اغا مأمور محلة دمنة .

● ومن قرارات المجلس في اجتماعه الاول - على ما ذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - أن يكون عمل الفلاحين في التطهيرات وبناء القناطر واصلاح الجسور في أشهر توت وبابه وكيهك وطوبة وامشير وبرمهات وبؤونة لأن الفلاحين بقية أشهر السنة يكونون مشغولين بالزراعة والحصاد وجنى القطن .

ومن قراراته أيضا أخذ ألف غلام من القاهرة وبولاق ومصر القديمة لتشغيلهم بالأجرة في فابريقات الحكومة وكذلك أخذ الصالحين من المتسولين للعمل بهذه الفابريقات مع ترنيب أرزاق يومية لهم . ومن قراراته أيضا الزام الموظفين ومشايخ البلاد والعمد الذين تمتد أيديهم الى الرشوة - أو كما جاء في القرار البرطيل - أو سلب أموال الأهالي برد ما أخذوه ومجازاتهم بالعقوبات الشديدة .

ولم يطل عمر هذا المجلس ، لأن محمد علي حصر السلطة في سبعة مجالس أولها الديوان الخديوي وديوان الإيرادات وديوان المهادية ودواوين البحر والأسطول والترسانة وتجهيز المهام والقروض وسائر حاجات الصناعة والمستشفيات البحرية ثم ديوان المدارس ( الابتدائية والتجهيزية والمخصوصية العالية ) والكتابخانات ودور الكتب والاسطبلات الكبرى في شبرا ثم ديوان الامور الافرنجية والنجارة المصرية .

وديوان العلاقات الخارجية ثم - أخيرا - ديوان الفابريقات . إدارة فابريقات الطرابلس في فوه وكافة الفابريقات التي توجد في كل أنحاء مصر .

## مجلس الشورى يمثل الشعب

● وعندما تولى اسماعيل باشا فكر فى انشاء مجلس شورى على نظام جديد سماه مجلس شورى النواب وقد أنشأ اسماعيل فى ١٨٦٦ ذلك المجلس ووضع له نظاما فى لائحتين : اسمى الاولى « اللائحة الأساسية » واسمى الثانية « اللائحة النظامية » .

ولم يكن للمجلس - كما تقول احكام اللائحتين - سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وقراراته بمثابة رغبات ترفع الى الخديو وله فيها القول الفصل وعدد أعضاء المجلس لا يزيدون عن ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمدة البلاد ومشايعها فى المديرية وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب تعداد سكانها وينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من اقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره . وينتخب ثلاثة نواب من القاهرة واثنان من الاسكندرية وواحد من دهياط .

وسن النائب لا يقل عن ٢٥ سنة ولا بد من أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ، وكان هذا الشرط قد وضع بعد مضي ثمان عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، وقد كان الخديو هو الذى يعين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ويتمتع أعضاء المجلس أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة البرلمانية فلا ترفع عليهم دعوى جنائية فى أثناء الانعقاد الا اذا ارتكب احدهم جريمة القتل .

● وتنص لائحة المجلس على أن أعضاء المجلس يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة ويكون جلوسهم فيه بهيئة الأدب ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها الا باذن من رئيس المجلس والا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه المجلس . وكان تشكيل المجلس يعتبر منحة من الخديو ولذلك كانت سلطته شكلية .

ومن أبرز أعضاء مجلس شورى النواب :

نواب القاهرة - مثلا - موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود العطار .

نواب الاسكندرية - مثلا - الشيخ مصطفى جميعي ، السيد عبد الرازق الشوربجي .

نواب روضة البحرين ( الغربية والمنوفية ) .

الغربية : اترى بك أبو العز ، على كامل عمدة القصرية .

المنوفية : الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد أفندى شعير عمدة كفر  
عشما ، أحمد أبو حسين عمدة كفر أبو ربيع .

من نواب البحيرة : الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليشأت ، حسين حبرة  
عمدة البرنجات ، أحمد دبوس عمدة نكلة العنب ، الشيخ محمد الوكيل  
عمدة سمخراط .

ومن نواب الشرقية والفلبوية الحاج نصر منصور الشواربى ( قليب )  
الامام الشافعى أبو شنب ( عمدة الخانكة ) محمد الشواربى ( قليب )  
أحمد أفندى أباطة ( منيا القمح ) .

ومن نواب القهيلية هلال بك ، سيد أحمد أفندى نافع عمدة دندب .  
محمد بك سعيد ( نوسا البحر ) الشيخ العدل أحمد عمدة جزيرة أنقبا .

من نواب الجيزة عامر أفندى الزمر ، ابراهيم المنشاوى عمدة زاوية دهشور .  
من نواب المنيا وبني مزار ابراهيم الشريمى ( عمدة سمالوط ) ميخائيل  
اثنايوس عمدة اشروبية ، حسن أفندى شعراوى عمدة الطاهرة .

ومن نواب أسيوط : سليمان أفندى عبد العال ( مساحل سليم ) عثمان  
غزالى ( عمدة بنى رزاح ) ، رميح شحاتة ( عمدة القوصية ) وحيد أبو ستيت من  
أولاد عليوة ( جرجا ) ومن نواب قنا واسنا محمد سحل ( عمدة فرشوط )  
وأحمد على اسماعيل عمدة السليمية ، أما نائب دمياط فقد كان على بك خفاجى .

وقد افتتح المجلس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ وكان رئيسه اسماعيل راغب  
باشا . وقد ألقى الخديو خطبة العرش فى حفله الافتتاح ، التى ركزت على  
الشمورى « وشاورهم فى الأمر » وأمرهم شورى بينهم » . وجاء فى خطاب الرد  
على خطبة العرش إشادة بالعزیز ابن العزیز ذلك الجناب الأفخم والداورى  
الاکرم ، الذى قام بتنظيم أمورهما على ساق وقدم وشمر عن ساعد الجهد والاجتهاد  
من تجديد ما تهدم واحياء ما انعدم وأخذ يداوى تلك العلل ويسد ما تخلل  
بعد آييه من الحلل الخ ، الخ . وقد أعلن الرئيس ختام الدورة فى ٢٤ يناير  
١٨٦٧ ، وألقى خطبة وجيزة شكر فيها الخديو على منشأته العظيمة المرجية  
لازدياد عمران الوطن وعلى الأخص انشاء هذا المجلس . وانهقد المجلس لدورة  
ثانية فى ١٦ مارس ١٨٦٨ انتهت فى ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وكان الانعقاد الثالث  
فى ٢٨ يناير ١٨٦٩ وانتهى فى ٢٢ مارس ١٨٦٩ .

● أجريت الانتخابات الجديدة فى ١٨٧٠ وكان من أبرز نواب المجلس  
الجديد فى القاهرة السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبى .

ومن نواب الغربية والمنوفية الشيخ عيسوى الشريف ( ابيار ) السيد  
الفقى ( عمدة كمشيش ) شاهين أحمد الجنزورى عمدة تلمشوط والشيخ أحمد  
عبد الغفار عمدة تلا ، على محمود كفر المصيلحة .

وكان الانعقاد الأول فى أول فبراير ١٨٧٠ .

وكان دور الانعقاد الثانى قد بدأ فى ١٨٧١ ، ثم بدأ الانعقاد الثالث فى  
٢٦ يناير ١٨٧٣ .

وقد توقفت أعمال المجلس فلم يدعى للانعقاد أو لم تتم انتخابات جديدة  
فى عامى ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ . وفى عام ١٨٧٦ دخلت الحياة النيابية عصرًا جديدًا .  
● وكانت الهيئة النيابية الثالثة مفخرة لمصر وللحياة النيابية وتذكر هنا -  
للنارينغ وللإشادة بهذه الهيئة - بعض أعضائها : نواب القاهرة : محمود بك  
القطار ، عبد السلام بك المولى ، يوسف العقبى .

نواب الاسكندرية : سليمان العزبى ، عبد الرزاق الشورى .

الغربية : عثمان الهرميل ( عمدة محلة مرحوم ) محمود سالم ( عمدة  
كفر سالم ) أحمد سالم ( عمدة دهنورة ) مصطفى هرجة شيخ أبو صير . ومن  
نواب المنوفية مصطفى غنيم الانبساطى ( عمدة جزى ) ابراهيم حسن ( عمدة  
الباجور ) سليمان حسين عامر ( عمدة جنزور ) ومن نواب البحيرة : ابراهيم  
الديب ( عمدة صفط العنب ) أبو زيد الحناوى ( عمدة كفر عفرانة ) ومن نواب  
الدقهلية : متولى أفندى أبو شريف ( عمدة ديرب ) عبد الوهاب الشيخ  
( عمدة دقاخوس ) شلبنى حسين ( عمدة سلكا ) .

ومن نواب الشرقية أيوب أيوب ( عمدة الصوة ) محمد رجب كساب  
( عمدة غيته ) سيد أحمد رضوان ( عمدة ميت العز ) على عامر ( عمدة العزيزية )  
على خليل ( عمدة السعدين ) .

ومن نواب القليوبية : مصطفى علام ( سنديس ) وعبد الفتاح زغلول  
( ميت كنانة ) .

ومن نواب الجيزة : رزق عكاشة ( عمدة المنيا والشرقا ) وحسين عطا الله  
( عمدة برنشت ) وقبيل الزمر ( عمدة ناهيا ) .

ومن نواب بني سويف : محمد راضى ( عمدة أنفسط ) وعلى كساب  
( عمدة نزلة كساب ) .

ومن نواب الفيوم : أحمد جاد الله ( عمدة السيئين ) واحمد الدهشان  
( عمدة اهريت ) .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٣٣٢

ومن نواب المنيا وبني مزار : يدينى التشريعى ( عمدة سمالوط ) محمد  
محمد أبو طالب ( عمدة برطباط ) خليل عبد الرحيم ( عمدة القشن ) حسنا  
يوسف ( عمدة نزلة الفلاحين ) .

ومن نواب أسيوط محمد عبد الوعاب ( عمدة السهامية ) وعبد الرحمن  
وافى ( عمدة بنى عدى ) ميخائيل فرج ( عمدة دير مواس ) .

ومن نواب جرجا : ابراهيم حسن أبو ليلة ( عمدة الريانية ) عثمان أحمد  
همام ( عمدة أولاد اسماعيل ) محمد حساب عمدة داود وميت سبيل (   
وعبد الشهيد بطرس ( البليتا ) .

ومن نواب قنا محمد عبد الله ( عمدة دشتلة ) وطايح سلامة ( عمدة القبلي  
قامولا ) .

ومن نواب اسنا : أحمد عبد الصادق ( أسوان ) محمد سلطان ( اسنا ) .

● وقد اجتمع مجلس شورى النواب في طنطا اجتماعا غير عادى فى  
٧ أغسطس ١٨٧٦ وذلك لتقرير ابقاء نظام المقابلة وفى هذا الاجتماع برزت  
فكرة محاسبة الحكومة والرقابة على تصرفاتها . ولأول مرة يؤلف المجلس لجنة  
من بين أعضائه للذهاب الى وزارة المالية ، لاستحضار الكشوف المطلوبة ولبحث  
المتحصل من المقابلة قدره ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات . وقد افتتح الحديو  
اسماعيل دور الانعقاد الاول فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ وكان بصحبة توفيق باشا  
وزير الداخلية ، وحسن كامل وزير المالية ، وحسن باشا وزير الحربية وشريف  
باشا وزير الحقانية والخارجية وانهى الدور فى ١٥ فبراير ١٨٧٧ وبدا الدور  
الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ وانتهى فى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكان آخر دور لانعقاد المجلس فى عهد الحديو اسماعيل ذلك الذى بدأ  
فى يناير ١٨٧٩ ، وانتهى فى يونيو ١٨٧٩ .

وقد لوحظ أن هذه الدورة تميزت بالمناقشات البرلمانية الواعية والحرص  
على كرامة البلاد .

وقد أبدى النواب استيائهم من تأخير ارسال المشروعات المالية اليهم مع  
مضى عشرين يوماً على افتتاح المجلس .

وقد وصف الأستاذ الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى بكلية  
الحقوق ( جامعة ذؤاد ) بأن هذا المجلس أخذ يمارض الحكومة ويطالب بحقوق  
دستورية . وقد شجعت الصحافة على المضي فى هذا الطريق وعندما ذهب رياض  
باشا وزير الداخلية فى ٥ ابريل لينهى دورة اجتماعه رفض المجلس ان ينفذ  
وقام عبد السلام المولى زعيم المعارضة وصرح باسم البرلمان بأن أعضائه



ثم يعملوا شيئا وإن مهمه الاشراف على أعمال الوزارة لانزال امامهم عهد: يدعوم الى البقاء ، وقد أيدته جميع الأعضاء بالاجتماع والتفوا حوله وظل المجلس يواي اجتماعه ، عاد رياض باشا الى الحديو برأى الجنس . وأيد الحديو حركة النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش بمنح السلطة المنمعة بها المجالس النيابية الأوروبية وإن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس عن الشؤون المالية والداخلية وأن تكون الوزارة من المصريين .

### الفلاح المصرى يحتضر ويفقد أرضه وإنتاجه .

● ولابد من كلمة عن الفلاح المصرى فى تلك السنين المرة التى وصل التدخل الأجنبى فيها بعد اشتداد أزمة الديون الى الذروة : كان الفلاح المصرى بين شقى الرحى : الحديو اسماعيل والاسرة الحاكمة التى تستغل انفلاخين المستأجرين باستمرار استفلالا بشعا ، والحكومة التى تشفى غلها - باستمرار أيضا - من الطبقة الكادحة . اما بفرض ضرائب باهظة واما بالاستيلاء على المحاصيل الزراعية الخاصة بصغار المزارعين ، هذا بالإضافة الى ما يلقيه الفلاحون من المرابين الأجانب الذين كان يحميهم النفوذ الفرنسى والنفوذ البريطانى الذى أخذ يتزايد باستمرار فى شئون البلاد الداخلية وخاصة فى أمورها المالية والاقتصادية : وصفت صحيفة التيمس البريطانية فى ١٥ ابريل ١٨٧٨ ما يقاسيه الفلاحون من جيش الموظفين الأجانب الذين جيء بهم لاصلاح اقتصاد مصر فلم يفعلوا أكثر من انهم ضاعفوا من خطورة الأزمة الاقتصادية ، وحددوا لأنفسهم مرتبات ضخمة ، زادت فى مجموعها عن ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فى السنة فى مقابل الأعمال التافهة التى يقومون بها . وتمضى التيمس قائلة : الفلاحون الذين جرفهم السيل يساقون الى المحاكم لدفع المتأخر عندهم من الضرائب ، لقد استمر تحصيل الضرائب من أولئك الذين جرفهم السيل من منازلهم كما جرف منازلهم ، ودوابهم وآلاتهم الزراعية . استمر تحصيل الضرائب على شدته وقسوته : ويؤكد كثير من سكان الوجه البحرى أن الربيع الثابت من ضرائب هذا العام ( ١٨٧٩ ) يجرى تحصيله بنفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل .

ولعمري - هراسل التيمس فى القاهرة - أن ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما سمعه من الاشاعات عن موت الفلاحين فى متعطفات الطرق . وخراب مساحات واسعة من الأراضى واقتنارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراع لدوابهم والنساء لخليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية والواقع - التيمس أيضا - ان حالة الفلاحين قد تخرجت وضائق بهم السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلستهم قيادا ، بدأ يسمع أنينه .

ويقول مراسل التيمس أيضا في ٢٣ يناير ١٨٧٩ : يوجد في القاهرة الآن مئات من العمد والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاوا لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب ، ولقد حاصروا أبواب الوزارات حتى أنك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح الحكومية .

وقد نقل عن التقارير الرسمية المصرية والأجنبية أن المحاكم المختلطة التي أنشئت في عام ١٨٧٦ كانت بمثابة أداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية وقد أدى نظام المحاكم المختلطة - كما جاء في تقرير لورد دوفرين - إلى ترقية رغبة الفلاحين في الاستدانة لأن أملاكه أصبحت تعتبر ضمانا قانونية لما يستدينه ، ولم يكن الأمر كذلك قبل إنشاء تلك المحاكم ومن وجهة أخرى أعطى هذا النظام للدائنين سلطة بيع أملاك الفلاحين المدينين ، متى تقلت ديونهم . وقد قيل فعلا أنه في سنة ١٨٧٦ . أصبح معظم الفلاحين لا يملكون الأراضي التي يزرعونها وأن تسعة أعشار الأراضي تابعة لطبقات أخرى ، وقد زادت الأموال المدونة في قوائم الرهن من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٨٧٦ إلى ٧٠٠.٠٠٠ في عام ١٨٧٩ خاصة في الدين ، وفي ٢٠ أغسطس ١٨٨٠ يشير مراسل التيمس أيضا إلى أن الفلاح المصري أصبح غارقا في الديون أكثر مما كان غارقا فيها في زمن مضى . فهبوط النيل ، وعجز المحصول يؤديان إلى انتقال قسم كبير من الأراضي إلى الأجانب .

### القروض بداية التدخل الأجنبي

● ولابد لنا من أن نشير ولو بإيجاز شديد إلى بداية التدخل البريطاني في شئون مصر باندفاع شديد خاصة بعد شراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس ، وكانت بريطانيا في البداية تعارض حفر قناة السويس عن طريق شركة فرنسية وكانت فرنسا باستمرار تخشى من التدخل البريطاني في الشئون المصرية ، ونذكر أنه عندما قام اسماعيل باشا بمساعدة فرنسا في مد الخطوط الحديدية في بعض أنحاء مصر صاح المحامي الفرنسي المشهور باروش : ان هذه الخطوط أشبه ما تكون بسيوف نارية امتدت إلى أحشاء فرنسا .

وكانت وجهة نظر المحامي الفرنسي الشهير أن هذا العمل الذي قام به اسماعيل باشا بمساعدة من فرنسا سوف تستفيد منه بريطانيا التي راحت تفكر في العودة من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط بعد أن كانت قد قامت بالهجرة عن بعض الجزر التي كانت قد احتلتها . وبعد أن كانت فعلا قد تاهبت

للجلاء عن الماطلة وكان من رأى باروش وغيره من السياسيين الفرنسيين ، المعارضين للتوسع البريطاني في أفريقيا وآسيا أن فتح قناة السويس للملاحة البحرية سوف تستفيد منه إنجلترا أكثر مما تستفيد منه فرنسا ، وقد ذكرت إحدى الصحف الفرنسية ( صوت باريس ) أننا نحن الفرنسيين الذين جذبنا بريطانيا الى وادى النيل : لقد كنا - صوت باريس - وجدنا أصحاب الخطوة فى مصر قبل أن يذهب اليها دلسبس بمشروعه عن القناة ذلك المشروع الذى عارضته بريطانيا بكل قوة ، ثم دعونا بريطانيا لكي تجيء الى وادى النيل ، دعونا خصمنا اللدود بل عدونا اللدود ، دعونا لكي يطردها رويدا ، رويدا وها نحن - صوت باريس - الجانون على أنفسنا العامون على تأييد نفوذ عدونا فى مناطق نفوذنا واحلال سلطته مكان سلطتنا ، وقد تحقق ما حذر منه روس وما تنبأت به صحيفة صوت باريس عندما نجحت بريطانيا فى شراء أسهم مصر - فى قناة السويس - لقد كان لمصر من أسهم القناة ١٧٦٦٠٢ سهما نعاذل نصف أسهم الشركة التى بلغت ٤٠٠٠٠٠٠٠ سهما ، وكان سعيد باشا قد اشترى تلك الأسهم بمبلغ ٣٩٤٢٦٠٠٠ جنيه ولكن اسماعيل باشا - وتلك كبرى خطاياه - عرض تلك الأسهم للبيع وكان عددها فى الأصل ١٧٧٦٤٢ سهما باع منها اسماعيل قبل عام ١٨٧٥ ، ١٠٤٠ سهما وفد عرض اسماعيل باشا تلك الأسهم - أولا - على فرنسا وكان اثنان من كبار المالىين الفرنسيين يتفاوض مع وزير المالية المصرى ( اسماعيل باشا ) لشراء تلك الأسهم نظير ٩٢ مليون فرنك ، وسافر أحدهما الى باريس للتفاهم مع حكومته على تلك الصفقة التى كان يرغب فى عقد كل من ادوارد درفيه وشقيقه أندريه ، غير أن الحكومة الفرنسية لم ترحب بالعرض فى البداية ثم اذا بدزرائيل رئيس الوزراء البريطانية يصل بزميله رئيس الوزراء الفرنسية ليفهمه خطورة تدخل الحكومة الفرنسية فى شراء تلك الأسهم ، مؤكدا أن المسألة - مسألة شراء الأسهم - ليست مسألة اقتصادية بل مسألة سياسية تمس المصالح البريطانية فى الصميم وكان مما قاله دزرائيل ان بريطانيا ستقف موقف العداء لكل من يتقدم لشراء تلك الأسهم، وتراجع المالىون الفرنسيون عن الشراء كما تراجعت الحكومة الفرنسية ، وراحت الحكومة البريطانية التى لم تكن قد اشترت سهما واحدا من أسهم القناة تفكر فى شراء تلك الأسهم وجرت مفاوضات بين قنصل بريطانيا فى مصر الجنرال ستانتون باشا وبين اسماعيل صديق باشا وزير المالية المصرية وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٥ اتفق اسماعيل وستانتون على دفع مبلغ ٣٩٧٦٥٠٠ جنيهها لهما لـ ١٧٦٦٠٢ سهما من أسهم القناة .

ولكن من أين لبريطانيا - الحكومة البريطانية - بهذا المبلغ والبرلمان الانجليزى فى أجازة ولاسبيل الى دعوته ، وهنا تطل الصهيونية العالمية من جحرها ممثلة فى بيت رونشيله المالى الاسرائيلى الذى ناب عن الحكومة

الانجليزية فى تقديم المبلغ المطلوب حتى انعقاد البرلمان البريطانى فى فبراير ١٨٧٦ لقرار الصفقة .

فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ - بعد عشرة أيام فقط من بداية المفاوضات - تم توقيع العقد بين الحيدو اسماعيل باشا وبين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وكتب دزرائيل الى ملكه مبشرا بالخبر السعيد . وبعتت الملكة الى رئيس وزرائها بهنئة بهذا الحادث الحظير والعظيم « فى تاريخ امبراطوريتنا ولكن المبلغ الضخم المطلوب هو الذى يؤلمنى » ولم الملكة بطبيعة الحال .

### الصهيونية العالمية والاستعمار وجهان لعملة واحدة

● وحول الصفقة الكبرى التى اعتبرها بداية نجاح بريطانيا فى تحقيق مشروعاتها لتقديم الخاص باحتلال مصر ، ودور الصهيونية العالمية فى تحقيق تلك الصفقة يقول الأستاذ عباس محمود العقاد فى بحث له عن ١١ يوليو ١٨٨٢ - ضرب الاسكندرية - يقول بالحرف الواحد : من العوامل التى مهدت للاحتلال البريطانى لمصر عامل هام لايجوز اهماله عند تقدير الواقع فى كل مسألة خطيرة ولاسيما المسألة المصرية وهو عامل الصهيونية التى تسمى أحيانا باليهودية الدولية .

وقد رأينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام ، فى سياسة العالم ، كأنه هيئة منظمة تتألف من شيوخ محتكين يجتمعون فى عواصم مختلفة ويصدرون فى كل اجتماع قرارا يتبع الى موعد الاجتماع التالى ويوشك أن تنطبق الحوادث فى هذه الفترة حرقا حرقا على ما رسموه ورتبوه . ومن بين تلك الحوادث التى لمبت فيها تلك الهيئة المنظمة والتى لعب فيها التدبير المقصود بين أقطاب الصهيونيين من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار فى جهات العالم ، التى تفتح لهم منافذ الفرصة فى أماكن متعددة مع استقباليهم جميعا بأسواق المال والتجار التى تتصل سرا وجهرا بمسائل السياسة وسنرى فيما يلى مثالا للتدبير ، الذى يتم فى حينه خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق فيظهر بعد حين كأنه خطة مرسومة وضعتها أناس متفاهمون أمروها على أتباع يدينون لهم بصديق الطاعة واخلاص النية ولا تفاهم فى الحقيقة والا املاء : اتفق فى سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية أن يهوديا فرنسيا أذاع فى باريس خطابا الى قومه يدعوهم فيه الى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين فى أنحاء العالم ويكون اجتماعه الأول فى باريس لتقديم طلب الى الحكومة الفرنسية يسألونها أن تساعدتهم على رد وطنهم القديم ويشجعون هذا الطلب بالسعى الى الاستانة لاقتناع السلطان العثمانى بقبوله ، وقد جاء فى ذلك الخطاب أن البلاد التى

يريدونها تشمل الوجه البحرى فى مصر ، الى عكا والبحر الميت وشواطئ البحر الأحمر وهى رقعة من الأرض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفرنسية وان فرنسا يمكن أن نستمال الى هذه المهمة بما يخصها به من اربح . والعوض والمقايسة على النفوذ ، وقد بلغ النفوذ الصهيونى أوج القوة والشهرة بين الانجليز - كما يقول العقاد - فى تلك الحقبة وكان رئيس الوزراء الاسرائيلى - لورد بيكنسفيلد - دزرائيلى - يتولى الحكم من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨٠ وهو الذى اشترى أسهم مصر فى قناة السويس من الخديو اسماعيل وخطابه الى الملكة فيكتوريا عن هذه الصفقة يدل على كثير حيث يقول :

الآن تمت . وهى فى يدك سيدتى ، أربعة ملايين من الجنيهات وتكاد تؤدى فوراً ، ولم يوجد غير بيت واحد . يعقدها هو بيت روتشيلد : لقد سلكو مسلكاً صحيحاً ، بذلوا المال بعائدة قليلة وباتت حصه الخديو اليوم كنيا ملك يديك سيدتى .

وقد يتراى لنا أهمية العمل الذى أقدم عليه دزرائيلى بتشجيعه بيت روتشيلد على اقراض الخديو اذا عرفنا أن حملة الاحتلال قد حدثت فى عهد وزير الأحرار غلادستون وأن غلادستون كان معارضاً فى الاحتلال . وقد استقال أحد وزرائه استنكاراً لضرب الاسكندرية ولكن قروض روتشيلد وغيره قد صورت المسألة بصورة الحيلة لحماية حق الدائنين . وقد كان دزرائيلى وراء اقناع دلميسس بالترحيب بشراء الحكومة الانجليزية لتلك الأسهم ، مغرباً له بالمعونة الدولية التى تضمنتها شركة القناة اذا تعددت الحكومات التى تنتفع بها ولما حصل دزرائيلى على الأسهم ، قال فى جلسة أمام مجلس النواب البريطانى يوم ٢١ من فبراير ١٨٧٦ : اننى لم أزل من زمن أوصى بالحصول على أسهم القناة . وقد عقدتها صفقة مالية وسياسية واعتبرتها صفقة لازمة لتمكين الامبراطورية وهذا الذى أعنيه اليوم . وقد انزاحت اليه البسالة التى تفهمنى جيداً وتقبلته بالنبطة والسرور ، أما الذين انتقدونى من أجل هذه الصفقة فهم كما يخيل الى لا يفقهون المسألة على هذا الوجه . من هذا القبيل - العقاد - أثر النفوذ الصهيونى فى السياسة الدولية وفى المسألة المصرية على الخصوص : اتفاق فى افترض ، واغتنام للفرصة ، وتوزيع للعمل بين دوائر السياسة والمال فى مختلف الجهات .

● ويقول تيودور رودستين - الذى كان سكرتيراً للزعيم المصوفيتى لينين فترة من الزمن - يقول عن تلك الصفقة التاريخية : حدث ان اسماعيل باشا عندما أخرج دائنوه فى سنة ١٨٧٥ ووجد نفسه فى حاجة شديدة الى المال لسد نهم دائنيه أن عرض أسهم مصر فى شركة قناة السويس وما أسرع ما وقف المستر دزرائيلى - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة

الحديد هذه ، وفى الحال قرر شراء هذه الأسهم بمساعدة بيت آل روتشيلد  
فى لندن •

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة فى تاريخ انجلترا لأنه كان  
عملا من أعمال المضاربة الجريئة •• نعم ان الأسهم عادت بالربح الوفير فيما  
بعد ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تقامر بأموال الأمة فى مشروع ربما عاد  
بالخسارة والضرر وفى الواقع لم يوجد فى انجلترا يومئذ من أنهى بالأئمة على  
المسترد ذررائيلى على عمله هذا • ومن جهة أخرى كان من البدع المستحدثة  
أن تشترك الحكومة الانجليزية فى عمل تجارى خاص بملوك اذن من البرلمان  
وبمساعدة أهل البيوتات المالية •

ولكن السر فى هذا العمل الذى لا نظير له يمكن إدراكه من الاطماع  
السياسية التى كانت حكومة ذررائيلى تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن  
خفت صوت فرنسا ، فقد علققت كبيرة صحف لندن « التايمز » بتاريخ ٢٦  
نوفمبر ١٨٧٥ على تلك الصفقة أن الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الأخرى  
سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية  
لا من وجهته التجارية فهو بمثابة مظاهرة للإعلان عن نيات معينة والمبادرة  
بالعمل الى تحقيقها فمن المستحيل أن نفرق فى أذهاننا بين شراء أسهم  
فئة السويس وبين علاقات انجلترا بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط  
بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ، فإذا أدت الثورة والاعتداءات  
من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسيا وماليا  
فقد يتعين علينا إيجاد الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان  
لما لنا به من الصلة الوثيقة •

● ويمضى روستين قائلا : وليس من ريب فى أن الباعث على شراء أسهم  
القناة كان توقع ما يؤدى اليه إعلان تركيا إفلاسها من انهيار تركيا ومصر معا •

وإذا كان القدر لم يجر بما توقعوه لتركيا ، فقد عزموا أن يحققوه فيما  
يختص بمصر • وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة  
علنية للتدخل فى شئون مصر •

وكما هى العادة فى كل المشروعات الاستعمارية اتخذت الامور المالية اداة  
الاعتداء فانه لم يرض ثلاثة أسابيع على ما زرئت به مصر من هبوط سنداتها  
فى بورصة لندن حتى بادر الجنرال استانتون قنصل بريطانيا العام فى  
القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الحديد منذ أيام من الحاجة الى  
رجال أكفاء يملكون بالنظم المتبعة فى مالية حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر  
المالية المصرية على معالجة الفوضى التى اعترف بها سموه فى تلك النظارة  
و •• و ••

ولم يمض سوى يومين على عقد الصعقة الحاصه بشراء الاسهم ، حتى بادروا وفي ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ الجنرال اسنانتون باخبار الزرد دوبي برغبة الحكومة المصرية في ارسال لجنة خاصة الى مصر وكان هذا دليلا على ما بين هاتين المسألتين من الارتباط فشراء الاسهم كان عملا سياسيا أرادت انجلترا ان يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما نهضت أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال اللجنة من ناحية انجلترا الا سعيا وراء تعزيز هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير صتيها عنده على قبول ارشادها في شكل رقابة مالية أيا كان نوعها .

● ووصلت بعثة « كيف » التي فشلت فشلا ذريعا بسبب طليارة اخنوخ وشرف النفس اللذان تمتع بهما مستر كيف شخصيا وبسبب معارضة الخديو للتدخل البريطاني ، وكان كيف قد أكد في تقريره أن موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية وإن حالة مصر المالية لا تدعو الى اليأس . بل انها حسنة ودخلها كاف لوفاء الديون وفاء عادلا ، حالة مصر ثابتة ، لأن لها موارد كافية قد نمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس ثمة ما يحول دون نموها ورقيتها كذلك في المستقبل ، ولكن بريطانيا لم تقبل ما جاء في تقرير مندوبها كيف وانما راحت تلجأ الى أساليب أخرى لتسيطر - ماليا - على مصر ، وبعد السيطرة المالية تجيء السيطرة العسكرية التي بدأت تأخذ أولى خطواتها في ١١ يوليو ١٨٨١ حيث بدأ الأميرال سيمور يطلق قنابل مدافعه وبوارجه على الاسكندرية .

● ويروى مستر بلنت - صديق مصر والمصريين والانجليزى الحر - كيف ان الخديو اسماعيل أقام وليمة لمستر كيف وبعثته الى مصر أقامها في الكشك الخديوى القائم على سفح الأهرام ، وكانت من المآدب الشائقة التي تعود اسماعيل أن يبهر بها عيون الأوربيين فلم يكن يموزها شيء مما يدل على الفرق الشاسع بين غنى صاحبها وفقر أولئك الذين أقيمت المآدبة في الحقيقة على حسابهم ، وبعد لنا السماط على مرأى جمهور من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعا والذين جاء السير كيف لانقاذهم من الخراب ، ومع ذلك لم يظهر على أحدها أنه فطن الى هذا التناقض فاكلنا كما شئنا وشربنا أنخر الشبانينا ، ومضى كل منا في وجهته ولم استطع الى الآن وبعد الاطاحة بكل ما هنالك أن أدرك حقيقة الحال وما فيها من الشقاء .

● بعد بعثة كيف Cave ( الانجليزية ، التي أرادت بها انجلترا تمديد السبيل للتدخل العسكرى البريطانى أنشئ صندوق الدين فى ٢ مايو ١٨٧٦ ليكون وصيا على مصر ، لا على أموالها وحسب ، ثم أنشئ مجلس أعلى للمالية فى ١١ مايو ١٨٧٦ ثم فرضت الرقابة الفرنسية والانجليزية على مصر فى ١٨

نوفمبر ١٨٧٦ وأن يتولى الرقابة انجليزى وفرنسى ، الاول - وقد سسمى مفتشاً عاماً - يراقب الإيرادات والآخر - وهو مفتش عام أيضاً - يراقب المصروفات ، و ٠ و ٠٠ وعهد اسماعيل باشا الى نوبار برئاسة مجلس النظار وحدد الخديو فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ميام ذلك المجلس كهيئة مستقلة عن ولى الأمر تتميز بتضامن اعضائها فى المسئولية وتكون قراراتها تتخذ بالاعلبية ، وقد بادر الخديو فاعتبر اختصاصات ذلك المجلس - حتى لا يقال انها تمت بضغط أجنبى - متفقة مع احكام الشريعة الغراء .

● ورأس نوبار باشا تلك الوزارة التى سميت بالوزارة الأوروبية ، لوجود وزيرين أجنبيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى فيها . وأصبح نوبار باشا وزيراً للخارجية والحقانية واختير رياض باشا للداخلية وراتب باشا للحربية والسير ريفرس ويلسون للمالية ومسيوى دى بلنير لدشغال وعلى باشا مبارك للمعارف والأوقاف ومن « مميزات » أعمال تلك الوزارة أنها « نجحت » فى الحصول من بيت روتشيلد على قرض الثمانية ملايين من الجنيهات ونصف المليون مقابل رهن الأملاك التى نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٧٢٩ فداناً ، وعهد بإدارتها الى الدومين الذى تديره لجنة دولية من ثلاثة أعضاء أحدهما فرنسى والآخر انجليزى والثالث مصرى ، وقد كان تاليف الوزارة الأوروبية وفيها وزيران أجنبيان من المسائل التى أصابت الكبير . المصرى فى الصميم فأول مرة يشترك وزيران أجنبيان فى وزارة مصرية بالإضافة الى عدم ثقة المصريين فى رئيسها نوبار باشا ، وكانت أولى مهام تلك الوزارة حماية الدائنين الأجانب . وكانت تلك الوزارة تبسط الرزق على الأجانب وتقرر على الموظفين المصريين ، وقد أحالت ٢٥٠٠ من الضباط المصريين على الاستبعاد ، وذلك توفيراً للنفقات ، وقد أبلغ بالقرار وزير الحربية ، الأمر الذى أدى الى ثورة ستمائة منهم - فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ - برئاسة البكباشى لطيف بك سليم ، وقد أحاط المتظاهرون بعربة نوبار باشا ، على مقربة من وزارة الخارجية ، ولكن نوبار باشا لم يكثرث بهم وأمر سائقه بالمسير ، وقد تعدى المتظاهرون على السائق ، وأمسكوا بتلابيب رئيس مجلس النظار وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وعندما أراد سير ريفرس تجذته وقام بضرب المتظاهرين بعصاه هجم المتظاهرون عليه وشدهوه من لحيته وأدخلوه هو ونوبار باشا الى سراى الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها ، ولجأ القناصل الأجانب الى الخديو لاعادة الأمر الى نصابه وقد لى الخديو دعوتهم وذهب اليهم فأفسح له المتظاهرون الطريق وهتفوا بحياته .

● ولكن بعض المتظاهرين لم يتوقفوا عن الهياج ، واقترب - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه فاجفل منه الخديو وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح فشهّر الحرس



سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصية لم يعرف مصدرها وأطلق الجنود النار ولكن فى الهواء فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء وإن كان قد جرح بعضهم ، كما جرح تشرىفاتى الحديو وهو الى جانب مولاه اذ صابته ضربة سيف من أحد الضباط . ومن ثم تفرق الضباط وأطلق سراح الوزراء المحبوسين وأمر الحديو بحراستهم الى منازلهم .

### بدايات الثورة العربية

● وحول غضب الضباط على نوبار باشا وولسون يقول تيودور رودستين : أحاج هذا الحادث وقتئذ النفوس وكان بلا ريب نذير سوء بما سيتمخض عنه فإنه دل على أن الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فإنه لن يضعف أمام الاستبداد الداخلى والخارجى فإن هذا الجيش المصرى أو بالأحرى ضباطه يستطيعون مقاومة الأوربيين وأنهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن العيب أن نسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له . مجرد شغب عسكرى فإن ما سرع به الشعب عن بكرة أبيه ولكنه لم يكن قادرا على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة ، وقد ضج الناس مطالبين بتخفيض فائمة الدين وعودة السلطة الى الحديو باعتبار ذلك العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد ، ثم أخذت أنهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التى يعانىها الفلاحون ومع أن التقارير الرسمية أكلت ان معظم الاشاعات مبالغ فيها فإن الأشخاص الذين كانوا وقتذاك فى مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتن الأكباد وأعلنوا أن الفلاحين المصريين أشبه شيء بالأشباح .

على أن العمل الجرى الذى قام به الضباط لم يفتح عين أوروبا فحسب بل فتح عين مصر أيضا . فقد كان بمثابة شرارة كهربائية فى جو مفعم بالسخط والتمرد فلا تسلم عما أدى اليه انفجار ذلك النذير من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والأعيان والعلماء أقروا فيها التعميل بوقف النظام الحاضر وألغوا منهم وفودا قايلت الحديو ووعدهته بالمعونة فى نضاله مع الأوربيين وطلبت أن يكون للأمة نصيب فى حكم البلاد .

ويؤكد رودستين أن الحديو اسماعيل برى من تهمة اعداء مؤامرة الضباط وكل ما فعله أن استفاد من أمور الواقعة !!

● ويؤكد رودستين أن الأوربيين لو كانوا صادقين فى دعواهم الحصة بتحسين الأحوال المالية لمصر ما كلفهم الأمر أكثر من أن يردوا فوائد الدين

الى الحد المعقول وأن يستعينوا بنواب الأمة في تجديد نظام البلاد ماليا واقتصاديا ولو أنهم فعلوا ذلك لأقاموا مصالح الدائنين على أسس وطيدة ، وحالوا دون عودة استبداد الخديو اسماعيل الذى كانوا يعتبرونه أساسا البلاء . ولكن - رودستين - لم يكن في نية سادة مصر الأوربيين ان يقدموا على أحد هذين الأمرين ، فاما عقد البرلمان فاهل لا سبيل الى النظر فيه لأن مصر الدستورية كانت تقضى قضاء مبرما على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه سرا من النيات السياسية لمصر واما تخفيض فوائد الديون فقد كان ولا بد من اللجوء اليه ان عاجلا وان آجلا .

ويقول مؤرخ نوبار باشا - نجيب مخلوف - أن الخديو قد أوعز للضباط بأن يتظاهروا ثم يقول وإذا لم يكن قد أوعز اليهم فانه على الأقل أظهر رضاه على ما فعلوه ، وادعى ويلسون الوزير البريطاني في وزارة نوبار باشا - في رسالة بعث بها الى مسنر بلنت في ٣٠ أبريل ١٨٧٩ أن الخديو هو الذى دبر مؤامرة لقتله لم تنجح ولكنه عومل أسوأ معاملة وأن حكومته - الحكومة البريطانية - تركته تحت رحمة القضاء وان الخديو يصير البلاد لآخر قرش وليس في الطاقة تأخير الحراب : والبلاد بأسرها سائرة الى الدمار وهى موبوءة بالفساد .

● وكان مجلس النظار قد كلف - في ٢٧ مارس ١٨٧٩ - رياض باشا وزير الداخلية للتوجه الى مجلس شورى النواب لابلغ اعضائه بقبض انعقاد المجلس ولم يكده رياض باشا يتلو المرسوم الخاص بقبض الدورة حتى نشبت معركة عنيفة هى الأولى من نوعها حيث قال النائب محمد أفندى راضى ان مدة المجلس لم تتم بعد ، وقال عبد السلام المويلحى بك أن المجلس طالب عدم قطع أى أمر فى أى شئ الا باشتراكه وعاد محمد أفندى راضى ليؤكد ان المجلس لا يمكن صرفه الا اذا نظر فى المسائل التى طالب بها وكذلك الميزانية ، ووجه الكلام الى رياض باشا قائلا : لقد أحضرت أصحاب الجرائيل وأكدت عليهم بعدم درج شئ فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وفى هذا نوع من التضيق وقال رياض باشا انه لم ينبه على كتاب الجرائد الا فيما يتعلق بدرج اشيء فى جرائدهم تخدش أذهان العامة .

ويقول محمد أفندى راضى اننا ننتظر من جناب الخديو أن يوافق على اعطاء المجلس حقوقه وطلباته ، ويستقر رأى المجلس على أن يرسل صورة من المحضر للجمعية السنوية وصورة أخرى لمجلس النظار .

● وبعد يومين - أى فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ - يتقدم النواب بعريضة الى الخديوى يستنكرون فيها مسلوك الوزارة فى امتحانها حقوق المجلس معترضين على المشروع ، الذى أعدته - وتنتد - الوزارة - وكانت تنوى إصداره والذى

تعلن فيه الحكومة المصرية في حالة افلاس ، وأكد الأعضاء رفضهم لقرار الوزارة بفض المجلس وأعلنوا امتناعهم عن تنفيذ المرسوم ، وقد اجتمع الأحرار في دار السيد البكري في هيئة جلسة وطنية مطالبين - في بيان لهم - بتأليف وزارة وطنية مستقلة واقصاء الوزيرين الأوربيين عننا واقتراح اسناد الوزارة الى شريف باشا تكون مهمتها انقاذ البلاد من التدخل الأوربي وعن الحكم الاستبدادي وتقرير نظام دستوري يحقق أمانى الشعب .

● وفي ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمع بدار اسماعيل راعب باشا كل من شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا والسيد علي البكري والشيخ الحلفاوى والشيخ حسن العدوى ، وكثير من الأعيان والعلماء والنواب والمأمورين حيث وضعوا ما سمي باللائحة الوطنية التي تتضمن تسوية مالية تقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ونصت اللائحة أيضا تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس :  
أى تعيين رئيس مجلس للنظار بأمر الحضرة الخديوية يختار النظار وبعد قبولهم من الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارة وتكون مسئولة أمام مجلس النواب . . .

● وقد وقع على اللائحة أعيان البلاد وذواتها ، ونوابها وعلمائها وشيوخ الاسلام وبطريق الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، ٩٣ من ضباط الجيش ، وقدم وفد من ( الجمعية الوطنية ) المريضة الى الخديو اسماعيل باشا فآثر مطالبهم واستجاب لهم ووافق على اللائحة الداخلية وبعث بنسخ منها بعد ترجمتها الى قناصل الدول فى مصر واستدعى الخديو وكلاء الدول الأجنبية فى مصر فى ٧ ابريل وأبلغهم بنبا اللائحة الوطنية التى رفعت اليه وطلب منهم ابلاغ نصها الى الدول وأخبرهم باستقالة وزارة محمد توفيق باشا وأنه عهد بالوزارة الجديدة الى شريف باشا وقد استدعى شريف باشا وطلب منه أن تكون نظارته مصرية وطنية وتكون مسئولة أمام مجلس النواب ورأت وزارة شريف باشا - فى أول عمل لها - اقرار مجلس شورى النواب على استمرار انعقاد وعقد المجلس جلسته الأولى فى ١٧ مايو ١٨٧٩ وحضر شريف باشا الجلسة وأعلن انه مفوض من الحكومة ليقيم الى المجلس اللائحة الأساسية ( الدستور ) ووعد بتقديم لائحة الانتخاب بعد أيام وقد وعد النواب بأنه لن يضح أى قانون ولا يبدل أى شىء من القوانين الموجودة الا باقرار مجلس النواب . ثم تقرر - فيما بعد - عزل الخديو اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ .

### ٣ أيلم لها تاريخ

● وإذا كان يوم ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ - يوم افتتاح القناة يذكرنا بإسماعيل باشا المسرف المتلاف فإن يوم ٢٦ يونيه ١٨٧٩ يذكرنا بنهاية كل مسرف متلاف ، في ذلك اليوم وصلت رسالة تلغرافية الى سراى عابدين تسلمها أولا زكي باشا السر تشريفاتي ، وكانت الرسالة مصدرة بعنوان : اسماعيل باشا خديو مصر السابق ، وخشى السردار أن يحمل الرسالة الى الخديو السابق وكذلك أجفل خيرى باشا المهرداد ( حامل الختم ) الى أن أقبل شريف باشا فرأى من واجبه أن يحمل الرسالة بنفسه الى الخديو الذى تسلم الرسالة وقرأها وطلب الى شريف باشا ، أن يدعو اليه الأمير توفيق باشا فوراً ، وكان توفيق باشا قد تلقى رسالة برقية أخرى باسناد منصب الخديوية اليه وصحب شريف باشا الخديو الجديد الى الخديو السابق وخاطب الخديو السابق « اسماعيل باشا » الخديو الجديد ، ابنه توفيق باشا بقوله : يا أفندينا « وسلمه الحكم ، وقد رحل اسماعيل باشا - بعد أن تقرر من الباب العالى اغاؤه من مهمته - الى إيطاليا في ٣٠ يونيو وقال الخديو السابق . للخديو الجديد مودعا : لقد اقتضت ارادة سلطاننا العظيم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر ، فأوصيك باخوتك وسائر الأمراء واعلم انى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى اخاف ان تجوب لك بعض الارتباك على اننى وانق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شورك وكن أسعد حالا من ابنيك « وقد أقلت الباخرة المحروسة » الخديو السابق أقلته الى نابولى الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بإرادته المنفردة .

● ويذكرنى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ كما يذكرنى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ بيوم ثالث يختلف عن اليومين السابقين وذلك يوم ٢ مارس ١٨٩٥ يوم وفاة الخديو اسماعيل باشا فى تركيا ونقل جثمانه - بحرا - الى الاسكندرية وكان حفيد اسماعيل باشا ، الخديو عباس حلمى الثانى فى انتظار جثمان جده فى سراى رأس التين وقد رافقه الى محطة السكة الحديد ، وقد أقلت زوجة الخديو السابق ونحاشيتها قطارا خاصا وأقل السردار الأسبق وغيره من كبار رجال الدولة قطارا خاصا خصصت عربة منه لجثة الفقيد ، وقد بقيت الجثة فى حراسة جيش الاحتلال الى جانب الجنود المصريين ، وقد وقف فى ساحة ميدان الأوبرا عشرون جملا على كل منها صندوقان مملوان طعاما ووراء الجمال ست جاموسات كبار وكانت الجاموسات وحمولة الجبال ما يسمى بالكفارة واشترك فى الجنازة ضباط الجيش بلباسهم العسكرية مشاة على الأقدام ثم حرس السردار على ظهور الجياد بملابس زرقاء ، كما اشترك الفقهاء ومشايخ الطرق والذاكرون والأشراف ومشايخ التكايا والدرائش ورواد طلبة العلم بالجامع الأزهر ثم تلاميذ دار العلوم ، والرؤساء الروحانيون وقائد الاحتلال

وكبار ضباطه ثم وكلاء الدول وقناصلها وبعد كل أولئك سار الخديو عباس حلمي ، وإلى جانبه صاحب الدولة الغازي مختار باشا عن يساره ، وكان الخديو يرتدى ملابس المشير ، وفي ميدان الأوبرا انفصل الجثمان عن المشهد وكانت عربة الخديو في انتظاره فركبها عائدا إلى سراي القبة ، وعاد القناصل ووكلاء الدول إلى منازلهم : أيام ثلاثة تحمل دلالات خطيرة : يوم شرف ، ويومان سوداوان بل مرققان في السواد .

● كان التدخل الأجنبي في مصر قد وصل إلى كل مرافق البلاد في السنوات الأخيرة من حكم الخديو اسماعيل باشا ، فيما عدا الجيش الذي لم يحاول الأوروبيون - الدخلاء - الوصول إليه لأن معظم قياداته كانت شركسية أو غير مصرية ، وكان هناك - من قبل الدول الدائنة - ثقة مطلقة في قيادات الجيش والاطمئنان إلى عدم خروجه على الشرعية ولذلك لم يكن أحد يتوقع أبدا أن يتحرك الجيش المصري وأن يتوب عن الشعب في التعبير عن غضبه وسخطه على التدخل الأوروبي وضرورة العمل على التخلص من هذا التدخل والقضاء عليه .

● وبعد عزل الخديو اسماعيل باشا الحاكم القوي ومجيء الخديو توفيق باشا الحاكم الضعيف بدأت في البحر السياسي احتمالات التغيير والتبديل في صورة الحكم . وقد كان فرمان الخاص بتوفيق باشا قد تأخر عن مواعده مما بعث القلق في نفس الخديو توفيق باشا وما جعله يدون الارتقاء - بصورة مؤقتة - في أحضان شريف وما جعله يؤكد عزمه على بذل الجهد وحرف الهمّة إلى التماس أحسن الوسائل لإزالة هذا الاخلال المقصد لكثير من المصالح فيقرر الاقتصاد الحق القانوني في نفقات الحكومة وقد أعاد شريف باشا تشكيل وزارته وقد دخلها محمود سامي البارودي كوزير للمعارف والأوقاف .

● وقد حرص الخديو توفيق باشا على أن ينص في أمر اعتماد داليف الوزارة على ضرورة أن تكون الحكومة دستورية ونظارها مسئولين وأنه - توفيق باشا - اتخذ هذه القاعدة - مسئولية الوزارة - للحكومة مسئلا لا أتحوّل عنه فعملينا - الخديو توفيق - تأمين شوري النواب وتوسيع قوانينها لكي تكون لها اقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » .

وبادر الخديو بتخفيض مخصصات أسرته ، وغير ذلك من الخطوات التي أعادت بعض الرضا إلى النفوس المثارة القلقة .

ولكن لم يكن يصل فرمان السلطان في ١٧ أغسطس ١٨٧٨ حتى أراد الخديو التخلص من شريف باشا وتولى هو - الخديو - رئاسة الوزارة في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ولكنه عاد في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ فكلف رياض باشا بتشكيل

الوزارة وقد ترك رياض باشا لفنصلي انجلترا وفرنسا مهمة نصريف الأمور الهامة والحظيرة وفقا لمصالح الدول الدائنة .

● وكان من الأخطاء التي وقعت فيها وزارة رياض التنازل عن أرباح مصر في قناة السويس وكان قدره ١٥٪ من مجموع الأرباح وذلك مقابل ضئيل جدا ( ٢٢ مليون فرمك ) وهو مبلغ كان من الممكن لمصر أن تجنيه من أرباحها في القناة ، لبضع سنوات .

وفي عهد رياض باشا بدأ تحرك الجيش اما بسبب تسريع عدد كبير من الضباط بدعوى عدم فطرة الدولة على مواجهه مرتبات الضباط والجنود وكان الجيش قد تعود أن يتأخر صرف المرتبات الشهرية لأيام أو لأسابيع وكان التحرك عنيفا وفويا ابتداء من الهجوم على قصر النيل واطلاق سراح ثلاثة من الضباط ( عرابي ، علي فهمي الديب ، عبد العال حلمي ) كانوا قد اعتقلوا في أول فبراير ١٨٨١ أثر تقديمهم بعريضة احتجاج على وزير الحربية رفقي باشا ومرورا بأجبار الخديو على اقالة رفقي باشا الى أن بلغت الثورة أوجها في ٩ سبتمبر ١٨٨١ حيث قام الجيش بمظاهراته الكبرى مطالبا - باسم الأمة - بعزل رياض باشا وتشكيل مجلس النواب وإبلاغ عدد الجيش الى العدد المعين في القرارات السلطانية ( ١٨ ألفا ) ثم كان ما كان من تأليف شريف باشا وزارته الثالثة .

### الثورة في قمة النجاح

● وعن أثر نجاح عرابي وزملاؤه في يوم عابدين قال الفريد اسكاون بلنت : استيقظت مصر في صباح اليوم التالي لنعرف أن المسألة لم تكن مسألة عصيان فقط بل كانت ثورة أيضا وأنه قد وضع حد للحكم الاستبدادي الذي طال عليه الزمن .

وقد وعد الخديو أن يجمع الأعيان ويمنح الدستور وأن تحكم بلاد الفراغة والماليك والباشوات الترك من الآن فصاعدا على مقتضى قوانين الحق والعدل لا بواسطة الأجانب ولكن بواسطة نواب الشعب المصري أنفسهم .

● وكانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التي مرت بمصر ، من الوجهة السياسية ، ويسرني أني حظيت بمشاهدتها بعيني راسي ولو أني كنت سمعت بها سمعا لشككت فيها وعندي أنها لم يكن لها شبيه في الأيام التي رايتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير من الأيام التي يمكن أن أراها ، فجميع الأحزاب الوطنية وجميع سكان القاهرة اتحدوا لتحقيق الفكرة الوطنية وشاركهم الخديو في ذلك على ما ظهر يومئذ للناس : وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة بنجاح دسيسته ضد رياض والمراقبة

الثنائية البغيضة وقد وثق بأن شريف لابد ان يخلصه عاجلا أو آجلا من  
عراقي \*

● ثم ان شريف وزملاءه من وجهاء الأتراك لم يكونوا لذلك أقل سرورا  
بعودة السيطرة اليهم بل ان الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه  
انتصارا على أوروبا ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي طالما هددهم وارتاح  
المصلحون المدنيون للحرية التي اعتقدوا اليوم أنهم لابد حاصِلون عليها .  
أما الذين شكوا وأسأوا الظن لنهاية فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد برزت  
الاتجاه بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخنق طويل \*

وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب  
النيل منذ مئات السنين \*

وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضا في شوارع مصر،  
ويتعانقون على غير تعارف سابق ، ويتهجون معا لمصر الحرية المدهش الذي  
بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل \*

وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الانباء السارة وقد حورتها رقابة الناس  
أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف اينما شاءوا في الاقاليم وبلا وجل من تدخل  
البرليس والجواسيس \*

وقد سرت عدوى السرور الى كل الطبقات فالمسلمون والمسيحيون واليهود  
فد سروا جميعا وشاطروهم السرور جماعة الأوربيين الذين كانت لهم صلات  
وثيقة بالحياة الوطنية \*

وقد اعترف القناصل الاجانب أنفسهم بان العصر الجديد خير من العصر  
القديم وان رياض قد أخطأ وان أعمال عرابي اذا لم تكن كلها سديسة فليست  
كلها خطأ \*

● بعد تأليف وزارة شريف باشا التالية وهي الوزارة التي رحب بها  
الشعب على نحو ما جاء في كلمات اسكاون بلنت توالدت الاحداث السياسية  
في مصر بسرعة غريبة على ما هو معروف من استمرار التدخل الفرنسي  
والانجليزي بصفة خاصة والأوربي بصفة عامة حتى في وضع الدستور المصري  
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا في موقعة التل الكبير ودخول الانجليز  
ومن استقالة وزارة شريف باشا الى تأليف وزارة سامي البشارودي التي  
الفها بضغط من العسكريين وكان أحمد عرابي باشا في تلك الوزارة ووزيرا  
للحربية والبحرية ، وبعد استقالة تلك الوزارة ووقوع مذبحة الاسكندرية  
في ١١ يونيو ١٨٨١ وضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨١ ونشوب الحرب  
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا في موقعة التل الكبير ودخول الانجليز  
العااصمة المصرية في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وبداية عهد جديد من الاحتلال

البريطاني لمصر ، أسوأ أنواع الاحتلال الأجنبي اذا جاز القول بوجود احتلال  
سيء واحتلال أسوأ .

ولاننا أكثرنا من الحديث عن وجهات نظرنا في كل تلك الأحداث عند الكلام  
عن ثورة ١٨٨١ ( ثورة عرابي ) أو هوجة عرابي كما كانوا يسمونها فاني  
أستأذن في نقل بعض وجهات نظر الأجانب وخاصة من عاصروا تلك الأحداث  
وجئت لديهم معلومات دقيقة عن تلك الأحداث :

● يقول سير أوكلند كولفين ، وكان عضوا في هيئة الادارة المدنية بالهند  
قبل أن ينقل الى مصر وقد حضر مظاهرة الضباط في ٩ سبتمبر أن عرابي قد  
جاء الى قصر عابدين في الفين وخمسائة جندي وثمانية عشر مدفعا « ان الماء  
الهادي لا يوجد الا في الأعماق وهو المبدأ المنقوش تحت صورة ( دارنج  
هاسنچ ) على جدران المجلس الاستشاري في كلكتا بالهند .

وكان كولفين قد نصح الحديو بأن يسبق خصومه الى العمل ومادام رياض  
يزعم أن هناك آلايين موالين له فعليه أن يستدعيهما الى ساحة عابدين مع من  
يمكن جمعهم من رجال البوليس المسلحين وأن يقف على رأس هذه القوة ويقبض  
بنفسه على عرابي فور حضوره ولكن الحديو رفض رغم تأييد ستون باشا  
الأمريكي لهذا الاقتراح .

● يقول كولفين : ركبت عربة خلف الحديو وركب الوزراء أيضا كما ركب  
خمسة أو ستة ضباط مصريون في عربة ستون باشا وذعينا الى عابدين حيث  
خرج آلاى الحرس هاتفا بأحر عبارات الولاء للحديو . ثم استأنفنا السير الى  
القلعة حيث رحب بنا الآلاى الموجود بها ترحاب آلاى عابدين ولو أننا علمنا أنه  
كان يبعث قبل وصولنا ببعض الاشارات الى آلاى عرابي بالعباسية مما جعل  
الحديو يصمم على الذهاب توا الى قشلاق العباسية .

وبما أن الساعة بلغت وقتئذ الثالثة والنصف بعد الظهر فقد التحمت على  
الحديو ليمود الى القصر مستصجبا آلاى القلعة ويرأس هذه القوة بعد ضم آلاى  
الحرس والبوليس الحربي اليها . ولكنه سار قدما الى العباسية . حتى اذا  
بلغنا في الرابعة مساء ( وكان الوزراء قد انفصلوا عنا في القلعة ليمودوا الى  
القصر ) عرفنا ان عرابي سار بالايه الى عابدين . فرجنا إدراجنا الى المدينة .  
ولما بلغنا مدخلها سلك الحديو طريقا طويلا . ودخل القصر من أحد أبوابه  
الخلفية . حيث قفزت من العربة ورجوته عدم البقاء في القصر والخروج توا الى  
الساحة . فوافق على طلبي وخرجنا معا وجاء في أثرنا خمسة من الضباط  
الوطنيين وستون باشا وضابط أو اثنان من الأوربيين تفصل بيننا وبينهم  
مسافة غير قليلة .



● وقد كانت الساحة ممتلئة بالجنود المصطفين حتى أطرافها لينودوا عبا الجباهير . ودلف الخديو إليها في شيء من الثبات متجها صوب جمهرة من الضباط في وسط الساحة بعضهم راجلون والبعض الآخر راكبون . فقلت له اذا وفد عرابي عليك فاطلب منه سيفه . و مر من معه بالتفرق والانصراف ثم در حول الساحة وكلف كل آلاى على حدة بالانصراف . وهنا تقدم عرابي على صهوة جواده . فأمره الخديو بالترجل حيث ترجل وتقدم لتأدية التحية العسكرية ومن خلفه عدد من الضباط وحارس شرع حربة على بندقيته .. وفى تلك الآونة همست في إذن الخديو قائلاً « هذه لحظتك » فأجاب : « نحن بين أربع نيران » فقلت له : « تشجع » .. ولكنه مال على ضابط وطنى في يساره ليأخذ رايه . ثم اذا به يكرر عبارته السابقة قائلاً : « ماذا يمكننى عمله . نحن بين أربع نيران ولا شك أننا مقتولون » !!

● التفت الخديو بعد ذلك الى عرابي وطئب اليه انغام سيفه فاغمده . وسأله الأمير عن معنى حركته . فأجاب عرابي بأن الجيش جاء الى الساحة باسم الشعب الذى يمثل . ولهذا فهو باسم الشعب المصرى يصير على تحقيق مطالب ثلاثة لن ينصرف بقواته قبل اجابتها .. وعند ذلك تحول الى الأمير قائلاً : « هل سمعت ما يقول ؟ » فنصحته بالمولود عن مناقشة مثل هذه المسائل مع قائمقامات في جيشه . واقتضت أن يرجع الى القصر ويتركنى لمعالجة الموقف مع فرضيخ لرابي وبقيت أناقش عرابي وحدى محذرا من خطورة الموقف بالنسبة له ولأعوانه . وموضعا ضرورة انصراف الجند قبل قوات الوقت .. وبعد ساعة تقريبا حضر السير تشارلز كوكسن ووقف الى جانبي أثناء المناقشة .

أما مطالب عرابي الثلاثة فكانت :

أولا - اسقاط وزارة رياض بأكملها .

ثانيا - دعوة البرلمان للانقضاء .

ثالثا - زيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي .

وبعد انتهائى من المناقشة استأنفها السير تشارلز مع عرابي والمصاة بعض الوقت . وانتهى الأمر بموافقة الخديو على عزل الوزراء بشرط تأجيل المطلبين الباقيين الى ما بعد الرجوع بشأنيهما الى الباب العالى . فوافق عرابي على هذا الحل . غير أنه قامت صعوبة أخرى حول الرجل الذى ينتخب لرئاسة الوزارة . وذلك لان عرابي وأتباعه رفضوا اسما أو اسمين عرضهما الخديو عليهم . ومع هذا لم يكذب الخديو استمهاده لدعوة شريف باشا حتى قبل تصريحه بالهاتف بحياته ، وسارع عرابي وزميلاه الى التماس مقابلته لتحديد ولائهم له . فأذن بالمقابلة . وانصرف الجيش عقب ذلك الى معسكراته فى هدوء .

● وكانت المفاوضات مع شريف باشا لكى يرأس الوزارة الجديدة قد تعذرت ولكنه . ازاء تمهيد النواب والعسكريين بتأكيد ولائهم للنظام ، قبيل فكرة تأليف الوزارة مع شرطين تقدم بهما عرابي وهو إعادة محمود . سامي . البارودي الى وزارة الحرية والثاني تنفيذ القانون العسكري المتعمد من القومسيون في الحال وان كان قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة في القانون العسكري وهي الخاصة بزيادة الجيش الى : ١٨٠٠٠ جندي « وما قاله سير شارلز كوكسن : كان لحادث عابدين دلالاته ونتائج فقد دل على وجود حزبين ضد الخديو أحدهما جيش متمرد يرتد خوفا من معاقبته ، والآخر رجال مدنيون من بقايا اسماعيل بتظاهرون بحب الدستور ويتطلعون - كما قال كرومر - الى تحقيق أهداف وطنية « مفشوشة » ولكن نظرا لأنهم يتلون العناصر المدنية في المجتمع فانهم يعارضون أية فكرة ترمي الى تأليف حكومة عسكرية بحتة .

● ولا شك - كرومر أيضا - أن اهتمام السياسة كان منصرفا الى فصل هذين الحزبين عن بعضهما والحيلولة دون اندماجهما معا لأنه اذا اعتقد الحزب الوطني المكون من أولئك المدنيين أن آماله لن يتحقق الا بتأييد الجيش . فان سلطة الخديو لا تقوض وتتلاشى فقط ، بل ان كل أمل في انشاء نظام للحكم تسود به السلطة المدنية على السلطة العسكرية لن يتحقق ومن الحكم الماثورة عن البرتنس بسمارك قوله : « ان السياسة هي الحرفة التي تعلمنا كيف نساير أسلوب الزمن وكيف ننتفع من الظروف والاحوال التي لا تكون في صالحنا . » وقد كان أحجى بالخديو في ذلك الظرف أن يتصرف بوحى من هذا المبدأ السياسي ، سيما وأنه يكره هذا الحزب وذاك على السواء وان مصلحة أسرته المائلة من جهة ومصلحة بلده من جهة أخرى توجبان عليه إدارة الحزب الثاني ( الحزب الوطني ) ليستطيع كسر شوكة الحزب ( العسكري ) على الدوام ولكنه لم يكن مع الاسف من الكفاية السياسية بحيث يدرك كيف يفتتح الفرصة حين تسنح له . ويضيف كرومر الى ذلك قوله - وهو يتحدث عن غدر الحكام الشرقيين ودسائس القصور الحاكمة وعن العقبة التي لها ما يبررها وهي أن وراء كل اجراء حكومي مؤامرة ! وقد كان أحرق بالخديوي أن يدرك أن أقل همسة تنم عن سوء نيته تكفي للقضاء على سمعته واخلاص شعبه له وان الحذر التام هو الواجب الذي يتحتم عليه اتباعه ولو اتبع الخديو خطة تقوم على الشجاعة والصراحة مع القضاء على دسائس القصر بشدة لكان من المحتمل ان ينجح في ازالة مخاوف الضباط .

● في برقية بعث بها سير ماليت الى حكومته في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وصف فيها حركة الشعب والجيش بأنها حركة - مصرية لا شبيهة فيها - به استبداد الحكم التركي ومع انها موجهة في الاصل ضد الاتراك فانها في

صميمها مصرية وطنية تعنى فى الوقت الحاضر بتجنب الاساءة الى الاوروبيين  
لحاجتها اليهم فى الصراع القائم ، بينها وبين خصومها المباشرين ورغم ذلك  
لا تستطيع أن تبذل ودها للأوروبيين أو تمنى شيئا غير التخلص منهم فى يوم  
من الأيام .

● ويقول كولفين بصراحة ووضوح : ليس من الحكمة عدم تشجيع حركة  
التحرر التى تسير قلما الآن ولعل من الحق أنها تواجه بين الأوروبيين خصوما  
لا يفلون عنهم من الأتراك ولكنى أعتقد أن الحركة ترجع على الأحص إلى حو  
الروح الوطنية وتهدف إلى منفعة البلاد واذن فمن خطئ السياسة أن نخطئها  
وبما اننى أتمنى لها النجاح يبدو لى أنها يجب أن تعلم من الابتداء حدودها التى  
لا ينبغي تخطيها والا فإن رغباتها تزداد وآمالها تتمتع بحيث يؤدى العجز عن  
بلوغها الى هزيمة تكرار ، ويجب كذلك فى كل ما تم عمله الى الآن - أو الذى  
ينبغى عمله مستقبلا - أن لا يتاح للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسبان  
أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد ، وأنهما مصممات على الاحتفاظ بملك  
الهيمنة .

● ويقول كولفين أن خط السير الذى يشير باتباعه فى الظروف الدقيقة  
الخاصة بنظم الأحوال المدنية هو تنويه البولنيين بواسطة وكلائها السياسيين .  
تنويعا صريحا حازما عما يمكن من مصالح مادية فى الإدارات الأوربية وعزمهما  
على المحافظة عليها . مع ترك الحرية للمصريين فى اتخاذ ما يروق لهم من  
الاجراءات التى يدبرون بها شؤون البلاد الداخلية ما دامت لا تتعارض مع  
الأوضاع التى اكتسبتها الدولتان .

وإذا كان الواقع أن ثلاثة شركاء يتقاسمون الادارة المصرية فإن واجب  
الدولتين المحافظة على نصيبهما فى هذه الشركة وتقويته وذلك اذا لم تكونا على  
استعداد لتعديل هذا النصيب . سيما وإن المصريين الآن فى حالة تطور  
وتبدل .

لا يمكن للمصريين أن ينظروا الى المسائل بشىء اهتمام أو يسمحوا  
بمناقشتها وإقرارها بشىء أن يدلوا برأيهم فيها . فإذا لم تفهم معهم من الابتداء  
بغى من الصراحة . فإن الموقف يمتعض عن كثير من سوء التفاهم الذى يزيد  
فى مرارة علاقاتنا بهم . أكثر من تأثير البلاغ المزمع ارساله عن نواب الدولتين  
وبخاصة فى هذا الوقت الذى يوشك مجلس النواب أن يجتمع فيه .

● وينقل كرومر واقعة لا أدرى مدى صحتها وإن كنت فى نفس الوقت  
لا استبعد حدوثها : الواقعة أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى  
حقولهم وأبلغهم بأن الإهليان المملوكة لاصحاب الأراضى هى ملك حسلال لهم  
ويعلق كرومر على الواقعة بقوله : « فى كلمة مختصرة كانت جميع الصلوات

العادية للثورات قد تكاملت « ويقول سير كوكس : ان الاضطراب وعدم الاستقرار في المديرية دفعا الاعيان وغيرهم من ذوي الاملاك الى التحلل من التحالف الذي تسرعوا في عقده مع الحزب العسكري والى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب . وكان عرابي وزملاؤه قد حاولوا عزل الخديو واستقاط حكم اسرة محمد على وقد ايدتهم فرنسا في عزل الخديو ، ثم عادت - كما دعتها وقتئذ - الى التراجع عن موافقتها على عزل الخديو .

● والذي يهمنى قبل أن أنتهى من الحديث عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر والتي كانت أساسا لما حدث في مصر بعدئذ فمأساة الديون التي اقترضها اسماعيل كانت من الأسباب التي أدت الى وقوع الاحتلال البريطاني ، الذي ظل جاثما فوق ارض مصر حتى عام ١٩٥٦ والهزيمة العسكرية المرة التي وقعت في التل الكبير في ١٢ ، ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ دعت الانجليز الى تسريح الجيش المصرى والى ضرورة السيطرة على عملية إعادة بناءه من جديد ، كما أن الحياة الحزبية التي بدأت في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والتي تمثلت في قيام الحزب الوطنى الذى كان الجناح المدنى لنسوة ١٨٨١ كانت المناخ الذى تبتت فيه بقية الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية : يهمنى أن أركز على رأى اللورد كرومر عميد الاحتلال البريطانى لمصر والذي ظل بحكم مصر ، بجيش الاحتلال البريطانى أكثر من عشرين عاما ؛ حكمها بالحديد والنار ، ولا شئ غير الحديد والنار : يهمنى أن أنقل عن كرومر هذا رايه فى الثورة العربية كخصم عنيد لتلك الثورة :

● يقول كرومر : لا شك أن عرابي - كتابع للخديو - كان مذبذبا بتهمة التمرد ، فلو أنه حوكم بعد القبض عليه أمام محكمة عسكرية ثم أعدم فوراً لما جانب هذا العمل أصول العدالة ، ولكن عرابي كان من الناحية الأخرى بطلا في أذهان طائفة من الانجليز بينما من الوجهة السياسية المحضنة كثر البحث والتساؤل عما اذا كان من الحكمة أن يتسبب اعطامه في رفعه الى مرتبة الأبطال الشهداء وفوق هذا ليس من السهل تفصيل حدود الثورة المشروعة بعقلية الجماهير وبيان أين نبدأ وأين تنتهى : أى تحديد المرحلة التي ينتقل فيها معسكر للسلام وعدو للمجتمع ، الى مرتبة القائد الذي يتزعم حركة سياسية نشأت لبلوغ أهداف سياسية وتستحق العطف عليها الى حد ما على الأقل : ان ما اصطلاح الناس عليه من مبدأ النجاح يصلح للبت في هذا السؤال فمن المعلوم أنه يصعب تبرير الثورة الفاشلة . أو إعفاء الذين أثاروها من تحمل النتائج المترتبة على تصرفاتهم وحتى من وجهة النظر هذه لم يكن من السهل البت في مصر عرابي .

فلو أن هذا التأثير ترك وشأنه في ثورته لما كان هناك أدنى شك في انتصاره ولكن بما أن خذلانه يرجع الى التدخل البريطانى ، فمن الحق المطلق

لبريطانيا أن تقرر هي مصيره • ولم يكن من الممكن الارتياح في نوع ذلك القرار ، فالرأى العام البريطانى لم يوافق على اعدام المسجونين في جرائم سياسية ، ومن الطبيعى أن تسايره الحكومة الى نهاية من هذا النوع •• وتأييدا لهذا كتب لورد جرانفيل وزير الخارجية يقول :

( ان حكومة جلالة الملكة طلبت الى الخديو ان يمالج الأمر بطريقة أكثر انسانية وتمشيا مع قواعد المدنية الحديثة • وأن يباشر حقه السامى فى استعمال الرأفة اذا تبين أن عرابى لايمكن أن يتهم بجرائم أخرى غير الخيانة والثورة ) •

على أنه كان مشكوكا فيه من الابتداء امكان تطبيق أى جرم من الجرائم التى تستحق أقصى عقوبة فى شرعة الشعوب المتقدمة على عرابى وكان من المحقق أيضا عدم مناسبة اطالة الاجراءات • وبقاء البلاد فى حالة غليان • ومن هنا كان أفضل ما تنتهى الحكومة البريطانية اليه هو تقرير نفى عرابى وأعوانه الرئيسيين فى الحال •

ولكن من الأسف أن هذا لم يحدث ، وإن الأمر العجيب الذى حدث هو أن مصير المسجونين لم يوكل الى الحكومة القوية التى دحرت الثورة • وانما وكل الى الحكومة الضعيفة التى أثبتت عجزها عن قهرها !!

لقد سلمت الحكومة البريطانية عرابى وزملاء المعتقلين الى الخديو وربما كانت هناك ندحة ولو قليلة تبرر هذا المسلك • لو أن تسليمهم للخديو كان حقيقيا - أو كانت الحكومة البريطانية باعتماد تقرير جلاء جنودها عاجلا • قد وقفت بعيدة • بينما الحزب التركى يعمن - تحت حماية الحراب البريطانية - فى الانتقام من المرابين • وإشاعة الهلع فى قلوب من تحدثهم نفوسهم على الثورة مستقبلا •

ولكن كلا الأمرين كان غير مرغوب فيه ومستحيلا حصوله • ولذلك كان تسليم المسجونين غير حقيقى فى الواقع • وكان على الخديو أن يتظاهر بالنظر فى أمر عرابى على أن لا يخطو خطوة واحدة بغير موافقة الحكومة البريطانية •

وأكثر من ذلك أنه عندما ألقت الحكومة المصرية محكمة محاكمة عرابى استقر الرأى بلا شك وبحق أيضا على أن تكون المحاكمة وهمية • ومن هنا نشأت عند الحكومة المصرية فكرة انتقامية غير منتظرة • شرعت بها فى خلق أشياء تزيد فى الظروف التى تسوغ اعدام عرابى • فى حين أصرت الحكومة البريطانية على أن تكون المحاكمة علنية عادلة يتمثل فيها مستشار أوربى يدافع عن المسجونين •

ولقد اضطرت الحكومة المصرية الى الخضوع • وتلا ذلك اقرار شروط المحاكمة بعد مناقشات طويلة • وفى ٧ نوفمبر وصل لورد دوفرين الذى أوفد

انحصر في مهمة خاضعة الى القاهرة فاستشف لأول وهلة ان الضرورة تقضى بانهاء الاجراءات الخاصة بعرايى وتاكيد من التحقيق الابتدائى انه لا يمكن اتهام عرايى الا بتهمة التوردة وقد وضع دوفرين الترتيب الآتى ، يعترف عرايى بأنه مذنب لنورته على الخديو : تحكم المحكمة عليه بالاعدام ، يعطى الحكم الى النفى الى سيلان ، وقد استقال رياض باشا احتجاجا على نجاة عرايى من عقوبة الاعدام ، وكان رياض باشا يرى ان اعدام عرايى ليس مجرد اجراء عادى بل ضرورة تحتمها مصلحة الدولة .

وقد حمل الأوروبيون والباشوات على ليونة المحاكمة ، بينما من الناحية الأخرى استقبلت الجماهير تعديل الحكم بالاستحسان .

### نهاية مؤلة للثورة العرايية

● كانت بعض قيادات الحزب الوطنى - الجناح المدنى لثورة ١٨٨١ - ثورة عرايى - قد اختلفت مع الحزب العسكرى الذى كان قد انفرد بالسلطة فى منتصف ١٨٨٢ ، وكان ذلك الاختلاف من أهم الأسباب التى أدت الى هزيمة تلك الثورة . ولو قيض للوثام بين الحزبين العسكرى ، والوطنى أن يستمر لما نجحت بريطانيا ومن خلفها الخديو توفيق باشا فى إلحاق الهزيمة بالثورة ، كان من الممكن - مثلا - أن تنهزم الثورة فى معارك القنال لأنها تقاتل الامبراطورية البريطانية بجيوشها البرية وأساطيلها البحرية ، التى تخيف وقتل الدول الكبرى ، ولكن كان لابد من أن تبقى إرادة الأمة ، حتى بعد هزيمة الثورة موحدة .

وكان سسلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، والمتزعم الجناح المدنى للثورة قد تكفى على عقبيه فمن تأييد للثورة فى البداية ، الى مجاهرة بالعداء لها فى النهاية ، وكان سلطان باشا - أداة قوى البغى والطفيان - قد تحالف مع الخديو ، وكان السلطان - الدعوة الدول الكبرى والصغرى وقتئذ - قد تنكر بدوره لأحمد عرايى بعد أن منحه الوسام المجيدى ، وبعد أن علق عليه الآمال الكبيرة فى التخلص من الأسرة الخديوية التى خرجت - الى حد ما - على طاعته ، لجنه وضعفه وارتمت فى أحضان القوة الكبرى الناشئة « بريطانيا العظمى » ، ووجد عرايى نفسه وحيدا : فرنسا ، وانجلترا وتركيا والخديو وبعض قيادات الحزب الوطنى ضده الى جانب فرسان الملك جورج التى لمعت أخطر الأدوار فى القضاء على ثورته ، وأعنى بها الرشاوى ، التى لجأت اليها بريطانيا لاستمالة بعض الناس ، وبعض القبائل ، وكم كان محزنا بالنسبة لهؤلاء الحونة أنهم وجدوا صفائح الذهب ، التى أعطتها بريطانيا لهم - ليقتفوا الى جانبها ضد الثورة - مفشوشة ، سطوحها فقط هو الذى وضعت فيه جنيهات ذهبية أما الجزء

الأكبر من تلك الصفائح ، فقد كان مملوءا بالحديد الحردة ، وهذا جزء كل من يخون بلده ، وشعبه : استسلمت الثورة ، ودفع الألف من أبنائها التمن ، وجيء الى مصر ، بداهية من أكبر دهاء الاستعمار ، ودهاقنته ليسيطر على مصر ، وأعطى كل الصلاحيات ليفعل في مصر ، وبمصر ، ما يشاء دون رقيب أو شريك .

● ونجح كرومر في د. يعرض بقوة السلاح سيطرته على مصر ، وأجرى التغييرات ، والتبديلات في مرافق البلاد كما أراد حتى باع السفن الحربية : والمصانع المدنية والحربية بتراب الفلوس ، وحتى ألفى أو كاد يلقى تدريس اللغة العربية في المدارس ، مستبدلا إياها باللغة الانجليزية ، وكانت الكتب الانجليزية التي تدرس للتلاميذ والطلاب في المدارس مليئة بالشتائم . والاتهامات ، ضد الاسلام والمسلمين ، والعرب والعروبة .

● ولكن كل ذلك الذي قام به كرومر لم يصل اني جوهر الشعب . لم ينجح في النيل من صلابة المصريين : لم يستطع أن يغير ذلك المعدن الشعبي النفيس الى صفيح ، ولئن كان الشعب المصري قد هزم في ثورة ١٨٨١ ودخلت القوات الغازية عاصمته . ولئن كان حيل بين المصريين وبين انشاء جيش قوى ، ولئن طرد وعذب كل من كانت له انتماءات أية انتماءات الى الثورة ، و . و . و . الا ان جوهر الشعب ظل نقياً ، فما أن ولى الحكم والى متفجع يتميز بالشباب والرغبة في خدمة الشعب ، اما لأنه أو لأن مستشاريه رأوا في ذلك مصلحته ، واما لأنه كان في بداية حياته ، راغباً رغبة أكيدة في خدمة بلده . . . ما أن وضعت السلطة الشرعية الاسمية في يد هذا الشاب - عباس حلمي الثاني - حتى بدأت الوطنية المصرية تظهر من تحت السطح ، وحتى راحت القوى المصرية الوطنية المنظمة في الحزب الوطني ، تلتف حول الحديو وتحاول تأييده في كل ما اتخذه من خطوات ايجابية لصالح مصر والمصريين ، ثم جاء مصطفى كامل الزعيم الملهم ، لبيعت الحزب الوطني من جديد وليقود البعث المصري ، الوطني ، القومي ، من جديد أيضا .

وقد كانت الأوضاع في نهايات القرن التاسع وبدايات القرن العشرين مختلفة ومتشابهة ، ومقدمة أيضا .

ولذلك لم ينجح بعض الكتاب الذين كتبوا عن تلك المرحلة في ، أن يتعمقوا في تفهم تلك الأوضاع ، تفهما حقيقيا ، حتى تجيء آراؤهم صائبة ، وتجيء كتاباتهم منصفة .

● كانت بريطانيا العظمى في تلك الفترة قوة كبرى ناشئة ، تتميز بالحيوية والانطلاق وكانت قد حققت انتصارات كبيرة في آسيا وأفريقيا وأوربا ، وكانت قد أقامت بعض التحالفات مع القوى الجديدة الناشئة كالمانيا وهولندا ،

وكانت قد سيطرت سيطرة تامة على مساحات شاسعة من الأراضي في الهند ، واستراليا وافريقية مكنتها من أن تتزعم الدول الأوروبية عامة ، وكان انتصارها في مصر - ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ - ساحقا للغاية . وكانت قد نجحت في تكويم أفواه الشعب المصرى وفي أن تستولى على كل خيراتة وفي أن تتحكم الى حين في كل مقدراته ، وكانت فرنسا - شريكها في التآمر على مصر - قد خرجت من الحرب السبعينية مضغضة ، منخنة الجراح ، وكان شعورها بالنسبة لبريطانيا مملوءا بالعداء ، ذلك أن فرنسا هي التي كانت قد بدأت تنجبه الى استعمار مصر ، وفرنسا هي التي تحملت في البداية عبء مشروع قناة السويس من ناحية بحث الفكرة وتنفيذها في المرحلة الأولى . وكانت بريطانيا معارضة لذلك المشروع . حتى أنها لم تكتتب بسهم واحد في شركة القناة .

● وكان الدائنون الفرنسيون بمصر يمثلون في البداية قوة ضغط خطيره على مصر ، وقد اتفقت فرنسا وانجلترا على السير معا خطوة ، خطوة ، وبدا : بيد ، للتدخل في شئون مصر ، ووضعها تحت السيطرة الفرنسية البريطانية : كانت - مثلا - المراقبة الثنائية ، من ممثلي ، انجلترا ، وفرنسا ، في الوزارة الأوروبية كان وزيران أحدهما فرنسي بلنير والآخر انجليزي هو ويلسون ، وكان الضغط على الخليفة العثماني من أجل تنفيذ بعض الخطوات التي تريدها بريطانيا وفرنسا ، كان دائما ضغطا فرنسيا بريطانيا : بريطانيا وفرنسا اصرتا على عزل الخديو اسماعيل باشا وضغطتا على السلطان لاصدار فرمان بذلك .

● فرنسا وانجلترا كانتا وراء اختيار ولي العهد توفيق باشا ليسكون « خديويا » لمصر ، وقد ضغطتا على السلطان للموافقة على هذا الاختيار فلما تأخر فرمان الخاص بتولية توفيق باشا حكم مصر من قبل السلطان قامت فرنسا وبريطانيا بالضغط على السلطان لاصدار فرمان ، وكانت فرنسا وراء العهد التي قطعها دلسيس لعرايى . بأن يحمى القناة من دخول القوات البريطانية الغازية لمصر ، كما كانت أيضا وراء اذن دلسيس للقوات البريطانية بالدخول الى الاسماعيلية ومنها الى الوادى والتل الكبير ولكن فرنسا أحسست - ولها الحق - بأنها خرجت من العملية كلها بصفقة المقيبون : انجلترا اكلت كل شيء ولم يبق لفرنسا . الا الفتات ، بل ان هذا الفتات أبت انجلترا الا أن تقاسمها فيه ، ولذلك راحت فرنسا تحقد على انجلترا ونحاول أن ترد لها الصاع صاعين فبدأت تثير الخديو الجديد ( عباس حلمي الثاني ) ضد التدخل البريطاني . وراحت تدس له في قصره العناصر التي تدفعه الى الثورة على كرومر ، وكذلك بدأت تحتضن حركة مصطفى كامل التي قامت في الأصل لمحاربة الاحتلال البريطاني ، الذي تنظر فرنسا نحوه نظرة حسد وكرهية لصالحها الخاصة ، بطبيعة الحال .



● وكان هناك السلطان ، وجل أوروبا المريض ، الأسمد الرابض على ضفاف اليوسفور والذي لم يعد يملك الاسلطات أدبية على امبراطوريته الواسعة الأرجاء التي بدأت تمرض ونشيخ ، وكانت مصر لا تزال حتى بعد احتلال القوات البريطانية أراضيها جزءا من دولة الخلافة ، السلطان هو الذى يعين والى مصر .

● مصر تدفع الجزية للسلطان . . السيادة التركية على مصر اسمية ظاهرة وواضحة لا يمكن محاربتها ، لأنها من ناحية لا ضرر منها بالمقارنة الى العدو الجاثم فوق صدور البلاد ، وهو الاحتلال البريطانى ثم انها متعلقة بالخلافة الاسلامية ، وللخلافة الاسلامية وفتنثد - رغم عدم وجود قوة مادية لها - تتمتع بنفوذ أدبي ضخم فى جميع أنحاء العالم الاسلامى : الرابط بين مصر وتركيا رباط قوى ولكن الكلفة فى مصر ، ليست لتركيا ، ولا لمصر ، وانما للاحتلال البريطانى : حتى الحديو لم يكن يستطيع أن ينعم على رعاياه بالألقاب : بك ، بانسا . وكان يقترح على السلطان والسلطان هو الذى يصدر الفرمانات الشاهانية الخاصة ببراءات تلك الألقاب .

● وكان الدعاء للسلطان على منابر المساجد كلها ولا يمكن أبدا لأى امام أن يخاطب الجمعة ، دون أن يدعو للسلطان ، حتى بعد أن أعلنت الحماية على مصر . وراحت بريطانيا تقطع ذلك الرابط الذى بين مصر وتركيا لم تنجح فى أن تقطع الدعاء على المساجد وانما غيرته من الدعاء له بالنصر ، الى الادعاء له بالتفريق ، والى جانب بريطانيا وفرنسا ، وتركيا ، كان يوجد خديوى شاب ، بدأ بداية طيبة وخطا خطوات هامة نحو معارضة الاحتلال ، ويوجد حزب وطنى يقوده شاب ملهم لا هم له الا تحرير بلده .

● وقد أخطأ بعض الكتاب فى تصورهم للعلاقة التى قامت بين الحديو ومصطفى كامل ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية وبين تركيا ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية ، وبين فرنسا .

ولو أنصف هؤلاء أعادوا كل شيء الى أصوله ، ولنظروا الى كل تلك العلاقات نظرة موضوعية : عندما يقوى مصطفى كامل علاقته بتركيا - دولة الخلافة الاسلامية - لا يكون مصطفى كامل تابعا لتركيا وانما هو - مصطفى كامل - كقائد لحركة وطنية لا يريد أن يغضب دولة لها سيادتها الاسمية على مصر ، ثم هو لا يريد أن يغضب الجماهير المصرية ، المنضوية تحت لوائه ، والتى ترى فى الخلافة العثمانية ، رمزا يجب الالتفاف حوله .

● وعندما تقترب فرنسا الى مصطفى كامل ، أو يقترب مصطفى كامل الى فرنسا فليس فى ذلك الا السياسة الحكيمة من الجانبين : مصطفى كامل ضد

الاحتلال البريطاني ، وفرنسا ضد الاحتلال البريطاني ، وعدو هدى صديقي ، ثم لن هذه العلاقة ليست علاقة تبعية بدليل أنها تغيرت عام ١٩٠٤ بمسألة أن غيرت فرنسا توجهاتها السياسية ورأت مصلحتها في الاتفاق (لودي مع إنجلترا) تطلق بريطانيا يد فرنسا في الجزائر ، وتونس ومراكش ، وتطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر والسودان . وكذلك كان الأمر مع الحديو : الحديو يقف الى جانب الحركة الوطنية ويناصرها ويمادى الاحتلال البريطاني ، اذن لابد من أن تقف الحركة الوطنية بقيادة مصطفي كامل الى جانبه ، الى أن يغير موقفه فتتقارب مع الاحتلال البريطاني ويتفق وياه على اقتسام السلطة ، أو اقتسام المنافع فتخرج الحركة الوطنية على الحديو ( الحاكم الشرعي ) .

● الحديو يرى في الحركة الوطنية قوة ضخبة هو في أمس الحاجة اليها للانتصار في معركته ضد كرومر : انه يدعم الحركة الوطنية يقويها ، يمددها بالمال والنفوذ ، و . و . وهو الحاكم الشرعي للبلاد ، ليس اجنبيا وليس معاديا للتوجهات الوطنية ، ولكن عندما يعمل الحديو على تفتيت الحركة الوطنية وخلق أحزاب جديدة تتصارع وتتقاتل ، لابد من الخروج على الحديو ، ومناصبته العداء ، وليس في ذلك ما تؤاخذ عليه الحركة الوطنية المصرية بل انه ليحسب لها أنها يقظة : تستفيد من كل الظروف وكل الأشخاص ، مادامت تلك الاستفادة لا تغير لها مبدأ ، ولا تفرض عليها أية التزامات تعوق حركتها .

#### بداية ثورة صحفية شعبية

● ولكي تتضح الصورة تماما لابد أن نشير الى صحافتنا في تلك الفترة ولو من قبيل التسجيل : كانت « الحوادث اليومية » - كما يقول طانيوس عبده - بكر الصحف العربية في العالم أجمع أصيدها الجنرال بونايرت في القطر المصري ١٧٩٩ ، وعهد بتحريرها باللغة العربية الى اسماعيل بن سعد الخشاب وعاشت ثلاث سنين اختفت حين رجع نابليون بونايرت الى فرنسا من مصر ، سنة ١٨٠١ .

ثم تلتها « الوقائع » في ٢٠ نوفمبر ١٨٢٨ التي أصيدها محمد علي باشا الكبير لنشر اعلانات وأوامر الحكومة الرسمية بعناية الدكتور كلوت بك وقد فوض ادارتها وتحريرها الى رفاعة بك بن رافع الطهطاوي .

وفي ١٨٦٣ صدرت : موسوعة الطب لصاحبها محمد علي باشا البقلي رئيس الأطباء بمصر وساعده بتحريرها ابراهيم الدسوقي وهي أول مجلة صدرت باللسان العربي في القطر المصري وكان شعارها : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس . ثم صدرت في ١٨٦٦ صحيفة وادي النيل ( خنسانية علمية - أدبية ) لعبد الله أبو السعود .

ثم نزهة الأفكار ( سياسية أسبوعية ) صدرت بالقاهرة ١٨٦٩ لصاحبها إبراهيم الميربحى بك ومحمد بك عثمان جلال ، ولم يظهر من هذه الجريدة غير عددتين واحتجبت .

وفى ١٧ ابريل ١٨٧٠ صدرت « روضة المدارس » المصرية لصاحبها غلى فهمى بك نجل رفاعة بك الطهطاوى .

وفى ١٨٧١ صدرت « النحلة الحرة » لصاحبها القس لويس صابونجى .

وصدرت جريدة أركان حرب الجيش المصرى وكان يحررها نوري بك فائقمقام .

وفى ٣١ ديسمبر ١٨٧٥ صدرت الأهرام - بالاسكندرية لصاحبها سليم وبشارة تقلا ، ثم أصبحت يومية تصدر من القاهرة .

وفى ١٨٧٧ أصدر الشيخ يعقوب صنوع « أبو نظارة زرقاء » صدرت فى القاهرة ثم غضب على يعقوب الخديو اسماعيل فنفاه الى الخارج وفى باريس أصدر هناك يعقوب صنوع الجريدة وصدرت « مصر » لسليم نقاش وأديب اسحاق ، كما صدرت « الوطن » لميخائيل عبد السيد وهى أول جريدة قبطية فى مصر .

وفى ١٨٧٨ صدرت « القاهرة الحرة » لسليم فارس الشدياق « والبوسفور » باللغتين العربية والفرنسية لصاحبها بول جيو .

ثم أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش « التجارة » فى ١٨٧٩ ، وأصدر سليم نقاش - فى ١٨٨٠ - المحروسة .

وفى عام ١٨٨١ أصدر أحمد بك حمدى « المنتخب » كما أصدر أديب اسحق « مصر » وصدرت جرائد النورة العراقية : « التيكيت والتنكيت والتواد وتوفيق ، واليجاز التى سماها عرابى « لسان الأمة » وكان صاحب معظم هذه الجرائد عبد الله نديم .

● وأصدر حمزة فتح الله - بالاسكندرية - ( ١٨٨٢ ) البرهان والاعتدال كما أصدر عبد الله نديم اللطائف وأصدر حسن الشمسى « السفير » .

ولم تصدر جرائد جديدة فى ١٨٨٣ .

وفى عام ١٨٨٤ صدرت الزمان لصاحبها الكسان صرفيان .

وفى عام ١٨٨٥ أصدر الشيخ محمد بيرم ( الاعلام ) وأصدر يعقوب صروف فارس نمر ، وشاهين مكاريوس ( المقتطف ) أقدم مجلة علمية فى مصر .

- وفي ١٨٨٦ صدرت « الشفاء » للدكتور شبلي شميل .
- وفي ١٨٨٧ صدرت « الأحكام » لنقولا توما المحامي . « والصحة » لحسن بك رفقى ( تفتيش الصحة العمومية ، وإبراهيم بك مصطفى بالمدرسة الطبية ) .
- وفي ١٨٨٨ صدرت الراوى - فكاكية - تحليل زينة والمنازة لسليم الخورى .
- وفي ١٨٨٩ أصدر صروف ومكاريوس « المقطم » وكان صمدورها فى شهر فبراير - وأصدر - فى سبتمبر - الشيخ على يوسف « المؤيد » كما صدرت « الآداب » لمحمد مسعود وأصدر فى ١٨٩٠ يوسف آصاف المحامي ( المحاكم ) .
- وفي ١٨٩١ أصدر جمال الصويح « الاعلان » لخدمة التجارة والصناعة والفرائد » لجرجس زكى وفوزى حنا .
- وفي ١٨٩٢ أصدر جورجى زيدان مجلة « الهلال » و « الاستاذ » لعبد الله نديم وأخيه عبد الفتاح نديم .
- و « الفتاة » وهى أول مجلة نسائية للمبينة هند نوفل وقد صدرت فى ٢٠ نوفمبر ١٨٩٢
- وفي ١٨٩٣ أصدر أحمد عبد اللطيف « النديم » و « المهندس » لأحمد كامل المهندس و « المدرسة » لصاحبها مصطفى كامل .
- ( وفى ١٨٩٤ صدرت « الفيوم » لصاحبها إبراهيم رمزى و « الأهالى » عن الجمعية الأهلية وصاحب امتيازها رئيس الجمعية اسماعيل أباطة ( بك ) و « المشير » لسليم سركيس . وأصدر فى عام ١٨٨٥ إبراهيم المويلحى بك « مصباح الشرق » و « سوق العصر » وهى جريدة هزلية .
- وفي ١٨٩٦ أصدر محمد توفيق ويطرس المصرى مجلة « حجارة منيتى » و « الصاعقة » لأحمد فؤاد و « الحماية » لشاكر أباطة ومحمد توفيق الأزهرى « والكرباج والعفريت » لصاحبها عبد الله القدس و « العمدة » لحسن بك يونس عمدة منفى .
- وفي ٣١ يناير ١٨٩٨ صدرت « أنيس الجليس » لصاحبها البرنيسيس الإسكندر فيرنوه .
- ( وفى عام ١٩٠٠ صدرت مجلة « التمثيل » لمحمد أمين ، ويومى إبراهيم ، ومجلة المجلات لمحمود حسيب ، « اللواء » لمصطفى كامل ، والهوانم » - مجلة نسائية - لهنرى برى وأحمد حلمى ، والمرأة فى الاسلام لإبراهيم بك رمزى تنظيم .

وفي ١٩٠٢ ظهرت « ظريفة المعاني » وكتب في أول صفحة منها « مجلة  
مبلة لابسة لها سبله تشوق الناس لها احساس ننبع أثر كل حرة » ، والخلاعة  
لراغب حسن والمودة « نسائية » لابراهيم رمزي وعزت حلمي . والزمار لشاهين  
الخازن وسليم العازار .

وفي ١٩٠٦ صدرت فتاة الشرق ( ١٥ أكتوبر ) للسيدة ليبة هاشم  
وفي ١٩٠٧ صدرت ( ٩ مارس ) « الجريدة » شعارها : من حقق النظر  
وراض نفسه على السكون الى الحقائق وان آلتها في أول صدمة كان اغتباطه  
بذم الناس اياه أكثر من اغتباطه بملحهم اياه : ابن حزم .

ورأس تحرير الجريدة أحمد لطفي السيد وكانت المجلة لسان حال حزب  
الأمة .

كما صدرت خيال الظل لأحمد حافظ عوض ، وفي ١٩٠٨ صدرت  
السياسة الأسبوعية ( بالألوان ) لصاحبها عبد الحميد زكي .

وفي يوم السبت ٢ مايو ( ١٩٠٨ ) بالاستندرية ظهرت جريدة وادي النيل  
لمحمد الكلزة ، كما صدرت مجلة الجنس اللطيف لصاحبها ملكة مسعد . كما  
صدرت البعبع لرضوان فريد .

والبلاغ المصري لاسماعيل بك شيمي .

وفي ١٩١٥ صدرت اللطائف المصورة ( ١٥ فبراير ) لصاحبها اسكندر  
مكارىوس والسفور لعبد الحميد حمدي .

والجدير بالذكر انه في عام ١٩١٨ صدرت جريدة فلسطين أصدرها  
الجيش البريطاني باسم أخبار فلسطين وكانت تصدر كل يوم خميس في سيناء  
وتوزع مجاناً في مصر وفلسطين . كما صدرت صحيفة « الهوانم » لعبد الحميد  
سالم ، ولم يصدر منها سوى عدد واحد ثم اختفت .

وفي أيام الثورة - ثورة ١٩١٩ - صدرت صحيفة باسم « الولد المصري »  
كانت توزع سرا ومصدرها غير معروف وذلك بعد اندلاع نار الثورة .

وفي ١٩٢٠ صدرت جريدة الأخبار ( ٢٢ فبراير ) عن شركة الصحاف  
الوطنية برئاسة فؤاد بك سلطان يحررها أمين الرافعي ، وكان مؤسسها  
يوسف الخازن .

وقد ظهرت صحيفة باسم اسرائيل ( أول ابريل ) للدكتور البرت  
موصيري ، وروضة البلابل - أول مجلة موسيقية - والمرأة المصرية لبليسم  
عبد الملك .

وفى ١٩٢١ صدرت الاستقلال ( ١٥ مايو ) لسان حال الخبز الديمعراطى  
ولم تصدر منها غير بضعة أعداد كما صدر الكشكول المصور لسليمان فوري .  
وفى ١٩٢٣ ( أول يناير ) صدرت البلاغ لعبد القادر حمزة أفندى والصور  
المتحركة ( أول مجلة سينما فوتغرافية ) ( ١٠ مايو ) لمديرها محمد توفيق .  
ثم مجلة ترقية الفتاة لتبوية موسى ( ٥ يونيو ) الخ ، الخ .  
مكتبة نادرة

### وكانت للشعر الوطنى دولة وصولة

● وكان للشعر الوطنى دوره الرئيسى فى الثورة العرابية وفى الحركة  
الوطنية التى قادها مصطفى كامل ومحمد فريد ثم كان له دوره الأقل تأثيرا فى  
ثورة ١٩١٩ وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٠ حيث عادت للشعر  
دولته وصولته .

ورافع لواء الشعر الوطنى - بلا جدال - هو محمود سامى البارودى باشا  
أحد أقطاب الثورة العرابية .

وقد نفى مع من نفى من زعماء الثورة العرابية الى سيلان أو سرنديب كما  
كانوا يسمونها وقتئذ ( سبرى لانكا الآن ) .

وصف البارودى الفساد فى أيام اسماعيل باشا فقال :

قامت به من رجال السوء طائفة	أوهى على النفس من يؤس على ثكل
من كل وغد يكاد الدست يدفعه	بفضا ويلفظه الديوان من ملز
ذلت بهم مصر بعد العز واضطربت	قواعد الملك حتى ظل فى خذل

● وقال فى بعض المعارك التى خاضها كجندى مقاتل :

ولا تداعى القوم واشتبك القنا	ودارت كما تهوى على قطبها الحرب
وزين للناس القراف من الردى	وماجت صدور الخيل والتهب الضرب
صبرت لها حتى تجلت سماؤها	وانى صبور ان ألم بى الخطب

● ووصف نفسه وهو فى السجن قائلا :

شفنى وجدى وأبلاى السهر	وتفشنى سمادير الكدر
فسواد الليل ما أن ينقضى	وبياض الصبح ما أن ينتظر
لا أنيس يسمع الشكوى ولا	خبر يأتى ولا طيف يمر
بين حيطان وباب موصد	كلما حركة السجنان صر

الى أن يقول :

كلما ددت لأقضى حاجة  
ظلما ما ان بها من كوكب  
قالت الظلمة ميلا لا تدر  
غير أنفاس ترامي بالشر

● وفي المنفى قال البارودي « أجمل » و « أحل » و « وأقنى »  
و « أعنف » شعره :

قال مثلاً :

أبيت حزينا في سرنديب ساهرا  
إذا خضرت من نحو حلوان نسمة  
طوال الليالي والخليون هجد  
شباب واخوان رزئت ودادهم  
نزت بين قلبي شملة تتوقد  
وكل أمرى في الدهر يشقى ويسعد

وقال ولعله من أجود شعره

ولما وقفنا للوداع وأسبلت  
أهبت بصبري أن يعود فعزني  
هدهدنا فوق الترائب كالمنز  
وما كنت جربت النوى قبل هذه  
وناديت حلمي أن يثوب فلم يثن  
فلما دهنتي كدت أقضى من الحزن

● ويرثي زوجته قائلاً :

يا دهر فيم فجعتني بحليلة  
ان كنت لم ترحم ضنאי لبعدا  
كانت خلاصة عدتي وعثادي  
الا عللاني بالتعازي وأقنعا  
أنلا رحمت من الأسى أولادي  
والا أعيناني على النوح والبكا  
فؤادي أن يرضى بهن تمازبا  
فشانكما شاني وما بكما يبا

● وقال اسماعيل صبري باشا عندما سقطت وزارة مصطفى فهمي باشا  
( نوفمبر ١٩٠٨ ) :

عجبت لهم قالوا سقطت ومن يكن  
فأنت امرؤ الصمت نفسك بالثرى  
مكانك يأمن من سقوط ويسلم  
فلو أسقطوا من جيث أنت زجاجة  
وحرمت خوف الذل ما لم يحرم  
على الصخر لم نصدع ولم تتحطم

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٦٥

● ومن « شوقيات » أحمد شوقي في وداع كرومر ( ١٩٠٧ ) .

أيامكم أم عهد اسماعيل	أم أنت فرعون يسوس النيل
أم حاكم في أرض مصر بأمره	لا سائل أبدا ولا مستثول
يا مالكا رق الرقاب بئاسه	حلا اتخذت إلى القلوب سبيلا
لما رحلت عن البلاد تشبهت	فكانك الداء العياء وببلا

● وقال شوقي بعد مرور عام من وفاة دنشواي :

يا دنشواي على ربك سلام	ذهبت بانس ربوع الأيام
شهداء حكمك في البلاد تفرقوا	عيهات للشمل الشيت نظام
مرت عليهم في اللحود أهلة	ومضى عليهم في القيود العام
كيف الأرامل فيك بعد رجالها	وبأى حال أصبح الأيتام ؟

● ومن رثائه - أحمد شوقي - في مصطفى كامل :

يتسائلون أبالسلال قضيت أم	بالقلب أم هل مت بالسرطان
الله يشهد أن موتك بالحجا	والجهد والأقدام والعرفان
إن كان للأوطان ركن قائم	في هذه الدنيا فانت الباني
بالله فتش عن فؤادك في الترى	هل فيه آمال وفيه أمانى
وجدانك الحى المقيم على المدى	ونرب حى ميت الوجدان
فلو أن أوطانا تصور هيكله	دنوك بين جوانح الأوطان
أو كان للذكر الحكيم بقية	لم تات بعد رثيت في القران

● ومن أروع ما قال شوقي بعد عودته من منفاه ( ١٩٢٠ ) :

ويا وطنى لقيتك بعد يأس	كأنى قد لقيت بك الشباب
ولو أنى دعيت لكنت دينى	عليه أقابل الحتم المجاب
أدير اليك قبل البيت وجهى	إذا فهد الشهادة والمتاب

● ومن قول شوقي في وحدة السودان ومصر :

لمصر الرياض وسودانها	عيون الرياض وخليجانها
وما هو ماء ولكنه ،	وريد الحياة وشریانها



تسهم مصر يناييعسه      كما مم العين انسانها  
واهلوه مذ جرى عذبه      عشيرة مصر وجيرانها

● وقال أحمد شوقي في رثاء عبد اللطيف الصوفاني قُطب الحزب الوطني  
يصف أبناء الحزب الوطني ورجله ، القدماى وعلى رأسهم مصطفى كامل شهيد  
الوطنية المصرية .

فتاهم بالشباب ضحى      ما أعظم الذبح والفداء  
ومات أبطالهم جيعا      فى غير أوطانهم ظمأ  
لو أرادوا متاع دنيا      لأدركوا الحكم والثراء

الى أن يقول مخاطبا أبنا الحزب الوطني :

شرعتموا للشباب ديننا      كدينهم بيننا سواء  
لما أنيتم به جعلتم      رأس تعاليمه الجلاء  
جمعتم مصر ثم سرتهم      فكنتم الجمع واللواء  
وما عرفتم نعيم مصر      وغير احبابها ولاء  
لم تمسحوا نعيمه رأسا      ولا نفضم له حذاء  
والنميد هنا هو كرومر رجل الاحتلال البريطانى العتيد .

● ومن روائع حافظ ابراهيم فى دشواى وهو يخاطب المحتلين لمصر :  
أيها القائسون بالامر فينسا      هل نسيتم ولاءنا والودادا  
تلفضوا جيشكم وتاموا هنيئا      وابتغوا صيدكم وجربوا البلادا  
واذا اعوزنكم ذات طوق      بين تلك الربا فصيدوا الصادا  
انما نحن والحمام سواء      نم تفادىر أطواقنا الأجيادا

● وتبلغ بحافظ ابراهيم المرارة : فيقول :

أمة النيل أكبرت أن تعادى      من رماها وأشلفت أن تعادى  
نيس فينسا الا كلام والا      عسرة بمسرة حسرة نتهادى

● ويصل الشعر بدولة الشعر درجة مخيفة حتى ليقول أحمد شوقي  
مخاطبا مكماهون المتمدن البريطانى فى مصر .

أوضح لمصر الفرق بين السيادة والحماية  
وازل شكوكا بالنعسوس تملقت منذ البداية

ودع الوعود فأنها فيما مضى كانت روية  
أضحت ربوع النيل سلطنة وقد كانت ولاية  
فتمهدوها بالصلاح وأحسنوا فيها الوصاية

● ثم يقول شوقي - وهذا أضعف ما قاله في حياته - مخاطباً  
الانجليز .

أنتم أطباء ، لشعوب وأنبل الأقسام غاية  
أنى حللتكم في البلا د لكم من الإصلاح غاية  
أن تنصروا المستضعفين فنحن أضعفهم نكاية  
أو تعملوا لصالحنا فتداركوه الى النهاية  
لا نأخذون بالكلام لا تأخذونا بالكلام

#### من رسائل مصطفى الى مدام جوليت آدم

من رسائل مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم حقائق وأفكار وآراء  
وانجاهات وسياسات واسرار يحسن - من وجهة نظري - التركيز عليها نختار  
بعضها على سبيل المثال لا الحصر . في ٣٠ مارس ١٨٩٧ رسالة تقول  
ان فرنسا تظهر بمظهر من يريد الكل اولاً سئ : في استطاعة فرنسا ان تزام  
انجلترا في ميدان التعليم ، ومن المؤكد أن المصريين كانوا يهجرون في الوقت  
الحاضر مدارس الحكومة الانجليزية ليؤموا المدارس الفرنسية اذا كان لها  
وجسود .

وفي ١٢ مايو ١٨٩٧ يكتب مصطفى كامل قائلاً : أنت تعلمين خطتي نحو  
تركيا وما أراه واجبا نحوها وقد اعترف كثير من أصدقائنا اليونانيين بأنه من  
للسياسة الحكيمة لصر . ان تكون مع تركيا بما ان الانجليز محتلون وطننا  
العزیز .

وفي ٢١ يونيو ١٩٠١ كتب مصطفى كامل يقول : يسافر الحديو بعد  
عشرة ايام الى ديفون لا الى لندرة وكان الانجليز يؤملون سفره اليها لتقديم  
واجب الاحترام ، للملك ولكن يغلب على ظني أنه رأى كيف كان عليه تأثير  
سياحتين متواليتين الى لندرة على أنه لا يزال وطنيا فلا تعة قدى فيما يتقوله  
عنه ، نعم ان عنده بعض الاندفاع ولكن هل يمكنه أن يستسلم لحماسته بعد  
حادثة فاشودة .

● وفي ٢٨ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : لدى نبا أزهه اليك ،  
ذلك أن جلالة السلطان قد أنعم على بلقب باشا وقد نشرته للتلفرات الرسمية .

وجرائد الاستانة كافة وان سرور والدتي وأهل وأصدقائي لعظيم : النهاني تتقاطر من كل صوب والوطنيون المصريون قد سروا ، لبلوغى هذا الشرف فى سن الثلاثين ولو أن ذلك لا يهمنى ، وفى ١٥ ابريل ١٩٠٤ يقول : أساء لنا مسميو دلكاسيه بالاتفاق الانكليزى الفرنسى ، لأن تمهد فرنسا بعدم مطالبتها بريطانيا بالجلاء ، فمن المسألة المصرية وحكم علينا من قبلكم : الانجليز أظهروا رسميا حقنهم على الخديو بسبب الحفاوة التى قابلك بها ، فقد أرسل اليه اللورد كرومر هذين اليومين مذكرة من نظارة الخارجية الانجليزية يبدى فيها استياء الحكومة البريطانية من تعدد المقابلة التى وجهت الى من اشتهرت بمداوتها لانجلترا .

● وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : سيدنى العزيزة وصلت الى القاهرة الاثنين الماضى ٢٤ الجدى وأول عمل عملته كان ارسال مكتوب للخديو أعرب فيه عن قطع علاقاتى بالسراى وقد اشتغلت به الصحافة جميعها وجريدة ليجيت التى تنشر بالفرنسية والانجليزية والننى طالما هاجمتنى أنصرفتنى وأطرت على ، وكذلك ذكرت الجرائد الانجليزية هذا المتقاطع : اللحظة الراهنة أهم لحظة فى حياتى بعون الله وقد اتخذت طريق الاستقلال التام ، والجهاد الكبير ووثوقى عظيم .

٣ فبراير ١٩٠٥ : اخترت حركة الصحافة على مشروع الجامعة بمقالة ارسلها اليك مع هذا والناس جميعا موافقون استحسانا على هذه الفكرة ولكن لا أمل لهم فى الأسيرة الخديوية وقد كتب الى حسين باشا واصف يقول أنه مستعد ان يدفع ألف جنيه فى اليوم الذى تتألف فيه لجنة افتتاح الاكتاب وكذلك وعد عمر سلطان بمبلغ كهذا أما الامراء فانى معهم لمن الصابرين .

● ● ٢٢ مايو ١٩٠٥ رأى بعض الأفراد أن الجامعة تنتضى نفقات طائلة وعلى ذلك مروا ارسال فريق من الشبان لتلقى العلم فى أوروبا فجمعوا خمسة آلاف جنيه فى جلسة واحدة غير أنهم أرادوا أن يكون الخديو منهم فأوفدوا البرنس حيدر لمقابلاته بالاسكندرية فلم يحصل على شىء واننى لفى بأس من مساعدة الخديو !! .

٩ يونيو ١٩٠٥ ان فكرتى بإنشاء الجامعة الوطنية قد توجت بالنجاح فانها انتقلت الى أيدي أمراء بيت حليم وقد قرروا مبدئيا ايفاد فريق من الطلاب الى أوروبا ليتخرج منهم أساتذة وطنيون ، وبلغ الاكتاب حتى الآن ثمانية آلاف جنيه ٢٠٠.٠٠٠ فرنك وسنشرع فى بقية الاكتاب بعد انقضاء الصيف .

● وعما قام به مصطفى كامل في إنجلترا في أعقاب حادث دنشواي ، كتب مصطفى الى مدام جوليت آدم يقول : سقرى الى لندرة كان مفيدا وقد تعرف الى كثير من النواب وبعض النظار وكبار الكتاب وكلهم متاهسون على معرفة الحقيقة في مصر وأحدثت حادثة دنشواي تأثيرا سيئا في إنجلترا من شأنها افهام العالم اجمع أن المصريين يكرهون الاحتلال خلافا للتأكيدات الرسمية ولفت نظره الى مصر ، أكثر من ذي قبل وكان ذلك الخطاب بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٠٦ .

● وفي ١٣ أغسطس ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل : غدا تذكرا ميلادي اذ ابلغ الثانية والثلاثين وما عسى أن اعيش ايضا لأخدم منرنا العزيزة وعلى كل حال فاني لا أترك لحظة ندر من حياتي بدون أن أغرس حبها في قلوب مواطني ، وأتم عمل الى النهاية .

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٠٦ : توصلت الى انشاء شركة توصية وطنية رأس مالها عشرون الف جنيه ( ٥٠٠.٠٠٠ فرنك ) لتأسيس جريدة فرنسية انجليزية وقد عينت مديرا لها بلا مراقبة مدة حياتي ويرون في هذا العمل أكبر مظاهرة من الحزب الوطني ، اني أود أن يكون لي مساعدون من كبار كتاب فرنسا يكون من بينهم شخصك الموقر واثنان أو ثلاثة من اصدقائك من كتاب السياسة والأدب فهل لك ان تفضلني ومعتنى بذلك .

● وكان آخر خطاب بعث به مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم بتاريخ ٧ يناير ١٩٠٨ ، وقد جاء فيه : اني مريض منذ السابع عشر من نوفمبر وقد بذلت مجهودا فوق الطاقة لالتحاقى في الجمعية للحزب الوطني وأن نجاحي السياسى ونجاح المسألة المقدسة ، التي اناضل عنها يفوقان كل ما أملتة ، أما صحتي فهي بين اليأس والرجاء والاطباء مطمئنون الآن والسبب في انتكاسي بعد خطبتي راجع الى وفاة صديقي حميم ، كان من أشد ، وأكبر نصرائي ، ( المرحوم لطيف باشا سليم ) واذا تحسنت صحتي بعد اسبوعين أسافر لأقيم في أموان شهرا هذا ما يختص بالسياسة والصحة .

وأما ما يختص برسالتك فانها تفتن كل العالم وانك تؤلميني كثيرا بمنعها ، حديثنا عن البرتغال ولا تكوني في صف الملك ، وعن المجهودات التي بذلتها التشيك في سبيل نهضتهم وغير ذلك مما يد عندك بالآلوف وأعفى عنى اذا لم أكتب اليك كثيرا فان كثرة الكتابة تعبتني كثير : المخلص لك بكلياته .

● وبعد أيام وصل الى مدام جوليت آدم - في ٢٧ فبراير ١٩٠٨ - خطاب لا من مصطفى كامل وانما من شقيقه على فهمي كامل وقد روى أنه أثناء حديثه مع شقيقه صبيحة الاثنين لاحظ أن لونه أخذ يتغير وعينه تحلق فيه ثم أخذ يوصيه في كلمات قصار بالاهتمام بعمله بحكمة ، وروية ، وما جاء عليها حتى لزم الصمت وكاد يشيب عن الوجود .

● وعن جنازة مصطفى كامل قال علي فهمي كامل : « ما حدث في الاوائل والأواخر أن رجلا بلغ أربعة وثلاثين ربيعا صار خلف نعشه حوالي نصف مليون نسمة وهم جميعا يبكونه . وقد بلغ ما تقاطر على الى الآن من اشارات البرق ١٦٣٣٤ انشارة و ٨٤٢٠ مكنوب حزن ورياء وحملت نابغة مصر ذكرانا واناناشارة ! ما اد عليه أربعين يوما بالرغم من شدة معارضة مستشار المعارف دانلوب : ظن الانجليز أن المعارضة قد ماتت بموت مصطفى في مصر ولكني أؤكد لك أيتها السيدة الموقرة أن العمل الذي أسسه أخي سيثمر ثمرا يافعا وانه خدمنا حتى في موته »

● وقد كان في مقدمة الأسباب التي أدت الى نجاح مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد والحزب الوطني أن الاعتماد في الحركة الوطنية المصرية كان على الشعب وان العمل كان في مختلف الميادين . في الميادين السياسية والاجتماعية والاقصادية . وفي الميادين التعليمية ولعلنا نستطيع أن نوفي تلك النقصات عندما نتحدث عن جنود الأحزاب السياسية في مصر .

### زوجة الخديو عباس تكتب عن المرأة المصرية

● وقد نجحت زوجة الخديو عباس حلمي - ومطلقة فيما بعد - جويهان هانم - في اعطاء صورة للحياة الاجتماعية في اوائل عهد عباس حلمي الثاني وفي اعطاء صورة للعلاقات التي كانت تربطه بكرومه ، وبغيره من الأمراء والنبله قالت - مثلا - عن زفة عروسين اتيح لها أن تشهدها : كانت العروس ترتدي ثوبا من الأطلس موشى بالذهب وعلى رأسها تاج مرصع بالجواهر يتدلى من تحته نقاب يشمل كل جسمها وفي هذا النقاب أربعة احجار كريمة عند الجبهة والدقن والخدين وفي اذنيها قرطان من البرلنت وفي جيدها ويديها عنقود وأساور لا عدد لها : أعلنت ربة البيت بأن الزفة مستبدا ، وهرعت السيدات الى غرف الاستقبال ووقفن صفين وحملت الجوارى الى الهوانم اكياس الذهب ، ثم فتح الصالون ووقفت العروس على يابه برهة ثم بدأت تسير بخطوات صغيرة وقد تداثت من التاج الذي على رأسها خيوط طويلة من الذهب وسارت الدادة وبعض الجوارى امام العروس يدعون لها بالوقاية من العين والحسد وكلما تقدمت انحنت لها السيدات والقين الذهب والزهور تحت اقدامها وكل سيدة تحاول أن تأخذ خيطا من الخيوط الذهبية لأنهم يعتقدون أن هذا يجلب الحظ ، وبعد ان اتبعت العروس طوافها عادت الى الصالون وجاءت الراقصات : كانت اجسام الراقصات تقريبا عارية وجعلن يثنين ويتلويان على انفسهم الموسيقى ثم يقربن برؤوسهن من الزائرات وينظرن اليهم بتوسل وكانت الهوانم يلصقن الذهب في وجوه الراقصات فلما لم يعد في وجوههن مكان خال اخذت قبضات من الذهب تتناثر عليهن وهن يلتقطنه من صيحات الفرح والسرور وبعد ذلك عدن الى الشرفات لنرى ما يجري وبعد أن فرغن من تناول المشاء وشرب

القهوة طُبت ربة البيت من السيدات .السماح للعريس بالحضور بنفسه يشكرهم على التنازل بالتشريف : وفف العريس بالباب مبهوتا وقد أخذته بريق الجواهر ولآلة الوجوه التي تنظر اليه ثم انحنى حتى كاد يلمس الأرض . ثم أخذته أمه من يده وفادته الى مكانى حيث قدم لى القهوة بيد فرعش ولما انتهيت من شربها انحنى مرة أخرى وغادر الصلاة .

● ونقول جويدان هانم - أو خانم كما كانوا يقولون وقتئذ - أنها أرادت أن تحضر افتتاح قناطر النيل فتكرت فى زى رجل وارتدت طربوشا ، وبدلة ، وردنجوت وعطرت منديلها . وأنم يكده الخديو يرانى أمامه حتى تملكته الدهشة فانه لم يتوقع أن يرى مثل هذا السكرتير الأمين وفرح كلانا لهذا الموقف فرحا شديدا وطلب منى الخديو ألا أتكلم حتى لا ينفضح أمرى وتقول ان أحدا لم يعلم بسرهما إلا طورنسين باشا والدكتور كاوتنسكى بك والخادم فريدريك ورايت فى الاصر - النيران تدير السواقي لرفع الماء لرى أرض ذلك الفلاح الفقير الذى يعيش مع حيوانه فى كوخ متهدم من الطين ، سقفه من قش الأذرة وتقول ان النيل ينعم هذا الفقير وذاك الغنى على السواء : وسارت السفينة نحو السند الذى سيضمن تنظيم الرى وتوزيع الماء على أرض الشمس الدائمة وتمضى زوجة الخديو نى وصف ذلك الاحفاز وكيف أن ابنة الدوق أوف كنسوت سألت طورنستين باشا . عن ذلك !نسى الذكى الجميل فادخل هذا على نفسه الزهر شأن كل رجل يعرف أنه أعجب سيدة من الطبقات العالية .

وفى ٨ فبراير ١٩٠٩ وضع الخديو الحجر الأساسى فى بناء سد النيل وكان قد مضى عليه ثمانية عشرة عاما فى الحكم وكان قد أصبح فلاحا يحب الأرض ويحب العناية بها حتى أصبح من أشهر مزارعى القطن المصرى تنتج أرضه احسن المحاصيل .

● وتقول جويدان هانم : جلس الخديو على العرش وهو فى الثامنة عشرة من عمره ولم تكن الظروف حسنة ولم يجد فى بداية حكمه تعاضيدا كافيا فان اللورد كرومر لم يكلف عناء الاتصال بنفسية ذلك الخديو الصغير فان السياسة الجبرية لا تعرف معنى العواطف والشعور فكان اللورد كرومر لا ينظر الى الخديو الا كرئيس عنيد للرأى وربيب غير محبوب لأنه كان يضطر لمخاطبته بلقب يا صاحب السمو وهو يعلم .أن الخديو ليس له من الأمر الا هذا اللقب على حين انه كان يشعر بأنه هو الحاكم الحقيقى وكان هذا كافيا لأن ينظر اللورد الى الخديو كدمية يجب عليها الطاعة ولكن الطاعة كانت غريبة على خلق الخديو من الصغر . كان قوى العزم عنيد الرأى وفوق ذلك كان يحب الكفاح ، ولعل هذا الخلق تولد فى نفسه عندما شعر بالمستولية الملقاة على عاتقه والتي كان فى امكانه الاضطلاع بها دون أن يضطر الى الوقوف موقف الدفاع ، أمام هذا العدو القوى الذى كان فى امكانه أن يذله كحاكم وكانسان .

وليس من المعقول أن خديويا - ولو كان نصف وطني فقط - يقبل هداية ديكتاتور أرغم على قبوله من دولة معادية وكل نظرة إليه تذكره بنفسه بلاده وهزيمة أسلافه فكان اصعب وقت مر على الخديو هو الوقت الذي اهدى اليه ظل كرومر في مصر ، فانه كان يعامل الخديو باعتبار أنه دس في السانة عشرة غير عابى بحدته ولا احتجابه واتى - جويدان - انهم اللورد كرومر بأنه السبب في بعض خيب الخديو .

● وتقول زوجة الخديو أنه كان اجرا اكر من الجار بزن الانسياء بمقدار ما تدره من الأرباح فكانت ميناء المنزه مؤجرة الى أحد الصيادين الذي كان يبيعنا ما يلزمنا من الجمبرى .

وما يلزم السراى من الفاكهة كنا نأخذها من متعهد آخر ، وأثناء حربا كانت كل الزهور والرياحين ساء وكل ذلك من أجل الكسب والكسب مبيع بالاقصا والتوفير في الغالب وكانت الملابس اذا تلفت بطانتها لا ترمى ولا تبلى بل تعمل لها بطانة جديدة ، وتقول ان الخديو - فيما يتعلق بأرقام القوافير - لم يكن ينظر الا الى المفردات ولذلك كان كثير من الموردين يضعون الأسان دائما بالأرقام الصغيرة فلا يرى فيها الخديو شيئا .

● وتقول زوجة الخديو . لم يكن عباس الثانى أصدقا ، بمعنى الكلمة فرفقاء الصبا أصبحوا ياورانا :و تشريفاتية فقط ، وأما صداقة الماضي فلا ذكر لها ، وعلى العموم فان التاج يفصل بين الملوك وبين الماضي والحكام يعيشون دائما فى دائرة منزلة فلا هم بقادرين على النزول عن مستواهم ، ولا أفراد الشعب بقادرين على النظر اليهم الا باعتبار انهم حكماء ، ومنذ عرفت عباس الثانى وددت ان لو كنت رجلا لكى أصبح صديقا يخلص له . باعتباره صديقا لا سبدا ، بيد أنى لو كنت رجلا لما استطعت التعرف به .

● وعن جد زوجها اسماعيل باشا وزوجاته قالت جويدان هانم : في ميسى رأيت أرملى اسماعيل باشا جالستين فى شرفة الفندق وعلى وجهيهما النقاب الأبيض وهما تدخنان وتستمتعان الى نغمات الموسيقى : كان لاسماعيل باشا أربع زوجات وعلى عكس المألوف كان هؤلاء الزوجات صديقات لا سحساء بينهن ولا بغضاء ، وقد ألف بينهن حبهن لرجل واحد هو اسماعيل وفد استطاع اسماعيل أن يضم اليهن صديقة خامسة وهى امرأة قد وقع اسماعيل وفد فى حبها : كان اسماعيل اذا أحب لم يترك لمحب بعده مجالا . واذا اهدى أغدق حتى أغرق واذا أراد البناء فانه يهدم حيا بأكمله ليشتيد عليه ما يراه ويستعمل آلاف الأيدي فى البناء يعملون على ضوء الشمس نهارا وتقى لهم المشاغل ليلا ، وعلى هذا المنوال قامت سراى الجزيرة التى بناها خصيصا للامباطورة أوجيبنى لتكون لها مقاما أثناء زيارتها لمصر ولو استطاع لأحد مصر ، كلها الى روضة غناء تخطر فيها هذه الملكة الجميلة .

## تحرير نصف المجتمع المصري

● وقد كان في مقدمة الاحداث السياسية والاجتماعية التي حدثت بمصر تلك الحركة الاجتماعية والسياسية ، التي قادها قاسم أمين ( ١٨٦٣ - ١٩٠٨ ) لقد كان صدور كتاب « تحرير المرأة » بمثابة بعث جديد للحياة الاجتماعية الجديدة وقد أحدث ذلك الكتاب ثورة سياسية وفكرية هائلة ، وبالرغم من أننا عندما ننظر اليه اليوم نجده كتابا عاديا لا يحمل أية ثورة بل أى اصلاح ولكننا لكي نعي جيدا أهمية صدور ذلك الكتاب في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ حركتنا الوطنية المصرية ينبغي أن نعود الى الماضي ، لنعيش ذلك المناخ ، الذي كان موجودا وقت صدور الكتاب وعندما نعود الى تلك الأيام ونعيش في مناخها نرى أن الكتاب - تحرير المرأة - كان يحمل بين طياته ثورة سياسية وفكرية واجتماعية غير مسبوقه . وقد قدم قاسم أمين لكتابه بكلمة موجزة قال فيها : كل مسألة من المسائل التي أجعلتها في هذه الاسطر القليلة يمكن أن تكون موضوعا للكتاب على حدة وقد تمتد الاختصار فيها حتى ترتبط تلك المسائل ببعضها كأنها حلقات سلسلة واحدة ، وغاية ما أريد هو أن أستلفت الذهن الى موضوع قل عدد المفكرين فيه لا أن أضسع كتابا يوفى الكلام في شأن المرأة ومكانتها من الوجود الانساني وقد يوضع مثل هذا الكتاب بعد سنين مضي نبتت هذه البذرة الصغيرة ونسي نباتها ، في أذهان أولادنا وظهرت ثمراها ، وعملوا على اقتطافها والانتفاع بها .

ويقول قاسم أمين انه طرق بابا من ابواب الإصلاح والتمس وجها من وجوهه في قسم من أفراد الأمة له الأثر العظيم في مجموعها « وأتيت في ذلك بما اظنه - قاسم أمين - صوابا فان أخطأت في من حسن النية ما أرجو معه غفران سيئة خطئي ، وان أصبت كما أظن رجب على المتعلمين أن يعملوا على نشر ما أودعته في هذه الورقات وتأييده بالقول والعمل » .

● ويحرض قاسم أمين على التفكير وعلى القوة في الجدل وأن يعمل المسلم على أن يغير أسلوب حياته بما يناسب الزمان والمكان ، فمن الذي يمكنه أن ينصروا أن العوائد لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرة من ثمرات عقل الانسان ، وان عقل الانسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان : المسلمون منتشرون في أطراف الأرض ، فهل هم أنفسهم متحدون في العادات وطرق المعاش من ذا الذي نليه أن يدعي ان ما يستحسنه عقل السوداني يستحسنه عقل التركي أو الصيني أو الهندي أو أن عادة من عادات البدوي توافق أهل الحضار او ربما أن عوائد أمة من الأمم هما كانت بقيت جميعها على ما كانت عليه من هذه نشأتها ، بدون تغيير » .

● ويعلمو صوت قاسم أمين - في كتابه تحرير المرأة - قائلا : من احتقار



الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود أو زوجات متعددة يهوى إلى أيهن شاء متقادا إلى الشهوة سوقا يباعن ، لتعرف وحب استبقاء اللذة غير مبال بما فرضه عليه الدين من حسن القصد فيما يعمل .

من احتقار المرأة أن يطلق الرجل زوجته بلا سبب !

من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه .

من احتقار المرأة أن يعين لها محافظا على عرضها مثل أمها ، أم خادم يراقبها ويصحبها أينما تتوجه .

من احتقار المرأة أن يسجننها في منزل ويفتخر بأنها لا تخرج منه إلا محمولة على النعش إلى القبر .

من احتقار المرأة أن يعلن الرجال أن النساء لسن محلا للغة والأدانة .

من احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل في أى شيء يتعاق بها فليس لها رأى في الأعمال ولا فكر في المشارب ولا ذوق في الفنون ولا قدم في المنافع العامة ولا مقام في الاعتقادات الدينية ، وليس لها فضيلة وطنية ولا شعور . . بل !!

ويقول قاسم أمين ، المرأة انسان مثل الرجل لا تختلف عنه في الأعضاء ولا في الاحساس ولا في الفكر ولا في كل ما تقتضيه حقيقة الانسان عن حيث هو انسان اللهم الا بقدر ما يستلعيه اختلافهما في الصنف .

ويقول قاسم أمين - في كتابه - ان من رأيه ان المرأة لا يمكنها ان تدير منزلها الا بعد تحصيل مقدار من المعارف العقلية والأدبية . وأنه لا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة الا جهلها وإهمال تربيتها : المرأة تحتاج الى التعليم لتكون انسانا يعقل ويريد وينقل قاسم أمين عن الفونس دويريه - الكاتب المحدث في بعض كتبه « ان كنت أستحق نخرا فان لامراتى نصفه » ويقول : ان من رأيه أن من يعتمد على جهل امراته مثله كمثل أعمى يقود أعمى مصيرهما أن يقعاً في أول حفرة تصادفهما في الطريق .

ويقول قاسم أمين ، انه لا زال يدافع عن الحجاب ويعتبره أصلا من أصول الآداب التي يلزم التمسك بها غير أنه يتطلب أن يكون منطبقا على ما جاء في الشريعة الإسلامية ، ويقول انه اذا كان الغربيون قد غلوا في إباحة التكشف للنساء الى درجة يصعب معها أن يقصون المرأة من التعرض لمناظر الشهوة ولا رضا عاطفة الحياة ، فقد تفألينا نحن في طلب التحجب والتخرج من ظهور

النساء لأعين الرجال حتى صيرنا المرأة أداة من الأدوات أو متاعا من المتعنيات. وحرمانها من كل المزايا العقلية والأدبية التي أعدت لها بمقتضى الفطرة الانسانية وبين هذين الطرفين وسط هو الحجاب الشرعى الذى أدعو اليه وينقل قاسم أمين عن لاروس نحت كلمة خمار : كانت نساء اليونان يستعملن الخمار اذا خرجن ويخفين وجوههن بطرف منه كما هو الحال عند الأمم الشرقية وقال : ترك الدين المسيحى للنساء خمارهن وحافظ عليه ، عندما دخل فى البلاد فكان يغطين رءوسهن اذا خرجن فى الطريق وفى وقت الصلاة ، وكانت النساء تستعملن الخمار فى القرون الوسطى خصوصا فى القرن الثالث عشر حيث «مارت النساء تخفف منه الى أن صار كما هو الآن نسيجا خفيفا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد ولكن بقى بعد ذلك بزمن فى اسبانيا وفى بلاد أمريكا التي كانت تابعة لها .

ونقل قاسم أمين عن ابن عابدين : وعورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل فى الأصح خلا الوجه والكفين والتقدميز على المتعمه ، وصسوتها على الراجح وذراعها على المروج وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه لا لأنه عورة بل لخوف الفتنة ، ولا يجوز النظر اليه بشهوة ، أما بدونها فيباح ولو كان جميعا .

ويقول قاسم أمين فى نهاية كتابه : آن الوقت الذى يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام أن يوجهوا التفاتهم الى حال المرأة المصرية ، فانى لا أرى مسألة تمس بحياة الأمة أكثر منها ولا أحق منها بأن تكون موضوعا لنظرهم ، ومجالا لأرائهم وأفكارهم .

وقد تعرض قاسم أمين بعد كتابه تحرير المرأة وبعد كتابه « المرأة الجديدة » لموجة من المسخط حتى لقد كان عدد الساخطين عليه أكثر من أولئك الذين عرفوا فضله .

وكان مصطفى كامل من زاوية سياسية من بين المهاجمين لكتاب تحرير المرأة لقاسم أمين .

وقد كان قاسم أمين أصدق وأرق من رثا مصطفى كامل وهل هناك كلمات أرق من تلك الكلمات : ١١ فبراير ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هي المرة الثانية التي رأيت فيها قلب مصر يخفق ، المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى . أما فى يوم الاحتفال بجنازة صاحب المواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر بقوة هائلة سمح دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها الى جميع أنحاء القطر : هذا الاحساس الجديد ، هذا المولد الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذى يتسم فى .

• وجوهنا الياثسة : هو الشعاع الذى يوصل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة :  
هو المستقبل •

### قضايا شسعية كبرى

ومن القضايا التى كان لها تأثيرها البالغ فى نفوس الجماهير والتي أحدثت  
دويا هائلا فى الرأى العام المصرى قضية دنشراى • وقضية ذكرى دنشواى ،  
• وقضية محاكمة محمد فريد ، لأنه حسن « بتشديد السنن » كتاب وطنيتى ،  
• وكذلك قضية مقتل بطرس غالى راشا ، وكان الرأى العام يولى هذه القضايا أهمية  
بالغة وكانت الصحف تنشر بتوسع شديد مرافعات النيابة والدفاع ، يوما بيوم •  
وقضية دنشواى أولى تلك القضايا الهامة والخطيرة التى أيقظت من جديد  
الشعور الوطنى • وقال فيها حافظ ابراهيم :

قتيل الشمس أورتنا حياة	وأيقظ هاجع القوم الرقود
فليت كروم قد بات فينا	يطوق بالسلاسل كل جسد
ويتحف مصر آنا بعد أن	بمجلود ومقتول شهيد
لننزع هذه الأكفان عنا	ونبعث فى العوالم من جديد

كانت هيئة المحكمة برئاسة بطرس غالى باشا وعضوية المستر جودفنا  
• هيبينز وفتحي بك زغلول ومسنر بوند وقد منل الادعاء ابراهيم الهلباوى بك •  
وقد ورد فى مرافعة الادعاء أن الجريمة أم محمد قد أصيبت بمياز نارى من  
• الضباط ولكن البندقية لم تطلق الا وهى فى يد الأهالى حال أخذها من الضباط :  
ان حرق الجرن والادعاء بالاصابة هما دعوتان كاذبتان لأن المتهمين كانوا لا يريدون  
• فقط الانتقام لصيد الحمام ، أو لحرق الجرن ، أو لاصابة الجنحى بل الغرض  
• الحقيقى هو رغبتهم فى اعدام الضباط •

• ونرون فى التحقيق وفى شهادة الضباط أن الضرب كان على الرأس وان  
• اصابة الميجر بين كوفين على الذراع لم تكن قصدا ، بل كانت حال دفاعه عن  
• رأسه بذراعه وكل الاصابات لم تكن فى غير الرأس والعنق والاكتاف لأنهم كانوا  
• يريدون الاجياز عليهم وقتلهم قتلا وقد أغمى على الميجر بين كوفين ثلاث مرات  
• ولم يكتف المتهمون بذلك بل انهم قصصوا العربات وأنزلوهم منها وخربوا  
• السائقين وكسروا المركبات فأراد الضباط «النجاة» ركضوا فأمسكواهم ،  
• واخذوهم ، حتى لا يصلوا الى الحكومة ويخبروها بما أصابهم لأنهم لم يكتفوا  
• «بالقتيل بل أرادوا أن يسلوكوا معهم بما يناسب مقامهم» فحاولوا أن يفعلوا  
• معهم ما كانت تفعل محكمة التعنيف فى أسبانيا مع المذنبين فأخذوا يضعون

التبن حولهم لاحتراقهم ويشيرون لهم بأنهم يرغبون في ذبحهم ٠٠ ما بالكم أيها القوم نار صلوركم تشتعل وتزيد اشتعالا .

ويقول ممثل الادعاء : أن بنة القتل - قتل الانجليز - كانت موجودة عند الزعماء وكذا الاصرار عليها وان المشاركين لهم متفقون في ذلك الاصرار وأما القتل حصل بموت المستر بول وان بقية الضباط شرع في قتلهم .

وجاء في كلام محمد يوسف بك أنه من القحة أن نعتدى على جيش الاحتلال بسبب حمامة أو حمامات اذ لم يسمع عن العرب شيء من ذلك فجيش الاحتلال يكرم حيث ينزل ولكن الذين اعتدوا عليه لم يكن اعتداؤهم الا في ظروف لا يترتب عليها ما يقول المدعى العمومي .

أما اسماعيل بك عاصم فقه ذكر أن هذه هي المرة الثانية التي تمنعده فيها المحكمة المخصوصة . وقد كانت الأولى في عام ١٨٩٧ في حادثة قليوب وكنت محاميا فيها ، وكان الاعتداء على أورطة وهي سائرة بهيئتها العسكرية . وكان الاعتداء من صفار لا يعرفون وحكم فيها بالرافة ، فكان الحكم مما ارتاحت له الأمة والهيئة الحاكمة والمرة الثانية - وهي هذه الحادثة - لم يكن فيها طابور عسكري ولا رجال الجيش بصفة عسكرية وإنما كان المعتدى عليهم أفرادا سائرين أما للنزعة أو للصيد ولم يكن الأهالي يعرفون أنهم من جيش الاحتلال الا بعد ان حصل ما حصل ٠٠ وأسفاه !!

وقد قضى في هذه القضية - كما هو معروف - بإعدام علي حسن محفوظ ويوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش ، على ان يتم الاعدام شنقا في قرية دنشواي كما قضت المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة على محمد عبد النبي ، المؤذن ، وأحمد عبد المال محفوظ ، وعلى أحمد محمد السيسى بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وكذلك قضى على محمد علي أبو سمك ، وعبد البقي ، وعلى علي شعلان ومحمد مصطفى محفوظ ورمضان السيد ، والعيسوي ومحمد محفوظ بالأشغال الشاقة سبع سنين وكذلك قضت المحكمة على حسن اسماعيل السيسى وإبراهيم حسنين السيسى ومحمد السيد علي بالمحبس مع التشفيين سنة واحدة ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة . وان ينفذ الجلد أولا بقرية دنشواي وكذلك قضى على السيد الفولي ، وغريب عمر محفوظ والسيد سليمان خير الله وعبد الهادي حسن شاهين ومحمد أحمد السيسى بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ، بقرية دنشواي .

وكان ضحايا الحوادث من الجانب البريطاني الكابتن بول الذي أصيب إصابات عادية ، ثم مات بسبب ضربة شمس أصابته بعد ساعات من الاعتداء عليه وإصابة المناجور بين كوفين بكسر وإصابات أخرى ، وكذلك الكابتن.

بوسنك والملازمان سمويك ، وبورتر ، باصابات عادية ! هؤلاء هم الصحابة الذين اقتضت لهم المحكمة بتلك الأحكام الظالمة التي سبق أن أشرنا اليها .



❶ قضية أخرى تتصل بحادث دنشواي اطلق عليها ذكرى دنشواي . وكان الشيخ عبد العزيز جاويز قد كتب في اللواء - ٢٨ يونيو ١٩٠٩ - مقالا تحت عنوان « ذكرى دنشواي » بدأه بقوله : سلام على أولئك الذين كانوا في ديارهم أميين مطمئنين فنزل بهم جيش الشؤم والعدوان فأزعج نفوسهم ، وأحرق حصادهم فلما هموا بصيانة أرزاقهم التي عملوا في سبيلها أجسامهم ، وداينهم ، وأرضهم وقاموا عليها نحو حول يتعهدونها بالسقى والخضارة ويرقبونها في البكرة والعشى قيل انهم مجرمون ، فسيقوا في السلاسل والأغلال ، وصلبوا على مرأى ومسمع من زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم ، وعيالهم وأصدقائهم وجيرانهم .

سلام على تلك الأرواح التي انتزعها بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة بقضائه من مكانها في أجسامها كما تنزع سلوك الحرير من حلال الشوك : قبضها بيده فقدمها قربانا الى ذلك الجبار الظالم الفاسد القاهر ، القائم في بلادنا بنفاقا وضمة مقاصدنا . المستبد بالأمر فينا بسبب نفرقنا وضعف عزائنا ، المسيطر علينا بنفر يخشون الانجليز أكثر مما يخشون الله . ويرغبون في المال والرقى ولو شقيت في سبيل ذلك بلادهم ، واستبيحت حرماهم .

وأنتهى الشيخ عبد العزيز جاويز مثاله بقوله : فلنذكر الأمة اليوم الذى أيقظها من سباتها ، وبصرها بجدالتها ، وملا قلوبها بالعظة والمبره ونفوسها بالحمية والغيرة . ألا فلنذكر الأمة الثامن والعشرين من شهر يونيو ولنذكر أن للاحتلال أعوانا من بينهم يجب محاربتهم بالقبض ومعاملتهم بالحذر ، وسو الظن . أولئك الذين روى في أمثالهم على أمير المؤمنين عن النبی عليه السلام الحديث الشريف « انى لا أخاف على أمتي مؤمنا ولا مشركا ، أما المؤمن فيمتمه الله بإيمانه ، أما المشرك فيقمعه الله بشركه ولكنى أخاف كل منافق الجنان ، عالم اللسان ، يقول ما تعرفون ويفعل ما تنكرون » اذكروا هذا اليوم ، واذكروا معه من أخذ بأيدي هذه الأمة الى النهوض ، اذكروا معه مصطفى كامل باشا أمام الحرية الوطنية وأستاذ الأمة المصرية واقتدوا به لعلكم ترشدون .

وحوكم الشيخ جاويز أمام محكمة جنح عابدين برئاسة القاضى محمود بك على سرور وكان فى كرسى النيابة عبد الحميد بدوى ، ووقف الأساتذة المحامون اسماعيل بك الشيمى وأحمد لطفى بك ومحمود بسيونى يترافعون عن الشيخ . وكانت التهمة الموجهة اليه اهاة القضاء ومحمد بك يوسف الحامى المدعى بالحق المدنى فى قضية دنشواي ، وقد حكم على الشيخ فى محكمة أول درجة بالغرامة ثم استأنفت النيابة الحكم .

وأمام محكمة جنح مصر الابتدائية المنعقدة بصفة استثنائية وقف الشيخ ، كانت المحكمة برئاسة بوغوص بك أغوريان وكيل المحكمة وعضوية إبراهيم بك بولس والمستتر كك بكوث القاضيين ، وكان عبد الحميد بدوي ، وكيلًا للنائب العام الذي قال ان عقالة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش قد امتلأت بالمطاعن والاعانات .

وقد جاء في مرافعة الأستاذ إسماعيل الشيمي ، أن الشرع الشريف بين مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لغير الحاكم أربع وهي : التعريف ، الوعظ ، والكلام اللطيف . السب والتعنيف ، ثم المنع قهرا بطريق مباشر ، وردد الشيمي بك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا ينبغي لامرئ شهادته مقامًا فيه حق إلا تكلم به فإنه لن يقدم أجنه ولن يحرمه رزقا هو له ، وقال الشيمي بك : لا يجوز للقاضي ان يمتنع عن استماع ما يقدمه المدعي عليه من الدفع الشرعي الذي لو صح لثرب عليه عدم توجيه الخصومة عليه بل يجب على القاضي شرعا الاستماع لهذا الدفع وتكليف الدافع اثبات صحة ما دفع به .

وكان من بين ما قاله أحمد بك لطفى قوله : ان واجب الصحفي كواجب ربان السفينة الجارية في بحر بلبي متناهي الساحلين : كلاهما متى تبين الخطر عن بعد وجب عليه أن ينبه الناس أولا الى ما هو وشيك الوقوع وأن يعمل على ما ينجيهم من هذا الخطر ويجنبهم وقوعه ثانيا ، والا كان كل منهما مفرطا فيما عليه وكان أول الهالكين .

ويقول الأستاذ أحمد لطفى في النهاية : مأمورية القضاء في هذه القضية سامية كبيرة وعمل الدفاع شريف ومركز النيابة خرج يحرجه الحق والقانون ، فالمطلوب من حضراتكم أن ترجعوا الى القانون ، ثم ترجعوا الى ضمائركم : ترجعوا الى القانون ثم الى العدل بعد أن تصموا آذاننا عن كل قول غير الذي تسمعون في المرافعات العلنية فان في ضمائركم السليمة روح العدالة والانصاف لا تردد لحظة في القضاء بالحق : واننا وانقون بعدالتكم ، وانا مطمئنون لحكمكم فابحثوا قضيتنا وان كان بحنها يكلفكم عناء واعلموا أن حكمكم سيكون موضوع بحث العالم المصري . والعالم العربي واعلموا أنكم بحكمكم العادل ستكتبون لأنفسكم في التاريخ مجدا عظيما وتشيدون للحق صرحا عاليا .

وكان الحكم بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة شهور حبسا بسيطا قضاهما الشيخ بكل جنان واطمئنان . وقد احتفى الشعب بالشيخ بعد خروجه من السجن فكرمه أجمل تكريم وقلده في فندق شبرد - الفندق التاريخي - وسام الشعب وقد كتب عليه . وهو من الذهب الخالص : تذكاري الشعب الى الشيخ عبد العزيز جاويش اعزافا بوطنيته انصداقة كما نقش عليه الآية الشريفة « ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين وتتلو أخباركم »

وكان بين ما قاله أحمد لطفي بك : يقولون يم تحتفلون وعلام تحتفلون ؟  
 أنمجدون سجيناً قضت عليه المحاكم بالحبس ، أو ترفعون الى درجات الكمال  
 وجلالاته السجن ؟ ، يقولون وهم يحتفلون بالخائنين ، يسمعون نزيه لأنه عاد  
 من سفر ولأنه يتزوج وخالد لأنه رزق بولد ، يحتفلون بالفني ، يحتفلون بالمال  
 أما نحن فنحتفل بالبؤس ، لأننا نحتفل بالآلام ، نحتفل بالمصائب ، نحتفل بكل  
 جلل مادام السبب فيه خدمة للوطن فلهم أعيادهم ولنا أعيادنا .

وكان من قصيدة للشاعر عبد الحليم حليم المصري وهو يخاطب الشيخ  
 جاويش :

وجعلت تقتحم الصعاب لما تشاء بلا نصير  
 ورأيت كيف نرى احتفاء الناس بالرجل الغيور  
 هذا جزاء مجاهد ذاق العسير على اليسير

● وأخطر تلك القضايا - بلا جدال - قضية مقتل بطرس غالي باشا رئيس  
 وزراء مصر في ٢١ فبراير ١٩١٠ ، وقد تعدد كثير من الكتاب والمؤرخين اغفال  
 تلك القضية ، خشية ما بها من حساسيات فالتقاليد مسلم ، والقتيل قبطي ، وقد  
 لعب الانجليز على اختلاف الديانة بين القاتل ، والقتيل ، بخبث ، بالرغم من  
 أنه لا علاقة على الإطلاق بالدين والأسباب التي استتد اليها القاتل - ابراهيم  
 ناصف الورداني - لقتل رئيس النظار ، ولعل في مقدمة مايلفت النظر في ملف  
 تلك القضية : ماكتبه الأستاذ ناصف أفندي جندي المتقاضي المحامي : الى رئيس  
 تحرير جريدة « الاكبر » التي تنطق بالفرنسية ، وقد جاء في رسالته : حضرة  
 رئيس التحرير : اسمح لي بصفتي مصرياً أن أقرر بعض نقاط تتعلق بمقتل  
 بطرس غالي باشا رئيس الوزارة المصرية : ليس من اختصاصي تقدير عمل ابراهيم  
 الورداني ولكني أريد أن أبدي التهم التي أشاعها الانجليز في العالم كله ضد  
 هذا الشاب ليقبلوا من النتيجة السياسية لعمله فلقد اتهموه بأنه فتي مختل  
 الشعور ، قليل الذكاء وأنه أطاع داعي التعصب ( الاسلامي ) يقتله بطرس  
 باشا غالي المسيحي ، الذي يقولون انه كان حراً ووطنياً : أنا أعرف الورداني  
 شخصياً وهو فتي شديد الذكاء كثير المعارف ملء صدره الوطنية الحرة ، وليس  
 رجلاً متعصباً ولم يقدم على عمله الا ، بداعي الوطنية المتحمسة بعد أن ضاق صدره  
 - كما ضاق صدرنا جميعاً - من السياسة الانجليزية التي كان بطرس باشا غالي  
 ينفذها باجتهاد ، وأنا بصفتي قبطياً - أعني مصرياً مسيحياً - أصرح بأن حركتنا  
 هي حركة وطنية مجردة ، ترمي الى الترقى والحرية وما تهمة التعصب الاسلامي  
 الا من إشاعات الانجليز التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها في  
 مصر .

● غتال ابراهيم ناصف الورداني بطرس غالى باشا ، لانه رأس المحكمة المخصوصة التى حكمت بالاعدام على قرية دنشواى كلها ، وهو - بطرس غالى باشا - الذى أعاد قانون المطبوعات وسلط سيفه على رقاب الصحف والصحفيين ولأن - بطرس غالى باشا - كان له دور كبير فى مشروع مد امتياز قناة السويس وقد وجه الى متلى الأمة - أعضاء الجمعية التشريعية - الذين رفضوا المشروع عبارات عنيفة ، وكان الورداني فى الجلسة التى تفوه بها بطرس غالى هذه العبارات التى أهاجت نفس الورداني وجعلته ينتقم على بطرس غالى ، وقد خرج الورداني من تلك الجلسة وهو يقول : يجب ان تسقط تلك الوزارة لأنها تستمد سلطتها من الانجليز لا من الأمة . قبض على الكثيرين من مصارف الورداني وأصدقائه على أساس أنهم شركاء فى الجريمة فصمم على أنه الفاعل وأنه لم يشترك معه الا اثنان يده وعقله ، وظل ثابتا على رأيه هذا ، الا أن حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم شنقا . وكان قد قدم الى محكمة الجنايات كل من محمود أنيس وعلى مراد المهندسين وعبد البرقوقى ، وشفيق منصور الطالبين بدرسهم الحقوق وعبد الخالق عطية المحامى وعبد العزيز رفعت المهندس ، وحبيب حسن ومحمد كمال طالب بكلية الهندسة الى جانب ابراهيم الورداني . ولكن قاضى الاحالة متولى بك غنيم أفرج عن اثنين جميعا ما عدا الورداني المتعرف بأنه قتل بطرس غالى باشا مع الإصرار رائنرصد ، والذى ضبط متلبسا بالجناية وشهد شهود الرؤية عليه . أحيل الورداني الى محكمة الجنايات ، وكان الحكم عليه فى ٢٢ مارس ١٩١٠ - أى بعد شهر من وقوع الجريمة - ترفع فى القضية عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومى وطالب بشنق المتهم وتراجع عن المتهم محمود أبو النصر وأحمد بك لطفى وإبراهيم الهلباوى : كانت المحكمة برئاسة دلبراوغلى وعضوية أمين بك على وعبد الحميد بك رضا وكان الحكم فى ١٨ مايو ١٩١٠ باعدام ابراهيم ناصف الورداني شنقا وقد نفذ فيه الحكم .



● ومن القضايا الهامة التى كان لها دويها الشعبى الهام ، قضية الشيد السادات ضد الشيخ على يوسف صاحب المؤيد والسنت صفية السادات ، وكان الحديو عباس حلمى يقف الى جانب الشيخ على يوسف وقد كانوقوف الحديو عباس حلمى الثانى الى جانب الشيخ على يوسف من الأسباب التى أغضبت مصطفى كامل من الحديو ، وقد كتب أحمد شفيق باشا فى الجزء الثانى من كتابه « مذكراتى » فى نصف قرن ، ما يلى - لما ثارت قضية زواج صاحب المؤيد ، وعمل الحديو لتأييده من وراء الستار زاد نفور مصطفى كامل من خطة الحديو فلما سافر سموه الى ديفون هذا العام ( ١٩٠٤ ) زاره هناك مصطفى كامل وصارحه برأيه فى مضار هذه الخطة وبين له أن رأى العام ، لا يعطف على الشيخ ، ثم حدىته فى أمور أخرى من هذا القبيل وكان حديثه للحديو بلهجة شديدة فغضب الحديو وغضب مصطفى كامل أيضا فلما عاد الثانى الى



مصر ، اعترزم قطع العلاقات بينه وبين الحديو فأرسل إلى الخطاب التالي لسببيه  
للخديو ، وينقل أحمد شفيق نص الخطاب الذي كتبه مصطفى كامل في ٢٥  
أكتوبر وأرسله من القاهرة إلى الخديو . ويعقب أحمد شفيق على هذه "القطعة"  
بقوله : وقد دامت الحال كذلك حتى كانت ١٩٠٦ حيث وقعت حادثة دنشواي  
فرجعت الصلات بينهما بوساطتي ، ويقول أحمد شفيق في مكان آخر من كتابه  
فوجئنا فيما سلف بقطع العلاقات بين الخديو ومصطفى كامل في ١٩٠٤ م  
عزم مصطفى كامل على السفر لأوروبا لقيامه بالدفاع عن شناعة حادث دنشواي .  
رأى أنه من الواجب عليه أن يعيد العلاقات الحسنة بينه وبين الخديو ، حتى يسير  
برأيه ويظاھره على إثارة الرأي العام في أوروبا وانجلترا ضد هذا الحادث فكان  
الخديو بوساطتي ، فوافق عباس وأبلغت مصطفى كامل ذلك فسافر إلى باريس  
فلندرة وقام بحركة ضد كرور ، وخطب هناك خطبا كثيرة في مجمع من الكبر .  
كما كتب عدة مقالات في الصحف الفرنسية ، وخصوصا الفيجارو . وأبى  
جهوده بإثارة الرأي العام الانجيزي نفسه على شناعة الاجراءات التي اتخذت  
وما وقع في مجلس العموم الانجيزي من استجوابات كان له أثره في صدور  
الغفو عن مسجونى دنشواي .

● وانتقل إلى حكم المحكمة الذي صدر في ١١ أغسطس ١٩٠٤ ،  
معتدلا على نص الحكم ، الذي صدر في ١١ أغسطس ١٩٠٤ بحضور حصري  
العلامة الفاضل الشيخ أحمد أبى خطوة أحد أعضاء محكمة مصر الشرعية .

● وقد ورد في الأسباب الخاصة بفسخ العقد : حيث أن الخصوم اتفقوا على  
حصول عقد زواج الشيخ على يوسف صاحب المزد بصفية بنت السيد عبد الخالق  
السادات بدون علم والدها ، ورضاء بمنزل السيد توفيق البكرى بوكالة الشيخ  
حسن السقا خطيب الأزهر الشافعى المذهب الأجنبى منها على الكيفية المبيحة  
بقسمة الزواج الوارد ذكرها وحصل النزاع بينهم في صحة هذا العقد وفساده  
فقال وكيل المدعى السيد أحمد عبد الخالق السادات أنه غير صحيح لعدم علم  
ورضاء والدها وعدم بكفاءة الشيخ على يوسف المدعى عليه لموكله بوجه من  
الوجوه لأن موكله شريف حسيني والشيخ على ليس بشريف بل ليس بحري  
ولا حترافه بخرفة لا يكون بها كفوا لموكله الذى هو شيخ السجادة الوقائية وناصر  
على أوقاف أجدادة التى يعيش فيها . . و .

وقد قال وكلاء المدعى عليهما أن العقد صحيح خاصة وأن والدها رضى  
بالشيخ على خطيبا لها المدعى وأخير بذلك كثيرين وأنه قبض ميرها وأن  
الشيخ على كتب لابنته ، وأن المدعى والمدعى عليه متكافئان نسبيا وحسبا ومالا ،  
وديانة وحرفة وفى كل شيء يتعلق بالكفاءة وهما شريفان المدعى حسنى ،  
والمدعى عليه حسينى .

وقال وكيل الشيخ على أن موكله أكثر كفاءة من المدعى لأنه ليس بشريف وهوكله شريف حسيني وهو أكثر مالا من المدعى وصاحب حرفة شريفة والمدعى لا حرفة له ولأن موكله عالم ، وأكثر من المدعى حسبا لأن الحسب هو الجاه وأما الاسلام والحرية فلم ينكر واحد منهما على الآخر شيئا منهما .

وعن الصحافة جاء ما يلي في الحكم بالحرف الواحد ، وحيث أن حرفة الصحافة التي نسبها المدعى عليه لنفسه قسمان ، قسم يبحث فيه عن فنون وعلوم مخصوصة للإرشاد . كالجلات الغير يومية وهذه شرفها ، بمقدار شرف ما تبحث فيه وهي صحافة جلييلة وهذا القسم لا يدعيه المدعى عليه لنفسه ، وقسم لا يختص بموضوع مخصص وهو عبارة عن ارشاد من تتكون منهم الامة أى المملكة بارشاد الأفراد والعائلات والهيئة الاجتماعية والحكومة فهي معدة لارشاد الامة وبالجملية فهي عبارة عن الارشاد بما يلزم من سياسات النفوس والعائلات والملك والمراقبة وهي صحافة جلييلة جدا ، ولا يمكن القيام بها الا بعد الاستحصال على كل معادتها من العلوم الاجتماعية وغيرها من علوم تهذيب الأخلاق ، ودراسة أخلاق الناس ، وعوائدهم وسياسة الحكومات والتمييز فيما عليه والصحيح منه ومعرفة كيف يعالج الفساد ، وكيف يزيله ويرقى الامة ويهذب الاخلاق ويلزم لذلك ان يكون القائم بها أشد الناس محافظا على الكمالات والآداب حتى يمكنه ان ينفع بنصحه وارشاده ، وأن يرقى الامة المنحلة ويستمر في ترقيتها ان لم تكن منحلة وهذا لا يتأتى الا اذا كان القائم بها من الطبقة الأولى ذكاء وعلما بالسياسة الداخلية والخارجية وعلما استغل بها في غير هذه الديار آتاء برؤساء عقل وفضلا واشتغل بها في هذه الديار بعض الفضلاء برهة من الزمان ولا يمكن المدعى عليه أن يدعى لنفسه بالأخلاق وتهذيبها وأن يعلم كيف ينصح وكيف يستفاد من نصحه ولذلك هذه الصحافة لأن تقلبه في المبادئ بغير سبب وتعرضه للشخصيات في ثوب المصالح العامة وسكوته عن بعض ما يلزم الكلام فيه لارضاء بعض من يهمه رضاه وكثرة أضراره عندما يريد أن ينفع ، وغير ذلك مما هو معروف يمنعه من دعوى القيام بهذه الصحافة لنفسه ولا تذهب به بعيدا ببرد شيء من ذلك لأنه معروف مشهور ، وتقف معه في هذه الحادثة التي هي موضوع النزاع والبحث اليوم ولا نزيد عليها فإذا يكون المدعى عليه ليس مشتغلا بالصحافة قائما بها وإنما هو مشتغل بشيء يشبهها ، اشتغل بها لأغراضه ملبسا له ثوب الارشاد والمصلحة العامة وهذا اشتغال نعتبر اشتغالا بأخس الحرف فلا يكون محترفا بحرفة شريفة .

وفي الحكم أن الشهادة في الكفاءة يكفي فيها: أخبار الشهود للقاضي بما يعلمون ولا يشترط فيها لفظ أشهد ولا التزم لأنها لاستكشاف حال المتخاصمين، وحيث انه بهذه الحالة يكون عقد نكاح الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بصلفية

بتت السيد. أحمد عبد الخالق السادات حصل مع عدم كفاية الشيخ على السيد  
أحمد عبد الخالق السادات. و . و .

ولهذه الأسباب حكمنا للسيد أحمد عبد الخالق السادات المذكور على السيد  
على يوسف صاحب المؤيد وصفية بنت السيد أحمد عبد الخالق المذكور بعدم  
صحة عقد زواجهما المذكور وعدم جواز اجتماعهما ، وقد نظرت القضية أمام  
محكمة استئنافية برئاسة قاضي أفندي مصر وعضوية العلامة الشيخ أحمد ادريس  
والعلامة الشيخ محمد ناجي وقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وصحته !!

### صفحات من كتاب الحزب الوطني

● ولعل أكون أول من أزاح الستار عن جهود الحزب الوطني في أثناء  
الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها . بين يدي وأنا أكتب هذه الكلمات مذكرة  
الحزب الوطني المصري الى الحكومات المحاربة والمحايدة تبدأ بالعبارة الآتية : ان  
الحزب الوطني المصري الذي كان ولا يزال من مبادئه «مصر للمصريين» والذي وقف  
نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبي ،  
تحت أى اسم أو باية صورة يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء  
حتى إنجلترا وحلفائها تاركا للعواطف والميول جانبا ملقيا بنفسه في أحضان  
السياسة العالمية الحقة : اننا نريد أن نبين أن الحاجة الى السلم التام والى العدل  
والى الحق تحتم على كل الحكومات أن تساعد الحزب الوطني على تحرير مصر من  
الإحتلال الانجليزى الذى تحول ظلما وعدوانا الى حماية فى ١٨ ديسمبر  
١٩١٤ .

● وينهى محمد فريد تلك المذكرة - التى كتبها في استوكهولم فى ١٠ فبراير  
١٩١٧ ووقعها باسم رئيس الحزب الوطني المصري - بقوله : ان مصر اذا أعطيت  
الحرية والاستقلال الجديرة بأن تبرهن للعالم انها ما فقدت شيئا من خصائصها  
الأصلية وانها لم تهدم ما لبنة الأهرام من ميزات أولئك الذين بهروا العالم  
بالهياكل ومقابر الملوك ، ان مصر لا تعرف الطامع الاستعمارية ، وليست لها  
آمال خارجية ولا طمع فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية وانما تطلب  
أن تعيش حرة وأن ترتفع فى بجوحة السلم ، وأن يكون لها تحت الشمس مكان  
يليق بها بما لها من خصائص ، وما لأهلها من ذكاء وأن الحزب الوطني المصري  
يطلب من الحكومات المحايدة ألا تعترف بما قامت به إنجلترا في مصر فى أيام  
الحرب والا كان هذا الاعتراف خروجاً على حقوق الحياذ ، ويجب أن يظلموا على  
انكار هذا العمل وأن ينكروا جوازات السفر التى تعطىها السلطات هنا والسفراء  
هناك وأن قبول مثل هذه الأعمال الصادرة عن قوة غاشمة غير معروفة من الحقوق  
الدولية العامة يساوى الاعتراف المضمير بهذه الأفعال التى لا تستند الى حق  
ولا تعتقد على صواب وان حزبنا ليطلب من حكومتنا العثمانية ومن حلفائها

تقديم المسألة المصرية الى مؤتمر السنثم القادم لأجل نسويتها نهائيا بما يهوى الشعب المصرى حسب فائدته وان الصلح الذى يترك مصر لانتجلترا سيكون صلحا أخرج وسيحمل الانسانية على حرب تكون أظلم من الحرب الحاضرة .



● وبين يدي أيضا صورة من المذكرة التى قدمها الحزب الوطنى المصرى فى ١٠ أكتوبر ١٩١٧ الى اللجنة الاشتراكية اللولية التى كانت تمهد لمؤتمر استوكهلم ، والمذكرة أكثر تفصيلا من المذكرة السابق الاشارة اليها ، وقد بدأت تلك المذكرة بالاشارة الى سياسة بريطانيا الكاذبة ذات المواعيد المخادعة والايمان الخائنة والى تبديد الاحتلال البريطانى للثروة المصرية وبيع المحصولات بأبخس الأثمان والى ما قامت به سلطات الاحتلال من اعتقال للمواطنين ومن التجاها الى التجنيد الاجبارى وحشد مليون ونصف مصرى لمساعدة ذلك الاحتلال . وفى النهاية - نهاية المذكرة تطالب المذكرة باسم مصر أن يكون لمصر حقها الطبيعى فى أن تحكم نفسها بنفسها ذلك الحق الذى اعترفت به وقررتة جميع الدول فى مؤتمر لاهائى والذى تزعم دول الحلفاء أنها تستمر فى الحرب من أجله ، وقد نشرت صحف استوكهلم هذه المذكرة ، كما نشرت ملخصات لها العديد من صحف العالم .

● وعندما دعا رئيس لجنة السلام بمدينة استوكهلم المسيو كارل لندهاجن العضو بالبرلمان السويدى ومحافظ المدينة مندوبى الأمم المستعبدة الى اجتماع خاص فى ٩ نوفمبر ١٩١٧ فى قاعة فيكتوريا لسماع شكواهم وحضر ذلك الاجتماع أكثر من ستائة مدعو من أقطاب السياسة وقطاعل قادة الراى العام وكان الشيخ اسماعيل الصفايحي القاضى - سابقا - بتونس أكبر الحاضرين سنا فقد تولى القيام بتوجيه الشكر الى اللجنة ورئيسها نيابة عن ممثلى الشعوب المضطهدة :لقى كلمة باللغة العربية وقام بترجمتها محمد فريد بك الى اللغة الفرنسية وكان ما قاله الشيخ الصفايحي أننا لا نستطيع أن نتحمل تلك العبودية وسنبعث عن الوسيلة الفعالة للخلاص منها الا وهى القيام جماعة ضد الظالمين واغلاق السلام العام ، بطريقة أظلم من الحرب ، وكانت الأنسة ساكوك قد قامت بترجمة تلك الكلمة عن الفرنسية الى اللغة السويدية ، وتكلم الشيخ عبد العزيز جاويش فى ذلك الاجتماع عن مراكش بالنيابة عن السيد محمد اعتمبي الذى منعه مرضه عن الحضور ونجح الاجتماع نجاحا هائلا وأعد المؤتمر تقريراً عظيماً . وكان ممثلى مصر فى ذلك المؤتمر : محمد فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش والدكتور على علوى ، وفيما يلى مقدمة ذلك التقرير : اجتمع مندوبى أهم الجزائر ، وتونس ، ومصر ، والقوقاز ، والهند ، ومراكش وطرابلس والطورانية بمدينة استوكهلم فى شهرى أكتوبر ، ونوفمبر ١٩١٧ للبحث عن الطرق الفعالة لتحرير بلادهم من نير الاحتلال الأجنبى ، وحل جميع

المسائل الخاصة بأوطانهم بواسطة مؤتمر الصلح المقبل طبقا للحق الطبيعي لكل أمة في أن تحكم نفسها . بنفسها .

وأشار التقرير الى أن كل من تكلم بالنيابة عن الامم المستبعدة حذر مذكرة تفصيلية عن الأسباب التي بنى عليها مطالبه وقد وزعت تلك المذكرات في جميع الأرجاء .

● ولم تكن مذكرات الحزب الوطني التي كان يكتبها فريد بك ، ومعاونوه ويبحث بها الى المؤتمرات الدولية والى الشخصيات المعروفة في العالم كله بمناصرتها لقضايا الحرية والاصرار : لم تكن تلك المذكرات قاصرة على شرح المسألة المصرية من الوجهة القانونية وحسب وانما ركز بعضها على حالتنا الاجتماعية والعلمية والأدبية في سنوات الحرب العالمية الأولى وخاصة حالة العمال المصريين وبؤسهم . والزراع المصريين وشقائهم والطلبة المصريين وفقرهم العلمي . . . من تلك المذكرات ، تلك التي تقدم بها الحزب الوطني الى مؤتمرات برست ليتوفسك وقد وزعت على جميع الاعضاء . كما وزعت في جميع أنحاء العالم الا مصر بطبيعة الحال ، وقد أنهى فريد بك تلك المذكرة بقوله : تطلب مصر من مؤتمر برست ليتوفسك أن يعترف صراحة بحقها في أن تقرر بنفسها أمر المصير الذي نرغب فيه وشكل الحكومة الذي يتفق ومركزها وأخلاقيها وعاداتها ، اما مباشرة بأخذ رأى الأمة واما بجمعية دستورية تنتخبها الأمة بحرية تامة ولكن ضمانا لسير الانتخابات أو اقتراح الأمة على أحسن و « أفضل » حال يكون من الضروري سحب الجيش الانجليزى من مصر ، وكذلك جميع الموظفين المدنيين الانجليز . وكان المصريون المقيمين في برلين وهم عبد الملك حمزة . وأحمد طاهر . ومنصور رفعت ، وعلى علوى ، والشيخ جاويش وفريد بك قد بعثوا بتلغراف بتاريخ في ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ الى مؤتمر برست ليتوفسك يلفتون به النظر الى ضرورة تحرير مصر طبقا لمبدأ الجنسيات الذي أقرته جميع الدول والذي أعلنه سوفيتيت بتروجراد . وبنى المصريون في برلين طلبهم الخاص بتحرير مصر على الحق الطبيعي لكل أمة أن تحكم نفسها بنفسها وتبت في مصيرها و . و .

وفي نهاية التلغراف جاءت العبارة الآتية : ان حرية البحار التي هي أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية على وجه عام والاشتراكية الروسية على وجه خاص لا يمكن أن تضمن ضمانا كافيا مادامت قناتنا تحت اشراف اية دولة كبرى ، ومصر وحدها ، مصر الحرة هي التي تستطيع أن تحميها وتضمن لجميع الأمم حرية المرور فيها وقت الحرب والسلام .

● وربما كنت أول من لفت الأنظار الى ذلك التلغراف الذي أرسله الحزب الوطني - بعد أيام من عقد مؤتمر برست ليتوفسك الى لينين ، رئيس الحكومة

السوفيتية شكرا له على ما صرح به من ضرورة تحرير مصر ، وحصولها على استقلالها ، وفيما يلى ذلك التلغراف الذى توصلت اليه بعد جهد جهيد ، وآكون بذلك اول من ينشره فى العالم بأسره :

تشرف لجنة الحزب الوطنى بأن تعرب عن شكرها للأدبى لحكومتهكم الديمقراطية بمعنى الكلمة بمناسبة تصريحها باسمى وأغلى ما يمكن أن تصبو اليه الانسانية من المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة ، ان هذه المبادئ ، التى صرحنم بها وأنتم مجردون عن الهوى والغرض قد أنعشت النفوس وأحييت فى الأمم المسعيدة ميت الآمال فى حياة جديدة ملؤها السعادة والرفاهية : حياة قائمة على تحريرها من أغلال أصحاب رعوس الأموال وأصفاد محبى الاستعمار : ان اللجنة تشكركم بصفة خاصة على التلغراف اللاسلكى الذى أرسلتموه الى جميع الحكومات طالبين فيه تحرير مصر ، وترجو منكم أن تكلفوا مندوبيكم فى مؤتمر برست ليتوفسك بأن يطلبوا تحرير مصر من نير الاحتلال الانجليزى : ان المسألة المصرية مسألة دولية فى الواقع نظرا لمركزها الجغرافى . . الخ ، الخ .

● وكان خليل مذكور الذى كان من اقرب أصدقاء محمد فريد وتلاميذه والذي عمل سكرتيرا لفريد فى اخريات أيامه قد ذكر لى أن محمد فريد كان على علاقة طيبة بلينين ، عندما كانا يعيشان فى شارع واحد فى مدينة جنيف ، وقد حاولت أن أعثر على رد لينين ، على برقية الحزب الوطنى ولكنى لم أعثر على هذا الرد ، ولعله ، ضمن محفوظات الحكومة السوفيتية أيام كان يرأسها لينين .

● وقد كان للشيخ عبد العزيز جاویش جهوده الرائعة فى الحرب العالمية الأولى وقد اختلف مع فريد بعض الوقت ، ثم عادت الأمور الى مجاريها الطبيعية والشيخ جاویش لم يعرف طوال تلك السنين طعما للراحة ، جاب - كما يقول الأستاذ أحمد وفيق - سهول وجبال أوروبا من الدردنيل الى سويسرا ، ثم منطقة القتال النمساوية الى السويد وطوى فيافى آسيا من البوسفور الى قناة السويس ، دون كلل أو ملل ينتهز وقت الراحة عقب تحرير المقالات أولقاء الخطب والمحاضرات المديدة : لتأليف الكتب وتصنيفها وكلها دائرة حول المسألة المصرية : كان يكتبها باللغات الانجليزية ، والعربية أو الألمانية التى أتقنها كما أتقنها محمد فريد وصحبه ، وسافر الشيخ جاویش مع الحملة المصرية ، وبقي فى القدس الشريف ثم عين مديرا لجامعة القدس وجامعة المدينة التى كان يراد انشاؤها وعاد الى الاستانة واستمر فى اصدار مجلة العالم الاسلامى وكانت لا تقل أهمية واحتماما بالاعراج واختيار كتابها من كبار السياسة وعظماء الرجال عن أية مجلة أوروبية كبرى ولدى مذكرات خطية للشيخ جاویش أعتقد ان نشرها سوف يحدث دويا وطنيا هائلا !! .

● ومن قيادات الحزب الوطنى فى أوروبا - أيام الحرب العالمية الأولى - اسماعيل لبيب الذى هاجر مع الزعيم محمد فريد منذ عام ١٩١٢ وسار معه

إنما رجل وقد عاد الى مصر عام ١٩١٤ ، ثم عاد الى الآستانة ليكون في مقدمة قادة الحملة المصرية التي أعلنت لتحرير مصر من ناحية سيناء ! وعندما أصدر المسيو دلو ز كتابه « الحالة في مصر » مؤيدا فيه الاحتلال البريطاني ، رد عليه اسماعيل لبيب في كتاب أسماه « مركز مصر » تحدث فيه عن المسألة المصرية من نواح عديدة : مالية وصناعية وزراعية وصناعية ، وحرية وبحرية .

وقد ألف اسماعيل بك مع محمد فهمي وعلى الشمسي ، ويحيى الدرديري وكيل جمعية أبى الهول بجنيف كتابا عن مصر أسموه : مصر ، ومؤثر السلام ، وتكلموا فيه عن مصر ، ومبادئ ويلسون واستقلال مصر قبل احتلال إنجلترا لها .

● وقد وضع محمد فهمي في سنة ١٩١٧ كتابا أسماه المسألة المصرية منذ عهد محمد علي حتى اعلان الحماية على مصر ، وكان يلقي المحاضرات والخطب في المؤتمرات الدولية ، ويكتب المقالات الطنانية في كثير من كبريات الصحف العالمية وقد شمتت عليه جريدة الطان الفرنسية حملة شعواء بمناسبة خطبة عن مصر في المؤتمر الاشتراكي الذي عقدت بمؤتمر لوزان سنة ١٩١٥ وكانت صحيفة الطان قد حرقت كلامه لتستثير الحكومة السويسرية ضده . ولتحملها على اخراجه من بلادها ارضاء للمستتر لويد جورج السياسي ، البريطاني المعروف الذي كان محمد فهمي قد انتقله نقلا مرا ، لموقفه وموقف حكومته من مصر .

● وكان د . منصور رفعت يقيم في سويسرا ، وقت أن أعلنت الحرب ، وقد حقق معه البوليس السويسري وأنفرد بأنه اذا وزع صحيفته في سويسرا فلن تتوانى الحكومة السويسرية في اخراجه من بلادها ، ولكن د . منصور رفعت - كما يقول أحمد وفيق - لم يلتزم بتعليمات البوليس السويسري فعهد الى توزيع الصحيفة على صناديق البريد الخاصة وقامت السلطات السويسرية باخراجه من أرضها وبالفعل اتجه الى ألمانيا وبقي بها الى أن أعلنت الهدنة وقد أصدر عوض البحراوي واسماعيل كامل - من قادة الحزب الوطنى مجلة أسمياها « مصر » ، وكانت تصدر في سويسرا في الخامس عشر من كل شهر .

● ومن قادة الحزب الوطنى - فى الخارج أيضا - عبد الملك حمزة ، الذى هاجر الى مصر مع رفاقه فى أغسطس ١٩١٤ وعاش فى الآستانة ثم برلين وأصدر هو والشيوخ جاويش مجلة العالم الاسلامى باللغة الألمانية وكتب فيها كبار الساسة الألمان ، والأتراك ، والعرب . ومن بين هؤلاء القادة بل وفى مقدمتهم أحمد وفيق الذى أقام فترة طويلة فى إيطاليا كان فيها - كما فى غيرها من العواصم الأوروبية - صوت مصر ، المدوى وكانت له علاقات وثيقة بكبار الاشتراكيين فى إيطاليا . ولقد أوشكت على الانتهاء من كتاب عن جهود فريد بك ورفاقه فى المنفى معتمدا على كثير من الوثائق التى لم تر النور بعد وفى مقدمتها

أكثر من ٢٠٠ خطاب بعث بهما محمد فريد من المنفى ، الى أهله وأصدقائه وتلاميذه في الحزب الوطني : لقد كان هؤلاء الأبناء بقيادة فريد بك في المنفى المبرون الحقيقيون عن آمال شعب مصر بعد أن قام الاحتلال بكبت أنفاس الشعب المصري طيلة سنين الحرب فلم يسمح للشعب المصري صوت ، ومن الغريب أن هؤلاء الذين كانوا يقاتلون ويمضوا في سبيل خدمة القضية المصرية سنوات عديدة لم يذكرهم أحد من بني جلدتهم ، بينما ذكروا أولئك الذين كانوا يتمسحون بأعتاب الاحتلال البريطاني في مصر وبأذيال سلطان مصر وقتذاك .

### مذكرة سرية للخدو عباس حلمي الثاني

● وقبل أن تنتهي من الحديث عن جهاد الشعب في أيام الحرب العالمية الأولى يسعدنا أن ننشر نص مذكرة كان قد بعث بها الخديو السابق عباس حلمي الثاني الى ملك البلجيك ( في ١٥ أبريل ١٩١٦ ) وهي ضمن المذكرات التي لم تنشر من قبل والتي شرح فيها الخديو للملك ألبر ظروف منعه من العودة الى مصر . وسوف ننشر تلك المذكرات في كتابنا عن محمد فريد في المنفى اذا ما كان في العصر بقية : قال الخديو عباس حلمي :

وصلت الى الاسنانة بارحة عيد السنور التركي . وحضرت في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي العرض العسكري لسنة ١٩١٤ حيث دعاني الصدر الأعظم الى حفلة استقبال في المساء . وهناك تعرفت بمستشار السفارة الانجليزي الذي كان يقوم بأعمال السفير .

وفي اليوم التالي ذهبت لتأدية الزيارة الرسمية الى الباب العالي . وعند خروجي منها وقع على اعتداء ، ولم تمن سفارة إنجلترا بأمرى لدى السلطات التركية التي أجرت تحقيقا مدنيا أرسل تقريره الى مجلس الحرب دون أن تترتب عليه ولا على التحقيقات القضائية أية نتيجة .

وكان من أمر سفارة إنجلترا أن أظهرت عدم اكتراثها التام .

وقع الاعتداء في ٢٦ يولييه وفي ٢٨ من الشهر ذاته كان اعلان الحرب من النمسا على صربيا ، وتلتها الاعلانات الأخرى المعروفة التي انتهت في ١٣ أغسطس باعلان إنجلترا وفرنسا الحرب على النمسا .

ولما رأيت الحوادث تتداعى بسرعة قررت العودة الى مصر في الحال - على الرغم من حالتي الصحية - كي أقوم بواجباتي نحو بلادي . فأصدرت الأوامر ليختي بالاستعداد للسفر . كما أخطرت بذلك جميع أعضاء الأسرة الخديوية المصطافين في ذلك الوقت بالاستئانة .



وعاد سر لويس مالت السفير من اجازته ولم يمدني ليسال عن صحتي ، بل لم يعنى بعودته . زاعما أن المراسم تقضى بأن تكون أولى الزيارات المتبادلة من قبل أنا .

فلما أصبحت قادرا على الخروج قصصت سفارة انجلترا وأدبت زيارته دون أن أقابل السفير لأنه كان متفيا عن الدار . ومضت الأيام الى أن جاء اليوم الرابع والعشرون من شهر سبتمبر . فزارني ترجمان شاب أعلنني أن السفير يريد مقابلي لبيلفي أن انجلترا لا تنظر الى وجودي في الاستانة بعين الرضا .

ويوم الاثنين ٢٦ أكتوبر زارني السفير وأكد لي في بداية حديثه أن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية قد وصلت الى حالة تجعل استمرار اقامتي في الاستانة أمرا غير مرغوب فيه من جانب الوزارة الانجليزية . فافهمته أنني لا أتمسك اطلاقا بالبقاء وأنى مستعد للعودة الى بلادي في الحال .

عندئذ صرح لي السفير في وضوح بأن الحكومة البريطانية ليست على هذا الرأي وأعلنني أن حكومته ترغب في أن تراني مسافرا الى إيطاليا حيث تتعهد الحكومة باستئجار دار لي في مدينة إيطالية أختارها .

ولما كنت حرا في حركاتي وتنقلاتي الى حيث أشاء فقد عرضت عليه أن أقصد الى سويسرا أو الى أى بلد محايد آخر ، فاعترض بأن المجاعة ضاربة أطنابها في سويسرا فلا أستطيع الذهاب اليها ، وأن الحالة الوحيدة التي تقبلها انجلترا إنما هي حالة اقامتي في إيطاليا .

وأمام رفضي نهض وانسحب ، ولم تكن بيني وبينه بعد ذلك علاقة . وغادر السفير الاستانة في ٣ نوفمبر .

وأنى أود أن لاحظ أن السفير قبل انتهاء الحديث - وحين كان يتجهبا للانسحاب - سألني هل لدى شيء أقوله له . فأجبت أنه معتمد على عدم تحيزه في نقل أنباء حركاتي وأعمال في الاستانة الى الحكومة البريطانية .

### ثورة الشعب في ١٩١٩ ( جلود العمل الفئائي )

● لي رأى خاص أومن به الى أبعد حدود الايمان ، ومنذ فترة طويلة واعتز به في الوقت ذاته الى أبعد حدود الاعتزاز وهذا الرأي يتلخص في أن ثورة ١٩١٩ من أعظم ثورات العالم ، فهي - مثلا - أول ثورة في أفريقية وأسيا بعد إعلان الهدنة في نوفمبر ١٩١٨ .

وهي - مثلا من ناحية أخرى - كانت نموذجا لغيرها من الثورات وخاصة بالنسبة للهند حيث أكد المهاتما غاندي زعيم الهند ، أن الهند اقتدت بعصر في ثورتها ضد الاحتلال البريطاني .

زمن ناحية ثالثة ، كانت هذه الثورة تلقائية ، لم يقم أحد بتنظيمها ولا الإعداد لها بدليل أن زعماء مصر وقتئذ : سعد زغلول وعبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود ، قد فوجئوا بها .

وبدليل أن بعضهم قال لزعماء الشباب الذين بدأوا الثورة في ٩ مارس ، بدون تخطيط : دعونا نعمل في هدوء .

ومن ناحية رابعة - مثلا - أنها كانت شعبية بكل ما في كلمة شعبية من معان ، فقد جمعت الشعب كله ، وهي كانت للمسلمين والمسيحيين ، وهي ليست ثورة طبقة معينة ، وإنما هي ثورة جميع الفئات والطبقات والاتجاهات والميول ، والعقائد ، وقد أحبيت تلك الثورة منذ طفولتي وكنت أحب الاستماع الى قصص أبطالها من أبي وأعمامي وأخوالي وأقاربي ، وكل أبناء قريتنا ، الذين كانوا يحلو لهم الكلام عن تلك الثورة ، أكثر مما كان يحلو لهم الكلام عن « هوجة عرابي » و . الخ - الخيانة - الذي كسر عرابي .

وكان يوجد غلى مقربة من قريتنا بعض المعالم التاريخية والاماكن الاثرية ذات العلاقة الوثيقة بتلك الثورة .

وكم تمنت - حتى وأنا طفل صغير غير مميز - لو أنهم أقاموا متحفا صغيرا في كل قرية أو مدينة شهدت أحداثا من أحداث تلك الثورة .

وعندما كبرت وانتقلت الى العاصمة ، كان يحلو لي باستمرار أن أسعى الى أولئك الذين شاركوا في أحداث تلك الثورة .

وكنت باستمرار أسميهم الشهداء الاخياء .

وكان هؤلاء الشهداء يقصون على ما لم أقرؤه في الصحف ولا في الكتب وكان بعضهم وقد صام عن الكلام سنوات حتى لا يضر باعتباره من قيادات ثورة ١٩١٩ قد انطلق في الحديث معي عن : أسرار تنشر للمرة الأولى .

بطولات ، لم يعرف أحد عنها شيئا بدأنا نسمع عنها .

وفى عام ١٩٥٣ ، حملت آلة تصوير وكنت قد اقتصدت ثمنها من مرتبي المتواضع بل الهزيل يومئذ وانطلقت أطوف مصر من اقاصها الى اقاصها باحثا عن أولئك الشهداء الاخياء .

وكلما سمعت عن واحد من زميل له ، أخذت عنوانه ، وانطلقت اليه .

واذكر انني قضيت أكثر من أسبوعين في أسيوط ، من أسيوط الى دبروط ومن دبروط الى كل الاماكن التي شهدت احداثا ثورية هامة في مديرية أسيوط وقتئذ .

وفي الشرقية قضيت أيضا أكثر من أسبوعين باحثا ومنقبا حتى بعض القبائل التي تسكن في اماكن ثائية ، كنت أسعى اليها .

وقد حز في نفسي وأنا في التل الكبير ان الانجليز كرموا قتلاهم في موقعة التل الكبير ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ في لوحات تذكارية قائمة بينما نحن لم نكرم شهداءنا ولم نرفع لوحة واحدة تفسر الى أنه كان هنا أعنف قتال عرفته مصر في تاريخها الحديث .

وفي الاسكندرية عشت في مهرجان وطني هائل ، وخطير ، فلم يكد الحاج رمضان زيان شيخ فدائيي الاسكندرية يعرف الهدف من رحلتي الى الاسكندرية حتى قادني الى كل زملائه وغير زملائه ممن شاركوا في تلك الثورة .

وقد أسعدني أنهم جميعا - وبدون استثناء - لم يفقدوا أبدا أرواحهم الثورية ولم يحزنوا أبدا لأنهم أنفقوا شبابهم في خدمة تلك الثورة بل كانوا يؤكدون لي أنهم لو أعيدوا الى شبابهم ، لعادوا الى ما كانوا عليه ثوارا مقاتلين .

كانوا يقولون ذلك والمجتمع قد ظلمهم ظلما فلما لم يعرف لهم سوابق جهادهم وحسب وانما تعدد الانتقام منهم ، فسلبهم حقوقهم !

● وقد أعجبت الى حد كبير بشخصية د سيد محمد باشا - وباشا كنية لا لقب - كان أحد زعماء الطلبة في ثورة ١٩١٩ وكان أشجعهم وأقدرهم على الانتقال من مكان الى مكان .

ثم كان صاحب ذاكرة حديدية وما أكثر الجلسات التي استمعت فيها الى احاديثه عن تلك الثورة كيف بدأت وكيف سارت ثم كيف بلغت الذروة ، ثم كيف أصابها دواعي الضعف بعد أن تسرب الى قادتها وباء الفرقة والانقسام . كان يروي لي الكثير من أغاني الثورة ، وأناشيدها :

يا عم حمزة ، احنا النلاميئة . ما يهنأش ، في القلمسة نبات ولا في المحافظة .

مستبعمين ، ناس وطنيين ، واخدين ع العيش الحاف والنوم من غير لحاف .

ومرة ذكر لي أن وفدا من زعماء الطلبة ذهب الى بيت زعيم الأرمن في مصر ، الذين انضموا للانجليز وكان الانجليز قد سمعوا لإحداث انشقاق بين مصر والنزلاء الأجانب لكي يظهروا أن الثورة ليست ثورة تحررية وإنما هي ثورة ضد النزلاء الأجانب .

وبعد حوار شاق ، ومرير ، نجح الطلبة في إقناع زعيم الأرمن ومن معه بأن الانجليز هم وراء دفع الأرمن الى معاداة مظاهرات الشباب .

وقد استطاع زعيم الأرمن بتفاهمه مع رئيس الجالية أن يوقف الخوارج من الأرمن عند حد .

ويذكر لي أنهم - زعماء الطلبة - لم يكونوا يجدون أسلحة يستخدمونها في تلك الثورة ضد قوات الاحتلال البريطاني بعد أن اعتمدوا على العمى والطوب والخناجر ، والسكاكين ، فلجأوا الى أصحاب صالونات الحلاقة ليأخذوا منهم الأمواس التي يستخدمونها في بقر بطون الخيل التي يركبها الانجليز وهم يطاردون المواطنين حتى اذا سقط الجواد كان من السهل القبض على راكبه .

● وعن جريدة المصرى الحرة التي أصدرها سيد باشا وزملاؤه من الطلبة قال سيد باشا : اكتشف الانجليز أمر تلك الجريدة فرأينا أن نسرع في نقل مطالبها الى مكان آخر فحملناها على ثلاث عربات كارو وانزويها بها في زقاق بعيد ، وكنت أرئى الشباب البلدية ، فرجعت الى رأس الشارع خشية أن يكون أحد جواسيس الانجليز قد تبعنا وصح ما نوقعت فقد رأيت بعضهم يتابع خطانا، ولكن هذا البعض لم يكشف أمرى فاقترب منى وسألنى : هل رأيت عربة محملة بالحديد ، فأجبته بلهجة أولاد البلد : اننى رأيتها تتجه بسرعة الى ناحية بعيدة أشرت اليها .

وهكذا اتجهت المطابع التي أخفيها عند أحد أصحاب الكارو ثلاثة أيام حتى نقلناها الى بيت مواجه لقسم الخليفة .

وقد رأينا أن وجودنا بالقرب من القسم يبعد عنا الشبهة إذ لا يخطر ببال أحد أن يباشر الثاقرون نشاطهم في مواجهة قسم البوليس .

● وكان زعماء الثورة يتنكرون في أزياء وسمات مختلفة الا أن أحدهم وهو الحاج أحمد جاد الله ، وكان عمره يزيد على سنين سنة ، كان يكتفى بترك لحيته البيضاء مرسلة أمامه وكانت لحيته هذه تبعد الشبهات عنه ، عندما كان في حوادث إلقاء القنابل على الانجليز واغتيالهم .

• وكان الأستاذ حسن كامل الشيشيني أستاذا في مدرسة التجارة ، ولكن دروسه كانت دروسا وطنية ، رأيت الأستاذ الشيشيني لأول مرة عند الحاج

أحمد جاد الله بشمرا - وكان الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العنابر - وقد توفقت الصلة بيني وبينه ، وأزعم أن الرجل النائر من داخله الهادي في مظهره . كان أحد الذين نجحوا في دفعي إلى مجال العمل الفدائي .

● وكان الشهود يقولون أنهم رأوا بين النائرين رجلا طويلا ذا لحية بيضاء ولكن الانجليز كانوا يبعدون هذه الاوصاف من قائمة المتهمين وهم يظنون أن اللحية مستعارة ، وكانت زوجة الحاج جاد الله وهي شبيخة مسنة تعاون زوجها وزملاءه في حركة الكفاح فتجلس على مقربة من المكان المعين لفرض النائرين وتنتظر بانها تضرب الودع وتشوف البخت ، فيأتي زملاء زوجها ويتظاهرون بأنهم يودون معرفة طالعهم ، بينما هم يمدون أيديهم خلسة إلى السفط (السبت) الذي تضعه بجانبها ويلتقطون منه القنابل ، والمفرقعات والمسدسات التي يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين حتى إذا ما انتهت عملياتهم عادوا إليها وأخفوا المسدسات التي يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين فتعود بها إلى المنزل بينما هي تتأذى في الطريق . . تشوف البخت وتضرب الرجل ، زين نبين .

وقد ظل الحاج جاد الله مستترا خلف لحيته البيضاء فأبعدت عنه الشبهات مدة أربع سنوات ثم كشف أمره وألقى القبض عليه وقدم للمحاكمة .

وفي المحكمة جلس القضاة الانجليز يحاكمونه فكان يطلب منهم أولا - عندما يوجهون إليه سؤالا - أن يصلوا على النبي وكان يرفض الاجابة على أى سؤال الا اذا صلوا على النبي بصوت مرتفع ، ويصل القضاة الانجليز على النبي ولكن أحمد جاد الله ، يقول : وكان صلوا على النبي .

ويظل كذلك سبع مرات ثم ينفي الاتهام عن نفسه قائلا : بقي واحد شبح زبي يقدر يمسك مسدس ويقتل ، يا ناس دانا رجلى والقبر كمان زيدوا النبي صلاة .

وكانت محاكمة أحمد جاد الله قفيفة الظل . فكان الحاج أحمد يكثر من القاء الطرف والنكات حتى اضحك المحكة أكثر من عشرين مرة ولم يفقد الشيخ أعصابه الا مرة واحدة ، عندما زارته أمه في السجن وقد بلغت من العمر ما جعلها لا تستطيع السير ، الا على عكازين فلما رأها كذلك بكى ، فغضبت الأم ، وقالت له : أتبكي ؟ اذن أنت لست ابني ولا أعرفك ، ان ابني كما أعرفه لا يبكي وهو يجاهد .

وصرخت به وهو الذي بلغ الستين : كن رجلا ، يا ولد .

● ويرى في عريان سنده - وكان صديقا عزيزا - قصة تحوله من

طالب في كلية الطب الى قائل ، لقد تطوع - وهو المسيحي - لقتل يوسف وهبه باشا ، المسيحي ، حتى لا تقوم فتنة طائفية كذلك التي حدثت أيام أن قتل إبراهيم ناصف الورداني بطرس غالي باشا رئيس الوزراء .

وكان يوسف وهبه قد خرج على اجماع الأمة ، فقبل رئاسة الوزارة .

ذكر لي عريان سعد ، كيف كان بعض الشيوخ والقسس يصيحون في الكنائس : اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا .

ورأى أن يقوم هو بقتل يوسف وهبه باشا ولم يكن قد بقي على تخرجه من كلية الطب سوى أسابيع قليلة .

وعندما ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا لم يترك مكانه . والا فان الغرض من ارتكاب جريمته ، لن يتحقق . إذ من المحتمل ، أن يتهم أحد المسلمين بقتله .

واعترف عريان سعد بأنه القاتل وأنه قبض كـ رئيس الوزراء . ولكنه يفترق عنه بأن دينه الوطنية .

ونجا رئيس الوزراء من الموت وعرض على عريان مبلغ عشرين ألف جنيه ليدل على شركائه في الجريمة ، ولكنه رفض .

وقال محامي الانجليزى ، أن كل قاتل ، يبقى عنده بعد ارتكاب الجريمة أمل في الهرب وواحد في المليون هو الذى لا يمكن أن يكون عنده هذا الأمل ، والواحد في المليون هذا هو عريان يوسف سعد ، وقضى عليه بالاعدام ولكنهم خففوا عنه الحكم الى الأشغال المؤبدة ، وقد بقي في السجن عشر سنوات حتى أفرج عنه ، وكان كل زملائه قد أصبحوا رؤساء وزارات ، ورؤساء مجلس نواب ووزراء ولكنه ٠٠ قنع بوظيفة صغيرة الى أن أنشئت الجامعة العربية فكان أحد موظفيها ! الفتيين ! وللملم سيد باشا هرب من مصر بعد أن دخل الشقاق بين زعماء الثورة واتجه سرا الى إيطاليا ، عاش هناك ست سنوات حصل فيها على دكتوراه في العلوم وظل عطلا حتى سنة ١٩٣٦ حيث عينه النكراشي في إحدى وظائف وزارة المعارف !!

● وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فان تقرير شفيق منصور الذى كتبه عن حوادث الاغتيالات في مصر في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ والذى أرسله وسيل باشا حكمدار البوليس مع مخصوص ( ملازم أول بتدريس المعين بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم في قضية مقتل ( الماسوف عليه السردار ) قد اشار الى حادثة يوسف وهبه باشا وانه تقرر اغتيال يوسف وهبه باشا في منزل الصوفاني بحضور الصوفاني بك وعبد الرحمن الرافعي بك ، وأحمد

ماهر ، ومصطفى حمدي ( ضابط برليسي ) وأنه أخذ رأى النقراشي ( بك ) على  
الغرفاء وانتدب مصطفى حمدي من فرع تابع الى عبد الحى كيرة الذى كان  
تابعا الى مجموعة د. أحمد ماهر ، وذهب مصطفى حمدي مع عريان سعد  
للقيام بتربيته .

وأنه فى يوم الحادث سلمت الى القائل قنبلتان ومسدسان وبالطو  
أصفر .

وقد كذب الرافعى وماهر ، والنقراشي ما جاء فى تقرير شفيق منصور ،  
كذلك كذبه عريان سعد الذى اعترف بأن القنبلة قد اشتراها من أحد الإيطاليين  
وان مصطفى حمدي لم يرافقه وأنه لا يعرفه مطلقا وأنه لم يذهب الى منزل  
الصوفانى مطلقا ، ولم يكن عضوا فى جمعية سرية لارتكاب الجرائم والحادث  
وقعت فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ .

وكان تقرير شفيق منصور قد ذكر أيضا أن القسار الخاص باغتيال  
اسماعيل سري باشا قد اتخذ فى منزل الصوفانى . وبحضور ماهر ، وشرارة  
بك والرافعى بك وشفيق منصور .

وانتدب ماهر للعمل واختير أحمد توفيق للتنفيذ وهو من فرع كيرة  
وجرح فى ظهره من القنبلة ، كما يشير التقرير أيضا الى حادث محاولة اغتيال  
محمد شفيق باشا وكيف أخذ القرار بالطريقة السابق الإشارة إليها وتم  
أخذ رأى النقراشي بواسطة ماهر .

● كما أشار التقرير أيضا الى حوادث محاولات قتل كل من حسين باشا  
درويش وتوفيق نسيم باشا وثروت باشا ومستتر براون بوزارة المعارف  
والبمباشى كفيف والسير ينجوت وحسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك  
زهدى وغيرهما ، الحوادث التى اتهم بالاشتراك فيها محمود فهمى النقراشي  
وأحمد ماهر ،. والحاج أحمد جا الله وأخسرين ، وهى التى عرفت بقضية  
الاغتيالات السياسية . . . . .

● كان المحامون أمام قاضى الاحالة غن ماهر ، والنقراشي ، مصطفى  
النحاس ، مكرم عبيد ، محمد نجيب الغرابي وكان دفاع مكرم عبيد عن زميله  
ماهر والنقراشي قطعة من الأدب الرفيع. وقد بدأها بقوله : ارجو ان يعذرنا  
حضرة القاضي اذا ما طمعنا فى الكثير من وقته وسعة صدره فهذا الكثير إنما  
هو قليل بازاء ما طمع فيه من عمله وحسن تقديره ، ولقد شاء الله أن يبلوك  
فجعل حياة المتهمين وديعة بين يديك وإن يشر فك قصور العدل كلمة تخرج  
من بين شفتيك فاقض بما أنت قاض فإنا لقضائك مطمئنون ، غير أن القضية  
ليست قضية المتهمين فقط بل هى من وجهتها العامة قضية خطيرة فى ذاتها ،  
وفى نتائجها وليس ذلك لأنها قضية حزب من الاحزاب فان شفيق منصور

كان سخيا في توزيع التهم على أحزاب مختلفة أو بالاحرى ، على أفراد ينتسبون الى أحزاب مختلفة .

ولكن القضية قضية الوطن المصرى والنهضة المصرية من وجهتها السياسية وقضية الحرية الشخصية أو مؤسساتها من وجهتها الجنائية فمن الوجهة السياسية تنحصر القضية فى نقطة واحدة . وهى هل حدث حقيقة أن عددا من كرام المصريين الذين اشتركوا فى النهضة المصرية وهربوا اقصى ما فى نفوسهم من خير ومن جهد قد اشتركوا فى جرائم القتل السياسى فكانوا قتلة سفاكين لدماء الابرياء من الانجليز وغير الانجليز .

أقول كلا وأناذى بـلـ فى كلا : ويكفى للتدليل على إرادتهم أن أقول أنهم وطنيون مخلصون فى وطنيتهم لان الوطنية وهى الفضيلة القصوى لا تتفق مع القتل ، وهو الرذيلة السفلى ولأنه من المحال أن يكون الشر سبيلا الى الخير ، كما انه لم يقل أحد أن الخير طريق الى الشر .

ولأنه ما من حق مهما سما يتعارض مع الحق الأسمى وهو حق الحياة .

فإذا استنكرت الوطنية المصرية جرائم القتل فليس ذلك لأنها ضارة بنا أو بغيرنا فحسب بل لأنها شر فى ذاتها وما نحن الا طلاب خير ، ولأننا اعتدنا على حياة الغير وحريتهم وكل ما نطلبه هو أن نعيش تحت الشمس احرارا ولأنها ظلم بين ، وما نحن الا طلاب عدل ، وحرام ألف حرام أن نضيف الى مظالم الغير ظلما من أنفسنا لأنه اذا صح ان الظلم فى يد القوى قوة فهو فى يد الضعيف ضعف ، ان اليد التى مدناها ولا زلنا نمددها الى الانجليز والأجانب يد شريفة طاهرة كما أنها يد أبية فان أخذوها فهي لهم وان رفضوها فالله لنا .

ويستأذن مكرم عبيد فى ان يطعن فى تصرفات هيئتين محترمتين من نظامنا المصرى الا وهما البوليس والنيابة ، ويقول : ويزيد اسفى لأنى كرجل من رجال القانون فى نصه وروحه .

ويسمى مكرم عبيد تلك القضية بأنها قضية الاستثناءات فالأفضل ان يسأل المتهم ، ولكن فى هذه القضية يجرى التحقيق بعيدا عن المتهم ، ولا يسأل الا مرة أو مرتين .

والأصل ان لا يحبس المتهم حبسا احتياطيا حتى يقوم عليه الدليل ، أما هنا فالتهمون حبسوا أشهر عسى ان يقوم عليهم دليل .

الأصل أن لا يسجن انسان سبجنا انفراديا لمدة أكثر من اسبوع بشرط أن يكون محكوما عليه فى جريمة أولا وارتكب ما يخالف لوائح السجن ثانيا ،



أما هنا فقد حيس المتهمون جيساً انفرادياً بدل الاسبوع الواحد . أربعين اسبوعاً ، تقريباً ولم يحكم عليهم فى تهمة ما .

● ويطيل مكرم عبيد الحديث عن الحالة النفسية لشقيق منصور فيقول ضمن ما يقول : انى واثق أنه لو تنسى لآى محكمة أن ترى شقيق وحالة الجبن أو الجنون التى كان فيها لما أقامت لأقواله أى وزن .

ولست فى ذلك مستنتجاً بل نقرر حقيقة واقعة : والبحث فى نفسية شقيق والتمعق فى هذا البحث قد يحتم على الباحث أن يفعل كما فعل دانتى اى ينزل الى الجحيم ، فقد كان شقيق فى جحيم من نفسه ومن سجنه وإذا كانت الحكومة تظن أنها قد عاقبته باعدامه فبى مخطئة فقد مات المسكين مرات عديدة قبل ان يموت موته الاخير .

وقال مكرم : وعد شقيق بتخفيف العقوبة اذا هو اعترف على سر كانه وثبت أن اسماعيل صدقى باشا والهلباوى بك وعبد الملك حمزة ابغفوه عمداً الوعد .

وقد كان الوعد أقسى من الوعيد فكان أثره عليه أقسى من الحمى على الجسم ولذلك كان يندفع اندفاع المحموم ويهذى هذيانه فى اتهام الأبرياء بدون حساب أو ضمير ، وكلما عاد الى صوابه عاوده شبح المشقة الخفيف وهكذا كان الوعد مصدر عذاب لهذا المسكين حتى أنه حرم من راحة اليأس واليأس احدى الراحتين .

ويقول مكرم عبيد مخاطباً قاضى الاحالة ، أما هؤلاء المتهمون الأبرياء فقد تعذبوا كثيراً ولم يذنبوا لا قليلاً ولا كثيراً .

ولقد وضع الله هباءهم وشقاءهم فى كفة الميزان الذى بين جنبيك فإذا خلوت الى نفسك يا حضرة القاضى فاذكر ما عاناه ويمانيه هؤلاء المتهمون وأحمد الله انك قاض وأن العدل من حقك بل من واجبك ، اذكر ما يمانيه هؤلاء المتهمون من ظلم ، وظلام وما هم عليه من ثبات ورباطة جأش وإذا رأيتهم رجالاً لا يكون ولا يستكون فارحم شجاعتهم فهى شجاعة الصابرين والصبر أحر من البكاء .

وأذكر الأهم فهى فى طيات الحفاء والجبان يجرع دون أن يتألم بينما الشجاع يتألم ولا يجرع ، وما ذلك الا أن الألم يتغلغل فى نفسه لا ترطبه دمة ولا تسلبه آفة !!

## صحف الثورة

● ولكي نعطي صورة جيدة وجديدة - في نفس الوقت - للحياة في مصر ، في عام ١٩١٩ بعد أن نشبت فيها الثورة الشعبية التي أسمىها ثورة ١٩١٩ نعتد في إعطاء تلك الصورة على أعداد من الصحف التي صدرت في ذلك الوقت ، والتي يعتبر تواجدها سلبية غير منقوصة ثروة تاريخية هائلة وفي مقدمة ما نعتد عليه أعداد من جريدة النظام التي كان يصدرها الصحفي الوطني الكبير الأستاذ سيد علي الذي كان في مقدمة من بعث بهم مصطفى كامل الى فرنسا لدراسة الصحافة هناك دراسة علمية منطسورة ، والتي أهدنيها صديق العمر الأستاذ أحمد سعيد الاعلامي الكبير ومدير صوت العرب الأسبق فكان كريما للغاية •

وسأحاول في تلك الصورة التي أرسم بها الحياة وقتئذ أن أهتم بالجوانب السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، لتكوين الصورة كاملة غير منقوصة ، ولكي ينتقل القارئ من أيامنا هذه ، ليعيش مع شعبه في ١٩١٩ مع ملاحظة ان الرقابة على الصحف وقتئذ كانت قاسية وعنيفة وكانت لا تسمح بنشر أخبار الثورة الا نادرا •

وكان بعض الصحفيين الأذكياء يتحاولون على تلك الرقابة فينشرون بعض ما يريدون نشره من أحداث وقائع بطرق مختلفة وأساليب متباعدة - اهتمت مثلا - الصحف في ١١ أغسطس ١٩١٩ باعتصاب ( أى اضراب ) عمال الترام مؤكدة أن عمال المترو يتوعدون باضراب لهم أيضا وذلك بسبب غلاء المعيشة الذي بلغ مبلغا لا يطاق وقيام المدير الجديد لشركة الترامواي باستبدال العمال بغيرهم ، رويدا رويدا فيطردهم واحدا وراء الآخر بلا محاكمة ولا مناقشة •

ويؤكد هذا المدير الجديد أن كل ما يقوم به من أعمال بوجي من مجلس ادارة الشركة في بروكسل •

وتشبه الصحف الى مطالبة عمال المترو بجعل ساعات العمل ثمانية وزيادة ثلاثين في المائة من الأجر وثلاثة أيام راحة في الشهر ومعالجة المرضى ومكافأة من يترك الخدمة بمرتب شهر عن كل سنة وأن يكون للعامل الحق الركوب مجانا وعلاوة سنوية وأن يكون لكل قسم من أقسام العمل لائحة تقرها نقاباتهم •

وتنشر الصحف أبناء عقد اجتماع لمحافظ القاهرة بحضور أحمد لطفى بك وزكى أفندي العريبي ، وأمين أفندي عز العرب وحسين أفندي رياض صبحي

المحامون عن عمال ترام العاصمة : كما تشير الى المذكرة التي قدمها لصفى بث عن حقيقة مطالب العمال القاضية بأخذ فائدة على تأميناتهم المودعة لدى الشركة .

و « يعتصب » في ٣٠ أغسطس ١٩١٩ عمال محالج القطن بدمنبور نأهم يعملون من ستة عشرة ساعة الى ثمانية عشرة ساعة كل يوم ويتقاضون على ذلك أجورا تافهة لا تقوم بلوازم العيش في هذه الأيام التي استند فيها العلاج الى حد لم يكن في الحسبان .

ويشكو العمال في نفس الوقت من تشغيل الاطفال انااا وذكورا قوي طاقتهم وتشغيل النساء ليلا في ظروف تدعو الى تدخل من يهمل الآداب العامة .

● وتشر الصحف - في ٨ سبتمبر ١٩١٩ بيان الحزب الديمقراطي ودعوى الجماهير الى الانضمام اليه ليقوى وكيف انه لا يقصد هدم بناء بناء غيرنا انما نرفع صرحنا ونكتب على أبوابه آمالنا ونرسم فيه خططنا التي نتبعها في الأمن . والعمل .

ويعلن بيان الحزب عن شعار الحزب « حقنا نطلبه وواجبنا نؤديه » وكان مجلس إدارة الحزب من ابراهيم الشواربي المحامي ، وأحمد أبو النصر المحامي ، وأمين عامر المحامي وحسين يوسف المحامي ومحسن سامي كامل الطبيب ، ومحمود عزمي المحامي ، مصطفى عبد الرازق سكرتير المعاهد الدينية ، الدكتور منصور فهمي ، هزير سيدهم المحامي .

ومبادئ الحزب الديمقراطي تتلخص في استقلال مصر داخليا وخارجيا وتفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة لتمثيله تمثيلا صحيحا .

ويكون من اختصاص تلك الهيئة فرض الضرائب ومحاسبة الحكومة والمساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات وحرية القول والكتابة والاجتماع وجعل التعليم الابتدائي عاما وجباريا ومجانيا للبنين والبنات وترقية الطبقات العاملة ادبيا وماديا واعانة من لا يستطيع العمل والاعتراف بحق كل شعب في حكم نفسه .

● والجدير بالذكر أن كل الطوائف كانت قد أنشأت نقابات خاصة حتى كان البعض من أعضاء أية فئة يعلنون عن انشاء نقابة لهم مهما كان عدد الأفراد ، وغالبا ما يتخذون شخصية بارزة ليعهدوا اليها بمهمة المستشار الخاص بنقابتهم . وأذكر أن عمال الاسيرتو قد اختاروا الاستاذ منصور فهمي مستشارا لنقابتهم ، وأذكر أنه كان لكتبة المحامين نقابتهم ولماذوني الشرع نقابتهم بل ان

الكثير من فئات الطلبة كانت لهم نقاباتهم ، فلطلبة دار العلوم نقابتهم ولطلبة المعاهد نقابتهم ولطلبة مدرسة المهندسخانة نقابتهم وعمال الكنس والرش بهذه المدينة أو تلك لهم نقابتهم .

● وكان للمرأة المصرية نشاطها في كل المجالات فالى جانب اشتراكها وتنظيمها للمظاهرات ، كان لها نشاط آخر ، من بينه - مثلا - : جمعية السيدات المصريات ببورسعيد مثلا تحيط علم الأمة بأنها قررت الاعلان بطريق النشر على صفحات الجرائد الحرة بتحذير الشعب المصرى فردا فردا من الجنس اللطيف والنشيط من التوقيع على أية ورقة كانت لها علاقة بـ لجنة اللورد ملنر لا بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب حيث أننا فيما سبق قد وكلنا نحن جميعا الوفد المصرى الكريم فى المطالبة بتحرير بلادنا ونحن نحتج بشدة ونترأ من كل انسان يخالف ذلك ) .

وتنشر الصحف للأنسة سعاد أحمد بنى سويف بيانا قالت فيه أنها فتاة مصرية تحب بلدها من كل قلبها ، ، وباسم مصر ، أطلب الى كل مصرى وكل مصرية أن يعامل على مقاطعة لجنة اللورد ، مقاطعة ترددها بخفى حين .

وتنشر الصحف كلمة لحنية أحمد كشك ( الاسكندرية ) قالت فيها أنها تأملت جدا لمرض محمد فريد بك وأنها تضم صوتها الى صوت المطالبين والمطالبات بعودته الى وطنه ، وان كنت - حنيفة - على ثقة مطلقة من أنه يفضل أن يبقى في الخارج مجاهدا في سبيل الوطن الى أن تنال البلاد استقلالها .

● وتنشر الصحف - فى أواخر أكتوبر ١٩١٩ بيانات موجزة عن مظاهرات القاهرة وكيف أن مصلحة التنظيم طلبت من وزارة الحربية عدم ايفاد الموسيقى العسكرية الى حديقة الأزبكية حتى تصدر أوامر أخرى ، وبذلك لم تصدح الموسيقى فى يوم الأحد الماضى خشية حدوث مظاهرة كالتى وقعت فى مساء الجمعة السابق .

وقد تظاهر طلبة مدرسة الجمعية الاسلامية الثانوية وخرجوا بمظاهرة مروا بها على بعض المدارس الالهامية والرشاد ، وغيرها وكانوا يهتفون بتضامن الطلبة وبحياة سعد باشا وسقوط الاستبداد .

وتنشر الصحف الى مظاهرات قامت بها صغار الطالبات فى مدارس البنات وتخللت بعض الشوارع وهن يهتفن لمصر ، وللحرية وقد انتهت مظاهرتهن بسلام .

ويحضر الأستاذ محمد أفندى كامل البندارى النحاحى ، أمام محكمة الجنح الجزئية فى عابدين يوم ٤ نوفمبر للدفاع عن الطلبة المحتجزين فى قسم

الأزبكية • ومن بين أولئك المنهين محمود عبد السلام ، ومحمود رشدي وعبد المجيد أحمد زكي نجيب والشيخ أحمد عمار بالأزهر الشريف وكامل محمد من الفلاحين وراغب يوسف ( جمال ) وعوض حسن ( طباح ) وصديق محمد ( خادم ) •

● وتنتشر الصحف في ٢٩ أكتوبر ١٩١٩ تلفرافا بمع به طالبات مدرسة المعلمات الى رئيس الوزراء محتجات على اطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل بالاسكندرية وكذلك اضربت طالبات مدرسة المعلمات بها يوما كاملا وأرسلن تلفراف احتجاج الى رئيس الوزراء على ما حدث بالاسكندرية من قتل الفوس وعدم سحب الجنود الانجليز من شوارع الاسكندرية •

وقد أمر قاضي محكمة عابدين ، بالافراج عن المقبوض عليهم في الحوادث التي سبق الاشارة اليها لأن النيابة لم تحصل على اذن بالقبض من القاضي الجزئي المختص •

● وتنتشر جريدة النظام في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ورقة من أوراق الشاعر الكبير حافظ ابراهيم وتهديها الى الأمة المصرية وقد كان من بين أبيات قصيدة حافظ ابراهيم التي لم تنشر من قبل :

ولت بشاشة دنيانا ودنياك	وفارق الأنس مفتانا ومفتناك
حماك دوني أسود لا يطاولها	شاكى السلاح فكيف الأعزل الشاكى
وجشموني على ضعفى وقوتهم	أن أمسك القول حتى عن تحاياك
وارصدوا لى رقبيا ليس يخطئه	عجس القواد اذا حاولت ذكراك
يحصى تردد أنفاسي ويمعنى	نفع الشماثل ان جازت برياك
منعت حتى من النجوى وسلوتها	وكم تعللت فى البلوى بنجواك
ما كاد يأتى على نفس ويوردنى	موارد الحنف الا حبك الذاكى
تناولت ما وراء النفس غايته	وقر فى خلجان القلب مواءك
قالوا سلا عنك غدرا وابتغى بدلا	وكان بالأمس من أوفى رعاياك
كم لى أحاديث شوق لا تنافحها	زهر الرياض ولا يسمو بها الحماكى
أن ننكرها فكم طار الرواة بها	الى حماك وكم قد عطرت فاك
ستعلمين اذا ما الفرة انحسرت	من صد عنك ومن بالنفس فداك
رميت عنك الى أن خائنى وترى	ولم أضن فى اسارى عهد نعماك

● وتنتشر الصحف في ١٤ ، ١٥ نوفمبر احتفالات مصر بعيد الجهاد ، ولم يكن قد سمي بعد عيد الجهاد وانما سمي ببدء النهضة الوطنية •

وكان الاحتفال الأكبر قد أقامه الشيخ الوقور محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية حيث اجتمعت - كما قيل في الصحف - الأمة بأسرها وكان من بين الذين شهدوا الاحتفال الأكبر : ابراهيم باشا سعيد ، ومحمود باشا أبو حسين وعبد الحالق باشا مذكور وعبد الرحمن فهمي بك وحافظ بك عفيفي ، وويصا واصف بك وصينوت حنا بك والدكتور محبوب ثابت وأحمد بك الشيخ وأمين بك الرافعي وحفني بك محمود ، ومحمد عبد الكريم بك عسران وعبد الحليم الببلي بك ونحو خمسة آلاف مصري هتفوا للوفد وللحرية والاستقلال وقد ألقى في الاحتفال الشيخ مصطفى القاياتي قصيدة قال فيها :

قد سعينا نطلب الحق وما بين أيدينا رصاص أو أسل  
فأشبهوا فينا وعسا أبلغوا أنكم أنتم مع الحق رسل  
قد خلعنا النير هنا فانشروا ، أن شعب النيل بالنيل استقل

وكان من الخطباء في ذلك الحفل الأب القمص سرجيوس \*  
وعندما ذكر بعض ما حدث له في معتقل رفع قويلت كلماته بالتصفيق  
والهتاف ودعت كلماته محمود باشا أبو حسين الى تقبيله في جبينه بين هتاف  
عال وتصفيق حاد \*

والقى الشيخ زكي مبارك أبياتة وأعقبه الشيخ مهدي علام الطالب  
بدار العلوم \*

والقى قصيدة عصماء من بين أبياتها :

سعد وكيل القطر من شيخ الى طفل وليد  
كل يعضد رأيه والرأي من سعد سديد  
والله يجعل نجه رغم الأعادي في صعود  
يا سعد والأنباء تنمي ما تشاء وما تريد  
قالوا ستجعله رئيسا للوزارة من جديد  
ظنوا بأن حقوقنا صلب تساو كالعبيد  
ليست مطالبنا لتقبل أن تنقص أو تزيد

الى أن يقول :

فليحيى سعد مجاهدا عن حوضنا أبدا ينفود  
ولنحيى عيد جهادنا عيد الهتاء والسمود

وتوالى الخطباء وخرج الجميع الى الأزهر الشريف حيث كان قد سبقهم اليه  
أكثر من ثلاثين ألف مصري ٠٠ ووقف الشيخ محمود أبو الميوني وبيده العلم

المصري ، وعلى رأسه علم أخضر نقشت عليه آيات انضمام وانجسده ووب  
الى جواره الأب سرجيوس والاسناد العالم مصطفى ابقاياتى الخ . الخ .

● وتنتشر الصحف - وخاصة النظام - فى ٢٠ نوفمبر نبأ وفاة الزعيم  
الفريد محمد فريد وتنتشر تاريخه بالتفصيل كما تنشر آخر خطاب له بعث به  
الى صهره اسماعيل بك لبيب يقول فيه : اننى فى حدود ألمانيا الآن ، وسأب  
فى طريقى الى برلين لاجراء عملية جراحية وأنا متوكل على الله .

وكان فى مقدمة المعزين محمود سليمان باشا واسماعيل صدقى باشا ،  
وارسل سعد باشا زغلول الى على بك الشمسى تلغرافا هذا نصه : . موت  
فريد بك احزننا فنعزيزكم العزاء الجميل » .

وارسل حمد باشا الياسل وعبد النظيف المكياتى . ومصطفى النحاس  
البرقية التالية : « تأثرنا تأثرا شديدا لموت فريد بك فنعزيزكم العزاء الجميل » .

● وقد تألف الحزب المستقل فى منزل الدكتور عبد الحميد بك العربى  
بعضوية محمد أفندى ابراهيم علال وشريف باشا وعزى باشا وحسين بك  
تيمور وتوفيق بك شهاب الدين وحسن بك مراد أعضاء مجلس الحزب وانضم  
الى مجلس الحزب الاساتذة عبد الباقي سرور محرر الأفكار السابق وعبد الحليم  
أفندى الصراوى المحرر بالنظام ، وثلاثة من الطلبة أولهم من الحقوق ، وثانيهم  
من المهندسخانة وثالثهم من دار العلوم و . و .

### نهضة اقتصادية

● وطلعت حرب محرر النهضة الاقتصادية التى قامت بمصر فى أعقاب  
ثورة ١٩١٩ بل وقبلها بقليل من مواليد قصر الشوق بجهة الجبلية بالقاهرة  
وكان أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو على من رجال أعمال الزقازيق ،  
وقد آمن - منذ مطلع شبابه - بأن النهضة السياسية لابد وأن تسر الى جانبها  
نهضة اقتصادية وأن الأعمال المالية والصناعية والتجارية يجب أن تعتمد على  
المصريين بعد أن تهرب منها الكثيرون وقد دعا طلعت حرب الى ضرورة علاج  
مشاكلنا الاقتصادية ، بالاعتماد على المصريين وأموالهم فى مؤتمر عقد بالقاهرة  
سنة ١٩٠٨ ولم تجد دعوته النجاح المرجو فأعادها فى ١٩١٠ ونشر كتابا كان  
عنوانه « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين أو بنك الأمة » وراح  
يكتب فى الصحف مؤيدا دعواه بكل الأدلة وما أن اشتعلت ثورة ١٩١٩ حتى  
رمى بفكرته فى أتون تلك الثورة ونجح فى ربط الاقتصاد بالسياسة ونجح فى  
ذلك الى حد كبير واستطاع مع بعض رفاقه أن يعلنوا - فى ٧ مايو ١٩٢٠ -  
ميلاد بنك مصر ، الذى كان - وحده - ثورة اقتصادية : بدأ البنك متواضعا

للغاية برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه ، كانت أسهم البنك المصرية لا يملكها الا المصريون ، وتعرض قيام بنك مصر ، لمزيد من السخرية بضالة رأسماله وتوقع الكثيرون للبنك ، الفشل الذريع ولكن طلعت حرب لم يابه بتلك الحملات الساخرة فاعلن أن برنامج البنك يتلخص في تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعود على البنك وعلى البلاد بالخير الجزيل وفي المساعدة على انشاء الشركات المالية والصناعية والتجارية والزراعية وكذلك انشاء الغرف التجارية والنقابات التعاونية للزرايع والصناع والتجار وبث روح العمل والتضامن فى الشبيبة المصرية والبحث على وضع أساس سليم للتربية الاقتصادية .

وأشرف طلعت حرب على أعمال البنك مبتعدا - ومنذ اليوم - عن السياسة الحزبية حتى يكون بنك مصر ، لجميع أبناء مصر وزاد بسرعة رأس مال بنك مصر وأصبحت له شهرة عالمية .

وبدا طلعت حرب المرحلة الثانية من برنامجها الاقتصادي فأنشأ - أول - ما أنشأ - مطبعة ومكتبة مصر ثم وجه عنايته الى القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - فجعل له سلسلة حلقات متصلة بعضها ببعض كالحليج والنقل ، والفزل والتسيج والتصدير والتأمين .

وبعد القطن جاء - فى التصنيع - دور الحرير والكتان. واتجه طلعت حرب بعد القطن والحرير والكتان الى النقل فى البحر ، وفى النهر وفى الجو ، ثم اتجه الى السينما وكان أول من وظف السينما لصالح مصر والمصريين وأول من ساهم فى توجيه السينما وجهة وطنية قومية أثرت الى حد كبير فى وجدان الشعب المصرى .

ولم يكن بنك مصر . بقيادة طلعت حرب ينافس المشروعات الحكومية ولا الحكومة ، وانما كان يتعاون معها ، فى كل المجالات : فى البناء والانشاء والتعمير وكسب ثقة الوزارات المتوالية ، كلها اذ لم يكن الرجل يؤيد وزارة ويمارض وزارة ، وانما كان متعاوناً مع جميع الوزارات ، حتى راحت الوزارات كل الوزارات - بعد أن قويت شوكة البنك - تخطب وده ، وليست بقيادة - حتى اذا أرادت وصممت - أن تنال من البنك شيئاً .

وكان طلعت حرب من دعاة الوحدة العربية ، وأول من طبق الوحدة العربية تطبيقاً عملياً دون شعارات أو هتافات . كان بنك مصر ، سوريا - لبنان ، أول لبننة فى الوحدة العربية فكان اعلاؤه لباخر مصرية تقوم بنقل الحجاج ، وانشاؤه للعديد من الفنادق المصرية فى الأراضى المقدسة وقيامه بسك عملة سعودية ، للتشبيث أسعار النقد هناك .



ونجحت النورة المصرية . العربية الاسلامية فى مجال الاقتصاد الى أبعد الحدود ، ثم عاد طلعت حرب بعد أن ارفع بناء الاقتصاد المصرى الى مجال الآداب والفنون فشيّد دار التمثيل العربى بحديقة الأزبكية وشجع المسرحيات المصرية والعربية والفنّائية ونجح طلعت حرب . ومن ورائه بنك مصر فى هذا المجال - مجال الفنون والآداب - نجاحا باهرا . ثم تسلسل الحقد السياسى . الى قلوب بعض السياسيين - كما جاء بالتفصيل فيما أثبتناه فى سنوات ما قبل الثورة - فتآمروا ضد طلعت حرب وخيروه بين أمرين من أخطر الأمور ، اما أن يترك البنك ، واما أن يقوموا هم باغراق البنك وكانت ظروف الحرب وإعلان الأحكام العرفية وفرض السيطرة الأجنبية على البلاد . تمكن هؤلاء الحاقدين من تنفيذ تهديداتهم فآثر طلعت حرب . أن يفتدى البنك ، بنفسه . وأن يقدم له بتلك التضحية وثيقة الخلاص ، ولم يطل به المقام بعد تلك التضحية الغالية فاستأثرت به رحمة الله فى بلدة العنانية بالقرب من دمياط فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ .

● ويطلب لى أن أنقل لمحات لطلعت حرب ، من خطبة ألقاها فى مساء الجمعة ، ٧ مايو ١٩٢٠ فى الاحتفال بتأسيس بنك مصر ، فى دار الأوبرا وذلك لاعطاء صورة عن آمال الرجل ، وطموحاته والحياة الاقتصادية وقتئذ ! ان فكرة تأسيس بنك مصر برعوس أموال مصرية ، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ليست بالحديثة بل هى فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن فى أنسب الأوقات ، وأوفق الظروف فما علينا الا أن نشمر عن ساعد الجد والإخلاص للسير به الى الأمام ، ففى البلاد أموال عظيمة بعضها مخزون ، معطل ، وبعضها فى بنوك أجنبية وكلاهما لا تستفيد البلاد منه شيئا مذكورا .

أحصى جناب المستشار المالى للحكومة المصرية ودائع الحكومة المصرية ودائع الأفراد فى بنكين اثنين - البنك الأهلى ، وبنك الانجلو - بما يربو على ٣٥ مليونا من الجنيهات ، ولو أننا قلنا أن نصف تلك المبالغ للمصريين ، وكان توظيف هذا النصف لصالح مصر ، وشئوننا الاقتصادية ، أليس فى ذلك اكبر خدمة للبلاد وأهلها .

ويقول جناب المستشار المالى أن مجموع المبالغ التى شغلتها مصر ، فى الخارج فى المدة المنقضية من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩١٩ مبلغ ١٥٢ مليونا : ١٣ مليونا المودع من الحكومة ومن الحراسة الرسمية لأموال الأعداء : ٦٥ مليونا لحساب اصدار البنوك ، ٦٠ مليونا من البنوك والشركات ، ١٤ مليونا من الشركات والأفراد ، وهذا تقدير تقريبي أيضا .

ويطرح طلعت حرب فى خطابه سؤالاً ، خاصاً بتأسيس مدارس للتجارة العليا والمتوسطة واليلية : هل قامت البنوك والشركات بتشغيل أحد منهم ؟ اللهم لا ، الا النادر الذى لا حكم له بينما نجد الباقين فى الغالب كتابا فى المصالح الحكومية .

ويرد طلعت حرب على الاعتراضات التي وجهت الى فكرة انشاء بنك مصر، وفي مقدمة تلك الاعتراضات : اننا أردنا لبنك مصر ، ورأس ماله صبة مصرية فاثبتنا تعصبنا وتأخرنا في المدنية وأنه ليس في مصر ، من يصلح لأعمال البنوك وأن الأمة مع كل الطبل والزهر اللذين أحاطا بالمشروع لم يمكن أن يجمع منيا سوى ٨٠٠٠٠ جنيه من أسماء كثيرين اكتتب كل منهم ، بمبلغ زهيد مما يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية ثم ماذا يراد أن يعمل بمثل هذا المبلغ الزهيد الذي قد لا يفي ربحه لدفع أجرة « المحل » ومرتبات بعض الموظفين \*

واننا - طلعت حرب - نرد على هذه الانتقادات ضاربتين عرض الحائط بالسباب والشتم اللذين تخللا ويتخللان عبارات هؤلاء المعارضين الذين لا يرضيهم طبعاً أن يشاركهم مصري في تلك الأرباح التي يربحونها من المصريين كأن الله تعالى قد خصهم بها دون غيرهم ، فتراهم ، يعادون شخصياً كل من يحاول من أبناء البلاد أن ينال شيئاً منها ويقاتلونه ويعتبرونه معتدياً عليهم \*

● ويرد طلعت حرب على تلك الحملات والانتقادات ، ويذكر - ضمن ما يذكره - أن أحد الحملات الفرنسية التجارية باسكندرية قد نصح تجار بلاده بأن لا ياكلوا عنهم في مصر ، غير فرنسيين ويبلغهم استياء مواطنيه من وجود وكلاء ، غير فرنسيين عن بعض البيوت التجارية الفرنسية \*

« وما هي ذي أمريكا تشتترط في سفن الملاحة المملوكة لها أن تكون «أهلية» أي يكون جميع أصحابها أمريكيين وأركان حريها أمريكيين ، وأن تكون مصنوعة في دار صناعة أمريكية ، وكذلك اليابان ، وسويسرا ، يقصرون الأعمال التجارية على مواطنيهم ويبلغ يطلعت السخرية بنقاده ومعارضيه الى أن يقول أنهم يرموننا بأننا جهلاء لانصلح لإدارة بنك ، فحقهم أن يشكرونا على أننا من أول الأمر أردنا أن نحصل نتيجة جهلنا - لا تدر الله - لأنفسنا ولا يشاركنا غيرنا فيها فما بالهم يناقضون أنفسهم ! ويكون طلعت حرب واضحاً ، فينك مصر ، لن يستثمر أمواله الا في وجوه سليمة مأبونة تحقق أرباحها في الأجل المحدد لها بالأصل والربح ، وبربح آخر ، للعمل ولن يشتغل بنك مصر في المضاربة لنفسه ، ولن يساعد الغير عليها ، وهو - بنك مصر - ليس جمعية خيرية ولا ملجأ للمعطلين ولكنه محل تجارة يعمل عملاً تجارياً على مبادئ وأصول قوية لن يحيد عنها إن شاء الله \*

وعندما احتفل بافتتاح فرع مصر في المحلة الكبرى في ١٤ سبتمبر ١٩٢٤ قال طلعت حرب : ان في القطر المصري عيباً جوهرياً في تكوين طبقاته العاملة وتوزيع جهودها على مختلف نواحي الانتاج \*

● وقد نشأ هذا العيب إخلال في التوازن الاقتصادي والمالي ويكفي للتدليل عليه أن نقارن بين العاملين في الإنتاج الزراعي ، والعاملين في الإنتاج الصناعي ، ثم العاملين في التجارة ، عندئذ نرى أن العاملين - بين مصريين وأجانب ذكورا وإناثا - يملكون في الأعمال الزراعية ٥٢٦١٥٧ في الأعمال الصناعية أي أن المشتغلين بالصناعة لا يزيدون عن ثمن العاملين في الزراعة في حين لا يزيد عدد المشتغلين بالتجارة عن ٢٧٦٥١٠ أي نصف المشتغلين بالصناعة . ٦٦ من المشتغلين بالزراعة ، ويذكر طلعت حرب عن صناعة النسيج في مصر أنه لما أقامت فرنسا معرضا عاما في ١٨٦٧ وأراد الحديو اسماعيل أن تشارك مصر فيه وقع الخيار على أحسن ما يعرض من منسوجات البلاد ومصنوعاتها فكان مما وقع عليه الاختيار منسوجات من المحلة الكبرى قطنية عرضت في مجموعة رقم ٢٧ من هذا المعرض ، وصوفية عرضت في مجموعة ٢٨ منه وفوط من الصوف والحريز عرضت في مجموعة ٢٩ وقد أثبت هذه الحقيقة مسيو شارل ادمون المكلف من قبل الحكومة المصرية وقتئذ بتنظيم القسم المصري في هذا المعرض ، أثبتته في مؤلف له طبع في نفس العام ( ١٨٦٧ ) .

● وقال طلعت حرب أيضا في دمشق في ٧ يوليو ١٩٢٥ عندما كرمه المجمع العلمي العربي : أنشأنا أول بنك مصري قومي ، بأموال مصرية بحثة وبإدارة مصرية بحثة وقررنا أن تكون المراسلات فيه بين عملائه باللغة العربية وأن تكون حساباته باللغة العربية ، فهزأ بنا الهازئون ، وقالوا أن المحاسبة من واردات الغرب وأنها فن من فنونه غير قابل للانتقال إلى الشرق بفكر لغة الغرب ولكننا أهملنا استهزائهم وأجرينا مراسلاتنا وكتبنا تقاريرنا باللغة العربية ، وعن بنك مصر قال إن أرباحه تدرجت من ثلاثة آلاف جنيه في سنة ١٩٢٠ إلى ٩٢ ألف جنيه في سنة ١٩٢٤ وأن الودائع والأمانات فيه وفي بارومتر الثقة العامة به بدأت بمائتي ألف جنيه فأصبحت حوالي ثلاثة ملايين من الجنيهات في سنة ١٩٢٤ .

● وعندما احتفل بمشاهدة بعض الصور المتحركة التي صنعتها شركة مصر للتمثيل والسينما وعرضتها في تياترو حديقة الأزبكية مساء يومي ٢٩ ، ٣٠ ١٩٢٧ تحدث - أمام المشاهدين - طلعت حرب قائلا : منذ يوم أن اخترعت السينما في مصر ١٨٩٥ والرواية مظهره الأعظم ، ومن أجل الرواية اتسعت صناعات السينما فوجدت مصانع لصنيع الأشرطة الخام ، ووجدت مصانع تصنع آلات لأخذ المناظر ولتحييض الأشرطة وتلوينها وتشغيلها وطبعها و . . . ومن أجل الرواية ومن أجل اقبال الجماهير عليها تكونت طبقات جديدة من الفنانين : ومن أجل الرواية وجدت أحياء كاملة بل وجدت مدن كاملة قائمة بذاتها ، سيجانها ووديانها وأنهارها ، وبحيراتها وبيوتها ، ليحرق فيها التصنوبر بالة

التصوير الخاطفه ، ومن اجل الروايه ومن اجل اقبال الجمهور عليها تكونت الشركات السينمائية ، ودور السينما و ٠٠ و ٠٠ .

وأشار طلعت حرب الى انشاء مصنع كامل الاستعداد لأخذ المناظر بماكينات و ٠ و ٠ في شقة كبيرة من عمارة مطبعة مصر في شارع الدواوين . وقد استحضرننا هذه الماكينات من الخارج لاستحالة صنعها في مصر ، وللوصول الى نتيجة مرضية - أي اخراج أشرطة مصنوعة صنعاً فنياً - عانينا الكثير من المتاعب حتى انتهينا بعد عامين الى استخدام جرساعة من الفنيين الأوروبيين القادرين على مزاوله هذه الأعمال الفنية ، وتبعاً لحظتنا وهي أن تكون المعاهد التي نقيمها بمثابة مدرسة لتدريب المصريين الحقناً بجوار كل فني أوروبي مصرياً يتعلم منه وطناً الأوروبي على مستقبله حتى لا ييئس بتعليم المصري و ٠ و ٠ .

وقد أشار طلعت حرب الى ضرورة استخدام أشرطة السينما المصرية للتعليم ولقاومة الدعاية الأجنبية الباطلة وللأغراض العلمية وللدعاية لمحاصيل البلاد الزراعية وعن منتجاتها الصناعية وعن تجارتها . ويقول طلعت حرب : - أننا أنشأنا شركة مصرية تجارية تؤدي خدمات عامة ليس من خصائص الدولة أن تقوم بها مباشرة ولهذا فإن عملنا لا ينظر فيه الى الربح ولكننا لا نريد لشركة مصرية مساهمة أن تعيش بخسارة لأن الشركة التي تؤدي وظيفتها بخسارة لا تستطيع أن تعيش طويلاً ، لا تقصد الى الربح في ذاته فالغاية العامة مقدمة على ربح الشركة الخاص .

وعندما احتفل بنك مصر في ٧ مايو ١٩٣٥ على مرور خمسة عشر عاماً على انشائه كان من بين ما قاله طلعت حرب عن نشاط البنك : لقد أنشأنا مطبعة وشركات لصناعة الورق ولحليج الأقطان وللنقل والملاحة وللتمثيل والسينما ولنسج الحرير وللفزل والنسيج لمصايد الأسماك للكتان لتصدير الأقطان ، وللطرق ، وللسياحة و ٠ و ٠ .

وإن سبب نجاح بنك مصر هو الابتعاد عن زحام السياسة والحزبية وليس ذلك ناتجاً عن عدم اكتراث بمصالح البلد العليا ، وإنما أخذاً بالحكمة الماثورة « لكأ عمل رجال » .



● ومن الأمور التي اعتبرها البعض بديهيات أو مسلمات - يضم الميم وفتح السين واللام - لايجوز مناقشتها موضوع تصريح ٢٨ فبراير : لقد رفضناه عند صدوره وربما كانت هناك وقتئذ ظروف تبرر ذلك الرفض ولكن بعد انتهاء الظروف الوقتية التي أدت الى الرفض بعد أن تولى سعد زغلول الذي كان في مقدمة المهاجمين لذلك التصريح ، بناء عليه كان من الضروري أن نبحت - من جديد - أمر ذلك التصريح وأن نفتح أذاننا ، وقلوبنا وأذهاننا لسماع أصوات

المدافعين عنه ، ولكننا لم نفعل ، فنحن - وبكل أسف شديد - في كثير من القضايا التاريخية ، ننظر نظرة عاطفية بحتة ، ونصدر أحكاما قاطعة لانعود عنها ، حتى بعد ان نتكشف لنا الحقيقة ، وهي اننا كنا في أحكامنا المتسرعين .

● وربما كان من الأمور التي شدت الجماهير ، الى ما كتبته وأكتبه عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انه لا توجد بديهييات أو مسلميات وانني لا أتقيد برأى سابق أو حتى بانفاق الآراء من زمن معين حول الحكم على موضوع معين وانما أناقش الأمر بعيدا عن التأثير بأي حكم سبق . محاولا ان اعيش في الظروف الموضوعية التي كانت موجودة ، وقت حدوث ذلك الامر . ثم لا أفيد نفسي - وأنا اصدر حكمي - الا بما اعتقد أنه الحق . والا بما يتفق مع ما نراه من منطق ! .

وقد كنت في مقدمة الذين رفضوا تصريح ٢٨ فبراير بل ونددوا به ولكنني سمعت اسماعيل صدقي يدافع عنه ، ثم قرأت في مذكراته فيما بعد أوجه الدفاع عن هذا التصريح ، وقلت في نفسي ، لماذا لاندع الرجل يدافع عن عمل شارك فيه وكان مؤمنا بجدواه .

● قال اسماعيل صدقي باشا في مذكراته ، انه بعد استقالة عدلي يكن باشا وبعد ان اقتنع اللورد اللنبي بضرورة تغيير السياسة البريطانية في مصر ، التي تقوم على العنف ، واغتصاب الحقوق ، وانه لايد من الالتجاء الى سياسة التفاهم والمسألة ، بدا اللورد اللنبي يتصل بعدلي يكن باشا وبثروت باشا وبه . - اسماعيل صدقي باشا - وذلك بغية وضع مشروع يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الانجليز دون أن تلتزم مصر . بشئ .

واتصل اللنبي بكثير من الأوربيين أصحاب المصالح في مصر ، وفي مقدمتهم البارون فرمان فان دى بوش الذي كان نائبا عموميا بالمحاكم المختلطة وقتئذ وكان البارون يتمتع بثقة السلطان فؤاد وصداقته وكنا - ثروت باشا وأنا - نداوم الاتصال بعدلي يكن باشا نستمع الى اشاراته وقد وضعنا مشروع تصريح ٢٨ فبراير وتوليت كتابة هذا المشروع باللغة الفرنسية .

واتفقتنا مع اللورد على أن يقدمه الى حكومته وان يصرح به دون أن تلتزم به مصر .

وأهم ما في التصريح : اعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية والغاء الأحكام العرفية التي اعلنت في نوفمبر ١٩١٤ كل هذا مع احتفاظ انجلترا ، بتأمين المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي وحماية الأجانب ومسألة السودان ، وذلك الى حين يتسنى إبرام اتفاقية بين مصر وانجلترا . وفي أوائل يناير ١٩٢٢

سافر اللورد الى لندن ، وبعد تباطؤ ، وتردد من الحكومة البريطانية وافقت الحكومة البريطانية على اعلانه في ٢٨ فبراير من تلك السنة ثم قدمه الى مجلس العموم لمناقشته ، وفي يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر ، وأصبح السلطان فؤاد ملكا .

ويقول صدقي باشا عن أعمال وزارة ثروت باشا : لقد أعلنت تلك الوزارة استقلال مصر ، وأعلنت ان لجنة الدستور التي أنشأتها قد انتهت من وضع ذلك الدستور أنها ألغت الحماية وألغت وظائف المستشارين الانجليز في وزارات الحكومة ولم تستبق منهم سوى مستشارى المالية ، والحقانية مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، وما يؤسف له أن البلاد قد سمعت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبب استقالة وزارة ثروت باشا .

### وشهد شاهد من أهلهم

● ويكتب المارشال ويفيل في كتابه « النبي في مصر » فضلا عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مستهلا اياه بكلمة شكسبير « طمنوا انفسكم ايها السادة فسنأهى هذا الصراع .

ثم يقول ويفيل : كان تصريح حكومة الملك في فبراير ١٩٢٢ وهو الذى ألغيت به الحماية على مصر وأعلنت فيه مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، الخد الفاصل الملحوظ في تاريخ العلاقات بين بريطانيا ومصر ، وهو أعظم عمل قدمه للنبي في تاريخه السياسى .

ولقد انتقد منه هذا العمل وأسىء فهمه بل لقد قدم للناس مشوها .

ويمكن تلخيص وجهة نظر النبي ووجهة نظر الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت فيما يلى : بعد عرض المسألة على البرلمان لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر على شريطة أن يرتبط المصريون بشروط خاصة ببعض المصالح والحقوق الانجليزية وأنها سلامة مواصلاتنا الامبراطورية وحماية الأجانب في مصر ، ومركزنا في السودان وهذا ما رفضه المصريون ثم نصح النبي الحكومة البريطانية بوجوب الغاء الحماية واعطاء مصر الاستقلال في الحال كما يجب على بريطانيا العظمى أن تعلن احتفاظها بحرية العمل اذا تطلبت مصالحها ذلك في بعض المسائل التي عرفت فيما بعد باسم التحفظات .

وعارضت الحكومة البريطانية .

● وعاد النبي يؤكد وجهة نظره من جديد ، واتهم النبي بالهجوم وتصويب غدازته الى رأس الحكومة ، وقد أبلغ النبي بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع

الموافقة على مقترحاته ، واقرحت الحكومة البريطانية - في ١٨ يناير ١٩٢٢ عن اللبى ارسال اثنين من مستشاريه الى لندن ( سير جلبرت ومستر ايموس ) ليوضحا المسألة اكثر . واجاب اللبى بأن مستشاريه موافقان على وجهة نظره وان ارسالهما الى الوطن ( إنجلترا ) فيه مضيق للوقت .

وأرسل أحد مستشاريه مستر سلبى وكرر فى برقية شخصية لوزير الخارجية البريطانية ( كيرزون ) حججه الرئيسية مبيّنا له خطر التأخير ، وختمها بتقديم استقالته اذا رفضت مشورته .

● واعتبر بعض الوزراء البريطانيين الذين يجهلون أن اللبى عندما ارسل الاستقالة أرسلها فى برقية شخصية ولم يقدم استقالته بصورة نهائية ، اعتبر هؤلاء الوزراء استقالة اللبى ، كما لو كانت محاولة من قاطع طريق . راجل يريد أن يلحق بعربة الحكومة .

وفى ٢٤ يناير بعثت الخارجية البريطانية باقتراح ان يوافق المصريون على مطالبنا أولا ثم تلغى الحماية .

واجاب اللبى بأنه سيحاول وأن لم يكن له اقل أمل فى أن يرضى العمل بتلك الشروط وزير مصرى .

وقدم اللبى استقالته رسميا وبصورة نهائية وقدم المستشارون الأربعة فى الحكومة المصرية استقالتهم ، بعد أن ربطوها باستقالة اللبى ، وعادت وزارة الخارجية البريطانية تتهم من جديد اللبى الذى أعطى الأمل فى امكان ايجاد وزارة مصرية جديدة تستطيع العمل بتلك السياسة ، و . . .

وكان ما أعلنته الوزارة . وقد قررت تعيين بديل للبى .

وكان اللبى قد أصر على وجهة نظره بأن الأزمة لن تنتهى ( بين مصر وبريطانيا ) ألا بتصريح من جانب بريطانيا .

وغادر اللبى مصر فى ٣ فبراير ، ولقد كانت أخبار الحماس البالغ الذى ودعه به المصريون والبريطانيون والأجانب لا فى القاهرة فحسب بل فى سائر المحطات الأخرى على طول الطريق ثم فى الاسكندرية أول سبب جعل مناوئيه فى الوطن يشكون فيما اذا كان من السهل عليهم التخلص من شخص بلغ حب الناس له هذا المبلغ .

وقد استقبله سير هنرى ويلسون رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية والسير فيليب شتوود والمستر سلبى وكانت حالة اللبى المعنوية طيبة فلم يلبث ان أعلن لاصدقائه فى الحال أنه لن يتزحزح قيد أنملة كما أنه لن يحاول اقناع

أحد راقضا بذلك من أصدقائه النصيحة التي توقع ميجينهم من أجلها . وعلى الرغم من تحذيره بأن الوقت لم يحن بعد للتوجه الى وزارة الخارجية الا أنه صمم على سرعة الذهاب الى دوننج ستريت ليترك لهم الرسالة التي يرد بها على ما أسماه الاتهام الخبيث في برقية ٢٨ يناير التي أرسلتها له وزارة الخارجية .

وقد منع وزير الخارجية عرض تلك الرسالة التي تركها للنبي على الملك وعلى حكومته كما هو المعتاد في مثل تلك الرسائل .

وعندما قابل - في المساء - كيرزون وزير الخارجية اللورد النبي مازحا بقوله : انها رسالة قوية تماما ، وثيقة هامة ولا بد أن الشخص الذي كتبها ماهر جدا . قال النبي بعد أن صدم بتلك المبادرة غير اللبقة : كلا لم أكتبها أنا ولكني موجود في كل كلمة من كلماتها ومستعد أن أمضي كل سطر منها اذا كانت لاتعجب حضرة اللورد . لقد كتبها رجل حاذق بانفعل .

وانفق كيرزون وقتا طويلا مع النبي لكي يقنعه بأن يسحب استقالته مؤكدا له أن ماحدث بالنسبة له حدث بالنسبة لكيرزون ذاته عندما كان نائبا الملك في الهند ، ولم تكن الحكومة البريطانية تقبل مقترحاته ولكنه مع ذلك لم يكن ليستقبل .

والغريب ان كيرزون سأل النبي عن طريق ايجاد خلف له في مصر ، وأردف قائلا : انها ستكون أكثر صعوبة .

وقال النبي : لو سألتني النصيح لقلت لك أرسل رجلا في مثل لفاءتي أو خيرا مني لو استطعت أن تجده .

ويحاول كيرزون بعد ذلك النقد المر الذي وجهه اليه النبي ترطيب الجو ميساله - يسأل النبي عن مكان اللادي التي ويرد عليه النبي بطلقته الأخيرة : لقد تركتها ورائي في مصر خشية وقوع الاضطرابات لو صحبتها معي .

وحاول مستر لويد جورج رئيس الوزارة اخراج النبي من الوضع الذي خندقه فيه والذي لم تجده في اخراجه منه أدلة وزارة الخارجية .

وقابل رئيس الوزراء المعتمد البريطاني في مصر ، لورد النبي وكان معه مستشاروه وقد جرى مناقشة مقترحات النبي ، وتولى المستشار ايموس للدفاع عنها و .

ولكن رئيس الوزراء ، لم يقنع بتلك الأدلة التي ساقها ايموس فما كان من النبي الا أن انهي المناقشة قائلا : لا فائدة من المناقشة أكثر من ذلك ، لقد اخبرتك بما أعتقد ضرورته ولا تريد أنت ذلك وليس من شأنى أن أرغمك عليه



ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك وسوف أخبر أنا لادى اللبى لكى تعود الى الوطن . . فنهض حينئذ رئيس الوزارة ووضع يدي على ذراع اللبى قائلا : لقد انتظرت خمسة أسابيع بالورد اللبى فهل يضرك أن تنتظر خمسة دقائق أخرى .

ثم أعلن موافقته على مقترحات اللبى مع بعض تعديلات - فى الصيغة -  
لا أهمية لها .

ووافقت الحكومة البريطانية على مقترحات اللبى رغم معارضة تشرشل وكيرزون الذى كان يتحدث عن غباوة أولئك الجنود .

● حتى فى البرلمان حاولت الحكومة أن تطفى فشلها فى اقناع اللورد اللبى بالمدلول عن مقترحاته وقبولها - فى النهاية - فداعى مستر أوستن تسميرلن الذى كان يتحدث باسم الحكومة فى المجلس فان الحكومة لم تتراجع ، كل ما فى الأمر ، أن اللحظة التى جمعتنا بلورد اللبى وجها لوجه قد أزيلت كل خلافاتنا معه ، إذ أدرك فى الحال أننا لا نستطيع تغيير الحالة القائمة فى مصر فيما يخص بتلك المسائل من غير أن نحصل على ضمان نهائى بقدرتنا على حماية مصالحنا والقيام بتمهيداتنا ، ولم يحتج اللبى على هذا الكلام ماداً قد حقق هو ما أراده ولا يزال الكثيرون - المارشال ويفيل - لا يفرغون لللبى هذا الموقف إذ باع جواز المرور وضيق مركزنا - كبريطانيين - فى مصر .

وقد ظل اللبى يذكر للويد جورج موقفه الشجاع هذا حينما عارض مقترحات اللبى - فى البداية - بكل شجاعة ، أيدها - فى النهاية - بعد أن اقتنع بها - بكل شجاعة أيضا .

ويذكر ويفيل أن واحدا من أصدقائه - أصدقاء اللبى - قال له ، أثر خطاب فى مائدة أقيمت بعد ذلك بسنوات . لقد خيبت أمل الصحافة إذ جاءوا وفى ظنهم أن يسمعوا منك هجوما على لويد جورج فأجابه اللبى فى الحال : « أهاجم لويد جورج ، انى لأحب هذا الرجل . لقد كسب هو الحرب ، ولكن بحق السماء لاقتل له ذلك » .

● يضى المارشال ويفيل فى الحديث فى فصل آخر « مصر الاستقلال » بعد أن يصدره بكلمة لجيبون : « أول النعم الأولى الاستقلال » وبأبيات لردبارد كبلنج تقول :

أكانت الناس يهديها الآلة ، أو تصوبها أغلى الحناجر .

أو كان الأسرع أن يموت المرء بالسيف أو الأرخس أن يموت بالانتخاب !  
الدولة المقدسة أو الملك المقدس ، أو إرادة الناس المقدسة .

فلا شأن لهذه مع شيء لا يحس : هيبه المدافع ، ثم اقتل !!

● يشير المارشال ويفيل الى أن المشكلة الأولى بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. كان وضع الدستور وإلغاء الأحكام العرفية. التي استمر العمل بها زهاء ثمانى سنين وتعويض الموظفين الأجانب و . و .

وقد حلت هذه المشكلات بتجاح .

ويذكر أن المصريين قبلوا الى حد ما وعلى كره منهم ، وباعتبارها دفعة من الاستقلال التام ، قبلوا تصريح ٢٨ فبراير .

ويقول ويفيل ان أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ كانت أعوام صراع ثلاثى أطرافه الثلاثة الملك والجماعة التي تضم معظم المثقفين من المعتدلين ، والتي يصح تسميتها بحزب الأحرار ، ثم الحزب الشعبى الذى ينادى بزغلول رئيسا له . ويقول ويفيل أن اللبى كان الحكم الذى يتدخل أقل تتدخل مستطاع لكنه ينفخ فى صفارته بحزم عندما تقع أسوأ الأخطاء وأشدها وضوحا متجاهلا - شأن كل حكم نزيه - صياح الجماهير وتقدمها عند كل قرار لا يحبونه .

● ويقول ويفيل أن الملك فؤاد بعد أن أصبح - ملكا وقد كان قبل تصريح ٢٨ فبراير سلطانا - زاد غروره وأصبح عاملا هاما فى السياسة المصرية ، ولم يكن كذلك من قبل أن يصبح ملكا ، وكانت المبارزات بينه وبين اللبى خوية ، وعنيفة وكان كل من الطرفين - فى هذه المبارزات يميل الى الآخر ، ويحترمه .

وكانت المناقشات بينهما - أحمد فؤاد واللبنى - يقلب عليها المودة ، ولقد قدر اللبنى دهاء الملك كما أحترم الملك وفاء اللبنى .

● ويشير ويفيل الى أن عام ١٩٢٢ انتهى بجريمة وحشية حرقا اذ ضرب بالرباص فى ٢٧ ديسمبر الدكتور رويسون الحاضر بمدرسة الحقوق فى وضع النهار بينما كان عاكفا على دراجته من عمله الى بيته .

ولقد أثارته هذه الجريمة أعرق الشعور بالغضب فى نفوس الجالية البريطانية وكان معظمه موجها ضد ضعف اللبنى المزعوم .

ويصدر الدستور ، ويلغى الحكم العرفى وتحل مسألة التعويضات الخاصة بالمواطنين الأجانب .

وعاد سعد زغلول من المنفى فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٣ .

وكانت الانتخابات الجديدة وجاء عام ١٩٢٤ - عام زغلول كما أسماه المارشال ويفيل ، والذي بدأ بالنصر فى الانتخابات ، ويتولى سعد الوزارة ،

ثم كانت كارثة مقتل السيرى منتاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان  
والتي كانت كما قيل عند اعدام دون رانجتون - وكما قال ويقيلى - أسوأ من  
جريمة أنها غلطة فاحشة !

### صفحات من الكتاب الأبيض

● وأستسمح القارىء فى أن أنقل له عن الكتاب الأبيض الذى أصدرته  
الحكومة البريطانية عن الأحداث التى وقعت فى عامى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ :

● من الفيلد مارشال فيكونت اللبى الى المركز كيرزون أوف كدلسنن  
( ١٧٠ نوفمبر ١٩٢١ ) ان مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى  
ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجمعون على أن كل قرار  
لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ، ويستبقى الحماية يجرى لا محالة الى خطر جدى من  
فشوب ثورة فى البلاد جميعها ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الادارة  
فتصبح الحكومة مستجيبة .

من الفيلد مارشال اللبى ٠٠ الى كيرزون : ٧ ديسمبر ١٩٢١ زارنى عدلى  
بأشأ بعد ظهر اليوم وقال انه سيقابل السلطان غدا وانه سيقدم على الأرجح  
اشتقاقته التى حادت فى شأنها عظمتها قبل ذلك ، وفى هذه الحالة يعرض  
السلطان على الأرجح على ثروت رئاسة الوزارة .

أكد لى عدلى أنه هو شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون  
والنظام ، وزاد على ذلك أنه ليس عنده يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله .

● من الفيلد مارشال اللبى الى كيرزون بانتلغراف

٢١٠ ديسمبر ١٩٢١ : لايسمنى الا أن أطلب اليكم والى حكومة جلالة  
الملك أن تصدقوتى اذا قلت انه ليس ثمة مصرى - كائنسا ما كانت آراؤه  
الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام  
وكذلك فانه من الضرورى العدول نائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية  
يمكن تسويتها بواسطة مهادنة ٠٠ اذا لم تكن مستعدين أن تثبت بعملا أن  
لنا ثقة بالمصريين فيخيل الى انه ليس من المحتمل ان نحملهم على التعاون معنا .

من الفيلد مارشال ٠٠ ٢١ ديسمبر ١٩٢١ نشر زغلول فى الصحف  
احتجاجا على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط  
من السياسة البريطانية الجديدة وناشد المصريين ان يظهروا بمثل هذا المظهر .

كانت القاهرة أمس مسرحاً للاضطرابات بمناسبة عودة الاستاذ مكرم  
وكيل زغلول من لندن وقابله زغلول في المحطة وحتفت له الجماهير المصطفة في  
الطرقات وسمعت نداءات ضد البريطانيين .

وفي مساء ضرب جنديان أحدهما من آلای الملك والثاني من آلای « است  
سرى » بالرصاص في الشوارع في الحي الجنوبي من القاهرة فمات أحدهما  
وجرح الثاني وفر القتلة .

وأتى مصدر اليوم أمرا - تحت الأحكام العسكرية - بمنع زغلول من كل  
اشتراك في السياسة واستحذر جرائده كذلك من التهيج ، وصدر الأمر الى كبار  
أنصاره : عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس باشا  
وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندى وجعفر فخري بك ووليم مكرم عبيد  
أفندى . أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال  
السياسية .

● من النيله مارشال ( ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ) .

تلقيت رد زغلول على تعليماتي التي أصدرتها اليه بأن يذهب الى منزله  
في الريف وان لا يشتغل بالسياسة .

وتلقيت كذلك أسماء من قضامنوا معه ، مكرم سينوت حنا ، النحاس ،  
أما الآخرون فلم يجيبوا بعد ما عدا صادق حنين الذي أضيف الى القائمة  
وقد اطاع .

وأعطيت البارحة تعليمات بالقبض على زغلول وزملائه الثلاثة وقد نفذ  
القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما ، اذ أرسلته الى السويس حيث يظل  
في معسكر النقل الهندي منتظرا الإبعاد .

ويسرني أن اتلقى بالتلغراف تصديقك على إبعاده ، وشركائه واذا ذاك  
ابعدهم بأسرع ما استطاع وعندى أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة في الأذهان  
باعتقال عرابي ، فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما .

● كان رد سعد زغلول على اللنبى : بما أنى موكل من قبل الامه للسعى  
فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تمنعنى عن القيام بهذا الواجب المقدس ،  
لهذا سأتبقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا  
وجماعات فاننا جميعا مستعدون للقاء ما نأتى به بجنان ثابت وضهير هادى علما  
بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق  
أمانيتها فى الاستقلال التام .

● من الفيلد مارشال - ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ : قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول وفرق البوليس المتظاهرين ، وقتل اثنان من المشاعين وجرح تسعة والقي القبض بعد ظهر اليوم على سينوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين - عاطف بك بركات وفتح الله بركات باشا ، اد كانوا قد ابوا أن يعطوا تعليماتى وسيذهبون على الفور الى السويس ، وقد أحدث هذا العمل الذى اتخذناه هرجا عظيما وطلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار وارتكب الرعاع اعمالا عنيفة . وتخريبا \*

وفي الساعة العاشرة صباحا استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقا لترتيبات سابقة \*

وقد اضطر الجنود الى اطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت الى الآن \*

وكان أحد القتيلين زعيم عصاة تقيم مناسبا لتعوق سير الجنود إما ثانيهما فقتل على اثر طلقة من مسدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود .. قامت بالاسكندرية مظاهرات فرقنت ووزع عدد عظيم من النشرات المحرصة على الفتنة والخبر الوحيد الذى ورد من الأقاليم يقول ان طنطا قامت بها مظاهرات ، ولكن الجنود البريطانية أرسلت اليها ونحن قابضون على ناصية الحال \*

ويوافق كيرزون على نفي زغلول ورفاقه الى سيلان وكيرزون يضيف الى ذلك قوله : اذا ظهر أن هناك اعتبارات تحولت دون اعتقالهم في سيلان فيمكن نفيهم الى سيشل \*

● من الفيلد مارشال ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ( أيضا ) هذه قائمة الخسائر في القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد ومن المصريين ثلاثة قتل وأربعة عشر جريحا \*

وهذا بيان الأمانة الموجودة بها التسعة أشخاص الذين أمرهم بالكف عن الأعمال السياسية : ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الإبحار منها على باخرة نقل في ٢٨ ديسمبر \*

وثلاثة هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخرى أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس \*

● ٢٤ ديسمبر : من الفيلد مارشال .. قبل السلطان أمس استقالة عدلى يكن باشا ، وكان الاضطراب الفعل أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة ، وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خساسة جسيمة والمدارس جميعها معضربة واضراب موظفى الحكومة عام الآن \*

وقد أعلن أنه لثلاثة أيام وهو ينفذ بالارهاب وأنا اتخذ التدابير لحماية  
من يرغبون في العمل .

● بلغ عدد القتلى من المصريين في القاهرة أحد عشر ، وقتل الرعاع في  
٢٢ ديسمبر أوروبا وهو رجل فيه شذوذ. ويقطن حيا فقيرا . وكانت مسيدة  
انجليزية مستقلة من كبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة في حى  
بولاق وقد نجت من الأذى البالغ بأن اتخذت مظللتها درعا فمزقت الأحجار المظلة  
وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية .

وجملة المقبوض عليهم الى اليوم ١٨٦ .

● الاسكندرية : لم يطرأ تغير والحالة مملوكة الآونة وجملة المقبوض  
عليهم ٢٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبيا .  
وصلت الطرادات صرص وسناتور منطقة القناة .

بورسعيد قامت اليوم مظاهرات مسلحة وأخيرا سلمت المدينة للجند  
الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبى يتفرق بعد اندازه .

الاسماعيلية : يصل غدا الطراد سباروهوك .

السويس : تسلم الجيش اليوم المدينة يصل الطراد ( شيخ ) صباح الغد .  
يجزى القبض على مهجين مشهورين من القاهرة في جملتهم كامل حسين  
محامي حركة النقابات في هذه البلاد .

● من الفيلد مارشال ٠٠٠ ١٢ يناير ١٩٢٢ . حدث انشقاق في الوفد  
الذى أعيد تكوينه . . .

استقال أمس عبد العزيز فهمى والمتنظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين  
انفصالهم غدا . .

من الفيلد مارشال ٠٠٠ ٢٣ يناير ١٩٢٢ : نشر الوفد منشورا مساء  
اليوم ، يدعو المصريين الى رفض التعاون مع الانجليز بآية طريقة ، وأن يقاطعوا  
كل الجسائر الانجليزية والمنشور مفرع في قالب حاد وهو تحد مباشر لسلطتي  
وقد أمرت بتعطيل الجرائد التى نشرته جميعا . وعملت على منع اذاعته ،  
وأمرت بالقبض على موقعيه وهم حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر ،  
فجورج خياط وواصف غالى ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد البشريى والثلاثة  
الاخرون أعضاء منتخبون حديثا ، وقد أبرق وكيل روتر بالنص الكامل للمنشور .

● من المركز كيرون أوف كدستون الى الفيلد مارشال فيكونت اللبى .

القاهرة : هذا هو بيان الحال المشار اليه ترسله ، لكم نشره يوم الاثنين :  
دعى فخامة نائب الملك للذهاب الى انجلترا لكي يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات  
الواقعية ويبدى لها رأيه فى الحال الحاضرة وعما دار من المخبرات بينه وبين  
الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد فى المستقبل ويظهر أن هناك  
شعورا فى بعض الدوائر ، بأن بريطانيا قد رجعت أو أوشكت أن ترجع عن  
موقفها المنطوى على التسامح والعطف على آماني المصريين وأنها تنوى الانتفاع  
بمركزها الخاص فى القطر المصرى لاستيفاء نظام سياسى وادارى لا يتفق والحرية  
التي صرحت باستعادها للاعتراف منها .

وتمضى المذكورة فى تبين المبادئ التى تسير عليها الحكومة البريطانية ومن  
بينها - وعلى سبيل المثال - أن الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقا أن تسلم  
تحت ضغط الاضطراب والصنف بما هى على استعداد لتجده مراعاة لأنه حتى فى  
ذاته فإنها قد جاهرّت بأنها مستعملة لأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية  
المعلنة على مصر والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة بشرط ضمان المواصلات  
البريطانية و . و .

● من الفيلد مارشال : طبقا لتعليماتك سأهمل الى لندن عن طريق  
تريستا برفقتى السير جلبرت كليتون ، ومستر ايموس وغدا أصدر البيان الذى  
يشمل ثانى تلفرافيككم المؤرخ فى ٢٨ يناير .

● من الماركيز كرزون أوف كهلستين الى الفيلد مارشال ( ٢١ فبراير  
١٩٢٢ ) .

يا جناب اللورد

أرسل اليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية :

( أ ) تصريح بانتهاء الحماية على مصر ومستطلب حكومة جلالة الملك من  
البرلمان أن يوافق عليه .

( ب ) كتاب ترفعه الى السلطان عند ابلاغ عظيمته التصريح السابق .

( ج ) وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل  
للاستقلال الذى نالوه الآن وانهم سيبرهنون باستعمالهم اياه على أن الثقة التى  
وضعت فى أيديهم ليست فى غير محلها .

وكان ذلك التصريح أهم حدث سياسى فى مصر منذ قيام ثورة ١٩١٩  
وكانت له نتائج هائلة ، كما يتضح فيما بعد .





## الباب الأول



### من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

● استسمح - عذرا - في ان اتيج لاسماعيل صدقي باشا ، فرصة الدفاع عن وجهة نظره في الامور السياسية التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بعد أن أكثرت وغيرى من ترديد الأمور المسلم بها من جانبنا دون أن تتيح للرأى الآخر أن يظهر واضحا وجليا ، قال صدقي باشا : استقالت وزارة عبد الحالى ثروت باشا التي كنت أحد أعضائها في نوفمبر ١٩٢٢ وكانت هذه الوزارة هي التي وقعت الحماية وأعلنت استقلال مصر وألفت لجنة الدستور .

وتم في عهدنا وضعه واحالته الى اللجنة التشريعية ونجحت في ضيافته أثناء وجودها من أن تعبت به العناصر الرجعية التي كانت ممثلة في بعض رجال السياسة والمستوزرين .

وكان هينا نحن الثلاثة - عدلى وثروت ، وأنا - بعد استقالة هذه الوزارة ان يسان الدستور من أى عبث ، وأن يصدر سريعا وألا تنجح تلك العناصر في الحيلولة دون اصداره أو تعميل لتأخيره أو تعديله بحيث تضعف فيه الصفة الديمقراطية . وكان الانجليز وقتئذ متفاهمين معنا على الدستور اذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادى للحكم ولم يكن بيننا وبينهم خلاف الا على المادة الخاصة بقلب « ملك مصر والسودان » .

وقد نجحت مساعيها في الوصول الى اصدار الدستور في سنة ١٩٢٣ ثم أعلنت الانتخابات لبرلمان ١٩٢٤ فرشحت نفسى لمجلس النواب في دائرة « سنهابسول » التي تتبعها بلدتى ، « الغريب » .

واذ ذاك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برياسة سعد زغلول باشا فرشح الوفد أمامى الإمتاذ نجيب الغرابلى ، وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا الا أنه لم

يكن ابن الدائرة ولم يكن معروفا بها وكنت أعتقد اننى سأنجح فى دائرتى لأن جهودى فى خدمة بلادى وماضى فى الجهاد واشتراكى فى الفوز باستقلال مصر بنصرى ٢٨ فبراير كان كل ذلك يضمن النجاح ، ولكن شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفى الوقت نفسه جذابة غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها واجتاحت أمامها كل شئ .

وأصبح الاعتقاد فيه يشبه الاعتقاد بالأنبياء فلم أفر فى الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لأهل الدائرة .

وهنا أستطيع أن أقول ان الانتخابات لم تكن حرة ولا اقصد من ذلك أنه كان هناك ضغط ادارى استعمل ضدى بل أعنى انه كان هناك ضغط نفسانى أوجدته شخصية سعد زغلول وهو والضغط الادارى سواء فى بلد لم تصل بعد الى درجة النضوج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا قائلا : على الرغم من سقوطى فى الانتخابات وعدم اشتراكى فى البرلمان أنا والذين حصلوا على الاستقلال والدستور فاننى كنت مرتاحا لهذه المرحلة الاولى التى فازت بها البلاد ، وقد لزمته وقتئذ الحياء فلم أشارك فى أى نشاط سياسى طوال مدة قيام وزارة المفطور له سعد زغلول باشا فى الحكم حتى وقعت كارثة مقتل السردار ، وأقول كارثة لأنها كادت تعصف باستقلال البلاد وتضييع علينا ما كسبناه ، ولهذا حين دعيت للاشتراك فى وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد باشا لم أتردد فى القبول لأنى شعرت أنه من واجبى فى هذه الظروف أن أساهم فى انقاذ البلاد من ورطتها وأن أعمل على صيانة استقلالها .

وقد توليت فى تلك الوزارة الداخلية وكانت مسئولياتها عظيمة بعد تلك الكارثة .

● وفى ايام الاضطرابات الشديدة كان همى أن يعود الأمن الى نصابه كما كان من أول واجباتى ان أعنى بالقبض على قتلة السردار ، لأنه لو لم نعمل أو قصرنا فى ذلك لازدادت الحالة سوءا بيننا وبين الانجليز خصوصا وقد نص عليه فى الانذار الوجه لسعد باشا فضلا عن أنه كانت هناك ايد أجنبية تعمل لهدم الاستقلال وضيماع حقوق مصر والسودان .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا - أيضا - قائلا : لا أنكر أننا فى وزارة زيور باشا قد أقدمنا على اجراءات جريئة أملتها علينا الظروف العصيبة فى ذلك الحين ، وقد كان الوفد يمتدنى فى ذلك الحين علوا متجددا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار التى أتهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد ، لذلك أقدمنا على

تعديل قانون الانتخابات ، ومع ذلك فاز الوفد في تلك الانتخابات ، ولما انعقد مجلس النواب فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرون صوتا ضد عبد الحاقى نروت باشا الذى فاز بخمسة وثمانين صوتا فاقممتنا على حل مجلس النواب وكان اجراء الحل من الجانب المصرى فقط .

● واستأذن فى اضافة كلمات أخرى .

● بدأت الهيئة النيابية الاولى وكان دور الانعقاد العادى الاول فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وانتهى الدور فى ١٠ يوليو ١٩٢٤ وكان رئيس المجلس ، احمد مظلوم باشا ووكيله احمد محمد خشبة وحمد الباسل وبدأ دور الانعقاد الثانى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ وانتهى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ . اى بعد ١٢ يوما ، وكانت هيئة المكتب كما هى .

● الهيئة النيابية الثانية بدأ دور انعقادها الاول ٢٣ مارس ١٩٢٥ وفد اختير سعد زغلول لرئاسة المجلس الامر الذى أغضب الحكومة فاستصدرت مرسوما ملكيا بحل المجلس بعد ساعات من بده انعقاده ، وكان وكيل المجلس على الشمشى ، ووصى واصف .

● بدأ الانعقاد العادى الاول للهيئة النيابية الثالثة فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ وانتهى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ وبدأ الانعقاد العادى الثانى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٦ ، وانتهى فى ١٤ يوليو ١٩٢٧ وكان رئيس المجلس سعد زغلول ووكيله وصى واصف ، ومصطفى النحاس .

● أما الدور الثالث ، للانعقاد العادى فقد بدأ فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ وانتهى فى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ وقد اختير مصطفى النحاس لرئاسة المجلس فلما أُلِف الوزارة فى مارس ١٩٢٨ اختير بدلا منه وصى واصف ، وكان وصى واصف قد اختير ، وكيل للمجلس فى نفس دور الانعقاد هو وحسن هلال فلما أصبح رئيسا للمجلس ، وخلا منصب الوكيل اختير احمد رمزي بدلا منه .

● كانت الهيئة النيابية الرابعة قد بدأت انعقاد دورها العادى الاول فى ١١ يناير ١٩٣٠ وانتهت فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ وكان رئيس المجلس وصى واصف ووكيله عبد السلام فهمى جمعة وعبد الخالق عطية ثم صدر مرسوم ملكى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ بفض دور الانعقاد الاول للفصل التشريعى الرابع ثم صدر مرسوم ملكى آخر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بإبطال العمل بدستور ٢٣ وحل مجلس الشيوخ ، والنواب .

● أما الهيئة النيابية الخامسة التى جاءت وفقا لدستور ١٩٣٠ الذى أصدره اسماعيل صدقى ، فقد بدأ دور الانعقاد الاول فى ٢٠ يونيو ١٩٣١

وانتهى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٢ وكان رئيس المجلس محمد توفيق رفعت باشا  
ووكيلا المجلس محمدا علام وعلى المنزلاوى \*

وكذلك - وبمجلس هيئة المكتب - بدأ دور الانقصاد العادى الثانى فى ١٧  
ديسمبر ١٩٣١ وانتهى فى ٧ يوليو ١٩٣٢ ، وكان دور الانقصاد الرابع قد  
بدأ فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ وانتهى فى ٢٧ يونيو ١٩٣٣ ، وكان رئيس  
المجلس محمد توفيق رفعت ووكيلاه محمد علام ، ثم محمد زكى ، على  
المنزلاوى ، ثم حسين هلال .

وكان دور الانقصاد العادى الرابع قد بدأ فى ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ .  
وانتهى فى ٢٨ يونيو ، وكان الرئيس هو محمد توفيق رفعت والوكيلان ،  
ابراهيم دسوقي أباطة ومحمد حسين ، وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر أمر  
ملكى بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ وحل مجلس الشيوخ والنواب ثم صدر  
أمر ملكى آخر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بالعودة الى العمل بدستور ١٩٣٠  
وحل مجلس الشيوخ والنواب ثم صدر أمر ملكى آخر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥  
بالعودة الى العمل بدستور ١٩٣٢ ، وكانت الهيئة النيابية السادسة ، وقد  
بدأ دور الانقصاد الأول فى ٢٣ مايو ١٩٣٦ وانتهى فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ،  
بينما بدأ دور الانقصاد الثانى فى ٣١ نوفمبر ١٩٣٦ وانتهى فى ٢٤ يوليو  
١٩٣٧ وكان رئيس المجلس الدكتور أحمد ماهر ، ووكيلاه على حسين وكامل  
صدقى و . و .

● هذا عن الحياة النيابية فى تلك المرحلة ، أما فيما يتعلق بالوزارة ،  
فنذكر أن سعد زغلول كان قد ألف وزارته الأولى فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

وكان الوزراء فيها : محمد سميد باشا ( وزارة المعارف ) محمد توفيق  
نسيم باشا ( المالية ) أحمد مظلوم باشا ( الأوقاف ) حسن حسيب باشا  
( الحربية والبحرية ) محمد فتح الله يركات باشا ( الزراعة ) مرص حنا بك  
( الأشغال العمومية ) مصطفى النحاس بك ( المواصلات ) واصف بطرس غالى  
أفندى ( الخارجية ) محمد نجيب القزابل أفندى ( الحفانية ) وقد كانت المرة  
الأولى فى تاريخ الوزارات المصرية أن يختار اثنين من الأفندية وزيران !!

● وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ألف زيور باشا على النحو التالى : أحمد زيور  
باشا للرئاسة والداخلية والخارجية .

- وكان سعد زغلول قد احتفظ بوزارة الداخلية فى وزارته الأولى  
والأخيرة - : أحمد محمد خشبة ( المعارف ، والحفانية مؤقتا ) عثمسان معرم  
باشا ( الأشغال ) محمد السيد أبو على باشا ( الزراعة ) محمد صدقى باشا

( الأوقاف ) يوسف أصلان قطاوى باشا ( المالية ) نخلة جورجى المطيعي  
( المواصلات ) محمد صادق يحيى باشا ( للحربية والبحرية ) وقد أجريت  
تعديلات كثيرة على وزارة زيور باشا ، إذ تم تعيين أحمد موسى باشا للحقانية  
واسماعيل صدقي باشا للداخلية ثم عبد العزيز فهمي للحقانية ونقل يوسف  
أصلان قطاوى للمواصلات وتعيين على ماهر للمعارف ومحمد على علوبة للأوقاف  
وتوفيق دوس بك للزراعة .

وكان هذا التعديل الجوهري قد تم عندما استقال زيور باشا في ١٣  
مارس ١٩٢٥ ، وعهد اليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة ثم كان ما كان من  
عودة زيور باشا ( ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ ) الى الداخلية والخارجية ونقل حلمي  
عيسى باشا الى المواصلات ونقل محمد توفيق رفعت الى الأوقاف .

● استقال زيور باشا في ٧ يونيو ١٩٢٦ وتولى الوزارة بعده - في ٧  
يونية ١٩٢٦ - عدلى يكن باشا . وقد احتفظ عدلى يكن باشا الى جانب  
الرئاسة بوزارة الداخلية وتولى عبد الخالق تروت باشا وزارة الخارجية  
وأختير فتح الله بركات باشا للزراعة ومحمد نجيب الغرابي باشا للأوقاف ،  
أحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ومحمد محمود باشا للمواصلات  
وأحمد أبو السعود باشا للحقانية . ومرقص حنا باشا للمالية وعلى الشمسي  
للمعارف ، وعثمان محرم بك للاشغال .

ولكن وزارة عدلى يكن لم تستمر طويلا في الحكم ، ففي ٢٦ ابريل  
١٩٢٧ استقال عدلى يكن باشا وعهد الملك الى عبد الخالق تروت باشا بتأليف  
الوزارة الجديدة فالفها في نفس اليوم ، وكان من بين وزرائه : جعفر ولى  
باشا ( الحربية والبحرية ) أحمد زكى أبو السعود باشا ( الحقانية ) فتح  
الله بركات باشا ( الزراعة ) مرقص حنا بك ( الخارجية ) محمد نجيب الغرابي  
باشا ( الأوقاف ) على الشمسي باشا ( المعارف ) أحمد محمد خشبة باشا  
للمواصلات ( ولا حظ أن الافندية أصبحوا باشوات والبكوات أصبحوا  
باشوات أيضا ) وعثمان محرم باشا للاشغال ، ومحمد محمود باشا للمالية  
وهم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير في بعض المناصب الى جانب دخول  
جعفر ولى باشا .

وهذه الوزارة قد واجهت العديد من المصائب ، من بينها أزمة ( مايو  
- يونيو ١٩٢٧ ) وقد بدأت تلك الازمة باقتراح اللجنة المالية في مجلس  
النواب بالغاء منصب سرداء الجيش المصرى ، وكان المنصب شاغرا بعد مقتل  
السير لي ستاك و . و .

وفي عهد هذه الوزارة توفى سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧  
وانتخب مصطفى النحاس باشا خلفا له .

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٢٢٩

تم استقالة وزارة ثروت باشا في ٤ مارس ١٩٢٨ وخلف النحاس باشا ثروت باشا في رئاسة الوزارة .

● وقد ألف النحاس باشا وزفرته الائتلافية من جعفر ولي باشا ( للحرية ) واصف بطرس غالى باشا ( للخارجية ) الفرابي باشا للأوقاف ، على ألكسيس باشا ( للمعارف ) ، أحمد محمد خشبة باشا ( للحقانية ) محمد محمود باشا ( المالية ) محمد صفوت باشا ( الزراعة ) إبراهيم فهمي كريم بك ( الأشغال ) مكرم عبيد أفندي ( للمواصلات ) .

وقد واجهت هذه الوزارة أزمة قانون الاجتماعات الذي اعترضت عليه بريطانيا بدعوى أنه يعرض للخطر سلامة الإيجانپ .

وقد اندرت بريطانيا الحكومة المصرية بضرورة سحب مشروع قانون الاجتماعات هذا فاستجابت الوزارة للأنذار البريطاني ثم كانت اقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ بسبب نقض الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة، وكانت اقالة وزارة النحاس أول اقالة لوزارة مصرية منذ صدور دستور

● ألف محمد محمود باشا وزارته ، بعد اقالة وزارة النحاس في ٢٧ يونيو ١٩٢٨ وقد احتفظ محمد محمود باشا لنفسه الى جانب الرئاسة بالداخلية وشارك معه في الوزارة جعفر ولي باشا ( الحرية والبحرية ) والأوقاف مؤقتا ( عبد الحميد سليمان باشا ( المواصلات ) أحمد محمد خشبة باشا ( للحقانية ) ، نخلة المطيعي باشا ( للزراعة ) ، علي ماهر ( للمالية ) ، إبراهيم فهمي كريم ( للأشغال ) ، حافظ عفيفي بك ( للخارجية ) ، أحمد لطفي الشبيب بك ( للمعارف ) .

وهذه هي الوزارة التي حلت البرلمان ، وعطلت الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وعد استقالت تلك الوزارة في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وتالفت وزارة عدلي يكن باشا الثالثة في ٤ أكتوبر ١٩٢٩ وتولى وزارة الخارجية في تلك الوزارة أحمد مسمت سليم باشا وتولى عبد الرحيم صبرى باشا ( صهر الملك فؤاد ) وزارة المواصلات كما تولى حسين درويش باشا وزارة الحقانية ومصطفى ماهر باشا ( المالية ) وحسين واصف باشا ( الأشغال ) ووصف سمكة باشا ( الزراعة ) وأحمد علي باشا ( الأوقاف ) وحافظ حسن باشا ( المعارف ) ومحمد أفلاطون باشا ( الحرية ) واعيدت الحياة الدستورية واجريت الانتخابات . وفاز حزب الوفد في تلك الانتخابات ، كما هو الحال في كل انتخابات حرة .



واستقالت وزارة عدلي يكن باشا وألف التحاس باشا وزاره الثانية في أول يناير ١٩٣٠ على النحو التالي • مصطفى التحاس باشا للرئاسة والداخلية ، حسن حسيب باشا للبحرية والبحرية ، واصف بطرس غالي باشا للخارجية ، محمد نجيب الغرابي باشا للحقانية وعثمان محرم باشا للأشغال ومحمد صفوت باشا للزراعة ومكرم عبيد أفندي للمالية ، محمود فهمي النقراشي للمواصلات ، بهي الدين بركات بك للمعارف ، محمود بسيوني أفندي للأوقاف •

ولم تستمر الوزارة النحاسية الثانية طويلا في الحكم اذ استقالت وجاء اسماعيل صدقي باشا لرأس الوزارة الجديدة التي ألغت دستور ١٩٢٣ وجاءت بدستور جديد وكانت بحق وزارة انقلابية •

وقد دخل مع صدقي باشا في الوزارة التي ألغها في ٢٠ يونيو ١٩٣٠ - وقد احتفظ بالرئاسة والداخلية والمالية - : محمد توفيق رفعت باشا ( الحربية والبحرية ) عبد الفتاح يحيى باشا ( الحقانية ) حافظ حسن باشا ( الأشغال والزراعة ) علي ماهر باشا ( المعارف ) توفيق دوس باشا ( المواصلات ) محمد حلمي عيسى باشا ( الأوقاف ) حافظ عفيفي باشا ( الخارجية ) •

● ومن رأي ضرورة الاهتمام بوجهة نظر الاجانب في كثير من المسائل الوطنية وخاصة اذا ما كان هذا الاجنبي على صلة وثيقة بمصادر الأخبار وبالشخصيات المهمة صانعة التاريخ ، ومن تلك الشخصيات - مثلا - المارشال ويفيل الذي ارجع للورد اللنبي •

وقد اخترت بعض ما كتبه ويفيل عن وزارة سعد زغلول فاتحة الحياة النيابية الحديثة ، وكان مما كتبه عن تلك الوزارة :

كانت سنة ١٩٢٤ في مصر عام زغلول ، فلقد طلعت عليه وهو مسيد مصر الأعلى لو استثنينا القوة الساحرة لبريطانيا العظمى وراء الموقف • وكان في اعتقاده أن يستطيع شل هذه القوة بمفاوضات مع حكومة العمال التي تألفت في إنجلترا منذ عهد قيرب •

كان سعد زغلول حاكما غيورا بغير الحنكة السياسية أو الادارية ، ومفوضا طنانا ضيق الألق لا كفأة عنده في التفاهم • ثم عجلت بسقوطه - الذي لم يكن به من حدوده بسبب هذه الميوب إن عاجلا وإن آجلا - آخر العام جريمة يعتبر فشله في قيادة أنصاره مستولا عنها الى حد كبير • وانتهى العام بالتخلص منه - في الواقع - كشخصية رئيسية في محيط السياسة المصرية كما سبق له ذلك مدة طويلة ولو بقي اسمه بعد ذلك يحتفظ بتأثيره في الشعب • لقد وضعت أول محاولة للحكم الوطني في مصر منذ آلاف السنين في الكفة فبالت به •

ابتداء العام ولا نزال وزارة يحيى ابراهيم فى الحكم ولو انها خضعت  
— تماما — لمشينة الملك فؤاد . ولما أدرك يقظته أن انتصار الزغوليين فى  
الانتخابات أمر لا مفر منه راح يعلن عن مجاملته للوقد . ومع ذلك فقد كان  
يؤمل فى خلق معارضة قوية من أصحاب الأملاك ربما تتألف منها نواة حزب  
ملكى فى يوم ما . وكان يوم ١٢ يناير اليوم المحدد لأول انتخابات لبرلمان مصر  
الجديد فسافر اللبى فى ٧ يناير برحلة الى السودان ظنا منه أن الحكمة  
تقتضيه التقيب فى اثنائها وترك مهام دار المعتمد يتولاها الوزير كبر مدة غيابه .

ولو أنه لم يكن هناك شك أبدا فى نتيجة الانتخابات الا أن نجاح  
الزغوليين التام قد أدهش الجميع ، الملك ودار المعتمد والمعتدلين من المصريين  
بل والزغوليين أنفسهم ، إذ أعلن فى مجلس النواب ١٩٠ عضوا من أعضائه  
البالغ عددهم ٢١٤ عن تأييدهم لزغلول . حتى أن رئيس الوزراء نفسه سقط  
فى الانتخابات ثم قدم استقالته بعد قليل .

ومضى ويفيل قائلا :

● نظمت حتى فى حفلة افتتاح البرلمان المظاهرات ضد الحكم البريطانى  
فى السودان ، وما فتئت حقوق المصريين فى ادارة السودان التامة موضوع  
التهيج فى البرلمان والصحافة واستمرت الدعاية فى السودان نفسه بغير هوادة  
وبعنف خطير . وثمة علامات أخرى مزعجة . فقد قتل فى إبريل طالبان مصريان  
جاويشا من قوة الطيران الملكى ، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها من منذ  
سنة تقريبا ، كما هوجم فى البرلمان بصف مركز السير لى ستاك سردار  
للجيش المصرى ، ورفض البرلمان الموافقة على الدفعة السنوية التى تدفعها مصر  
للجيش الاحتلال ، ورفض الموافقة على قرار تعويض الموظفين الأجانب الذى  
أصدرته وزارة « يحيى » ، وهددت الأمور بخلق أزمة فى أواخر يونيه عندما أعلن  
لورد بازمور فى مجلس اللوردات أن الحكومة البريطانية لم تكن لتتوى التنازل  
عن مركزها فى السودان ، فلقد أثار هذا الاعلان الاحتجاجات والمظاهرات فى  
مصر ، وصرح زغلول فى مجلس النواب بأن لن يمكن كسب شئ بالمفاوضات  
ما دامت هذه وجهة النظر البريطانية ، وبأنه نوى أن يستقيل : ولكن لم تكن  
استقالته بالجديدة على الرغم من تقديمها للملك إذ سرعان ما أقنع باستمراره فى  
الحكم . ثم خفف من حدة هذا التوتر التصريح السلمى الذى أدلى به مستر  
رامزى ماكدونالد فى مجلس العموم ، وأعدت بعد ذلك العدة لعقد اجتماع فى  
لندن فى نهاية سبتمبر .

وعن وزارة سعد زغلول وحادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش  
المصرى قال ويفيل :

قبض زغلول على البلاد بيد من حديد بتعيينه بعضا من أشد المتطرفين من أنصاره في المناصب الهامة دون نظر الى قدرتهم الادارية . وبفصله من يشك في ولائهم له من مديري الاقاليم ، وباتخاذ اجراءات صارمة لقمع خصومه السياسيين . ثم صمم بعد ذلك على خلق أزمة ما كما صمم على حرمان القصر من القدرة على مقاومة أوامره الديكتاتورية . ونفذ ذلك في ١٦ نوفمبر باستقالة مفاجئة وبتمبئة جيشه من الطلبة والرعا ليمروا في الشوارع ويظهروا مطالبين بعودته . وبلغت مناورته غايتها بعد اجتماع دام ساعتين مع الملك اذ سحب استقالته بعد أخذه لبعض التمهيدات منه . بينما كان الطلبة - جنوده المدربون - يواصلون الهتافات خارج القصر « سعد أو الثورة » . فلما غادر زغلول القصر شكرهم علانية وصرفهم .

بلغ حينئذ زغلول القمة في قوته وربما كان يحلم بديكتاتورية كديكتاتورية مصطفى كمال بتركيا . فلقد بلغ من اعتقاده بقوته أن عامل رئيس موفى اللبى - وقد أرسل لمناقشته في الاستشارة القضائية - بخشونة وتهور مما أوجب تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية . ولكن ندر أن وقع العقاب على سوء استعمال القوة بمثل السرعة التي وقع بها هذه المرة . اذ حدثت - بعد ثلاثة أيام من انتصاره في القصر - جريمة سببها فشله في كبح عنف المتطرفين الذين لا يباليون من أنصاره . فادى ذلك الى سقوطه من الحكم .

بعد الظهر بقليل من يوم ١٩ نوفمبر في الساعة الواحدة والنصف أطلق الرصاص على السردار سير لى ستاك بينما كان عائدا الى منزله من وزارة الحربية وجرح في مواضع ثلاثة ، كما أصاب الرصاص ياوره الكابتن بـ ك من فرقة Blackwatch وسائق السيارة وكان استراليا وجنديا سابقا يدعى مارش .

وتوفى السير لى ستاك قبل منتصف ليل اليوم التالى بالمستشفى الانجليزى الأمريكى ، لقد كان رجلا ذا جاذبية شخصية فائقة ، مضى عليه في مصر والسودان ٢٣ سنة وقد خدم مصر وانجلترا باخلاص وأجبه كثيرا المصريون والانجليز واحترموه ولقد تركت هذه الجريمة أعظم الأثر في القاهرة ومصر . أما استنكار الجالية البريطانية فكان شديدا وجه بعضه لـ لألبى اذ اتهمه كثيرون بتخطيطه لحدود التحمل لهياج المصريين هذا ، بينما انتشرت الدهشة والذعر في اندوائر السياسية المصرية من نتائج هذه الجريمة .

كان ٢٢ نوفمبر - يوم جنازة السير لى ستاك - يوم درامة ممتعة . فلقد استشاط بعض من أعضاء الجالية البريطانية غضبا عندما علموا بأن زغلول والوزراء المصريين - وهم المسئولون في نظرهم عن الجريمة الى حد كبير - سيحضرون صلاة الجنازة بالكنيسة الانجليزية ، حتى قامت بينهم محاولة لارغام اللبى على تغيير الترتيبات التي ستتخذ ، الا أنها فشلت تماما حين قال لهم

ان السردار رئيس للجيش المصري ومنشول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب والحق ان يشترك أعضاؤها في جنازته .

ولا يمكن ان ينسى ذلك المنظر الذى كان في كنيسة « القديسين » . فقد أرسل الملك فؤاد ياوره نائباً عنه ، بينما لاح على وجوه الوزراء المصريين - وعلى رأسهم زغلول - ما كانوا يحسونه من التوتر وما كانوا يروونه من عداء لهم في نظرات البريطانيين الموجودين بالكنيسة وازدحمت الكنيسة الصغيرة في نفس الوقت برجال البحرية البريطانية ، والجيش والمدنيين من أعضاء الجالية ، وبرجال السلك السياسى فى كامل ثيابهم ، كما حضر ممثلو جميع الجنسيات الأجنبية في مصر . بينما قد تألف في الخارج موكب كبير يضم كل الجنود البريطانيين حتى كادوا يبلغون في طول موكبهم المقبرة نفسها كما جمعت الجماهير الغفيرة على طول الطريق وبدا اللبى في داخل المقبرة ببذلته الحاكية شخصية جليلة مرهوبة تشعير بوطاة الانفعال العميق ولو أنه انفعال مكتوم . ثم وقف وحده قبالة النعش ما يقرب من عشر دقائق ينتظر وصول لادى ستاك وابنتها . ثم حمل النعش أخيراً الى القبر - بعد صلاة بسنيطة قصيرة - على اكتاف ثمانية من الضباط الانجليز ممن يعملون بالجيش المصري . ولقد اشترك الامراء المصريون والشيوخ والنواب في الموكب الطويل الذى كان يستغرق مروره بأحد الأماكن ساعة من الزمن حتى كاد يخيل الى المرء ان القاهرة خرجت كلها لتشاهدة تلك الجنازة ، فلما وقف اللبى بجوار المقبرة عليه التأثير الشديد كما تبلى في وجهه أنه فقدم على قرار خطير ، ولم يقع في تصرف الجماهير في القاهرة ما يمكن أن تفادى عليه ، أما في الاسكندرية فقد وقعت بعض المظاهرات التي كان يهتف فيها « يسقط الانجليز » وذرك خارج الكنيسة التي اقيمت بها الصلاة التذكارية .

ولكن لم تنته درامة ذلك اليوم بالجنازة ، فقد كان مقرراً أن يجتمع البرلمان في الخامسة من ظهر ذلك اليوم وأحوا ينتظرون في قلق ما سوف يتخذ من قرارات بينما ظن أن الحكومة ربما تستقبل . وراح اللبى بدوؤه في دار المعتمد ينتظر بصبر فارغ برقية من وزارة الخارجية إذ كان مصمماً على تقديم الانذار النهائي للحكومة المصرية بعد ظهر ذلك اليوم . وكان قد أبرق للوطن بشروطه المقترحة وطلب منهم الرد ظهر ٢٢ نوفمبر . فلما ان انقضى الظهر ولم يأت الرد بلغ نفاذ الصبر باللبنى مدهم ، فقد كان مصرأ على تسليم المذكرة لرئيس الوزراء قبل أن يجتمع البرلمان في الخامسة . كان يخشى أن يقدم زغلول استقالته قبل أن يتم هو ذلك ، فلما بلغت الرابعة والرابع رأى أنه لا يستطيع انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك وكان قد أمر فرقة فرسان لانسرز Lanciers بأن تقف بجانب ثكنات قصر النيل بعد انتهاء الجنازة ثم أمرها الآن بالقيام بحركة استعراض أمام دار المعتمد لتخرسه في ذهابه الى مكتب

رئيس الوزراء • لقد نذر أن استخدم اللنبى الاستعراض والاحتفال ، ولعلها المرة الوحيدة التي تعمد فيها استخدام الأساليب المسرحية • ولكن كان لا يزال أمامه قرار خطير ليتخذه ، فبينما هو يقادر دار المتمدن لركب عربته اذا بأحد موظفيه يهرع اليه • لقد وصلت البرقية التي طال انتظارها من وزارة الخارجية وراحوا يعللون شغرتها ، وكانت برقية طويلة وبذلك وضع أنها ليست موافقة تامة منهم على مقترحات اللنبى • وانتظر هو حتى اذا أدرك أنه مستحيل أن يتم حل شغرتها قبل الساعة الخامسة قرر أن يمضى فى تنفيذ انذاره بغير تردد فسار - ببدلته الرمادية العسادية - بين حرسه من اللانسرز يقصده رئيس الوزراء ، وكان مكتبه فى مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يجمعون فيه انتظارا لتفقد الجلسة وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدج موسيقاهم دخل اللنبى الى غرفة رئيس الوزراء ثم قرأ عليه بالانجليزية مطالبه وترك له نسخة منها بالفرنسية ثم عاد الى داره •

● رغبة فى اعطاء صورة كاملة عن الحياة السياسية فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نستأذن فى الاستعانة برأى كاتب أوروبى مستنير هو مارسيل كولومب ، الذى لعب دورا هاما فى الحركة الاشتراكية فى الشرق الأوسط والذى قدم - ويحق - دراسات مستنيرة ، وناضجة عن فترة هامة من فترات تاريخنا المعاصر : يقول مارسيل كولومب : ابتداء من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٦ لم يعنل الوفد منصبه الحكم الا لمدة نقل عن عامين من مارس ١٩٢٤ الى ديسمبر ١٩٢٤ ، ومرة ثانية وعلى فترتين برئاسة مصطفى النحاس باشا ، اولاهما من مارس الى يونيو ١٩٢٨ والثانية من يناير الى يونيو ١٩٣٠ وهكذا يتبين لنا أن أى مجلس نيابى لم يستطع ان يكمل دورنه ومدتها خمس سنوات كما حددها الدستور ولذلك فان الدورات البرلمانية التى انتهت دون حلول أزمة دستورية تقضها فجأة قبل الموعد المحدد لفضها من الأمور النادرة •

ويشير مارسيل الى أن سعد زغلول منذ وصوله الى الحكم أعلن عن استعداده لأن يبدأ مع بريطانيا العظمى مفاوضات حرة من كل القيود ، وكان عليه بعد ذلك أن يؤكد فى مجلس النواب أنه بوصفه رئيسا للوزراء سيواصل تنضله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى سبق أن استنكره بوصفه رئيسا للوفد •

وقد شهد نوفمبر ١٩٢٤ أول صراع بين الملك ومجلس الوزراء ، فقد تصور رئيس مجلس الوزراء - سعد زغلول باشا - باسم الدستور أن بمقتوره أن يطبع فى أن يفرض على القصر سلطة اشرافه على تعيين كبار موظفى البلاط وقدم سعد استقالته فى ١٥ نوفمبر وعلى الفور اجتمع مجلس البرلمان وجدد الحق به واجتاحت المظاهرات شوارع القاهرة متجهة نحو قصر عابدين ، وتوجه وفد من مجلس الشيوخ لمقابلة الملك الذى اضطر فى النهاية الى أن يرضخ وأن يقبل

الاعتصار على حدود دوره كحاكم دستوري ليست لأرائه التي تتصل بشئون الدولة فاعلية الا اذا صادق عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، وأعلن سعد زغلول للجماهير التي كانت تهتف له انه قد يبقى في السلطة بفضل الله وإرادة الأمة ، أما والأمر كذلك فانه لابد الآن أن الوضع الداخلي في مصر جد مناسب لتدخل من جانب بريطانيا العظمى تدخل كأنما قد حدث بكل ما فيه من شدة وحزم كافيين لتخدم بطريقة مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزارة مشاغب ومتعب دون أن يكون عليه - على الملك - أن يتحمل أمام الرأي العام مسئولية الأزمات الوزارية ، وحسب المعلومات التي لدينا الآن فليس ثمة ما يمكن أن يسمح لنا بأن نؤكد وجود اتفاق ولو ضمنى بين الملك نؤاد واللورد للنبي ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الفصلة كلية بالتشدد والعنف في السياسة البريطانية الذي أعقب اغتيال سر لي ستاك الحاكم العام للسودان والماجور بالجيش الانجليزي وسردار الجيش المصري .

وهنا نقطة غامضة معتمة بطريقة تبدو ولو أن بريطانيا العظمى كانت متأكدة ان بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر ، وموافقة على قيامها - قيام بريطانيا العظمى - بتوجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التي كان زعيمها بالنسبة البريطانية خصما صعب المراس ، كما لو كان بالنسبة للملك حكومة تشبه وتتمسك بروح الدستور ونصه .

● وعن أحمد زيور باشا يقول مارسيل كولومب : هو رجل مسالم ، لطيف ولين العريكة يأخذ الناس والاشياء بشكل تهكمي مرح ، لكنه كان في نفس الوقت أقل صلاحية مما يلزم لكي يلعب الدور الذي فرض عليه ولذلك لم ينجح في أن يحول دون حملات الانقسامات التي سرعان ما بدت تهدد الحكومة ذلك أن آراء ومقاهيم حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد بالرغم من الرغبة المشتركة التي تحركهما وهي تفتيت نفوذ الوفد كانت غير متفقة الى حد لا يمكن معه دوام الوفاق الذي قام بينهما ، فالاتحاديون المنتفون حول رئيس الديوان الملكي لم يروا في الصراع ضد الوفد الا خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردي في مصر ، وحيث أنهم يعيشون في كنف القصر ، فقد كان حكم القصر هو ما كانوا يعملون على تدعيمه هادقين بذلك الى ضمان استمرارها في السلطة . لذلك تحملوا على مضض أن يوجد بينهم ثلاثة من الوزراء الذين لا يشاركونهم لا وجهات نظرهم السياسية ولا مطامحهم البعيدة . أما عن الآخرين - الأحرار - فلم يكن اغفال الدستور في الواقع بالنسبة اليهم في ديسمبر ١٩٢٤ سوى إجراء وقتي فرضته الظروف ، لكن الدستور سوف يعود حتما بمجرد أن تسنح الفرصة ويسمح الوضع الداخلي في مصر بعودة الحياة النيابية . ولهذا السبب فقد ساورهم شيء من القلق وهم يوافقون على حل

مجلس النواب للمرة الثانية ، كما زاد تأخير اصدار قانون الانتخابات وكذا القيود التي وضعت على حرية الصحافة في يولييه ١٩٢٥ من معارضيتهم وبالإضافة الى ذلك فان سلطة رئيس الديوان الملكي المتزايدة والنفوذ الذي كان يمارسه على بعض مصالح الحكومة والتصرفات المالية التي انغمس فيها ، كل ذلك مما جعلهم يتململون من ائتلاف كان يتأكد لهم يوما بعد يوم وبشكل ملموس أنه أكثر اضرارا بمصالح حزبهم وبمصالح مصر من « ديكتاتورية الوفد البرلمانية » .



● وبعد سفر رئيس الوزراء في بداية صيف عام ١٩٢٥ زادت الخلافات لدرجة ملموسة وفرض يحيى ابراهيم باشا - الذي أصبح رئيسا للوزراء بالنيابة - على مصر « وزارة قصر » حقيقية ، حتى أن الأحرار الدستوريين لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بقبول ادانة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ علي عبد الرزاق الذي ألف كتابا عن « الاسلام وأصول الحكم » عد مخالفا للشريعة الاسلامية فعندما تباطأ وزير العدل عبد العزيز فهمي باشا في اصدار الأمر بعزل الشيخ علي عبد الرزاق من وظيفته في القضاء الشرعي قلم رئيس الوزراء استقالته ، لكن رفضها الملك . وللخروج من الأزمة أصدر الملك مرسوما بأقالة وزير العدل الذي اتهم في حميته الدينية ، وعندما أصبح وزراء الأحرار الدستوريين الآخرين وحيدون في غيبة رئيسهما استقالا وجرا معهم اسماعيل صدقي باشا الذي كان في ذلك الوقت في باريس وأرسل استقالته تليفونيا . وبذلك انفض ائتلاف :



● وعين الملك في المناصب التي حلت في ١٢ سبتمبر - ودون انتظار عودة زيور باشا - رجلا معروفين على وجه الخصوص بولائهم لقضيته . وبذلك فقدت الحكومة أكثر أعضائها تمثلا للأمة ، ولم تعد الحكومة المشكلة الآن من وزراء اتحاديين صرف سوى أداة في يد الملك ، إذ انتهى - على الأبد - ما كان يحيط بتشكيلها من غموض ، واتخذ الصراع ضد الوفد شكلا سافرا . فكل ما ينبغي على الحكومة الآن عمله هو أن تهى الفرصة التي تسمح للملك بإعادة تأكيد سلطته عن طريق وزارة موالية تماما لوجهات نظره . ولم يكن ثمة ما يمكن أن يعيد الرشد الى كل الأحزاب السياسية أكثر من هذا . وعلى الفور لم يتردد لا الأحرار الدستوريين ولا اسماعيل صدقي في التقرب الى ( أعداء الأمس ) وفي ضم جهودهم الى جهود الآخرين لخوض الصراع ضد حكومة ليس لها نفوذ داخل البلاد بل تستمر في الحكم بإرادة الملك وحدها ، صراع تحت أن يكون الهدف منه هو إعادة الحياة البرلمانية الى البلاد - وكان هذا في النهاية ما يتحتم حدوثه - ففي فبراير سنة ١٩٢٦ أعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ وفي مايو انتهت الانتخابات بثالث انتصار مدو للوفد وقدم زيور باشا استقالته في ٧ يونيه

وكان على الملك فؤاد أن يقبلها معترفا هذه المرة بالهزيمة في أولى محاولاته لإحياء تلك الأزيمة الحزينة التي قرر فيها جده محمد على مؤسس الأسرة الخفائية مضير مصر باعتباره ملكا مستبدا .

● ويقول مارسيل كولومب ان لورد لويد ، المعتمد البريطاني الجديد - ذلك الموظف الكبير والحاكم العام السابق لبومباي ، والذي كان يحب أن يحيط نفسه بالابهة والملكية ، تظاهر بالعودة الى الوسائل التي أتبعها اللورد كرومر بنجاح ، كما كان يشك كثيرا في أن تكون الوطنية المصرية . قد استطاعت ان تلبيد من الأحداث السابقة . وفي يوم ٢٥ مايو وبعد ثلاثة أيام فقط من الانتخابات برأت محكمة الجنائيات العليا بالقاهرة التي كانت تتكون من قاضيين تحت رئاسة القاضي الانكليزي كرشو Kershaw سبعة متهمين من بينهم وزيران هولنديان سابقان كان يشتبه في تورطهم في عدد من حوادث الاغتيال التي ارتكبت في عام ١٩٢٢ ضد البريطانيين ورأت لندن في هذا أن أولوطنيين المصريين لم يدركوا كما ينبغي قيمة الفرص التي تتاح - هكذا قال مارسيل كولومب - فاتخذت الاحتياطات اللازمة على الفور ، وفي ٣٠ مايو اجتمع لورد لويد مع سعد زغلول طويلا وغداة ذلك درس مجلس وزراء لندن التقارير الواردة من القاهرة ثم تقرر ارسال مدمرة الى مياه الاسكندرية ، وفي ٢ يونيو عبرت الحكومة البريطانية في مذكرة منها الى مصر عن تحفظاتها على الحكم الذي أصدرته محكمة الجنائيات العليا وأكدت من جديد « كامل حريتها في اتخاذ أية اجراءات تراها مناسبة في المستقبل وتسمح لها بالقيام بالالتزامات المفروضة عليها لسلامة وأمن الجانب في مصر » . وفي نفس اليوم قدم القاضي كرشو استقالته معلنا بحركته الاستعاضية تلك عن احتجاجه على « الأخطاء القانونية » التي وقع فيها زميلاه المصريان .

وتجنب سعد زغلول الأثمة التي كانت تبسؤ بوادرها وضرف النظر عن تولى رئاسة مجلس الوزراء حقه الطبيعي .

وألح على عدلي باشا في أن يشكل الوزارة الجديدة التي دخلها ستة من الوفديين وثلاثة من الأحرار الدستوريين ومستقل واحد . ولكنه لم يلبث طويلا إذ استقال في ١٩ ابريل ١٩٢٧ وولى بعده الوزارة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية في وزارة عدلي يكن باشا المستقيلة .

ويشير مارسيل كولومب الى أن النائب الوطني عبد الحميد سعيد قد وجه سؤالا في البرلمان لمعرفة ما اذا كان ضحيجا أن يمثل انجلترا بمصر ، لم يقدم اوراق اعتماده لأن واذا كان ضحيجا فكيف سناغ للحكومة أن تشكك على ذلك و . و .

وكان بعض الأعيان قد وجهوا دعوة الى لورد لويد لزيارة المنيا ، فلبى الدعوة في ٣٠ ابريل وقوبلت الزيارة بعاصفة من الاستهجان ووصفت بأنها



انتحاز سياسى وأخلاقي ووصمة عار لانتحى وخيانة عظمى ، ووجهت اتهامات بالغة إلى أعيان الدنيا الذين وجهوا الدعوة ، وعاملوا المتمدن البريطاني في مصر ، وكأنه ملك غير منوج ، واكفهر الجو السياسى ، وسيرت المظاهرات وما أن اقترحت لجنة الشئون الحربية بمجلس النواب زيادة عدد الجيش وتقليل السلطات الواسعة المخولة لسينكس باشا المفتش العام للجيش المصرى الذى كان يقوم بأعمال السردار وإن لم يحمل اللقب ، حتى تدخل لؤيد وصدرت الأوامر لثلاث سفن حربية بريطانية بالتوجه إلى المياه المصرية ، اثنتان بالإسكندرية والثالثة فى بورسعيد ، وأعلنت وزارة ثروت باشا برأسها للعاصفة ووجدت تعيين سينكس باشا ، لمدة ثلاث سنوات مع منحه لقب فريق ، ثم بدأت المفاوضات المصرية البريطانية التى انتهت بالفشل وباستقالة ثروت باشا ، وكانت وزارة النحاس التى ووجهت أيضاً بالعديد من الأزمات من بينها وعلى سبيل المثال لا الحصر أزمة قانون الاجتماعات ، وكان مجلس النواب قد بدأ مناقشة قانون خاص بالاجتماعات العامة ومظاهرات الشوارع فى الطرق العمومية وكان لدى الوزراء حينئذ أسباب تدعوها إلى أن توضح أن هذا القانون لم يكن بالشئ الجديد . فقد سبق إعلانه فى مايو ١٩٢٣ ، فى الفترة ما بين إعلان الدستور ووضعه موضع التنفيذ . وكان قد قدم بهذا ذلك للتهنؤيت عليه ، ووفق عليه فى نهاية عام ١٩٢٧ مع بعض تعديلات أهمها الحد من تدخل رجال البوليس فى الاجتماعات العامة . ولكن نتيجة لخطأ فى الاجراءات اقتضى الأمر إعادة القانون إلى مجلس الشيوخ فى بداية عام ١٩٢٨ . وهنا فقط اكتشفت الحكومة البريطانية فجأة أن فى الأمر خرقاً لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتبدلت مذكرات ، وتلقت سفن الأسطول البريطانى المراقبة فى مالطة الأمر بالتوجه إلى المياه المصرية وفى ٤ أبريل أرسلت لندن إلى القاهرة تذكراً بالتخلفات الأربع الواردة فى تصريح ١٩٢٢ والتى تحتفظ الحكومة البريطانية بتوليبتها بصورة مطلقة ورغم ذلك فقد أدرج مشروع القانون فى جدول أعمال مجلس الشيوخ وفتح باب المناقشة فيه ٣٠ أبريل وفى عشية ذلك اليوم وجهت بريطانيا لمصر إنذاراً تطلب فيه من رئيس مجلس الوزراء « أن يتخذ فى الحال الاجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانوناً وأن يقدم يوم ٢ مايو قبل الساعة السابعة مساءً تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر فى نظر هذا المشروع والا فان بريطانيا العظمى تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

● وعن رضوخ النحاس باشا للإنذار البريطانى يقول مارسيل كولومب

بالحرف الواحد :

ولما كان مصطفى النحاس باشا قد أفاد من درس عام ١٩٢٤ فقد تراجع ووافق مجلس الشيوخ بناء على طلب من رئيس الوزراء على تأجيل المناقشات

حتى دور انعقاده التالي . وهكذا فشلت الخطة ، وعلى ذلك فلم يكن ثمة ما يمنع من عودة المشكلة من جديد فيما لو لم يتخذ الملك فؤاد زمام المبادرة منتهزا فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن والخلاف الذي دب فجأة بين الأحزاب المؤتلفة في الحكم ليطلب إلى رئيس وزرائه تقديم استقالته وحين رفض ذلك أقاله الملك وعهد إلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ثم أتبع هذا الاجراء بإجراءات أخرى مكملت أعطته في الواقع شكل انقلاب قصر حقيقي . ففي ٣٠ يونية ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر وفي ١٨ يولية أعلن حله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد وأوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ثم المادة ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ وقد أوضح هذا الاجراء العنيف نية الملك وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفي غيبته .

ويحمل مارسيل كولومب السراي ودار المعتمد البريطاني مسئولية ما حدث ويركز على خشونة خطاب الاقالة التي جاءت مخالفة للمألوف .

ويشير إلى أن محمد محمود الذي ولي الوزارة الجديدة بعد اقالة الوزارة فشل في مهمته ، كما فشل من قبل زيور باشا .

ويقول أن بريطانيا هي التي أجهضت وزارة محمد محمود وأجبرت الملك - حرصا منها على الوصول إلى معاهدة مصرية بريطانية يوقعها حزب الأغلبية - على أن يعدل عن إقامة نظام فردي ، يعمل لصالحه .

ويؤكد مارسيل ان بريطانيا العظمى وجدت نفسها تتيح للوفد من جديد أن ينتصر ويعود إلى الحكم .

لقد ولي عدلي يكن باشا الحكم وأجرت وزارته الانتخابات حيث حصل الوفد على ١٩٨ مقعدا من ٢٣٢ ، واستسلم الملك فطلب إلى مصطفى النحاس أن يشكل وزارة جديدة لم تصمد طويلا ، فاستقالت بسبب السودان . و . و .

● وكدليل على وحدة المشاعر والمواطف بين كل أبناء الأمة العربية تجاه مصر تسوق مثلا يحمل في طياته أقوى الأدلة على وحدة الأمة العربية : مات سعد زغلول في ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ ، ولم تكن وفاته رزاة للشعب المصري وحسب ، ولكن للأمة العربية كلها : في العراق مثلا ، أقيمت عشرات من حفلات التأبين في العاصمة العراقية ، بغداد . وفي كثير من المدن الكبرى كالموصل ، والبصرة والنجف وكربلاء .

وتبارى السياسيون والشعراء والأدباء في الافاضة عن مشاعرهم تجاه سعد زغلول ، وكانت سلطات الاحتلال في العراق وأذئابها وعملاؤها ، تنظر إلى هذه الاحتفالات نظرة كلها ريبة وحقد ، وتحز حتى أن أحد خطباء حفل من تلك

الحفلات وهو الأستاذ رفائيل مطي ، وكان يعمل في وزارة الداخلية ملاحظا لديوان الرسائل ، ما كان ينتهي من لقاء خطبته في ذلك الحفل مؤثرا سعد زغلول حتى صدر قرار بفصله نهائيا من عمله .

وكان ذلك الفصل خيرا وبركة على الأستاذ رفائيل ، فما أن فصل من عمله في وزارة الداخلية ، حتى تفرغ للصحافة ، ليصبح واحدا من أشهر الصحفيين العراقيين .

ومما يجدر بي أن أذكره ان الكاتب العراقي خلف شوقي أمين الداودي يادر بجمع العديد من القصائد ، والكلمات التي ألقيت في الاحتفالات بذكرى سعد زغلول والتي نشرت في كثير من الصحف العراقية وغيرها ، جميعها في كتاب أسماه ذكرى سعد زغلول والتي نشرت في العراق وقامت المكتبة الوطنية في بغداد بطبع هذا الكتاب على نفقتها .

وقد قدم الكاتب لكتابه بكلمة رقيقة قال فيها : قلب مصر ، يخفق للمرة الرابعة : المرة الأولى يوم تنفيذ الحكم في مسجونى دنشواي والثانية يوم الاحتفال بختنازة مصطفى كامل والثالثة يوم وفاة البطل محمد فريد أما اليوم > ٢٣ أغسطس ( آب ) ١٩٢٧ فقد خفق قلب مصر للمرة الرابعة يوم نعى النعاة ، سعدا .

وقد ترجم لحياة سعد الأستاذ روفائيل بطي ، واشترك في تأييده ، الأستاذ عبد الرزاق الناصري وعطا عوم ، ومظفر الزهاوي وكمال الزهير وروف خطاب والآنسة ف. ح . ويوسف وجب ، وعلى محمود ، وسليمان قصي سعيد الحاج نائب وابراهيم حليبي عطا .

وضم الكتاب عشرات من القصائد في مقدمتها قصائد جميل صدقي الزهاوي ، ومصطفى جواد ، ومحمد علي الشيخ يعقوب وأكرم أحمد وابراهيم آدم الزهاوي وخضر عباس الطائي ، وعبد الحسين الأكرى ورباب الكاظمي ، ولجميل صدقي الزهاوي في هذا الكتاب أكثر من قصيدة كان مطلع أولها :

لقد كان سعد خير قزم مجاهد ولكن مسعدا قد مضى غير عائد  
وكان لجيش الحق في مصر قائدا فخر وظل الجيش من غير قائد  
وكان مطلع ثانيها :

كذبنا الحياة فهي تداجي وأرى الموت واضح المنهاج  
وفيها

كبير الحزن في العراق لسعد فهو في ماتم على البعد شاجي  
شاركت بغداد الكنانة فيه فهي في لهف مثلها وهي حاج

ان مسجدا بمصر ، مصر لسعد  
وقد تفننى كلاهما بلبان النيل  
كشقيقتين في الهوى والتناجي  
حتى تشابها في المزاج  
وقد جاء في القصيدة الثالثة :

فوجئت مصر بالنعي فكأدت أرضها من حول المصاب تمور  
وكانت قصيدة بشارة لفندي الحوري صاحب جريدة البريق قد اختارها  
أدباء لبنان في اجتماعهم بتقابة الصحافة لتلقى باسمهم في حفل الأربعمين لتفقيده  
الشهيق العظيم سبعة زغلول باشا وقد جاء فيها :

قالوا دعت مصر دعياء فقلت لهم هل غضى النيل أم هل زلزل الهرم  
قالوا أشهد وأدهى قلت وبحكم إذن لقد مات سعد وانطوى العلم  
لم لا تقولون ان العرب قاطبة تيمموا كإن زغلول أبا لهم

وكان شاعر لبنان العظيم شلى ملاط قد قال في سعد :

نعم النبأة لنا مسجد فروعنا ان القظم قد ماتت برواسيه  
ومر بالهرمين النيل ملتها كأنها الجمر في أضلاع واديه  
لا مصر جنت مآقيها ولا بلد في الشرق ضنت على سعد مآقيه

الى أن يقول :

يا أم مصر ، وبنت الأكرمين يدا وزوج سعد التي تبكي تنأيه  
هيسات ينسى ولن ينسى صفيته بيت صفية ركن من مبانيه  
قد رافقت سعدا في أيام محنته وشباطه إلينا في مايقاسيه  
يا سعد قل لي وذابت حين قالها أنا انتهيت وأغفى في دياجييه

وكان شاعر القطرين ، خليل مطران قد قال في سعد

صفية الطهر آنك الجهاد على لم تؤتها في الخدور الأنفس السقم  
لك الجمالان في خلق وفي خلق وزينتاك بكل منهما تؤم

وما دمنا قد تحدثنا عن الشعر فأننى اذكر ما قاله أحمد شوقي في رثاء  
ثروت باشا حيث قال :

يموت في الفاب أو في غيره الأسد كل البلاد ومصاد حين تتسد  
قد غيب الترب شمسا لاسقام بها كانت على جنات الشرق تنقد

الى أَن يقول :

بأثروة الوطن الغالي كفى عظمة  
لم يطفك الحكم في شتى مظاهره  
تعدو على الله والتاريخ في ثقة  
للمناس انك كنز في الثرى بيد  
ولا استخفك لين العيش والرغد  
نرجو فتقدم أو تخشى فتتند

أما عبد المحسن الكاظمي شاعر العراق العظيم فقد قال في سعد أروع قصائده بعد عام من وفاة سعد ومنها :

ولى القبض فقال شاهد عدله  
ان التي فتحت بفضل جهاده  
دار النياية ليس تسمى بأبسه  
لم يمض عام والحياة عزيزة  
واذا الحوادث خص مصر لهيبها  
العبد منذ اليوم عاش دواما  
قد أحكموا ايصادها احكاما  
يملو بها فتحاسب الحكاما  
حتى تراجع عزها أعواما  
عم البراق شرارها والشماما

عشوا باجيكام الشرائع واعتدوا  
حفلوا بأنفسهم وقالوا حفلة  
هل جاز عبد الله أمر متافق  
ولربما خضع الأخص تزلفا  
ودعوا التحكك بالنظام نظاما  
عنت البلاد لوجهنا اكراما  
صلي الصلاة بريبة أو صابما  
ليصيب جابها أو يصيب خطاما !

الى أن يقول :

ومن المصائب والمصائب جمّة  
ذو العى يصبح بيننا متكلبا  
وهو هو الاجسفار مهما حاولوا  
أن يجعلوا اصغارهم أرقاما  
والصف سبل على الرقاب جنباما  
وفصيحنا لا يستطيع كلاما

ورغبة منا في اتاحة الفرصة للرأى الآخر يبه أن طال حديثنا ، في هذا الكتاب وفيما سبق عن الرأى الذي نؤمن به والذي نسلم بصحته - نترك المجال - مرة أخرى لاسماعيل صدقي ليتحدث وبأسهاب عن حكمه . ابتداء من علم ١٩٥٠ خاصة وأن رأى اسماعيل صدقي باشا في هذا الموضوع ظل باستمرار محتجبة وغير معروف - يقول صدقي باشا :

كانت الرغبة منجهة الى اختياري لتأليف الوزارة على أثر اقالة النحاس باشا في يوليو ١٩٢٨ وجو طليت في ذلك خطابه شبه رسمي وتحيات لتأليفها إلى ووضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياري ليتعارفوا معي :

وكان المنسوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو لورد جورج لويد وكان من الطبيعي أن يكون أميل إلى شخص تربى في إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة وقد أدت المشاورات العلمية إلى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة .

وفي مساء ٢٦ يوليو من تلك السنة بينما أنا منتظر في بيتي الدعوة إلى القصر فوجئت بالتليفون بالقرار الجديد .

كان اللورد جورج لويد - كما يقول اسماعيل صدقي باشا - قد نقل إلى إنجلترا وحل محله في مصر سير برسي لورين ، وكان المنسوب السامي الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسي يمتاز بالمرونة .

جاءت وزارة محمد محمود باشا وكان هدفها أن تقضى على الأوتوقراطية البرلمانية التي أقامها دستور ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الأقلية فاستقر الرأي عندها على أن نزع الحياة النيابية ونوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد فأصبحت البلاد بذلك تحكم حكما غير برلماني .

ولم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلا فقد استقالت في أكتوبر ١٩٢٩ وخلفتها وزارة المرحوم عدلي يكن باشا الثالثة وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا ، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة أشهر وثمانية عشر يوما واستقالت في يونيو ١٩٣٠ على أثر عدم نجاحها في مفاوضات هندرسون .

وفي اليوم الذي استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلني زكي الأبراشي باشا في نادى محمد علي ونقل إلى رغبة الملك فؤاد في دعوتي لتأليف الوزارة فرجوت أنه يبلغ جلالته ما يأتي : اننى أفخر بثقة جلالته ، ولكنى أود أن أخبره أنه اذا تم اختيارى لهذا المركز الخطير فستكون سياستى أن امحو الماضى بما له ، وما عليه وأن أنظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأى فى الدستور واستقرار الحكم . فنقل الأبراشي باشا ذلك إلى جلالة الملك ثم عاد فأبلغنى ارتياح جلالته إلى هذه السياسة ، وتم تعيينى لتأليف الوزارة فأخذت في اختيار زملائى وخطبت بعض أصدقائى من المستقلين والأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وكنت انتظر من الأحرار الدستوريين أن يتعاونوا معى فرفض محمد محمود باشا و . و .

وذعبت اليه أنا وعلى ماهر باشا وتحدثت معه في ذلك وافضيت اليه باننى جئت لنفس الفرض الذى ألف وزارته عام ١٩٢٨ من أجله مع اختلاف في الطريقة والاسلوب وعاهدته امام بعض زملائنا أن أترك الحكم بعد أداء رسالتى وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص : اننى عابر سبيل ومتى انتهت مهمتى فى القضاء على القوضى تخليت عن الوزارة .

فاصر محمد محمود باشا على موقفه ، وابتى أن يتعاون معى فسمحت لنفسى ان اتجه الى بعض رجاله فانضم الى منهم حافظ عفيفى باشا مستقلا عن الاحزاب ، وبعد أن اخترت زملاى استاذنتهم وتركتهم فى منزلى ريتسا أقابل المندوب السامى البريطانى سيد برسى لورين للتحث معى فى بعض الشئون السياسية وقد أبلغته فى هذه المقابلة نبأ تكليفى بتأليف الوزارة ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله النبأ ، فقال سعادته : اننى لا أعلم شيئا قبل الآن ، عن هذا التكليف ولكنى أرى أنك أتيت فى وقت غير مناسب .

فقلت له : لماذا ؟ فأجاب لاننى امضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الاغلبية لوضح مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان املى أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق ، وابدت له استعدادى للمفاوض معى . وقال لى المندوب السامى : مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة فلا اعتراض لى على ذلك وعدت الى زملاى وكنت قد تفهيت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا فأخبرتهم بما حدث .

● ويقول اسماعيل صدقى انه — بعد أن أجل انعقاد البرلمان شهرا — لم يكن ينتظران تكون المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسى الحكم ولكن للأسف حدثت حوادث مؤلمة سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية أو بعض مدن الريف ولم يكن للحكومة فيها الا 'المحافظة على النظام ، ومنع العابثين من الاخل بالامن وتحديث القوانين ' .

وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من أعمال لا تتفق ومصلحة البلاد فقد استطعت وقتئذ أن أحافظ على هيئة الحكومة وأن أقضى على الاضطراب .

ويقول صدقى باشا أنه فى ١٦ يوليو ١٩٣٠ صرح مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية بأن بريطانيا تلتزم — فى الأزمة الدستورية فى مصر — الحياد الدقيق — ونظرا للحوادث التى وقعت بمصر وقد أرسلت التعليمات الى المندوب السامى لتبليغ صدقى باشا أنه لا بد أن نعهده مسئولنا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر كما كلف السير برسى لورين أيضا بأن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب للخطر واننا نعهده كذلك مسئولنا مع الحكومة « وقد ورد صدقى باشا مؤكدا أن هذا التبليغ الخاص بمسألة مصرية داخلية فيه عنوان على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ويؤكد أيضا أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر ، من مسئوليات الحكومة المصرية ولم يبق الا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير الى مسئولية غيرها ، فانها وإن كانت لم يهجم طبعها الا الحرص على أزواج الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية وهى وحدها

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ١٤٥

التي تسأل عن حالة البلاد وتخطب في هذا الشأن فيجر ذلك الى ما قصد اليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التي تقضى بها إعادة النظام ،

● وعن الدستور الجديد الذي أصدره اسماعيل صدقي باشا يقول صدقي باشا : لا أراني مسرفا اذا قلت ان فريق الاوتوقراطية كان قد جرب عدة مرات في الحكم فأبدي فيها عجزا وأوشك أن يلحق في كل مرة بالبلاد وسمعتها ضررا بليغا ولا شك أن داء البلاد الوبيل كان في ذلك الحين ، طغيان فئة اتخذت من الدعاية التي تنشرها بين الناخبين والنواب جميعا سبيبا محدودا للحكم والتحكم فان هي أقصيت عن الحكم حاولت استشارة عطف الجماهير بدعوى اضطرارها للدفاعا تارة عن استقلال البلاد وعن الدستور تارة أخرى فهي في سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتسفلها عن حل مشاكلها واصلاح شؤونها .

انذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على اقدارها أن يمحوا الماضي بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد ، يستفتح به صفحة جديدة في تاريخها الحديث وإذا كانت الضرورات الجأتني الى انتهاج هذا السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة : ظاهرة ابدال دستور بدستور .

● وقد وضع نسيم باشا - وكان وقتئذ رئيسا للديوان الملكي - مذكرا ضمنيا عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور المقترح ولكن الملك لم يوافق على هذه الملاحظات وكان يميل الى استقرار الحكم .

واستطعت في خلال الفترة التي حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة في الاصلاح العام ، مازالت آثاره حتى الآن سواء في نواحي الاصلاح الزراعي كمشروعات الصرف والرى وتعليق خزان أسوان أو في الاصلاح العمراني كإقامة الجسور وتجميل المدن ، وإنشاء طرق الكورنيش بالاسكندرية ، أو في الاصلاح الاقتصادي كإمعالجة الأزمة الاقتصادية والعمل لتخفيف وطأتها في مصر بعد تدابير لا تزال بقية آثارها ولا يخفى أن الأزمة التي كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثلها فعملت على الأخذ بيد السكان فقراء وموسرين ، ممن كان أثر هذه الأزمة واقعا عليهم أكثر من غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على إبعاد أيدي المرابين عنهم وأكثرهم ، لأجانب وقد دام أثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر .

● وعن الذين لم يؤيدوه من حزب الأحرار الدستوريين قال : ومن العجيب ان الباقيين من الأحرار الدستوريين اثتلفوا مع الوفد وكانو قد كانوا منه ما كانوا بهجة أنفي اعتديت على دستور ١٩٢٣ .



وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتوري .

● وعن نظام اسماعيل صدقي قال مارسيل كولومب : عندما قدم مصطفى النحاس استقالته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ طنت السراى أن فرصتها قد حانت وكانت تدخ لاسماعيل صدقي مهمة إلغاء دستور ١٩٢٣ واعطاء مصر بمواطنة بريطانيا العظمى دستورا ، وقانون انتخابات جديدين .

ومع ذلك فإن هذه المحاولة الأخيرة لم تصمد لاختبار الزمن - وهو بالغ القسوة بالنسبة الى حكومة تركزت على قوة الشرطة والجيش ولاتكثر لمعارضة الوفد التى تحظى بأغلبية برلمانية كبيرة للغاية انضم اليها الأحرار الدستوريون الذين ظلوا أوفياء لسياسة التوازن بين القوى المتصارعة ، كما كان العهد الجديد يتضمن نقاط ضعفه التى عجلت هى وعدم شعبيته باندساره فقد تفجرت فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين فى الحكم ثم حدث ما هو أخطر اذ لم يتردد اسماعيل صدقي صانع الدستور - الذى كان الهدف الاساسى منه تقوية سلطات العرش - فى أن يصطلم بتزايد سلطات الملك فقد تولدت فى سياق الأحداث اليومية أمور وخلافات أدت برئيس الوزراء الى الاستقالة من منصبه فى سبتمبر ١٩٣٣ بعد عهد شبه ديكتاتوري استمر فى الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين شهرا . وكان ذلك بمثابة اداة ضمنية لنظام ١٩٣٠ وجهها اليه نفس الرجل الذى كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات . عندهذ وغداة استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراى تمارس ديكتاتورية شبيه مطلقة من خلال حكومة لا قوة لها ولا نفوذ يشغل مقاعدها تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى باشا وزراء ينتمون لحزب الاتحاد . ولم يتردد اسماعيل صدقي باشا نفسه فى أن يضم صوته الى أصوات المعارضة القائمة على الوفديين والأحرار الدستوريين . وساد القلق الرأى العام وانفجرت فضائح مالية جديدة . وفى مجلس النواب ارتفعت أصوات تطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية وأتهم وزيران كان يساندتهما موظف كبير غير مسئول بالسراى يشغل منصب مدير القصور والخاصة الملكية هو محمد زكى الإبراشى بانسا بالفساد والاختلاس . وسرعان ما أصبح الإبراشى باشا هذا وهو خادم للتاج بالغ الحماسة وتابع أمين للملك كما أنه هو الذى يدير للملك ثروته ويزيدها حتى تضاعفت بمهارة نادرة يمكن أن يقال عنها أنها مهارة عارية من كل حيلة ، سرعان ما أصبح هو المنفذ الأمين لرغبات سيده ، وبدأ دوره يتزايد بسبب تدهور صحة الملك . لقد كان هذا الرجل الطموح الدساس يمارس وظيفة رئيس الديوان دون أن يشغل هذا المنصب ويحمل لقبه كما كان تدخله فى شئون حكومة عبد الفتاح

يحمي الضعيفة أمرا ملموسا مما أضاع الثقة بالعهد الذي بدأ يضمحل شيئا فشيئا أمام الضربات الموجهة إليه . وكما حدث عام ١٩٢٥ فقد حاولت بريطانيا العظمى عن طريق نصائحها أن تقاوم هذا الوضع الصعب واضطر الملك تحت إلحاحها إلى أن يعيد تابعه المختص . أما مجلس الوزراء فقد تلقى هو الآخر « نصيحة » باستبعاد كل الوزراء الذين أحاطت الريبة بسلوكهم واستنقالت الوزارة في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ عطل رئيس الوزراء ! الجديد محمد توفيق نسيم باشا دستور ١٩٣٠ وسعى إلى حل البرلمان . ورأى الملك « صاغرا » وقد هزمه حلفاء أمس انهيار محاولته الثالثة لإقامة حكم فردي . على أن دستور ١٩٢٣ لم يعد على الفور . ولكن كان على الملك أن يتعهد - وحتى اعلان دستور جديد - بأن يحكم بوساطة وزرائه وعلى مسئوليتهم « طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائما قوائم النظام الدستوري في مصر

ومن الجائز هنا أن تكون بريطانيا العظمى قد داعبها الأمل في قيام عهد جديد يقيم على ضوء التجارب السابقة مصالحة بين دستوري ١٩٢٣ و ١٩٣٠ إلا أن - الملك فؤاد رفض ذلك وأعلن في ١٨ ابريل ١٩٣٥ أن من الأوفى أن يعود دستور ١٩٢٣ . ولعله كان بذلك يريد أن يجعل العودة الوفد إلى السلطة مع أمل ظل يراوده بأن شيئا لن يقف بعد في طريقه بمجرد أن تفشل التجربة الوفدية الجديدة في أن يحقق حلمه الخاص بقيام حكم فردي . ولقد كان هذا على الأقل هو الرأي الذي عبرت عنه بعض الصحف الانجليزية وهي تفسر ذلك الدم الذي يميزه للوفد هذا التحول العجيب في موقف الملك .

ولا إن الخطر الإيطالي كان يتعاطم خلال هذه الفترة وكانت بريطانيا لا تقبل عن مصر شعورا بخطورته . وفي القاهرة بدأ جميع المعارضين للنظام وأنصار دستور ١٩٢٣ يلحون في ضرورة بدء المفاوضات . وحينئذ بدأ أن من السهل الوصول إلى اتفاق واستطاعت بريطانيا بسهولة أن تعدل عن مشروعاتها فسحبت تأييدها لتوفيق نسيم الذي استقال في ٢٢ يناير . وشكل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات . لكن الأجل لم يطل بالملك فؤاد ليشيد انتصارا جديدا للحزب الذي لم يكف . هو مطلقا عن محاربته .

تمت .

ونتقل بعد ذلك إلى أهم حدث مصري سعودي . ونعني به عقد معاهدة صداقة بين البلدين الشقيقين .

## الفصل الثاني

### معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية أول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين

● كانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية كما يقول د. محمود عزمي من المسائل الشائكة التي طال انتظار تسويتها ، والتي طالما تآقت الأمة المصرية الى النقلب على العقبان التي كانت « مصر الرسمية » ، تقيمها في سبيل هذه التسوية .

وقد حاول أكثر من رئيس وزارة مصرى أن يتقلب على هذه العقبان فلم يكن التوفيق حليفه .

- حاول سعد باشا ، ولم يفلح .
- وحاول ثروت باشا ، ولم يفلح .
- وحاول عدلى باشا ، ولم يفلح .
- كما حاول النحاس باشا ، ولم يفلح .

ذلك لأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ، ومصر الرسمية لم يكن راجعا الى مسائل ذات صفة عامة ، بل كان ممتزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية يثق ، أمر التفاهم معها في مثل هذه الحالات » .

ونفتح قوسا ، لنؤكد على حقيقة هامة لم يستطع د. محمود عزمي أن يصرح بها وقت أن كتب كتابه « على هامش التاريخ المصرى الحديث : الأيام المائة » تلك الحقيقة التي نقولها اليوم هي أن الملك فؤاد ، كان بصفة شخصية ، غير راغب على الاطلاق في تسوية المشاكل ، التي بين مصر والمملكة ، العربية السعودية .

وليس هذا وقت شرح الأسباب التي كانت تدفع الملك أحمد فؤاد ، الى الوقوف في سبيل أية تسوية بين مصر والمملكة العربية السعودية » .

## • ونقل القوس •

ويستطرد محمود عزمي قائلا : « أقدم على ماهر باشا ، على معالجة هذه المشكلة الشائكة التي فشل فيها أولئك الرؤساء السابقون ووفق فيها توفيقا عظيما ، استند الى تقدير اخلاصه غير المشوب والى احسان تصويره ، للمصلحة المصرية ، واحكام تضامنها مع اعتبارات « التاج » •

وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب المملكة العربية السعودية ، الذي جاء الى مصر ، لتلبية لطلب الحكومة التي اظهرت من تلقاء نفسها اكد وغبتها في تسوية المسائل الملقة بين البلدين وانتهى الأمر الى اقرار معاهدة تستند ، اليها العلاقات بينهما •



وقد تحدث بإفاضة في هذا الموضوع د. محمد حسين هيكل ، في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية » ، فأشار الى موضوع ارسال المحمل من مصر ، وحدث خلاف بين السعودية حول القوة ، التي ترافقه وامتناع مصر ، عن ارسال المحمل نفسه في عام ١٩٢٦ • والى موضوع الخلافة وذهاب الشيخ محمد مصطفي المراغي الى الحجاز في عام ١٩٢٦ ، للحديث فيه مع جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وعن اضطراب الجو بين الدولتين منذ ١٩٢٦ حتى ١٩٣٦ ، الى أن يقول: « علمت قبيل سفرى الى الحج ان على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده فذكر لى انه يسره تمهيد الجو لمبادرات تكفل نجاح هذا المقصد وكنت مقتنعا من جانبى بأن بقاء القطيعة لا خير فيه •

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة كوتر وانى لفى بهوها يوما بعد أن ارتديت رداء الاحرام ، اذ تقدم الى حاج محرم ، لم أكن قد رأيته من قبل وقسم نفسه •• ذلك هو الشيخ حسن البنا ، وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان المسلمين ، لتهديب الناس تهديبا اسلاميا صحيحا وانه يطعم فى تعضيد مؤلف « حياة محمد » - أى الدكتور هيكل - لهذه الجماعة بل يطعم فى قبول رياستها •• والرجل لبق حسن الحديث حلو الالقاء وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز ، اذ كان الحجاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم فكان يقف فى كل جمع خطيبا واعظا ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ويلقى خطبة فى عبارة بليغة وعربية فصيحة •

وقيل لى وأنا بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية وانه يلقى منها عطا ومعونة -

فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ذكرت له ان يث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى هجالا ، لقبول ما دعانى اليه •

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل أثناءها على ماهر باشا بالحكومة السعودية وقد أوفدت الى مصر ، السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر ، معاهدة مودة ، وصداقة ، ولم آل جهدا خلال هذه الأسابيع فى التحلل الى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة •



ولأن معاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية كانت أول معاهدة صداقة توقعها مصر ، مع دولة عربية شقيقة ، ولأن نصوص هذه المعاهدة قد اشتملت على كثير من المبادئ الهامة فى العلاقات بين الاخوة الأشقاء أجد لزاما على أن أشير ، الى بعض نصوص تلك المعاهدة التى وقعت فى ٨ مايو ١٩٣٦ - آخر يوم فى وزارة على ماهر - وقد وقعها ، عن الجانب المصرى ، على ماهر • وعن الجانب السعودى ، فؤاد حمزة •

● سميت المعاهدة - أولا - باسم معاهدة الصداقة ، بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية وفى ديباجة المعاهدة : مجلس وزراء ، المملكة المصرية متوليا حقوق بخالة ملك مصر الدستورية وحضره صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية - نظرا لما لدى الملكتين المصرية ، والعربية السعودية من خالص ، الرغبة فى توثيق عرا الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية •

● والمادة الأولى من هذه المعاهدة تنص ، على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات سيادة مستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً •

● بينما المادة الثانية تقول : يكون بين المملكة المصرية . والمملكة العربية السعودية ، وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة . ويتعهد كل من الطرفين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل ، لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة ، الموجهة ضد السلم ، والسكينة فى بلاد الطرف الآخر •

● وتنص المادة الثالثة من معاهدة الصداقة ، على أنه تنشأ بين الملكتين المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسى والقنصلى

● والمادة الرابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج . وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين . يعلن انهم يتمتعون اثناء اقامتهم في الحجاز بالامن على اموالهم وانفسهم بالحرية الشخصية وفي الحدود الشرعية ، وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالترتيب .

● وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على : أنه عملاً بالتضامن والتعاون الاسلامي يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية اذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع ، لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح ، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما وتشمل المرافق المشار اليها تعبئ الطرق التي يسلكها الحجاج أو الزوار ، واضاعة الحرمين ، وما حولهما وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التي تهدف الى توفير راحة الحجاج والزوار ، أو المحافظة على صحتهم . وتتفق الحكومتان مقدما على التصميمات الخاصة بالأعمال المشار اليها .



ويرسل جلالة الملك عبد العزيز آل سعود .. طيب الله ثراه .. الى على ماهر باشا البرقية التالية في ٨ مايو ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس الوزارة الأفخم ..

« اطلعنا على نص المعاهدة ، التي وقعتوها مع مندوبنا فؤاد حمزة والمحتوية على سبع مواد ، واشعارا بموافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويجمله فاتحة عصر ، سعيد بين البلدين »



ويرسل على ماهر باشا ، البرقية التالية الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود : « حضرة صاحب الجلالة المعظم « مكة المكرمة » ..

« انى سعيد بتلقى برقية جلالكم بالموافقة على المعاهدة التي نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهيل أداء فريضة الحج ، على جميع المسلمين . وتفضلوا جلالكم بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات » .

« على ماهر »

ولست أعتقد ، انه في دنيا التعاقدات ، الدولية معاهدة اتسمت بمظاهر الحب والود والإخاء والتعاون المشترك كمعاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

ولست ، أعتقد أيضا أن معاهدة سعد بتوقيعها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها وفي مقدمة هؤلاء : المسلمون في مصر . وفي المملكة العربية السعودية مساعدتهم بتوقيع تلك المعاهدة .

والجدير بالذكر أن العلاقات بين مصر والسعودية كانت قد قطعت في أعقاب ما عرف بأزمة المحيل . تلك التي وقعت في مكة المكرمة في ٢٨ يونيو ١٩٢٦ الموافق يوم الأربعاء ١٨ ذي الحجة ١٣٤٤ .

وكانت صحيفة أم القرى التي كانت تصدر في مكة المكرمة قد خصصت افتتاحيتها في العدد الصادر بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٣٤٤ - ٢٩ يونيو ١٩٢٦ للحديث عن تلك الأزمة بمقال عنوانه : نزعة وقي الله شرها ، وقد جاء في ذلك المقال : سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك لك الحمد كله ، ولك الشكر كله لأنك الدافع لكل شر والواقى من الفتن ولولا عنايتك ولطفك ، يارب لهلك كثير من عبادك المؤمنين . وتفصل أم القرى التي اتخذت شعارا قول الله تعالى : ( وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها ) على أن صحيفة « أم القرى » تكتب عن تلك الأحداث - من وجهة نظرها - قائلة :

ان ركب المحيل المصرى جاء من جدة الى مكة المكرمة واستقبل بكل ترحاب وإيناس ونزل في مكانه المعتاد ، وزاره جلالة الملك مع أولاده وبعض حاشيته في نزله ومساء الثامن من ذي الحجة قبل الغروب سار المحيل من مكانه قاصدا عرفات وكان يحيط به نفر من حرس جلالة الملك يمتعون الناس من المرور في طريق المحيل ليكون المحيل في راحة من زحام الناس .

ولقد سار المحيل بكل راحة وهناء حتى بلغ آخر منى حيث كانت خيام النجديين تملأ ذلك الوادى واذا ذاك لم يسمع الناس الا أصوات الأبواق تتصاعد من رجال ركب المحيل وهذه ينكرها أهل نجد ولا يعرفونها ولم يكن أحد ليعلم سببا لصوت البوق في ذلك المكان وما درى غير الذين يفقهون إشارة الأبواق ، ماذا كان يراد من تلك الأصوات وماذا فهم الجند منها لأنها كانت تضرب مشعرة الجند بأوامر تتعلق بالوقف .

تصاعدت أصوات الأبواق من المحيل وعلا التكبير والتهليل وتراجع صدهاء في بطن الوادى واذا ذاك أقبل بعض البدو من النجديين الذين كانوا يخيمون بالقرب من طريق المحيل الى جهة المحيل ينكرون بالسنتهم ضرب الأبواق في ساعة من ساعات العبادة . وفي مشعر من مشاعر الحرم فردهم رجال الحرس

الملكى الخاص بعنف وشدة فلم ينتهوا وكان ذلك قريبا من بهو جلالة الملك فأوصل الجند الخبر لجلالة الملك فأمر نائبه سمو نجله الأمير فيصل أن يسير الى محل الحمل لينتج أى اعتداء هنالك ولكن سموه سار مسرعا بغير أن يأخذ قوة معه فلما وصل الى المكان وجد بعض البدو يتفوهون بالفاظ السباب ويتبادلونها وتجاوز بعضهم فرمى الحرس ببعض الحجارة فطلب من رجال المحمل أن لا يتجاوزوا موقعهم وانكفأ على البدو يعرفهم بنفسه لأن الليل كان قد أقبل ويطاردهم بمن معه من حرسه وحرس جلالة والده ، وأرسل لجلالة والده يطلب منه زيادة على ما معه ، ففي الحال أمر جلالة الملك أكبر أنجاله الأمير سعود أن يذهب لنجدة أخيه بقوة من الجند وبينما الأمير سعود يسرع بجمعه والأمير فيصل يكافح بنفسه وهو يهدى روع رجال المحمل لم يشعر الحجيح الا والرصاص ينفذ من أفواه بنادق جنود المحمل الى صدور الحجيح ووراء ذلك قنابل تضرب يمنة ويسرة تقتل الآتين المطمئنين وما هى الا لجة والناس بين ملب ومهلل حتى أقبل معظمهم من كل حذب يهرع نحو مخرج النار وفيهم العدد العظيم الذى لم يعلم شيئا عن الخبر ، ولا درى الا وقذائف النار تقع عليه ، وعلى من حوله ، كانت الفتنة صغيرة ، فى طور السباب والشتائم فلم يشعر الناس الا والنار تقذف وقوة الأمير سعود لم تصل ولو تريت رجال المحمل حتى تصل القوة لما أصابهم شئ ولا وقع ، ما وقع ، !

رغمضى أم القرى من وجهة نظرهما فى رواية ما حدث من صدام وكانت أم القرى قد اختارت فى مكان بارز من صفحاتها الأولى قول الشاعر :

لومي هم قتلوا أميم أخى      فإذا رميت أصابنى سهمى

وكانت قد اختارت أيضا - فى ٢١ ذى الحجة ١٣٤٤ - ٢ يوليو ١٩٢٦

أبياتا من الشعر جاء فيها :

قال ابن جنى التغلبى :

لتغلب أبكى اذا ثارت رماحها      غوائل شر بينها مثلم  
وكانوا هم البائين قبل اختلافهم      ومن لا يشهد بنيانه يتهم

وقال بن وقاص الحارثى :

ألا لا تلومانى كفى اللوم ما بيا      فما لكما فى اللوم خير ولا ليا



وكانت جريدة أم القرى قد أصدرت قبل هذا العدد ، ٧٨ عدداً إذ كانت تصدر مرة في الأسبوع . وكان مدير الجريدة الشيخ يوسف ياسين .

وبتوقيع المعاهدة المصرية السعودية في ٨ مايو ١٩٢٦ انتهت تماماً تلك الأزمة التي تسببت في قطع العلاقات بين مصر والسعودية منذ ٢٩ يونيو ١٩٢٦ حتى توقيع تلك المعاهدة .



## الفصل الثالث

### انتخابات عام ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك فاروق

وكانت وزارة على ماهر باشا قد تألفت في ٣٠ يناير ١٩٣٦ لإجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة ، وكان من وزرائها : أحمد على باشا ، محافظ حسن باشا ، ومحمد على علوية ، وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل أن يدخل الوزارة وحسن صبرى بك ، وأحمد عبد الوهاب باشا ، وصادق وهبة باشا ، وعلى صدقي باشا ، وكانت قد استصدرت مرسوما ملكيا في ١٣ فبراير ١٩٣٦ بتعيين وفد يتولى التفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل توقيع معاهدة صداقة ، برئاسة مصطفى النحاس باشا وعضوية محمد محمود باشا ، واسماعيل صدقي باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وواصف بطرس غالى ، د. أحمد ماهر ، على الشمسي باشا ، عثمان محرم باشا ، حلمي عيسى باشا ، الأستاذ مكرم عبيد ، حافظ عفيقى باشا ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، وأحمد حمدي سيف النصر بك .

وكان هذا الوفد يمثل أحزاب الوفد ، والأحرار الدستوريين ، والشعب ، والاتحاد ، كما يمثل المستقلين أيضا . وقد اعتذر الحزب الوطنى ، عن المشاركة فى ذلك الوفد ، استمساكا بسياسة « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » ، ولأن الجلاء لا يجب أبدا أن يكون موضع مساومة أو اشتراط « شروط » ، فى مقابل تحقيقه ، هذا بالإضافة الى أن كل الأحزاب المشتركة فى الانتخابات قد أنفقت على تقصير مدد الانتخابات لمجلس الشيوخ حتى يتمكن الشيوخ المنتخبون من المشاركة فى تشكيل مجلس الوصاية على الملك فاروق الذى لم يكن قد أكمل السن الدستورية . وكانت النية قد اتجهت على أن تتفاهم الأحزاب على توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها غير أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك الهدف وقد ترك حزب الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية فلم يرشح من جانبه أحدا فى تلك الدوائر .

وتعتبر انتخابات مايو ١٩٣٦ من أبرز أحداث ذلك العام .

والجدير بالذكر أن حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى لم ينجح فى انتخابات مجلس النواب ، وكان يرى أن إجراء أية مفاوضات مع بريطانيا مع وجود الاحتلال البريطانى فيه يعنى الاكراه ، الذى يضمن من ارادة الدولة ، التى هى الطرف الضعيف فى تلك المفاوضات .



● أجرت وزارة على ماهر ، الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ حيث صدر مرسوم دعى بمقتضاه الناخبون الى انتخاب أعضاء مجلس النواب فى ٢ مايو على أن تكون الاعادة فى حالة عدم حصول المرشحين على الأغلبية المطلقة فى ١٠ مايو ، وكذلك نص المرسوم على دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فى ١٦ ، ٢٤ مايو ١٩٣٦ ، فلما توفى الملك عدل الموعد الى ٧ ، ٨ مايو بعد مجلس النواب وقد سقط فى تلك الانتخابات عبد الرحمن فهمى بك عميد الفدائيين المصريين والزعيم العمالى المعروف - وقتئذ - وذلك فى دائرة نقطة بوليس العزب رقم ٢ ولم يحصل الا على ٢٦٤ صوتا ، رغم الجهود التى بذلها كثير من السياسيين المصريين من كافة الأحزاب لانجازه وحصل منافسه محمد عبد الصمد أفندى على ١٥٥٠ صوتا وقد انتخب .

وفى دائرة سنباط غربية لم ينجح مرشح الوفد عوض أحمد الجندى الذى حصل على ٢٦٥٠ صوتا ، بينما نجح منافسه محمد راغب عطية على ٦٦٧٨ صوتا وقد أعلن انضمامه للوفد فور نجاحه فى تلك الانتخابات .

وقد نجح فى دائرة سخا غربية الدكتور عبد الحميد سعيد وحصل على ٤٧٠٥ أصوات وحصل منافسه فؤاد خير الدين على ٢٣٤٣ صوتا . وعبد الحميد سعيد كما هو معروف من أقطاب الحزب الوطنى .

وكان فى مقدمة الصالحين الفائزين فى تلك الانتخابات الأستاذ محمد توفيق دياب عن دائرة سنهوا ومنشأة فتحي : وفى دائرة منيا القمح حصل رياض المصرى أفندى على ١١١٧ صوتا وحسن مرعى بك ، ب ٧٤٤٧ صوتا وقد انتخب .

وأعييت الانتخابات بين الأستاذ فكرى أباطة أفندى « ٢٨٧٠ » والشيخ محمد عثمان عبد القادر « ٣٠٠٦ » فى دائرة أبو حماد « شرقية » وقد نجح الأستاذ فكرى أباطة فى الاعادة وحصل على ٤٠٢٣ صوتا وكان من الفائزين فى هذه الانتخابات محمد صبرى أبو علم أفندى « وفدى » وقد حصل على ٥٠٤٩ عن دائرة منوف وأحمد أحمد عبد الغفار بك دائرة تلا وقد حصل على ٤٦٨٩ صوتا .

وحصل اسماعيل رمزى باشا على ٦٤١٢ صوتا فى دائرة تسمى الامديد ولم يحصل د. محمد حسين هيكل بك الا على ٢٧٠١ صوت .

وكذلك نجح محمود نصير بك « دائرة المنصورة » وحصل على ٢٩٤٢ صوتا وحصل د. محمد حلمى الجيار على ١٩٥٥ صوتا ، ونجح ايضا فى دائرة كفر داود عبد العزيز عبد اللطيف الصوفانى من أقطاب الحزب الوطنى وحصل على ٥٦٢٣ صوتا وحصل منافسه الجارحى عبد السيد حميدة أفندى على ٤٥٦٣ صوتا .

ونجح من أقطاب الحزب الوطنى أيضا محمد محمود جلال فى دائرة بنى مزار - المنيا - وحصل على ٦٥٥٣ صوتا ، ونال منافسه محمد سمودى أفندى على ٥٠٢٦ صوتا .



وفى دائرة الحسكة « أسيوط » فاز رشوان محفوظ باشا ، حر دستورى ، على منافسه عبد الرحمن حفتى الطرزى .

وانتخب محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين عن دائرة البربا « أسيوط » وحصل على ٧٠٣٠ صوتا وحصل منافسه على عثمان حماد على ٢٩٧٤ صوتا .

وفى دائرة البلينا « جرجا » فاز فؤاد أبو ستيت أفندى « ٦٤٢٤ صوتا » وفى دائرة كفر بداوى القديم « المقهلية » فاز محمد عبد الجليل أبو سمرة وفى دائرة القلبنى « شرقية » فاز محمد عزيز أباطة .



وفى مقدمة التعليقات على الانتخابات ، التى أعجبتنى ما كتبه الأستاذ عبد الرحمن فهمى سكرتير عام لجنة الوفد المصرى وقطب الحركة العدانية ومن أبرز الوجوه التى لم تنجح فى الانتخابات حيث قال تحت عنوان « يوم الانتخابات ، وما حدث فيه » : فى فترة الترشيحات من جانب الوفد المصرى ، عرض على الوفد بعد حديث لى مع صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أن يترك لى دائرة الصنف من مديرية الجيزة فاعتذرت له مع وافر الشكر ، ثم عاد الوفد مرة أخرى ، فعرض على أن يترك لى دائرة ثانية هى دائرة « ناهيا » إحدى دوائر الجيزة أيضا .

ولكننى كررت الاعتذار وكررت الشكر ذلك اننى رأيت لنفسى ألا أبارح القاهرة فترة الانتخابات وفيها من وجوه السياسة بظروفها الدقيقة ما يشغلنى عن كل شئ .

على أننى وقد التزمت هذا الموقف حيال ما عرضه الوفد المصرى على فى مرتين متتابتين اذا بوفد من جمهرة كبرى من الموظفين والأهالى والعمال المنتمين الى الدائرة الثانية فى شبرا ، تفد على أكثر من مرة ملحة فى أن أشرح نفسى عن هذه الدائرة . والواقع أن سابقة عملى للعمال قبل اعتزالى السياسة والى جانبها احساس آخر ، أكد لى بأن التوفر على معركة انتخابية فى قلب العاصمة لم تقعدى عن ملابسة الظروف التى تجتازها البلاد ، قد مهدا لى اجابة دعوة الداعين ، والتقدم الى دائرتهم مرشحا نفسى .

لقد تحريت فى هذه المعركة الفكرة . التى دعوت اليها ، وخرجت من أجلها من اعتكافى وهى أننسا مصريون ، وأنا اخوة فلم أستخدم فى معركة ، الانتخابات اذن سلاح المهاترة أو النزول الى مستوى الاسفاف أو شرا . الثقة بأى ثمن كان ، وأنا حرصت جهدى على أن تكون المعركة من جانبى بعيدة عن هذه الظواهر ، نائية عن كل ما يشين الرجل الشريف .

وجاء يوم الانتخاب فاذا به يتمخض فى طائفة من لجان الانتخاب عن سوءات ومخالفات لا أريد أن أفصل أمرها بعهد أن بعثت عنها شكاوى الى جهة الاختصاص » .



ويمضى عبد الرحمن فهمى الذى كان سكرتيرا عاما للوفد بالقاهرة أثناء ثورة ١٩١٩ قائلا :

« انتهت نتيجة الانتخابات على نحو لا أستطيع معه الا القول بأن دائرة بلغ عدد الناخبين فيها ستة آلاف ناخب لم يتقدم منهم لاعطاء صوته أكثر من ثمانمائة أو ألف ناخب .

وفى هذا اوضح دليل على ما نرجو أن يشهده المستقبل للناخبين من عناية توحى اليهم بأن يستعملوا حقهم الكامل .

ومن المحقق أنه لا شئ أحب الى من القول بأننى وقد أحصيت عدد الذين سجلوا الأصوات لى وأحصيت الى جانب ذلك جملة المخالفات التى ارتكبت فى بعض لجان الانتخابات قد هنأت نفسى بأولئك الذين كانوا الى جانبى خلصاء من غير سوء لم يذفع بهم لا وعد ، ولا وعيد ولا بيع ولا شراء .

وقد خرجت بهذا كله وأنا كثير الاطمئنان الى أننى أديت واجبى فى نزاهة وأمانة وصدق » .



وينهى عبد الرحمن فنهى بك كلمته القاسية المريعة ، بقوله :

وإذا كنت قد أدبت الخدمة ، لوطني : في نهضته الكبرى عن طريق اللسان والعمل الى حد قرب عنقي من حبل المشقة ومن انحنى للطلول ، والمعاناة الشاقة فاني أضع اليوم الى جانب هاتين القوتين ، اضع قلبي في الميدان لتكون الخدمة للوطن الخالد ، باليد والقلب ، واللسان ، متجاهلا خصومة أى انسان ، راضيا بالعمل حيث يدعو الصالح الوطنى العام .



ولا تعرف الانتخابات مرشحا أثار عدم نجاحه هزة في الحياة العامة ، قدر عدم نجاح د. محمد حلمى الجيار . لقد تلبذ الجو في المنصورة يوم الانتخابات وتم اعتقال الكثير من أنصار منافسى الجيار .

وبعد ظهور الانتخابات وتأكد عدم نجاح الدكتور الجيار فى تلك الانتخابات قامت مظاهرات عنيفة فى المنصورة ، وامتلا مستشفاه الكبير ، بالمئات من أنصاره وقد خطب الجيار ، أكثر من مرة فى الوفود ، التى كانت تقف على مستشفاه حيث كان يكرر أسفه لهذا العراك . البرلمانى البعيد عن الأخلاقيات ، واعتماد منافسه على الطريق ، غير الشرعية . لاستمالة الناخبين اليه ، حتى لقد تولى هو بنفسه - أى الدكتور الجيار - القبض على بعض هؤلاء الذين يستخدمون وسائل غير مشروعة وسليمم الى النيابة .

وكان من بين ما قاله الجيار : ان قضية الاخلاق اذا اصبحت على هذه الصورة وبمثل هذه العلانية فان « الريح » السياسى للبلاد فى قيام برلمانها لا يعوض بعض الذى نخسره من أخلاق الناس .

وقد وجه د. حلمى الجيار الى شعب المنصورة كلمة قال فيها : انه وان لم يكن لى النصر فى الصناديق ، والاوراق فقد نلتة واحرزته فى القلوب ويكتفىنى فخرا مظاهر العطف والتأييد من جميع الطبقات مثقفين واهلين .

وينهى الجيار كلمته بقوله : فى النهاية أقول للجميع لترك . الجدل فى أمر قضى ، وانقضى .

ولتجدد الجهاد لتأدية رسالتنا : لمصر تحيا وفى سينيليا نموت .

وما كادت معركة الانتخابات لمجلس النواب تنجلي عن فوز الوفد بالأغلبية الساحقة حتى راح الجميع - فى انتخابات مجلس الشيوخ - يتسابقون لانجاح مرشحي الوفد . حتى لقد فاز بالتزكية فى يوم ٥ مايو ١٩٢٦ ، ٤٧ شيخا .

سنوات ماقبل الثورة جد ٢٦ - ١٦١

وكان فى مقدمة الفائزين بالتزكية اللواء على باشا فهمى « شبرا » الأستاذ  
عزيز ميرهيم ( بلاق ) محمد صفوت باشا « الوايلى » الشيخ عباس الجمل  
« الدرب الأحمر » حسين شفيق المصرى « السيدة زينب » .

وفى الاسكندرية ابراهيم بك سيد أحمد « العطارين » فهمى حنا ويصا بك  
« اللبان » دولة عبد الفتاح يحيى باشا « منيا البصل » ومحمد محمود خليل  
بك « شبين القناطر » ، والشيخ على رمضان الطوبجى « بندر المنصوره »  
والشيخ حسن عبد انقادر « المحلة الكبرى » واحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى  
« الجيزة » وغيرهم ، وغيرهم ممن فازوا بالتزكية ، بدون اجراء أية انتخابات .

ولقد كان عدم وجود منافس أمام مرشح ما ، يعنى فوزه فى تلك الانتخابات  
عن تلك الدائرة دون حاجة ، الى اجراء انتخابات .

وكان من بين من فازوا فى مجلس الشيوخ - بعد اجراء الانتخابات -  
حامد الشواربى باشا « دائرة قليوب » وعبد الرحمن فتوح افندى « دائرة زفتى  
غربية » وحصل على ١٣٢١٤ صوتا بينما لم يحصل منافسه محمد علام باشا  
الا على ٣٥٠٤ اصوات .

والاستاذ بيومى مذكور بك « دائرة الجوامدية » .



وقد كان الاعضاء ، المعينون فى مجلس الشيوخ هم : محمد توفيق نسيم ،  
على ماهر ، جعفر ولى ، أحمد مدحت . محمد توفيق رفعت ، أحمد على ،  
حافظ حسن ، عبد الحميد سليمان ، أحمد محمد خشبة ، يوسف أعلان قطاوى  
موسى فؤاد ، محمد على علوية ، محمد علام ، حسن صبرى ، كامل ابراهيم ،  
صادق وهبه ، على صدقي ، امين سامى ، محمد طلعت حرب ، محمود يوسف  
رشاد ، الكسان ايسخرون ، حسن مظلوم غالب ، عبد الحكم عسكر ، عبد الرازق  
القاضى ، على كمال حبيشة ، ابراهيم الهلباوى ، محمد حسين هيكل ، أحمد  
كامل ، وهيب دوس ، محمد حافظ رمضان ، أحمد جمعة ابو ستيت ، مصطفى  
راضى ، خليل ثابت ، أنطون الجميل ، زكى ويصا ، أحمد حسين ، محمد على  
سليمان ، على عبد الرازق ، د. زكى ميخائيل بشارة ، عبد الرحمن عوض ،  
د . عبد الخالق سليم ، يوسف الجندى ، محمود شاكر عبد اللطيف ، محمد  
مرزوق ، يوسف عبد اللطيف ، ميشيل رزق ، عبد الرحمن الببلى ، محمد  
حسين ، حسن . محمد الوكيل ، عفيفى البربرى ، محمد عبد اللطيف ، محمد  
زايد جلال .

. وقد وقع على مرسوم التعيين على ماهر رئيس مجلس الوزراء ، ووزير  
الداخلية ووزير الصحة العمومية بالنيابة ، وزير الأشغال ، حافظ حسن ،



ووزير المالية ، أحمد عبد الوهاب ، وزير الحقانية والأوقاف أحمد على ، وزير  
المواصلات والتجارة والصناعة ، حسن صبرى . وزير الحربية . والبحرية على  
صدقى ، وزير المعارف على علوبة ، وزير الزراعة صادق وهبة .



وتعلق جريدة التيمس البريطانية على انتخابات مجلس النواب قائلة : ان  
اغلبية الناخبين أعطت أصواتها للمرشحين الوفدين بمقارنة الانتخابات الحالية  
بالانتخابات الأخيرة « انتخابات اسماعيل صدقى باشا » يظهر أن الانتخابات  
الحالية كانت حرة تماما ولم يستعمل أى ضغط ، أو تشديد ، على الناخبين  
حتى ان الناخبين فى بعض الحواضر شكوا من أنهم لم يستطيعوا ان يسعوا  
اصواتهم كما جرت العادة .

وقالت التيمس ورغم ذلك القول فان « عشرة » أشخاص قتلوا فى دائرة  
سنهوا

وقالت المورننج بوست : ان الانتخابات لمجلس النواب انفضت دون حادث ،  
اذا استثنينا حادثا واحدا فى الوجه القبلى قتل فيه شخصان !! ، وقد أصيب  
حافظ رمضان بك بهزيمة شديدة فى دائرة قسم الحليفة .



ولم تكن الصحف البريطانية تهتم بالانتخابات المصرية وحسب ، ولكنها  
كانت تهتم وربما باهتمام أكبر بمسألة الوصاية على الملك فاروق وفى الوقت ،  
الذى كانت فيه تلك الصحف تدعى ، ان بريطانيا ملتزم بالحياد فى موضوع  
الوصاية على العرش كانت فى نفس الوقت تحرص على الدعوة ، الى أن يكون  
الأوصياء ، على العرش من المعتدلين .

وقد كان من بين ما نشرته جريدة التيمس البريطانية فى هذا الموضوع ،  
ان السير مايلز لامبسون اجتمع بالزعماء المصريين وقال لهم ان بريطانيا لا تريد  
ان تتدخل فى مسألة الوصاية على العرش ، ولكننا نرجو ان يكون الرجال الذين  
يؤلف منهم مجلس الوصاية مستعدين لعقد المعاهدة والمساعدة على اقامة خير  
العلاقات بين البلدين .

ويقال - هكذا قالت التيمس البريطانية - ان السير مايلز لامبسون تلقى  
من الزعماء تأكيدات تبعت على الارتياح فى هذا الشأن ، ويوجد كذلك من  
الاسباب ما يبعث على الاعتقاد ، بان الزعماء ، ارتضوا بان يؤيد البرلمان تعيين  
رجال من المعتدلين .

وقد أحدث هذا الخبر - كما تقول التيمس - تأثيرا حسنا جدا في الدوائر  
التي كانت تخشى الا يفتح الوفد ، بالاغلبية الكبيرة ، التي ينالها في البرلمان  
فيضيب ان يكون صاحب الكلمة في مجلس الوصاية .

وتقول صحيفة الديلي تلجراف البريطانية بصريح العبارة : « ولم يحزن  
الوفد بعد للكهين بأسماء أعضاء مجلس الوصاية ، ولكن يظهر أن حظ نسيم  
باسا في أن يكون واحدا من أعضاء المجلس قد قل وزاد حظ الأمير محمد على  
كثيرا . »

ولا جدال - هكذا تقول صحيفة الديلي تلجراف - في ان الأمير محمد على  
باعتباره عضوا من أعضاء الأسرة المالكة سيكون أكفأ من غيره للوصاية بما له من  
مقام محترم .

وتقول صحيفة الديلي هيرالد - البريطانية أيضا : ان الأمير محمد على أعلى  
أفراد العائلة المالكة مقاما وهو على تقيض الأمراء الآخرين يحضر اهتمامه في  
الفتون أكثر منه في السياسة وقد تجذبه الحوادث الآن الى الميدان السياسي .



ويصل فاروق الى القاهرة في ٦ مايو ١٩٣٦ قادما من لندن - بالبحر -  
في الوقت الذي كان فيه البرلمان الجديد يتأهب لاختيار أعضاء مجلس الوصاية  
تلى العرش .

وفي ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع البرلمان المصري لأول مرة بعد اعادة دستور  
سنة ١٩٢٢ .

وتكون جلسة البرلمان ، « مجلس النواب ومجلس الشيوخ » من أخطر  
الجلسات في تاريخ الحياة النيابية ، المصرية .

وكان أول عمل قام به البرلمان فض المظروفين الخاصين بوصية الملك أحمد  
فؤاد ، وكان أحدهما مودعا في مجلس الوزراء ، والآخر مودعا في ديوان جلالة  
الملك .

وكانت المفاجأة ، لقد كان المظروف المودع في رئاسة مجلس الوزراء ،  
سليما لم يمس ، أما المظروف المودع في ديوان الملك فلم يكن كذلك ، بل كان  
مفتوحا .

وتقول جريدة اكسبريس - البريطانية ، في مقال افتتاحي لها - ان الأمير  
فاروق يتعلم الآن في إنجلترا في مدرسة ضباط المدفعية وأنه لا يمكن أن  
يعهد بالوصاية الى غير الأمير محمد على صديق بريطانيا .

وتقول المورننج پوست ، ان الملك فؤاد ، الذى كان سلطانا فى سنة ١٩١٧ ، وصار ملكا فى سنة ١٩٢٢ أثبت أن الشرق الأدنى كالشرق الأقصى ، وأن مصر تشبه الهند من أن نظام الحكم البرلمانى غير ملائم لها .

وتشير الصحيفة على الملك فاروق ، ألا يحنو حنو والده فى أوتقراطيته .  
وتأمل أن تكون اقامته فى إنجلترا قد غرست فيه النزعة الديمقراطية .  
وتقول النيوز كرونيكل : لقد كان للملك أحمد فؤاد حدوده ونشاطه . ولكنه كان عاملا من عوامل استقرار الحكم ، أما وقد ذهب أحمد فؤاد فلا غنى للسياسة المصرية من أن تبحث عن قطب جديد لدائرة سياستها .



وعن الملك أحمد فؤاد قالت صحيفة التيمس البريطانية : ان مصر . فعدت بوفاته الملك أحمد فؤاد عاملا من المدرسة ، التركية ، القديمة . لقد كان يعرف ، كل ما يستحق المعرفة فلم يفته سوى أشياء يسيرة ، ولكن هذه الأشياء اليسيرة كانت أكثر مما عرفه بعض وزراءه من صناعة الحكم .

ويمكن أن يقال عن الملك فؤاد أنه مثال مدهش لتأثير الوراثة .

وقد مالت الحكومة البريطانية فى أول الأمر الى اعتباره من هواة الاشتغال بالأمور العلمية فإذا جاوز ذلك الى الاهتمام بشئ آخر فالاهتمام بالشئون الشخصية ولكن الحرب هبت له الفرصة فانه بعد وفاة السلطان حسين عرض عليه العرش ، ولكنه فى ذلك الحين وفى أثناء النزاع الذى دار بين الوفاء ، والسلطات البريطانية - وقد نشأ ذلك النزاع بعد أن وضعت الحرب أوزارها - ظل الجانبان يمتقدان أن الملك فؤاد ، لا يعنى بالشئون السياسية حتى اذا نودى باستقلال مصر واتخذ السلطان لقب ملك شرع يظهر مطمح له أن يكون حاكما حقيقيا لمصر .



وكان من جراء وفاة سعد زغلول وتنحي الحكومة البريطانية من المعرض لشئون مصر - هكذا فى الأصل - أن تمكن أحمد فؤاد من ادراك مقصده وتوصل الى ذلك بزوراء بارعين (محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا : الدكتاتوريين) ثم تخلى عنهما حالما أخذوا يبدیان مظاهر الاستقلال ، الأمر الذى خشى منه على انتقاص « حقوق » العرش .

وتعود مرة أخرى جريدة الدبلى تلجراف ، لتؤكد - على لسان مندوبها فى القاهرة - على أن مصر تواجه أزمة تجاوز أكبر من كونها نزاع دستورى عادى ،

ونذكر الجريدة البريطانية أن الوفد كان قد أصر على قيام برلمان سنة ١٩٢٧ وإن هذا الاقتراح ، الذى تقدم به الوفد هو آخر ما لدى الوفد من حلول ، وإن الموانع الحكومية ، وسائر الجبهات توجس خوفا من دكتاتورية حزب من الأحزاب ، وتقول ان الوفد ومع بقية الأحزاب يرى أن على ماهر ، لا يبقى فى الحكم أكثر من عشرة أيام تيسر فى خلالها دعوة ، البرلمان للانعقاد ، فإذا تجاوز هذه المدة يفقد الوكالة التى جعلته فى منصب الوزارة بوفاة الملك .



وتشير الصحيفة ، الى ما سبق ان قاله على ماهر . من انه يسترشد فى جميع أعماله بالرأى الدستورى فاذا اجتمعت الأحزاب كلها على حل آخر فانه يتخلى عن خطته .

وتشير الصحيفة أيضا ، الى ان هناك حركة ضد وجود احد من المتقدمين من اعضاء الأسرة المالكة فى مجلس الوصاية - محمد على توفيق - وهو عضو يظن ان الملك فؤاد لم يدخله فى الذين اختارهم ، واذا كان الملك ، لم يقم باختياره ، فمعنى ذلك . انه لا يريد اشراكه فى الوصاية .

وترى الصحيفة ان مجلس الوصاية يدير ممتلكات الخاصة الملكية ، والأوقاف المحسوسة وهى ممتلكات واسعة ، وعليه ، أن يسوى مسائل مهمة خاصة بالأسرة الملكية فمن الانصاف للأسرة أن يكون واحد من أعضائها نفسها فى المجلس ليدبر هذه الشؤون .

ولكن المفهوم ، ان جميع الأحزاب لا تميل الى ادخال أحد من الأسرة الملكية فى مجلس الوصاية وقال وفدى معروف أن فى سلطة البرلمان ، أن يرفض أيا من الذين عينهم الملك فؤاد ، وهذا يثبت ما يسود الأذهان ، وهو أن أكثرية الوفد ، فى البرلمان تصر ، على أن يكون أعضاء مجلس الوصاية من أنصار الوفد ، وقد يقول قائل : ان هذا الأمر ، لا أهمية له ، لان الملك فاروق يبلغ سن الرشيد بعد سنة !



وتبسدى الصحيفة البريطانية ، فى أكثر من عدد من أعدادها ضرورة أن يكون أحد من أفراد الأسرة المالكة من الأوصياء على العرش ، بالرغم من أن الملك فؤاد لم يسم أحدا من أفراد تلك الأسرة من الذين وصى بهم فى الوثيقة التى سبق أن كتبها : لقد كان الملك فؤاد يضع ثقة لا حد لها فى نسيم باشا الذى كان من أعظم المقربين اليه وعدل يكن باشا الذى توفى واشتهر فى حياته بوساطته بين الأحزاب فى الأزمات السياسية ومحمود فخري باشا صهر الملك .

وتؤكد الصحيفة البريطانية على أن موقف الحكومة البريطانية قد أصبح - في مصر ، صعبا للغاية ، بينما هي - أي بريطانيا ، الملجأ ، الأخير المسئول عن شئون مصر : ان الجوى المقبل - كما تقول الصحيفة البريطانية - ليس صافيا والامل بعدد معاهدة صار أقل مما كان .

وتقول الصحيفة أيضا كلما أمعن المرء في البحث والنظر ، تبين له ما كان عليه الملك فؤاد من بعد نظر في مواقف كثيرة كالموقف الحالي تعقد فيه الاعتبارات السياسية ، المسألة الدستورية ، وكيف كان الملك ركنا من القوة يعول عليه في مثل هذه المسائل .

لقد كان الملك فؤاد يعتقد بنظام الحكم المطلق ويؤثر أن يحكم بدون دسبور ولم يكن يؤمن بالبرلمان والانتخاب .

ومع أن بريطانيا هي التي اختارت الملك فؤاد ، لنولى عرش مصر . إلا أنه لم يكن آلة في يد وزارة الخارجية البريطانية .



● وفي هذا الجو المحموم ، يدخل الإيطاليون أدیس أبابا بعد أن هرب هيلاسلاسى ، من العاصمة الأثيوبية ويقرر حزب العمال البريطانى فى مؤتمر استثنائى وجه الدعوة اليه ، انه يجب ألا يسمح لإيطاليا بأن تقتطف ثمرة اعتدائها ، غير المشروع والوحشى ، على اثيوبيا .

وقد صار من المحتم على الأعضاء المختصين لعصبة الأمم بأن يتمسكوا بالندابير ، التى اتخذت ضد إيطاليا وأن يسموا لتوسيع نطاقها حتى تفوز سلطه عصبة الأمم . فى الوقت الذى تتقبل فيه الدوائر الرسمية . البريطانية سقوط العاصمة الأثيوبية بكثير من السكينة مؤكدة ان من الواجب انتظار سير الحوادث فيما بعد : هل تضع إيطاليا ، أحد الرؤوس - الشخصيات الأثيوبية الكبيرة ، من الأسرة المالكة - على رأس نظام الحكم فى الحبشة ، مؤيدة الجيش الايطالى ، أم تقرر إيطاليا تحويل الحبشة الى مستعمرة عادية ! فى هذا الهجوم المحموم - داخليا وخارجيا يدلى السنيور موسولينى بحديث خطير الى المستر واردبرايس مندوب جريمة الدبلى ميل البريطانية يقول فيه :

لم يخطر ببالي قط أن أمس مصالح الامبراطورية البريطانية ولم يخطر ببالي أيضا ائذاء إنجلترا : ان مصر ، لا تيمنا وكذلك فلسطين وليس لإيطاليا مطالب استعمارية أخرى .

وعندما يسأله واردبرايس عن شروط الصلح يقول موسولينى : لا يمكننى أن أقر الآن ذلك نهائيا ، ذلك لأننى لا أعرف مع من أعقد الصلح ، بعد قرار الامبراطور .

ثم يضيف موسولينى قائلا : لقد استقرت السلطة الإيطالية استقرارا  
راسخا فى الجبشة ونحن نريد سلاما دائما !



وينشر المحرر الدبلوماسى لجريدة الدبلى هيرالد مقالا ، عن المحادثات المصرية  
البريطانية فى نفس اليوم الذى سقطت فيه أديس أبابا ، ونشر فيه حديث  
موسولينى مقالا هاما - وصريحا - يقول فيه : ان طريقة مواجهة الزعماء ،  
المصريين بخبرا ، بريطانيين ضالعين فى الشئون الحربية ، فى البر والبحر والجو  
وتفسير البواعث الفنية ، التى تقتضى زيادة جيش الاحتلال ، والمواقع التى  
يحتلها بدلا من نقصه ، وبعضها حبطت حبوطا تاما ، فالصريون وليس عندهم  
مستشارون خبراء فى الناحية الفنية لا يستطيعون أن يحكموا حكما صحيحا .  
على قوة هذه الأدلة أو ضعفها ، فيشعرون أن فى الامر حيلة عندما يقال لهم  
- مثلا - ان الضرورة تقتضى بقاء ، الحاميات البريطانية فى القاهرة والاسكندرية  
والسلاح الجوى فى هليوبوليس « مصر الجديدة » ويبدو لهم أن القول ليس  
الا محاولة للتوصل فى التسليم بما سلم به الانجليز فى مشروع عام ١٩٢٠  
وربما كان الخطأ ، الكبير ، أو الجريمة الكبرى السعى ، المتعمد لجعل مصر غير  
قادرة على أن تتولى الدفاع عن نفسها وليس هناك ما يفسر لنا لماذا لا تملك  
مصر قوة دفاعية كافية كان يمكن انشاؤها بمساعدة البريطانيين الفنية .

ومن اللغو أن يقال أن المصرى ليس بجندى مجيد فريد . . أثبت المصريون  
بقيادة ابراهيم باشا أنهم جنود أكفاء فحاربوا الترك وغلبوهم ثم انهم حاربوا  
فى السودان وأحسنوا الحرب ولكن لم يتج لهم فى العهد الحديث أن يحاربوا  
بقيادة ضباطهم المصريين . فالضباط المصريون لا يسمح لهم بأن يتولوا مقاليد  
القيادة .



وقد احتج اللورد ملتر - من زمن بعيد - على تلك الخطة وما فيها من قصر  
نظر ولكن تنفيذ الخطة استمر متعمدا لتسويغ بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر .

نحن نمعنا المصريين من انشاء هيئة أركان حرب على درجة من الكفاءة لتنظيم  
جيش مصر ، وقيادته فأصبحت مصر الآن لا تملك خبراء عسكريين أكفاء فى  
الشئون العسكرية مع البريطانيين وعلاوة على ذلك تعمدنا إبقاء الجيش المصرى  
بغير معلم عسكري واحد ومن دون مدفعية ثقيلة وفرضنا على مصر نزع سلاح  
كان أشد فى وقته من نزع السلاح الذى فرض على المانيا اثر هزيمتها فى الحرب  
العالمية . والآن نقول للمصريين أيها الأصصدقاء : الواقع ، أنكم لا تصلحون  
للدفاع عن بلادكم .

ولذلك نريد أن تبقى جيوشنا في كل مكان للدفاع عنكم آنهذهش عندما ترى المصريين يرتابون في أقوالنا ويظنون أننا سيئون النية ؟



ويصل الملك فاروق الى مصر وتسبقه حملة دعائية هائلة من الإشادة بتقواه ، وتأثره بالتعاليم الدينية وتستمر تلك الحملة تزداد كل يوم قوة ، وتركيزا وبطبيعة الحال لا تعرف الجماهير شيئا عما كان يحدث للملك في لندن وما كان يحدث من الملك . ولو أن عزيز المصري باشا كان قد فتح فمه وتحدث عن تلك المؤامرات التي كان يحيكها أحمد حسنين وعمر فتحي ضد فاروق في لندن ، وكيف استطاع أن يحيل الفتى الطيب الى سلاب منحرف : يدخل عليه عزيز المصري غرفته - كما روى لانور السادات - في الصباح فيجده نائما بمازيس السهرة والخمر تفوح من فمه : كان أحمد حسنين وعمر فتحي يقودان فاروق الى دور الفساد فلا يعود الا في الرابعة صباحا ويعود مخمورا فينام ويلقى بنفسه القاء على أقرب مقعد أو وسادة ، لو أن عزيز المصري فتح فمه يومئذ لكان في الامكان انقاذ الملك مما تردى اليه .

على أية حال وصل فاروق الى الاسكندرية فالقاهرة وحظي - أول من حظي - بمقابله صاحب السعادة سير مايلز لامبسون المنسوب السامي البريطاني .



وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع مجلسا البرلمان « النواب والشيوخ » في هيئة مؤتمر غير عادي ، فيعلن المرسوم الصادر بدعوة مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ويعلن بعد ذلك وفاة الملك فؤاد .

ويتولى أمين سامي باشا رئاسة المؤتمر باعتباره أكبر الأعضاء سنا : وينولى السكرتارية محمد متولى بك والى يمينه الأستاذ محمد خطاب فالأستاذ إبراهيم عبد الوهاب بينما يجلس على يساره الأستاذ أمين عثمان والأستاذ عز العرب ، ويقبل على ماهر باشا رئيس الوزراء ومعه الوزراء ويتحدث على ماهر عن الملك ، ويتلوه زعيم الأغلبية البرلمانية ، كما يتحدث محمد محمود واسماعيل صدقي ومحمد حلمي عيسى « رؤساء أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد » ثم يتحدث بعدهم حافظ رمضان باسم الحزب الوطني وينهض الشيخ الحريم لويس فأتوس ليقدم اقتراحا فلم يكده يبدأ الحديث حتى كانت يد زميله القديم الشيخ حسن عبد القادر قد استقرت على فمه فلم يستطع الكلام وبعد ربع ساعة فضاها الجميع حدادا على الملك الراحل استمع الجميع الى تبليغ « المناداة بفاروق

الأول ملكاً على مصر ، ويعلم على ماهر ان الملك الجديد قد خفض ميزانية  
مخصصات جلالاته من مائة وخمسين ألف جنيه الى مائة ألف جنيه ، ويقول على  
ماهر قبل ان تأخذ هيئة المكتب في فحص أختام المظروفين اللذين يحتويان على  
وثيقة الوصاية : ان المظروف المحفوظ في مجلس الوزراء وجد مقفلاً ، أما المظروف  
المحفوظ في ديوان الملك فقد وجد مفتوحاً ، وتتل رسالة من محمد شوقي  
باشا السكرتير الخاص للملك ومن مراد محسن باشا ناظر الخاصة ومن دولة  
نسيم باشا الذي كان خاتمه موضوعاً على الشمع ، الذي أغلق به المظروفان حيث  
كان يتولى رئاسة الديوان الملكي ، تقول الرسالتان ان الملك طلب المظروف المحفوظ  
في ديوانه مرتين متعاقبتين في يوليو وأكتوبر ١٩٣٥ ولكنه بعد فحصه لم يمسح  
بنحوير أو تبديل ، ويتولى مصطفى النحاس ومحمود غالب « عضوا مجلس  
الشيوخ » فحص المظروفين وينتقل بعض الأعضاء الى حيث يوجد المظروفان ولكن  
النحاس باشا يقتنعهم بصواب عملية الفحص .

ويقول على ماهر : ان كنتم في شك من ضم نسيم باشا فاستدعوه ليقرر  
في ذلك رأيه الأخير ، ولكن هيئة المكتب تفحص المظروفين وتتأكد من ان اللذين  
وصى بهم الملك الراحل ليكونوا أوصياء على العرش هم عدلى يكن باشا ومحمود  
فخري باشا وبعد الاستراحة ، يقف مصطفى النحاس مؤكداً ان أول شيء في  
اقرار مجلس الأوصياء ، ان يتمتع عليهم الاجتماع ليكون مظهراً من مظاهر ،  
رضا الأمة بأجمعها لذلك اجتمع ممثلو الأحزاب والهيئات قبل أن نجتمع هنا  
واتفقتنا على ما نعرضه عليكم لقبولهم بالاجماع وقد وضعتم قفتمكم في مثليكم  
ولذلك أرجو ان تقروا بالاجماع ان يكون مجلس الأوصياء مؤلفاً من صاحب السمو  
الأمير محمد على باشا وصاحب المعالي عزيز عزت باشا ، وصاحب السعادة شريف  
حبرى باشا فإذا وافقتم كنتم عند حسن ظننا بكم .. »

ويتطلع المؤتمر الى محمد محمود باشا ليقف مؤكداً الاجماع في هذه  
الناحية وتلتزم الجلسة مرة أخرى ليقسم الأوصياء الثلاثة اليمين الدستورية  
على ان يحترموا الدستور وقوانين الأمة المصرية ويحافظوا على استقلال الوطن  
وسلامة أراضيه وان يكونوا مخلصين للملك وكان مصطفى النحاس قد أشاد  
في كلمة له بالملك الراحل في تطور أحوال الأمة « واذا لم يكن من حقى أن أسبق  
التاريخ فيما سجله لجلالاته من المجهودات والأعمال فاني أرى لزاماً على وقد كان  
لى الشرف العظيم بأن أتصل باللقيد عن قرب أثناء قيامى بواجباتى الرسمية ،  
ان انوه بما كان لجلالاته من شخصية متنازة وجداية مما وما جبل عليه من موهبة  
سامية ، ونشاط متصل في تسيير دفة الأمة » .

ولان الوفد المصرى لم ينتج في فرض نسيم باشا كأحد الأوصياء على العرش  
حرص نسيم باشا منذ أن عرف أن بعض الزعماء في الجبهة الوطنية عارضوا في



اختياره اذ عرفت له سياسة ناهضنها الأحزاب رأى نسيم باشا أن يعتزل الحياة العامة وقد عرضت عليه رئاسة مجلس الشيوخ قبل اجتماع المؤتمر البرلماني فاعتذر عن قبولها ونردد أنه سوف يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ أيضا طلبا للراحة ورغبة في العزلة .

ويقدم على ماهر باشا استقالته الى مجلس الوصاية على العرش فتقبل الاستقالة ويكلف المجلس مصطفى النحاس باشا زعيم الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة الجديدة في ١٠ مايو ١٩٣٦ وهي ثالث وزارة يؤلفها دولته .



### مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج محمود فهمى النقراشى من الوفد

● شكل مصطفى النحاس باشا - فى ٩ مايو ١٩٣٦ - وزارته الثالثة ،  
التي تعتبر أهم وأخطر الوزارات الوفدية لا فى تاريخ الوفد المصرى وحسب وإنما  
فى تاريخ رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا نفسه نظرا لخطورة الأحداث ،  
التي وقعت خلال فترة حكم تلك الوزارة ونظرا لما أصيب به الوفد - كحزب -  
فى الداخل من أزمات ، وانقسامات .

وكان مصطفى النحاس قد شكل وزارته الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨  
محتفظا لنفسه - الى جانب رئاسة الوزارة - بوزارة الداخلية وكان وزراؤه  
هم : جعفر ولى باشا « الحربية والبحرية » ، واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » ،  
محمد نجيب الفرايلى باشا « الاوقاف » على الشمسى باشا « المعارف العمومية » ،  
أحمد حميد خشبة باشا « الحفانية » محمد محمود باشا « المالية » ابراهيم  
فهمى بك « الأشغال العمومية » محمد صفوت باشا « الزراعة » مكرم عبيد  
افندى « المواصلات » .

ولم يكن حزب الوفد وحده هو الذى شكّل الوزارة وإنما كان الى بجانبه  
فى الوزارة مستقلون ، ووزراء ينتمون الى حزب الأحرار الدستوريين ولذلك  
سميت بالوزارة الائتلافية غير أن الائتلاف الوزارى لم يدُم طويلا فسرعان  
ما استقال حميد محمود باشا وجعفر ولى باشا « من الدستوريين » وأحمد خشبة  
باشا « وقدى » وابراهيم فهمى بك « مستقل » .

وكان السبب الرئيسى فى استقالة هؤلاء الوزراء ، الوثيقة التي نشرت حول  
اتفاق مصطفى النحاس ووصى واصف وجعفر فخرى ، ووالدة الأمير  
سيف الدين « أحد أمراء الأسرة المالكة ، الذى اتهم بالجبن ووضع تحت وصاية  
الملك فؤاد » .

وكان قد نسب الى المحامين الثلاثة ، النحاس ، وويصا واصف وجعفر فحرى ، انهم تعاقدوا مع والدته الامير سيف الدين للدفاع على رفع الحجر عن ابنها لقاء أتعاب قدرت بـ ١٣٠ ألف حنيه ولما كان هذا المبلغ - وقتئذ - يعتبر باهظا بالنسبة لاتعاب المحامين فقد نسب الى مصطفى النحاس انه استغل مكانته السياسية ، لاجراء هذا التعاقد الذى اعتبره البعض بمثابة رشوة ، وانتيز الملك أحمد فؤاد الفرصة . فاقال وزارة النحاس باشا فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ بالخطاب التالى :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا •

• لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد اصيب بتصدع شديد ، فقد رأينا إقالة دولتكم ، شاكرين لكم والحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد •

« فؤاد »

ويحال مصطفى النحاس الى مجلس تأديب المحامين ولكن مجلس التأديب هذا ، يبرى ساحة مصطفى النحاس باشا ، وزميليه •• مؤكدا أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة ، ولا ينال من نزاهة المحامي •

وكان مصطفى النحاس - كما اتضح من التحقيق - قد تنازل عن توكيله فى القضية بعد ان اسندت اليه رئاسة الوزارة • ولكن السراى كانت تريد أحداث سابقة خطيرة فى تاريخنا السياسى ، فاقالت الوزارة النحاسية ، وكانت تلك الاقالة أول سابقة من نوعها •



اما الوزارة الثانية لمصطفى النحاس باشا ، فقد شكلها فى اول يناير ١٩٣٠ ، واحتفظ لنفسه الى جانب رئاسة الوزارة بوزارة الداخلية • واشترك معه فى وزارته الثانية حسن حسيب باشا «الحربية والبحرية» • واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » محمد نجيب الزاوي باشا « الحفانية » • عثمان محرم باشا « الاشغال العمومية » • محمد صفوت باشا « الزراعة » • مكرم عبيد افندى « المالية » • محمود فهمى النقراشى افندى « المواصلات » • محمد بهى الدين بركات بك « المعارف العمومية » • محمود يسويى افندى « الاوقاف » •

وقد تنازل مصطفى النحاس عن تشكيله الوزارة عن حقه الدستورى • عندما استبعد الملك أحمد فؤاد من التشكيل الوزارى •• على التمسى باشا • والجدير بالذكر أنه عندما خرج مصطفى النحاس من مقابلة الملك - بعد أن عرض عليه أسماء الوزراء وبعد أن وافق على اعتراض الملك على • على التمسى

باشا - عرض على ، على الشسمى باشا منصب وزير مصر المقوض في روما .  
ولكن الاخير رفض هذا المنصب .. الامر الذى أكد استقامته السياسية  
والوطنية .

وكان تعيين محمود فهمى النقراشى أفندى في هذه الوزارة رغم اتهامه في  
الكثير من القضايا السياسية . واعتراض المندوب السامى البريطانى على ادخاله  
الوزارة .. ببناء قوة وطنية جديدة .. صارمة ونزوية ، أضيفت الى الوزارة  
الثانية لمصطفى النحاس . والتي كانت وزارة مفاوضات .



وقد بدأت الوزارة عملها بالمفاوضات مع بريطانيا في ٣١ مارس ١٩٣٠ ..  
وكانت مفاوضات شاقة وعصيبة ، ولكن الوفد في هذه المفاوضات قد قبل وجود  
قوة بريطانية في قناة السويس . غير ان المفاوضات تحطمت على صخر السودان ،  
حيث أصرت الحكومة البريطانية على ألا يجيء في المعاهدة ، فيما يتعلق بمستقبل  
السودان ، عبارات ملتوية مطاطة .



وفي عهد هذه الوزارة وصل أول طيار مصرى الى مصر من أوروبا على مس  
طائرته الخاصة في ٢٥ يناير ١٩٣٠ . واعتبر الشعب وصول محمد صدقى  
الطيار المصرى من الأحداث التاريخية .



وبمجرد عودة الوفد المصرى من المفاوضات ، اثر قطعياً في ١٨ مايو  
١٩٣٠ ، بدأت المؤامرات ضد وزارة النحاس باشا الثانية . وكان حزب الاحرار  
الدمستوريين في مقدمة اولئك الذين راحوا يكيدون للوزارة . ويرفعون الى الملك  
ملمسمات باقالتها ، لانها جاءت لمهمة خاصة ، وقد انتهت هذه المهمة . هذا  
الى جانب أن الكثيرين من المعارضين للوزارة استغلوا تجميد الوزارة لكبار الموظفين  
من غير الوفديين ، واتهام الوزارة بالديكتاتورية أبشع استغلال .

ويقوم الحلاف بين الوزارة والملك أحمد فؤاد ، على تعيينات الشيوخ الجدد .  
ويرفع مصطفى النحاس في ١٧ يونيو ١٩٣٠ استقالته من الوزارة لعدم  
« تمكثنا من تنفيذ برنامجنا ، الذى قطعنا على أنفسنا المهة بتنفيذه » .. وكان  
الوفد قد رتب مظاهرة شعبية في ٢٠ مايو ١٩٣٠ لمحاولة ارهاب الملك . فكان  
الملك أحمد فؤاد أسرع من الوفد في التحرك ، فقبل استقالة مصطفى النحاس  
في ١٩ مايو ١٩٣٠ وعهد بالوزارة الى اسماعيل صدقى باشا ، العدو اللدود  
للوفد وللحياة الدستورية .

وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة في ٩ مايو ١٩٣٠ مشكلة على النحو التالي : مصطفى النحاس باشا « الرئاسة والداخلية والصحة العمومية » واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » عثمان محرم باشا « الاشغال العمومية » محمد صفوت باشا « الاوقاف » • مكرم عبيد « المالية » • محمود فهمى النقراشى « المواصلات » • أحمد حمدي سيف النصر « الزراعة » • محمود غالب بك « الحفانية » • على فهمى باشا « الحربية والبحرية » • عبد السلام فهمى جبة بك « التجارة والصناعة » • على زكى العرابى بك « المعارف العمومية » • وكل الوزارة من الوفديين •



وقد جاء فى كتاب مصطفى النحاس الى مجلس الوصاية المؤلف من الامير محمد على « رئيسا » ، وعبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى باشا « عضوين » • ان الوزارة تجعل نصب عينيهما تحقيق استقلال البلاد بابرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة • وجاء فى ذلك الخطاب : ان من اول اغراض الوزارة « تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والامة » وتوطيد النظم البرلمانية على الاسس الديمقراطية المعمول بها فى البلاد العربية فى الحكم النيابى •



والجدير بالذكر ان الظروف كانت مواتية للوزارة الوفدية الى أبعد حدود المواتاة • فالسراى - بعد وفاة المنك فؤاد ، وتولية ابنه فاروق ، الذى لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد ، ووجود مجلس وصاية ضعيف هزيل - كانت مهيضة الجناح ، لا حول لها ولا طول • ورئيس مجلس الوصاية لا هم له الا التزلف للوفد ورئيسه ومحاولة ابعاد الملك الشاب عن السلطة ، الى أن تبلغ سنه الواحدة والعشرين •

كما أن الحكومة البريطانية • كانت تسعى الى توقيع معاهدة الصداقة المصرية - البريطانية ، قبل ان تتبدد غيوم السياسة الدولية •

كانت وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة لديها القوة لى تفرض ارادتها • ولكنهما لم تستطع نظرا للظروف الداخلية للوفد ذاته كحزب ، حيث بدأت أخطر الانشقاقات فى تاريخ الوفد المصرى ، ونعنى بها خروج محمود فهمى النقراشى باشا من الوفد ، او اخراجه منه ، وبعده كان خروج الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان قد انتخب رئيسا لمجلس النواب • كما ان الوفد فى هذه المرحلة الهامة من تاريخه لم يعتمد على ما كان يتميز به كحزب ، عن بقية الأحزاب الأخرى ، لم يعتمد على صلاته فيما يتعلق بعلاقته بالسراى •

والجدير بالذكر أيضا أنه عندما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو ١٩٢٧ عهد في أول أغسطس ١٩٣٧ الى مصطفى النحاس باشا بتشكيل وزارته الرابعة .

وفيما يلي نص خطاب الملك الى مصطفى النحاس :

عزيزي مصطفى النحاس باشا

اني وقد حملت الامانة التي عهد الله بها الي ، معتمدا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم ، وقد أحرزتم الثقة الكبرى في عظيم اخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم ، وقدمتم تلك الخدمات النجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم ، وثبات عزمكم « . وبمضى التكليف الملكي قائلا : « تعهد اليكم رئاسة مجلس وزرائنا وانا على يقين انكم بوسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق آماني ورغائبي في اسعاد شعبي .. الخ »



وقد أخرج مصطفى النحاس من الوزارة اربعة وزراء هم : محمود فهمي النقراشي ، ومحمد صفوت ، ومحمود غالب ، وعلى فهمي ، وأدخل بدلا منه ، وزرا جدد هم : محمود بسيوني « الاوقاف » ، محمد محمود خليل بك « الزراعة » ، محمد صبري أبو عام « الحفانية » ، عبد الفتاح الطويل « الصحة العمومية » .



ويعتبر استاذنا عبد الرحمن الرافعي اخراج النقراشي باشا من الوزارة نقطة تحول في حكم الوفد ، فيقول :

« كان اخراج الوزراء الاربعة ، وخاصة النقراشي ، موضع دهشة الرأي العام . لأن النقراشي كان بلا مراء دعامة كبرى من دعائم الوفد ، وذهب الناس مذاهب شتى في تحليل هذا التغيير الخطير في تأليف الوزارة »

وحججه النحاس في اخراج النقراشي انه كان كثير المعارضة داخل الوزارة وان سير العمل يقتضي تجانسها واتساجاما داخل هيئتها .

وفي الحق - الرافعي - ان ما أخذه النحاس على النقراشي لم يكن يسوغ اخراجه من الوزارة ، لان المعارضة داخل الوزارة ، اذا كانت مبنية على ما يعتقد المعارض ، صوابا وصادرة عن نية صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها .. ما دام المعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية . ولا يخرج عن الجماعة ، والتبرم بمثل هذه المعارضة ، معناه تجنب الخضوع والانصياع لاتجاه الرئيس في الخطأ

وإنصواب معا ، وليس هذا من الديمقراطية ولا من الوضع السليم فى شىء •  
والنقراشى كان يصدر عن حسن قصد ، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة ،  
فمن يكن من الحق والانصاف ، أن يجازى على ذلك بإخراجه من الوزارة • وكان  
واجبا على النحاس أن يكون فى رئاسته نصيرا للنزاهة مؤيدا للحق ، وأن يبذل  
كل جهد لاستيقاء النقراشى • كان فى استطاعته أن يفعل ذلك ، ولكنه لم  
يفعل •• بل تعمد إقصاءه ، وهذا مأخذ عليه — ولا ريب — كبير •

ويقول الأستاذ الرافعى :

« ان النقراشى ، كان يعارض التصرفات التى تمس سمعة الحكم وسلامته ،  
وكان يبنى أن يكون حكم الوفد قوميا نزيها ، فعارض فى الاستثناءات  
والنحسوبيات • وقد كان فى مقدمة الأشياء أو الموضوعات التى عجلت بإقصاء  
النقراشى • معارضته انفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة  
التي ارتأتها وزارة النحاس ، وهى إعطاء العملية — عملية توليد الكهرباء —  
لشركة الكهرباء الانجليزية ، دون عرضه على خبراء عالميين ، ودون طرحه فى  
مناقصة عالمية ، ولم يكن النقراشى وحده هو الذى اعترض على تلك الحماية •  
بل شاركه فى الاعتراض محمود غالب ومحمد صفوت • وقد رأى النلانة ضرورة  
عرض الموضوع على البرلمان ، قبل الاتفاق مع أية شركة من الشركات • »

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى :

« ان اخراج النقراشى من الوزارة كان نقطة التحول فى سياسة الوفد فى  
الحكم • لقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية ، ولا مع  
الاستقامة والنزاهة •• والنزاهة هى أساس الحكم الصالح فى كل بلد •  
ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه ، عادل سليم • ثم ان اخراج النقراشى ،  
معناه أيضا ، تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس ، سواء أخطأ  
أو أصاب • والحياة السياسية التى أساسها الخضوع لأهواء الرئيس ، هى نوع  
من الحكم المطلق •• تختفى فى ظله فضائل الشجاعة والكرامة والحرية والنزاهة  
والاستقامة • وقد اقترن هذا التحول بإضفاء سمات الزعامة المقدسة على  
النحاس ، والدعوة الى الخضوع لكل ما يراه • وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن  
يرهبوا كل من يخالفونه فى رأى أو يناقشونه فيه ، ويؤلبون عليهم الجماهير  
إخراجا لهم وتشويبا لسمعتهم • وفى هذا انحدار بالبلاد بالحكم الى هوة  
الديكتاتورية البرلمانية ، التى لا تختلف عن الحكم المطلق فى مسائمه وأوزاره •  
ودرجوا بالامة الى الوراء فى مجال الحياة السياسية والأخلاقية ••

« هذا وقد سعى النحاس فى استرضاء النقراشى عن طريق الاغراء وعرض  
عليه مقابل إقصائه عن الوزارة عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس •



وهى عضوية تدر على شغلها دخلا ماليا كبيرا يتزاحم عليها طلاب الربح والنرا. . .  
ولكن النقراشى رفض هذه العضوية ، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستغفنه  
وكرامته . وخاصة لأنه لم يكن غنيا ولا ذا مال ، وهذا مل نادر بين الرجال ،  
ولا سيما فى هذا العصر الذى نعيش فيه » .



ولست أنسى ما حبيت . مرة جئت فيها من قريتى الى العاصمة : القاهرة ،  
وكنت وقتئذ صبيا ، فرأيت مظاهرة صاخبة ، جمعت أعدادا كبيرة من الجماهير .  
وكانت تهتف « يسقط النقراشى النزيه » !!

وهذا قد أكد لى فيما بعد ، كيف أن الجماهير توجه فى بعض الأحيان  
توجيها سيئا ، بدليل أن المظاهرة أو المظاهرات التى كانت توجه ضد النقراشى ،  
كانت تهتف بسقوطه ، وهى لا تعرف أية جريمة ارتكبها النقراشى المفتري عليه ،  
وبدليل أنها كانت تضيف الى اسمه صفة « النزيه » . . . وهى لا تعرف أنها  
بذلك تسمى الى نفسها قبل أن تسمى الى الرجل الذى تتظاهر ضده .



وعن تشكيل مصطفى النحاس باشا لوزارته الرابعة ، يقول الدكتور محمد  
حسين هيكل :

« رفض الملك فاروق أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيرا ، وكان  
الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمانى  
لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة » .

وكان مشهودا له - وهو المحامى الشاب - بالبراعة البرلمانية الممتازة ،  
فى المعارضة . . . لم يكن لنا نحن الأحرار الدستوريين أن نعترض على هذا الحادث  
بعد أن تألفت الوزارة الجديدة ، فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد  
الدستوريين لغير سبب . . . الا انه لا يطعن لسياسته . وأريد منى أن أناقش  
هذا الرفض من الناحية الدستورية . فكان من رأى أن المسئولية فيه على  
الرئيس الذى يؤلف الوزارة ، ولا يتمسك بمن يرشحه . واذا كنا فى ذلك  
المهد نزيد النظام القائم ، فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر فى غير تعليق .  
وليس طبعيا ، وقد أصبحنا فى المعارضة ، أن نتخذ موقفا غير هذا الموقف  
بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصره الملك الشاب  
مع رئيس الوزارة ، صاحب الأغلبية البرلمانية » .



وحول اعتراض مصطفى النحاس على رفض الملك تعيين يوسف الجندى وزيرا ، يقول الدكتور هيكل :

« ان مصطفى النحاس بعد أن قبل توقيع مرسوم تأليف الوزارة ، بدون الأسناد يوسف الجندى معناه انه اقتنع بحجة الملك ، فارتضاها . . فان لم يكن قد ائتمن ، فقد كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وان يتمسك بغائمه التي قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه .

ولكن النحاس باشا ، لم يسلك هذا المسلك بل نزل على اعتراض الملك .

ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس باشا فاته ، أن توقيع مرسوم التأليف يسقط حجته في الاعتراض على ما حدث .

تري أكان الغرض مما ينشر في صحفه يؤمّن عن البحث الدستوري نوعا من الارهاب غير المنتج ؟ . . ام كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ . . ام قصد به توجيه الراى العام وجهة خاصة ؟ . .

« احسب ان البحث لم يكن جدليا ، وأن النحاس باشا ، قبل تأليف الوزارة ، خشية تكليف غيره بتأليفها ، ان هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ، وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب ، واجراء انتخابات جديدة ، تدور مركزها . . حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب » .



وحول اخراج النقراشي باشا من الوزارة قال د. هيكل : « أدى استبعاد النقراشي باشا ، وغالب باشا من الوزارة بعد الاحتكاك الذي حدث بين النحاس باشا ، والقصر أثناء تأليفها . . الى خلق جو ازدادت فيه الخصومات على ما كانت عليه من قبل وأغان على تزايدها ما أشبح من أن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يزيده النقراشي باشا وغالب باشا ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التي كانت قائمة بين المعارضة والحكومة في عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمان معاهدة الود والصداقة كما سماها النحاس باشا ومعاهدة الشرف والاستقلال كما سماها مكرم عبيد باشا . اغتبطنا - د. هيكل - نحن الأحرار الدستوريين بهذا الوضع الجديد . اذ رأينا فيه اضعافا لشوكة الوزارة التي نناوئها . وتناوئنا . وكان طبيعيا وهذه هي الحال أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لاضعاف شوكتهم كما يحاربونها هم لاضعاف شوكتها » .



● ويضيف د. هيكال الى ذلك قوله : « استأنفت الوزارة عملها في هذا الجو ، فجرت على الويرة التي جرت عليها في عهد الوصاية ، وسارت في الحكم سيرة حزبية متطرفة ، ولذلك عززت فرق القمصان الزرق ، التي أنشأتها من قبل على غرار القمصان انسوداء الفغانية ، والقمصان الرمادية النازية . لتبعثر الرهبة الى نفوس خصومها » .

وبدا الناس يتحدثون في مركز الوزارة ، وفي حظها من البقاء . وكان الأستاذ الاكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشاري القصر ، وكان من رأيه أن يخلف الدكتور أحمد ماهر « عضو الوفد ورئيس مجلس النواب » مصطفى النحاس في رئاسة الوزارة . لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشي وغالب باشا في موقفهما من النحاس باشا ومكرم باشا . وكما معشر الأحرار الدستوريين نطمح في أن يتولى رئيس حزبنا محمد محمود باشا رئاسة الوزارة المقبلة . لاننا نحن الذين جاهدنا الوفد ، وقاومنا حكمه واصابنا اربابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب ينصره ، فإذا هو اختب مع النحاس باشا ، خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشي باشا ، كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية في سنة ١٩٣١ ، فلا يلبسون حين يخرجون على النحاس باشا ، ان يدعمهم بتهمة الخيانة . فيضعف مركزهم أمام الرأي العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية ، التي تدرت أدق تدريب على التطاهر والاخلال بالنظام » .



وحول الوزارة النحاسية الرابعة أيضا ، يقول د. يونان لبيب رزق :

« النقراشي قطب من أقطاب الوفد ، له فضل على النحاس .. لانه هو الذي رشحه للوزارة . كما ان له صلة بنسب بالسيدة ام المصريين ، الى جانب المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها لدى الزعيم سعد زغلول . ومن جانب آخر . فقد كان من أهم العناصر التنظيمية في الوفد ، الوحيد من وزراء الوزارة السابته . التي سلمت وزارته من المحاباة والاستثناءات . يضاف الى كل ذلك ما عرف عن الرجل من زعامة للشباب الوفدي ، ومن طاقة تنظيمية هائلة .

ومع كل هذا فقد كانت الذريعة التي استندت الزعامة الوفدية اليها ، لاقضاء النقراشي عن الوزارة هي عدم التجانس وهي ذريعة مغلطة وإن كل ما شاع وقتها أن السبب الرئيسي وراء هذا الاقصاء ، رغبة وزير المالية مكرم عبيد باشا في اقصاء العناصر القوية عن الحزب ، أملا في أن يرث زعامته بعد النحاس .. وكان الانشقاق الذي أصاب الوفد نتيجة لاجراء النقراشي من الوزارة الجديدة ، بالإضافة الى الصراع الذي احتدم بين الملك وهذه الوزارة أهم ما أثر في تاريخها ، وقد ارتبط كل من الحدين بالآخر ، فبينما أدى انشقاق

الحزب الكبير الى اغراء القصر بالوزارة النحاسية الرابعة وسعيه الى التخلص منها ، فان الاختلافات بين الملك والوزارة ، قد غنت هذا الخلاف ، وادت الى توسيع شقته » .



ففي خلال الأسابيع التي أعقبت تشكيل الوزارة الجديدة ، بدون النقراشي ، انتهزتها الصحف الموالية للقصر وبالذات البلاغ للهجوم على ما سمته عصابة النحاس - مكرم ، أو عصابة الشر على حد تعبيرها ، وذكرت أن الهدف من استبعاد النقراشي ، هو تهيئة الطريق لفرض أوتوقراطية الرجلين ومع أى احتمال يلوح بتسوية الخلافات داخل حزب الوفد كانت البلاغ تتدخل لافساد هذه الاحتمالات .

وكان أبرزها محاولة تعيين النقراشي في مجلس إدارة شركة قناة السويس ، واستمر القصر في طريقه لتعميق الخلافات وبدأت جهوده تثمر ، بتصريحات ينسب بها النقراشي ينتقد فيها سياسة الحكومة رغم أنه لم يكن قد خرج ، أو أخرج من الوفد ، ثم اذا بالبيان السياسي الخطير على حد وصف البلاغ والذي وجهه النقراشي ، الى الشعب المصري في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ يعلن فيه خروجه على الزعامة الوفدية ، وقد تضمن البيان انتقادات شديدة لسياسة النحاس بالسعي لتفديس زعامته ، هذه السياسة التي صاحبها عصى ذوى القمصان الزرقاء تهوى على رهوس من لم يؤمن بها من الوفديين ، وتصور الملك الشاب أن الفرصة سانحة لما يمكن أن نسميه بالاستيلاء على الوفد من الداخل فالنقراشي وإن كان قد هاجم الزعامة الوفدية الا انه لم يهاجم الوفد ، كما انه عندما اتخذ الحزب قراره بفصل النقراشي ، من عضويته فإن زميله الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب أدلى بتصريح يعرب فيه عن دهشته من هذا القرار وعن رأيه بأنه ما زال يعتبر زميله النقراشي ، عضوا في الوفد .



وكان اصرار النقراشي وأحمد ماهر - كما يقول د. يونان لبيب رزق - على بطلان قرار اخراج النقراشي من الوفد وراه ما تكشفه لنا الوثائق ، البريطانية ، وما سميته بمحاولة الاستيلاء ، على الوفد من الداخل ، ذلك انه قد جرت خلال تلك الأيام مشاورات بهدف تشكيل زعامة وفدية جديدة ، يقوم الرجلان بتأليفها مما يؤدي الى سقوط الزعامة النحاسية للوفد والى احلال زعامة جديدة محلها مدينة بوجودها لمساندة القصر وكان الانجليز قد حذروا من خطورة هذه المغامرة على الملك الجديد ، كما أن على ماهر ، المستشار الرئيسي للقصر آنذاك لم ترقه الفكرة ، وخشى من نتائجها .



أما مارسيل كولومب فيقول في كتابه : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ - عن إخراج النقراشي من الوزارة ، والوفد : سبق أن تفجرت داخل مجلس الوزراء الخلافات بين وزير المالية ، مكرم عبيد باشا وبين وزير المواصلات محمود فهمي النقراشي باشا ، الذي كان قد نحول عن طريق المصاهرة الى أحد أفراد أسرة صفيّة زغلول أرملة الزعيم الوطني الكبير التي اعتبرت منذ وفاة زوجها سعد زغلول أما للمصريين وفي أغسطس انحاز رئيس الوزراء الى جانب وزير المالية وأخرج النقراشي باشا من الحكومة مع ثلاثة من مساعديه وبذلك انحاز محمود فهمي النقراشي باشا الى جانب المعارضة وجر وراءه أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ، كان هذا الانشقاق بالغ الأهمية وقد أدى - كما أدت كل الانشقاقات السابقة التي حدثت في تاريخ الوفد - الى نشأة حزب سياسي جديد اتخذ لنفسه اسم الهيئة السعدية تمييزاً ، لنفسه عن الحزب السعدى ، الذي أنشأه حمد الباسل باشا عام ١٩٣٠ وقد أدى هذا الانشقاق الى تحطيم وحدة الوفد كما شجع السراي ، على أن تقاوم بمزيد من الفاعلية سياسة التخويف التي كان يتبعها إزاهاء رئيس الوزراء » .



ومن ناحية أخرى خصص د<sup>٠</sup> محمد فريد عبد المجيد حشيش فصلاً كاملاً ، من رسائله عن « الوفد - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » عن الانسلاخات والانشقاقات في الوفد ، وعن انشقاق ماهر ، النقراشي ، ومحمود غالب ، يقول د<sup>٠</sup> حشيش : في ٣٠ أغسطس ١٩٣٧ خاطب النحاس باشا الجماهير فأشار الى الخلافات المتكررة ، التي كانت تدور في مجلس الوزراء بين النقراشي من ناحية ، ومكرم عبيد من ناحية أخرى « ولذلك فتحقيقاً لامل الانسجام بين أفراد المجلس رأيت - هكذا قال مصطفى النحاس بالحرف الواحد - إخراج النقراشي ، لكن برضائه مع الاحتفاظ بوفديته » ويشير مصطفى النحاس في خطابه المذكور الى ما تصوره المعارضة بأنه خلاف بين مسلم وقبطي فينفى هذا بشدة ويصف الخلاف بأنه فتنة يراد بها فرض النقراشي على النحاس وبعد أن يوضح د<sup>٠</sup> حشيش وجهة نظره في البيانات التي كان يصدرها غالب باشا ضد مشروع كهرية خزان أسوان وردود مكرم عبيد باشا عليها يشير الى أن الخلاف بين النقراشي باشا وصحبه ، والنحاس باشا ومن معه قد بدأ في اثر توقيع معاهدة التحالف والصداقة بين مصر ، وبريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ فبعد توقيع ، المعاهدة اعتقد النحاس باشا أنه كسب بالمعاهدة صداقة الانجليز وصار محل تفتحهم وقد توصل الى إلغاء الامتيازات الأجنبية والخلاص منها شيء ثمين حقيقة بالنسبة لصر والمصريين يضاف الى هذا ان مصطفى النحاس تخلص من الملك فؤاد ، وهو عدو الوفد ، للدود ، وانتقال العرش الى فاروق الذي لا يخشى شره آنذاك كل هذا جعل النحاس يعتقد ان من حقه ان يتسامى ، ويتكبر - كما يذكر الراقعي فعز على

زملائه ، القديما ، ورفقائه في الوفد أن يظهر يمثل هذا المظهر فأطلقوا السننهم في انقاده وكان أول من أطلق لسانه بانتقاده محمود فهمي النقراشي ، وشاطره هذا الشعور محمود غالب وصفوت وكانوا لا يكتفون تبرمهم من سوء معاملتهم وتطور حالته النفسية ويرجع البعض هذه الحالة النفسية الى زواج النحاس غير المتكافئ الأمر الذي أدى الى وضعه في موقف غير ملائم فلا شك ان الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد ، كان لها تأثيرها الكبير مما أدى الى تعيين الأقارب في مناصب هامة ، الأمر الذي أدى الى تجرييع زعيم الوفد ، وخلق له الكثير من المتاعب وكثيرا ما كان محمود غالب يذيع منبرما أن زوجة النحاس تطلب منه - في وزارته - بعض الأعمال التي تتنافى والمصلحة العامة هذا ومن ناحية أخرى - كما يقول د. حشيش - نفوذ مكرم فقد كانت سلطته - كسكرتير لوفد وصديق مقرب لرئيسه - تتزايد باستمرار ، وكان استئنائه بالنفوذ والسيطرة على النحاس باشا يقوى ويشدد فأثار ذلك أعضاء الوزارة ولا سيما أعضاء الوفد منهم ، أمثال ماهر ، والنقراشي ومن ثم تولدت الحساسيات والانفعالات في نفوسهم ، الأمر الذي أدى ، الى شقاق ثم الى الانشقاق . وقد ساعدت السياسة التي اتبعها النحاس باشا بعد عودته ، من مؤتمر مونترية على نمو هذا الاتجاه وفي شهادة نجيب الهلالي أمام محكمة الثورة يقول نجيب باشا ان الخلاف له جذور قديمة منذ وزارة توفيق نسيم وكان من رأى النحاس ومكرم عبيد تأييد نسيم ، كي يعود الدستور فنسيم باشا كان همزة الوصل بين الوفد والانجليز . . هذا بينما كان النقراشي وماهر يريان عكس هذا الرأى ، كما أن مصطفى النحاس ومكرم كانا من المتحمسين لخروج فاطمة اليوسف وجريدها روز اليوسف من الوفد لياجمتها نسيم باشا ، بينما كان ماهر والنقراشي مؤيدين لفاطمة اليوسف ، وصحيفتها وبعضهم يرى ان اخراج فاطمة اليوسف من الوفد ، كان تمهيدا أو مرتبطا بخروج ماهر والنقراشي من الوفد .

ويرى د. حشيش ان مشروع الكهرباء لم يكن سوى المفجر لشحنة الخلافات ، كما يرى في نفس الوقت ان الوفد ، أو مصطفى النحاس كان حريصا على تهدئة الموقف واسترضاء النقراشي ، عن طريق الاغراء ، فعرض عليه بعد اقصائه من الوزارة عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس .



ويرى د. حشيش وبناء على ما ذكره مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة ، ان النقراشي قد وافق على هذا العرض في البداية ، كما يرى أيضا ، ان النحاس باشا كان يتردد في موقفه ازاء النقراشي ، تتنازعه الحيرة ، بين عواطفه ، وزمالة الكفاح وذكريات الماضي ، وبين رغبة لا قبل له بها . كان النحاس بذلك ، يدرك أن النقراشي من أكفأ رجال الوفد ، وله بينهم كثير من الأصدقاء ، ولا سيما

صديقه الأكبر ماهر ، وفي الوقت نفسه كان هناك من يلعب ، دورا آخر ، كان هناك مكرم الصانع الأول لكل انقسام حدث في الوفد في الثلاثينات فمكرم هو الذي اختلف مع نجيب انهلالى وأدى هذا الخلاف الى خروج ثمانية أعضاء من الوفد في ١٩٣٢ ومكرم هو الذى غضب على فاطمة اليوسف وطردها هي وجريدتها من الحزب ثم ان مكرم هو الذى حارب العقاد ، كاتب الوفد الأول ، وفصله من الوفد ١٩٣٥ وفى عام ١٩٣٧ سعى سعيًا حثيثا الى طرد اثنين من دعائم الوفد ، وأركانها القوية ماهر والنقراش .

ويقول د<sup>و</sup> حشيش ان الباحث فى أمر الانقسامات التي حدثت فى الوفد طوال تاريخه لا يجد مثل هذه الممارك وهذا العنف الذى صاحب انقسام عام ١٩٣٧ فقد كان لأحداًه ومعاركه صدى كبير ، ذلك لأن النقراش - حينئذ - كان معدودا - وبحق - من أركان الوفد القديمة والقوية ، وكان موثوقا بنزاهته ، واستقامته ، فلا غرو ان التف حولة جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه الا انه من ناحية أخرى ، كان هذا الانفلاف حول النقراش وشعوره بأنه على حق ازاء تصرفات الوزارة التي كانت مثار الانتقاد مثل انشاء فرق القمصان الزرقاء ، والاستنادات ، لعل هذا اشعر النقراش وهما أنه سيكسب الجولة ضد النحاس ومكرم فبالغ فى قوته ، ومما يفسر هذا الشعور ولا يبرره أنه اجاب عن سؤال القى عليه عقب تلك الأحداث عما يريد أن يفعله فقال سأسعى لانشاء حكومته عادلة اعتقد ان مصر ، بحاجة اليها .



وكننت منهشاً لانقسام الوفد على نفسه . أمام الخلاف الذى نشب بين النقراش من ناحية وبين النحاس ومكرم من ناحية أخرى ، ولا سيما وقد توقع الوفد - وكان صادقا فى توقعه هذا - ان غضب أحمد ماهر رئيس مجلس النواب لنفضب صديقه وزميل كفاحه وربيق المثنية فى ١٩٢٥ النقراش أن يقف الى جانبه يسانده ويدافع عنه ، وقامت أم المصريين صفية زغلول بالوساطة فجمعت الزعماء الأربعة: النحاس، ومكرم، وماهر، والنقراش، وناشدتهم الاتفاق حرصا على وحدة الوفد الا أنها فشلت فى رأب الصدع ، الذى أصاب بنان الوفد . ذلك لأن الأيدي الحفية كانت تعمل فقد قامت لجان الوفد ، بعدة حملات شديدة شنتها على النقراش بعد هذا الاجتماع بقصد تحطيمه و . و . وكان النقراش - باعتراف جميع المصادر - عنيدا صاب الرأى ، لا يركن الى المهادنة فأصدر بيانا فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ رد فيه على ما سماه الحملة الكاذبة وطالب فى هذا البيان بحل القمصان الزرقاء واحترام الشورى ، ودعا فى نهاية البيان حكومة الوفد الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم ، وخطا خطوة أخرى فامتنع عن حضور اجتماع الوفد الذى حضره كل الأعضاء فى الاسكندرية .



وفي ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد وناقش موقف النقراشي ، ثم أذاع جينايا بإعباريه منفصلا عن الوفد وكان هذا القرار بإجماع رئيس وأعضاء الوفد ما عدا د. ماهر الذي أعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشي عضوا في الوفد كما اعتنح عن إبداء الرأي العضو ، إبراهيم سيد أحمد .

ويقول د. حشيش أننا لا نستطيع أن نعتبر خروج ماهر والنقراشي كان انسلاخا أو نظيرا لقيادة الوفد فلفظ انسلاخ يطلق على الأفراد الذين خرجوا ، أو أخرجوا من الوفد ، بمفردهم ثم ذابوا ، ولم يتركوا أثرا مثل جماعة صدقي ، وأبو النصر ومجموعة الببلي لكن ماهر ، والنقراشي ومحمود غالب لم يذوبوا ولم يترك من الممكن أن يذوبوا فتاريخ ماهر والنقراشي الممتد من أحداث ثورة ١٩١٩ ، ولا سيما دور أحمد ماهر مع عمه عبد الرحمن فهمي في اللجنة المركزية ، والنفاذ ، القبض عليهما وتقديمهما لمحكمة الجنايات بتهمة الاغتيالات السياسية في يونيو ١٩٢٥ واقتراب حبل المشنقة منهما ثم اشتراكهما في وفد المفاوضات الخاص بمعاهدة ١٩٣٦ وتوليتهما : النقراشي وزارة المواصلات وأحمد ماهر رئاسة مجلس النواب . ورأى ماهر في المعاهدة ، باعتبارها ليست الا خطوة في سبيل الاستقلال ، وكان رأيا جريئا ، وفريدا ورفيعا ارتفع من بين رجال الوفد الذين نظروا الى المعاهدة على انها معاهدة الشرف والاستقلال ، بالإضافة الى ظروف خروج ماهر . والنقراشي في عام ١٩٣٧ يجعلنا نرجح تسميته اشعاعا بمعناه ومغيرمه اللغوي والمادى يختلف عن الانقسامات الأخرى التي وقعت في الوفد قبل ١٩٣٦ هذا بالإضافة الى أن الانشقاق الذي حدث بخروج ماهر والنقراشي من الوفد قد نولد عنه انشاء هيئة لها أنصارها في الأقاليم وفي الريف .



ان خروج النقراشي ثم ماهر من الوفد ، كان انشعاقا بمعناه اللغوي والمادى ، بمعنى خروج جزء من قاعدته سواء بدافع القربى ، والصلات العائلية بين الشقيقين وذويهم كما حدث لعائلة غالب مثلا أو بدافع الاقتناع بأن موقف المنشقين كان سليما بينما كان موقف النحاس ومكرم - في تصورهم - تطرفا ، ونعزبا لا داعي لهما .

ويقول الأستاذ محمد التابعي : ان الوفد - أو النحاس ومكرم - رأى بعد اخراج النقراشي من الوزارة استرضائه فهو - أي النقراشي - محدود يومئذ من كبار أقطاب الوفد وله نفوذه وأنصاره وخصوص بين شباب الوفد ، وأعضاء الهيئة الوفدية رأوا أن يسترضوه فعرضوا عليه منصب مندوب الحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس ، وكان المنصب شاغرا يومئذ ، ولم يشغل هذه الوظيفة أو هذا المنصب مكافأة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه ، ويقول



الأستاذ التابعي ، أن النقراشي قد قبل المنصب ولكن جريدة البلاغ ، قالت في مقال لها انها لا تصدق خبر قبول النقراشي لهذا المنصب لأنه مشهود له بالنزاهة والاعتزاز بالنفس ، وانه لا يمكن أبدا أن يساوم على مبادئه وعلى نزاهته ، فيترجع عن خطوة خطاها الى أخرى وقد أعلن النقراشي أنه لم يقبل المنصب المعروض عليه . وانه ماض في سياسته وفي معارضته مشروعات عثمان محرم وزير الأشغال .



وأفتح قوسا لأقول : « اننى على ثقة مطلقة من أن النقراشي ، - وقد لقي الرجل ربه - لم يقبل على الإطلاق منصب عضو مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وقد سمعت منه شخصيا ذلك : « فما الذى كان يدعونى الى قبول المنصب ؟ هل هو المال ؟ اننى لم أفكر أبدا فى المال » ثم انه لا يعقل أبدا أن النقراشي ، الذى حارب الاحتلال الأجنبى لم يكن من المعقول أبدا ، أن يعمل فى خدمة شركة أجنبية تسير فى خط هذا الاحتلال وتعمل ، على تدعيمه ، بل انها تعتبر نفسها قطعة فرنسية فى أرض مصرية » .

وأقبل القوس ، لأقول ، ان التابعي - رحمه الله ، قد ذكر فى كتابه « من أسرار السياسة والسياسة » ان الملك فاروق اقام حفلة فى حديقة قصر أنطونيادس ، ابتهاجا بخطبته للأنسة صافيناز ذو الفقار - الملكة فريدة فيما بعد - اشترك فيها النحاس ، وجميع الشيوخ والنواب ، والوزراء ، وكبار موظفى القصر ، وتخلف مكرم عبيد ، عن حضور الحفلة لوعكة أصابته وحضر الحفلة ايضا النقراشي باشا وما أن رآه الشيوخ والنواب والوفديون حتى أحاط به عدد كبير منهم يرحبون به ويرجونه أن يسوى الخلافات التى بينه وبين زملائه أعضاء الوفد ، وبينما هم كذلك ، أقبل مصطفى النحاس ورأى النقراشي فتقدم منه ومد اليه يده ، وتضافح الرجلان ، وصفق الحاضرون ، وهتف الأستاذ حسن يس بحياة النحاس وردد الحاضرون الهتاف ثم هتف بحياة النقراشي وردد الحاضرون الهتاف وهنا تعانق النحاس والنقراشي ودوى التصفيق الحاد ، وعلا ، مصطفى النحاس ، ويذكر الأستاذ التابعي ، انه ذهب - بعد الحفلة - ليعود مكرم عبيد فى داره فروى له ما حدث بين النقراشي والنحاس وكيف ان مكرم باشا ، بعد أن استمع منه الى القصة بحدافيرها تحدث الى النحاس باشا قائلا : مبروك يا باشا ؟ ثم قال فيما بعد وكأنما كان النحاس يسأل : مبروك على ايه فقال مكرم : مبروك الصلح مع النقراشي ، وفهم التابعي ، ان مكرم عبيد فهم من النحاس انه لا صلح مع النقراشي وان مكرم قال للتابعي بعد ذلك : أنا كمان استغريبت الخبر وقلت مش معقول ، وكان مكرم عبيد - كما يقول محمد التابعي - يؤمن الايمان كله فى ذلك الوقت بأن كل عضو يختلف مع رئيس

الوفد مصطفى النحاس يجب أن يبتز ، من جسم الوفد ، بلا تردد أو رحمة :  
كان هذا هو مبدأ مكرم عبيد في عام ١٩٢٧ ، وهو نفس المبدأ الذي طبقه  
النحاس باشا على مكرم عبيد باشا في عام ١٩٤٢ .



ويقول الأستاذ التابعي ، ان مكرم عبيد قد ذكر له أن غضب ام المصريين  
على الوفد ورئيسه لم يكن بسبب اخراج النقراشي باشا ، من الوفد وان كانت  
الفرصة الملائمة ، للاعلان عن ذلك الغضب ، وان مكرم عبيد قد قال : لقبه  
ادخلوا في روعها أنها جان دارك في مصر ، وقالوا لها - أقاربها - وأنسابها - أن  
الوفد أخطأ يوم سافر أعضاؤه لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ولم يصحبوها معهم بصفتها  
أرملة سعد زغلول ! وان الوفد ، لم يعد يستشيرها كما كان في الماضي ، بل  
يعتبرها كما مهلا وكسب النحاس ومكرم خصما جديدا قويا في شخص زوج  
سعد ، وأم المصريين وكانت صفية هانم زغلول ملكة ، مصر ، وكانت نازلي تقبل يد  
ام المصريين ، احتراما شديدا ولا عجب فقد كانت الآنسة نازلي صبرى تقبل يد  
صفية هانم زغلول قبل أن تصبح سلطنة مصر ، وزوج السلطان فؤاد .

وهكذا - يقول التابعي - لم يكن قد مضى على عودة فاروق من رحلته إلى  
أوروبا وممارسته لسلطاته وحقوقه الدستورية شهران اثنان حتى كانت حكومة  
الأغلبية الوفدية تواجهه جبهة قوية معارضة مكونة من رأس الدولة ، فاروق  
وجميع كبار موظفي القصر ، على ماهر : وأذنا به في القصر ، أحزاب الأقلية وفوق  
هذا وذلك خلاف في صفوف الوفد يوشك أن ينتهي بخروج النقراشي وماهر  
من الوفد مع عدد من الشيوخ والنواب ، كل هذه العوامل مجتمعة أضعفت هيبة  
الوفد في نفس فاروق ومن ثم أقدم على ما كان مترددا في الاقدام عليه خوفا من  
موت الوفد ، وشوخته وتحدى حكومة الوفد ، وأصدر امره الكريم بتعيين علي  
ماهر ، رئيسا للديوان في شهر أكتوبر ١٩٣٧ وكان هذا التعيين ايلانا بسياسة  
التحدي التي سار عليها فاروق ورجاله ، سياسة التحدي ، للوفد ، ورئيس  
الوفد ، وحكومة الوفد ، وأغلبيتها الماحقة في مجلسي البرلمان وايلانا بسياسه  
الاستهانة والاستهتار بسلطة البرلمان ، وحقوق الشيوخ والنواب ممثلي الأمة  
أو بعبارة أخرى سياسة استهانة القصر واستخفافه بالحكم التبايعي وحقوق ،  
وحریات الشعب » .



ونتساءل بعد كل الذي قلناه : من يكون محمود فهمي النقراشي الذي كان  
اخراجه من الوفد ، ومن الوزارة نقطة تحول خطيرة في مسار الوفد كحزب

له الأغلبية الشعبية ، والأغلبية البرلمانية : يعتبر محمود فهمى النقراشى بلا جدال من أنظف وأظهر الشخصيات السياسية التى عرفها التاريخ المصرى كما أنه بلا جدال . من أصلب وأقوى القيادات الحزبية فى نصف القرن الماضى .



وقد يختلف المرء ، مع محمود فهمى النقراشى فى آرائه ، واتجاهاته ، السياسية ، والحزبية ولكن لا أحد يستطيع إلا أن يحترم هذه الآراء . والاتجاهات السياسية ، والحزبية ، ويحترم أولا ، وقبل كل شيء . الرجل الذى يؤمن بها . كان محمود فهمى النقراشى من خيرة المصريين الذين رفعوا راية الكفاح الوطنى فى ثورة ١٩١٩ وكان فى مقدمة من اشتركوا فى العمل السرى تحت الأرض فى الاسكندرية وفى القاهرة بعد الاسكندرية !



ومحمود فهمى النقراشى . كما روى ذات مرة ، وكان مقلا للغبالة فى احاديثه الصحفية ، وغير انصحفية من مواليد الاسكندرية فى ٢٦ ابريل ١٨٨٨ وقد حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وكان ترتيبه الاول فى لجنة الاسكندرية كما كان اول الناجحين فى شهادة البكالوريا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم التحق بمدرسة المعلمين العليا وبعد التيسانس ارسل فى بعثة تعليمية الى جامعة توتنجهام بانجلترا . وبعد عودته اثر حصوله على دبلوم تلك الجامعة عمل مدرسا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم العباسية الثانوية ، ثم ناظرا للمدرسة الراقية فى الهيئات .



وكان النقراشى قد تعرف الى سمعه زغلول عندما كان ناظرا للمعارف . ولذلك ، عندما بدأت ثورة ١٩١٩ وألقى اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات خطابا باسم الحكومة البريطانية وصف ثورة ١٩١٩ بأنها قامت « لتسلب والنهب » ، و . و . وأثنى على الموظفين المصريين ورجال البوليس والجيش المصرى لانهم لم يشتركوا فى الثورة ، وصور اللورد كيرزون موظفى الحكومة المصرية بأنهم يباحزون الى الاحتلال والمحتلين وكان أن تآلفت لجنة من مندوبى الوزارات والمصالح وكان النقراشى هو مندوب وزارة المعارف ، وكتبت اللجنة عريضة احتجاج الى السلطان . والى المندوب السامى البريطانى والى سائر معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وأعلن مندوبو الموظفين اضرابا عاما فى جميع

الوزارات والمصالح لمدة ثلاثة أيام فى البداية .. حتى يطلق سراح المعتقلين وعلى رأسهم سعد زغلول باشا .



وتعتقل السلطات البريطانية فى مصر محمود فهمى النقراشى ، وعلى عمر بك ، وحسين بك فتوح وأحمد بك فريد ، وفؤاد بك شيرين وغيرهم ، وغيرهم . وتم نفي المعتقلين فى بلدة رفح ، حيث مكثوا بها ١٥ يوما حيث أفرج عنهم ، وإن لم تسمح الحكومة ، بإعادتهم الى وظائفهم الى أن تألفت وزارة محمد سعيد باشا « الثانية » فأمرت بإعادة محمود النقراشى ناظرا لدرسة السويس ، وبعدها نقل الى وزارة الزراعة للعمل بقسم الادارة والاقتصاد .. و .

وعندما اعتقل الفريق الثانى من الوفد المصرى : حمد الباسل باشا ومرقس حنا باشا . وواصف غالى باشا ومراد الشريعى بك ومحمد علوى الجزار بك . وجورج خياط بك ، وويصا واصف بك اجتمع محمود فهمى النقراشى بزملائه فى الجهاد حيث ألفوا الفريق الثالث الذى حل محل الفريق ، الأول ، والثانى ، وكان من بين هذا الفريق الثالث ، الشيخ مصطفى القاياتى ، ومحمد نجيب الفراىلى والدكتور نجيب اسكندر وفخرى عبد النور ، وعبد الستار الباسل . ومحمود فهمى النقراشى وبمجرد الحكم على الفريق الثانى ، تم القبض على الفريق الثالث وأودع أفرادهم ثكنات قصر النيل ، لمدة ثلاثة أشهر الى أن أفرج عنهم حيث عين النقراشى مفتشا بالتعليم العام ، ثم مساعدا للسكرتير العام ، لوزارة المعارف الى أن اختاره سعد زغلول فى يونيو ١٩٢٤ وكيلا لمحافظة مصر .



وبعد أربعة أشهر اختاره وكيلا لوزارة الداخلية وفى الحفل الذى أقيم لتكريم النقراشى خطب سعد زغلول خطبة قال فيها : اننى ما أحببت محمود فهمى النقراشى ، واخترتة الا لثقتى بكفاءته ولما أعهد فيه من الوطنية والحكمة فى تصريف الأمور .

ولما استقالت وزارة سعد أحالت وزارة زيور محمود فهمى النقراشى الى المعاش ثم اعتقلته .



وظل معتقلا ثلاثة أشهر الى أن ظهرت براءته فأفرج عنه ، وبعد ثلاثة أشهر من الإفراج عنه اعتقل هو وأحمد ماهر ، حيث بقيا معتقلين عاما وخمسة

آبام وبعد محاكمة مثيرة ، قضى ببراءتهما وكان سعد زغلول يولى تنفيذة ماهر .  
والنقراشى أهمية بالغة وكان يشترك مع المحامين المترافعين عنهما كواحد منهم  
فى منزله - بيت الأمة - وان لم يقف أمام القضاء .

وكانت حكومة سعد باشا ، قد استغالت أو أقيلت بمعنى أدق ، عقب  
اغتيال السير لى ستاك باشا - الحاكم العام للسودان ، وسردار الجيش المصرى  
فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - وخلفتها وزارة زيور باشا حيث تم فى عهدها محاكمة  
المتهمين بمقتل السير لى ستاك باشا وقد قضى فى ٧ يونيو ١٩٢٥ على عبد الفتاح  
عنايت وعبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ، ومحمود راشد ، وعلى إبراهيم  
محمد ، وراغب حسن النجار ، وشفيق منصور وقضى عليهم جميعا بالإعدام  
واستبدل بحكم الإعدام الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة لعبد الفتاح عنايت .  
كما قضى بحبس محمد صالح سنين ، وكانت محكمة الجنايات ، التى نظرت  
القضية برئاسة أحمد عرفان باشا ، وعضوية المستر كرشو ، ومحمد مظهر بك .

وقد حاولت حكومة زيور باشا إيجاد صلة بين قضية الاغتيالات السياسية،  
وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل وكان من المعتقلين  
فى قضية الاغتيالات السياسية : أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، حسن  
كامل الشيشينى ، وعبد الحلیم الببلى ، محمد أفندى فهمى ، على محمود عثمان  
مصطفى ، والحاج أحمد جاد الله . وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو  
رئيسا وكامل إبراهيم بك وعزت بك عضوين وكان فى مقدمة المترافعين من  
المحاميين عن هؤلاء المتهمين : زهير صبرى عن على محمد على وإبراهيم رياض عن  
أحمد جاد الله ومصطفى النحاس ، مرقص حنا ومكرم عبيد ، ونجيب الوايل  
وسلامة ميخائيل ومحمد يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وعبد الله  
حسين عن محمود عثمان مصطفى ، وأحمد لطفى ومصطفى الشوربجى عن الأستاذ  
حسن كامل الشيشينى ووهيب بك دوس عن عبد الحلیم الببلى .



وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شتقا على محمد على فهمى على  
وبرامة جميع المتهمين .

ولم يكن القاضى كرشو ، موافقا على براءة ماهر والنقراشى والحاج أحمد  
جاد الله ، ومحمود عثمان مصطفى فقدم استقالته من منصبه بعد الحكم ، وبناها ،  
على اعتراضه على براءة ماهر والنقراشى وجاد الله .

وكان سجن ماهر والنقراشى فى المرة الأخيرة شاقا ، وعنيفا الى درجة أنه  
النقراشى كان ذات مرة ينشد بعض الأشعار انشادا عاليا عند مرور أحمد ماهر

إمام غرفته ، فظن رجال السجن ان لهذا الانشاد معنى آخر . فحققوا معه . لمعرفة سبب انشاده الآشعار وبنفوا في تعذيبه . ولما كان الكلام محرما في السجن . وكذلك كانت الكتابة فقد أنفق النقرانى وقته في مطالعة « صبح الأعشى » كله ، والأجزاء الأربعة ، التى قد صدرت من كتاب « نهاية الارب » وراجع كثيرا من الكتب العلمية التى لم يكن قد اطلع عليها الا مرة واحدة ودرس كذلك كتابات سبنسر فى فلسفة التربية .



وعن قضية الاغتيالات السياسية ، التى اتهم فيها ماهر والنقرانى . كتب صبرى. أبو علم فى الكتاب الذهبى للمحاكم الاهلية يقول : نزل الستار على قاعة محكمة الجنايات عقب محاكمة المتهمين بمقتل السردار ثم رفع بعد عام لتشهد هذه القاعة محاكمة أكبر منها خطرا وأجل شأنا تلك هى قضية الاغتيالات السياسية وهى القضية التى تمخضت عنها التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، وكان شقيق منصور ، صلة الوصل بين القضيتين وكانت اعترافاته ، وتقاريره حجر الزاوية فى النحقيقات الجديدة ، وعلى أساس هذه الاعترافات انهمت النيابة العمومية ، الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف فى وزارة سعد زغلول بأسا . والاستاذ محمود فهمى النقرانى وكيل الداخلية بها ، والأسناد حسن كامل الشيشينى المدرس بمدرسة التجارة العليا ، والاستاذ عبد الحليم الببلى . سكرتير المفوضية المصرية بأنقرة وبعض العمال بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا الانجليز وبعض المصريين .



واستأثرت القضية باهتمام الجمهور والسياسة فى مصر ، وبريطانيا لا لبعض المتهمين من مركز خطير ، ولخطورة الملبسات التى أحاطت بالقضية والنائج السياسية التى تترتب على الفصل فيها ورئى الا تنظر القضية أمام الدائرة التى فصلت فى قضية مقتل السردار ولم يخل تشكيل الدائرة الجديدة من صعوبات استدعت عقد الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف وأخيرا شكلت المحكمة من جناب المستر كرشو ، رئيسا ، وكامل بك ابراهيم وعلى بك عزت مستشارين وجلس فى كرسى النيابة حضرة منصفى بك خنفي وتولى الدفاع ، فى القضية طائفة من كبار المحامين .

وأصبحت قاعة محكمة الجنايات وأصبح قفص الاتهام فيها مائتقى أنظار الراى العام المصرى والبريطانى .

ولم يكن فى فضاء القاعة ما يتسع لكل من يرغبون فى شهود المحاكمة فحدد عدد من يسمح لهم بدخول القاعة وأقيمت الحواجز ، والموانع حولها وأصبح ما يدور فيها ويجرى فى ساحتها يدون فى الصحف . ويظهر الى الخارج .

وقد كانت جهود المحامين في هذه القضية شاقة فقد بلغت صحف التحقيق بها نيفا وثلاثة آلاف عدا الملحقات وتوفر المحامون على دواستها واستيعابها ، قبل بدء المحاكمة .

وكان استجواب الشهود آية من آيات الفن القضائي ، ثم جاء دور الدفاع وترافع ، المحامون فكانت مرافعاتهم صورة حية للبيان الساحر ، والمنطق السليم ، كانت مرافعاتهم من وحى قلوبهم وعقائدهم ، وكان الكثيرون منهم تربطهم بالمتهمين روابط أعظم توثقا من الصداقة ودافع المتهمون عن سمو الحركة الوطنية وتجربتها من النوايا الإجرامية فكانوا في دفاعهم ملهمين وموقنين .

وفي الوقت الذي كانت السننهم تفيض بالسحر حللا ، تنزل فوق منصة القضاء : كانت عيونهم وقلوبهم مشدودة الى القفص حيث وقف رجال كرام عليهم ، وأعضاء على مصر فكانت نبراتهم أبلى من عباراتهم وأشد تأثيرا .

وتوفى المرحوم أحمد بك لطفى بعد صدور الحكم بقليل فكانت قضية الاغتيالات السياسية آخر قضية كبرى ترافع فيها ، وكانت آخر عهده بهذه القاعة .



وكان يجرى في نفس الوقت خارج القاعة صراع انتخابي بين الوفد ، ومن انتلف معه من الأحزاب وبين حزب الاتحاد .

وكان الواقفون على ما يجرى خلف ستار الحوادث السياسية يدركون مقدار ما بين الحكم الذي يخرج من داخل هذه القاعة والحكم الذي يخرج من صناديق الانتخاب من صلة وتلازم ، وشأت الأقدار أن يصدر حكم القضاء ، وحكم الناخبين في وقت واحد : أصدر القضاء حكمهم بعد دفاع دام شهرا ببراءة خمسة من المتهمين هم : الدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشي ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني ، والأستاذ عبد الحلیم الببلي ، والحاج أحمد جاد الله ، وصدر حكم الناخبين لصالح الائتلاف ومرشحيه .

واعتزت البلاد طربا لهذه النتائج كلها وشرع الساسة يتبادلون الرأي في استثمار هذه النتائج ، وأخيرا تعكر الجو ، حين خرج جناب المستر كرشو على تقاليد القضاء فكتب الى وزير الحقانية يعلن أنه كان معارضا في براءة الدكتور أحمد ماهر ، والحاج أحمد جاد الله وقال انه اعتبر من واجبه الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة فتوجه بعد اصدار الحكم الى دار المندوب السامي ، واطلع فخامته على رأيه باعتباره حاميا للأجانب !! وعقب وصول هذا الخطاب

استقالت الوزارة وشكلت بعد ذلك وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فتولى المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا ، وزير الحقانية فيها الرد على الخطاب واستقال جناب المستر كرشو !!

وقد ظلت دار المندوب السامى تعترض باستمرار على اشتراك أحمد ماهر والنقراشى فى أية وزارة وفدية ، وتقيم الدنيا ولا تقعدا لأن ماهر والنقراشى فى رأيها ، ليسا سياسيين ، بل هما ارحابيان كبيران !! وقد سبق لنا أن اشرنا الى ثورة الرأى العام البريطانى عندما أصر مصطفى النحاس على اشتراك محمود فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر فى الوفد المصرى ، للمفاوضات !!



وعن الوزارة النحاسية ، الرابعة يقول عبد الرحمن الرافعى طيب الله ثراه . استحدثت الوزارة أسلوبا جديدا من الارهاب ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية وذلك باصطناعها فرقا سميت « فرق القمصان الزرقاء » التى كانت فى الأصل تشكيلات منظمة ترمى الى النهوض بالروح الرياضية ثم اصطبغت فى عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية : وتحولت عن مقصدها السلم لان التشكيلات الرياضية يجب ، أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية وان تبقى دعامة من دعائم الروح ، التى تدعو الى الود والاخاء بين الرياضيين لا الى اثاره الخلاف بينهم .

خرجت هذه الفرق - هكذا يقول عبد الرحمن الرافعى - فى عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضى وصارت أداة سياسية لارهاب خصوم الوفد السياسيين وأخذت تتسلح بالصلى والخناجر ، وتعتدى على اجتماعات المعارضين وفضت بعضها بالقوة ، واعتدت ، أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة استفحل شأنها بضم أشياء من أحط الطبقات اليها ، فصارت وسيلة لاهدار حرية الرأى والفكر ، وافساد أداة الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ويملون ارادتهم على الرؤساء والموظفين والى جانب هذا الارهاب المستمر من القمصان الزرقاء تصلت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم فى جنح صحفية فكان هذا وذاك مظهرا من مظاهر الضغط والاضطهاد .

ويؤخذ أيضا على وزارة النحاس الرابعة - كما يقول عبد الرحمن الرافعى - انها لم تكن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش ولم تعمل عملا ، جديا فى انشاء مصانع للأسلحة والذخائر ، وتسليح الجيش وانشاء الأسطول وتعزيز قوة الدفاع الوطنى مع أن الفرصة ، كانت مواتية لها ، وكل ما عملته فى صدد انشاء



مصنع للذخيرة والأسلحة ، انها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع ولكن اللجنة لم تؤلف وقررت في سبتمبر ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكري من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع ولم تنفذ قرارها وأرجىء تنفيذ المشروع . أى أنها لم تعمل شيئاً لإنشاء مصانع الذخيرة والأسلحة ومن المأخذ عليها انها قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر في غيبة البرلمان ، والحاصل بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عدّه البرلمان الوفدي سنة ١٩٣٠ باطلاً بطلانا أصلياً ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سري الى صفوف طلبة الجامعة ، قررت إعادة العمل بهذا المرسوم ..



ويأبى عبد الرحمن الرافعي الا أن يوجه النقد - في نفس الوقت الذي انتقد فيه الوزارة النحاسية الرابعة - الى خصوم الوزارة الوفدية الذين استعجلوا الأمر وأرادوا أن يعالجوا مساوئ الوزارة النحاسية بالاستعانة بالسراى « وأقصده موظفي السراى » وهذا العلاج لا تؤمن مغيبته لانه يزيد في سلطة رجال السراى ، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم وليس من السهل بعد اللجوء ، اليهم أن يسبغ النظام الليبرالى وتنمو تربية الشعب السياسية ولكن هكذا شاء حظ مصر ، العائر الا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح مستقيم وينتهز رجال السراى فرصة استعفاء المعارضة للوزارة الوفدية وانتقال تلك المعارضة الى صفوف الشباب ، وخاصة طلبة جامعة فؤاد ، وقد رأى أحمد لطفى السيد بعد ان اشتدت اضرابات الطلبة تعطيل الدراسة فى كليات الجامعة اسبوعاً يبدأ من ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ وأصدرت الجامعة قراراً بذلك ولكن الوزارة رفضت الموافقة على هذا القرار فاستقال لطفى السيد من منصبه وكان رجال السراى قد عمدوا ، الى وضع العراقيل أمام الوزارة النحاسية ، وخاصة فى موضوع تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ : كانت الوزارة الوفدية قد رأت ترشيح فخرى عبد النور بك ، لعضوية مجلس الشيوخ ولكن السراى اعترضت ورشحت بدلاً منه عبد العزيز فهمى باشا وأخذ رجال السراى يثيرون موضوع ، القمصان الزرقاء ، ويطلبون باسم الملك حل حركة القمصان الزرقاء ، بل ان الملك فاروق نفسه تحدث فى هذا الموضوع مع مصطفى النحاس . والغريب : ان دار المسدوب السابى ، البريطانى ، التى تحولت فيما بعد الى دار السفير البريطانى كانت تقوم بدور الوساطة بين الوفد والسراى بل كانت فى بعض الأحيان تقف الى جانب الوفد ، دون السراى !! وكانت تمسح الى الأبقاء على الوزارة الوفدية بوصفها وزارة الأغلبية البرلمانية !!



وكان من رأى د. محمد حسين هيكل ان الوزارة الوفدية قد أخطأت عندما شددت من حملة الارهاب التي واجهت بها خصومها : كانت المظاهرات توازر القمصان الزرقاء فى هذه الحملة : ولقد نما الينا ذات مساء من شهر ديسمبر ١٩٣٧ أن د. محمد محمود باشا ، سيتعرض لهذا الارهاب كما يتعرض غيره وذهبنا اليه فى منزله فكننت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى ، وعبد الجليل بك أبو سمرة ، ورشوان محفوظ باشا ، وآخرون . ولم يطل بنا المقام حتى سمعنا ان مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكي وانها ربما سارت فى شارع الفلكي ، الى منزل محمد باشا محمود وانها قد تقتحم المنزل ، وعرفنا ان محمد محمود باشا ، قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره ، وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وأن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح وتانى المظاهرة ، وتقترب من بيت محمد محمود ويأمر محمد محمود رجاله بإغلاق بوابة بيته اغلاقا محكما .



الى أن يقول د. هيكل : بلغت المظاهرة المنزل فوجدت بابه محكم الاغلاق فحاولت اقتحامه وسمعتنا امرأة نارية تدوى ، وأراد الباشا ، أن يطمئنا فقال : لا تنزعجوا فإن حرس الدار قد برون ، على صدمهم ، ثم أنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون بخافة أن تصيبه رصاصة طائشة ، فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر ، وكأننا فى معركة حربية حامية الوطيس وأسرع أحد الحاضرين الى التليفون مرة أخرى يتحدث الى حكمةدارية البوليس وصور لها ما هو حادث لكن الطلقات النارية طلت تدوى زمنا قبل أن يحضر البوليس ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك لضبط الواقعة على حد تعبيرهم فلما عرف أن الدار انقلبت حصنا منيعا وإن محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وإن هؤلاء ، المتظاهرون ، معرضون للنيران تحصدهم . أسرع بالمجيء فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد ان كانوا يحاولون تسليق الدار من خلفها لولا أن صدتهم النواخذ المحكمة الاغلاق ، فلم ينالوا مآربهم .

وعن تحقيق أنبياءة قال د. هيكل : حققت النيابة ما حدث ولم يمنحها مقام محمد محمود باشا من أن تقتش منزله ، فلم تجد به غير مسدسه هو ، وكان التحقيق متجها كله ، الى معرفة الوسيلة ، التى قاوم بها محمد باشا ورجاله المظاهرة غير أن التحقيق لم ينته الى نتيجة ثم حفظ .



كان لهذا الموقف الذى وقفه محمد محمود باشا من المظاهرة ، المتمثلة بحماية الحكومة اثره فى تفكير اولى الأمر ، ممن يريدون التخلص من النحاس باشا

وزارته ويخشون أن يجر ذلك الى اضطراب العاصمة وإراقة الدماء فيها فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس باشا وحكومته ، وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الإديار عند ذلك اطمأنت النفوس الى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ، ما تخشى عواقبه فلو أنها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لا استطاعت شيئا ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وإن أجزل له الأجر .

وعندما ذهب د. هيكىل : الى لطفى السيد قبل أن يستقبل من الجامعة للتحدث معه فى أمر إقامة حفل تأبين للمرحوم محمود باشا عبدالرازق ولأسنذان لطفى السيد ، فى أن يكون من بين خطباء ذلك الحفل . كان طلبة الجامعة مضربين فتجمهروا حوله ، فلم يقل لهم ، أكثر من أن المعارضة أدت واجبها وعلى كل مصرى ، أن يؤدى واجبه ، ثارت مصحف الوفد ، وطالبت بالتحقيق مع د. هيكىل ويقول د. هيكىل : إن مظاهرات الجامعة ، كانت من الشواهد القوية ، على انصراف الشباب المتعلم ، من تأييد الوزارة وعلى أن الوزارة تلجأ الى سياسة الارهاب ، بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها وينبغى لها أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها ، لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة ، على أن هذا الارهاب ، لم يزعج ، المعارضة ، بل ظل اقتناعها راسخا بأن أيام الوزارة فى الحكم ممدودة ، وكان هذا الاعتقاد يزداد كلما ازدادت صلات محمد محمود باشا بالقصر توتقا ، وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج ، التى يطمئن اليها تفكيرهم .



ويقول د. يونان لببيب رزق : « أمام كل هذه المخاطر ، التى شعرت الوزارة الوفدية انها تحيط بها بدأت تتصرف وقد بنت هذا التصرف أساسا على السعى لتأييد شعبية الوزارة ، والبلوغ بإمكان استخدام هذه الشعبية أمام أى مؤامرات تبدو من جانب القصر وتم ذلك بطريقتين :

**الطريقة الأولى :** « فى تلك الجولات الواسعة التى أخذ يقوم بها النحاس باشا فى مختلف المديرىات ليلقى الخطب فى المحلة الكبرى وفى المنصورة وفى الاسكندرية وفى المنيا وهو لا يريد بذلك تأكيد شعبيته وحسب بل يريد أكثر من ذلك التحذير من أى محاولة للمساس به » .

**الطريقة الثانية :** تدعيم تنظيم القمصان الزرقاء ، الموالى للوفد لاستخدامه فى المواجهة المحتملة . وتم هذا التدعيم بأكثر من وسيلة : منها تركيز ولاء الجماعة فى شخص النحاس بوضع قسم جديد لها جاء فيه : « أقسم بالله أن أظل مجاهدا لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لآخر رمق فى حياتى »

وفيا الاسراع بزيادة عدد أصحاب القمصان الزرقاء ويذكر أحد التقارير البريطانية أن مكرم عبيد قد حث زعيم هؤلاء ، على بذل كل جهد لرفع عددهم الى مائة ألف ومنها الحصول على المبالغ ، التي تمكن من استيعاب هذه الأعداد الجديدة في الجماعة وكان سبيل الزعامة الوفدية الى ذلك اتفاق جانب من المصروفات السرية لوزارة الداخلية في هذا الوجه ، هذا وقد رفض القصر توقيع قانون زيادة الاعتماد الخاص بالمصروفات حتى لا يتخذ الوفد من القمصان الزرقاء التي ينفق عليها المصروفات السرية أداة للضغط عليه .

وتنشر إحدى الصحف البريطانية « الأوبزرفر » أن مصطفى النحاس بعد أن زار روما وبرلين راودته الآمال في أن يصبح دكتاتورا ، كما أنه قد بدأ يغاز من شعبية الملك .

وكان على ماهر ، قد عين في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ رئيسا للديوان الملكي بدون أخذ رأي الحكومة ، كما تحتم بذلك التقاليد الدستورية وتقول صحف المعارضة أن الوفد حاول اشراك السفارة ، البريطانية في هذا الموضوع حتى تقف الى جانبه غير ان السفارة ، أكدت ان هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده !



وقد بحث محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين الى السفارة البريطانية خطابا يحتج على التدخل في أمر من أمور مصر الداخلية كما أن بعض الصحف الوطنية راحت تحذر بريطانيا من مغبة التدخل في شئون مصر الداخلية .

وقيل ان الملك فاروق في أثناء لقاء له بمصطفى النحاس في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ طلب من النحاس حل جماعة القمصان الزرقاء ، وسلمه بحثا قانونيا يؤكد أن وجود هذه الجماعة منافي للدستور .

وكان أيضا من بين أسباب الخلاف بين الوفد ، والقصر أن حكومة الوفد أعدت مرسوما بقانون يتم بمقتضاه تخفيض نسبة النجاح لطلاب الجامعة مستهدفة بذلك الحصول على شعبية بين الطلاب ولكن القصر رفض التوقيع على هذا المرسوم لانه لم يعرض على مجلس الجامعة ، قبل أن يعرض على الملك !

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، كما تقول الوثائق البريطانية : رسائل سير هاينز لاميسون الى مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية . يبلغ السفير البريطاني رئيس ديوان الملك . والملك نفسه ان الملك قد يفقد ثقة الحكومة البريطانية وتأييدها اذا ما استمر في سياسته وانه بذلك يعرض عرشه للخطر !!

ولا تجدى سياسة تخويف الملك من قبل الحكومة البريطانية •

ولا تجدى سياسة استعراض العضلات الشعبية التى مار عليها الوفد وخاصة المظاهرات الوفدية العنيفة التى كانت تسير فى شوارع القاهرة • بل وفى ميدان عابدين ذاته منادية « التحاسى ، أو الثورة » •

يبدو أن الملك أو مستشاره الأول على ما هو كان واثقا من نفسه الى أبعد حدود الثقة ، وكان مطمئنا الى أن الوفد قد خسر ، الكثير ، وأنه لن يستطيع أبدا أن يكسب معركته ضد القصر بل أن الملك ، لم يعد يكتفى بالضغط سرا على حكومة الوفد ، وإنما راح يظهر فى المعركة بصورة علنية حتى أنه ليطل من شرفة عابدين على مظاهرات طلبة الأزهر ، المؤيدة له ، ليحييها ، وكأنما يريد منها أن تستمر ، وتكون المظاهرات بداية لأحداث كثيرة وخطيرة تقع فى مصر •



## الفصل الخامس

### الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الذروة

● انقسم شباب مصر في أواخر عام ١٩٣٧ على نفسه ، انقساماً خطيراً ، أدى الى حدوث نتائج مؤسفة للغاية : تحولت - مثلاً - شوارع القاهرة ، والاسكندرية وكثير من عواصم المديريات الى ساحات صراع دموى تنقّاتل فيه فرق القمصان الزرقاء ، والقمصان الخضراء ، في كل جامعة ، وفي كل كلية ، بل في كثير من المدارس الثانوية ، وحيث يوجد المشايخون للوفد ، والمشايخون للسراى وكان الأزهر كله ضد الوفد ، ومع السراى ، وكان فاروق - الملك - قد أحس بقوته وبضعف حكومة الوفد ، فآثر أن يلعب ورقته ضد الحكومة القائمة بصورة سافرة وغير لائقة فى نفس الوقت ، حتى أنه ليخرج الى الوف الطلبة الأزهريين المتظاهرين فى ساحة عابدين من شرفة قصر عابدين ، محييا ومشجعا بل ومستزيذا من المظاهرات والاضطرابات ، وما كان للملك أبدا أن يخرج عن حياده بين الأحزاب ويقف ضد الحكومة ، المؤيدة من البرلمان مهما كانت الأخطاء ، التي وقعت فيها تلك الحكومة ، وكان الأخرى بمستشارى الملك وعلى رأسهم على ماهر باشا ، وكان الأخرى بأحزاب المعارضة مهما اشتد بينها وبين حكومة الأغلبية الخلف أن تقف ، الموقف الدستوري السليم ، فلا تدع للملك ومستشاريه أن يعصفوا بحكومة الأغلبية لانه اذا ساهموا هم فى تمكين الملك ، ومستشاريه من المصنف بحكومة الأغلبية ، أصبح من أسهل الأمور على الملك ، وعلى مستشاريه أن يعصفوا بالأحزاب الصغيرة وخاصة تلك التي لا تعتمد على تأييد شعبى ، فالملك عندما يعصف بحزب الأغلبية يصبح من السهل عليه أن يعصف بأحزاب المعارضة .



وقد كان فاروق وقتئذ طرى العود غير قادر على الدخول فى صراع مع الوفد خاصة وحكومة بريطانيا تؤيد الوفد ، أو على الأقل لا تقف الى جانب السراى فى أى خلاف أو اختلاف مع الوفد ، ولم يكن فاروق ، الذى لم يكن قد

تجاوز عامه الثامن عشر الا بشهور يقوى على معاداة الوفد أو على الأقل يفكر فى أن يخوض ضده معركة عنيفة ضارية ما لم يكن مستشاروه ، وما لم تكن قيادات أحزاب المعارضة قد رتبت الدخول فى معركة مع الوفد وأكدوا ، له ، انه سوف يحقق بشبابه الفض وبنقة الجماهير الطيبة فى نواياه ما لم يحققه والده ، الداهية الأكبر ، أحمد فرّاد .



والمؤرخ المنصف مهما يكن رأيه فى تجاوزات الحكومة القائمة وقتئذ لا يستطيع إلا أن يوجه اللوم ، الى مستشارى الملك ، وإلى الأحزاب المعارضة التى أيدته تأييدا مطلقا ضد سلطة الشعب المثلة فى الحكومة الوفدية ذات الأغلبية البرلمانية .

وقد أحسّت تلك الأحزاب ، بخطئها الكبير هذا بعد أن أقيمت وزارة النحاس ، وجاءت أحزاب الأقلية لتحكم باسم السراى وراح مستشارو الملك ، وعلى رأسهم على ماهر ، يلعبون برئيس الوزراء الجديد كما يحلو لهم ، ولذلك لم تضى سوى بضعة أشهر على اقالة الوزارة الوفدية ، حتى صاح كبيرهم قائلا : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض والقصة معروفة ، وهى من أبرز قصص بيدبا ، الفيلسوف الهندى : ثلاثة تيران كانوا فى أجمة ، لا يشاركهم فيها الا أسد ضعيف هزيل ، لا يستطيع أبدا أن ينال منهم جميعا شيئا ، وذات يوم قال الأسد ، الضعيف الهزيل لتورين من التيران الثلاثة : ان لوني على لونكما ولا يفضحننا فى أجمتنا هذه الا الثور الآخر ذا اللون الأبيض فلو تركتماني أكله ، لصفت لنا الأجمة وعشنا فى سرور ، وجبور ، وقال الثوران : الأحمر ، والأسود : دونك فكله ، فأكل الأسد الثور الأبيض ، وبعد أيام جاء الأسد الضعيف الهزيل وقال للثور الأحمر : ان لوني كلونك ، ولا يفضحننا فى أجمتنا هذه الا الثور الأسود فلو تركتني أكله ، لصفت لنا الأجمة « وقال الثور الأحمر : دونك فكله ، وبعد أيام من أكل الثور الأسود جاء الأسد الضعيف الهزيل متمبرا ، وهو يقول للثور الأحمر : اني أكلك لا محالة « فقال الثور الأحمر وقد أحس بدنو أجله وبالحطينة التى ارتكبها فى حق زميله : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض » .



لقد ساعدت أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد الملك الضعيف الهزيل على أن يفترس الوفد ، ليفترس بعد الوفد بقية الأحزاب الأخرى ، وكانت أكبر الأخطاء فى تاريخنا السياسى أن ترك للشباب ذى الثمانية عشر ربيعا ، لمستشاريه وعلى رأسهم على ماهر ، أن يعبت بحياتنا النيابية هذا العبت الذى كان له أثره فى اخراج قطار السياسة المصرية عن مساره الطبيعى ، الى مسار آخر هو مسار الدكتاتورية المطلقة ، دكتاتورية السراى ، والسراى التى تلعب



السفارة البريطانية بأمرها ، الصغيرة ، والكبيرة ، كما يلعب فتیان السیرك ، وفتياته بالدمى فى مسرح العرائس !! وإذا كان أحمد حسنین ، وعمر فتحى قد لعبا أخطر الأدوار فى تنشئة فاروق نشأة سيئة ، عندما كان فاروق يتلقى العلم فى لندن ، وكان أحمد حسنین ، وعمر فتحى يتوليان مهمة الاشراف على ولى المهدي ، فان على ماهر ورجال القصر ، وبعض زعماء المعارضة هم المسئولون عن افساد فاروق كملك بعد أن تولى سلطانه .



ونعود مرة أخرى للحديث عن الصراع بين الملك ، والوفد ، والصراع داخل الوفد كحزب ، مركزين - هنا - على أقوال بعض المؤرخين المصريين والأجانب حتى لا نفرّد بالتعبير عن وجهة نظرنا :

يقول - مثلا - جاكوب لاندو فى كتابه « الحياة النيابية والحزب فى مصر عام ١٨٦٦ - ١٩٥٢ » مال حزب الوفد لمركية القاهرة ظهرت مع تكوين القمصان الزرقاء ، وتفشت العصبية والمحسوبيات فى الحزب قطرد محمود فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر من الحزب الوفدى ليكونا الحزب السعدى مع مجموعة صغيرة من الوفديين السابقين ، وبالرغم من أن هذا الحلاف قام أساسا على نوازع شخصية الا أن الحزب الجديد - الحزب السعدى - أعطى بعض الاهتمامات للاقتصاد المصرى .

ويقول مارسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : حين توفي الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كان ابنه الأمير فاروق فى لندن حيث يواصل دراسته ، وقد نودى به ملكا فى نفس اليوم ، ولما يتجاوز عامه السادس عشر فقد ولد فى ١١ فبراير ١٩٢٠ ولذلك كان لابد من انشاء مجلس للوصاية ، وقد خلف الملك فاروق ملكا لم يستطع قط أن يحوز محبة شعبه ومن ثم فانه سرعان ما أحرز شعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس مصدرها هذا الشباب وحده فقد كسب عطف كل المصريين بسبب شبابه الغض وبساطته الحقيقية ، ونزولا على نصيحة مربيه الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، راح يزور مساجد القاهرة مرة فى كل أسبوع .

وتسلم الملك زمام سلطانه الدستورية محاطا بهتافات الشعب بأسره ثم بعد ذلك بشهر جاء اعلان خطبته لاجدى فتيات البورجوازية المصرية كى يعلى من مكانته .

كان الوفد يرقب - والهواجس تنتابه - تزايد حماسة الشعب للملك وعلى هذا فان ذلك لم يزد - أى الوفد - الا اصرارا على استغلال صغر سن الملك لوضعه تحت وصايته ، ولكن رغم محاولات الوفد جر الصراع الى مجال الدستور

كما كان يجري زمن الملك فؤاد ، فإن أحدا في مصر ، لم تنطل عليه الخدعة ، ومنذ ذلك التاريخ تضاعف الصراع القائم بين الوفد والسراى بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه مع فاروق هام ، هو أن مصر كانت تتخذ جانب مليكها في هذه المرة ، وسرعان ما عادت تتجمع حول العرش ، أحزاب الأقلية التي لحقت بها الهزيمة في انتخابات مايو ١٩٣٦ وعادت المعارك القديمة ، التي كان قد خنقها قيام الجبهة الوطنية لتتسع وتبلغ المدى الذى وصلته فى الماضى .

ومن جديد عادت توجه للوفد نفس الاتهامات وتعييب عليه استبداده وتسلبه وتوجه اللوم علنا الى رئيس الحكومة الاستبدادية وحكمه المطلق وكشف الكثيرون عن طموحه الى الحكم الديكتاتورى كما أن تنظيم حركات الشباب الوفدى فى منظمة شبه عسكرية قد أكد حقيقة هذه الانتقادات .



ولم يستطع الوفد - فى مواجهة الأزمة التي كانت تتجمع - أن يحصل على تأييد الجامعة الأزهرية التي كان لشيخها نفوذ حقيقى على فكر الملك بل وعلى العكس ، من ذلك فقد استنارت الحكومة مشاعر الجامعة العريقة ثم جلبت على نفسها العداء المكشوف من جانب هذه الجامعة بسبب بعض المشروعات التي كانت الحكومة تعدها فما أن انتشر الهمس بأن الحكومة تستعد لأن تنقل الى المحاكم الوطنية اختصاص نظر قضايا الأحوال الشخصية التي كانت حتى ذلك الوقت تعرض على المحاكم الشرعية حتى وجه الشيخ المراغى تحذيرا مدويا الى رئيس الوزراء يناشده الصلح عن توجيه لكمة جديدة الى الشريعة أكثر من سابقاتها ، وفى نفس الوقت فإن موافقة وزير المعارف العمومية على السماح للطلاب غير المسلمين بعدم حضور دروس القرآن كانت سببا فى تقديم استجواب فى هذا الشأن الى البرلمان وأخيرا فقد قوبل انشاء منصب مفتى الديار استقبالا بالغ السوء فى الأوساط الأزهرية كما كان تعيين الشيخ محمد أبو زيد فى هذا المنصب - وهو الذى سبق له أن ألف تفسيراً للقرآن أدين منذ صدوره فى عام ١٩٣١ - موضوعا لانتقادات مرة ، وكانت هذه الاجراءات التي قوبلت بهجوم عنيف من جانب علماء الأزهر ، هي السبب الرئيسى لعدة اشتباكات ومشاجرات قامت بين طلاب الجامعة الأزهرية وطلاب الجامعة المصرية زاد من اشتعالها ذلك الصراع الخفى الذى ظل قائما بين القمصان الخضراء التي كان يقودها المحامى أحمد حسين والقمصان الزرقاء ، التابعة للوفد ، وكان أتباع أحمد حسين يتخفون موقف الدفاع عن الاسلام ازاء ما يتهدده من أخطار ، وينسبون الى الآخرين أفكارا ومشاعر الحادية جعلتهم يظهرون بمظهر الخطرين على البلاد .



وجرت بين هذين التنظيمين صدامات وحشية واستطاع خصوم الوفد بمهارة أن يستغلوا هذه الاضطرابات التي قسمت تلامية المدارس وطلاب

الجامعات الى جماعتين متنافرتين كما أن اسناد وزارتي المالية والخارجية الى مكرم عبيد باشا ، وواصف بطرس غالى باشا ، قد أعطى لهؤلاء الخصوم ، الفرصة للتنديد بالحكومة « الى أن يقول مارسيل كولومب : وكان الموقف الذى تبنته الحكومة منذ تولي الملك فاروق يفسر - باستمرار - على أنه دليل جديد ، على سياستها الحقيقية ، وقد أبدى كل من الشيخ المراعى والأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية ورغبتها فى إعطاء طابع دينى على حفلة التتويج ، لكن رئيس الحكومة اعترض على ذلك اذ رأى فى احتفال من هذا النوع بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة ، وكان على الملك أن يكتفى بإداء القسم على احترام الدستور ثم يتجه حسب البرنامج الذى أعدته الحكومة فى اليوم التالى - وكان يوم جمعة - للوقوف على قبر والده فى مسجد الرفاعى حيث حضر صلاة الجمعة ، تلك كانت الحفلة الدينية الوحيدة ، التى صاحبت توليه العرش ، أما علماء الجامعة الأزهرية الذين كانوا يحملون بأن يجعلوا من مصر مركزا للعالم الاسلامى فقد امتلأت قلوبهم موجة ...



كان هذا الاحتكاك الاول هو بداية أزمة كان لابد لها أن تؤدى بعد ستة أشهر بالكاد ، الى عزل الوزارة ، ولم يكن الوفد مستعدا لمواجهة مثل هذه الأزمة ... وهكذا كانت ستة أشهر من حكم الملك فاروق كافية لاحاق الهزيمة بخمسم لم يستطع والده أحمد فؤاد طيلة حكمه ، أن يقهره » .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ عني على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد ، وظل يشغله الى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ ، وبقي شاغرا طيلة هذه المدة : جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة ، وقد اعترضت عليه ، ثم أذعنتم وسلمت بالأمر الواقع ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز فى السراى لخصوم الوفد ونذيرا بقرب هبوب العاصفة فإن وزارة النحاس لم تعمل على اصلاح أخطائها ، فى الحكم ، واستمرت على سياستها فى المحسوبية الحزبية ، والعائلية ، واستفحل خطر القمصان الزرقاء وامتد تيار السخط الى صفوف الشباب وظهرت فى الجامعة « جامعة فؤاد الاول » حركة تنمر واستياء من تصرفات الوفد ، وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد ، وانقضت جمعية مصر الفتاة التى يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهى تمثل عنصرا نشيطا من الشباب المثقف الى هذه الحركة فاتسع نطاق المعارضة .. ويقول الأستاذ الرافعى : بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضد وزارة الوفد تندفق فى المحيط الجامعى وكليات الأزهر فى أواخر أكتوبر ١٩٣٧ .



كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد في اقصاء الطلبة في السياسة الحزبية فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية ، وتمدها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى ، ونشأ عن ذلك ان المتدمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضا ، ونظموا صفوفهم ووقفوا للفرق الأول موقف المناظرة ، والخصومة ، مما أدى الى اضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقي ، والعلمى . وقد رأى مدير الجامعة حينئذ أحمد لطفى السيد تقاديا من تفاقم الاضطراب في محيط الجامعة تعطيل الدراسة في كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر وأصدرت ادارة الجامعة قرارا بذلك ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه .

وفى يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية وأطل عليهم الملك من شرفة القصر محييا لهم مما زاد في حماستهم ، وهتافهم .



ويبدو ان هذه المظاهرة قد أعدت لتكون ردا على مظاهرة من انصارالوفد نادوا فيها « النحاس او الثورة » ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة مجيء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة الى السراى لحضور حفلة تقديم سفيرى اليونان ، والمجر اوراق اعتمادهما الى الملك ، فهتف المتظاهرون ضد مكرم عبيد عند دخوله السراى وحطموا زجاج سيارته وقد نسبت الوزارة تدبير هذه المظاهرة الى اتفاق بين السراى والمعارضين !!

وفى هذه الظروف والملايسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة واتخذ شكل ازمة دستورية تناولت عدة امور معقدة ، وطلبت السراى ان يحل هذا الخلاف وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزارة ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض دوى المراكز التشريعية والدينية ، فرفضت الوزارة هذا التحكيم ، وقد سعى السفير البريطانى « السير مايلز لامبسون » فى تسوية الازمة بقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل بين الجانبين ولكن السراى أصرت على موقفها .

اما د . يونان لبيب رزق فيشير - بالإضافة الى فاسبق ان نقلناه عنه - الى « ماكانت تنشره الصحف المصرية فى ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ بخصوص استعراض العضلات الشعبية الوفدية وتسيير المظاهرات فى الشوارع هاتفة : « النحاس او الثورة » ثم يقول : كان واضحا أن الحزب الكبير قد تخاذل التقدير فى هذه المرة فهو عندما كان يستخدم هذا الاصلوب من خارج موقع السلطة ،

كان فى الامكان قبوله على أساس أنه يعبر أساسا عن شعبية جارفة أما استخدامه وهو فى السلطة فقد بدأ فيه الاختلاق او الصنعة ، لا سيما اذا لوحظ ان فرق القمصان الزرقاء هى التى كانت تقود المظاهرات ، الوفدية : من جانب آخر فان القصر كان قادرا بدوره على انتهاز نفس الأسلوب فسارت مظاهرات كبيرة مؤيدة للملك وكانت تتشكل على الأغلب من طلبة الأزهر ، واتجهت الى قصر عابدين ليخرج الملك لتحييتها أكثر من مرة احياء منه بالموافقة عليها ورغبته فى استمرارها » .



وفى وسط الأزمة خرج الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى ببيان يدين فيه الوزارة الوفدية يقول فيه : انها أفسدت الأمن ، والتعليم ، والعمال ، وخنقت الحريات ولم تضرب مثلاً صالحاً للحكم « البلاغ ١٩٣٧/١٢/٢٤ » .

وقد بذلت محاولة أخيرة للخروج من الأزمة عندما اقترح على ماهر ، رئيس الديوان الملكى تاليف لجنة تحكيم من رؤساء الوزارات ووزير الحقانية ورؤساء مجالس النواب والشيوخ ورؤساء محكمة النقض ورؤساء المستشارين المالكين السابقين والموجودين وقتذاك ، ومع قبول الوزارة لفكرة التحكيم الا أنها رفضت تشكيل اللجنة على هذا النحو ورأت أن تقوم اللجنة البرلمانية التى يقبل عليها الوفدية بدور التحكيم وكان من الطبيعى أن يرفض القصر اقتراح الوزارة وواضح من ذلك أن الأزمة قد وصلت الى طريق مسدود ، وتقرر اقالة الوزارة ..



وكان الشيخ المراغى ينصح الملك ، بأن يؤلف أحمد ماهر الوزارة تنفيذاً لسياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل ، وقد نظر الى الدكتور أحمد ماهر ، باعتباره الفارس الذى يمكنه الاعتماد عليه فى تنفيذ هذه السياسة ، خاصة انه والنقراشى ظلا يشكلان قوة من أهم قوى الحزب الكبير . « ولكن لم تلبث أن تبذلت المحاولة كما تبذنت فى كل مرة من قبل . ففى الاجتماع الذى انعقد أثناء المرحلة الأخيرة من مراحل الأزمة الوزارية التى أطاحت بوزارة النحاس وهو الاجتماع ، الذى ضم الهيئة الوفدية البرلمانية واتفق فى ٢٣ ديسمبر فى هذا تحدث النحاس بافاضة عن موقفه من الأزمة ، وقال : انه قد وافق على موضوع حل القمصان الزرقاء ، وعُدل عن مسألة اليمين الدستورية لرجال الجيش أما تعيين عبد العزيز فهمى عضواً بمجلس الشيوخ فهو ما تمسك برفضه » وتبع ذلك أن شرح مكرم عبيد قرارات لجنة الوفد ، المركزية فى شأن الأزمة ثم أعطيت الكلمة

لاحمد ماهر ، فأبدى وجهة نظره ووصى بالاعتدال والحكمة ولم يؤيده من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، أكثر من ذلك فقد واجهته جماعة من هؤلاء ، بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه ، وبحياة النحاس •

لقد وصل الصراع بين القصر والوفد الى الذروة وتأهب القصر تماما – بعد أن اطمأن الى الجانب البريطانى – • ليوجه ضربة قاصمة الى الوفد المصرى ، والى حكومته !! واستغلت « البلاغ » وروز اليوسف هذا الصراع استغلالا جيدا فكان أن لهما دورا هاما فى اسقاط وزارة النحاس باشا •

### روز اليوسف والبلاغ تسقطان وزارة النحاس

لا جدال في أن صحيفة البلاغ قد لعبت من الناحية الصحفية ، الدور الأول ، والأكبر في كشف الوزارة النحاسية وتمريتها أمام الجماهير ، بتلك الحملات الصحفية المركزة ، التي وجهتها ضد وزارة النحاس والذين عاشوا تلك الفترة يذكرون كيف أصبحت البلاغ قوة صحفية كبرى تتخاطفها الأيدي وتتأثر بها الجماهير في نفس الوقت خاصة بعد اخراج النقراشي باشا من الوزارة الوفدية حيث اعتبرت البلاغ اخراج النقراشي باشا من الوزارة بمثابة تمهيد لفرض أوتقراطية مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد وكان لمشاركة الأستاذ عباس محمود العقاد في تحرير البلاغ الأثر الخطير في إضعاف الحكومة الوفدية .



وكانت البلاغ على صلة وثيقة بالقصر ، الذي كان يصدها « بذلك » « ومقدمة » بالوثائق والأخبار التي تخرج الحكومة الوفدية ، وتضعف من شأنها في مواجهة الجماهير .

وصاحب البلاغ ، ومحرره ، هو الأستاذ عبد القادر حمزة وقد حصل على التصريح بإصداره في ١٦ ديسمبر ١٩٢٢ وأصدر العدد الأول منه في ٢٨ يناير ١٩٢٣ تحت شعار كلية سعد زغلول الخالدة : « يعجبني الصديق في القول والإخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » وقد وقف البلاغ منذ البداية إلى جانب محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر وقد نشر البلاغ بتاريخ ١٩٢٧/٣/٢٤ تصريحاً للدكتور أحمد ماهر ، كان أول تصريحاته المعادية للوزارة الوفدية وقد جاء ، في البلاغ : اغتنم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب فرصة اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فأدلى برأيه الصريح في الوزارة

التحاسبية وأساليبها في الحكم منذ أن تولت أمره الى اليوم وفيما عقد له اجتماع الهيئة الوفدية من منع أى وفدى من تأليف الوزارة اذا ترك الوزراء ، الحاليون مناصب الحكم أو أقيمت الوزارة التحاسبية منه ثم قال ان الظروف تغيرت بعد المعاهدة فلا سبيل لتحويل تأييد الأمة السابق للوفد في سعيه للاستقلال الى ميدان جديد ، وأعلن أحمد ماهر أن الناس لم يتعموا في عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى من ضمائرهم وان وزارة الوفد ، هي المسئولة عن ذلك لان الدستور عبارة عن حريات يجب أن تكون مكفولة وصرح بأن هذه الحريات لم تكفل في عهد الوزارة الحاضرة وان الوزارة لم تضرب للناس مثلا للحكم الصالح ، ومن بين المقالات العنيفة التي عارضت بها صحيفة البلاغ حكومة الوفد مقال بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦ بعنوان : « اضطهاد حرية الرأى - تصرف البوليس يراد به الارهاب » : لا يجوز أن تكون الحرية ، في العهد الدستورى ، أصدق منها تحت الحماية والحكم العرفى وقد اختتمت البلاغ مقالتها بالكلمة التالية : لسنا وحدنا اذن نعيب هذا السلوك بل يعيبه معنا زملاؤنا الوفديون . وهناك اذن ضرب من الاجماع على استنكار هذا الاضطهاد للحرية ، فهل يكون من الاسراف فى الأمل أن نقول اننا نرجو ، أن يترك الناس أحرارا فى حدود القانون ولا يصيبهم الازعاج والتضييق والمطاردة مثل ما أصابهم الآن ، وفى البلاغ الصادر فى ٦ أكتوبر ١٩٣٦ ، وتحت عنوان : المحسوبة ، ومساوئها : اساءة الى البلاد ، والى الحكومة نفسها : يجب أن تكون ثقة الناس بالعدل ، والحق رائد الحكم ٠٠ ويختم فى نهاية المقال : ان المحسوبة بلاد عظيم وآفة ما بعدها آفة لا تصاب الأمم بأفتك منها فاذا رأنا القراء نلج فى التحذير منها فليعدرونا فلسنا نعرف ما هو أوخم منها عاقبة ٠٠



وفى يوم ٩ أكتوبر ١٩٣٦ كانت افتتاحية البلاغ تحمل العنوان التالى :  
منحنة المحسوبة دفاع لا ينهض مع الأسف : حول الميزات التى يتمتع بها أقارب دولة رئيس الوزراء ، وأنسابؤه ، ويحمل البلاغ حملة عنيفة على لاسى القمصان الزرقاء : يدعو - مثلا - فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ الى ضرورة اصدار تشريع بتحريم الاشتغال بالسياسة ، على لاسى هذه القمصان ٠ ويشير الى ما حدث فى إنجلترا حينما قرر مجلس العموم البريطانى باجماع اعضائه تحريم ارتداء ، القمصان الملونة ، وبتحريم الاشتغال بالسياسة على لاسيها ، وذلك حماية لحرية الرأى ، ومن أجل سلامة الأمن فى الداخل ويدعو البلاغ شباب مصر ، الى أن يبتعدوا عن شوائب ، الحزبية السياسية ، التى أن منها شيوعها ٠



وتكون افتتاحية صحيفة البلاغ فى اول ديسمبر ١٩٣٦ : لاس قميص أزرق يطمئن بالخنجر احد الأهالى فى شبرا : من هم المسئولون الحقيقيون عن



استمرار حوادث ، القمصان الملونة ، ويمود البلاغ في اليوم التالى ٢ ديسمبر ١٩٣٦ الى الحديث عن : « مسئولية الحكومة عن حوادث ، ذوى القمصان الزرقاء ، وخرج مركز رجال الأمن بسبب رعاية الحكومة لهذه الفرق » .

وفى ٦- ديسمبر ١٩٣٦ يحذر البلاغ : التنظيم الجديد لذوى القمصان يؤدى الى الدكتاتورية ، ويهدم الدستور ، لانه ينشئ هيئة سياسية عسكرية تابعة لشخص رئيس الحكومة .



وأستطيع أن أقول بضمير المؤرخ والقاضى فى نفس الوقت ، انه لولا الحملات العنيفة التى قامت بها البلاغ ومعها روز اليوسف ، لما استطاعت السراى أن تتخلص بسرعة من حكومة الوفد بعد أشهر قليلة من تولي الملك فاروق سلطاته الدستورية :

صحيح أن القصر ، كان يستطيع اقالة الوزارة الوفدية ، أو غير الوفدية ، عندما يريد ولكنه ما كان يستطيع اقالة وزارة الأغلبية ، البرلمانية والشعبية بمثل تلك الدرجة من البساطة ، والسهولة ، وعدم التخوف من حدوث ردود فعل قوية لتلك الاقالة لولا ، تلك الحملات القوية ، والعنيفة ، والمركزة التى وجهت ضد الوزارة الوفدية .

لقد كانت السراى حقيقة ذكية للغاية وهى تمهد ، لتلك الحملات ، وكذلك كانت أكثر ذكاء ، عندما اختارت الوقت المناسب لتلك الحملات ، ثم كانت فى قمة الذكاء عندما حاولت الابتعاد عن مثيرى تلك الحملات .

وقد ساعدها على النجاح فى مهمتها الخاصة بأضعاف الحكومة الوفدية ان جماهير وفيرة من القاعدة ، الشعبية الوفدية ، كانت قد خرجت على الوفد ، كما أن جماهير أخرى وفيرة ، قد خشيت مقبة وقوع الوفد أسيراً ، للدكتاتورية ، التى كان بعض قادة الوفد ، يدفعون رئيس الوفد اليها ، هذه الجماهير الكارهة للدكتاتورية ، والكارهة لتعالى الحكومة الحزبية ، الوفدية ضاقت ذرعاً بأخطاء الحكومة الوفدية ، التى كانت تتكاثر ، يوماً بعد يوم ، بل ساعة اثر ساعة ، كما أن جماهير أخرى من اللاحييين ، والمعتدلين قد أصيبت بغيبة أمل فى الوزارة ، الوفدية ، التى كادت تحول الحكومة الى حكومة نحاسية لحما ودما وهذه الجماهير اللاحيية ، والمعتدلة فى نفس الوقت ، قد خرجت عن علم حزبيتها وعن اعتدالها وراحت تبدي رأياً فى ضرورة التخلص من الوزارة الوفدية .



وللحقيقة والتاريخ ، نقول أن الصحافة المعارضة للوفد وللوزارة الوفدية ، ولم تكن وقتئذ ، تملك مالا ، وفيرا . أو غير وفير قد قادت الرأي العام في تلك الفترة واني لأذكر وقد كنت وقتئذ ، صبييا ، غير مدرك ، كيف كانت الجماهير تتسابق من أجل الحصول على البلاغ في المساء ، فقد كانت البلاغ مسائية بل اني لأذكر كيف كان كثير من معارفي وأصدقائي من الشباب يتسابقون ، ليحفظوا عن ظهر قلب ، كثيرا من العبارات ، التي كانت ترد في مقالات عباس محمود العقاد ، وكانت مقالاته ، الهامة تحتل الصفحة الأولى كلها ، من جريدة ، البلاغ ، بل لقد كانت بعض مقالات . العقاد تحتل الصفحة الأولى كلها . وأجزاء كثيرة من الصفحات الأخرى .



وكان العقاد - اذا لم تخنى الذاكرة - لا يقسو ، ولا يشتد في مقالاته الى أعلى درجات القسوة والشدة . الا عندما يهاجم مكرم عبيد باشا أو مصطفى النحاس باشا .

وقد كان الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب . البلاغ ، ورئيس تحريره في كثير من الأوقات ، من الذكاء ، بدرجة كبيرة اذ كان يختار الحملات التي تقوم بها البلاغ من ذلك النوع ، الذي يثير الجماهير ، بل لقد كان بذكاائه ، المفرط ، لا يختار موضوعات لحملات البلاغ ، الا تلك الموضوعات التي قد سبق للجماهير أن أبدت ضيقها ، وضجروا منها ، فموضوع الحملات الخاصة بالقمصان الزرقاء ، وكانت حملات البلاغ على القمصان الزرقاء أكثر حملاته نجاحا ، لم يحدث أن ركز عبد القادر حمزة والبلاغ معه عليها الا بعد أن « انفلت العيار » أو بمعنى عسكري انفلت الضبط والربط عند كثيرين ممن انضموا لفرق القمصان الزرقاء .

وحتى لا أحمل المسئولين عن فرق القمصان الزرقاء كل تبعة مسئوليات ما وقع من القمصان الزرقاء من مآسى أو جرائم ، أقول ان كثيرين كانوا يرتدون القمصان الزرقاء وكانوا يستغلون عملية ارتدائهم ، لتلك القمصان لتحقيق اغراضهم الشخصية وغالبا ما كانت تلك الأغراض ، اغراضا تخريبية ، أو لصوبية في الوقت الذي لم يعرف عنهم ، ولا عن جرائمهم ، قادة فرق القمصان الزرقاء شيئا .



أقول أن صحيفة البلاغ رأت أن الشعب قد ابتدأ يضيق ذرعا بتلك الأخطاء ، بل والجرائم ، التي وقع فيها لابسو القمصان الزرقاء ولا أقول الفرق المنضمة لمنظمات القمصان الزرقاء ، كما ابتدأ الشعب يضيق ذرعا بتلك

التجاوزات السياسية التي قامت بها بعض لايى القمصان الزرقاء ومعاركهم العنيفة مع خصومهم من لايى ، القمصان الحضراء ، بصفة خاصة وخصومهم الحزبيين ، بصفة عامة فبدلت البلاغ تركيز على ضرورة حل فرق القمصان الزرقاء كما راحت مركز على كل ما يرتكب منسوباً الى لايى القمصان الزرقاء ، من مآس ، أو جرائم ، أو تجاوزات .



ولقد سبق لى أن أشرت الى بعض ما جاء فى جريدة البلاغ عن القمصان الزرقاء فى ٦ ديسمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : التنظيم الجديد لذوى القمصان يؤدى الى الدكتاتورية ويهدم الدستور لانه ينشئ هيئة سياسية ، عسكرية تابعة لشخص رئيس الوزراء بوصف أنه زعيم الأمة » وقد جاء فى ذلك المقال : بعد طول التردد أصدر الوفد بياناً ينظم فرق الشباب الوفديين من ذوى القمصان الزرقاء ، وفى هذا البيان يعلن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى أن هذه الفرق تابعة لدولته وأن الغرض منها تكوين روح رياضية ونظامية وأن لها مجلساً تنفيذياً يدير شئونها ، وينوب فى ذلك عن صاحب الدولة النحاس باشا ، والبيان يحظر حمل العصى ، أو الأسلحة أو الظهور بالقميص الأزرق فى غير الأوقات التى يحددها المجلس الأعلى .



وأول ما يلاحظ على هذا البيان أننا كنا ننتظر قانوناً ينظم الفرق الرياضية التى نشأت أو تنشأ ويجردها من كل صبغة عسكرية أو شبيهة بالعسكرية ، وينأى بها عن الأحزاب أو الجماعات السياسية ، أو رجال السياسة ويحصر نشاطها على الرياضة فى الحدود النافعة المعقولة فلم يصغر القانون والمفهوم اذن انه لن يصدر بعد ذلك اكتفاء بهذا البيان ، والبيان صادر من رئيس الوفد المصرى ، وقد نص فيه صراحة على أن فرق الشباب الوفدى تابعة لزعيم الأمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، وبه صار الأمر أخطر مما كان ، اذ لا شك الآن أن هذه الفرق سياسية ، أو أداة لهيئة سياسية بصفة رسمية ، ويمكن أن نفهم وأن يفهم كل انسان بسهولة أنها أكثر من أداة سياسية لهيئة سياسية ، ويعنى ذلك أنها أداة لفكرة دكتاتورية فردية يراد العمل على اقامتها فلاول مرة فى بيانات الوفد يوصف صاحب الدولة ، أو ما يسمى هو نفسه على الأصح ، زعيم الأمة ، ولأول مرة يعلن - الى الأمة ، أن هذه الفرق تابعة لدولته لا للوفد ولا سواء و ٠٠ و ٠٠ وتنتهى صحيفة البلاغ هذا المقال بالبشارة التالية : من حقنا ، ومن حق كل نائب وكل غيور على النظام الدستورى ، أن نسال صاحب الدولة النحاس باشا كيف يمكن التوفيق بين النظام الدستورى الذى يقوم على حرية الراى ، وكفالة هذه الحرية اذا كان دولته صاحب جيش من لايى القمصان الزرق وكان هؤلاء تابعين لدولته

شخصيا ، ومدربين على الطاعة والنظام وعلى عدم المعارضة في أمر من الأمور التي نعرض عليهم أو توكل اليهم واذا وجد لدولته غدا معارضة لميأسته من داخل البرلمان ، أو خارجه وهو يعرف أن له هذا الجيش الطويل العريض فماذا يتمتع أن يفريه ذلك باستخدمه ، أو التهديد بخنق هذه المعارضة وحتى من غير تهديد يكفي هذا الجيش المطيع لدولته لخنق الآراء المخالفة له وهذه هي الدكتاتورية بعينها . ولا يمكن ان ينهض حكم دستوري صحيح مع وجود هذه الفرق ، وتنظيمها على هذا النحو وتبعيةها لشخص زعيم الأمة كما يوصف في البيان .



وفي اليوم التالى ١٩٣٦/١٢/٧ - وفي الصفحة الأولى - كما هي العادة بالنسبة لحملات البلاغ على الوفد المصرى - نشرت البلاغ مقالا تحت عنوان : فرق القمصان سبيل الدكتاتورية : نشوبها في أوروبا طبيعي مع المعارضة ، ولكن دولة النحاس باشا في الحكم ومع البرلمان والأمة فماذا يبنى من وراء هذه الفرق ، وقد جاء في هذا المقال : لينظر دولة النحاس باشا معنا وليقل لنا في أى أمة دستورية حدث ، ان زعيم أغلبية كانت له ، فرق منظمة مدربة على الطاعة ، والنظام ولها مجلس تنفيذى يصدر اليها الأوامر فتفعل ما تؤمر به بلا تردد أو معارضة ؟ ان كان هذا قد حدث في أية أمة دستورية كانجلترا أو فرنسا فليبق هذه الفرق وليتها بها دولته ، ولكن نحن المخطئين والسبب بسيط وهو أن وجود هذه الفرق معطل لعمل البرلمان ، وقاض على حرية الرأى وخائق ، لكل معارضة فوجودها ووجود الدستور لا يتفقان ، فاما هي : واما الدستور : انما تنشأ هذه الفرق من حيث يراد ان تقوم الدكتاتوريات على أكتافها فهي في إيطاليا قد نشأت وأثمرت ، كما كان لابد أن تفعل دكتاتورية السنيور موسوليني ونشأت في ألمانيا وأدت في النهاية الى دكتاتورية هتلر .



بل أن البلاغ ينشر في ١٩٣٦/١٢/١٢ مقالا تحت عنوان : القمصان الزرق عقبة في سبيل إلغاء الامتيازات : هكذا تقول جريدة المانشستر جارديان وقولها صحبح ، « وتشير البلاغ الى تساؤل المانشستر جارديان - كبرى صحف الأحرار في انجلترا - في مقال رئيسى كتبه أمس عن لابسى القمصان الزرق ما مركزهم ؟ وهل هم من الطلبة وحدهم ، أو يجوز لأى شخص يميل الى المغامرة أن ينضم اليهم في مقابل بضعة شلنات ؟ وهل هم خاضعون للبوليس أى للنحاس باشا بصفته وزيرا للداخلية ، أو هم مسئولون أمام الوفد وحده أو بعبارة أخرى أمام النحاس باشا بصفته رئيسا للوفد ؟ ورجحت في مقالها أن تجد الحكومة المصرية مفاوضاتها مع الدول ذات الامتياز في مصر ، ستكون صعبة من جراء هذه الفرق ،

وتقول البلاغ : انذى نخشاه الجارديان له محله لأن المسئوليه فيها ضائعة والامر فيها غير جلي ومعقول حين يعقد مؤتمر الامتيازات ويدور البحث فيما يجب فعله أن تطلب الدول الاطمئنان على رعاياها وأن ترى في وجود هذه الفرق الكبيرة المنظمة خطرا على الأمن والنظام . وأن تتخذ بعد ذلك حجة للمتمسك بما في يديها من امتيازات ، والاجحام عن النزول عنيا لأن الامر ليس أمر خطب وقصاحة وذلاقة وانما المسألة مسألة شيء واقع مخوف المواقب ..



وقد كان عبد القادر حمزة باشا - صاحب البلاغ في مقدمة من عارضوا المعاهدة المصرية . البريطانية التي وقعت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ والتي أطلق عليها مكرم عبيد باشا معاهدة الشرف والاستقلال ، ولم يكن عبد القادر باشا معارضا للمعاهدة من ناحية المبدأ ، لانه كان أصلا من مدرسة الوفد المصري التي كانت تؤمن بضرورة تحديد العلاقات المصرية البريطانية في معاهدة ، ولكنه كان يعارض المعاهدة في نقطتين كان يراها جوهريتين للغاية أولاها : المسألة العسكرية - في المعاهدة ، ومسألة السودان . وكان عبد القادر حمزة باشا يرى أن عملية انشاء الثكنات البريطانية الخاصة بالجيش البريطاني في مصر ، باهظة التكاليف الى درجة كبيرة فضلا عما في اقامتها على الاراضي المصرية من جرح للكرامة المصرية ، ومن أشهر المقالات التي نشرها البلاغ حول هاتين النقطتين مقالة بعنوان : في الجيش المصري ، ومهمة البعثة العسكرية البريطانية : تحرير مصر من القيود التي كانت على الجيش ، وأول مكسب يجب تحقيقه وبسرعة ، العدد رقم ٤٢٨٥ الصادر في ١٩٣٦/١٢/١ « ومقالة أخرى عن السودان نشرت بالعدد رقم ٤٢٩٠ الصادر في ١٩٣٦/٩/٧ م وكان عنوانها : المعاهدة المصرية ووقعها عند اخواننا السودانيين ، وكيف كانوا يرجون الوحدة ، فجاءت المعاهدة بغير ذلك .



وللحقيقة وللتاريخ نقول ان معارضة البلاغ لما جاء في معاهدة ١٩٣٦ عن المسائل العسكرية ، وعن السودان ، كانت معارضة بناءة للغاية ولم تكن تستهدف اضعاف الجانب المصري ، حتى بعد التوقيع على المعاهدة ، وعند بداية تنفيذها وانما كانت المعارضة تستهدف تقوية مركز الجانب المصري ، ودعمه ، ليستطيع الحصول على حقوق أكثر من تلك التي حصل عليها ، كما أن هذه المعارضة لم تلجأ أبدا الى الاسفاف أو التجريح أو النيل من وطنية المفاوض المصري .

وكان البلاغ يعتمد الى نشر الأخبار التي تؤيد وجهة نظره الخاصة بمعارضة المعاهدة ، والتي تؤكد أنه كان على حق ، عندما عارض - وبشدة - هاتين النقطتين الخطيرتين كما أن البلاغ لم يكن يغفل أبدا ، نشر الإيجابيات التي تحققت عند

نفيذ المعاهدة ، وان كان يفتح صدره لنشر كل الأحاديث ، والخطب والمقالات ،  
التي تصدر عن السياسيين المعارضين للمعاهدة ، ويوليها أهمية خاصة •



ومن المقالات التي نشرها البلاغ في صدره كافتتاحية ، يوم توقيع المعاهدة.  
المقالة التي حملت العنوان التالي - المعاهدة وحرية الرأي - ابراز جانب الرضا ،  
واخفاء جانب المعارضة ، سياسة ليست في مصلحة مصر ، ولا في مصلحة العلاقات  
المصرية البريطانية •

وقد جاء في تلك المقالة أن الانجليز أنفسهم يفتشون الى خطورة التقليل  
من أهمية الجانب المعارض للمعاهدة ، كما أنهم - أي الانجليز - يتوجسون خيفة  
من عواقب اخفاء هذا الجانب كما نتوجس : لهذا - هذا ما قالته البلاغ - نرجو أن  
يكون ما حدث الى الآن من المساعي ، لابرار جانب الرضى ، واخفاء جانب المعارضة ،  
آخر ما يحدث من هذا القبيل أولا لأنه عبث ، وخاصة اذا كانت الآراء مما يتعذر  
خنقه ، وقمعه • وثانيا لأنه ليس من مصلحة انصار المعاهدة أنفسهم ، وثالثا  
لانه ليس من مصلحة العلاقات بين مصر ، وبريطانيا . وهى علاقات ينبغى أن  
تكون قائمة على الصداقة الصريحة لا على صداقة رسمية •



وبعد يومين - فى ٢٨ أغسطس ١٩٣٦ تكون افتتاحية البلاغ : اضبطهاد  
حرية الرأي : تصرف البوليس يراد به الارهاب : لا يجوز أن تكون الحرية فى  
العهد الدستورى اضيق منها تحت الحماية والحكم العرفى « ويشير البلاغ الى  
واقعتين قام بهما البوليس ، عندما اعتقل بضعة من الشبان كانوا يوزعون  
منشورات تحمل العنوان التالي : مصر الفتاة والمعاهدة ، والى مصادرة كتاب  
لرئيس جمعية مصر الفتاة ، ويرد البلاغ على قول الوزراء الوفديين بأنهم لا يعلمون  
بأمر هاتين الواقعتين بقوله : ان الدستور ، لا يعرف مستولا ، غير الوزارة ،  
وليس من كرامة الوزارة أن تحيل المسئولية على مرءوسين فرارا من احتمال التبعة  
فان هناك تبعة تلزم الحكومة ولا شك ولا مهرب لها عنها •



ويقول البلاغ أيضا فى نهاية مقاله هذا : لسنا وحدنا الذين نعيب هذا  
السلوك ، بل تعيبه معنا زميلاتنا الوفدية وهناك اذن ضرب من الاجماع على  
استنكار هذا الاضطهاد للحرية فهل يكون من الاسراف فى الأمل أن تقول اننا

نرجو أن يترك الناس أحرارا في حدود القانون وآلا يصيبهم من الإزعاج ،  
والتشبيق والمطاردة مثلما أصابهم الى الآن .

وكان البلاغ يشير الى مقالة نشرها الأستاذ حافظ بك عوض ، رئيس تحرير  
كوكب الشرق ، وصاحبها يعلن فيها استيائه من القبض على بعض الشبان ، وقد  
تساءل في مقالته بحق : فيم كان القبض وفيم كان اطلاق سراح المقبوض عليهم !



والجدير بالذكر — وهذا ما تفخر به الصحافة المصرية — أنه بعد أن وافق  
البرلمان على المعاهدة ، وأصبحت المعاهدة نافذة المفعول توقفت معارضة البلاغ ،  
فيما يتعلق بالمعاهدة ، كمعاهدة ، وذلك لا من قبيل الاعتراف بالأمر الواقع ،  
ولكن نزولا عند رأى الشعب ، الذى وافق ممثلوه ، بما يشبه الاجماع على  
المعاهدة .



ومن المقالات التى يجب أن نذكرها للبلاغ ، ونشيد بها فى نفس الوقت ،  
تلك التى نشرها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : واجباتنا بعد المعاهدة :  
تقوية الجيش ، وتعجيل الجلاء ، والمضى فى أعمال الإصلاح ، وقد جاء فى ذلك  
المقال : ان المعاهدة توجب أشياء ، وتبيح أشياء ، وبعض هذا أهم ، وأول  
بالتقديم من البعض الآخر فمن الأهم بناء التكنات وإنشاء الطرق ليستسنى أن  
ينتقل الجيش البريطانى الى معسكراته الجديدة خارج العاصمة ، وإعادة تنظيم  
الجيش المصرى وتقويته وتسليحه بالادوات الحديثة ، لتكون لنا — فى وقت  
معتق — قوة كافية للدفاع عن البلاد ، ضد كل عدوان عليها ، ولتيسر أن  
ترحل القوات البريطانية من بلادنا اكتفاء بما عندنا ، من وسائل الدفاع ،  
وليس ثمة أى وجه ، أو عذر للتهاون فى ذلك أو الاحتجاج للتقصير فيه  
بأى سبب من الأسباب ، لكثرة النفقات وقلة الموارد ، وشسحها ، فان  
أمة تقصر فى اعداد العدة للذود عن كيانها ، لا يمكن أن تكون أهلا ، للاستقلال  
الذى تسعى له ، وتلج فى طلبه مهما كلفتها هذه العدة من مال وجهد . ولا تمد  
— اذا تهاونت — الا عابثة هازلة . ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون هازلين .

وينهى البلاغ مقاله هذا بالعبارة التالية : كل ما نريد أن نقوله ، ان الائتمان  
الذى نجتاز دوره الآن يشهده عالم كبير وأن علينا أن نجتازه بما يحقق الأمل  
فينا ، ويولد الثقة بنا ، ويفرى بالتعويل علينا ، ويصد عن الطمع فينا ، ولا سبيل  
الى ذلك بغير الجد ، والاخلاص وتقديم الأهم ، على المهم ، أو السار ، أو الخلاب  
المظهر ، وتعهد المرافق الحيوية بالإصلاح ، والترقية ورفع مستوى الأمة ماليا  
وصحيا وعلميا .

ان البلاغ الذى حمل أثناء المفاوضات لعقد المعاهدة على النكاليف الباهظة ، التى سيتحملها الشعب بقيامه ببناء تكتات الجيش البريطانى على نفقته ، لم يتردد عندها أصبحت المعاهدة نافذة المفعول وبعد أن أقرها ممثلو الشعب ، فى المطالبة بتعجيل بناء التكتات : بناء التكتات التى كان يعارضها •

وذلك فى رأى أسلوب من أرفع أساليب المعارضة الموضوعية البناءة ، وفى نفس الوقت نزول عند حكم الشعب فيما ارتآه من التوقيع على المعاهدة •

وإذا كان البلاغ قد اشتد فى حملته على القمصان الزرقاء ، وتتبع - بالنشر - كل ما نسب الى بعض المنتسبين اليها من أخطاء ، وجرائم ، على النحو الذى فصلناه فيما سبق ، فإن البلاغ لم يكن يتردد أبداً فى نشر كل التصحيحات والتصويبات ، والبيانات التى ترسلها اليه قيادة القمصان الزرقاء ، فليس معنى معارضة موضوع معين أن يقفل باب النشر أمام الجهة التى تعارضها ؛ بل على العكس ، كان - البلاغ - وقد كان الحق معه - يرى أن من حق قارئه عليه أن يعرف رأى الآخر معرفته للرأى الذى تنادى به البلاغ ، أى أن البلاغ كان يرى - وكان الحق معه فيما يراه أيضا - أن من حق أية جهة تناولتها ، المعارضة بالنقد أن ترد على كل ما وجه اليها ، وأن يحظى الرد بأهمية لا تقل أبداً عن الأهمية التى أعطاهها البلاغ لرأى القارئ على أمره •



فى الوقت الذى كان البلاغ ينشر فيه : مشاجرة خطيرة بين فريقين من ذوى القمصان الزرق ، أصابة ٧ أشخاص أحدهم ، أصيب بضربة خنجر ، وشروع فى قتل زميله لابس قميص أزرق ، الجانى يذهب الى المجنى عليه فى داره ويطعنه بالخنجر • حوادث دمنهور الدامية بين القمصان الزرقاء ، والقمصان الخضراء ، ومشاجرات القمصان الزرقاء ، كان البلاغ ينشر مقالات عن القمصان الزرق من بينها مقال بعنوان : عنوان مجد مصر « ٤ نوفمبر ١٩٣٦ » تولى كاتبه الدفاع عن لابسى القمصان الزرقاء ، أمام حملات الصحف الأجنبية على القمصان الأزرق بدون مبرر • وقد جاء فى هذا المقال : هذه الدعايات التى تقوم بها الصحف الأجنبية تسمى الى مصر ، والمصريين ، والى القمصان الأزرق بوجه خاص ، ولا ندرى على أى وجه تقوم تلك الحملات المتتابة : أيريدون تقويض هذه الفرق الوطنية ؟ أيريدون فناهما ؟ كما تنشر فى ٥ ديسمبر ١٩٣٦ بيانا مستفيضاً للاستاذ زهير صبرى صاحب فكرة القمصان الزرقاء ، كما يقول البيان ، ويشير الأستاذ زهير صبرى فى بيانه هذا الذى نشره البلاغ فى مكان بارز الى أنه لا يرأس أى فريق من الفريقين المتنازعين ، والمختلفين ، وكل ما هنالك أننى رئيس رابطة الشبان الوفديين • وهذه تشكيلات يعود تاريخها الى عام ١٩٣٣ وأما فكرة تكوين فرق ذوى القمصان الزرقاء فقد دعوت لجان الشبان الوفديين الى مؤتمر واشترت عليهم بالانخراط فى صفوفها و • • و • •



ويقول الأستاذ زهير صبرى أيضا انى من الذين يرون الابقاء على هذه الفرق ، مع اصلاح شأنها ، ونظامها لتكون فرقا رياضية بحتة ، ويدعو الأستاذ زهير صبرى فريقى القمصان الزرقاء ، اللذين ينتميان الى الوفد أن يتركوا التنابز والشقاق حتى لا يفسدوا الغرض من تكوينهم .. كما ينشر البلاغ أيضا بكديا صادرا من الاديب أحمد أفندى الشافعى سكرتير القيادة العامة لفرق ذوى القمصان الزرقاء ، ينفي وجود علاقة بين صبحى رمضان ، المتهم فى حادث الإعداد ، على محمد محمد النشار ، فى سبرا بفرق القمصان الزرقاء ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للاديب على عبد الحليم أفندى السكرتير السابق بالمعسكر العام لمركز القيادة لفرق القمصان الزرقاء يرد فيه على بيان أحمد الشافعى ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للاديب محمد بلال أفندى ردا على بيانى على عبد الحليم ، ومصطفى صقر ، بل أنه ينشر ردا من على عبد الحليم ومصطفى صقر ، على بيان محمد بلال و .. و .. و .



والذى لاحظته من قراءتى الجديدة: للبلاغ ، أنه لم يكن يعارض النحاس باشا عندما يكون فى الخارج فى مهمة قومية ، بل لقد كان يحرص على أن يولى أخباره - فى الخارج - أهمية خاصة ، وكان يحرص ، على نشر أخبار استقباله فى مصر اثر عودته ، من الخارج ، كما أنه كان يولى أيضا أهمية لأخبار من يعارض البلاغ بل وصورهم أيضا ، أى أنه لم يكن يقاطع أخبار معارضيه حرصا منه على أن يكون وفيا لقراءته ، فلا يحجب عنهم أى خبر . ومن رأى أن هذا الأسلوب الرائع فى المعارضة كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى نجاح البلاغ كجريدة يومية يقرأها المعارضون ، والمؤيدون بل المؤيدون قبل المعارضين .

وللحقيقة ، وللتاريخ ، أقول أن الصحفيين المؤيدين ، والمعارضين وقتئذ ، كانوا قسما فى المعارضة والتأييد : يتبادلون فى الصباح وفى المساء ، ومن خلال الصحف ، الحملات ، العنيفة والقاسية ، بل والجارحة فى بعض الأحيان ولكن الخلاف أو الاختلاف فى رأى ، لا يفسد ما بينهم ، وبين بعضهم من ود ، اذ كانت العلاقات بين الصحفيين المؤيدين والمعارضين ، على المستوى الشخصى ، كانت فى الغالب قوية ، بل انهم غالبا ما كانوا يجتمعون ليلا ، ناسين أو متناسين الحملات ، التى يقومون بها ، ضد بعضهم ذلك لانهم يؤمنون بأن ما بينهم وبين بعضهم على المستوى الشخصى ينبغى أن تقوى أواصره ، وان اختلفت آراؤهم ، واتجاهاتهم السياسية ، والحزبية ، ان الخلاف أو الاختلاف فى رأى - من وجهة نظرهم - لم يكن أبدا أكثر من أمور طارئة ينبغى ألا تؤثر فى علاقاتهم الشخصية كما أن هذا الخلاف أو الاختلاف فى رأى لا ينبغى أن يتحول الى معارك عنيفة تنتقل آثارها الى علاقات الاخوة ، والزائلة ، التى تربط بعضهم بعضا .

وأعود الى الحديث عن البلاغ لأقول انه كان يولى أهمية خاصة بالدكتور أحمد ماهر ، وبالنقراشي حتى قيل أن يبدو أى ضوء ينبىء عن توقع حدوث خلاف بينهما ، وبين النحاس باشا : آكانت تلك الأهمية الخاصة نتيجة روابط شخصية تربط صاحب البلاغ بالنقراشي ، وأحمد ماهر ؟ أم كانت تلك الأهمية نتيجة لما اتصف به صاحب البلاغ من بعد نظر فى كل ما يتعلق بمسار السياسة المصرية ، واتجاهاتها ؟ سؤالان لم أستطع أن أقطع فى الإجابة عنهما برأى حاسم !

على أية حال ، فإن موقف البلاغ من وزارتي النحاس ، الثالثة والرابعة كان كما سبق أن ذكرت فى مقدمة الأسباب التى أدت الى تعجيل التقصر باقالة الوزارة الوفدية كما كان فى مقدمة الأسباب التى مهتت الجؤ الشعبى لتقبل تلك الإقالة ، أو على الأقل ، لعدم حدوث مضاعفات شعبية بعد الالتجاء الى الإقالة ، وهناك اجماع على أن البلاغ استطاع أن يلقى مسيارا هاما ، وخطيرا فى نعش الوزارة النحاسية الرابعة .



والحديث عن دور روز اليوسف ، فى اضعاف الوزارة النحاسية الرابعة ، يحتاج الى أكثر من فصل ذلك أن العلاقات ، بين الوفد ، وروز اليوسف لم تكن دائما علاقات طيبة فى أكثر المراحل . التى أيدت فيها روز اليوسف ، الوفد ، فما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد خصوم الوفد ، وفى نفس الوقت ما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد الوفد ، وليس المجال هنا مجال تاريخ علاقة روز اليوسف بالوفد ، تأييدا أو معارضة ، ويكفى أن أشير - مجرد اشارة - الى تلك العلاقات من واقع ذكريات الأستاذة فاطمة اليوسف ، وقد بدأت مجلة روز اليوسف فنية ، ثم تحولت بعد مائة وأربعة وثلاثين عددا الى مجلة سياسية . عندما أقال الملك أحمد فؤاد وزارة مصطفى النحاس ، وعهد بالحكم الى محمد محمود باشا اذ نشرت المجلة صورة كاريكاتيرية تمثل محمد محمود يدوس على الدستور وهو صاعد الى مقعد الوزارة ، وقد صودر العدد وكانت المصادرة - كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - قد بدت لى غريبة بل مثيرة للأعصاب الى أقصى حد ، وذهبت فاطمة اليوسف ، الى النحاس باشا زعيم الأمة فى بيت الأمة بغير موعد سابق ولا استعداد ، لتروى له قصة مصادرة المجلة بعد أن قدمت له نسخة كانت تحملها من العدد المصادر وكان النحاس باشا ، ومكرم عبيد جالسين معا ، وحولهما بقية أعضاء الوفد الكبار ، وقال مكرم عبيد للسيدة فاطمة اليوسف : لك الفخار يا سيدتى : وقد سارت هذه الكلمة ، كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - بعد ذلك مثلا - واستدعى مصطفى النحاس بعض المحامين الشبان منهم محمد صلاح الدين ، وصبرى أبو علم ، وسليمان غنام . وكلفهم برفع دعوى مستعجلة بطلب الافراج فلما رفضت الدعوى عاد

المحامون فطالبوا بالتعويض وحكمت المحكمة على الحكومة بمائتى جنيه كتعويض:  
قرش صاغ واحد ، عن كل عدد من ال ٢٠٠٠٠ نسخة المصادرة !

وتوثقت الصلة بين النحاس وفاطمة اليوسف حتى أنه عندما أعلنت خطبة  
النحاس ، الى الأنسة زينب الوكيل نشرت روز اليوسف بعض تفاصيل شخصية  
عن حياة النحاس . وأنواع الأطعمة التي يفضلها ، وجهه الخاص للين الزبادى  
و . . و . . فاذا بالنحاس يحدث السيدة فاطمة اليوسف تليفونيا ، غاضبا  
ليقول لها : « ياست هو أنا زى أمينة البارودى ، وسهر رياض عثمان تنشروا  
عنى الأخبار دى » يريد بذلك أنه ليس من زهرات المجتمع البارزات حتى تروى  
عنه هذه القصص .



وتبقى روز اليوسف ما يزيد على السنوات السبع معارضة ، مؤيدة للوفد  
وقد زار النحاس باشا ، ومعه مكرم عبيد ، دار روز اليوسف ، وخطب مكرم  
خطبة رنانة فى عمال مطابع روز اليوسف . وكانت تلك الزيارة تكريما  
لروز اليوسف على كفاحها الوطنى حيث كانت السلطات لا تكف عن مصادرتها  
وتزج برؤساء تحريرها فى السجون ، فى عدد غير قليل من القضايا .

بعد أن ألف نسيم باشا وزارته كتبت السيدة فاطمة اليوسف خطابا  
مفتوحا الى الملك فؤاد تطالبه فيه باعادة الدستور ، وانهاء الحالة الشاذة القائمة  
واستدعائها مكرم عبيد ليسألها عن طلب منها كتابة هذا الخطاب . ودارت  
بينهما مناقشة طويلة قالت فيها السيدة فاطمة اليوسف ، انها تعبر عن رأيها  
الخاص وبعد فترة رأت السيدة فاطمة اليوسف أن تصدر روز اليوسف اسبوعية،  
ويومية ، وتروى السيدة فاطمة اليوسف أنها عندما عرضت على الأستاذ عباس  
محمود العقاد ، الانضمام الى أسرة روز اليوسف اليومية رفض فى البداية العرض،  
لانه لا يقبل أن يعمل فى جرنال يحمل « اسم » واحدة ست ثم عاد الأستاذ العقاد  
موضحا وجهة نظره ، عنلما عاتبته السيدة فاطمة اليوسف فقال ان اعتراضه  
كان على تسمية الجريدة باسم شخص أيا كان ولو كانت الجريدة تحمل اسم  
سعد زغلول نفسه ، لأبدى تلك الملاحظة .



ولم يعجب النحاس باشا معارضة جريدة روز اليوسف الاسبوعية لوزارة  
توفيق نسيم واستدعى السيدة فاطمة اليوسف ليبدى لها اعتراضه على معارضة  
وزارة نسيم قائلا لها : أنا ماحبش تناقشيني فى السياسة ، انتى عايزه  
محمد محمود وصدقتى يرجعوا : احنا تعبنا ، وتقول السيدة فاطمة اليوسف :  
« خرجت قبل أن يتم حديثه ، وكلمته « احنا تعبنا » ، التى اسمعها منه لأول مرة

ترن في أذني ، وقد شعرت أن هناك شيئاً يباعد ، بيني وبين الوفد وإن بقيت  
الجللة وفدية .



وصدّرت جريدة روز اليوسف اليومية ٢٥ مارس ١٩٣٥ ، وبدأت المتاعب  
مع الوفد الذي تؤيده الجريدة ، وكان سبب تلك المتاعب ، أن الوفد يؤيد وزارة  
توفيق نسيم باشا ، بينما تعارضها روز اليوسف ، وكان العقاد ، قد سنّ قلّقه  
الحاد لمهاجمة نسيم باشا بكلّ عنف ، وأبدى مكرم عبيد باشا أن الوفد غير راضٍ  
عن سياسة روز اليوسف ، وهدد الجريدة بأنه سوف يصدر بياناً ضدها إذا  
استمرت الجريدة في الهجوم على وزارة توفيق نسيم . وكنيت فاطمة اليوسف  
خطاباً إلى مكرم عبيد توضح فيه سياسة الجريدة وقالت في خطابها : لقد ضحيت  
مختاراً بكلّ ما أملك من مال ونشاط في سبيل الوفد ، وقد لاقيت في هذا  
السبيل ، كافة أنواع العنف ، والجور من مختلف الوزارات التي تقلّبت في  
الحكم ، ولم أكن يوماً في جهادٍ عن مصر ، وفي دفاعي عن الوفد ، مددوعة بدافع  
غير الوطنية الصنيعة ، ولم آتخذ من هذا الجهاد وسيلة لآكل العيش ، والله والوطن  
فيهما العزاء ، فيما لاقيت وما سألتي .

ورد مكرم عبيد على رسالة السيدة فاطمة اليوسف في ١٢ أغسطس ١٩٣٥ ،  
قائلاً : إنه عرض رسالتها على دولة الرئيس الجليل فأكد له أن الوفد غير راضٍ  
عن خطة الجريدة ثم قال : « انك لتعلمين ان الوفد لا يحجر على حرية انسان ما ،  
أو صحيفة ما ، ولكن اذا رأت احدى الصحف المنتمجة للوفد ، أن تنتهج خطة  
تفأير خطة الوفد فعملها أن تتحمل نتائج ما تنتهج » .

وأوعز مكرم عبيد ، إلى صحيفة « الجهاد » بأن تهدد - بطريق غير واضح -  
« روز اليوسف » بنشر قوائم المصروفات السرية ، التي كانت تعطىها الوزارات  
السابقة للصحفيين » .

وردت روز اليوسف ، ملحة على الوزارة القائمة بأن تنشر قوائم المصروفات  
السرية ، ثم تحدثت الوزارة ، في أكثر من مرة مطالبة بنشر تلك القوائم ، ولكن  
الوزارة النسيجية لم تقبل الدخول في معركة تحدّ ضدّ روز اليوسف .

ويعد ، الضم ، واللمز ، راحت الجهاد تهاجم روز اليوسف ، مطلقة على  
أسرة تحريرها اسم « فرقة روز اليوسف » ، وتولّت روز اليوسف الرد على  
هجوم صحيفة الجهاد الوقدية بعنف شديد ، وتوسّطت السيدة الجليلة أم المصريين  
من أجل وقف حملة الجهاد ، على روز اليوسف ، وحملة روز اليوسف على الجهاد .



وقوّفت روز اليوسف ، ولكن الجهاد لم يتوقف بل لقد زاد في هجومه  
على روز اليوسف وعلى الاستاذ العقاد ، إلى أبعد مدى حتى لقد وصف الاستاذ

محمد توفيق دياب ، صاحب الجهاد ورئيس تحريره الاستاذ عباس محمود العقاد  
بأنه مصاب بالبارانويا والجنون .

وخرجت الجهاد ، وروز اليوسف على غير المألوف في الجو الصخفي من  
ضرورة وقف الحملات ، عند حد معقول أو مقبول ! .

وأخيرا وبعد اجتماع للوفد المصرى استغرق أربع ساعات ونصف الساعة  
اشتدت فيه المناقشات قرر الوفد فصل روز اليوسف لأنها قد اجترأت على نشر  
مقالات تتضمن الطعن على الوفد ومكانته من الامة ولذلك فإن هذه الجريدة ،  
لا تمثل الوفد فى شيء ولا صلة لها به .

وكان قرار الفصل فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ .

ولم تخف روز اليوسف ولم ترتجف من قرار الفصل هذا ، بل على العكس  
أصدرت ملحقا خاصا ، يحمل عنوانا ساخرا جاء فيه : الوفد المصرى يحل  
القضية المصرية : جلسة خطيرة يحضر لها من الاسكندرية .

وفى العدد الخاص نشرت روز اليوسف آية كريمة - اختارها الاستاذ  
كامل الشناوى وهى « قول الله تعالى » : قد افترينا على الله كذبا أن عدنا فى  
ملككم بعد اذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها ، الا أن يشاء الله ،  
ربنا ، وسع ربنا كل شيء علما » - صدق الله العظيم - ونشرت روز اليوسف  
كلمة سعد زغلول الخالدة : الصحافة حرة تقول فى حدود القانون ، ما تشاء ،  
وتنتقد ما تريد ، وليس من رأى أن نسألها لماذا تنتقدنا بل الواجب ، أن  
نسأل أنفسنا : لم نفعل ما تنتقدنا عليه ؟



وكان أعضاء الوفد المصرى قد قدموا من الاسكندرية الى القاهرة خصيصا  
لاتخاذ قرار بفصل روز اليوسف ولما عادوا الى الاسكندرية انقلب المودعون  
للنحاس باشا وزملائه فى محطة القاهرة الى مهاجمين لروز اليوسف ومنادين  
بحياة النحاس .

وتحيط الجماهير بدار روز اليوسف وتخرج اليهم صاحبتها لتهتف  
بسقوط النحاس ، ومكرم .

وعنفت الحركة بين الوفد وروز اليوسف ووجدت روز اليوسف الجماهير  
الشعبية العريضة تقف الى جانبها ضد الوفد .

ولجات وزارة توفيق نسيم فى مخاربة روز اليوسف الى كثير من الوسائل ،  
غير المشروعة ومن بينها دفع مبالغ ضخمة لتتهدى الصحف ليتلاعبوا فى توزيع  
الجريدة .

وقامت ثورة الشباب في نوفمبر ١٩٣٥ ، وتبنت روز اليوسف هذه الثورة وراحت تبذل قصارى جهدها للبقاء على جذوتها مشتعلة ، وعاد دستور ١٩٢٣ وتولى على ماهر الوزارة . وكانت خسائر روز اليوسف اليومية - كما تقول السيدة فاطمة اليوسف في مذكراتها - قد وصلت الى مبلغ ٢٦ ألف جنيه غير ستة آلاف جنيه لتجار الورق ، وألفين لبنك مصر ، و ٠٠ وقامت فاطمة اليوسف برهن مصوغاتها ، ومن بينها سوار ورثته عن أمها و ٠٠ وكانت حجوزات كثيرة ، تعرضت لها صاحبة روز اليوسف من بينها حجز على ملابسها الداخلية كما أمر صاحب الحجز وكان صحفيا مرهوقا ، بكل أسف .



وجاءت وزارة النحاس ، وبلغ الاضطهاد الوفدى القمة ، وصدر قرار من مجلس الوزراء بإلغاء رخصة روز اليوسف اليومية ، لأنها لا تصدر بانتظام ، وإذا كانت الجريدة اليومية قد عطلت فإن الجريدة الأسبوعية ، قد انطلقت رغم أن الحكومة الوفدية قد راحت تحاربها بل وتحرض من كان ضامنا لها على سحب ضمانه ، وتعرضت روز اليوسف الأسبوعية لمحنة إذ كان لابد من أن تدفع السيدة فاطمة اليوسف مبلغ الضمان ١٥٠ جنيهها والا أغلقت أيضا ، ولكن فاطمة اليوسف بذلت المستحيل ، وقاومت ودفعت الضمان بعد أن افترضها أحد العلنيين مبلغ مائة جنيه وبعد أن أرسل إليها مصطفى القشاشي صاحب الصباح كمية من الورق ، باعتها بخمسين جنيه ، بل أكثر من ذلك سيقمت السيدة فاطمة اليوسف الى السجن ، سجن النساء ، وفي الصباح زارها كثيرون من بينهم ابنها احسان عبد القدوس ، وكان وقتئذ تلميذا في مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

واضطرت الحكومة ، أن تفرج عن فاطمة اليوسف فلقد كان اعتقال سيدة صحفية ، ووضعها في السجن ، شيئا جديدا على الصحافة الشرقية .



وللحقبة وللناريخ تقول أن روز اليوسف « المجلة » و « السيدة » ، لم تلتن لهما قتاة رغم كل صنوف التعذيب والاضطهاد ، ومازلت أذكر تعليقا رائعا كتبه روز اليوسف على ما نالها من ضغط كان عنوانه : أقوياء كما كنا ، راسخون كما بدأنا ، وقد جاء في هذا التعليق : تألبي علينا أيها الوزارة ، واحشدي قواتك ورجالك وافبلي أكثر مما فعلت ، وضاعفى عسبك ، وغضبك وانزلى بنا مقتك ، وسخطك وابتكري أساليب من الظلم ، والاضطهاد ، وصادري وعطلي ، وهيتي ، الحبال و « احضري » أساور الحديد تضعينها في أعناقنا ، وأيدينا ، افعل ذلك واضعاف ذلك فان هذا البلاء ، كله كن يوازي راحة الضنبر التي

ننعم فيها ولن نفضل على بلاء النفوس : نفوس الذين باعوا ضمائرهم وأقلامهم لك ولاساليبك الباطشة أما انتم يا قراءنا الأوفياء هاكم روز اليوسف الاسبوعية قوية كما كانت ، راسخة كما بدأت ، مجاهدة ، كما عهدتموها ، لم ولن يؤثر فيها قرع الطبول ولا دق السيوف ولا دوى المدافع ، ولا رنين الذهب .



وعندما قطعت الحكومة عن روز اليوسف حق نشر الاعلانات القضائية ونقول حق نشر الاعلانات القضائية ، لان نشر الاعلانات القضائية ، حق ثابت لكل صحيفة لها قراؤها ، كتبت روز اليوسف معلقة على ذلك القرار العجيب والظالم في نفس الوقت تقول :

في هذا العهد الدستوري يعود مدير المطبوعات يساوم الضمائر ، لبيع فيها ويشترى باسم الحكومة ، ويبذل للصحافة « نصائح الثمينة » ويلوح أمامها بنقد الخزنة التي هي من أموال الشعب ، لينفقها على هذه ، ويفرى تلك من الصحف . نحن لانهادن الباطل ، من أجل كنوز الأرض كلها ، وليساوم من يشاء ، ان يساومه ، وقد عشنا أغلب حياتنا الصحفية محرومين - باختيارنا - من صداقة الحكومات المتتابة وما يلحق بهذه الصداقة من اعلانات وأموال سرية ، وعلمية ، وخدمات مشروعة وغير مشروعة فلنضف الحكومة الحاضرة الى قائمة الحكومات السابقة .



وتعبر روز اليوسف عن دستور عملها قائلة : اذا كانت الحكومة على حق . صققنا لها ، لأنها على حق لا لأنها تعطى نقودا واذا كانت على باطل هدمناها ولو تشلعت لنا بالخمسة والثلاثين مليوناً التي هي مجموع ايراداتها .

وتبالغ حكومة الوفد - حكومة الأغلبية الشعبية - والبرلمانية - في ابذاء روز اليوسف فتقطع عنها امتياز تليفونها المجاني . الممنوح لكل الصحف ، حتى تلك التي لا تصدر الا حسب التساهيل وتحرمها من حقها في صرف تذاكر السكة الحديد ، نصف المجانية التي كانت حقاً مباحاً لكل صحفي ، أي صحفي .

وقد كانت الحكومة تضطهد روز اليوسف ، ولكن كثيرين لم يكونوا يعاونون بهذا الاضطهاد بل كانوا يمدون يدهم لمساعدة روز اليوسف غير خائفين من « غول الحكومة » وفي مقدمة هؤلاء طلعت حرب الذي لم يكتف بتأجيل سداد ديون بنك مصر ، على روز اليوسف وانما أقرضها مبلغاً كبيراً من المال ، أعانها على سداد المطلوب منها ، يوم تخل عنها - كما قالت في رسالة خاصة بعثت بها الى طلعت حرب - كل إنسان في محنتها التي نزلت بها لانها جهرت

بعقيدتها ، ولأننى جعلت من صحيفتى ميدانا لأصحاب الأقلام الحرة ، بل إن روز اليوسف ، لتعرض على طلعت حرب الضمان لسداد ديونها ، أن تتفق مع شركة مصر ، للتمثيل السينمائى على اخراج شريط سينمائى تمثل فيه مع شدة مشاغلها ، ومتاعبها ، ونقول فاطمة اليوسف انها قد اتفقت مع أحمد سالم مدير شركة مصر للتمثيل والسينما على أن كل الشروط التى يضعها خاصا بالشريط السينمائى - القيلم - الذى سوف تمثله وفاء لديونها على بنك مصر ويوافق عليها طلعت حرب باشا وسوف تقبلها بلا نظرة واستعادة أو قراءة ، أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى طلعت حرب باشا قائلة : ليس يعنى هذا بحال من الأحوال أننى اتوقف عن وضعها فى أعظم رجل فى مصر .

أو يوافق عليها طلعت حرب باشا سوف تقبلها بلا نظرة أو استعادة أو قراءة ، أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى طلعت حرب باشا قائلة ق ليس يعنى هذا بحال من الاحوال اننى اتوقف عن سداد الأقساط ، حتى يتم ذلك بل اننى لا بئذ المستحيل لاستمرار الوفاء وشدة مالقاه من التعب اذ أحاول ذلك ولا أقمل هذا كله الا لكيلا أضيع عبثا ثقة وضمها فى أعظم رجل فى مصر .



وإذا كان لى من تعليق على تلك الازمة المالية الطاحنة التى تعرضت لها روز اليوسف الصحفية ، بسبب موقفها من الوفد المصرى كحزب ، وموقف الوفد المصرى منها كصحفية كانت تؤيده ، ثم اختلفت معه ، فأننى أقول أن من العيوب التى نأخذها ، على الوفد المصرى ، أنه كان يستخدم السلاح المادى - وهو أكثر أنواع الاسلحة رهبة - للضغط على خصومة السياسيين وبخاصة أولئك الذين كانوا معه ، ثم خرجوا عليه ، أو أخرجوا من حظيرته .

ومازلت حتى هذه الساعة ، اذكر مواقف متشابهة لسعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى من حليفه سنوات وسنوات ، وخصمه السياسى فيها بعد أمين الرافعى ، أحد اقطاب الوطنية المصرية وشهيد الصحافة المصرية ، والعربية ، بلا جدال . .



وامين الرافعى من أصدق واوفى تلاميذ مصطفى كامل ومحمد فريد ، نشأ فى حجر الحزب الوطنى منذ أن كان طالبا فى مدرسة الحقوق الخديوية . ثم أصبح من ابرز كتاب الحزب الوطنى ، ورئيسا لتحرير جريدة الشعب -



بعد الاختلاف الذى نشب بين صفوف ورثة مصطفى كامل حول ملكية اللواء - وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت قوات الاحتلال الحماية على مصر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وكان لابد من ان تنشر الصحف المصرية ، الخاضعة لرقابة الاحتلال البريطانى البيان الخاص باعلان الحماية البريطانية على مصر ، وبعد مداولة قصيرة بين أمين الرافعى ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعى ، وعبد الله طلعت بك مدير الجريدة تم الاتفاق على اغلاق جريدة الشعب حتى لا تنشر الجريدة اعلان الحماية المشنوم ، والبلاغات التى تتبع الحماية البريطانية ، ووقع أمين قرار اغلاق الجريدة ، فى وقت بلغت فيه ذروة النجاح والانتشار ، والرواج ، والمكانة الصحفية اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا وكان الجمهور يتلقاها كل صباح وأعلنت الجريدة - جريدة الشعب - فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ انها ستحتجب من اليوم ، وانها ستعود الى الظهور بمشيئة الله ، وكان قرار أمين الرافعى باغلاق جريدة الشعب كما أجمع المؤرخون اول احتجاج مصرى على الحماية البريطانية .



ويعتقل أمين الرافعى ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعى فى طرة ، ثم يفرج عنهما ويطلب السلطان حسين من أمين الرافعى عند لقائه به ، وشقيقه غداة الافراج عنهما أن يصدر جريدة الشعب فيقول أمين الرافعى : عندما يقرر الحزب الوطنى اصدار الجريدة سوف تصدرها .<sup>٥٥</sup>

وفى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ - فى عفوان اشتداد ثورة ١٩١٩ - يصدر أمين الرافعى جريدة الأخبار عن طريق شركة الصحافة الوطنية - توصية بالأسهم ، راسمائها عشرة آلاف جنيه ، وكان يرأس الشركة فؤاد سلطان بك ، نجل عمر باشا سلطان أحد أصدقاء مصطفى كامل الحميمين ، وأحد كبار أنصاره ، وكان فؤاد سلطان وقتئذ وكيلًا لبنك مصر ، وكان سعد زغلول باشا وقتئذ فى باريس فأبرق مهنئا أمين الرافعى بصدر الأخبار داعيا له بالتوفيق ، والنجاح راجيا أن تؤثر الصحيفة فى الجمهور اثرًا محمودا وأن يقضى بها على الأضاليل التى يبثها الميوسون فى العقول والأوهام التى يوسوسون بها فى الصدور وأن تكون خيرا للغاية الشريفة التى نسمى اليها « ويطلب سعد زغلول من عبد الرحمن فهمى بك أحد أقطاب اللجنة المركزية للوفد وقتئذ العمل على أن تكون جريدة الأخبار اول من يقود الراى العام لانها معتبرة جريدة الوفد المعبرة ، عن أفكاره وخطه وقلم محررها الفاضل - أمين الرافعى بك - أقدر الأقلام على التعبير عن هذه المقاصد ، فعليك - هكذا يخاطب سعد - عبد الرحمن فهمى - أن تهز همة أمين الرافعى ، وأن تبلغه بأننا ننتظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة

القضية أن تخصص كل يوم ، مقالة في هذا الموضوع ، حملة صحفية لتأييد المطالب الوطنى المصرية - وليس ذلك على كفاءته بكثير » .



ويكتب سعد الى عبد الرحمن فهمى فى ٧ مايو ١٩٢٠ قائلا : قرأت فى جريدة الأخبار حملة يدافع فيها حضرة أمين بك الرافعى ، بقلمه البليغ عن الوفد وأعضائه ، ويخطئ الخارجين عليه ، والناقدون لحظته فارتحت لنفاذها لأنها الأولى من نوعها وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب الموما إليه - هكذا فى أصل الخطاب - فيما ابتدأه لأنه لا يكفى أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة مثله ولا يحكمون الدفاع مثل احكامه ، وينبغى ألا يتركوا رأى العام يطيش مع الطائشين أو يخمد مع القاترين وأن تسلكوا الوسط بين السبيلين والله ولى التوفيق .

ويرسل سعد الى أمين الرافعى برقية ينشرها فى الأخبار يقول فيها :  
الرافعى بك مدير الأخبار بالقاهرة ان مقالاتكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتى  
وهى جديرة ، بكل أنواع المديح فأشكركم ، سعد زغلول .

وتحدثت صحيفة كوكب الشرق « الوفدية » عن صحيفة الأخبار فتقول :  
كان أمين بك الرافعى أول من بايع الأخبار لسان حال الوفد الشبيه بالرسمى ، وبلغت مقطوعة « توزيع » الأخبار اليومية أعظم عدد استطاعت أن تخرجه المطابع ، وتوزعه صحيفة فى مصر وكان مراسلو الصحف الإنجليزية فى مصر يتسابقون الى إدارة جريدة الأخبار عليهم يظفرون بخبر ، أو تعليق أو رأى من الزعيم الصحفى « أمين الرافعى » فى ذلك الحين يبرقونه الى صحفهم ..



ويخوض أمين الرافعى ، أعنف الممارك دفاعا عن سعد زغلول عندما اختلف معه أكثرية أعضاء الوفد المصرى وعندما يعتقل سعد زغلول للمرة الثانية ، وينفى .. يقود أمين الرافعى أعنف الحملات مطالبا بالافراج عنه ، و .. و .. و ..

ثم يختلف أمين مع سعد ، اختلافا موضوعيا بحثا .. كان سعد زغلول لا يرى الدخول فى مفاوضات رسمية مع بريطانيا دون النظر الى مطالب الشعب التى أبداه فى صورة تحفظات على مشروع ملنر ، ثم رأى العلول عن رأيه

في هذا وعارضه أمين الرافعي ، وأصر على ضرورة تعديل أساس المفاوضات قبل الدخول فيها ويطلب أمين الرافعي من سعد زغلول الا يقبل اية مفاوضة مع بريطانيا الا اذا اعترفت مسبقا بالحقوق الرئيسية لشعب مصر بما فيه حريته واستقلاله .

ويحاول سعد زغلول اقناع أمين الرافعي بالمدول عن معارضته لخطة الوفد ولكن امينا لم يقبل فتكون القطيعة وبكل أسف لا يقف الخلاف عند الحد الطبيعي في مثل خلافات الرأي ويجند الوفد المصري مظاهرات ضد أمين الرافعي ، لعل القوة تقنعه اذا لم يقنع بالنقاش ! ولكن امينا كصاحب رأى وعقيدة لا تقنعه القوة .



ويحاول وسطاء الخير اقناع امين بالمدول عن رأيه فلا يقنع أيضا كما يحاول هؤلاء الوسطاء اقناع سعد زغلول بعدم الالتجاء الى القوة لدفع أمين الرافعي الى السكوت فلا يقبل سعد ، ويشدد الصراع بين الوفد وأمين الرافعي ويقول سعد زغلول مخاطباً الجماهير ذات مرة : لا تقرأوا جريدة الأخبار فانا أقرأها نيابة عنكم . ويهبط توزيع الأخبار من أعلى رقم في الصحافة المصرية وقتئذ الى أدنى رقم خاصة وكان المتعهد الوحيد لتوزيع الصحف متأثراً ، الى أبعد حدود التأثير بالوفد المصري اما لانه يخشى جماهيره العريضة واما لانه يريد أن يكسبه الى جانب كفة سياسية ، ولذلك فقد كان يعمد الى حجز جريدة الأخبار في المخازن والى عدم عرضها في السوق ، الأمر الذي عرض الأخبار لأزمة مالية عنيفة قضت أو أوشكت أن تقضى عليها ويسمع سعد زغلول عن بعض تلك الأزمة المالية ، التي تعرض لها أمين الرافعي والأخبار فيعرض مساعدته على أمين الرافعي ويرفض أمين الرافعي مساعدة سعد زغلول قائلا في رسالة مؤرخة في سبتمبر ١٩٢٣ : وقع لي أحسن وأعظم وقع ما علمته من استعداد معاليكم لاقراضي مبلغا كبيرا من المال أعالج به الأزمة التي تجتاح الأخبار الآن على أن اردة عندما تتحسن حالة الجريدة واني لماجز عن أداء واجب الشكر لكم حيال النفسية الكبيرة التي دفعتكم الى ذلك وارجو أن يكون اعترافي بالقصور خير معبر عما تكنه نفسي نحوكم ، ونحو عملكم النبيل ولكن وأنا واقف على حالة الأخبار الآن أرى أن هذه الحالة لا تحتل علاجاً فقد دخل المريض دور النزاع الأخير وحرام اقراضي مالا ليس هناك أمل في رده ، فليقف مجهودي الضعيف عند السهر ، على هذا المريض حتى يسلم نفسه الأخير اذا قضت بذلك مشيئة الله .



والقصة طويلة ، قصة صراع الوفد المصري كحزب مع جريدة الأخبار ومعارضته ، واصرارده على أن تكون بالقوة منبرا فان عجزت القوة فليكن الاقراض

طريقا لوضع الأخبار تحت سيطرة الوفد . وآمل أن اكمل قصة الوفد مع الأخبار ، وخاصة عندما اصبح الوفد في الحكم يمنع ، ويمنع ، وعندما راح أمين الرافعي يعارض حكومة سعد زغلول منذ أن ألقى رئيسها سعد زغلول خطاب العرش بدون اشارة الى استقلال مصر وتوالت هجمات الوفديين على الأخبار محاولة تدمير منهاها الذي كان يقيم بالدور الأعلى منه أمين الرافعي وأسرته ٠٠ !!

لقد كان الوفد المصري ، سواء أكان يرأسه سعد زغلول أم مصطفى النحاس مخطئا الى أبعد حدود الخطأ عندما كان يستخدم سلاح الارهاب ضد الصحافة ، وخاصة تلك الصحف التي كانت تقف الى جانبه ثم اختلفت معه ، أو اختلف هو معها !



وأعود الى الحديث عن روز اليوسف بعد الاشارة الى موضوع أمين الرافعي وخلافه واختلافه مع الوفد ، وكانت الاشارة ضرورة وواجبة : أعود الى تكرار ما سبق أن ذكرته ، وهو أن الحديث عن روز اليوسف الصحفية والصحيفة يحتاج الى أكثر من فصل فدور روز اليوسف في التاريخ المصري كصحيفة رأي ودور روز اليوسف - فاطمة اليوسف - في التاريخ الصحفي كصحيفة جريئة شجاعا لا تردد في خوض أعنف المارك دفاعا عن رأيها ، هذا الدور - دور الصحيفة والصحفية - بلا جدال من الأدوار الحائلة في حياتنا الصحفية .



وللعلم ، صدر العدد الأول من روز اليوسف في يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر ١٩٢٥ ، مجلة أسبوعية أدبية مصورة ، في ست عشرة صفحة بقرش صاغ واحد وقالت السيدة روز اليوسف في افتتاحية هذا العدد : عجبوا اذ سميت صحيفتي باسمي وقالوا : نزعنا الى الشهرة ، أية شهرة ؟ البطل العزاف أذن منه في صمم ، ولم العجب ؟ اليسيت صحيفتي قطعة من نفسي !! لماذا لا يكون اسمي عنوان صحيفتي ؟ وتأمل السيدة روز اليوسف في أن توفيق لتكون قوة مهذبة وأن تدخل اسم المسرح الى كل أذن وأن تبعث اسمه في كل دار وبذلك أكون أدبت واجبا ، وذا حسبي ٠٠

والطريف أن الأستاذ عبد القادر المازني قد هاجم في أول عدد لمجلة روز اليوسف فكرة اشتغال المثلة القديرة روز اليوسف بعمل ليس لها فيه مجال ، ويتساءل المازني أيها خير للفن أن تبقى روز ممثلة أو أن تصدر مجلة أو تنقلب كاتبة ؟ . وأوجز فأقول انى لست ممن يعتقدون أن الممثل البارع

يمكن أن يكون في كل حال كاتباً بارعاً أو أن ما يوفق إليه المرء في باب من الأبواب يمكن أن يدفع إلى منسله في أى باب آخر يخطر له أن يطرقه ؟ ويستأهل المازني : إذن لماذا تعالج السيفة روز اليوسف فنا ، غير الذى خلقت له ، وهيات لها فطرتها أسباب النجاح فيه ؟ لا أدري فلعلها نزوة . وعسى أن تكون قد جاشت نفسها بإحساسات قوية غامضة كما يحدث لنا جميعاً . فاندفعت تبغى الافضاء بها والكشف عنها والترفيه عن نفسها عن طريق ذلك ، أو لعلها ملت أن تظل عمرها تحيا على المسرح غير حياتها وتلبس ما يخالف عواطفها وخواجها وآراءها ويجرى على لسانها بما يوضع عليه فاشتاشت من أجل ذلك أن تخلع كل هذه الثياب المستعارة وأن تبدو لنا كما هي على الحقيقة لا على المجاز ؟ .



ويقول الأستاذ المازني : وأحسب أن من قلة النوق أن تكون كلمتى اليها في أول عدد من مجلتها ولكن عسى أنى أشد إعجاباً بفنها وأعظم ضناً بمواهبها من أن تطاوعنى نفسى على تشجيعها على هجر المسرح ، والانصراف الى الكتابة وفى مرجونا ألا تقدم وسيلة للتوفيق بين رغبتها هذه وبين حق الفن عليها : هناك إذن على المسرح مجالك يا سيدتى فارجمى إليه ، وإذا أبيت الا المجلة فلنكن سلوى « لاشغالنا » وقد فاتنى أن أسأل أستاذنا الكبير عبد القادر المازني بعد أن نجحت مجلة روز اليوسف ذلك النجاح الكبر عما إذا كان قد بقى مصراً على رأيه فى أن تبقى روز اليوسف ممثلة مسرحية ؟

وعلى أية حال فقد تولت السيفة روز اليوسف في نفس العدد الأول الرد على المازني وكان من بين ما قالته : أعتقد أن كل عمل مجيد يكون في أوله نزوة طارئة، ثم يستحيل الى فكرة فاذا رسخت أصبحت يقيناً مجنوناً » وتمر روز اليوسف المجلة - بأزمة مالية - تهددها بعدم الاستمرار في الصدور ويلعب المسرح دوراً هاماً في انقاذ تلك الصحيفة إذ تنال روزاليوسف ، الممثلة جائزة الدولة في إحدى مباريات التمثيل ، وتكون قيمة الجائزة ثمانين جنيهاً مصرياً كانت كافية كما تقول السيفة روز اليوسف لاقالة المجلة من عثرتها وإصدارها في ثوب قشيب . ثم أخذت روز اليوسف ، الصحيفة والصحفية تتجه الى السياسة بالتدريج ، وكان سبيلها الى ذلك الاتجاه تأييد الدستور ، والذود عنه أمام الهجمات الضارية ، التى كان يقوم بها القصر ودار المندوب السامى البريطانى ومع دخول روزاليوسف مجال السياسة لم تفقد هويتها كمجلة فنية رائدة وابتداءً من العدد الصادر في ٢٤ مارس ١٩٢٦ صدرت روزاليوسف صحيفة اسبوعية أدبية سياسية مصورة ومع بداية عامها الثالث تطورت المجلة من صحيفة فنية الى صحيفة سياسية تؤيد الوفد ورئيسه الجديد مصطفى النحاس

وأصبح الأستاذ محمد التابعي محررا لمعظم أبواب المجلة ولاسيما الجانب السياسي منها رغم أنه كان - وقتئذ - موظفا بالبرلمان .



ويقول الدكتور إبراهيم عبيد في كتابه عن روزاليوسف أن روزاليوسف بدأت في أواخر سنة ١٩٢٧ تنشر مقالات تحت عنوان : ملوك أوروبا تحت ستار الظلام ، وقد عرضت هذه المقالات لحياة الملوك الشخصية في صراحة ما بعدها من صراحة وكان آخر تلك المقالات مقالا بعنوان : الحديو اسماعيل ، والملكة فيكتوريا معلومات لذيدة لم يسبق نشرها وذلك في العدد رقم ١١٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٢٧ . ورأى الملك فؤاد فيها مساسا شديدا بسيرة والده اسماعيل وكان الملك فؤاد مؤمنا بهذه السيرة إيمانا منقطع النظر فطلب الى سلطات الدولة أن تأخذ روز اليوسف بشمة وعنف وأن توقع بها عقابا رادعا وتقتسو على المهرور المسئول عن هذا المقال .



وسبق إبراهيم خليل الذي كان يتولى المسئولية الادارية للمجلة ، كما يتحمل مسئوليتها في غياب صاحبها في أوروبا ، سيق الى السجن وتحت ضغط الظروف اعترف بأن الأستاذ محمد التابعي هو كاتب المقال فقبض عليه ولم يفرج .نهما الا بكفالة كبيرة كانها من السوق ، أو القنلة ، أو اللصوص ثم صدر قرار النيابة بوقف المجلة حتى تختار صاحبها مديرا جديدا مسئولاً عنها تطبيقا للقانون وأعلن في روزاليوسف نبا اغلاق الصحيفة ابتداء من ٢٧ ديسمبر الى أن استأنفت الصدور في ٢ فبراير ٢٨ بافتتاحية وقعها عبد العزيز الصدر الذي كانت المجلة تطبع في مطبعته وقبل رئاسة التحرير حتى تعود صاحبة روزاليوسف من باريس وقد تركت مصادرة روزاليوسف اثرا عظيما في الهيئات الصحفية من فرنسية وانجليزية فعلمت على هذا الحادث وبخاصة جريمة التمسس مما جعل لروز اليوسف لأول مرة ، كما تقول السيدة روز اليوسف في ذكرياتها مقاما مقدرا في النشاط الصحفي العالمي .



والجدير بالذكر أن السيدة روزاليوسف كانت تعمد الى التخلص من اثار قرارات تعطيل مجلتها باصدار مجلة روزاليوسف ولكن بأسماء مجلات أخرى كمجلات « الرقيب » و« صدى الحق » ، والشرق الأدنى ، ومصر الحرة ولكن البوليس كان يتعقب تلك المجلات فيصادرهما أيضا كما حدث بالنسبة لعدد من الرقيب كان قد تم طبع ثلاثين ألف نسخة منه وكذلك صدى الحق حيث داهم البوليس الجريدة وهي تطبع فصادر عشرة آلاف نسخة وكذلك مجلة مصر الحرة وكان عدد

الاعداد التي صودرت من تلك المجلات خمسة اعداد ، كان قد طبع منها كلها  
١٠٤٠٠ نسخة .

وتعود روزاليوسف من جديد بعد أن احتجبت فترة طويلة متوقفة بمرار  
من وزارة محمد محمود ، ولكنها تعود سيرتها الاولى في مهاجمة تلك الوزارة  
التي ماجأت - كما قلت المجلة - الالئند الدستور وتلقى مجلة روز اليوسف  
- كما سبق أن أشرنا - من وزارة اسماعيل صدقي ، ما لقيته من وزارة  
محمد محمود .

وكانت المجلة في عهد وزارة اسماعيل صدقي وفدية ١٠٠ ٪ .

وكان من الأمور الطبيعية بالنسبة لروز اليوسف في عهد اسماعيل صدقي،  
أن تعطّل أو تصادر ويساق كبار محرريها الى السجن ، بين آونة وأخرى .



وقد حدث في أغسطس ١٩٣١ ، أن ألغى اسماعيل صدقي رخصة  
روز اليوسف ، ولم تعد الا بعد أن أصدر اسماعيل صدقي دستوره الجديد ،  
وفي المقال الذي كتبتة السيدة روز اليوسف عقب اعادة صدور المجلة « أول  
أغسطس ١٩٣١ » قالت فيه أن المجلة كان لابد أن يصدر منها خلال الستة أعوام  
الماضية ٣٦٠ عددا ولكن هذا الرقم اختزل بحيث لم ير القراء الا مائة وخمسة  
وثمانين عددا فقط والفرق بين الرقمين - كما قالت السيدة روز اليوسف -  
أما أنه طبع وصودر وأكثبه وسمنت عليه جردان المحافظة حتى أصبحت كالعجول .  
وأما أنه عدت عليه الازمات السياسية ، كل أزمة تقتطع منه قطعة ، تارة  
باسم الآداب ، وأخرى باسم اضطراب الخواطر ، وحماية النظام وباسم كل  
شيء الا الشيء الحقيقي الوحيد : أن هذه الجريدة عاشت ماعاشت راضية أن  
تجوع ولا تأكل بثدييها ، آبية أن تضع يدها في الايدي التي عبثت بالحرية  
وباعت بالثمن البخس ، كل كرامة للبلاد » وتقول روز اليوسف مرة ، وهي  
تستقبل عاما جديدا من عمر مجلتها ، وعمرها أيضا : معللة طفيان السياسة  
على الفن والآدب في المجلة : لقد اتسع نطاق السياسة في المجلة الفنية ،  
واتسع حتى اشتمل البيت كله ، وحتى أصبحت السياسة هي صاحبة الفن  
والآدب الى جوارها في جناح الضيوف . أن الهناء الذي رُفرف على هذه المجلة  
في عامها الأول طفت عليه كلمات الشئوم والمحن ، وأعياد ميلادها في ذلك  
اليوم صادفتها كلها سجنينة أو مقبورة أو موضوعا على فمها القفل ، والرتاج .



وتقول روز اليوسف : من أجل شهوات بضعة رجال وضعت أمامنا كرامه نفوسنا ، وكرامة بلادنا في جانب ، وضعت في الجانب الآخر صفره الذهب . ولجة الجاه ، وقيل لنا : اختاروا فان كانت الأولى فاقلاق المضاجع والمصادرة بين الحين والحين ، والقفل . والتعطيل ، وان كانت الثانية فجنة عرشها الارض والسماء ، لا ترون فيها الشمس ، ولا الزمهرير . فاخترنا أن نكون أسياذ انفسنا أسياذ عواطفنا ، حماة بلدنا . وليكن بعد ذلك طعامنا الحنظل . وشرابنا الصاب !



وتطلق روز اليوسف ، بعض الأسماء الفكاهية ، على بعض الوزراء : فوزير المعارف هو « وزير الثقايد » ، ووزير الزراعة هو وزير الدودة والسباح ، ووزير اللواصلات هو وزير المصارين والسباق .

واحدي الوزارات هي وزارة التساهل والتفريط .

وتطلق أيضا روز اليوسف بعض النكات على رؤساء الاحزاب ، فحافظ رمضان باشا - مثلا - هو رئيس الحزب الوطني وزعيم الاناقة والرشاقة والملاحقات !

وانطريف ، أن بعض أسماء هؤلاء الوزراء ، « الرسمية » تنسى أو يتم تناسيها في بعض المجتمعات ولا يطلق عليهم الا أسماء روز اليوسف .

كما أن روز اليوسف قد اهتمت الى أبعد حدود الاهتمام بالكاريكاتور والزجل ، حتى لقد استطاعت أن تجعل من الزجل والكاريكاتور سلاحين من امضى اسلحة الصحافة .

كما أن روز اليوسف - المجلة - كانت بحق ميدانا صال فيه أقطاب الصحافة المصرية وجالوا ، وحققوا أعظم الانتصارات ، وخاصة في الثلاثينات والاربعينات . وفي نفس الوقت كانت روز اليوسف بحق أيضا المدرسة التي تخرج نبيا أجيال كثيرة من الصحفيين أصبحوا فيما بعد عمالقة الصحافة المصرية .

من الكلمات التي أذكرها بل أكاد أحفظها تلك التي افتتحت بها روز اليوسف - المجلة - عامها التاسع ، وكانت تحت عنوان : عهود ، وكلمات ، وقد جاء فيها . « سنوات وسنوات » لولا أمل يعمر قلوبنا ، ونزعة الى الجهاد تغمر نفوسنا ، لكأننا سنين محن متعاقبة ، ما من ضربة وجهت الى حرية الرأي الا وكان سهمها الأول أخذنا سمته نحونا ، أغلقت هذه الجريدة مرات ، ونزلت بها خسائر مادية فادحة . ونالنا الظالم وصعاليكه في مسالك عيشنا ، وحرياتنا ، وثوابت أبواب



السجون ولكننا بقينا خالدين ثم تغير لنا الكروب وجها ، ولم يدل لنا الاضطهاد عقبة ، بقينا وعلى وجهنا نفس السمة الساخرة التي رسمتها النفس المظننة يوم أن اعتزمنا أن ندخل في صفوف المجاهدين عن الوطن جنديا بسيطا ، جنديا شارته الفداء وشعاره التضحية من أجل مصر .

ولكن لماذا أطلت الحديث عن صحف الأخبار لأمين الرفاعي والبلاغ لعبد القادر حمزة وروز اليوسف للسيدة روز اليوسف وغيرها من صحف الرأي ؟

ربما لأنني أعشق صحافة الرأي ، أيا كان هذا الرأي ولو كان مخالفا للرأي الذي أراه وربما لأنني من المؤمنين بأن صحافة الرأي في مصر ، لم تنل ما تستحق من اهتمام ورعاية ، وتاريخ أمين صادق ، وربما لأنني أحاول أن أقول لشباب اليوم من أبناء الصحفيين أن أضياع الصحف القديمة غنية بالكنوز الوطنية الرائعة وإن عليهم ، أن يفرقوا فيها كما أغرق يوميا ليجندوا ما أجد من متعة ، وليعرفوا الحاضر والمستقبل عن طريق معرفة الماضي جيدا .

وعلى أية حال فلن أطيل في الحديث عن روز اليوسف الصحفية والصحفية أكثر مما أطلت ، وكل ما استأذن فيه صديقي القاري أن أمر مرورا عابرا على بعض الأخبار والتعليقات التي قرأتها في روز اليوسف بدءا من العدد ٣٦٧ وانتهاء بالعدد ٤٢٥ ، مؤكدا أنني لن أطيل في عملية المرور هذه التي ما أردت بها - في هذه المرة - إلا إعطاء صورة سريعة عن صحافة الرأي ، أيام زمان ، ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - الخ ، الخ .



● من بين ما نشرته روز اليوسف في العدد رقم ٢٦٧ يرقية بحث بها المجاهد الكبير مكرم عبيد من أسوان إلى الأستاذ محمد التابعي بمناسبة مرور عشر سنوات على اشتغاله بالصحافة منها ثمان في جريدة روز اليوسف وقد جاء في تلك البرقية ٠٠ « وكُنْ على ثقة من أن لك في قلب وني عقل كل وفدي مكان التقدير ، والاعجاب ، قلت كل وفدي وكان الأول أن أقول كل مصري والكلمتان مترادفتان بل كل شرقي ، عربي فالكل عرف لك فضلك وإخلاصك ، وأسلوبك البديع ، والمبتدع ٠٠ وصلتنا اليوم في أسوان « روز اليوسف » فتخاطفها الناس - أي تخاطفوا المجلة لا صاحبيتها - سلامي واحترامي للسيدة المحترمة روز اليوسف وأبلغك وإياها تحيات دولة الرئيس الجليل « وقد كانت البرقية بالطبع قبل أن تختلف روز اليوسف مع الوفد المصري ، ورئيسه وسكرتيره العام »



● في العدد ٢٨٤ كتب أستاذنا فكرى أباطة الى « سيدتى روز » مستأذنة في السفر الى أوروبا عدة أسابيع لا هربا - كما قال - من النيابة ومحكمة الجنائيات - وسجن قرة ميدان فاني أعلم - هكذا قال فكرى أباطة - ان فيك الكفاية للنيابة ومحكمة الجنائيات ولسجن قرة ميدان ويقول فكرى أباطة : واليوم الذي تصبحين فيه « زبونة دائمة » لهذه الجهات الثلاث في سبيل حرية الرأي هو أعز يوم لدى الجنس اللطيف اذ تكونين « بريمادونة » السياسيات المصريات على مسرح النيابة والمحكمة والسجن كما كنت بريمادونة المصريات على مسرح التمثيل !



● ويقول فكرى أباطة بأسلوبه الساخر : اسافر يا صديقتي لاني مريض بدهاءين ومهدد بخطر ين . أما الداء الأول والخطر الأول فهو داء الجبن ، أعاذ الله جسمك الرقيق منه ، ومن أعراضه ومضاعفاته : أشعر اليوم بأن توالى الضغط الحكومي على الصحافة والصحفيين أصابني بنوع من الضعف ، فشل ذهني . فلا يفكر بنضج كما كان يفكر ، وشل يدي فلا تكتب ولا تسطر شجاعة كما كانت تكتب وتسطر ، وشل قلبي فلا ينبض ولا يثق ، بحماسة ، وقوة كما كان ينبض . ويدق .

● ويقول أستاذنا فكرى أباطة أيضا .. خشيت يا صديقتي أن يصبح هذا الداء العارض داء أصيلا فبادرت بالهرب الى أوروبا للاستشفاء والتداوى . هناك يا صديقتي أشم نسيم الحرية فيملا صدري شجاعة وجراءة وحدة وشدة ومخاطرة ، ومغامرة .. هناك أكتب وأثور فلا يرأعني فيما أكتب لييب بك . عطية ولا السيد بك مصطفى ولا الأستاذ محمود منصور وهناك أخطب فلا يلسعني بالعصا المستر رسل ولا المستر هاز ، ولا ملز ، ولا العزيز الذكي سليم بك . زكي ، وهناك أصفق وأحتف فلا أصطدم بطاسة « هندنبرج » النحاسية ولا بخيول عنترة العنسية العربية ، أما الداء الثاني ، والخطر الثاني فهو داء الطلقان وخطر الطلقان . ويقول فكرى أباطة أنه يفضل أن يموت مثلاً أمام قشلاق قصر النيل ، أو مثلاً أمام القلعة أو مثلاً على ضفاف القنال ، أو مثلاً في فيافي السودان « من أن أموت فقط » بالطلقان والطلقان الذي يشير اليه فكرى أباطة فسببه بقاء الوزارة على الرأس والعين ، من أجل خاطر سي يرعى لورين و .. و ..



● وتكتب روز اليوسف في عددها ٢٧٣ عن وزير الأذية وقطع العيش محمد شفيق باشا الذي لا ترتاح صحته الغالية الا اذا وفر لحزاة الدولة أكبر مبلغ مستطاع عن طريق رقت عشرات المواطنين ولكن لمعالیه حسنة عند الله .

لا تنكر وهي أنه يصدر عنكنته لزملائه ، الوزراء ، وعلى الأخص دولة رئيسهم  
ومعالى وزير التقاليد » •

وتشير روز اليوسف في عددها رقم ٣٣٣ الى قضية روز اليوسف حيث  
كان موعد صدور الحكم في الاستئناف الذي رفعته السيدة روز اليوسف والنيابة  
العمومية في الحكم الذي أصدرته محكمة عابدين الجزئية بحبس السيدة  
روز اليوسف ثلاثة أشهر ، مع وقف التنفيذ ، لاتهامها بالقتل في حق دولة  
محمد محمود باشا ، وتشير - روز اليوسف الى الحكم الذي نطق به حضرة  
صاحب العزة أحمد نشأت بك رئيس محكمة مصر والذي به يقضى على السيدة  
روز اليوسف بخمسين جنيهًا غرامة « وتعلق الجريمة على هذا الحكم قائلة : وهذه  
الجريدة وصاحبها التي لقيت ما لقيت في سبيل الدفاع عن المبدأ الوفدي  
القوم ، تتلقى اليوم حكم القضاء صابرة راضية ، مطمئنة معاهدة الأمة على  
الوفاء بما قطعته على نفسها من عهد ، وهو الذود عن قضيتها المقدسة تحت  
راية الوفد ، ولواء زعيمه المبدى •

● من الخطابات المفتوحة التي كانت توجهها مجلة روز اليوسف كل  
اسبوع الى العظماء والصعاليك خطاب - العدد ٣٩٩ - الى صاحبة الجلالة  
شارلوت واصف ، التي رفعت رأس مصر عاليا ، ويس : في هذا الخطاب رنة  
وفرح ونفخار تدفقها نواقيس قلوبنا معتزة بتتويجك ، وأنت المصرية التي ربي  
جسمها على الفول المدمس ملكة الملكات أمريكا وأوروبا وسائر قارات الدنيا ،  
الروبايكية وسواء أكان انتخابك عن جمال فائق حقاً أو أن سعر الجمال ، كان  
رخيصاً في تلك المباراة فجاء انتخابك من باب الأعرور في مملكة العمى سلطان  
فها أنت تحملين شهادة الدكتوراه وزيادة في القدر المائس والوجه الصبيح ، ولكن  
الشهادات شيء والغاية شيء آخر ولا سيما ما كان متعلقاً بالسعي في الحياة  
وارتكاب صالح الأعمال مما يدخل في الغمز ، بالعين والحجاب ، وعليه بقي عليك  
أن تثبتى انك أهل للتاج الذي ترفعينه على رأسك ومعد يا صاحبة الجلالة  
وما نحن نترقب كراماتك في شقبة العقول ، وتعذيب قلوب عباد القمن الجنس  
الخشين » •



● من هذه الخطابات أيضاً - بعد أن اختلفت روز اليوسف مع الوفد -  
خطاب نشر بالعدد ٤٠٧ الى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، الشهر  
بالرئيس الجليل جاء فيه عندما استولت هذه الوزارة على مقاليد الحكم هرعت  
اليها تهنيئها بالمنصب الجديد ، وخرجت من لديها ، وفي احدي يدك طيلة وفي  
الأخرى مبخرة • وبين شفتيك مزمار ، ومضت الوزارة في عملها فكان أول العيث  
تعيين الخبير البريطاني اياه مزودا بحق الاتصال ، وطار المصريون الى رئيسهم

الجليل وهو أنت ، يقولون له الحق ، لقد تم تعيين الخبير ، وطرت بدورك الى رئيس الوزارة تبلفه ما قاله لك المصريون وانتظر الشعب كلمتك فلم ترد بل قلت : انك مبسوط من هذه الوزارة والسلام . وتمضى روز اليوسف فى خطابها وتكون النهاية . ووقعت كارثة الاسكندرية التى أصبحت بفضل رياستكم الجليلية جزءا من املاك التاج البريطانى وسالك المصريون ، أما من حرب تشنها على الوزارة ، فوقفت يا باشا تعجب من هذا الكلام ، وتقول : اذا كانت هذه الطلبة فى يمينى ، وهذه المبخرة فى يسارى ، وهذا المزمار فى فمى ، فمن اين الى بالحركة والكلام !



● وفى العدد رقم ٥٩ تكون افتتاحية روز اليوسف زجلا جاء فيه :

الوفد زودها من كل ناحية  
وكل يوم له فى مصر ، تزويد  
ما كنت أحسب أن أحيا الى زمن  
يسيننا فيه وفد ، وهو محمود  
يا رب هل من صنيع منك ينقذنا  
فعيشنا كله هم ، وتسهيده  
إن البلاوى على قلبى ملهلبة  
نارا بقلبى فهل للقلب تبريد ..



● وفى العدد ٤٦٢ تشير روز اليوسف الى أن بين أعضاء الوفد حركة اشتىاط ظلت تزداد من وقت الى آخر ، حتى وصلت الى الحد الذى يفوق قدرة الانسان على الاحتمال حتى ولو كان وزاريا ، وأولى بوادر هذا الاشتىاط نشأت من جراء قفز أفراد أسرة الوكيل الى الوظائف والمناصب بمعدل خمسين درجة فى الدقيقة وعدم اصغاء الرئيس الجليل الى نصائح الوزراء واعتراضاتهم . وتشير روز اليوسف الى ما تردد من اقتراح وفدى ظهر باهداء الرئيس الجليل قصر الزعفران ، ثم تشير الى أن اقتراحا آخر ظهر بمنحه ثلاثمائة فدان من أطيان الحكومة وكيف أن تعديل هذين الاقتراحين كان يتم بناء على اعتراض الدكتور ماهر ، والنقراش وكيف أن مناقشة حامية وقعت فى مكتب رئيس الوفد ، ارتفع فيها صوت النقراش حتى أصبح مسموعا خارج الغرفة وكيف أن النقراش حدد رئيسه النحاس بالاستقالة من الوفد والوزارة أيضا اذا أصر على قبول المكافأة المزعومة ثم ان النحاس باشا عدل عن قبول هذه الاقتراحات فى آخر لحظة معلنا انه يريد أن يعيش فقيرا . ويموت فقيرا . وتقول روز اليوسف

أن هناك جهودا تبذل لاقتناع رئيس الوفد بأن صحته لم تعد تحتل أعباء رئاسة الوفد وأن من المصلحة أن يقبل رئاسة مجلس النواب .



● وفي العدد ٤٦٣ تقول روز اليوسف أن الدكتور أحمد ماهر لا يزال غاضبا على الرئيس الجليل « دولة بارك الله فيكم » اثر تصرفاته فى حكايات الأوقاف والتعيينات ، وبيت الاستقلال وهو البيت الذى اقترح الأسناذ محمود بسيونى اهداه الى النحاس باشا بمناسبة نجاحه فى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ويقول أحمد ماهر ، ان هذه المسائل ، المختلف عليها لا تتعلق بالنحاس باشا ولكنها مسألة سمعة الوفد ونزاهة الوفد وقد أيد الدكتور فى موقفه محمود فهمى النقراشى باشا الذى كان شديد التحمس لرفض الاقتراح الخاص ببيت الاستقلال ولم يرتد اليه صفاء الذهن الا على اثر عدول الرئيس عنها . وتقول روز اليوسف أن ٩٠٪ من أعضاء الهيئة الوفدية يؤيدون الدكتور ماهر فى موقفه النبيل .



وفي العدد التالى ٤٦٤ تقول روز اليوسف « دولة بارك الله فيكم » يقاسم الأنسة أم كلثوم هتاف الشعب ، والموضوع عن افتتاح أولى حفلات فيلم نشيد الأمل وحضور النحاس باشا وجرمه هذه الحفلة ومقابلته بمظاهرة من أصحاب القمصان الزرقاء وأصحاب الحناجر القوية الذين انبثوا فى جوانب القاعة بهتافات عالية تحمل اسم النحاس زعيم الحرية .

وتشير روز اليوسف الى قيام مظاهرة عامة داخل دار السينما تهتف بحياة أم كلثوم وكيف وقف النحاس ، اثر هذه المظاهرة الخاصة بأم كلثوم يحيى الجماهير من بنواره الخاص كأنما يستكثر على أم كلثوم هذه المظاهرة ، التى لم تنظم ، ولم تدبر ، فتعتمد مقاسمتها تحية الجمهور وتقديره و . . و . .



● وتنشر روز اليوسف فى العدد ٤٦٥ زجلا يخاطب فيه النحاس باشا ، السير مايلز لامبسون قائلا :

يا حنة من قلبى يا شاعلى قوى بالى  
لولا محبة فؤاد لشخصك الغالى  
ما كنت أجيبك ولا أحكى لك على حالى  
فيه مسألة والعشم اذك تنفذها .

حاجة بسيطة حتعلها لنا طوال  
كشف الرتب غاب قوى والصبر ضاع منا  
خيطت على يابه ماحش سال عنا  
والموعدين في انتظار ولامتي نستى  
أصبحت منا ، وعلينا في معاهدتنا  
امض من انجلترا ، يا رب تتنها

● وعن الدكتور أحمد ماهر ، تقول روز اليوسف - العدد ٤٧٠ - أصبح  
لا حديث له - حين يتحدث - الا عن هذه العوضى التي غرقت فيها الوزارة  
الى اذنيها وهذا التطور في نفسية « دولة بارك الله فيكم » ما جعل سمعة الوفد  
في نفوس أنصاره ومعارضيه على السواء تهبط الى ما تحت الصفر وأشد ما يؤلم  
الدكتور الكبير هو جيش المحاسيب والأقرباء الذين يحتلون مناصب الدولة ،  
ووظائفها وكل عدتهم كارت يحمل اسم أحد الوزراء .



● ومرة أخرى في العدد ٤٧٢ تنشر روز اليوسف زجلا ، تحت عنوان  
ايه أصلك وايه « أصلك » تقول فيه على لسان روز اليوسف :

مين كان يقول انى أشوف المر ، فى عهدك  
ويبقى سيف المصادرة لعبة فى يدك  
يا ما رفعتك عشان تفلح تكيد نك  
ويا ما شفت الهوان والحبس والتعطيل  
لحد ما عرفنا ايه أصلك ، وايه « أصلك » ..  
وفى الزجل على لسان النحاس :

سبييك يا شيخخة وخلينى أسير وحلى  
ما دمت ها يصر يقرروا الكل من بعدى  
اشمعى يعنى الى كان بيقول « أنا وحلى »  
يعنى بسلامته كان أحسن منى ، مش معقول  
مين زى دلوقتى ، ما تقولى ومن قدى  
دستور ما دستورى ، مش شغلى أدبنى باقول  
جرنال يبستفنى يسنكر كده عل طول

وفى هذا القدر - كما أرى - ما يكفى لاعطاء صورتين دقيقتين لصحيفتين  
من أبرز صحف المعارضة فى مصر : البلاغ وروز اليوسف وقبلهما لمحة عن واحد  
من أهم رواد صحافة الراى فى مصر : أمين الراعى .

## الباب الثاني

---





## الفصل الأول

### محمد محمود يرأس وزارة جديدة تجرى الانتخابات !!

ما أكثر ما تساءلنا : على من تقع المسئولية فيما يتعلق بافساد فاروق ، وما أكثر ما تحدثنا عن الصراع بين الوفد وبين القصر ، والصراع بين الوفديين ، والوفديين .

وفيما يتعلق بالسؤال عن افساد فاروق قلنا ان المسئولية تقع على احمد حسنين ، وعمر فتحي ، اللذين فشلا في الاشراف على تربيته وتعليمه في لندن ، عندما كان يتلقى العلم ، في لندن ، كما القينا مسئولية افساد فاروق ملكا ، - وفي بداية حكمه - على احزاب الاقلية التي وقفت الى جانبه بدون وجه حق ضد حزب الاغلبية الشعبية والبرلمانية - حزب الوفد المصرى - كما القينا المسئولية أيضا على حزب الاغلبية الشعبية والبرلمانية الذى استبد بالامر ، وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد ، بفرق ، القمصان الزرقاء ، التى انشأها والتي أصبحت ذراعا وفدية طويلة ، تضرب المعارضين لحكومة الوفد فى الجامعة ، وفى المدارس ، وفى الشوارع أيضا ، ولاننا سوف نعود فيما بعد الى الرد بإفاسة على هذا السؤال : على من تقع مسئولية افساد فاروق أميرا ، وملكا ، فقد اكتفين بذلك القدر ، الموجز على أمل العودة ، الى محاولة الرد على هذا السؤال فيما بعد وعندها يظهر جليا وأمام الراى العام المصرى ، نتائج ، فساد الملك فاروق .

وقد أطلنا فى الحديث عن الصراع بين الوفد والسراى بسبب خطوة هذا الصراع على الأوضاع السياسية فى مصر فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها وقد اعتمدنا فى دراستنا عن هذا الصراع ، على أقوال بعض المؤرخين الأجانب وبعض المؤرخين المصريين ، محايدين ، أو مؤيدين ، للوفد ، أو للسراى حتى نعطى القارى صورة شبة مكتملة لكل الآراء فى هذه النقطة الهامة ،

والخطيرة ، نقطة الصراع بين الوفد والسراى ، كما تحدثنا فى نفس الوقت ، عما كان يحدث داخل الوفد ، المصرى نظرا ، لخطورة الانقسام ، الذى حدث فى صفوف الوفد فى مرحلة من أخطر مراحل ، التاريخ السياسى ، المصرى ، ونعنى به الانقسام ، الذى بدأ يتخذ صورة شرح كبير ، فى بيان الوفد بإخراج ، النقراشى باشا ، من الوزارة ثم من الوفد ، وما تبع ذلك من وقوف دكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى والعضو البارز فيه الى جانب زميله ، وصديقه فى الكفاح الوطنى وفى عضوية الوفد محمود فهمى النقراشى باشا .



وكان هذا الانقسام ، قد دخل مرحلة هامة وخطيرة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ - اى قبل أسبوع من اقالة وزارة النحاس باشا - حيث شرح مكرم عبيد باشا قرارات الوفد فى الصراع بين الوفد والسراى وحيث تحدث أحمد ماهر عن ضرورة الاعتدال والحكمة ، غير أن أغلبية الهيئة الوفدية البرلمانية وقفت الى جانب النحاس باشا ٢٢٨ عضوا ، ولم يقف الى جانب الاعتدال والحكمة ، الذى كان يمثلته أحمد ماهر أكثر من ثلاثة أعضاء . بل أكثر من ذلك بعد انتهاء اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فوجيء أحمد ماهر العضو ، البارز فى الوفد المصرى ، حتى تاريخ تلك الجلسة بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس باشا . بل أن بعض المتظاهرين حاولوا الاعتداء على أحمد ماهر ، الأمر الذى أجبر أحمد ماهر ، على أن يتخذ لنفسه خطأ ، أكثر وضوحا فى الصراع الوفدى وأكثر تعقيدا ، عن ممالأته لمحمود فهمى النقراشى ، والذى عجل بنهاية وزارة مصطفى النحاس .



لقد كانت السراى تراهن على أحمد ماهر ، كحصان رابع يستطيع أن يحدث انشقاقا خطيرا فى صفوف الوفد ويستطيع أن يحصل على أغلبية برلمانية أو شبه برلمانية ، تنقل الوزارة ، بطريقة دستورية من النحاس ، الوفدى الى أحمد ماهر الوفدى ، دون ، أن تؤدى عملية الانتقال هذه الى حل البرلمان ، والمجيء بمعهد جديد ، ونظام جديد ، وكان الشيخ مصطفى المراغى صاحب المشورة ، المطاعة ، عند الملك الشاب فاروق فى مقدمة أولئك الذين يؤيدون ترشيح أحمد ماهر ، لرئاسة الوزارة ، الوفدية .

وقد ظهر جليا للسراى خطل هذا الراى وخطوؤه ، فى نفس الوقت لأن الوفد ، أيد مصطفى النحاس تأييدا مطلقا وقرر بوضوح وصراحة فصل أى وفدى ، يقبل تاليف الوزارة أو يشترك ، أو يؤيد ، وزارة لا يرأسها النحاس باشا .

وعلى الفور - فور الانتهاء من اجتماع ، الهيئة الوفدية البرلمانية - اتجه الراى ، الى تكليف محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب ورئيس

حزب الأحرار الدستوريين وصاحب اليد القوية أو الحديدية ، كما كانوا يطلقون عليه ، عقب تأليف وزارته الأولى ، في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ اثر اقالة وزارة النحاس التاريخ يعيد نفسه !

وكانما كان هذا الاتجاه مؤكدا ، أكثر من أى حدث تاريخي آخر ، انه بأشأ الأولى في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

ومحمد محمود من مواليد ١٥ أبريل ١٨٧٧ في ساحل سليم مركز أبو تيج - ووالده محمود سليمان باشا من كبار ملاك الأراضي بها ومن الشخصيات التاريخية التي لعبت دورا هاما في التاريخ المصري قبل الحرب العالمية الأولى وفي بداية ثورة ١٩١٩ وهو - محمد محمود - وهو من خريجي الجامعات البريطانية - كلية بالبول بجامعة اكسفورد ، وقد منح شهادتها النهائية مع درجة أستاذ وعندما عاد الى مصر ، عين مفتشا بالمالية ثم انتقل الى وزارة الداخلية حيث عمل بها مفتشا ثم مستشارا ، وعين مديرا ، للفيوم ثم البحيرة .



وكان محمد محمود من أوائل الذين شاركوا في تشكيل الوفد ، المصري . وقد اعتقل مع سعد زغلول باشا ونفي مع حيد الباسل وصدق باشا الى مالطة وبعد الإفراج عنه سافر الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتفق مع النسياس المحامي الأمريكي المعروف مستر فولك للدفاع عن القضية المصرية في المحافل الدولية وعند الرأي العام الأمريكي ، وقد وضع مستر فولك مذكرة هامة كان لها اثرها الخطير في شرح القضية المصرية أمام الرأي العام العالمي بصفة عامة والرأي العام الأمريكي بصفة خاصة . وإن لم تنجح تلك المذكرة ، وإن لم تنجح جهود مستر فولك في تحويل وجهة النظر الأمريكية عن مملاتها لبريطانيا ، التي كانت تحتل وقتئذ مصر ، والتي كانت تحرص على أن يكون لها فيها وضع خاص بعد انتصارها الرابع في الحرب ، العالمية الأولى .

وبعد ان توالى الأحداث في مصر بعد ان هدأت ثورة ١٩١٩ وبعد الصراع العنيف بين سعد زغلول باشا وعدلى يكن باشا ، وهو الصراع الذي قسم البلاد الى قسمين « سعدى » و « عدلى » والذي ارتفع على أثره شعار : الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » .

بعد ذلك الصراع العنيف خرج محمد محمود باشا على الوفد منتظما الى عدلى يكن باشا وكان ما كان من تأليف حزب الأحرار الدستوريين واختيار محمد محمود باشا وكيلا له . وقد دخل محمد محمود باشا الوزارة لأول مرة ضمن وزارة عدلى يكن باشا التي ألفها في عام ١٩٢٦ ودخل وزارة ثروت باشا ثم وزارة النحاس باشا الأولى حيث استقال منها على ما اوضحنا سابقا .

وقد كانت المشاورات تجري لتشكيل وزارة جديدة ، تخلف وزارة مصطفى النحاس في الوقت ، الذي كان فيه الوفد ، المصري على ثقة مطلقة من أن القصر ، لن يستطيع أبدا إقالة وزارة شعبية قوية .

● يقول د. محمد حسين هيكل : عرفت أن وزارة النحاس ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر ١٩٣٧ ومع هذا التوقيت بمكرم عبيد باشا مساء الأربعاء ، داخل قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلة على ماهر باشا عصر ذلك اليوم ، وقلت له خيرا : لعلكم وفقتم إلى حل للاشكال القائم بينكم وبين القصر ؟ وأجابني : « نعم ، والحمد لله .. » وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقا بالأمر الملكي الذي أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكي رقم ٣٨ ..

عزيزي مصطفى النحاس باشا ...

نظرا لما تجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبمعناها عن احترام الحريات العامة ، وحمايتها ، وتعدّد إيجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها . لم يكن بد من إقالتها ، تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكنينة والصفاء في البلاد ويوجه سياستها خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها .

واني إذ أشكر لتمامكم الرفيع ، ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد ، أصدرت أمرى هذا لتمامكم الرفيع بذلك .

صدر بمرأى القبة في ٢٧ شوال ١٣٥٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

« فاروق »



وتألفت وزارة محمد محمود باشا ، الثانية على النحو التالي :

محمد محمود باشا : رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، اسماعيل صدقي باشا وزير دولة ويتولى وزارة المالية ، عبد الفتاح يحيى باشا وزير دولة ، ويتولى وزارة الخارجية ، أحمد محمد خشبة لوزارة الحفانية ، عبد العزيز فهمى باشا ، وزير دولة ، محمد حلمى عيسى باشا لوزارة الأوقاف ، أحمد لطفى السيد ، باشا ، وزير دولة ، محمد بهى الدين بركات بك لوزارة المعارف العمومية ، حسن صبرى باشا ، لوزارة المواصلات ، حسين رفقى باشا ، لوزارة الحرية والبحرية ، حسين سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية ، مراد وهبة باشا ، لوزارة

الزراعة ، أحمد كامل بك لوزارة التجارة ، محمد حافظ رمضان بك ، وزير دولة ، محمد حسين هيكل بك وزير دولة ، محمد كامل ، البندارى بك لوزارة الصحة .

كانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من ستة عشر وزيرا بزيادة خمسة وزراء على الوزارة السابقة ، التي كانت مؤلفة من أحد عشر وزيرا وكانت وزارة محمد محمود تضم ثلاثة من رؤساء ، الوزارات السابقين وكانت الوزارة تضم أربعة ممن ارتبطت أسماؤهم بثورة ١٩ ، فالى جانب محمد محمود باشا ، كان عبد العزيز فهمى ثالث ثلاثة ذهبوا الى دار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مطالبين بريطانيا بالجلء ، عن مصر ، الى جانب اسماعيل صدقى باشا ، وأحمد لطفى السيد باشا ، وقد اشترك فى وزارة محمد محمود باشا ، الثانية ولأول مرة فى تاريخ الحزب الوطنى ، حافظ رمضان رئيس الحزب .



وأستأذن فى أن أنقل هنا فقرات من مذكرات د. محمد حسين هيكل ، وكان من أبرز أعضاء الوزارة « المحمدية » ، أو « المحمودية » الجديدة : أقسم الوزراء اليمين بين يدى الملك بعد ظهر يوم الخميس ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ودعينا لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة فى اليوم التالى ، انقضى يوم الخميس ، وأصبحنا نهار الجمعة وذهبنا الى المسجد نصلى مع الملك ، هناك علمت ان فرق القمصان الزرقاء ، التي تألفت فى ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وان الأماكن التي كانت تدرب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان فيها أى وجود . كما علمت بأن الهدوء شمل أرجاء الدولة جميعا ، وكان لم تكن فى البلاد ، الى صباح الامس وزارة وفدية ، وان ما كان البعض يتحدث عنه من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل فى الشوارع ، انما كان حديث خرافة ، ولم أعجب لما سمعت من ذلك ولم يعجب له غيرى فقد كنا جميعا نعلم ان الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من المصروفات السرية ، أما وقد أيقن افراد هذه الفرق ، أن مرتباتهم انقطع مصدرها وانهم يجب أن يلتمسوا لكسب العيش وسيلة أخرى فقد انصرفوا يلتمسون هذه الوسيطة شأنهم شأن كل ماجور على عمل ، لا يصدر فى القيام به عن إيمان ثابت فى نفسه ، وكيف نريد لهذه العصابات من شذاذ الآفاق «! أن يؤمن أفرادها بشئ ، غير مصلحتهم الذاتية الساجلة يقتضونها وهم فى أمن وطمانينة بحماية الحكومة لهم من ثورة الرأى العام عليهم ، واعتدائه عليهم فاذا زایلتهم الطمانينة وفاتهم النفع العاجل تفرقوا ، شذر مدر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

● ويقول الدكتور هيكل ، أن أول محك لشعبية الوفد كانت انتخابات نقابة المحامين فقد كان انتخاب النقيب ، منذ عام ١٩٢١ ، يسفر عن فوز الوفد ولا تسئل — هكذا يقول د. هيكل — عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت

فأسفرت عن أغلبية لغير الوفديين وعن انتخاب محمد علي علوية باشا نقيباً للمحاميين فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأي العام عن الوفد ، وعن النحاس باشا داعية بذلك الى اطمئناننا ، والى استتباب السكينة والامن في البلاد .



● ويقول د. هيكل ، ان محمد محمود باشا قد ذكر له بعد قليل من تأليف الوزارة ان الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه في عهد النحاس باشا فلما أقيمت وزارته وتآلفت وزارة محمد محمود باشا حدد جلالته يوم ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، لعقد القران وقد أصدر الملك أمره ، بتغيير اسم الآنسة صافيناز كريمة يوسف ذو الفقار باشا المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وحفيدة محمد سعيد باشا الذي تولى رئاسة الوزارة في مصر ، غير مرة ، أصدر الملك أمره بتغيير اسم صافيناز الى فريدة وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ بحرف الفاء تاسياً بوالده الملك فؤاد اذ دعا أبناءه جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .



● ويقول د. هيكل أن وزارة محمد محمود باشا رأت أن تحل البرلمان بعد أن خشيت أنها اذا تقدمت اليه لا تنال ثقته ، الأمر الذي يضعف مركزها ، وعن الانتخابات يقول د. هيكل انه بعد أن أعلن تعديل الدوائر الانتخابية انصرف كثيرون ممن يودون ترشيح أنفسهم عن الوفد ، الأمر الذي يوحي بأن الوفد لم يمد له — كما كان في الماضي — ما كان له من سلطان على الناخبين حين كانوا يقولون : لو وشح الوفد حجراً ، لوجب انتخابه ، فيستمع اليهم الناس وتكون لهم الأغلبية الساحقة ، أما أن ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين فهذا أمر ، له دلالة وله من غير شك سببه وعلته ، وكان هيكل من المعارضين لتعديل الدوائر الانتخابية رغم مشاركته في الوزارة ، التي قامت بمطالبة التعديل هذه ، وينتقد د. هيكل الأوضاع القائمة وقتئذ انتقاداً عنيفاً فيمن أسف أن الشعب يرى الأمور بالعين ، التي يراها بها الموظفون ويقف من الحكم ، موقف المتفرج لا موقف صاحب الحق ومن شأن المتفرج أن يتحسس للمنتصر وان يطرب لانتصاره وان يزدري المهزوم ويسمعه باحتقاره كما ان هذا المتفرج — في الانتخابات — لا يشعر بأن عليه واجبا يؤديه أكثر من ان يلتمس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه المعركة اذى وان يقول للمنتصر في آخر المعركة مرحى مرحى . أما الشعب الذي يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى ان يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا يفتح بالنقد والتجريح يوجهه حزب لحزب ، أو جماعة لجماعة بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله ان يعينوا له حدود هذا التوكيل وهو واثق من أنهم لن

يستطيعوا خداعه ، لان له ارادة وقدره يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخطون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف في حدوده ، ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقا ، ورأيه هو المهيمن على السلطات جميعا يقر عملها ما أحسنت ويثور عليها ان أساءت ، وهو في ثورته غير محتاج الى العنف بل يكفي أن يظهر غضبه ، ليعلم الذين أثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته وان عليهم أن يمتدوا اليه الأمر ، ليقول كلمته فتكون العليا لا راد-لها ولا معقب عليها



● ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عن وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أن هذه الوزارة كانت مترددة بين مواجهة البرلمان ، وحل مجلس النواب دون التقدم اليه ، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر ، وكان رئيسا لمجلس النواب الى رئيس الوزراء أن كثيرا من أعضاء المجلس انضموا اليه فلا خوف على الوزارة من طرح مسألة الثقة ، ولكن الوزارة تبينت من تحرياتها ، أن الدكتور ماهر كان مسرعا في تفاؤله وان أغلبية أعضاء المجلس بقوا مع النحاس خوفا على مراكزهم الشخصية فأثرت الوزارة حل المجلس دون أن تواجهه .



وعن الانتخابات التي أجرتها وزارة محمد محمود باشا يقول الأستاذ الرافعي : تسخلت الوزارة اداريا لصالح كثير من مرشحيها ، وانصارها فلم تكن في جملتها حرة ولا سليمة ، وليس هذا الوضع من الدستور في شيء وكان نتيجة نجاح ١٩٣ من انصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين « حزب ماهر ، والنقراشي » ، ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة ، و ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطني والمجموع ٢٦٤ نائبا .

ولم يتوافر في المجلس الجديد - كما يقول استاذنا الرافعي - عنصر الاستقلال وحرية الرأي بين النواب بل ظهوراً - في الجملة - على تقبيض ذلك وان كانوا أكثر استقلالا من النواب الوفديين ولم يكن للمجلس رأى في قيام الوزارت وسقوطها ، وتعديلها ، بل كانت الازمات الوزارية تنشأ ، وتنتهي وتعطل الوزارة او تستقيل وتعين الوزارة التي تخلفها دون أي دخل للبرلمان ، والنواب يدعون لكل وضع تريده السراى ولكل تعديل وتبديل في الوزارة بغير ما اعتراض او استنكار وتحتل هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخابات فقد اراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلا يتناسب مع هذه النتيجة لكي يجعل لوزارته طابعا دستوريا فحبل بينه وبين اجراء هذا التعديل وغلبت عليه كلمة رئيس الديوان وبقيت الوزارة ، كما ألفت ، كان لم تحصل انتخابات .

واذكر عن تلك الانتخابات وقد كنت يومئذ غير مدرك لصغر سني أنني  
سمعت كلاما كثيرا على تلك الانتخابات التي جرت في دائرة سمند ،  
حيث كان مصطفى النحاس باشا وعلى المنزلاوي بك مرشحين في تلك الانتخابات  
عن تلك الدائرة .

ورغم أن على المنزلاوي كان يتمتع في قريته وما حولها بتأييد قوى ، إلا أن  
مصطفى النحاس كان يتمتع في عاصمة المركز - مركز سمند - وما حولها ،  
بتأييد جارف ولم يكن يتصور أحد أن مصطفى النحاس يمكن أن يسقط في  
دائرتة ، لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها على المنزلاوي بك فقد ظل مصطفى  
النحاس منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمند ، كما أن خدماته لابناء الدائرة  
وعرفان أبناء هذه الدائرة لافضل مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه  
في سهولة ويسر . وقد بعث الينا الأخ الكبير الأستاذ مصطفى المنزلاوي - نجل  
على بك المنزلاوي تعقيبا على هذا الكلام نشرناه في آخر الكتاب .



والذي لا جدال فيه أن الحكومة ، قسمت الدوائر الانتخابية تقسيما من  
شأنه اراحة مرشحين والتضييق على خصومها ، كما أنها في كثير من الدوائر  
قد تدخلت تدخلا مباشرا - بل ومعيبا - لصالح مرشحين ، وحلفائها ، ولأسقاط  
المرشحين الوفيين .

صحيح ان كثيرين من السياسيين القدامى قد خرجوا من الوفد مع داهر  
والنقراشي وصحيح أن جماهير ، عريضة قد تركت حزب الوفد بسبب اقالة  
فاروق للحكومة الوفدية ، وصحيح ان الوفد وجد - كما يقول د . هيكل -  
صعوبة في الحصول على مرشحين في كل الدوائر الانتخابية و . و . ولكن لا أحد  
حتى ولو كان في مقدمة أنصار وزارة محمد محمود باشا - كان يقصور ، ان  
الوفد المصري في اية الانتخابات حتى ولو كانت تلك الانتخابات قد تمت بإشراف  
صدقي باشا - الخبير في التدخل الحكومي في الانتخابات - يمكن ان يخرج  
من تلك الانتخابات بـ ١٢ مقعدا لا أكثر ولا أقل وأن تسقط القيادات  
الوفدية ، كل القيادات الوفدية في تلك الانتخابات فلا يفلت منها شخص واحد  
الأمر الذي يؤكد حقيقة ان الانتخابات في كثير من الدوائر - ولا نقول الكل -  
قد شابها كثير من أوجه الضغط والاكراه . .



وحول موضوع الانتخابات يقول الأستاذ محمد زكي عبد القادر في كتابه :  
« محنة الدستور » : لو اجرت الحكومة هذه الانتخابات بشئ من الحياد لكان  
الأمر ولكنها اجرتها بصورة مجافية لكل قواعد الحرية ، بحيث يمكن القول  
بأنها فرضت أشخاص الناجحين فرضا والنتائج التي أسفرت عنها أكبر دليل



يدين الوزارة ووسائلها فقد نجح ١٩٣ ، من الدستوريين والسعديين ، ٥٢ من المستقلين ، ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطني ، وليس من المقبول أن ينقلب الرأي العام هذا الانقلاب السريع ، فينصرف عن الوفد في مثل هذه المدة الوجيزة إلى حد أنه لا يحصل على أكثر من ١٢ مقعدا ودون أن تقع تطورات أصيلة في تفكير الناس فضلا عن أن الإقالة وشعور الناس بأن الأمر ، أخذ يرتد إلى السراى جعلهم يفضون عن كثير من أخطاء الوفد ويؤثرون بتأييدهم على أنه خط الدفاع ضد دكتاتورية القصر . ثم هناك دليل آخر هو : كيف يحصل حزب الأحرار الدستوريين في انتخابات سنة ١٩٣٨ على أكثر من مائة مقعد وهو الذي لم يحصل في انتخابات سنة ١٩٣٦ ، على أكثر من ستة مقاعد ؟ وإذا صح أن الناس انصرفوا عن الوفد فليس من المؤكد أن انصرفهم كان إلى الأحرار الدستوريين لأنهم لم يأتوا بأعمال شعبية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ ، وسنة ١٩٣٨ فقد اشتركوا كما اشترك غيرهم في توقيع معاهدة ١٩٣٦ . ولم تكن معارضتهم لأعمال الوزارة الوفدية معارضة ناجحة ، بل كانت أقرب إلى الكيد منها إلى المعارضة . ثم أن توليهم الحكم بعد إقالة الوزارة دون حسيب مفهوم أضعف مركزهم الشعبي فوق ضعفه وأحس الناس أنهم لم يتغيروا عما كانوا عليه في سنة ١٩٣٨ .



والأمر بالنسبة للسعديين فيه ما يقال أيضا فإن حزبهم لم يتألف إلا قبل الانتخابات بفترة قصيرة ، وكانوا إلى ما قبل شهرين أو ثلاثة من إجراء الانتخابات وفديين ، اشتركوا في كل أعمال الوزارة الوفدية ، وقراراتها ولا يكفي لكي يحصلوا على تأييد كبير من الشعب أن يخرجوا من الوفد ، ذاكرين الفساد ، والمحسوبيات والرشاوى ، ثم جاء إقرارهم الضماني لإقالة وزارة الوفد ولاسلوب الحكومة في إجراء الانتخابات ، سببا جعل الناس يستريسون في أمرهم .



وهنا لابد من توضيح الموقف وتحديد المسئوليات فإن خروج النقراشي وماهر من الوفد سواء كان هذا الخروج بإزادتهما أم بقرار من أعضاء الوفد ، كان طبعا - بلا ذكراء - أن الوفد خرج عن الخطوط التي رسمها سعد زغلول فبطش بالحريات وسار سيرة المحسوبية ، والحزبية ، في شئون الحكم ، ولو استمسكا بقواعد الدستور وألفا حزبهما الجديد واتجها إلى الرأي العام ببيان أخطاء الوزارة : وينتقدانها ويحاولان كسب الرأي العام إلى صفهما لما كان على موقفهما غبار ولكن أمر انشاء الحزب الذي أنشأه مفهوما .

ولكنهما أقرا إقالة الوزارة ، وأقرا أساليب الحكومة الجديدة في الانتخابات ، وقبل أن ينجح أنصارهما بالضغط والإرهاب وليس في هذا شيء .

يقبله سعد زغلول أو يرشاه ، وليس فيه ما يتفق في قليل أو كثير مع القواعد الدستورية السليمة ، التي تقول أن الأمة مصدر السلطات ، وهما وانصارهما يعرفون أن السراى أصبحت باقالة الوزارة الوفدية واجراء انتخابات سنة ١٩٣٨ سيده الموقف لانها تعرف أن الانتخابات لم تكن حرة وان الحكومة القائمة وأن حظيت بأغلبية البرلمان لا تستند الى أى تأييد شعبى بالوضع الذى ارتضاه الحزب السعدى وضع غير دستورى من رأسه الى قدمه ، ولم يكن هذا علاجا لفساد الحكم الوفدى ولن يكون ، ولكنه كان نقلا للسلطة أو مساعدا على نقلها من الشعب الى السراى واذا كان من حظوا بالثقة الشعبية قد أساءوا استعمالها فانهم ليسوا خالدين ، وسيعرفهم الشعب حتما ، وسينصرف عنهم فى وقت قريب أو بعيد والشعب أولا ، وأخيرا هو صاحب الحق ، يمنحه من يشاء ، ويحرمه من يشاء وليس لاحد أن يفرض عليه وصاية ٥٥



وقد آكون مع الاستاذ محمد زكى عبد القادر فى كل ما ارتآه فيما يتعلق بالانتخابات ولكننى اختلف معه الى حد كبير ، فيما يتعلق بالقاء مسئولية ما جرى فى الانتخابات على الحزب السعدى خاصة وأنه كان يشكو طوال فترة الانتخابات من الحكومة ، وهو غير ممثل فيها ، كما أنه كان يقيم الدليل تلو الدليل - أثناء الانتخابات - على أن الادارة تتحيز ضده لا معه ، ثم أنه - فى النهاية - كان يرى أن الانتخابات ، لم تكن لصالحه تماما يقدر ما كانت فى صالح الاحرار الدستوريين. فلقد دخل الحزب السعدى الانتخابات بعدد غير قليل من الكوادر الوفدية ، التي كانت قد تعودت النجاح ، فى كثير من الانتخابات وقد كان الحزب السعدى يطمع فى أن يكون له الأغلبية. ففى تلك الانتخابات ، قلما لم يحصل على ما يريد له لم يشأ الاشتراك فى الحكم فور الانتهاء من عملية الانتخابات فالحزب السعدى بلا جدال ليس مسئولاً ، أبدا عما حدث فى الانتخابات لانه لم يكن شريكا فى الحكومة وان كان شريكا فى مساعداته للنظام السابق ٥٥



ويقول د . يونان لبيب رزق ، عن وزارة محمد محمود باشا الثانية : كان مطلوبوا تجربة جديدة دون تعطيل دستور ١٩٢٣ ، أو تقيده وتثقلت التجربة الجديدة ، فى تدخل الادارة فى الانتخابات بما ترتب عليه سلبلية طويلة من المجالس النيابية انبثق تشكيلها من رغبة القصر وقد بدأت وزارة محمد محمود فى تنفيذ خططها باستصدار المرسوم الملكى بحل البرلمان الوفدى وقد هاج النواب الوفديون الا أن الشرطة تمكنت من اخراجهم من المجلس بعد قراءة المرسوم ، وتبع ذلك أن أخذت الوزارة فى القيام بعمليات فصل واسعة

للموظفين الوفديين ، واجلال موظفين معروفين يولائهم لها محلهم ، فى نفس الوقت كانت الحكومة تقوم بالاعداد لانتخابات مجلس نواب جديد .

وقد استخدمت وزارة محمد محمود كل ثقل الادارة لتشكيل مجلس « لا وفدى » وكانت اهم القوى الكبيرة ، التى دخلت الانتخابات التى جرت فى عام ١٩٣٨ :

١ - الحكومة التى تسمى مرشحوها بالمرشحين القوميين على أساس أن الوزارة تمثل ائتلافا قوميا ، بدون الوفد وقد نال بالطبع هؤلاء كل معونة من الإدارة .

٢ - الهيئة السعدية التى كانت قد تشكلت خلال هذه الشهور يقودها أحمد ماهر ، والنقراشى بعد انسلاخهما عن الحزب الكبير وقد تحرك هؤلاء بحرية فى عدد كبير من الدوائر الانتخابية ، وقد ائبعت توفير هذه الحرية من رغبة كل من القصر ، ومحمد محمود فى التنصل من تهمة تزوير الانتخابات ومن الرغبة أيضا فى هدم الوفد ، على أيدي المنشقين عنه ، واطهار أن الحزب الكبير قد انقسم على نفسه الى وفد سعدى ، يمثل أغلبية الوفديين و « وفد نحاسى » يمثل أقليتهم .

٣ - الوفديون : وقد بلغت الضغوط ذروتها طوال أيام الانتخابات .

ونحب أن نشير الى رأى أحد الثقات الأجانب فى هذه الانتخابات ، هو رأى هاروسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » « ترجمة زهير الشايب » تقديم دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى هذا الرأى هو : فى أكتوبر ١٩٣٧ عهد الملك الى علي ماهر باشا برئاسة الديوان الملكى غير عابى « برأى مصطفى النحاس ، وأخيرا أصدر الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - وهو - أى الملك - واثق من شخصيته ، قراره الخاص باقالة الحكومة ، وحل مجلس النواب . وكلفت الحكومة التى شكلها محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بإجراء انتخابات جديدة وأجريت هذه الانتخابات فى مارس من العام التالى ، وكانت هزيمة الوفد فيها ساحقة فقد سقط مرشحوه الأقوياء ، أمثال مكرم عبيد باشا سكرتير الحزب ومحمود بسيونى بك رئيس مجلس الشيوخ وزكى العرابى باشا ، والهلال بك ، وعثمان محرم باشا ، أما مصطفى النحاس باشا فقد فشل فى دائرته « سمند » فى الحصول على عدد الأصوات اللازمة لنجاحه وهكذا كانت ستة أشهر من حكم فاروق كافية للاحاق الهزيمة بخضم لم يستطع والده فؤاد طيلة حكمه ، أن يقهره ..



وكان د. محمد حسين هيكل قد القى ، على كاهله كوزير دولة لشئون وزارة الداخلية النصب الأوفى من تنظيم الحملة الانتخابية ، وكان محمد محمود

باشا قد ألقى خطابا سياسيا في ميدان الاسماعيلية « ميدان التحرير الآن » أعلن فيه عن برنامج الانتخابي كرئيس للحكومة وكان من بين ما قاله : تألفت هذه الوزارة لتقيم النظام الدستوري بروحه الصحيحة فتقيم حكما صالحا ، مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ليستقر في مصر ، الأمن ، والطمانية ، تهيم بهما الجو لاستئناف الحرية ، والنظام وتمهد بهما لأعمال الإصلاح ، التي يقتضيها العهد الجديد ، • وكان من بين ما قاله : نحن بحاجة الى اذاعة الروح الدستورية وتمكينها في شئوننا العامة ، بحاجة الى الجو الذي تعيش فيه الحريات وترعرع ، بحاجة الى الأخذ بأسباب التربية السياسية الصحيحة ، واشاعة تقاليد الحكم السليم : بحاجة الى وضع الأسس الكريمة للحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة وخاصة ، بحاجة الى توفير أسباب الكفاح في المعترك القوي ، وأسباب الدفاع عن سلامة أراضينا » •

ويعلم محمد محمود أن الوزارة الحاضرة قد عقدت العزم على أن تسير بالبلاد ، في هذا السبيل وأن تتضافر وياها على بلوغ هذه الغاية فهي تعمل على استثمار كل ما في البلاد من القوى الطبيعية وهي تحرص على تماسك عناصر الشعب ، ووحدة صفوفه وعلى بقاء التصاون والوثام بين الاقباط والمسلمين ويتفان في المستقبل كما كانا في الماضي وهي - أي الحكومة - مصرة على القضاء ، على كل دعاية قد يشتم منها روح التفريق بينهما وهي مطمئنة الى انها تستحق للبلاد بذلك كل ما هي جديرة به من تقديم وإلقاء • •



وقد كان للدكتور محمد حسين هيكل رغم اشرافه على الانتخابات رأى خاص في الانتخابات التي أشرف على اجرائها وماسبقها من انتخابات ، ويتلخص هذا الرأى في ، أننا - هكذا قال بالحرف الواحد - : قد سلخنا أربعة عشر عاما أو تزيد في الحياة البرلمانية ومنذ خمسة عشر عاما صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الامه وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الاعوام الخمسة عشر وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لثئون الحكم ليطلق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيفا عنهم ، تستمد سلطانها من سلطانهم وتعمل في حدود وكاليتها لصون حقوقهم والاشراف على واجباتهم •



على أن ماحدث من هذا التطور كان بطينا لا يكاد الانسان يحسه فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدواتها عن الامة أن يشعر الجميع ، على اختلاف ألوانهم ، ومشاربهم مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ان هذه الاداة

الحكومية ترعى حقوقهم جميعا على سواء ، وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وانها تأمر وتنهاى فى حدود القانون لحسابهم جميعا لا لحساب طائفة على حساب طائفة أخرى ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر لكن هذه المبادئ الاولى فى الحكم الدستورى عامة وفى الحكم البرلمانى خاصة ، لم يكن لها اثر محسوس فيما شہبت من صلة الشعب بالحكومة بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الامة ولا من القانون ، وانهم على العكس من ذلك مسلطون على الامة يوجهونها وفق ارادتهم ولا يتجهون وفق ارادتها ويعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها وتعنيهم مصلحتهم • وقلما تعنيهم مصلحتها !



ويقول د • هيكل : ومن أسف أن الشعب يرى الامور بالعين ، التى يراها بها الموظفون فاذا سمع حديثا ، عن اصلاح شئونه حسبه من قبيل القصص التى تتل عليه لتلهيته كما تتل عليه قصة الزير سالم ، أو ابو زيد الهلالي وخيل اليه ان ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ، ولا تبديلا • ويعمل د • هيكل ذلك كله قائلا : انه الجهل من ناحية ، والاستبداد الذى رزحت تحت نيره اجيال ، متعاقبة من ناحية أخرى فالجاهل يضطرب ولا يثور والمستبد يقمع الاضطراب والثورة جميعا • باسم القانون حيناً • وباسم النظام حيناً آخر ، ولم يكن يسيرا ان تنتقل الامة من ظلمات الجهل الى نور العلم فى أقل من جيل ولم يكن يسيرا كذلك أن تغير تصورها للأشياء تثور على ما الفت أجيالا طويلا وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أيسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طبقة غير طبقة الامة فمن حقهم أن يستعملوا عليها ، وأن يستبدوا بها ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر والابصار ، وانتشر التعليم بين طبقات الامة فشرع الموظفون كبارا وصغارا بأنهم ليسوا خيرا من غيرهم مكانا وأنهم يقومون فى وظائفهم ، بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها ، اذن لتغير الحال • ولتطور تصور الامة لمعنى الحكم ، ولأمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الامة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكيفا عن الامة حقا يعمل لحسابها ، لا لحسابه ، ويؤثر مصلحتها على مصلحته ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هذا المجموع ، الذى يوليه سلطاته ويكفل له حرية وحياته •

ونستأذن القارىء فى جولة سريعة خاطفة فى صحافتنا خلال المرحلة الأولى من مراحل وزارة محمد محمود باشا الثانية ، وما كان يشغل الرأى العام وقتئذ ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، بالطبع :



● في ١٩٣٨/١/٦ طالبت صحيفة كوكب الشرق الوفدية الدكتور أحمد ماهر والنقراشي باشا والدكتور حامد محمود بالعودة الى الوفد ، المنزل الأول الذي نشأوا فيه ووجدوا من أجله احترام الناس وتقدير الملايين . وحذرت من انضمام اليهم من الشيوخ والنواب ، الوفديين من الانتقال الى صف الاقليات ، وتقول الصحيفة في نهاية تحذيرها هذا : أما وقد أبيتم أن تمشوا الى آخر هذا الطريق الموجع الوعر ، والخطر ، فلتتلقوا على رءوسكم ما أنتم تستحقونه !!

● في ١٩٣٨/١/٨ ، تهتم الصحف المصرية بذهاب العديد من الشباب الى دار مدرسة مصطفى كامل لرؤية تمثال مصطفى كامل ، في دار المدرسة ، وتشير الصحف الى الخطاب الوطني الثوري الذي ألقته عزيزة عباس عصفور الطالبة بكلية الحقوق وقتئذ كما تشير الى البرقيات التي أرسلها هؤلاء الشباب الى الجهات المستولة لخراج تمثال مصطفى كامل السجين في مدرسته ، ويتوجه هذا الشباب بعد ذلك الى د. أحمد ماهر ، في مكتبه للتحدث اليه في أمر هذا التمثال السجين الذي تم اعداده من ربع قرن مضى ، وقد أكد د. ماهر ، لمن زاره من الشباب ان من الواجب الوطني البحث عن مكان لائق ينقل اليه هذا التمثال .

● أشارت الصحف الى القضية المتهم فيها حسان أبو رحاب أفندي ، ومصطفى الحفناوى أفندي الطالب بكلية الحقوق ، لأنهما نشرتا كتابا عن حكومة الوفد اعتبرته الجهات المختصة معاقبا عليه .

تولى الدفاع عن المتهمين عبد الرحمن الرفاعي ، عبد الرحمن البيل ، مصطفى مرعى .



● كانت الصحف تهتم باخبار الوفود ، التي تزور د. أحمد ماهر في مكتبه في مجلس النواب وفي ١٩٣٨/١/٩ أفردت الصحف ، أمكنة بارزة لخطاب الدكتور أحمد ماهر رد فيه على بيان مصطفى النحاس بخصوص خلافه مع النقراشي باشا ، وما قاله د. ماهر : لقد رأينا أن لدى مصطفى النحاس ومكرم باشا رغبة جامحة في الاستبداد ومواصلة مستمرة للعدوان على الحريات والكرامات وعلى كل عزة في النفس وكل كرامة في الرجال : قيدا الحريات وانتهكوا حرمان القوانين والدستور وصبرنا ونصحنا لهم مرة ومرة أخرى فأهملوا النصح واستمروا في غيهم وانساقوا فيه حتى لم يبق في قوس الصبر منزع ، ويقول أحمد ماهر : لقد ضحى مصطفى النحاس باشا فيما مضى وخدم بلاده وأخلص وكان من الخير له بعد ذلك أن يقرن فخر ماضيه بعصنات حاضره ويصف عند هذا الحد ، أما أن يتنكر في حاضره للمبادئ التي احترمها في ماضيه فذلك ما لا تجدى فيه شفاعاة ..

● في الأهرام الصادر في ٢٦ يناير ١٩٣٨ يكتب توفيق الحكيم رسالة الى صديقه الدكتور منصور فهمي بك بداها قائلا : ما دعنا قد اتفقنا على أن العمل قد حان له أن يحل محل الكلام . وما دمت يا صديقي قد طلبت الى أن أضي في ذكر التفاصيل فإن أول ما ينبغي عمله هو وضع البرنامج ، وقد ترد على بأن وضع البرامج هو أيضا ما يدخل في منطقة الكلام ، ولكن ما الحيلة اذا كانت حتى هذه الخطوة الأولى في سبيل العمل . لم نخطأها بعد : ان كل النهضةات اني قامت بها الحكومات الجديدة في بلادها خصوصا بعد الحرب ، انما تمت وفق منهج مرسوم ، تحدد لتنفيذها زمن معلوم فقالوا هذا النظام خمسى ، وهذا عشرى ، تبعا لعدد السنوات التي قرر الاختصاصيون . انها لازمة لظهور المشاريع ، ويسأل توفيق الحكيم في رسالته عما اذا كان قد وضع نظام ثابت لمحو الأمية من البلاد في ظرف سنوات معلومة ، وعما اذا كانت لدينا مشروعات اقتصادية درسها الخبراء ، وقرروا لها زمنا تنم فيه وتخرج للبلاد في نهايته وسيلة جديدة من وسائل الانتاج تزيد الثروة الأهلية الزيادة التي تتعادل مع نمو عدد السكان وتسد الحاجات المنتظرة والمطالب المستقبلية وعما اذا كان الباحثون قد درسوا سياسة ثابتة للتعليم الجامعي ، و .. و ..



ويرد توفيق الحكيم على هذه التساؤلات قائلا : انه لم يوضع شيء بعد - حتى على الورق - لتحديد العمل والزمن الذي يقتضيه التنفيذ لمختلف فروع نهضتنا بل انه لم ينظر الى الآن حتى فيما يجب البدء به حالا من هذه الطرائق المختلفة تبعا لحاجة البلاد حتى لا يضيع علينا الوقت ؟

● ويرد د. منصور فهمي ، على توفيق الحكيم في أهرام ٢٧ يناير ١٩٣٨ متساؤلا : أفلا ترى أن الخطط المستقيمة للأعمال قد رسمت بإحكام ، واتقان ولكنها لا تلبث أن تلتوى وتفسد ، اذا كانت نفوس من يبدعهم تهدمها ، وتحقيقها ، فيها ضعف وفيها فساد .

أما ترى الرأي الناضج يجيء به من الناس من لا يجد لشخصه من مرضى القلوب قبولا ، فيهدر الرأي حينئذ وتلاشى فوائده ؟ ويرد د. منصور فهمي على تساؤلاته ، قائلا : في خلط الأعمال وفي اعتداء الشخصيات على المصالح داؤنا الاجتماعي القتال فانشد اذن للنفوس أسباب البر ، والسلامة من هذا المرض والوهن الخلقي فاذا برئت نفوسنا منه وخلص منطق الناس من أثر هذا الداء العضال تتلاقى العقول السليمة ، والفطر القويمة بالمواطف البريفة ، السامية ، التي لا تسممها الأهواء وتفوز الأمة من هذا التواصل وهذا اللقاء بخير السعي ، وخير العمل .



● كانت افتتاحية جريدة الأهرام فى يوم الجمعة ٤ فبراير ١٩٣٨ عن  
الجدل السياسى بين زعمائنا . . والافتتاحية ، تعقب على ثلاثة بيانات أو ثلاث  
وثائق صدرت عن الحكومة والمعارضة ، وعن الحزب الجديد - الهيئة السعدية -  
برئاسة أحمد ماهر ، والنقراشى . وتقول الأهرام : من حق الزعماء أن يصعدوا  
ما شاءوا من البيانات فيعلنوا فيما يبدو لهم من الآراء فى سياسة البلاد العامة ،  
بل أن ذلك لواجب عليهم ولا سيما فى هذا الوقت الذى اشتد فيه نشاط البلاد  
السياسى ، واستندبرت فيه الأمة مرحلة من مراحل حياتها البرلمانية لتستقبل  
مرحلة جديدة ، نعم ليس على زعمائنا من حرج ، إذا هم عبدوا إلى المساجلات  
يبدى فيها كل فريق رأيه ويقرر حجة مخالفة للسياسة . بحجة مثلها تم يكون  
الرأى فى النهاية للأمة ، فهى المرجع وهى الحكم ، ذلك أن مساجلات الزعماء  
تبصر الرأى العام بالحقائق ، وتكشف له ، عما قد يغم عليه من دقائق الأمور  
ودخائلها وتنير له الطريق فىزى الحجة واضحة قيسلكها فى غير عناء ، بل هى  
دروس يتلقاها الجمهور من قاداته فتكفل له التربية السياسية ، الصالحة . -



● وكان محمد محمود باشا بصفته رئيسا للوزراء ، قد أصدر بيانا عن  
موقف حكومته حيال البرلمان ، الذى حله والاسباب التى دعت الى حله . ودفعته  
الى اجراء انتخابات برلمانية جديدة . وكان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد  
قد « رفع » ونواب الوفد عريضة الى الملك « يلتمسون » فيها قيام وزارة محايدة  
تباشر عملية الانتخابات القادمة ، وكان د . أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى  
باشا والدكتور حامد محمود قد أصدروا بيانا وجهوه الى الأمة ، يسيطون فيه  
موقفهم ، وتقول الأهرام : لقد جاءت بيانات زعمائنا ، عنيفة شديدة فى الفاظها  
مليئة بالتراشق ، بالتهم ، وتبادل الصاقي الميوب على صورة لا يرضاها الصديق  
بل لعلنا لا نفلو إذا قلنا ان المرء لا يملك نفسه حين تطالعه هذه الصورة من  
أن يشتد به الأسف على ما انتهى اليه التطاحن السياسى بين زعماء البلاد  
وقاداتها ، ومما يبعث على التفكير ويدعو الى اطالة التأمل ان هذه الظاهرة - ظاهرة  
التراعى بالالفاظ ، التى يتبقى أن يتنزعه عنها الجدل السياسى - لا ترجع الى  
اليوم ، ولا أمس القريب ، غير انها مع هذا تزداد شدة ، واستفحالا حتى بات  
المخلصون يشفقون على الأمة من عواقبها وما قد تنتهى اليه - لا قدر الله - من  
سوء المصير وتقول الأهرام : أى شر أعظم من أن ينقل المراسلون الأجانب الى  
صحفهم ، ما يرون ، وما يسمعون فإذا مصر تبلى أمام العالم ، فى صورة بلد  
تفرقت . كلمة ابنائه ، وأصبح ، بعضهم حريا على بعض .



● وقد كانت تعليقات الصحف الأخرى على حل مجلس النواب واجراء  
انتخابات جديدة مختلفة ومتباينة حسب وجود كل صحيفة فى جانب المعارضة



للحكومة أو في جانب التأييد : جريدة المصرى ، المعارضة قالت : ان يوم حل مجلس النواب هو يوم الدستور بكل ما فيه من قوة ، وسلوى ، ورهبة ويوم الأخلاق بكل ما تعنى من كرامة ورجولة وبطولة ، وتقول المصرى • حل اليوم « المرقوب » -- يوم الحل -- فاذا النواب أكرم نفسا ، وأقوم خلقا ، وأثبت جنانا ، وأمتن إيماننا من أن يرهبهم سيف المعز ، أو يفرهم ذهبه ؟ •

● وتقول جريدة « السياسة » المؤيدة ، للحكومة أن واجب الحكومة -- وهي تشرف على عملية الانتخابات طبعاً -- أن تسلك السبيل الدستوري الصحيح ، وأن تكون حازمة بحيث تصون الأمن والنظام فأننا نتصور ونحن نسطر هذه الكلمات ، الحالة النفسية التي يعانيها النحاس باشا وأنه سيخرج عن حدوده كما عودنا ، فصيانة لكرامة الأمة يجب أن تتخذ كافة الاحتياطات ضد كل تمرد ، أو عبث بالنظام •

● وتقول جريدة الجهاد ، المعارضة للحكومة تحت عنوان : هزيمة الوزارة قبل الشروع في المعركة • « إن الوفديين -- هكذا قالت الجهاد -- يخرجون من هذه المعركة ، وأعلام مصر خافقة فوق رهوسهم ، ولم يسمح لهم القدر بأن يستخدموا قواهم في البرلمان لان خصومهم فروا قبل بدء المعركة ، ولم يجدوا ملجأ ، يحميهم من عار الخذلان سوى سلطة جلالة الملك فلبجأوا الى الاستعانة بها لكي يبقوا مدة أخرى في الحكم ولكن يوم النصر الحاسم قريب فالشهران سيمضيان سراعاً فخير للوزارة أن تعمل ليومها كأنها تموت غداً ، وأن تترك الأمة طليقة في اعلان مشيئتها » •



● وفي صدر البلاغ -- المؤيد للحكومة -- مقال تحت عنوان : « نهاية عهد دابر » جاء فيه : مستحق للحل بحكم الدستور ، ومستحق للحل بحكم الأخلاق ومستحق للحل بحكم الأحزاب والشيع السياسية على اختلاف المصالح ، والآراء ، بل مستحق للحل بحكم الاقتصاد ، وتدير مال الدولة ، لأن خزانة الأمة قد أنفقت على البرلمان في السنتين الماضيتين زهاء مليون جنيه دون أن تستفيد منه بفائدة غير التصفيق ، لصطفى النحاس ، ودعوته الى الولائم وشكره على حضورها ، وليته كان تصفيقا باخلاص أو عقيدة مع ذاك فما نحن أولاء ، قد راينا عاقبة ذلك التصفيق وعاقبة تلك الدعوات وعاقبة ذلك الشكر على الحضور •

● ومن الطريف أن جريدة الأهدام في ٤ فبراير ١٩٣٨ قد علقت في صفحتها الأولى على خبر سبق نشره هو أن «صاحب المجد النبيل» عباس حليم ، قد أسس جمعية لمحاربة المحسوبية •• والتعليق يقول : « لقد أنشئت تلك

الجمعية لمحاربة المحسوبية على غرار الجمعيات الأخرى التى سبق تأسيسها  
لمكافحة التدرن الرئوى ، ولكافة دودة القطن ، وللقضاء على الملاريا و . و .



وينتقد كاتب التعليق - فى سخرية . بالطبع - تأسيس جمعية لمكافحة  
المحسوبية فى الوظائف فقط . رغم أن المحسوبية فى الوظائف من شر أنواع  
المحسوبيات وأشدها باعثا ، على الشكوى ، وإحراجا ، للصدور ومثارا للمتاعب ،  
ويقول كاتب التعليق أن الاكتفاء بإنشاء جمعية مكافحة المحسوبية فى الوظائف  
فقط كمن يحاول أن يستاصل جانبها من الداء ثم يدع جوانبه الأخرى فلا يلبث  
أن يعاود الجسم آلام العلة ، فالمحسوبية - عامة - فى مصر داء قديم ومرض طال  
عليه الزمن ، ففى كل واد أثر منه « ولا يجد كاتب التعليق من علاج ، للمحسوبيات  
كلها - كل أنواع المحسوبيات - إلا الدعوة الى العدل فإن فى العدل ضمنا للقضاء  
على المحسوبيات . وما اجتمع العدل والمحسوبية فى مكان الا ولى احدهما  
فرارا » .

● وتهتم الصحف المصرية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ ، بصدر قصة  
« سارة » للاستاذ عباس محمود العقاد ، وتقول الأهرام عن سارة : عودنا الأستاذ  
العقاد ، أن يهدد لكتبه الكثيرة بمقدمات نشر فكرتها ولكنه لم يشأ فى مؤلفه  
الجديد ، أن ينحو هذا النحو وترك للقارى أن يختار له ما شاء من النعوت .

ولقد أحسن المؤلف فلبست سارة قصة بالمعنى المألوف المعروف وليست  
كذلك كتابا وإنما هى بين القصة والكتاب بل إنها قصة وكتاب معا ، وهى بمد  
هذا تقوم على تصور حوادث مادية وروحية ، أن صبح هذا التعبير ، ونعنى بذلك  
العراك النفسى ، الذى كثيرا ما خالج بطل القصة همام فجعل من شخصه الواحد ،  
شخصين وثلاثة أشخاص ، تتنازع كل منهم عوامل حائرة بين الشك واليقين  
والهدى والضلال ، وهنا يدع المؤلف ما شاء . فى هذا التحليل النفسى بأسلوب  
يتجلى فيه شرف البيان وثروة الفن .



● وتعلق الصحف المصرية ، والأجنبية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ أيضا  
على زواج اليوزباشى الطيار أحمد ناجى على بساط الريح فى جو الأهرام وكان من  
بين ما قالته جريدة سوار الباريسية : إذا كان الخديو إسماعيل قد قال أن مصر  
قطعة من أوروبا ، فانه يمكن أن يقال اليوم أن مصر ، قطعة من أمريكا ، فزواج  
ناجى فى الجو ، مطابق لتقاليد هوليوود ، وكان أحمد ناجى قد تزوج ، فى  
الطائرة ، وكان هذا الزواج متعبا للزوجين ، العروسين ، إذ كانت الطائرة تهتز  
بمن كانوا بها بسبب اصطدامها بالرياح الشديدة فى منطقة الهرم .

● وما لفت نظري في الأهرام في ٢٠ فبراير ١٩٣٨ أن الأستاذ محمد زكي عبد القادر قد نشر في صدر الأهرام في يابه الشهر « نحو النور » وكان عنوان الباب : « جنائية السياسة » ، وقد كان مما جاء في مقال أستاذنا زكي عبد القادر : انحط مستوى الوظائف العامة في مصر خلال الأعوام العشرة الأخيرة انحطاطا يدعو الى الأسف والاشفاق ، ومن المحزن ، أنه في الوقت الذي يتقدم فيه التعليم ويزداد المتعلمون وتكثر شهاداتهم ودرجاتهم في الوقت الذي يتوطد فيه مقام الجامعة وتنشأ فيه أقسام عالية للدكتوراه ينحط مستوى الموظفين وهذا كله جنائية السياسة ، وجنائية الاحزاب فقد حسبت أغلب الحكومات أن وظائف الحكومة أهون شيء يمكن الانعام به على الانصار والمحاسيب ، ومن هنا كانت الفوضى ، وكان أن قفز الى الوظائف في هذه السنوات العشر ، أشخاص لا كفاية لهم الا اجادة الهاتف ، والتصفيق واحسان الملق ، وسبك الاكاذيب ، وكان أن اتجه - وهذا مما يؤسف له - بعض المتعلمين ، تعليميا عاليا في سبيل تحقيق أملمهم في الحصول على وظيفة نحو الاحزاب ، يهتفون لها ويسبقون لا عن اعتقاد ، ولا عن اخلاص ولا ايمان بمبادئها ، ولكن عن اعتقاد بأن هذا وحده سبيل الوصول ، وعن ايمان بأن الشهادة أو الاجازة لاقية لها ، ان لم تقتزن بهذا التهريج » .

وينهى الأستاذ محمد زكي عبد القادر ، كلمته تلك بقوله : ان أوائل فرقههم في الاجازات العالية ، لا يجدون عملا ، بينما يرون الهاتف والمصفيين والكذابين والمضللين والدجالين ، والمشعوذين يحتلون الوظائف أفرادا وجماعات .



● وتكون كلمة الأستاذ محمد زكي عبد القادر في صدر الأهرام الصادر في ٢٦ فبراير ١٩٣٨ وفي زاوية « نحو النور » تحت عنوان : « الخصومة السياسية » يشيد فيها بموقف للدكتور أحمد ماهر ، عندما رفض باعتباره الأستاذ الأعظم لمجفل الشرق الماسوني أن ترفع صورة صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا من صور القاعة الكبرى ، في المجفل ، ويشيد بماقاله أحمد ماهر : أن الخصومات السياسية ينبغي الا تؤثر في العلاقات الشخصية ويشيد أيضا الأستاذ زكي بما قاله أحمد ماهر من أنه يجمل صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا على الرغم مما بينهما من الخلاف السياسي ، ويقول الأستاذ محمد زكي عبد القادر لو حدث مثل هذا في إنجلترا أو في غيرها من البلاد الدستورية العريقة ، مالت نظر أحد ولا استشار كلمة من انسان ، أما في مصر فانه جدير أن يلفت النظر لانه مثل غريب ، على ماتعودنا من خصومة حادة لاتفرق بين الشخص والمبدأ ، بل تتقدم نحو غايتها تحطم الاخلاق ، والفضائل وتعطي الشعب أسوأ الأمثلة » ويشير الأستاذ محمد زكي عبد القادر الى مكتبته انتوني ايدن - عندما أثر أن يعتزل عمله كوزير للخارجية البريطانية -

الى مستر شميرلن رئيس الوزارة البريطانية في كتاب استقالته قائلا ، انه لا يستطيع أن ينسى المساعدات والنصائح التي كان يبذلها له دائما ، وان اختلافهما في الرأي لا يمكن أن يحو ذكريات صداقتهما أو يؤثر فيها ، ويرد مستر تشمبرلن على ايدن ، شاكرًا له معاونته المخلصة مؤكدا أن لاشئ مما جرى يقلل من إعجابه بمواهبه ، ومحبته له ، ويقول صاحب نافذة « نحو النور » : يمثل هذا الفهم الواضح السماح لروح الدستور . ونطاق الخدمة العامة ، تقف بريطانيا العظمى بتقاليدها المجيدة ، الحامية الأولى للديمقراطية ورمز الأمان ، والسلام للفكر الحر ، والايان الصادق والانسانية المهيبة .



● ومن مساجلات توفيق الحكيم ، و د . منصور فهمي يكتب توفيق الحكيم في الأهرام « ٢٦ مارس ١٩٣٨ » قائلا : في كل بلد راق حدود مقدسة تقف عندها الحصومة ، وأسلحة لا يلجأ اليها أبناء الوطن الواحد فاقحام الدين مثلا في ميادين الخلاف السياسي أمر لا يمكن أن يحدث في أى شعب ديمقراطى متحضر ، فالديمقراطية ليست كلمسة تقال في الخطاب لانها جملة ذات رنين ، ولا هي بناء شامخ يسمونه البرلمان ، لكن الديمقراطية هي روح المساواة ، والإخاء ، وحرية الفكر ، المكفولة للجميع وان كل طعنة تصيب كتلة الوطن فتجلبها الى عناصر وطوائف ، انما هي طعنة مسمومة تصل مباشرة الى قلب الأمة ، وصميم الديمقراطية ، كذلك ينبغي أن نتذكر دائما أن الخصم في المبدأ هو مواطن مصرى قبل كل شئ ، وأن خصومة المبادئ ، ليس معناها القضاء المبرم على الأشخاص ، بكل الاسلحة . . . لتكن الخصومة في حدود التنافس على القيام بخدمة المجموع ، وليعتقد كل فى خصمه ، ان عجزه يوما عن خدمة بلاده على الوجه المطلوب لا يمنع من استطاعة ذلك فى يوم آخر ، وينهى توفيق الحكيم كلمته بقوله : فلنكن اذن السهام المصوبة من طرف الى طرف فى غير مقتل من الشخصية والأدمية والشرف ، فليس من مصلحة الوطن أن تفرش أرضه بصرعى وقتلى من أبنائه العاملين ، انما المصلحة هي فى أن تتداول السواعد ، ادارة العجلة ، وأن تنتهيا لكل يد الفرصة لخدمة البلاد .



● فى مشروع الميزانية المصرية للعام المالى « ١٩٣٨ / ١٩٣٩ » قدرت المصروفات بببلغ ٤٠٥٢٠٠٠٠ جنيه مقابل ٣٦٩٩٢٠٨٢٠ جنيهها فى الميزانية الحالية فتكون الزيادة نحو ٣٥٢٧٠٠٠ ج.م ، وهذه الزيادة تجيء بسبب الاهتمام بالعلاج ، والتعليم ، والدفاع و . و الزيادة - مثلا - فى اعتمادات مشروع مياه الشرب فى القرى - تبلغ ٢١٢٠٠٠ جنيه مصرى

الزيادة - مثلا - فى التعليم رغبة فى التوسع فيه بمختلف أنواعه بلغ ٢٨٥٠٠٠ جنيه مصرى : تنفيذ كادر القضاة يتطلب ١٦٠٠٠ جنيه فى السنة ، تحسين وتعزيز الوظائف ، فى ميزانيات الداخلية والبوليس والمفر ، ٥٨٠٠٠ جنيه ، لتحسين حالة العمال فى شتى المصالح طبقا لقرارات مجلس الوزراء. ١٨٠٠٠ جنيه • والمقارنة بين ميزانية عام ١٩٣٩/٣٨ ، وما بعدها من ميزانيات ضرورية • وهامة ! •



● من أخبار ذيول المعركة الانتخابية أن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المنصرى قد بلغ النائب العام بصورة اقرار رفعه اليه متولى محمد شريف أفندى الموظف بمصلحة المساحة بسوهاج والذي كان مندوبا لوزارة الداخلية ، خى لجنة ١٢ رزيقات التابعة لدائرة الضبعية : هذا الاقرار يشكو من حدوث تلاعب فى انتخابات دائرة الضبعية لصالح سعادة أحمد عبود باشا : وبأمر الأستاذ عبد اللطيف بك محمود ، الأفوكاتو العمومى ، بإجراء التحقيق ويستدعى المواطن متولى محمد شريف لسماع أقواله وتطلب منه التيسابة لحضار أصول الكشوف التى كانت الصحف الوفدية قد نشرتها عن انتخابات دائرة الضبعية •



### انشقاق في الحزب الوطني بسبب اشتراك رئيسه في وزارة محمد محمود باشا

وقد أحدث قبول حافظ رمضان باشا الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا رغم التزام أعضاء ، الحزب الوطني بعدم الاشتراك في أية وزارة في ظل الاحتلال البريطاني ، تصدعا خطيرا \* في صفوف الحزب الوطني .

وكان الحزب الوطني وقتئذ غير مستعد لقبول مثل هذا التصديق الذي حدث في الحزب ، وقد تزعم عبد الرحمن الرافعي ، ومحمد محمود جلال وفكرى أباطة وعيد المقصود متولى وغيرهم من قادة الحزب الوطني وأعضاء لجنته الإدارية الحركة التي لم تعترف باشتراك حافظ رمضان باشا في الوزارة واعتباره ، غير ممثل للحزب الوطني وإنما هو ممثل للشخص ، لا أكثر ، ولا أقل وكان ان وجدت لجنتان اداريتان للحزب الوطني ، احدهما تؤيد حافظ رمضان والاخرى تعارض اشتراكه في الوزارة و \* و .



وقد استتمعت أكثر من مرة الى حافظ رمضان باشا - في بيته - وهو يوضح الاسباب التي دفعته الى المشاركة في وزارة محمد محمود باشا ووزارة حسن صبري باشا فيما بعد ، وقد جادلته في وجهة نظره هذه طويلا . ولم يستطع رحمه الله اقناعي فقد كنت من المؤيدين لوجهة النظر المضادة القائلة بضرورة عدم اشتراك الحزب الوطني في أية وزارة الا اذا تبنت تلك الوزارة مبادئ ، الحزب الوطني رسميا وبذلت قصارى جهدها لتنفيذ تلك المبادئ .

وقد كنت ولا أزال من المؤمنين بأن الحزب الوطني قد خسر كثيرا كحزب ، وكشخصيات قيادية في الحزب عندما قبل مبدأ المشاركة ، في بعض الوزارات

بدليل . ان حافظ رمضان باشا لم يستمر طويلا فى الحكم ، بل ولم يحقق من انشراكه فى الوزارة ، أى مكسب للحزب الوطنى ، وبدليل أن المرات التى ، قبل مميا بعض قيادات الحزب الوطنى ، كمهد الرحمن الرفاعى ، وعبد العزيز السعودى وزكى على كانت قليلة ، بل ونادرة وكان أولئك ، الذين قبلوا الانشراك فى الحكم من قيادات الحزب الوطنى موضع لوم ، وتثريب من زملائهم فى الهيئة الادارية للحزب ومن الكوادر الشابة ، التى لم تغفر لهم جميعا وقوعهم فى هذا الخطأ التاريخى الجسيم !



وقد حاول حافظ باشا أن يوضح وجهة نظره فى موضوع قبوله للحكم اكثر من مرة أما فى خطبه السياسية ، وكان حافظ باشا حقيقة من الخطباء ، العباقره ، وأما فى أحاديثه الى الصحافة ، وأذكر أنه أدلى بحديث الى الأستاذ كامل الشناوى ، وكان وقتئذ قطبا من أقطاب جريدة الاهرام وقد نشرت الاهرام الحبيب فى عددهما الصادر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ وكان كامل الشناوى رحمه الله قد حاول فى بداية حديثه ، إثارة حافظ رمضان ولاهية الحديث يعتبر فى نظرى من "أحاديث السياسة الممتعة التى تجمع بين ذكاء الصحفى وثقته فى نفسه وبين عبقرية السياسى ، الذى يتجلى الى الصحفى ، وسعة ادراكه فقد آثرت ، أن أنقل للقراء مقدمته : فكرة صائبة ، حية ، قوية ، ومضت فى عقل مصطفى كامل ونبضت فى قلب محمد فريد ، هكذا كان الحزب الوطنى ، « وهز حافظ رمضان رأسه علامة الموافقة وعقب قائلا : أن ما تقوله ، صحيح فالحزب الوطنى فكرة نبعت من الشعب ولذلك آمن بها واعتنقها وقلت له - قال كامل الشناوى لحافظ رمضان - اريد أن أقول أن الحزب الوطنى كان كذلك ، فيما مضى ، أما اليوم فإن أصدقائكم - وما أكثرهم - يتساءلون فى حزن ومراره : ما هو الحزب الوطنى ، انه لم يعد فكرة ولم يصبح حزبا : وقال حافظ باشا غاضبا من قال ذلك : أن الحزب الوطنى دائما فكرة وحزب معا : قلت : لا تعصب منى ، فلست أبنجم ولست اتجنى ولكنى أحاول أن أكون صريحا مع رجل يرأس حزبا مبادئه صريحة ، وهدفه صريح ، « ونجحت محاولتى فقد تركنى حافظ رمضان أتكلم دون أن يقاطعنى بكلمة أو إشارة ، أو نظرة ، وقلت له : أن الحزب الوطنى لم يعد فكرة منذ أن اشترك برجاله فى الحكم فقد وجدهم الناس وزراء مثل سائر ! الوزراء لا حساسة ولا تطرف من أجل الجلاء : صحيح انكم كنتم تقولون ، وانتم فى الحكم : لا مفاوضة الا بعد الجلاء ، ولكن هذا كلام فقط ، وقد سمعنا قولتكم خارج الحكم ، أكثر مما سمعنا ، داخل الحكم ، فهل قبلتم أن تكونوا وزراء لكى تقولوا ما كنتم تقولونه وانتم غير وزراء ؟ لان الوزير الذى



يتكلم ولا يعمل أولى به أن يقبع في داره ، ومن الأسف ، انكم لم تعملوا شيئا ايجابيا باشتراككم في الحكم ، حتى اخطاؤكم لم تكن ايجابية •



والحزب الوطني لم يصبح حزبا ، لان للأحزاب نظام ، وتقاليده ليس من بينها كما — هو حادث عند غيركم — ان يكون في الحزب الواحد عدة أحزاب لكل منها اتجاه ينقض الاتجاهات الأخرى ، وليس من بين تقاليد الأحزاب — كما هو حادث عندكم — الا يكون للحزب لجان تنفيذية أو فرعية ، ولا صحف ، تنطق بلسان الحزب الوطني •

وقال حافظ رمضان : ان صدرى يتسع ، للصراحة ، ولكنه يضيّق بالتجني ، والواقع ، ان كلامك فيه جمع من الصراحة والتجني والذي يعنيني الآن ، أن اصحح معلوماتك :

لقد امتنع الحزب الوطني ، عن الاشتراك في الحكومات قبل أن يكون للبلاد دستور وبرلمان ، وكان ذلك مفهوما لان الحكومة المصرية كانت تستمد بقاها من رضى ، المحتلين ، أما بعد أن صار للبلاد حياة نيابية فان الحكومات أصبحت دستورية ، وأصبح واجب الحزب الوطني ، أن يشترك في الحكم لتنفيذ خطته السياسية ، فان جهود الشعب لا تجدى الا اذا تضافرت مع حكوماته ، وقد كانت بعض الحكومات المصرية قبل قيام الحياة النيابية ، تساعد الحركات الشعبية الوطنية خفية من وراء الستار ، وكنا نقدر هذه المساعدات حق قدرها ، وما حدث في مصر حدث مثله ، في أكثر الأمم التي منيت بالاحتلال ولأضرب لك مثلا بالبلاد الايطالية عندما احتلتها النمسا ، اشتلت مقاومة الايطاليين لمحتليهم ، وكان كافور الوزير الايطالى ثم رئيس الوزراء فى ظل الاحتلال يساعد حركة المقاومة الوطنية من طرف خفى ، وقد أفادت هذه المساعدات بلاده فى التخلص من نير الاحتلال وكان يقول لزعماء ، الحركة الوطنية : فى راحة النهار أنكركم ولا أعرفكم وفى ظلام الليل أمد يدي إليكم وأساعدكم بكل قوى ، وكم من حكومات مصرية فى عهد سيطرة الانجليز مدت يدها الى الشعب فى ظلام الليل ، فالوزير الوطنى حتى فى ظل الاحتلال يستطيع أن يفيد بلاده • لقد كنا وزراء فى ظل الدستور فقط وكنا وطنيين •

وتستطيع أن تقول وأنت مطمئن ، الى صحة ما تقوله ، أن الحزب الوطنى لم يرفض الاشتراك فى الحكم ، ولم يقبل الاشتراك فى الحكم الا وهدفه الأساسى تحقيق مبادئه ، الوطنية والمثالية وقد حققنا بعض هذه المبادئ : حققناها بطريقة ايجابية وليس بطريقة سلبية ، كما تزعم •



لقد رفض الحزب الوطني الاشتراكي في وزارة المغفور له عدلي يكن باشا ، عام ١٩٢٦ وهي الوزارة التي جاءت وليدة الائتلاف . . رفضنا الاشتراك فيها لأننا كنا نعلم ، ان هذه الوزارة قد تألفت للتفاوض مع الانجليز قبل تحقيق شرط الجلاء ، وفي عام ١٩٢٨ دعاني المغفور له محمد محمود باشا الى الاشتراك في وزارته ورفضت لأنني عرفت انه « سيوقف » الحياة النيابية وهو أمر يتناقض مع مبادئ ، الحزب الوطني ، أما الوزارات التي قبلنا الاشتراك فيها فهي وزارة محمد محمود باشا في آخر عام ١٩٣٧ وقد اشتركنا فيها لانه لم يكن من برنامجها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا وانما كانت مهمتها معرفة رأى الأمة عن طريق الانتخابات بعد ما وقعت في البلاد أحداث خطيرة .

وعلى اثر ظهور الانتخابات انسحبت من الوزارة .

وزارة المغفور له حسن صبرى باشا ، وقد تألفت في زمن الحرب ، ولايست تاليفها ظروف عصبية دقيقة اقتضت أن يكون في الوزارة رجال يستطيعون أن يقفوا في وجه أى اعتداء ، ضد السيادة المصرية ولم يحن الوقت بعد لكى أكشف الستار عن هذه الظروف ، وكل ما أستطيع أن أقوله ، اننى كنت مجندا في الوزارة « الصبرية » لتادية عمل وطني خطير ، وقد أدبناه ، ولو لم تشترك في وزارة حسن صبرى باشا ، لوقعت الكارثة ، التي حلت بالبلاد ، عقب استقالة الوزارة السرية عام ١٩٤٢ ! ( وزارة حسين سرى باشا ) وقلت - كامل الشناوى - : ان التاريخ الذي سردته له قيمته وله خطره ولكنى لم أتبين عملا ايجابيا محمدا ولم أتبين فيه أيضا أى كسب طارىء ، للحزب الوطني . وكان الأستاذ حافظ وأنا أطرق أذنه بهذه الكلام يشرب كوب ماء ، فالتفت الى ، وقال : اننى لم أتم بعد سرد التاريخ ، ألا تنتظرنى حتى أفرغ من كوب الماء ، ان الشاهر يقول :

فى فى فى ماء ، وهل ينطق من فى فيه ماء !

وعن المستقبل يقول حافظ رمضان : ان المستقبل بيد الله سبحانه وتعالى ونحن نعد العدة ، لكى يكون لنا فى مقبل الأيام ، أغلبية برلمانية ان لم يكن فى هذا الجبل ، وفى الجيل القادم : ان الحزب الوطنى لا ييأس لانه على حق والحق مهما يكن بطيئا ، فانه يصل حتما .



واذا كان الشيء بالشئ يذكر ، كما يقولون ، فأننى لا أنسى ما كتبه أستاذنا الكبير عبد العزيز البشرى - طيب الله ثراه - عن حافظ رمضان ، ورغم القسوة التي كانت تتسم بها كتابات عبد العزيز البشرى عن حافظ رمضان ، وغير حافظ

رمضان الا انها كانت قسوة محيبة الى النفس : يقول البشرى ، عن حافظ رمضان : لو أنك لم تكن رأيت محمد حافظ رمضان بك وبدا لك أن تتمثل رئيس الحزب الوطنى ، القائم على المطالبة ببصر والسودان مضاعفا اليهما الملحقات سواء منها ما فى يد الانجليز او ما فى يد الطليان ، وما فى يد الاحباش ، وجلاء الجيش الانجليزى بلا قيد ، ولا شرط ، ولا مساومة بل ولا مفاوضة ولا اتفاق ، ولا ، ولا ، لما استطاع ذهناك أن تتخيله الا رجلا عنيفا حاد الطبع تآثر الانتساب اذا قاولك وبخاصة فى شأن عام ينفجر عن مثل بركان ، ولكن ما أعظم خيبة الخيال حين تقع عينك على حافظ رمضان ويضربك فى مجلسه فانه لا يروعك الا أن ترى رجلا وادعا ، هادى السعى ، بطىء الحركة الى درجة الجمود ، تكاد تقطع بأنه قد فقد كل الاتصال بين أعضائه ، وبين معارف وجهه حتى لتوشك ألا تتغير عليها شئ من مظاهر ، العواطف المختلفة ، وانه ليتحدث اليك فى القاتون ويتحدث اليك فى السياسة ويتحدث اليك فى جميع الأسباب الدائرة بين الناس فيجيد الحديث اجادة ينقطع من دونها الوصف ، جزالة علم وصحة رأى ، وقناعة حجة ، وقوة بيان ، فى حلاوة ونبرة وعذوبة صوت . . . والواقع ان الله تعالى قد وهب ، هذا الرجل ، قصدا واعتدالا فى كل شئ. فهو معتدل ، الخلق ، والتكوين ، معتدل الأخلاق ، والسجايا ، معتدل الحركة والسعى ، معتدل الحديث والرأى وهو فى الوقت نفسه ، رئيس الحزب الوطنى ، ومبعوث المطالبة ببصر والسودان والملحقات وجلاء الجيش الانجليزى عن جميع البلاد ، بلا مساومة ، ولا مفاوضة ولا اتفاق : الحق أنى لو كنت فى موضع حافظ رمضان بك لكأنت مهمتى ، أشق مهمة رجل فى التاريخ ، غير أن حافظ بك يضطلع بها فى غير كلفة ، ولا عناء وللعظيم العظام . وينهى عبد العزيز البشرى حديثه عن حافظ رمضان ، قائلا : اذا كان التطرف فى الرأى السياسى ضربا من الشعر ، فما أعذب هذا الشعر وما أحوج تكافؤ النزعات السياسية اليه ، على انه اذا تجاوز حده وخرج على أفقه ، فقد أصبح له ، فى توجيه سياسة البلاد شأن آخر .

ولو كان لى - لعبد العزيز البشرى بالطبع - من شئ « لدعوت » بشركة حافظ رمضان : عبد الحميد سعيد اخوان « فخبرتها بين أمرين : اما ترك «التقائ» فى الاستجوابات والوعوض على الله ، ولو مؤقتا فى الملحقات واما أن تتولى الوزارة ، وعندما مهلة شهرين لتجئ فيها بالنيل ، من منبعه الى «صبه والملحقات ، وملحقات الملحقات والجلاء ، الكامل بلا مساومة ، ولا تفاوض » و«كمان » بلا اتفاق : على شرط أن تؤخذ عليها التعهدات بعدم «حططان» الكتف على أوروبا وقت الأزمات » .

وأرجو أن يقبل منا القارئ العذر اذا كنا قد حرصنا على أن نعطى أهمية كبيرة لاشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى وزارة محمد محمود باشا « الثانية » لما لمشاركة الحزب الوطنى فى الحكم من

أهمية بالغة ، وقد أبدينا معارضتنا لاشتراك الحزب الوطنى رغم المبررات ، التى ساقها حافظ باشا ، لتبرير ، اشتراكه فى الوزارة . وثقلنا صورة حافظ رمضان باشا ، فى المرأة ، كما رآها الكاتب الساخر المعروف عبد العزيز البشرى رحمه الله ، لا لثى الا للتدليل على ما كان يلفاه أبناء الحزب الوطنى من تهكم وسخرية لتمسكهم بعصر السودان وزيلع وبربر ومصوغ « الملحقات » ، وقد كانت مجلة روز اليوسف لا تصف حافظ رمضان باشا الا بأنه رئيس الحزب الوطنى وزعيم الأناقة والرشاقة والملحقات . وحافظ رمضان — للعلم — هو ثالث رئيس الحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومحمد فريد ، وقد ظل مركز رئيس الحزب الوطنى شاغرا بعد وفاة محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ لوجود خلافات جذرية فى صفوف اللجنة الادارية ، ولوجود كثير من قيادات الحزب الوطنى مثل على فهمى كامل بك — شقيق مصطفى كامل فى المنفى بأمر من سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر .



وقد اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو ١٩٢٣ وقررت انتخاب حافظ رمضان ( بك ) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر فى سنة ١٩٢٢ وكان الانتخاب قد تم بموافقة كل من أحمد لطفي بك ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، الدكتور اسماعيل صدقي بك ، اسماعيل بك لبيب ، حسن خيرى بك ، محمد بك أحمد الشريف ، محمد بك فؤاد المنشاوى الدكتور محمود ناشد بك ، عبد الرحمن الرافعى بك ، محمود بك نصير ، محمد عبد المجيد العبد ، اسماعيل حافظ ، محمد رمضان ، سعيد بك طليمات محمد زكى على ، أحمد وجدى ، مصطفى الشوربجى ، عبد المقصود متولى ، محمد فؤاد حمدي ، أحمد وفيق ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى .

وقد أصدر حافظ رمضان اثر انتخابه رئيسا للحزب الوطنى بيانا تقدم فيه « بالشكر الجزيل لأعضاء الحزب الوطنى ، ولباقي المواطنين على الثقة التى مازالوا يعبرونها بها برسائلهم ، المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشويها شبهة الرغبة فى الرئاسة ، والله يعلم أننا من أزهد الناس ، وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكننا لبينا دعوة اخوان قضت ارادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه ، وقد اتسعت دائرة العمل ، وضاعت ساعاته وعلى كل نصير له ، وكل منتهم اليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتد كما نعتد على الله » .

« وان لنا من زعيمينا السابقين القدوة الحسنى ، والمثل الأعلى وان » من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا » صدق الله العظيم .

وكان الزعيم سعد زغلول يستشفى في اكس ليبان فبعث اليه حافظ رمضان ببرقية يقول فيها : انه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابي رئيسا للحزب الوطني ، أبلغكم أطيب الأمانى التى أرجوها لكم ، ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة ، القديمة التى بيننا وانى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الحائلة التى شغفنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفي بالبعد عنها » وكانت برقية حافظ رمضان الى سعد زغلول دعوة مخلصه . الى ضم الصفوف وتوحيد الكلمة وقد رد سعد زغلول على حافظ رمضان ببرقية قال فيها : ان تلغرافكم المنبئ ، بانتخابكم رئيسا للحزب الوطني والذي ضمنتوه أمانيتكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السرور فاشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى الشخصية » .



ورحبت الصحف المصرية وقتئذ بانتخاب حافظ رمضان لرئاسة الحزب الوطني ، ووضعت مجلة اللطائف ، الصورة صورة حافظ رمضان على غلاف عددها الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٢٣ تحت عنوان الرئيس الجديد للحزب الوطنى وكان من بين ما كتبتة اللطائف عن حافظ رمضان ما يلى : أجمع أعضاء الحزب الوطنى على انتخاب رئيس لهم خافا للمرحوم محمد بك فريد فقررت لجنة الحزب الادارية ، انتخاب الوطنى الصميم المعروف صاحب العزة محمد بك حافظ رمضان فنهتئ عزته ، بنقه حضرات زملائه ، به كلل الله بالنجاح مساعى العاملين لصلحه مصر » .

وقد اشتهر حافظ رمضان فى تاريخ الوطنية المصرية ، اذ كان فى مقدمة العاملين مع المرحوم مصطفى كامل باشا فى اول نهضته قبل صدور اللواء سنة ١٩٠٠ وتكوين الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ وظهرت وطنيته ومكانته السابقة فى خطبه العديدة نخص بالذكر خطبة تأبينه للمرحوم مصطفى كامل وخطبته التى تليت فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وخطبته فى المؤتمر الوطنى المصرى بمصر الجديدة سنة ١٩١٢ ، وخطبته السنوية فى تأبين المرحوم مصطفى كامل ، باشا والمرحوم محمد بك فريد و ٠٠ و ٠٠ وبالرغم من أن الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان كان فى مقدمة الداعين لاجتماع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ والذي قال فيه أحمد شوقي بك :

التأمت الأحزاب بمسد تصفع	وتصافت الأقلام بمسد تلاح
سحبت على الأحقاد أذيال الهوى	ومشى على الضغن الوداد الماحى
وجرت أحاديث العتاب كأنها	سمر على الأوتار والأقداح
ترمى بطرفك فى المجامع لا ترى	غير التمتع واشنباك الراح

وفى هذه القصيدة قال شوقي حكمته المأبورة :

صوت الشعوب من الزئير مজেما فادا نفرق كان بعض نباح

اقول رغم ان الحزب الوطنى كان له دور فى جمع الصفوف والتثام شمل  
الأحزاب وتأليف وزارة قومية برئاسة عدلى يكن الا أن الحزب الوطنى ، رفض  
المشاركة فى تلك الوزارة وذلك لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه ، المعروفة مع  
قيام الاحتلال •

وقد عبر ، عن امتناع الحزب ، الوطنى عن المشاركة فى الحكم المؤرخ أحمد  
شفيق باشا فى حولياته السياسية فقال :

« أصبح من الضرورى بعد انتصار الأحزاب السياسية فى إعادة الدستور ،  
ان تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ماعدا الوطنيين الذين من مبدئهم  
لا يولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد » •



وكان حافظ رمضان قد صرح قبل استقالة وزارة زيور باشا وتكليف عدلى  
يكن بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٩ ديسمبر ١٩٢٥ لجريدة الانفورماسيون  
بقوله : يمكننى أن اصرح لك فى غير موارد ان الحزب الوطنى الذى أتشفرف  
برئاسته ليس له مطعم وزارى فى الحالة الحاضرة ، ان برنامجنا واضح جدا ،  
وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ولكن فى انتظار حوادث جديدة قد رأينا  
الا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية ونبذل الجهد  
فى ادارة أعمال البلاد فى طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن  
يكون حزبا •

وقد كتبت صحيفة اللواء المصرى - لسان حال الحزب الوطنى - فى عدد  
١٥ مارس ١٩٢٦ تقول : أن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات  
سواء قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى الى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى  
هذا الأمر زهدا تاما ما دام الاحتلال قائما فى البلاد ، لانه على يقين بأن حكومة ما  
لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اصطدمت  
به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء  
كان الموقف شريفا بترك الحكم ، أو ذليلا بالرضوخ والصلول عن خدمة البلاد  
الا وفق مرامى الغاصب •



وللعلم - أيضا - كان الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان فى مقدمة  
الداعين الى وحدة الصفوف والائتلاف الأحزاب وتشكيل الجبهة الوطنية فى ديسمبر

١٩٣٥ غير أن الحزب الوطني عندما وجد أن الأحزاب المصرية متجهة إلى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا تستهدف عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا انفصل الحزب الوطني ، عن الجبهة ولم يقبل المشاركة في وفد المفاوضات الذي تألف برئاسة مصطفى النحاس وعضوية محمد محمود ، اسماعيل صدقي ، عبد الفتاح يحيى ، واصف بطرس غالى ، د. أحمد ماهر ، على الشمسي ، عثمان محرم ، حلمي عيسى ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفي ، محمود فهمي النقراشي ، وأحمد حمدي سيف النصر ، وكانت وجهة نظر الحزب الوطني في عدم المشاركة في المفاوضات — كما عبر عنها الأستاذ عبد الرحمن الرافعي — تتلخص فيما يلي : ان سياسة الحزب الوطني في عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه لانه وهو حزب الجلاء مادام متمسكا بالجلاء ولا يقبل ما دونه لا يرضى الدخول في مفاوضات بين مصر ، وبريطانيا والاحتلال قائم لان جوهر القضية بينهما هو في الاحتلال والجلاء فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد والاصل أن الاستقلال حق طبيعي ثابت لا يقبل المناقشة فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد بها تشكيك الأمة المصرية في حقها في الجلاء ، وإيمانها به والوسيلة الطبيعية للجهاد هي المطالبة القرونة بالمقاومة أما المفاوضة فهي من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخي في المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة ؟ وقد سبق ، لمصطفى كامل أن قال : نحن مسلوبون والانجليز هم السالبيون ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مفتصبو هذا الحق فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعتراقهم بحقنا وردة اليينا ؟



هذا إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم فيها معنى الاكراه الأدبي والمعنوي المائل في الاحتلال ذاته والاكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ويحمل المفاوضات المصرية تحت تأثير هذا الاكراه على المساومة في الجلاء والتساهل في وجود الاحتلال تحت أى اسم كان وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطني الأساسي ، وهو الجلاء ، على أن المفاوضات قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه ، استفتاء الشعوب في تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبي الذي تستفتى في شأنه وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ لما يلامسه من الاكراه السافر أو المقتنع وان الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء والمفاوضة الصحيحة يجب ، أن يسبقها الجلاء .

وقد كان محمد فريد يطلب من المؤتمرات الدولية الاعتراف للأمة المصرية بحقها في تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزى عن البلاد وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين لضمان صحة

الاستفتاء ! وكان حافظ رمضان باشا وزملاؤه من أعضاء الحزب الوطنى الأعضاء فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ قد عارضوا معاهدة ١٦٣٦ وكان مجمل الأسباب التى دعت حافظ باشا الى معارضة تلك المعاهدة - التى وردت بالتفصيل فى خطابه بمجلس الشيوخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ - ان معاهدة سنة ١٩٣٦ كرسست الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، الى جانب ان هذه المعاهدة قد أقرت التحالف المصرى ، البريطانى هذا الى جانب ان وجود الاحتلال كما قال حافظ رمضان بالحرف الواحد ، يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفتة وينتقص من سيادتها •

وبعد الحديث عن الحزب الوطنى وحافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ، وقصة الخلاف بين أعضاء الحزب الوطنى ، حول دخول حافظ رمضان باشا وزارة محمد محمود باشا تنتقل الى قصة الصراع بين محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء وبين على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى •



## الفصل الثالث

### رئيس الديوان ضد رئيس الوزراء

سبق أن اشرنا الى تدخل علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي في شئون الحكم ، بصورة سافرة ، بل بصورة منفرة يأبأها أى وزير يحرص على الكرامة ، الشخصية ، والكرامة الوطنية معا ، وقد أشرت الى صورة من صور هذا التدخل ، المقيت ، فبعد أن أجرت وزارة محمد محمود باشا الانتخابات البرلمانية ، وحصل حزب الحكومة - حزب الأحرار الدستوريين - على الأغلبية ، بادر محمد محمود باشا - كما تقضى بذلك الأصول الدستورية - الى رفع استقالته ، الى الملك وكان مفروضا على الملك - اذا أراد حقا احترام الدستور - أن يقبل تلك الاستقالة وأن يكلف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ، ولكن الملك بناء على نصيحة رئيس ديوانه ، لم يقبل استقالة محمد محمود ، ولم يكلفه بتأليف الوزارة وبعد فترة غير قصيرة ، عهد الملك الى محمد محمود باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وقدم محمد محمود باشا كشفا باسماء الوزراء ، الذين سوف يتعاونون معه فاستبقى الملك الكشف معه ، وطلب من محمد محمود باشا كشفا ثانيا تلاه طلب كشف ثالث ، ورابع وخامس و٥٠٠ و٥٠٠ فلما قيل لمحمد محمود باشا من بعض رجاله ان الكشف ترفض على ما يبدو لخلوها من اسم « كامل البندارى باشا » أحد وزراء حكومته ٥٠ قام محمد محمود باشا بتقديم كشف جديد به اسم كامل البندارى .

وبمجرد تقديم هذا الكشف الذى يضم اسم البندارى صدرت مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة ولكن ليس به اسم كامل البندارى كوزير ، وكان من أولى اللطامات التى وجهت للوزارة الجديدة ، ومن أقواها ، انه فى اليوم التالى لاداء الوزارة اليمين الدستورية ، أمام الملك ، فوجئ رئيس الوزراء والوزراء بالصحف تنشر امرا ملكيا بتعيين كامل البندارى باشا وكيلًا للديوان الملكي وكان من أوجب الواجبات على القصر اذا أراد احترام الدستور أن يأخذ رأى

الوزارة الجديدة في هذا التعمين باعتبار أن وكيل الديوان الملكي موظف حكومي . ولكن القصر لم يفعل ذلك ، فدلل - ولو أن الامر لم يكن أبدا بحاجة الى تدليل - على مفاجأة القصر للدستور نصا وروحا منذ اليوم الأول لتأليف الوزارة محمد محمود باشا ، الجديدة - الوزارة الثالثة - بدأ الصراع قويا ، وعنيفا بين محمد محمود رئيس الوزارة ، وعلى ماهر رئيس الديوان .

محمد محمود ، يرى أنه رئيس الوزارة المستول أمام البرلمان بمجلسيه ، وعلى ماهر يرى أنه صانع هذا البرلمان والبرلمان يجب أن يكون مسئولاً أمامه !!

محمد محمود يريد أن يحكم علنا . وعلى رؤوس الأشهاد متحملاً مسئولية الحكم بشكل كامل غير منقوص ، وعلى ماهر يريد أن يحكم من وراء ستار بحيث لا يكون رئيس الوزراء ، والوزراء ، الا منفذين لسياسته ملين لأوامره .

وليت على ماهر اكتفى بأن يكون هو وحده الحاكم من وراء جدران القصر الملكي ولكن مطامعه كانت تتضاعف باستمرار فبعد أن استمر التدخل في شؤون الحكم ، وبعد أن وجد الوزارة القائمة لاتعارض هذا التدخل ، راح - في البداية - يضع العمى في الدواليب - كما يقولون - أمام وزارة محمد محمود كما راح يسمم الآبار في طريقها .



وكان هدف على ماهر باشا ، من ذلك كله أن يثبت للرأي العام المصري عجز الوزارة القائمة عن تحمل مسؤولياتها ، حتى يتطلع الرأي العام ، الى وزارة قوية يرأسها رجل قوى مثل على ماهر !!

كان هدف على ماهر بعد اضعاف الوزارة القائمة ، وشل حركتها ، أن يقفز هو الى الحكم كمنقذ للأمة ، وللسرائي ، وللمعارضة من حكومة محمد محمود باشا .

وكانت وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة قد شكلت في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ ، على النحو التالي :

محمد محمود للرئاسة والداخلية ، اسماعيل صدقي للمالية ، عبد الفتاح يحيى للخارجية ، أحمد محمد خضبة للحقانية ، محمد حلمي عيسى للمواصلات أحمد لطفي السيد ، وزير دولة ، حسن صبرى للبحرية والبحرية ، حسين سرى للأشغال ، مراد وهبة للتجارة والصناعة ، أحمد كامل ، للصحة ، محمد حسين هيكل للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، الشيخ مصطفى عبد الرازق للاوقاف .

ولم يدخل الوزارة الجديدة كل من : عبد العزيز فهمي ، بهي الدين بركات ، حسين رقي ، محمد حافظ رمضان ، ومحمد كامل البنداري .

وكان عبد العزيز فهمي قد أصيب « بالقرف » - وعثرنا لاستخدام هذا التعبير - من العمل الوزاري وكان بهي الدين يركات قد منى بهزيمة في انتخابات رئاسة مجلس النواب ، وكان حافظ رمضان قد استجاب لضغط اللجنة الادارية للحزب الوطني فلم يشترك في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة ، بعد أن رأى أن اشتراكه في وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أحدث تصدعا في صفوف الحزب الوطني .

وكانت بداية وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة بداية ضعيفة للغاية رغم اشتراك عدد من الشخصيات القوية فيها أمثال اسماعيل صدقي ، و أحمد لطفي السيد ، وهيكيل ، والشيخ مصطفى عبد الرزاق الذي كان اشتراكه لأول مرة في الوزارة حدثا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذي كان قد وضعه على اشتراكه في الوزارة من قبل بعد أن أصدر شقيقه الأستاذ علي عبد الرزاق كتابه « الاسلام وأصول الحكم » الذي رأى فيه الملك فؤاد ، محاربة لمطامعه السياسية التوسعية !!



وسر هذه البداية الضعيفة لا يعود ، لوجود على ماهر في السراي ، ومعارضته لكل ما تقوم به الوزارة وحسب ، وإنما لان حزب الأحرار الدستوريين الذي كان ينتمى اليه ، رئيس الوزارة لم يكن قد أحرز الأغلبية البرلمانية ، صحيح أنه أحرز عددا من الكراسي يفوق ، ما أحرزوه الوفد ، والسعديون ، ولكنه - أي حزب الأحرار - لم يكن يستطيع أن يحكم بدون المستقلين ، كما أن وجود السعديين ولهم عدد وفير من كراسي مجلس النواب خارج الحكم كان يضعف الوزارة فإذا أضفنا الى ذلك كله ، أن المعارضة الوفدية ، بقيادة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق رغم أنها لم تكن تزيد على اثني عشر نائبا ، كانت قادرة على أن تضاعف من ازمات الوزارة الجديدة ، كما أن الانسجام الوزاري لم يكن موجودا في الواقع ، بسبب تطلعات بعض « الوزراء » وبسبب عدم التزامهم بالسياسة ، التي تضعها الوزارة وأبرز نموذج ، لهذا « الا انسجام » ، هو حسن صبري باشا ، الذي كان يطلق عليه ، البعض خيمرة العكنة للوزارة ، والذي كان يعتمد ، على صلاته بالمستولن البريطانيين والذي كان يجاهر بأنه موضع ثقة القصر أكثر من غيره ، كما أنه كان يرى ، انه كان أكثر الوزراء كفاءة ومقدرة و ... و ...

وكان حسن صبري وزيرا ، للمواصلات في الوزارة الثانية ، لمحمد محمود باشا أما في الوزارة الثالثة ، فقد كان وزيرا للحرية ، والبحرية ولم يكن ، لوزارة الحربية والبحرية ، أهمية تذكر في الوزارات السابقة ، غير ان نشاط حسن صبري باشا « وطموحاته » ، وحركاته « وتحركاته » جعلت لوزارة

الحربية والبحرية ، أهمية ، جديدة وقد لعب على ماهر باشا ، على التناقض القائم ، بين الاحرار الدستوريين ، ولكن نتائج هذا اللعب ، لم تحقق الكثير مما كان يريده على ماهر ، خاصة ، وإن شقيقه أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية كان يعرف جيدا مطامع شقيقه على ماهر ، وكان لا يقره باستمرار على سياسته الميكافيلية كما أن العلاقات ، التي كانت تربط بين محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين وأحمد ماهر ، رئيس حزب الهيئة السعدية ، كانت علاقات ، قوية قائمة على الاحترام المتبادل ولذلك وقفت مناورات على ماهر ومؤامراته على الوزارة ، وعلى محمد محمود عند حد لم تتجاوزه ، ولم يكن لها أثر كبير في تغيير الوزارة وإن كان لها أثر كبير في اعاقه مسيرتها .

وعندما أحس على ماهر باشا وهو الرجل الذكي أن مناوراته ، لم تحقق بسرعة ما كان يريده ، بادر - كما تقول : مراسلات سير مايلز لامبسون الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية - في ٨ مايو ١٩٣٨ ، الى تقديم ، استقالته من منصبه كرئيس للديوان الملكي مدعيا أنه بعد النجاح في تجاوز الأزمة الوزارية ، وبعد ان استقرت الامور ، فقد انتهت المهمة ، التي أنيطت به ، ويظهر لي ان نجم أحمد حسين باشا في داخل القصر ، كان قد بدأ يصعد ويزاحم على ماهر ، شخصيا فأن يلجأ الى هذه المسرحية الجديدة التي واجهت الوزارة الجديدة ، التي لم يكن قد مضى بعد على تشكيكها أكثر من أحد عشر يوما ، وأقول مسرحية لان أحد لا في داخل القصر ، أو في خارجه كان يعتقد أن على ماهر باشا جاد في الاستقالة من رئاسة الديوان .



وكان على ماهر باشا ، قد ذكر في خطاب استقالته الذي رفعه الى الملك ، ان سبب الاستقالة يعود الى ظروف خاصة ، وقد أشارت صحيفة « المقطم » الى أن الناس قد فوجئوا ، بهذه الاستقالة وما كاد يذاع النبأ حتى تعددت الشائعات في الباعث على هذه المفاجأة ، التي ما كان أحد يتوقعها ولا سيما أن رفعة ماهر باشا ظل الى ما بعد الظهرفى ديوانه يباشر عمله ، ويستقبل زائريه .

وقالت جريدة « البلاغ » أن النبأ وقع عند الناس موقع الدهشة وجعلوا يتساءلون ، لماذا هذه الاستقالة ، في هذا الوقت وليس في الجو ، ما يحمل عليها ، وذهب المتسائلون ، مذاهب في تفسيرها فبعضهم عزاها الى أسباب سياسية والبعض الآخر عزاهها الى ظروف شخصية وقالت البلاغ :

ان ماهر باشا عندما يقول ان الاستقالة لظروف خاصة فهو صادق في قوله هذا فهو لا يقول شيئا ، ليخفي شيئا آخر بل يقول الحقيقة كاملة واذن ليس لاستقالته صلة بتعديل الوزارة ، ولا بأية مسألة أخرى من المسائل العمومية ..



أما جريدة المصرى - الوفدية فقد أكلت ان الاستقالة سوف يعقبها حدوث مفاجآت فى هذه الأيام ، القليلة • وتقول جريدة الوفد المصرى - لسان حال الوفد المصرى : مهما يكن سبب الاستقالة المباشر ومهما تكن العوامل السطحية التى انتهت بأن يقرر على ماهر باشا رفع استقالته من رئاسة الديوان فان هذا السبب ، وتلك العوامل لا تخرج عن أن تكون أمورا ثانوية ومظاهر غير جوهرية • ولكن الجوهر ، فى الموضوع كله ، أن هذا الانقلاب الذى كان على ماهر باشا ، أحد أبطاله ، ومدبريه قد انهار ركنه ولن تلبث باقى أركانه أن تنقض على رهوس مدبريه اذ لم يعد مفر ، من أن تتجه السياسة العليا ، فى الاتجاه الصحيح الذى يقوم على أساس من رضى هذا الشعب •

ويؤكد مراسل جريدة التيمس البريطانية فى القاهرة أن أسباب الاستقالة غير معروفة بالضبط ، ويؤكد مكاتب جريدة المانشستر جارديان فى القاهرة أيضا ، أن هناك أسبابا شخصية دعت على ماهر ، الى تقديم استقالته ، بينما يقول مكاتب الدليل ميل - فى القاهرة أن الاستقالة أحدثت دويا عظيما فى الأوساط السياسية ويقول مراسل الدليل تلجراف فى القاهرة : علمت من مصدر وثيق أن سبب الاستقالة يرجع الى خلاف فى رأى حول موقف كبير ، فقد قدم مجلس الوزراء مرسوما بتعيين هذا الموظف الى الملك فاروق لتوقيعه ولكن جلالته يرى أن لديه ما يدعو الى الشكوى منه • أما جريدة الأهرام فقد قالت : ان هذه الاستقالة لا تمت الى الشئون العامة بسبب ، وانما هى لظروف خاصة وليس لنا - هكذا قالت الأهرام - أن نعرض لتلك الظروف الخاصة ما دام صاحب الجلالة قد أحيط علما بها ، ولم ير جلالته فيها ما يدعو رئيس الوزارة الى الاستقالة من المنصب الذى قلده إياه •



وتقول الأهرام أيضا : أن صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء - محمد محمود باشا - قد اتصل تليفونيا من مرسى مطروح ببعض الجهات مستفسرا عن أنباء الاستقالة وبواعثها ولم تقل الأهرام أن رئيس مجلس الوزراء اتصل برئيس الديوان الذى ظل معتكفا طول اليوم - ١٩٣٨/٥/٩ - فى فندق مينا هاوس ولم يقابل الا بعض كبار رجال القصر ، وفى مقدمتهم أصحاب السعادة مراد محسن باشا ، وكامل البندارى بك ، وأحمد حسنين باشا • وقالت الأهرام : أن سعادة الدكتور أحمد ماهر شقيقه - وصاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك - خاله - قد زاره فى مينا هاوس كما زاره فى أوائل الليل عبد الوهاب طلعت باشا الذى حمل الى رفعتة الأمر الملكى التالى والمؤرخ فى ٩ مايو ١٩٣٨ أى فى اليوم التالى لتقديم الاستقالة

عزيزى على ماهر باشا اطلعنا على خطابكم المرفوع إلينا فى ٨ مايو الحاضر باستقالتك من رئاسة ديواننا لظروف خاصة ، حدث بك الى ذلك وأنا مع

تقديرنا لهذه الظروف الخاصة يسرنا وأنتم دائما مثل أعلى ، فى الاخلاص ،  
والوفاء ، لوطنكم ومليككم أن تسنمروا فى رئاسة ديواننا بما عرفناه عنكم من  
صدق العزيمة ، وكمال الاقتدار فتضيفوا بتفانيكم فى أداء الواجب صفحة رفيعة  
القدر الى تاريخ جهودكم المحمودة ، الأثر فى خدمة وطننا وبيتنا الملكى ،  
مما يحفظ لكم على الدوام أجل الشكر وأبلغ التقدير من لدنا ، وأصدرنا أمرنا  
هذا الى مقامكم الرفيع بذلك .

#### « فاروق »

صدر بسراى عابدين فى ٩ ربيع أول ١٣٥٧ ، ٩ مايو سنة ١٩٣٨ .

وكان رئيس مجلس الوزراء قد سافر الى مرسى مطروح على متن طائرة  
خاصة من طائرات شركة مصر للطيران التى أبقت الطائرة الخاصة تحت تصرفه  
هناك فى مرسى مطروح وكان رئيس مجلس الوزراء قد رأى أن يذهب الى مرسى  
مطروح لعرض فرق الجيش المصرى المسلحة هناك ، وبعد أن فتش ثكناتهم  
عاد الى جناحه الخاص بالفندق ، الذى ينزل به ، ثم اتصل بصاحب الدولة  
عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، ليبلغه أنه قد يعجل بعودته الى القاهرة  
بسبب استقالة رئيس الديوان الملكى ، غير أنه بعد أن عرف أن المسألة قد  
انتهت ببقاء رئيس الديوان فى وظيفته ، آثر أن يبقى ثمانى وأربعين ساعة  
استكمالاً لأسباب الراحة ، وعاد محمد محمود باشا فعلا فى صباح يوم ١١ مايو  
١٩٣٨ من مرسى مطروح الى القاهرة ، ولكن فى طائرة حربية خاصة من طائرات  
سلاح الطيران المصرى ..

#### ★ ★ ★

وما دمنا قد أشرنا الى سلاح الطيران المصرى فقد وجب علينا أن نشير الى  
أنه بينما كان الشاب عبد المنعم سرى من طلبة الكلية الحربية الملكية يتدرب  
كعادته فى الساعة العاشرة من صباح يوم ٩ مايو ١٩٣٨ على الطيران الحربى  
فى مطار الماطة وبعد أن خلق وحده فى جو المطار وتجاوزه قليلا نحو الغرب  
راح يقوم بأحدى حركات التدريب الجوى بأن ينقلب بطائرته ظهرا لبطن ثم  
يعيد لها مسيرتها الأولى فى شبه دورة أفلت زمام الطائرة من يده أثناء انقلابها  
فلم يتمكن من اعادتها الى وضعها الأول وهوت مقلوبة به على غير هدى ثم مالبت  
أن سقطت طائرته فتحطمت وأصيب عبد المنعم سرى بجراح خطيرة أفقدته  
الوعي ، والنطق ..

وكانت وزارة الحربية قد رأت فى الأشهر الأخيرة أن تلحق بعض طلبة  
السنة النهائية فى الكلية الحربية بسلاح الطيران الحربى المصرى ، حيث  
يتعلمون فنون الطيران ، ويتدربون على قيادة الطائرات توطئة ، لتحسينهم بعد  
تخرجهم فى سلاح الجو المصرى فكان عبد المنعم سرى أول شهداء تلك الدفعة ،  
ولست اعرف ترتيبه بين شهداء سلاح الطيران المصرى ولأن مؤامرات على ماهر

باشا ، ضد محمد محمود باشا ، ووزارته ، لم تتوقف بمرور الأيام ولان محمد محمود باشا كان عنيدا ، الى درجة خطيرة ، لا يقبل أبدا أن ينجز في معركة قرر الاستمرار في خوضها .



ولان ما يربط محمد محمود باشا ، بأحمد ماهر باشا كان قويا ومتينا ، رأى محمد محمود بثاقب نظره ، وكان حقيقة من ذوى العقول الناضجة ، التي قد تختلف معها ، ولكنك لا يمكن أبدا الا أن تمنحني احتراما لها ، رأى محمد محمود ، انه للقضاء على مؤامرات على ماهر ، لابد من تقوية وزارته ، وتقوية وزارته لا يمكن أن يتم الا بتأليف وزارة جديدة من حزبي الأحرار الدستوريين ، والسعديين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ، وأدع الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق لشرح الفكرة الجديدة ، التي هبطت على محمد محمود باشا ، والتي وصفتها الوثائق الانجليزية بالذكاء ، ونعني بها تأليف وزارة دستورية ، سعدة . . يقول د . يونان : رأى محمد محمود باشا أن تأليف وزارة من الحزبين صاحبى الأغلبية ( ١٧٠ نائبا ) مما يكفل للوزارة الجديدة أغلبية قوية حتى اذا لم يؤيدها أحد من المستقلين ، ومن ناحية أخرى فقد رأى رئيس الوزراء ، انه بهذا الاجراء سوف يتمكن من الحد من دسائس القصر ودسائس على ماهر ، وقد ذكر محمد محمود فى لقاء له مع السفير البريطانى فى ١٥ يونيو ١٩٢٨ ، أن هذه الوسيلة خير من الرد على كل عمل من القصر بمثله وما يترتب على ذلك من اشتداد النزاع بين الطرفين من ناحية أخرى بعد أن أخفقت محاولات الزعامة الوفدية فى إلغاء الانتخابات التي جرت بتهمة التزوير فقد أخذت فى السعي الى الايقاع بين الحزبين صاحبى الأغلبية فى البرلمان .

وسعيا لتفويت الفرصة على الوفد جات فكرة تأليف الوزارة الجديدة ، وهي الفكرة التي عبرت عنها « البلاغ » وقتذاك بقولها : ان الهدف من تأليف الوزارة الجديدة القضاء على أهل النحاسيين فى اثاره خلافات ، ومنازعات بين الحزبين الكبيرين اللذين يستند اليهما بناء العهد الحاضر تقضى عليهما وعلى عهدهما .

ومن البديهي أيضا - هكذا تقول البلاغ فى ٢٣/٦/١٩٢٨ : أن استقرار العهد الحاضر معناه القضاء الآخر على النحاسيين من ناحية تالية فان زعماء السعديين ، لما كانوا من أقطاب الوفد فأنهم قد شاركوا فى العمل الوزارى وكانت لهم سمعتهم العريضة التي اكتسبوها من ممارسة هذا العمل ، وكان معنى ضم هؤلاء الى الوزارة بما اتصفوا به - كما يقول المقطم - من الذكاء والحكمة والخبرة والادارة وصلح الوطنية ما يعزز الوزارة ويقويها .

وبالوعى بكل هذه الاعتبارات بدأ محمد محمود اتصالاته بالسعديين ،  
يعرض عليهم اشراكهم في وزارته ونجح في الحصول على موافقتهم بالرغم مما  
كان يمكن ان تعنيه هذه الموافقة من دخول أحمد ماهر ، زعيم الهيئة السعدية  
في صراع مع أخيه على ماهر ، رئيس الديوان الملكي ، وبينما يسعى محمد  
محمود الى تدعيم وزارته من خلال الاتصالات كان يجريها مع السعديين كان  
على ماهر ، يناور لافساد هذا السعى ففي ١٧ يونيو وبعد يومين فقط من  
معرفة نية رئيس الوزراء لتعديل وزارته في هذا اليوم يلتقى على ماهر ،  
بالنحاس باشا على كورنيش الاسكندرية ثم يزوره في داره بالرمل ، ويظل  
هذا اللقاء ، وتظل تلك الزيارة موضع تكهنات كثيرة حتى تكشف لنا الوثائق  
البريطانية عما دار فيها وكيف انهما كانا جزءا من مناورة كبيرة ضد خطة محمد  
محمود لتأليف الوزارة الجديدة فقصد أبلغ على ماهر النحاس في هذين  
اللقاءين أن الوزارة الحاضرة ليست محل الرضا ولا مفر ، من سقوطها عاجلا  
أو آجلا وسال النحاس عما يرتضيه لكي ينسى الماضي ، فأجاب بأن كل ما يطلبه هو  
تعيين وزارة محايدة تكون مهمتها اجراء انتخابات عادلة ، وتكليف الحزب  
الفائز بالأغلبية بتأليف الوزارة الجديدة ، ثم جرى بعد ذلك ، كما جاءني رسائل  
لاميسون الى هاليفاكس في كتاب « تاريخ الوزارات المصرية » تأليف د. يونان  
ليبب رزق ، اشراف حسن يوسف ، حديث عمن يتم ترشيحه لتأليف الوزارة  
المحايدة ، ولم يكن على ماهر ، رئيس الديوان بالطبع .



ويقول الأستاذ محمد التابعي ، في كتابه « من أسرار السياسة والسياسة »  
عن لقاء على ماهر ، بمصطفى النحاس على الكورنيش ٠٠ ان على ماهر ، بعث الى  
مصطفى النحاس رئيس الوفد يطلب منه أن يقابله سرا على الكورنيش في مكان ما  
برمل الاسكندرية ، وفي ظلام الليل أما لماذا طلب أن تكون المقابلة على الكورنيش  
لا في دار أحدهما فإن السبب بسيط . خاف رفعة على ماهر باشا ، أن يراه  
أحد وهو يدخل دار مصطفى النحاس أو أن أحدا يرى النحاس ، وهو يدخل  
داره وسوف يكون من الصعب تفسير أو تبرير هذه الزيارة ، أما اذا رآهما  
أحد معا وهما يتحدثان على الكورنيش فإن من السهل أن يقال ساعتئذ ، ان  
المقابلة تمت بطريق الصدفة ، النحاس باشا يحب المشي ، على قدميه ، وكذلك  
رفعة رئيس الديوان فأية غرابة في أن يلتقى الاثنان مصادفة على الكورنيش  
بينما كل منهما يتنزه سائرا على قدميه .

وكان غرض على ماهر ، من هذه المقابلة هو التفاهم مع زعيم الوفديين ،  
والتفاهم على اسقاط وزارة محمد محمود خصم الوفد العنيد .





وهكذا - يقول الأستاذ التابعي - ولما يمض على وزارة محمد محمود ستة أشهر - الوزارة الثانية بالطبع ، وبداية الثالثة - بدأ السيد علي ماهر يعمل على إسقاط الوزارة التي كان قد جاء بها وداس بها على الأغلبية البرلمانية وعلى جسد الدستور . . لماذا ؟ لكي يتولى هو رئاسة الوزارة : نفس المقبات ، ونفس العراقيل التي كانت توضع في طريق مصطفى النحاس وضعت في طريق محمد محمود ، ونفس الشائعات التي كان يذيعها ويروجها أعوان ، على ماهر في عهد وزارة مصطفى النحاس عادت وبعثت من جديد . . .

وقد كان لقاء الكورنيش من الأحداث السياسية الهامة ، التي شغلت الأذهان فترة طويلة وتسببت في كشف أوراق علي ماهر الذي كان يصير - باستمرار - على أن لقاءه بمصطفى النحاس ، كان مصادفة .

ولكن محمد محمود لم ينس لعلي ماهر لقاء الكورنيش هذا الذي استهدف التضحية به وبوزارته كما أن مصطفى النحاس لم ينس بدوره لعلي ماهر ، هذا اللقاء ، بعد أن اكتشف أنه لم يكن إلا مجرد « لعبة » أراد أن يلعبها على ماهر في الوقت الضائع !!

وكان محمد محمود صريحا في معالجة الموقف ، رغم أن إعصابه كانت قد تمبت للضاية لقد خير القصر بين وزارة يؤلفها علي ماهر ، ولا تتمتع بتأييد الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، وبين وزارة يؤلفها محمد محمود من الحزبين الكبيرين .

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن أحمد ماهر قد وقف بحق موقفا أخلاقيا رائعا ، فلم يقبل التخلي أبدا عن صديقه محمد محمود رغم التاكيدات التي تلقاها بأن رئاسة الوزارة سوف تكون من نصيبه إذا ما فض تحالفه مع محمد محمود .



● فوجيء الدكتور محمد حسين هيكل بدعوة من محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء لتناول الغداء في نادي اليخت الملكي ، ليتعارف الوزراء القدامى بالوزراء الجدد ، قبل أن يتوجهوا بعد الظهر لأداء اليمين الدستورية أمام الملك، ورغم أنه كان وزيرا ، ووزيرا مرموقا في وزارة محمد محمود باشا إلا أنه كان يجهل الاتصالات التي أجراها رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الذي ينتمي إليه د. هيكل ، بل الذي يعتبر د. هيكل أحد أقطابه لاشراك الهيئة السعدية في الوزارة وقد تساءل د. هيكل : لم يحدث هذا التعديل الوزاري وأى داع دعا إليه ؟ ويجب د. محمد حسين هيكل على هذا التساؤل بقوله : لم أعرف من ذلك شيئا على سبيل التحديد أو القطع ، إلى ساعة وصلتني الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح ان شائعات بهذا التعديل كانت

تردد ، ولكننى لم أكن أصدقها ، فقد كنت أؤثر دائما أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فإذا انضم اليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخطته ، أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن يروئنى إلا إذا اقتضته ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .



وقد ذكرت فى هذه المناسبة ما حدث فى إنجلترا عام ١٩٣٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار فأيد الأحرار ، العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماك دونالد حكومة العمال الأولى ، صحيح أن وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمر طويلا واضطرت إلى إجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة وقضى على حزب الأحرار قضاء يكاد يكون مبرما ، لكن هذا الإجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الإجراء الدستورى السليم وكنت لذلك أؤيده ، وأؤيد أن يكون مثله فى مصر ، لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى إلى إشراك السعديين فى الحكم فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لأن رئيس الوزارة كان رئيس حزبي ولاننى بقيت فى التعديل وزيرا للمعارف وكنت معتقدا اننى أستطيع أن أقوم فيها باصلاح يتحقق به للتربية والتعليم خير وغير .

على أن ذلك لم يمنعنى بعد قليل من أن أسأل محمد باشا عن السبب فى هذا التعديل وفى اسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر ، واسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى باشا وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدّها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة . واقوى الوزارات كذلك أثرا فى حياة الأحزاب المصرية .



وقد كان محمد محمود يقوم باتصالاته مع أحمد ماهر والنقراشى ، بصفة سرية ، للغاية ، حتى أن كبار رجال حزبه لم يكونوا يعرفون أبدا أسرار تلك الاتصالات الأمر الذى يؤكده الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف فى وزارة محمد محمود وقطب الأحرار الدستوريين الذى يقول : انقضى شهر مايو ، وسافر الملك إلى مصيفه بالإسكندرية ، وأقبل شهر يونيو وأنى فى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو ، إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء

لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالاسكندرية ظهر الغد ، من ذلك اليوم ، وعجبت فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال الهيئة السعدية اشتركوا فيها وأن هذه الدعوة للغداء ، وجهت لأعضاء ، الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، وليلحفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر ، من ذلك : لم يحدث هذا التعديل وأى داع دعا اليه ؟ لم أعرف عن ذلك شيئا ، على سبيل التحديد أو القلع الى ساعة واصلتني الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح أن شائعات بهذا التعديل كانت تتردد ولكنى لم أصدقها .

وكان الرجل صريحا فى جوابه ، لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة اليه أن تسند الى الدكتور ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات ، والمستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة ، أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة فمن الخبر أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها وقد تكون هذه النتيجة لضعاف الحزبين لمصلحة الوفد ، لهذا رأى هو ، ورأى على ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة وتحقيقا لهذا الخبر تم التعديل ودخل فيه مع الدكتور ماهر ، والنقراشى باشا . محمود غالب باشا والأستاذ سبابا حبشى فتولى غالب باشا وزارة المواصلات وتولى الأستاذ سبابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .



ويقول د . هيكل ، نقلا عن محمد محمود باشا ، ان ماهر والنقراشى أبديا رغبتهما فى أن يتولى أولهما المالية ، وثانيهما الداخلية وأنه - أى محمد محمود - لم ير بأسا فى تحقيق رغبتهما - حرصا على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة ، ويقول د . هيكل أيضا ، نقلا عن حفنى محمود ( بك ) شقيق محمد محمود باشا ، أن حفنى محمود - وهو من أشهر صنّاع المقالب فى تاريخ السياسة المصرية - أنه - أى حفنى محمود - هو صاحب الاقتراح بأسناد الوزارتين الى هذين الرجلين لان اتصالهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين ، ويعقب د . هيكل على ذلك الكلام بقوله : عجبت لهذه الحجة ولم أشارك صاحبها رأيه لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصالح العامة .



أما الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فكان له رأى آخر فى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة : « وقد اضطر محمد محمود الى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة ونصح بعض أعضاء حزبه لانه رأى فى وجود الهيئة السعدية ،

خارج الحكم ، ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة المدى في مجلس النواب فرأى بإزاء مركز وزارته المقلقل ، أن يسند لها بإشراك السعديين فيها تفاديا من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برئاسة رئيس منهم ، وكان محمد محمود في ٢٤ يونيو ١٩٣٨ قد رفع إلى الملك الخطاب التالي :

« مولاي صاحب الجلالة . .

لقد حرصت في تشكيل وزارتي الأخيرتين على أن أوفر لهما الطابع القومي عملا بإشارة جلالتم عما توجهه الظروف التي تجتازها البلاد من تضافر القوى والأخذ بأسباب الاستقرار وشعورا بما في الوحدة القومية من الخير للبلاد وحسن القيام على مرافقها العامة ، وإني أحمد الله أنى وفقت إلى تحقيق تلك الوحدة بأكبر قدر مستطاع . على أنى أرى أن إدراك ما أرجوه من السعادة والتقدم للشعب المصرى الكريم ، يجب أن تكون هيئة الوزارة أبلغ مظهرا للقومية واجمع لأركانها مما بلغناه حتى الآن ، لذلك لا يسعنى إلا أن أرفع لسلدتكم العلية استقالة الوزارة لتدبر جلالتم الأمر ، بما عهدته فيكم البلاد من نظر موفق ورأى صائب » .

ولم يكن الملك ، الذى يخاطبه محمد محمود باشا بهذه اللغة ، وهذه اللهجة قد تجاوز العشرين من عمره بعد ولكنها لغة العصر ، ولهجته ، وأسلوبه معا !!



وقبل الملك الاستقالة فى نفس اليوم شاكرًا لرئيس الوزارة والوزراء ، ما أدوه للبلاد من الخدمات .

ويعهد الملك فى نفس اليوم إلى محمد محمود بتشكيل الوزارة ، وزارة قومية جديدة تتعاون على خير هذه البلاد وتقوم بنهضة سريعة فى ميادين الاقتصاد والتربية والصحة ، وفى خطاب التكليف ترد العبارة التاليتان :

● فى هذه الأيام التى تتنافس فيها الأمم نريد أن نعمل هنا فى هدوء وسكينة لنضرب مثلا عاليا للحياة السليمة الطيبة .

● وفى علاقتنا الدولية ، أود أن نذكر دائما ، أننا بفطرتنا شعب ديمقراطى وأن واجبنا يقتضى التعاون مع الديمقراطيات العظمى ، فى العالم ، والمحافظة على العلاقات الودية مع الدول جميعا .



وفى نفس اليوم أيضا - يوم ٢٤ يونية - تتألف الوزارة الجديدة ، فكل شيء فيما يبدو كان معدا بعناية ، ويحرص محمد محمود ، فى خطابه الى الملك ، والمحاص بتشكيل وزارته على أن يؤكد - فى البداية - على أن وزارته وزارة قومية تستلهم من سعادة الشعب ، وصالح حاله أنبل طرائق الحكم ، وأوتقها ، الى تحقيقى الغايات العالية « وأن وزارته ستبذل كل ما أوتينا من قوة وقدرة فى سبيل العمل على استكمال وسائل الدفاع عن البلاد وتقوية دعائم الديمقراطية ، وحفظ مقوماتها ، والأخذ بأسباب الإصلاح الاجتماعى وإقامة كيان البلاد الاقتصادى على أسس متينة ، وتعهده وسط شوائد الحياة الاقتصادية العامة بما يؤكد له القوة والثبات ونشر الترتية الصحيحة فى مختلف الطبقات ورسم سياسة تعليمية مع حاجات البلاد وتبعاتها وآمالها وتوفير أسباب الصحة لنجعل من الشعب المصرى العزيز شعبا سليما قويا فى الحرب أو فى السلم .

ويكتفى محمد محمود برئاسة الوزارة ٠٠ ويكون تشكيل الوزارة على النحو التالى : عبد الفتاح يحيى للخارجية ، د. أحمد ماهر للمالية ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمود فهمى النقراشى للداخلية ، حسن صبرى للحربية والبحرية ، محمود غالب للمواصلات ، حسين سرى للأشغال ، د. محمد حسين هيكل للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، حامد محمود للصحة ، سابا حبشى للتجارة والصناعة .

ويخرج من الوزارة ممثلا الأحزاب الصغيرة : حلمى عيسى ( حزب الاتحاد ) أحمد كامل ( حزب الشعب ) .



وكان مراسل صحيفة الديلى تلجراف البريطانية فى الاسكندرية قد أبرق لصحيفته قبل أن تعلن مراسيم التشكيل للوزارة الجديدة أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ، وأنه أبى أن يصرح بشيء عقب تلك المقابلة وأن الملك قد استدعى رئيس مجلس الشيوخ والنواب ومعنى هذا الاستدعاء أن حالة دقيقة قد قامت بخصوص تشكيل الوزارة الجديدة ، وتقول صحيفة الديلى تلجراف بعد ذلك ترى الدوائر المتصلة بالقصر أن الأزمة الوزارية ترجع فى الحقيقة الى أن القائمة التى قدمها رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، قد خلت من ممثلى حزبيى الاتحاد والشعب من أحزاب الأقلية ، ويظهر أن على ماهر قد أبى الا أن يحدث أزمة وزارية بخصوص عدم إشراك ممثل حزب الاتحاد ، الذى كان يوما ما - على ماهر - من أبرز أعضائه وكذلك حزب الشعب فى الوزارة الجديدة بينما أصر محمد محمود على عدم إشراك هذين الحزبين فى وزارته الجديدة !

وكانت صحيفة التايمز البريطانية قد نشرت في يوم ٢٤/٦/١٩٣٨ - يوم قبول استقالة الوزارة المحمدية ، الثالثة ، وتشكيل وزارتها الرابعة الجديدة ، أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ورغم أن محمد محمود قد وصف تلك المقابلة لندوب الصحيفة بأنها مقابلة مرضية جدا إلا أن مندوب التايمز قد وصف ما قاله محمد محمود باشا عن تلك المقابلة بأنه قول يتميز بالحيطة الشديدة والحذر !! وقالت التايمز في نفس اليوم أيضا أن دخول السعديين الوزارة الجديدة سوف يثير غضب النحاسيين واحتقارهم ، ونقلت عن القيادات السعدية قولها : اننا نعمل للمصلحة العليا للبلاد لأن حالة عدم الاستقرار السياسي القائمة الآن ، لا تلائم نمو النظام الدستوري البرلماني ، نموا صحيحا ، وقالت « التايمز » : لقد استولى السعديون على المناصب الوزارية الهامة وهذا دفع بعض الذين يراقبون مجرى الأمور الى القول بأن السعديين سوف يصيرون الشركاء البارزين في الائتلاف الجديد .



والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت في يوم إعلان تشكيل الوزارة الجديدة موضوعا سياسيا قالت فيه أن محمد محمود باشا كان قد أبلغ القصر الملكي في أول يونيو ١٩٣٨ بأنه لا يريد البقاء في الوزارة بسبب حالته الصحية ، وهنا فوجئ الدكتور أحمد ماهر في أمر توليه الوزارة فقال انه يفضل في الوقت الحاضر ألا يتولى رئاسة الوزارة ، وكذلك أعلن على ماهر باشا أنه يفضل - حاليا - البقاء في منصبه كرئيس للديوان الملكي ، وأن البعض رشع محمد محمود خليل بك رئيسا للوزارة الجديدة ثم عدل عن هذا الترشيح ، ووضعت آخر ساعة معادلة قاسية للغاية : محمد محمود يبقى في رئاسة الوزارة لأن على ماهر ، وأحمد ماهر لا يقبلان رئاسة الوزارة الآن ، وأن محمد محمود سيخرج من الوزارة يوم أن يقبلها على ماهر أو أحمد ماهر !! .

وكانت تلك المعاملة من أقسى ما ووجهت به وزارة محمد محمود من نقد وسخرية .

ومما كتبه « المصور » - العدد الصادر في أول يوليو ١٩٣٨ - عن شخصية د. أحمد ماهر . وزير المالية الجديد ، أن بها نزعة عملية سريعة وثيقة الصلة بالروح الدكتاتورية ، التي يغلب عليها طبع البت والحسم ، وعدم التردد ، وأحمد ماهر ، الى جانب هذا ذكي ولماح ، مشتمل ، ثم هو جريء ، لا يعبأ كثيرا بصيحات الرأي العام ، مادامت لا تتفق والمصلحة ، فلا نظنه يتسامح كثيرا أمام ولولة المدنيين وراغبى التقيسيط ، والتأجيل والواقع أنه سيرحم خزانة الدولة أكثر مما يرحم خزائني الأفراد .

ويتمنى كاتب المصور - فكري أباطة فيما أعتقد ، حيث أن المقال غير موقع من أحد - إلا يصطلم أحسنه ماهر . مع على ماهر . ولكني لا أستبعد هذا الاصطدام فالعياقة لا يعنون كثيرا بالصلوات ولا بالقرابات ، وسوف يكون منظرا ظريفا في نوعه ، إذا اصطلم شقيقان .

وأحمد ماهر - كما جاء في المصور أيضا - عصبي هو أيضا . ونوزي ، ومجدد ومبتكر ، فلا شك في أن حياته في الوزارة ستكون مفعمة بالمفاجآت . ولكن تقديره دائما سليم لأنه اكتسب - بحكم الخبرة - ذوقا سليما في الحكم على الوقائع والأشياء .

وهو بلا شك وزير مالية من الطراز الأول بل قطب من أقطاب المال ومن عمدة الاقتصاد في هذا البلد فمن حقنا أن نتوقع انتعاشا ودما جديدا في وزارة المالية فهو في بيته ، وفي بيئته » .



وعن محمود فهمي النقراشي كتب المصور يقول : النقراشي باشا . بطبيعته ومهنته السابقة في التعليم ودوره السياسي الذي لعبه طويلا ، منظم تنظيميا عسكريا . لا يمنح ثقته الا بطلوع الروح . يدرس ويحسم ، لا يقبل رجاء بعد البت ، ولا الغاء ، ولا تبديلا ، لا يعرف التردد ، ولئن بدا في خارج الحكم صخرة لا تلين ، فهو في داخل الحكم ذو منطق سليم ، أثبت ذلك في عهوده التي تولت وفي وزارته التي تولاها ، والذين يعرفونه معرفة شخصية يعلمون أنه سياسي كئيب ذو دهاء لا يبدو على مظهره ، ولا على أعصابه » .

وفي هذه الأيام تنشر جريدة المصري ، أن محمد محمود باشا ، رفض فكرة تأليف لجنة تحكيم ، للفصل في الخلاف بين الوزارة والسراي ، وهي اللجنة التي سبق للسراي ، أن اقترحتها في عهد وزارة النحاس باشا ، والتي رفض النحاس الاقتراح ، الخاص بها ويجرى التحقيق في هذه الرواية بناء على بلاغ قدمه محمد محمود للنائب العام ، ويستدعي كل من أصحاب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، وعلى ماهر باشا ، للدلاء بأقوالهم أمام نيابة الاستئناف .

ويكتب فكري أباطة في افتتاحية المصور الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٣٨ عن أقطابنا العظماء وكان من بين ما كتبه فكري أباطة « ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع في تحقيق بل هم الثلاثة الأول في الدولة : أحدهم يتزعم الملايين ، وأحدهم يتزعم الحكومة وأحدهم يتزعم مستشاري الملك في السراي تقتنصهم النيابة العمومية يوما بعد يوم ، لتعلم أيهم الصادق وأعوذ بالله أن قلت العكس » . والجمهور في الخارج ، يلفظ ، ويبلأ القهوات ، والبارات ، والصالونات ، وقد

وضع أقدار هؤلاء الأقطاب ، والعظمة فى ميزان التهمة ، والتهمة قد تكون أدبية ، وقد تكون جنائية وهى فى تجردها من العنصر الجنائى قد تكون أدهى وأمر من تهمة قانون المطبوعات .



ويمضى فكرى أباطة قائلا : لو أننا أجرينا تحقيقا شعبيا ، ومثل هؤلاء العظمة أصحاب المقام الرفيع أمام المحقق الشعبى لوجه اليهم هذه الأسئلة :

- س : أيليق أن تبشر الأخبار العالية منكم هكذا على الناس ؟
- س : أيليق أن يكذب أحدكم الآخر وأن تتناقضوا فى الوقائع ؟
- س : أيليق أن يثار هذا الموضوع فى التحقيق ؟
- س : أيليق أن يقسم اسم الملك فيما شجر بينكم من خلاف ؟

هذه الأسئلة وأمثالها أسئلة رزينة ، ولو علم أصحاب المقام الرفيع الثلاثة ، كيف يعلق الناس على الحادث ، وكيف يصوغون التعليق فى أساليب التهكم وصيغ المشمة وكيف وضعوا التكت المحكمة ، وأرسلوها على موائد الوسكى وموائد القمار ، لأشققوا على أنفسهم قبل أن يشفقوا على الدولة وقبل أن يشفقوا ، على مقام الزعامة وقبل أن يشفقوا على مكاناتهم عند الشعب وعند الجمهور .

أمة تعسة ، تعسة حقا .. رفعت هؤلاء الأقطاب الى مقام الجلال ، والاكبار ، والى قمة التقديس ، ولكنهم أبوا أن يمتلكوا هذه القمم العواى ، فنظروا الى سفح الجبل ، وعلموا الأمة أن تياس من أقطابها وأن تراجع نفسها فى هذا المنح وأن تتسلل بأخبارهم وقصصهم ونواديرهم وهياوا للشباب الذى لم ينضج بعد أن يطمع فى مناصبهم العليا فيقول عنهم : انهم انتهوا أنهم مودة مولية انهم ليسوا برجال هذا العصر .

ويقول فكرى أباطة عن مقابلة على ماهر والنحاس : سمعت أحد الشبان يقسم أن على ماهر هو الذى طلب مقابلة النحاس وأنه عرض أولا أن تكون المقابلة فى شارع الكورنيش فان لم يكن ففى محل اكسنافون فان لم يكن ففى طريق الصحراء فان لم يكن ففى ميناهاوس فى القاهرة وأن النحاس رد قائلا : لى دار فى شارع حمام السيدات بجوار الكازينو فلتكن المقابلة فيه ، وأخيرا ، اتفق صاحب المقام الرفيع مع صاحب المقام الرفيع على ألا تكون المقابلة فى أرض محايدة ، بل تكون فى البيت .

ولكن شابا آخر أخذ يطمع وجهه متحمسا ويقول والله النحاس هو الذى طلب مقابلة على ماهر بالحاح وأن المقابلة حصلت فى الاتوموبيل بجوار تفتيش السيوف ، ويتساءل فكرى أباطة قائلا : أرايتم كل هم الفريقين المتحمسين ،



انما اتجه لا الى موضوع المقابلة ، وانما الى من طلب الود وطلب الوصال  
أما ما عدا ذلك من شئون الدولة فلا يقام له وزن ولا نستطيع نحن أن نفيض  
فيه أن نسجل النكت ، التي أرسلها أصحاب الحظ لأن هذا مؤلم ، ومن جهة  
أخرى لأن النيابة تمنعنا من تناول موضوع التحقيق مراعاة للصالح العام ،  
بعد أن ملأ حديثه القصور والأكواخ وبعد أن تطرقت أخباره في قصر  
الدوبارة ، وهيلوبوليس والصناديقية وعشش الترجمان وكان مصطفى النحاس  
قد قال : أمام النيابة - في التحقيق - ردا على سؤال النائب العام الخاص بمن  
طلب المقابلة هل النحاس أم على ماهر ، قال النحاس : أنا طلبت ؟ هو طلب ..  
هو جالى البيت وخلاص .



وقيل أن تفاصيل المقابلة تمت على النحو التالى :

فى اليوم الذى تمت فيه المقابلة خرج النحاس باشا يتمشى فى شوارع  
الكورنيش على مسيرة خطوات من كازينو سان استفانو فلم يلبث ماهر باشا أن  
خرج من الكازينو فاذا النحاس باشا فى انتظاره مسلم عليه ، وأخذا يتمشيان  
فى الشوارع المحيطة بالكازينو ، ذهابا وإيابا - كالعشاق - الى أن وصلا أخيرا  
الى منزل النحاس باشا ، وهو لا يبعد عن الكازينو بأكثر من خمسين مترا فالتفت  
رفعة النحاس باشا ، الى رفعة على ماهر باشا قائلا : عندك مانع تشرب قنجان  
قهوة ؟ فسأل على ماهر باشا : أين ؟ قال النحاس باشا : « عندى فى البيت »  
وأشار الى البيت الذى كانا واقفين أمامه ، فرد ماهر باشا قائلا : ما عندى  
مانع ! .

وفعلا دخلا البيت وجاءت القهوة ، واعتذر على ماهر عن تناولها لأنه  
لا يشرب القهوة فى الليل .

وقد أمر النائب العام بحفظ التحقيق فى رواية « المصرى » بعد استجواب  
ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع : مصطفى النحاس باشا ، محمد محمود باشا  
على ماهر باشا .

وعندما كان يثار موضوع هذه المقابلة أمام على ماهر باشا ، كان يقول :

أنا لست ملزما أن أؤدى حسابا أمام الوزراء فمن حقى أن أقابل من أشاء  
وأتحدث فيما أشاء ، وفق المصلحة العامة ومع كل هذا فأنا لم أتمد أخفاء  
خبر المقابلة بدليل أننى أنبأت بها لطفى السيد باشا وزير الداخلية .



وكان على ماهر باشا بعد المقابلة قد عاد الى كازينو سان استافانو وهناك جلس ولطفي السيد باشا فترة طويلة تحدثا فيها في أمور شتى ، وادخل الخدب الى مسألة معينة استشهد فيها لطفي السيد بـ رأى قال انه رأى النحاس بـسـ . فما كان من على ماهر ، الا أن قال للطفي السيد : لا . . . النحاس باشا رآه عـس كـده انا شـفـه قـريـب . وفهمت رأيه . وقيل أن يسافر محمد محمود باشا ، الى لندن للتفاوض مع الساسة البريطانيين بخصوص موضوع ثكنات الجيش البريطاني ، وكان هذا الموضوع يشغل جيدا بال محمد محمود باشا وزيره . لأنه يكلف ميزانية الحكومة المصرية فوق ما تتحمل ، وكان من رأى محمد محمود باشا ووزرائه ضرورة تخفيض تكاليف تلك الثكنات ، التقى محمد محمود بعلى ماهر . ودار عتاب حار حول مقابله بالنحاس باشا ، وكيف انه لم يهجم بأمرها الا من الصحف وقال ماهر باشا : انه تصور أن لطفي السيد سوف يبلغه خبر تلك المقابلة . وقال محمد محمود لم أسمع من لطفي باشا أى شـى عن تلك المقابلة .



واعتبر موضوع مقابلة النحاس بعلى ماهر منتهيا بالنسبة لكل من على ماهر . ومحمد محمود وبذلك اسدل الستار . على أشهر مقابلة سياسية عرفتھا مصر لا فى عام ١٩٣٨ وحسب بل فى سبـق هـذا العـام ، وما تلاه من أعوام . كانت مراكز القوى فى قصر عابدين وعلى رأسهم على ماهر باشا رئيس الدewan تحكم من وراء ستار ، أو تحكم أمام ستار ، ولا يستطيع أحد مساءلتها اما لأنھا فوق كل مسألة . . . واما أنه لا يجوز مساءلتها . لأن هناك مسئولين آخرين يحكم الدستور ، وبحكم القانون . . . بينما هى أمام الدستور ، وأمام القانون . . . غير مسئولة على الإطلاق .

ولقد كان على ماهر باشا يطمح – كما سبق أن ذكرنا – فى أن يلى الحكم كرئيس للوزارة ، يسانده برلمان مهلب « يقول له كن فيكون !! »

ولا أحد يعارض أبدا هذا الطموح ، فمن حق كل مواطن – وخاصة اذا كان صاحب مواهب متعددة كعلـى ماهر – أن يطمح فى رئاسة الوزارة . ولكن الذى نأخذھ على على ماهر باشا ، أنه كان يسعى للوصول الى الحكم بأسلوب ملتو غير مستقيم . لا يلجأ اليه عادة ، الا ذوو النوايا الخبيثة والأساليب غير المقبولة .



ومن أجل تحقيق هذا الطموح ، كان على ماهر ، وخاصة بعد أن ارتفع الى مستوى القمة ، أو رفعت الظروف الى مستوى القمة ، اثر وفاة الملك أحمد

فؤاد ومنداته بفاروق ملكا ، خليفة لوالده ٠٠ كان على ماهر يكسب لوزارة النحاس باشا باستمرار ، وخاصة في شهورها الأخيرة ، ويضع في سبيلها العراقيل العديدة ٠٠ مستغلا جهل الملك الصغير بأساليب الحكم ، وحرص مجلس الوصاية برئاسة محمد علي توفيق على ارضاء الوفد والانجليز ، وارضاء مصالحهم الشخصية في وقت واحد .

وقد وقعت وزارة مصطفى النحاس في كثير من الأزمات التي دفعها اليها دفعا ٠٠ على ماهر .

وقد كانت وزارة مصطفى النحاس تستطيع بتأييد من الشعب ، تجنب هذه الأزمات ٠٠ ولكنها لفرط تمسكها بالحكم ، ولفرط معاداتها لكل رأى مخالف لقيادتها من بين أنصارها والعاملين معها في حقل واحد ٠٠ ما كانت لتخرج من أزمة الا لتقع في أزمة أخرى أعنف وأشد من سابقتها . هذا بالإضافة الى التجاء وزارة النحاس في شهورها الأخيرة الى الأساليب الديكتاتورية التي أعمتها عن تبين الطريق السليم .

وتقع أحزاب الأقلية في خطأ كبير ، عندما تساعد على ماهر باشا على النيل من وزارة الأغلبية ، وزارة مصطفى النحاس باشا ٠٠ كراهية منها لتلك الوزارة ، لا حيا في على ماهر والسراي .

ساعدت أحزاب الأقلية على ماهر ، حتى أسقطت وزارة النحاس باشا . فلما آل الحكم الى أحزاب الأقلية ، وجد على ماهر أنه صاحب اليد الطولى في إسقاط وزارة النحاس ، وفي المجيء بأحزاب الأقلية ، فراح يعبث بالوزارة التي هي - كما كان يعتقد جازما - من صنعه .



وقد كانت أحزاب الأقلية التي أصبحت بعد الانتخابات التي أجرتها نملك الأغلبية تستطيع أن توقف على ماهر باشا عند الجلود المستورية ، منذ اليوم الأول ، الذي استندت فيه الى البرلمان الجديد ، ولكنها لم تفعل ٠٠ الأمر الذي دفع على ماهر الى الاستمرار في سياسة التدخل بعنف لم نعهده في حياتنا السياسية من قبل ٠٠ حتى عندما كان حسن نشأت باشا يدير مقاليد الحكم باسم السراي وباسم الانجليز في أعقاب وزارة سعد زغلول باشا ، التي استغالت - أو أقيلت بمعنى أدق - اثر مقتل السير لي ستاك باشا ، سردار الجيش المصري والحاكم العام للسودان .

وكم أشفق المجنون لمحمد محمود ، والمقدرون لنبله الشخصي وكبريائه الوطنية ٠٠ من مقبة تدخل على ماهر باشا بتلك الصورة المؤلمة والمفرقة معا ٠٠ ولكن الرجل النبيل - كما يحلو لأصدقائه أن يصفوه - كان يعرف جيدا ، أن

استقالته من الحكم ، تعنى العودة الى حكم الوفد ، الذى كان لا يطيقه • وكان محمد محمود يتحمل كل « تداخلات » على ماهر فى أمور الحكم ، على اعتبار أنه هو وعلى ماهر •• فى قارب واحد •• وان أى كارثة تلحق بهذا القارب ، فانما تلحق به وبعلى ماهر فى وقت واحد •• ولذلك صبر وصابر على أمل أن يبتعد على ماهر عن تدخله فى الحكم ، وعلى أمل أن يقيق فاروق لنفسه ولنظام الحكم الذى ينتسب اليه ، ولكن الأيام أثبتت لمحمد محمود أنه كان واحدا فى كل تصوراته السياسية ، وأن على ماهر كان يريد أن يلى الحكم ، اليوم قبل الغد • وأبرز مثال على تدخل على ماهر فى أمور الحكم بصورة معيبة ، ما حدث منه بالنسبة للمشاركة فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية :

دعا المشتغلون بالمسألة الفلسطينية ، الى مؤتمر يعقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٢٨ ، ولم تكن الحكومات العربية - كما يقول الدكتور محمد حسين هيكل - تأخذ بنصيب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت تقف منها موقف الحياد • لكن محمد باشا محمود ، رأى أن تبدي وزارته العطف على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين الى وليمة كبرى ، ألقى فيها خطابا ، أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين ، تأييدا حارا • وطن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر الى ما تنتهى اليه المؤتمرات كلها : الى قرارات توضح ، ويوافق عليها المؤتمر ، ثم ينصرف كل مشترك فيه الى وطنه • وصدق هذا الظن على المؤتمرين • لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله ، فانجلترا كانت قد أوفدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود ، توفيقا عادلا فى نظر اللجنة ، ودعت الحكومة البريطانية ، بعد ذلك الى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجال العرب • يبحثون فيه مع الساسة الانجليز ، عن حل لهذه المشكلة العويصة •



وكان محمد محمود باشا يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر ، راجيا أن يكون له فخر المشاركة فى تفريغ أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة • وكان الرجل مقتبعا بما يرجو أن يقوم به من ذلك ، أيما اغتباط • لكننا فوجئنا والكلام للدكتور هيكل - فى اللحظة الأخيرة ، بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى •

وسافر على ماهر باشا مصطحبا معه عبد الرحمن عزام «بك» وأسندت رئاسة الديوان الملكى بالنيابة الى كامل باشا البندارى ••

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟ •

إذا كانت مشاغل رئيس الوزارة في مصر تحول بينه وبين السفر الى إنجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى باشا ؟ .

لقد كان هذا هو الطبيعي ، ولم يكن طبيعيا أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو يحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكي بغير رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة في المسئولية الدستورية . لكنك ، لن تلتبس تفسيراً دستوريا لهذا الأمر . فتفسره أن الوزارة ، هي التي انتدبت على ماهر باشا ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان . بل بصفته نائبا عن الوزارة . والوزارة تحصل لذلك مسئولية أعماله . . .

هذا هو التحليل الدستوري .

أترأ متفقاً مع الواقع ؟

يجيب الدكتور هيكل عن هذا التساؤل قائلا :

« أما أنا ، فلم أعلم أن الوزارة نديت على باشا ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا التنب لم يعرض على مجلس الوزراء » .

ولأنني أريد أن أستأذن القارئ في أن أستعمله لأتحدث عن مؤتمر المائة المستديرة في لندن بأفاضة فيما بعد ، فاحب أن أشير الى حادثة ، قد يراها البعض صغيرة ، وقد يراها البعض كبيرة . . ولكنها صغيرة كانت أم كبيرة ، نوضح بجلاء . . كيف كانت الأمور تجري في سراي الملك . . .

كلنا نعرف جيدا أن كامل البنداري عندما كان وزيرا في وزارة محمد محمود الثانية - وزيرا للصحة - كان متهما بأنه رجل على ماهر في الوزارة : وكان ينقل الى على ماهر تفاصيل ما يجري في مجلس الوزراء . . الأمر الذي أغضب محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، أكثر من مرة . . والأمر الذي دفع محمد محمود باشا رئيس الوزراء الى أن يطلب من بعض وزرائه ألا يتصلوا بالسراي . . الا عن طريقه . فهو - أي رئيس الوزراء - الذي يجب أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، وأن يكون هو وحده ، الذي ينقل الى الملك على ما يشاء ، أو عن طريق الديوان ، ما يريد الملك الوقوف عليه ، أما أن يصطفي رئيس الديوان وزيرا من الوزراء ، ينقل اليه ما يجري في الوزارات وفي مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد - كما يقول الدكتور هيكل نقلا عن محمد محمود - عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

وقد خلت كل الكشوف - كما سبق أن ذكرنا - التي قدمها محمد محمود باشا ، الى السراى ، والمتضمنة أسماء الذين قبلوا التعاون معه فى الوزارة ، من اسم كامل البندارى .. الأمر الذى أدى الى أزمة وزارية ، وأدى الى رفض الكشوف التى تقدم بها رئيس الوزراء الى الملك لحلها من اسم كامل البندارى . فلما أضاف محمد محمود باشا اسم كامل البندارى ، انتهت الأزمة وشكلت الوزارة أخيرا فى اليوم التالى .

وبينما كان على ماهر باشا فى لندن ، كثرت الأحاديث عن تدخل رئيس الديوان فى أمور الحكم ، كما كثرت الأحاديث عن سيطرته الكاملة على الملك الشاب .

وفى مناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الاذاعة اللاسلكية ، بياناً لقاه الملك يهنئ فيه الشعب بالعام الهجرى . وجاء فى هذا البيان كلمات عن « تمسكه كوالده ، برأيه ، وأن أحدا لا يستطيع أن يزحزحه عن هذا الرأى » .

كان هناك اجماع من الشعب ومن المسئولين ، على أن المقصود بتلك العبارة هو على ماهر شخصياً ، فلم يكن أحمد حسنين ، فى مركز هام وخطير فى السراى يمكن أن تعنيه تلك العبارة ، ولم يكن كامل البندارى ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة وقتئذ ، هو المقصود بتلك العبارة .. اذ المفروض أنه هو الذى وضع بيان الملك ، أو شارك فى وضعه على الأقل .

وعاد على ماهر بسرعة.. وقد آلت له تلك العبارة بشكل أفقده أعصابه .. لقد تصور أن كامل البندارى قد انتهز فرصة غيابه فى لندن للتقرب من الملك على حسابه . وأصر على ماهر على ألا يبقى رئيساً للديوان ، اذا بقى البندارى باشا وكيله . ورغم توسط كثير من أصدقاء الطرفين ، لدى على ماهر .. إلا أنه أصر على قراره هذا . وكان على ماهر يؤكد لكل من قابله أنه مقتنع ، الى أبعد حدود الاقتناع ، بأن كامل البندارى لم يحفظ عهده فى غيابه ، وأن ما لديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق اليها الشك .

ويظهر نبل محمد محمود باشا ، فيقابل الملك ويتحدث اليه فى الأمر قائلا :

اذا كان لايد من أن يترك أحمد الرجلين القصر ، فمن رأيه كرئيس لوزراء ، الا يكون على ماهر فله من مسابق خدمة الملك ، وفى خدمة والده .. ما له -

ونم تعيين كامل البندارى باشا وزيراً مفوضاً لمصر فى بروكسل .

على أن كثيرين من السياسيين المعاصرين ، يؤكدون أن كامل البندارى كان بريئاً مما نسبته اليه على ماهر ، وأن بطانة الملك وقد ضايقها سيطرة على ماهر على القصر ، انتهزت فرصة غيابه للتخلص منه .

ولدى من المؤشرات ، ما يؤكد أن حسنين باشا ، كان له دخل فى هذه العملية ، خاصة وأنه عندما كان رائداً لفاروق ، وفاروق يتلقى العلم فى لندن ، قد أثر عليه بصورة هائلة فى كثير من الأمور السياسية وغير السياسية . ودليل أنه بعد أن استقال على ماهر باشا ، من رئاسة الديوان ، ليتولى الوزارة ، ترك منصب رئيس الديوان خالياً ، ليعود اليه بعد أن يترك الوزارة . ولكن حسابات على ماهر قد أخطأت فى هذه المرة ، لقد استقال من رئاسة الوزارة - بعد أن ألغىها فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ - فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ . لكنه لم يشغل منصب رئيس الديوان ، وإنما شغل المنصب شخص آخر ، هو أحمد حسنين ، الذى عين رئيساً للديوان الملكى فى ٢٧ يوليو ١٩٤٠ . أى بعد شهر من ترك على ماهر الوزارة . ويقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر عن أحمد حسنين باشا : أنه رجل دارس فاهم ، لبق ، مهذب ، عارف بالتسيارات والاتجاهات . جمع الى ثقافته الغربية ، المأما كافيها بالحياة المصرية . وكان على صلات حسنة ، وعلى صلات وثيقة بالاسرة المالكة . ويظهر أنه تمرس بحياة القصور ، وما يزكو فيها من دسائس وتيارات ، ووعى كل شئ من هذه الناحية ، وأراد لذلك أن يلعب دوره بمهارة . وقد أدرك منذ اللحظة الأولى ، التبعات الثقيلة التى ألقيت على كاهله ، وأدرك أنه أضحى أقوى رجل فى القصر ، وربما فى مصر .

» لقد سلك أحمد حسنين الطريق الذى حاول أن يسلكه على ماهر ، أراد أن يوطد مركز الملك فى الشعب ، لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ، ولكن لكى يحكم هو من ورائه . وكما فكر على ماهر ، فكر أحمد حسنين . . . . . ظن أنه وضع « فاروق » فى جيبه ، وأنه يستطيع بما توفر له من لباقة وما أكده من علاقات طيبة هنا وهناك ، أن يوفق خيراً مما وفق على ماهر . ولعله كان يضحك ، وهو الأمين الأول للقصر ، حينما كان يلعب مجهودات على ماهر للسيطرة على فاروق ، وحينما كان يلعب نيات رئيس الوزارة ورئيس الديوان قبل ذلك . فقد كان واثقاً من الأرض التى يقف عليها مطمئناً الى أن دور على ماهر ، موشك على نهايته . »

والذى أستطيع أن أقوله ، أن أحمد حسنين بذكائه الخارق ، قد لعب لعبته فى غياب على ماهر ، ليتخلص منه ، ومن كامل البندارى فى وقت واحد . فتحقق له ما أراد بالنسبة لكامل البندارى ، ولم يتحقق ما أراده بالنسبة لملى ماهر . . . . . الا فيما بعد .





## الباب الثالث

---



### مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة العربية

موضوع هام وخطير أثاره في مجلس النواب بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٨ ،  
النائب المحترم محمود أبو رحاب الذي كان قد وجه سؤالاً الى رفعة رئيس  
الوزراء محمد محمود باشا ، عما اعتزمته الوزارة دفاعاً عن فلسطين وبقائها  
جزءاً لا يتجزأ من الجسم الاسلامي وعما اذا كان اتخذ أى إجراء دبلوماسي في  
هذا الصدد نزولاً ، على رغبة الأمة .

وقد أجاب محمد محمود باشا ، ببيان ضاف قال فيه : تقدر الحكومة  
خير تقدير عواطف الشعب المصري نحو فلسطين ، وحرصه على طمأنينة أهلها  
وسلامتهم ، وهي منذ وليت الحكم قد أخذت نفسها بمعالجة أسباب شكواهم  
بالوسائل الدبلوماسية ممثلة أملاً بأنها سوف تصل الى حل عادل يطمئن اليه  
أهل فلسطين ، ويستريح له العالم العربي ، ولا تزال الحكومة تواصل السعي  
مع الدولة الحليفة ابتغاء الوصول الى هذه الغاية ، منتبهة كل فرصة لمعالجة  
المشكلة وحلها على النحو الذي يتحقق به العدل ، وتطمئن له النفوس و...و...

ويشكر النائب محمود أبو رحاب رئيس الحكومة على اجابته راجياً منه  
أن يضاعف مجهوده الكريم لان الأمة العربية تتطلع اليه فهو رجل الفضل ،  
ورجل السلام .

وكان النائب المحترم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، قد وجه أيضاً  
سؤالاً مشابهاً ، الى رئيس مجلس الوزراء الذي اكتفى برده على محمود أبو رحاب ،  
وكان من بين ما علق به الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أنه أراد بتوجيه  
السؤال الى رئيس الوزراء ، أن يدلى ببيان يصر فيه عن عواطف الأمة المصرية  
نحو فلسطين القطر الشقيق ، وكان النائب المحترم ، عبد الحميد سعيد قد وجه  
أيضاً سؤالاً مشابهاً ، لرئيس الحكومة ، وقد عقب على اجابة رئيس الحكومة  
بقوله :

ان فلسطين الشقيقة المذبذبة التي تربطها وائانا روابط قوية متينة ، تأكلها النيران أكلا ، وتنتابها المصائب وينصب عليها العذاب ان السياسة الانجليزية اليهودية ترمى الى اقامة دولة يهودية « - وحذر النائب الوطني عبد الحميد سعيد من خطورة ما يراد بالمسجد الأقصى ، وقال بلهجة قوية « كان يجب على مصر ، قائدة النهضة العربية الاسلامية بل كان يجب على الحكومة ان تكون أسرع الحكومات في الدفاع عن فلسطين والمسجد الأقصى ، والا اضعنا كرامتنا أمام العالم العربي ، وأمام العالم الاسلامي » .



ويطالب النائب المحترم محمود لطيف بك بمناهضة فكرة تقسيم فلسطين كما يطالب بمعرفة ما اتخذته الحكومة المصرية ، ازاء الاعتداء الذي وقع من الحليفة بريطانيا على المسجد الأقصى ، ويكتفى رئيس الحكومة ، بالقول ، بان الحكومة الحاضرة قائمة بواجبها خير قيام في هذا الموضوع .

وبينما تقابل الأغلبية كلمة رئيس الحكومة بالتصفيق يعلن النائب المعارض محمود لطيف بك ، أنه سيحيل سؤاله الى استجواب .



وأضيف الى ما سبق أن المحامي ، والمستشار السابق ووكيل مجلس النواب الأسبق محمد توفيق خليل - تفضل - رغم شيخوخته - بزيارتي مهديا اياي تقريراً من أعمال المؤتمر البرلماني الرابع والثلاثين ، للاتحاد البرلماني الدولي ، الذي انعقد في مدينة لاهاي - هولندا - في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ .



وكان وفد مصر الى ذلك المؤتمر قد تألف برئاسة محمد توفيق خليل ، وكيل مجلس النواب وقتئذ بعد أن اعتذر عن المشاركة في المؤتمر رئيس مجلس النواب محمد بهي الدين بركات باشا وكان الوفد قد شكل من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب التالية أسماءهم : « من النواب » مدوح رياض ، محمد فكري أباطة ، عطا عفيفي بك ، رينيه قطاوي بك ، محمود أبو الفتح ، ومن « الشيوخ » : عبد الحميد أباطة بك ، وهيب دوس بك ، ميشيل رزق .

وتقرير الوفد المصري المقدم من محمد توفيق خليل بك ، الى مجلس البرلمان المصري ، والذي يقع في حوالي تسعين صفحة ، من أهم التقارير البرلمانية ، وهو من زاوية القضية الفلسطينية وثيقة هامة تؤكد أن شعب مصر ،

كان يحمل عبء الدفاع عن الشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية في وقت لم يكن فيه الاحتلال البريطاني لفلسطين ، المتحالف مع الصهيونية يسمح لصوت الشعب الفلسطيني أن يرتفع خارج فلسطين .



وكم وددت ، لو اتسع المجال لنشر نص خطاب ممدوح رياض ، أحد أعضاء الوفد المصري الذي ألقاه في المؤتمر في مساء ٢٢ أغسطس عن القضية الفلسطينية ، والذي يقع في حوالى خمس وعشرين صفحة .

وكم وددت ، لو اتسع المجال ، أيضا لنشر تفاصيل المناقشات الحامية ، التي دارت بين النائب ، المصري ممدوح رياض ، ومستتر ريس ديفز عضو مجلس العموم ، البريطاني ، ليعرف من لا يعرف ، أو من يعرف وينكر أنه يعرف أن مصر – ومصر وحدها وقتئذ – كانت الترجمان ، الصادق ، الأمين عن آمال وأمانى وآلام ومتاعب الشعب الفلسطيني .

فقط أشير الى بعض ما ورد في خطاب ممدوح رياض ، الذي ألقاه باسم مصر شعبا وحكومة ، كما أشير مجرد إشارة الى ما دار بين ممدوح رياض ورئيس ديفز داخل جلسات المؤتمر البرلماني الدولي .

وقبل ذلك كله ، أحب أن أسجل هنا – للتاريخ – موقفا وطنيا ، برلمانيا رائعا ، وقفه الاخوة المصريون المشاركون في المؤتمر ، لقد ورد في التقرير السنوى للسكرتير العام للاتحاد البرلماني والذي ألقى في المؤتمر ، وهو يستعرض الأحداث البرلمانية ، فى العالم كله ، أن أمرا ملكيا قد صدر بإقالة وزارة مصطفى النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ لمعارضتها للدستور .

ولم يكن من بين أعضاء وفد مصر ، الى المؤتمر البرلماني الدولي الا عضو واحد ، أو اثنان ينتميان الى الوفد المصري كحزب ، بل لقد كان غالبية الأعضاء ، يعارضون حزب الوفد المصري معارضة شديدة ولكنهم جميعا لم يقبلوا أن تنتهم وزارة مصرية فى مجتمع دولى ، وفى وثيقة دولية بمعارضتها للدستور .



وفور انتهاء السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولي ، من القاء تقريره السنوى اجتمع الأعضاء المصريون وقرروا بالإجماع ، أن يطلبوا الى السكرتير العام حذف تلك الفقرة الخاصة بمعارضة وزارة النحاس باشا ، للدستور ،

من التقرير السنوى . بل وكتبوا مذكرة بهذا المعنى ، سلمت للسكرتير العام فى ٢٥ أغسطس ١٩٢٨ ، وعلى الفور وافق السكرتير العام - والمؤتمر - على حذف تلك العبارة . بل ان السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولي ، اعتذر عن كتابته لتلك العبارة مؤكداً انه نقل هذه العبارة . عن نص الأمر الملكي الخاص بإقالة الوزارة كما نشر فى جريدة « الطان » الفرنسية ، وجريدة « التايمز » الانجليزية . وذكر السكرتير العام ، ان من صالح مصر ، أن تسهر على صحة الأخبار التي تنشرها عنها أجهات الصحف فى العالم كما أن من صالح مصر أن توافى المنظمات الدولية بعدد من الوقائع المصرية باللغة الفرنسية أو اللغة الانجليزية .



أما خطاب ممدوح رياض عن القضية الفلسطينية ، فقد كان بمثابة وثيقة خاصة بالقضية الفلسطينية تؤكد أن فلسطين بلد عربى ، وأن العرب هم أصحابها وسكانها منذ أجيال عديدة ، وأنه يجب على المجتمع الدولي ، وعلى دولة الاندلس . بريطانيا أن تلتزم بمصالح العرب ، أصحاب البلاد الأصليين ، وألا تفضل على مصالحهم مصالح المهاجرين ، اليهود .

ويطالب ممدوح رياض - باسم مصر - شعبا ، وحكومة - بضرورة مراعاة أحكام القانون الدولي العام ، بالنسبة للشعب الفلسطينى . وضرورة تنفيذ مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون ، التي تعترف بأن لكل شعب حقه فى تقرير مصير بلاده .

ويؤكد ممدوح رياض - بالأرقام ، والتقارير والبيانات الرسمية - أن فلسطين اكتظت الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بالسكان الى اقصى درجة تتفق وموارد البلاد الطبيعية من زراعية واقتصادية ، فيكون من خطئ الراى ، وقلة التبصر بالعواقب مواصلة العمل بسياسة اياحة مهاجرة اليهود الى فلسطين ، على الرغم من معارضة أهل البلاد فى ذلك مع الاعتراف لليهود ، بأنهم يعمرون الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بطروف عصبية من اضطهاد ، ونفى يجعلهم فى محل عطف ورعاية شاملة من الانسانية كلها .



على أن هذا العطف - هكذا قال ممدوح رياض بالحرف الواحد - وتلك الترعاية . لا يجب أن تبدأ على حساب فلسطين وحدها ولا سيما أن فلسطين - حتى على فرض امكانية مضاعفة عدد سكانها الحاليين ، وقبول نصف مليون من المهاجرين المجدد بها ، وهو فرض جدلى تأباه طبيعة البلاد - لا تكفى لتأوى للعالم بحل قاطع للمشكلة اليهودية ، إذ أن اليهود يبلغ عددهم فى العالم بأجمعه

١٦ أو ١٧ مليوناً ، فليس في ايواء فلسطين لنصف مليون منهم وهو فرض لا يمكن تحقيقه حل للقضية اليهودية في العالم ، بينما أن الظلم كل الظلم للأغلبية العربية ، في فلسطين التي ليست أقل من غيرها استحقاقا للعدل والانصاف ، ولا يمكنها أن تصبر على الضيم .

ويقول ممدوح رياض : أن العمل على انقاذ اليهود من محتنتهم لا يكون بتوجيه أنظارهم شطر فلسطين ، التي لا تتسع لايوائهم ، بل هناك في العالم ، مناطق وانحاء لا يتناسب عدد سكانها مع خصب تربتها ، ومواردها الطبيعية ، وتسمح أحوالها بايواء اليهود بها ، على شرط أن تصفو النفوس ، وتعدل عن الانانية أخذاً بنصرة المضطهدين .

ولعل ذلك يتم في المستقبل القريب ، لتصبح فلسطين - تلك الأرض المقدسة ، التي استأثرت الى ميادين قتال - مقراً ومصدراً للوفاء والوثام والاخاء ، .



ورغم أن خطاب ممدوح رياض قد استغرق أكثر من ضعف الوقت المصروح به ، لكل الأعضاء ، الا أن جميع الأعضاء ظلوا يستمعون اليه - والكثيرون منهم وقوفاً حول المنبر - كما يقول التقرير - زهاء نصف ساعة .



ويقف مستر ريس ديفز ، عضو مجلس العموم البريطاني ، لياخذ على الخطيب المصري انتقاد الطريقة التي تنتهجها بريطانيا في معالجة المشكلة الفلسطينية ، من غير أن يتقدم باقتراح مفيد لحل المشكلة ، ويقول مستر ديفز أن أوروبا اليوم تؤلف معسكرين ، معسكر الدول الدكتاتورية من جهة ، ومعسكر الدول الديمقراطية من جهة أخرى فلا يصح أن تسترسل الدول الديمقراطية في مهاجمة بعضها بعضاً في حين أن الدول الدكتاتورية توحده جبهتها ، وتنظم صفوفها وتوطد تضامنها .

وياخذ مستر ديفز على الأستاذ ممدوح رياض أنه يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى هي بريطانيا !

ويقف ممدوح رياض مرة أخرى ، ليؤكد أنه أبدي وجهة نظر بلاده في مشكلة فلسطين ووجهة النظر هذه : انه لابد من البحث عن بلاد غير فلسطين تتسع لياوى إليها الشعب اليهودي ، المضطهد الآن في كثير من البلاد ، وإذا كانت بريطانيا قد بذلت ، كما تقول كل ما تستطيع لحل المشكلة الفلسطينية فقد اتضح لها أن هذا الحل في الأوضاع الحاضرة يكاد يكون مستحيلاً ، فلا بد من تعديل الأوضاع القائمة !

سنوات ما قبل الدورة ج٢ - ٣٥

والجدير بالذكر أن مصر ، طلبت أن يدرج في جدول أعمال المؤتمر المقرر قرار مبدأ هام هو أنه لا يجوز لحكومة أجنبية أن تملأ إرادتها ، على حكومة أخرى فيما يختص بشكل الحكم ، ونظامه » .

وجرت مناقشات طويلة انتهت برفض الاقتراح المصرى بأغلبية ١٧ ضد ١٤ صوتا !!

وان كان المؤتمر قد وافق بالإجماع على القرار التالى : يقرر المؤتمر البرلماني ، أنه مقتنع تماما بأن هناك شرطا جوهريا لابد من تحقيقه لاستتباب السلام ، والوثام ، بين الشعوب واطراد التعاون الدولي في مصلحة جميع البلاد وهو أن يعترف بلا جدال لكل دولة بحقها في تقرير نوع الحكم الذي ترضيه لنفسها ، وذلك بغير تدخل الشعوب ، أو الحكومات الأخرى في هذا الشأن بأية وسيلة .



لقد كانت القضية الفلسطينية - كما هي لا تزال الى اليوم ، ومستبقى دائما - القضية العربية الأولى بالنسبة للشعب العربي في مصر ، وكانت القضية الفلسطينية في تلك المرحلة قد دخلت مرحلة جديدة من مراحل تطورها بعد أن اشتد الصراع العربي الاسرائيلي ، وبعد أن رفض العرب ، واليهود الحلول ، التي اقترحتها لجنة التحقيق البريطانية الملكية حيث اعتبرها الطرفان - عمليا - قد زادت المشكلة تعقيدا ، على تعقيد ، وكانت لجنة التحقيق ذاتها قد ذكرت في تقريرها أن مقترحاتها ، لن تحقق مطالب العرب ، واليهود ، ولذلك فهي - أى لجنة التحقيق الملكية - قليلة الثقة في أن تلقى مقترحاتها ، رفضا أو قبولا ، وكانت لجنة التحقيق الملكية قد رأت تقسيم فلسطين بين العرب ، واليهود وكان معنى التقسيم الذي اقترحته اللجنة أن العرب سيضطرون الى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها زمنا طويلا ، وبسطوا عليها سلطاتهم أجيالا ، متعاقبة وكان هذا التقسيم بالنسبة لليهود أنهم - وهذا منطقيهم وقتئذ - سيضطرون الى الاكتفاء بأقل مما كانوا يطمعون فيه ، والعرب - كما تقول بياناتهم وقتئذ - يعتبرون التقسيم كارثة لأنه يقيم دولة في جزء من صميم بلادهم الأصلية وهم يعتقدون ان كل ربح يناله اليهود انما ينتزع من اكبادهم ويقتطع من صلب حقوقهم ، واليهود - وكان هذا أيضا منطقيهم وقتئذ - كانوا يعتبرون التقسيم كارثة لأنه يحول دون انشاء الدولة التي منوا أنفسهم بانسائها منذ صدور وعد بلفور ولأنه يخصهم - كما جاء مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة التحقيق الملكية البريطانية - بشقة لا تزيد على أربعة آلاف كيلومتر محصورة في البلاد العربية مما يجعلها معرضة للخطر في كل لحظة وأنه فضلا عن ضيقها ، فهي لا تتسع لهذه الآلاف المؤلفة من مهاجرين من مختلف الإنحاء



والأقطار وكانت الشقة الضيقة التي اقترحت لجنة التحقيق الملكية البريطانية إعطاؤها لليهود ، لا تضم القدس كل القدس ، ولا تضم الخليل وبئر سبع وغزة ، وخان يونس وأريحا واللد ، ورام الله ، وطولكرم وجنين ، ونيسان ، ومجدو و ٥٠ و ٥٠ لأنها كلها وعشرات غيرها من المدن الفلسطينية ، كانت ضمن القسم العربي طبقا لما جاء في مشروع التقسيم الذي تقدمت به لجنة التحقيق الملكية البريطانية : ولن أطيل في الحديث عن الأحداث ، التي مرت بالقضية الفلسطينية ، ولا مشروع التقسيم فذلك كله وارد - وبالتفصيل - في دراستنا عن الصراع العربي الاسرائيلي وأحب - والشئ بالشئ - يذكر كما يقولون - أن أشير ، الى بعض أحاديث الوحدة العربية ، التي كانت تتردد وقتئذ في تلك الفترة - فترة وزارة محمد محمود باشا الثانية - وبعض الأحاديث التي أعنيها هنا استفاء اشتراك فيه بعض الزعماء ، والساسة ، وأعلام الأدب والثقافة وقد كان الاستفتاء من اعداد كاتب صحفى سورى هو الأستاذ محمد شاكر الخزرجي زار مصر ، والعراق وبلدانا عربية أخرى وكان معه سؤاله الهام ، الوحدة العربية ، هل من سبيل الى تحقيقها ؟

وهذه اجابات بعض المصريين كما وردت في هذا الاستفتاء :

● محمد محمود باشا - رئيس مجلس الوزراء المصرى وقتئذ :

تثير فكرة العروبة فى نفسى ذكرى تلك المدنية الباهرة ، التي قامت فى الشرق وشع نورها فى جميع الأقطار بظهور الاسلام وتعاليمه الخالدة ، وانى لألمح ضوء هذه المدنية ينبعث من جديد مما يملأ نفسى أملا فى قرب تحقيق تلك الرابطة لخير الشرق والانسانية .

● بهى الدين بركات باشا ، رئيس مجلس النواب المصرى الأسبق :

تربط مصر بالبلاد العربية صلات حميمة بعضها وثيق وبعضها ضعيف والبعض الآخر وسط بين هذا وذاك ومن البدهة أننا اذا ما تمهدنا هذه الصلات بالحنانية ، وعملنا على توثيق ما بين البلاد العربية من روابط ، اقتصادية وثقافية ، أمكن أن تيجنى هذه الأقطار من وراء ذلك الخير الكثير ، وهذا هو من رأيى ما يجب على الجيل الحاضر أن يعمل على تحقيقه ما استطاع الى ذلك سبيلا .

● حلمى عيسى باشا - أحد وزراء المعارف السابقين :

أعتقد أننا لسنا بحاجة الى أن ننشئ وحدة عربية فالعرب مرتبطون منذ الفتح الاسلامى بروابط تاريخية وثيقة ، لغتهم واحدة ، وفنونهم - وأساسها

الفن العربي - واحدة ، وإدائهم واحدة ، ودينهم واحد مرده القرآن والحديث ،  
انما الذى يتعين على البلاد العربية أن تقوم به هو التبادل الاقتصادى والتعاونى  
ومما لا ريب فيه سسيكون عظيم الأثر فى توثيق الروابط بين تلك  
البلاد و ٠٠ و ٠٠

● دكتور على ابراهيم باشا - نابغة الطب والجراحة فى مصر :

طلما ناديت ولا أزال أنادى بجمع شمل أطباء العرب واحياء الطب العربى  
وتوحيد المصطلحات الطبية وها أنذا أنادى بالعمل على ربط الثقافات العربية  
بعضها ، ببعض ولقد حققت الجمعية الطبية المصرية ، التى أشرف برئاستها  
جزءا من هذه الأمنية ، وعلى رجال السياسة فى الأقطار العربية أن يقوموا من  
جانبهم بمجهودات ، أوسع نطاقا فى جميع نواحي الحياة الثقافية وجعلها كتلة  
واحدة وإعادة عزها ، ومجدها القديم .

● أحمد عبد الوهاب باشا أحد كبار رجال الاقتصاد :

الوحدة العربية أمنية أبناء العرب جميعا لكنها حتى الآن ، لا تزال حلما  
أكثر منه حقيقة ، وعندى أن وسائل تحقيقها كثيرة متنوعة ومنها ما هو  
اجتماعى ، ومنها ما هو اقتصادى ، ولو أن هناك هيئة مشتركة تمثل بلاد  
العروبة تتولى دراسة هذه الوسائل التى تقرب البعد ، وتحقق ما لا يزال حنى  
الآن فى عالم الخيال .

● نجيب الهلالي باشا : ( وزير سابق )

لقد الفت أمم الغرب عصبة للتعارف والتعاون وخدمة السلام وتقدم  
الحضارة فما أولى الشعوب العربية بمثل هذا التعاون وهى ذات الماضى ، المجيد ،  
المشارك ، ومن رأى أن أفضل الوسائل لتحقيق هذا التعاون ، العمل على تقريب  
الثقافات العربية واحكام الروابط الأدبية بين أبناء الشعوب العربية المختلفة .

● توفيق دوى باشا : ( وزير سابق )

ان وجود البلاد العربية فى بقعة واحدة وارتباطها بوحدة اللغة والثقافة ،  
والتقاليد ، كفيلة بأن تجعل منها فى المستقبل القريب كتلة واحدة ، وما من  
شك فى أنها ستصبح يومئذ قوة لا يستهان بها وعندى أن على الزعماء فى كل  
قطر ، من هذه الأقطار أن يبشوا روح القومية العربية فى بلادهم بعيدا عن التحزب  
الدينى ، وعندئذ فقط يتحقق ذلك الحلم الجميل !

● د . محمد حسين هيكل باشا : ( وزير سابق )

أنا ممن يؤمنون بالفكرة على أن يكون أمامنا مثل أعلى . والوحدة العربية ،  
انما تتحقق يوم يقوم فى الشرق العربى ذلك الرجل الالهى ، الذى يدوى صوته

فى الآفاق فيسمع الناس بها ، ويفتدون بحياتهم الدعوة ، التى يريد أن تنشر فى الخافقين ، أما أن تكون الوحدة العربية مقصودا بها تحرير أمم الشرق العربى أو تحسين أحوالهم فذلك أمر هين وهو فى رأى ليس خيرا من الفكرة القومية .

فليعمل الدعاة لما يدعون اليه اليوم ان شاءوا لكنى أرجو أن يجيء اليوم الذى يقوم فيه الدعاة للمثل الأعلى .

● د. طه حسين « بك » :

أنا من أشد الناس حبا للوحدة العربية وحرصا على أن يكون الاستقلال القومى ، الوطنى أساسا لها ، وعلى أن تكون الثقافة والتعاون الاقتصادى من أهم الوسائل المزدية إليها ، وليس من شك فى أن الدعوة الى انشاء جماعة تمثل الأمم العربية وتتبادل الرأى فى مشاكلها المختلفة من أنفع الدعوات وأقومها ، فلعلها تجد من قادة الرأى فى البلاد العربية استعدادا حسنا .

● عباس محمود العقاد :

الوحدة العربية من حيث التعاطف قائمة لا تحتاج الى دعوة ومن حيث اللغة والثقافة آخذة فى التمكن والشيوع ومن حيث المصالح الاقتصادية ، يستطاع تدبيرها وتنظيمها على مدى الأيام .

أما الوحدة العربية من حيث الحكم فلسنت من أنصارها لاننى أميل الى المزيد من التخصص والاستقلال ولا أحب المزيد من التواكل والاندماج وخير من وحدة الحكم تعاون صادق يقوم على تبادل الشعور وتبادل المصالح وتبادل الآراء ، فإذا جاءت الأيام بما ليس فى الحسبان فذلك اذن حكم الأيام الذى لا حكم بعده لانسان .

● عبد القادر المازنى :

ربما كان ايمانى بالوحدة العربية راجعا الى أننى عربى فما فى دمي قطرة واحدة ، غير عربية والله الحمد وللذين يظنون أن الوحدة العربية حلم جميل ليس الا . . أقول اننا كنا جميعا فيما مضى أمة عربية واحدة بفضل النهضة ، التى أضرخ الاسلام تيارها فالذى كان من قبل يسهل أن يكون كرة أخرى ، ثم اننا أبناء لغة واحدة مهما تناهت بنا البلاد ولا قيمة للفواصل التى أوجدتها الاستعمار فان هذا عارض يزول وأول ما نحتاج اليه هو الايمان بالوحدة العربية، أما الوسائل فتجيء بعد ذلك فى أوانها وعلى مقتضى الأحوال والظروف .

### ● توفيق الحكيم :

افنى على الرغم من رغبتى فى تكوين شخصية مستقلة .. لكل أمة من الأمم العربية أحب أن تتذكر دائما أننا ازاء الغرب لنا صفة واحدة تجمعنا وينبغى لنا أن نحافظ عليها ، فاوروبا اليوم عندما تبين لها خطر الحروب ، التى تقوض المدنات ارتاعت وخافت على مصر ما تسميه « الروح الأوروبى » فعقدت من أجل ذلك المؤتمرات دعى اليها كبار مفكرى الأمم الأوربية وبعد أن راوا الأخطار التى تهدد هذا الروح الأوروبى ونحن الشرقيين لنا من غير شك كذلك ما نستطيع أن نسميه الروح الشرقى ، أى طابعنا الفكرى ، وطريقة نظرنا الى الأشياء ، وعقائدنا وتقاليدنا واحساسنا بالجمال الذهني ومشاعرنا نحو مظاهر الطبيعة المختلفة وأسلوبنا فى التعبير عن حقائق الأشياء فإذا نادينا بالوحدة العربية فانما ، ذلك لنعلم كتلة الروح الشرقى أمام كتلة الروح الأوروبى .

### ● فكرى إياطة :

الوحدة العربية فى نظرى عصبه أم عربية ترعى مصالح اعضائها السياسية ازاء الدول الكبرى الطامعة فيها أو ذات العلاقات الوثيقة بها فإذا كانت فكرة الوحدة العربية هى هذا أو شيئا منه فسوف نصطدم بعقبات سياسية فانه ليخيل الى أن نوعا من الأنانية السياسية قد بدأ يتسرب الى الدول العربية وكان كل واحدة تقول : « حسبى مصائبى » فإذا كان حسبى غير صحيح وأتمنى على الله أن يكون كذلك فإن هذه المجاملات المتبادلة بين الأمم العربية تصلح فيما بعد أن تكون أساسا لكتلة واحدة ، ولكن على الراغبين فى هذا التشكيل أن يعينوا أولا المصلحة ، فى هذه الوحدة بشجاعة ، وقوة ، كما عليهم أن يعقدوا المؤتمرات الدولية للدعاية كل عام فى دولة من دول العرب ، مستعينين بالصحافة وبأسواق الأدب والرياضة والمؤتمرات الفنية اذ كلها وسائل تقرب الى الذهن فوائد الوحدة ، وترسخ فى القلب ضرورتها ، ومتى أثمرت هذه الدعايات جاء دور الاقطاب فوضعوا قواعد هذه الوحدة ودستورها ٩٠٠٠



ولقد حرصت أن أذكر وبالتفصيل ، وبالنص آراء تلك الشخصيات المصرية التى جمعت العديد من القادة السياسيين والاقتصاديين وكبار الكتاب والأدباء لا لأؤكد أن انتماء مصر العربى ، أصيل ، وقديم ، فذلك ما لا يحتاج الى تأكيد ، كل الذى أردته : اعطاء صورة لتفكير بعض القيادات المصرية فى الوحدة العربية وفى أسلوب تحقيقها فى منتصف الثلاثينيات .

## الفصل الثاني

### مؤتمر نسائي في القاهرة لنصرة القضية الفلسطينية

نشير الى حدث عربي هام وقع في أكتوبر ١٩٣٨ ، ونعني به انعقاد مؤتمر للمرأة العربية للدفاع عن فلسطين . وهذا المؤتمر يؤكد ، أن المرأة العربية بصفة عامة ، والمرأة المصرية بصفة خاصة . كانت عند مسئوليتها التاريخية ، بالنسبة للقضية الفلسطينية .

ودور المرأة العربية في فلسطين ، دور رائع وبناء .

ساهمت المرأة الفلسطينية في ثورات ١٩٢٩ ، و ١٩٣١ ، و ١٩٣٣ ، و ١٩٣٦ . و . . الخ . وقد قتل وسجن الكثير من الفلسطينيات ، كما أن الاتحاد النسائي المصري برئاسة هدى شعراوي قد لعب أخطر الأدوار في القضية الفلسطينية ودفعها الى الأمام .

واذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أنه في ٩ يونيو ١٩٣٦ عقد الاتحاد النسائي المصري ، اجتماعا لبحث الحالة في فلسطين ، وأصدر بإجماع الآراء ، قرارات خاصة « باكتتاب كل ذي نفس كريمة يستفزها الظلم والاستبداد » ، وتشكيل لجنة من عضوات الاتحاد لجمع التبرعات ، والاحتجاج على تنفيذ وعد بلفور ، الذي يث بذور الكراهية والشقاق ، وأقام الفوضى والثورة محل المحبة والسلام ، في تلك الأراضي المقدسة . كما قرر ارسال برقيات الى الساسة البريطانيين بطلب وضع حد لهذه السياسة البريطانية الخرقاء ، المخالفة لمبدأ احترام الشعوب الضعيفة ، ومناشدة نساء العالم وعصبة الأمم ، تأييد نساء فلسطين في قضية العرب القومية ، والدعوة الى وقف الهجرة الصهيونية التي تقضى على العدالة بسلب أمة بأسرها حقها الطبيعي في الحياة .

دعا الاتحاد النسائي المصري ، نساء الشرق لعقد مؤتمر للدفاع عن فلسطين ، وكانت الدعوة الى هذا المؤتمر باسم هدى شعراوي في ٤ سبتمبر ١٩٣٨ ، وكان من بين كلمات النداء الموجه الى نساء الشرق لعقد المؤتمر ، تلك الكلمات :

« برا بالهد الذي قطعناه على أنفسنا نحن نساء الشرق ، ووفاء بالوعد الذي ارتبطنا به مع أخواتنا العربيات في المؤتمرات الدولية المتعددة ، وهو أن نعمل متضامات على نشر الوثام بين الشعوب ، كل منا في بلادها ، وأن نسعى بكل الوسائل المشروعة الى منع الحرب ومساعدة جمعية الأمم في توطيد أركان السلام العالمي . وحسم أسباب النزاع بين الدول ، بالتسوية السلمية ، قررنا عقد مؤتمر نسائي شرقي للنظر في الحالة المؤلة التي نعانىها فلسطين ، منذ سنين عديدة ، تلبية لصوت ضمائرنا ولاستغاثة الانسانية المعنية في تلك البقاع المقدسة » .

وتوجه هدى شعراوي نداء الى سيدات مصر ، قبل وصول عضوات المؤتمر الى القاهرة ، تطلب فيه من كل مصرية « أن تعمل في دائرتها ، بكل ما تستطيع من حول ، للأخذ بناصر الحق » وأن تقوم كل واحدة منهن بواجب الترحيب والتعزيد للضيوف الجديرين بسمعة مصر ومكانتها بين الأمم العربية » .

ويحلو أن أن أشير - للتاريخ - الى أن المؤتمر عندما انعقد في القاهرة في ١٤ أكتوبر ١٩٣٨ ، اختار السيدة هدى شعراوي لرئاسته ، واختار وكيلات عنها : السيدة عادلة بيهم ، حرم الأمير مختار الجزائري « سورية » السيدة ايفلين جبران بستوروس « لبنان » الأنايسة صبيحة الهاشمي ، « العراق » السيدة وحيدة حسين الخالدي والأنايسة زليخا الشهابي « فلسطين » ، والسيدة نفيسة محمد علي علوبة ، والسيدة أمينة فؤاد سلطان « مصر » .

وكانت سكرتارية المؤتمر من بهيرة نبيه العظمة ، وسنية الأيوبي « سورية » نجلا جورج كافوري ، وحياة نور بيهم « لبنان » رفيعة الخطيب « العراق » ساذج نصار وعقيلة شكرى ديب « فلسطين » جميلة عطية أبو شنب ، ودريه فهمى وايفا حبيب المصري ، وتحية محمد « مصر » .

وكانت مندوبات فلسطين على النحو التالى : السيدات والآنسات طرب حرم عونى بك حسين الخالدى . عقيلة شكرى ديب ، زليخا الشهابي ، متيل مغنم مغنم ، ميمنة الشيخ القسام ، ساذج عقيلة نجيب نصار . رفاة الشهابي التاجي . سعاد حرم فهمى الحسيني . ماري نجيب أبو الشمر ، فاطمة وزاهية النشاشيبي . صبحية التميمي . مريم هاشم . وغيرهن . وغيرهن .

وكانت من مندوبات سورية في المؤتمر ، السيدات والآنسات : بهيرة حرم نبيه بك العظمة . ثريا الحافظ . فطينة كريمة نبيه بك العظمة . حرم

محيي الدين باشا الجزائري • نازك العابد • أسما عقيلة فارس بك الخوري •  
مرة داغستاني •• و •• و ••

وكان من بين مندوبات مصر ، الى جانب السيدة هدى شعراوي كل من  
السيدات والأنسات : نفيسة حرم محمد علي علوية باشا ، أمينة حرم الدكتور  
فؤاد سلطان بك • بسيمة حرم عبد الرحمن رضا باشا • عزيزة حرم الدكتور  
حسين هيكل باشا • بهيجة حرم حسن بك رشيد • انصاف حرم الدكتور  
منصور بك فهمي • ومنيرة نابت وماري كحيل • وحواء ادريس • ونعيمة  
الأيوبى • وزينب الغزالى •• و •• و •• الخ •

وكان انعقاد هذا المؤتمر فى هذا الوقت بالذات دفعة قوية للنضال  
الفلسطينى خاصة أن الشعب المصرى قد رحب بانعقاد هذا المؤتمر على أرض  
مصر ، وقد رحبت الصحف المصرية ، التى تصدر باللغة العربية والتى تصدر  
باللغات الأجنبية فى مصر فيما عدا جريدتين تصدران بالفرنسية ، كان لهما  
موقف معاد لذلك المؤتمر تجلى فيما صدر عنهما من تعليقات غير ودية تجاه شعب  
فلسطين •

كانت جلسة افتتاح المؤتمر النسائى بدار جمعية الاتحاد النسائى المصرى  
بالقاهرة فى الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ٢١ شعبان ١٣٥٧ ، ١٥  
أكتوبر ١٩٣٨ ، وكانت جلسة الافتتاح برئاسة هدى شعراوي •

● حضر الجلسة « عدد كبير من الزائرين ، والزائرات فى مقدمتهم - كما  
قيل يومئذ فى وصف حفل الافتتاح - بعض عقيلات الوزراء ، والوزراء السابقين  
وزعماء الوفود العربية فى المؤتمر البرلمانى العالمى الذى انعقد بالقاهرة ، وقد  
أعد للرجال مكان خاص فى شرفات قاعة الاجتماع •

وافتححت جلسة الافتتاح بنشيد فلسطين الذى نظمه خصيصا لتلك  
المناسبة الشاعر محمود أبو الوفا ، ولحنه الأستاذ محمد القصبجى وأنشدته  
تلميذات مدرسة الاتحاد النسائى المصرى وكان من بين كلمات ذلك النشيد :

يا فلسطين اسلمى نلت السلامة  
اسلمى يسلم لنا شعب الكرامة  
أرخص الأرواح فى حفظ الذمار ...  
وأرتضى بالموت فى حب الديار  
يا له شعبا أصيل الانتخاب  
لم لا يبلغ فى العز مراده ...



بعد ما أصبح عنوان الكرامة  
يا فلسطين أيا قسم السلام  
كيف عدت الآن مهذا للخصام  
عجبا والظلم للفرد حرام  
كيف يرضون للشعب أن يضام  
ظلموه ، حكموا فيه الغريم  
جرحوه ، شردوا عنه الزعيم  
أخرجوه من حمى ، البيت الكريم  
لم يرأعوا لحمى البيت كرامة  
لا ، ولم يخشوا من الناس الملامة  
يا بنات الشرق هذا يومكن  
في فلسطين صبايا مثلكن  
قتلت أو شردت رجالهن  
تركوا الأطفال في أحضانهن  
لم يجنن الآن من يرجمهن  
ويعيد النور في بسماتهن  
يا الهى ، يا الهى كن لهن  
وصن الشرق وتوله مرامه  
وأعد يا رب للشرق مقامه

وتفتتح السيدة هدى شعراوي المؤتمر بكلمة تشكر فيها الحاضرات ممن  
« تكبدت متاعب السفر وانتقلن الى مصر من اخواتنا الفلسطينيات ، والعراقيات ،  
والسوريات ، واللبنانيات ، والایرانيات لمشاركتنا فى هذا الاجتماع ، الخطير  
للبحث فى الحالة المحزنة التى تجتازها فلسطين ، وللتشاور معنا فى الطرق  
العملية للوصول الى حل هذه المشكلة على أساس العدل ، والانصاف وللاحتجاج  
على أعمال الظلم ، والارهاب التى ترتكب فى تلك البقاع المقدسة .

وتمضى السيدة هدى شعراوي قائلة : « أعبر لحضراتكم عن سرورنا  
واغتنباطنا بهذا الاتحاد الذى شد أزرنا ووجد صفوفنا وزاد العروبة قوة ، ومتانة  
فى هذا الظرف الدقيق ، باشتراك الجنسيتين فى الدفاع عن هذه القضية العادلة  
اشترাকা فعليا ، سيكون له اثره المنتج فى حلها ان شاء الله كما سيكون فى سجل  
تاريخ نهضة الشرق الحديثة صحيفة بيضاء اذ يظهر للعالم اجمع ان محنة  
فلسطين لم تثر خواطر رجال الشرق وحسب بل أفزعت نساء الأقطار العربية  
عامة وروعتهن بفظاعتها ووحشيتها ومنافاتها لقواعد العدل ، ومبادئ الانسانية



وانتهاكها لحرمات الحق والسلام فقمين يشاركن الرجال لانقاذ فلسطين المذبذبة  
من جور الاستعمار الانجليزى والاحتلال الصهيونى » •

وعن وعد بلفور تقول هدى شعراوى : تتور فلسطين اليوم وتجاهد  
لا لنيل استقلالها فقط بل للنجاة من حكم الاعداء الذى اصدره عليها « بلفور »  
بتصريحه المشنوم وترديد الحكومة الانجليزية تنفيذه بكل فظاعة ووحشية •  
وتقول هدى شعراوى : يقولون أنه لبس من السهل أن تتقهقر دولة قوية  
كبريطانيا العظمى ، تعتمد على قواتها البحرية ، والبرية والجوية ، وتدفع  
لمشيئة شعب أعزل لا سلاح له الا ايمانه بالحق ولكن الرجوع الى الحق فضيلة  
وأفضل للقوى الا يستعمل قواته الا ازاء أعداده وأقرانه أو يحتفظ بها لوقت  
الحاجة •

وتقول هدى شعراوى : من الغريب ، أن الشعب الانجليزى الذى كان  
يفخر بان لبريطانيا شرف القضاء على الرق ، وحماية الأمم الضعيفة يرضيه اليوم  
أن تقوم حكوماته ببهنة النخاسة ، فى أبشع مظاهرها بمحاولتها فرض  
الصهيونيين على شعب كامل رغم أنه ، وتمليكه أراضيهم بيد أن النخاسين فى  
الماضى كانوا على الأقل يتركون للعبد حرية اختيار سيده مهما بلغ الثمن الذى  
يعرض عليهم •

وتشير هدى شعراوى الى تخلى بريطانيا عن شعب الحبشة ، بعد عدوان  
موسوليني عليه ، والى تخلى بريطانيا أيضا عن تشيكوسلوفاكيا اثر هجوم هتلر  
عليها ، ثم تقول : ان بريطانيا العظمى لا تستأسد ، الا على الأمم الضعيفة  
ولا تحترم الا القوة ، على اختلاف انواعها ، ولا يخفى على حضراتكن ما لليهود من  
قوة الدينار •

وتنتهى هدى شعراوى خطابها الجامع بقولها : لما كنا نريد أن نعيش فى  
وئام مع اليهود المواطنين فانا نطالبهم بالتضامن معنا فى ارجاع الصهيونيين عن  
أحلامهم الخرافية فى التثبيث بتحقيقها •

وتشكر هدى شعراوى رفعة محمد محمود باشا رئيس حكومتنا الرشيدة  
على الجهودات القيمة التى يبذلها فى الدفاع عن فلسطين فى كل فرصة سنحت  
له كما تشكر رئيسة المؤتمر فى نفس الوقت الصحافة العربية النزيهة التى  
طالما ساعدتنا فى تنوير الراى العام وإطلاعه على الحقائق بانتصارها للحق ،  
والعدل •



كما تشكر أيضا السيدة هدى شعراوى كلا من واصف غالى باشا ، الذى  
كان أول مصرى ارتفع صوته رسميا بالدفاع عن فلسطين فى عصبه الامم  
وعبد الفتاح يحيى باشا على دفاعه الأخير عن فلسطين فى تلك العصبة •

وترسل هدى شعراوي من أعلى المنبر تحية الاعجاب والتقدير الى ابطال فلسطين المجاهدين والى زعمائهم الأحرار ومبغديهم وعلى رأسهم سماحة السيد أمين الحسيني أفندي داعية الله أن يكلاً بعنايته ورعايته اليتامي والثكالي والارامل اللاتي أصبحن لا موئل لهن ولا نصير الا الله سبحانه وتعالى .

وبعد خطاب هدى شعراوي يجيء خطاب السيدة طرب عبد الهادي كريمة الشهيد سليم الأحمد عبد الهادي ، وعقيلة عوني بك عبد الهادي أحد زعماء فلسطين المبعدين - وقتئذ - وعضو اللجنة العربية العليا ، ومندوب المرحوم الملك الحسين في مؤتمر فرساي .

وكان خطاب السيدة طرب عبد الهادي - بحق - صرخة مدوية لشعب فلسطين البلد العربي ، الذي يراد افناء شعبه العربي ، وابادتهم واجلاؤهم عن ديارهم ، واخراجهم من اوطانهم ، ليحل محلهم شعب غريب عنهم . صرخة مدوية لفلسطين التي تأمرت أقوى دول الأرض ، وادهى شعوب العالم ، على افنائها . فلسطين التي تشاهد اليوم مأساة فظيعة لم يشاهد العالم لها مثيلاً وتنزل بها مظالم ، لا عهد للمصور المظلمة بأشباهها : فلسطين التي يتيتم أطفالها ، ويشنق شيوخها وشبابها ويشرد رجالها ، وتسمر مدنها وقراها ، وتنسف بيوتها ، وتحشى سجونها بالآبرياء .

وبعد هدى شعراوي وطرب عبد الهادي يجيء صوت سورية مثلاً في عقيلة نبيه بك العظيمة من زعيمات سوريا وسكرتيرة لجنة السيدات للدفاع عن فلسطين وعضو جمعية « نقطة المرأة الشامية » بدمشق .

وفي خطاب السيدة بهيرة نبيه العظيمة تحديد واضح لما يجب ، على عضوات المؤتمر اتخاذه من قرارات وقوصيات :

- فلسطين بلاد عربية على المؤتمر تأييد عربيتها .
- المطالبة بسد أبواب الهجرة الصهيونية ووقفها عند حدها بل بوقفها تماماً .
- لا بد من المطالبة بانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .
- لفلسطين الحق الطبيعي والشرعي في الحرية والاستقلال فيجب على المؤتمر تأييد هذا الحق ، والمطالبة به .
- الدعوة الى مقاطعة بريطانيا اذا هي أصرت على ارتكاب ما ترتكبه في فلسطين من ابادة وتعذيب و . . . و . . .
- الدعوة الى مقاطعة اليهود ، في كل بلد يضم العرب والمسلمين الى أن يرتدعوا عن موقفهم ويرتدعوا عن تمثيل روايتهم الى غير ذلك من المطالب .

ويكون خطاب السيدة نجلا كفوري عقيلة الأستاذ جورج كفوري بك - من أدباء لبنان - قطعة أدبية ممتازة : تدعو السيدة نجلا كفوري الى ارسال الوفود لا الى جمعية الأمم ، ولا الى أى بلد من بلدان الغرب بل الى العرب في اقاصى صحاريهم وشواطئهم ، وإلى المسلمين في أربعة أركان المعمورة وإلى المسيحيين في أطراف الدنيا ، ليعرف الجميع ما ترتكبه بريطانيا من فظائع في ثالث الحرمين وأولى القبلتين وليعرفوا أن بريطانيا تريد تسليم قبر المسيح الى اليهود .

ان وراء فلسطين سبعين مليوناً من العرب .

ان وراء فلسطين مئات الملايين من المسيحيين المتدينين . بل أن وراءها كل ذى وجدان حتى وضيع سليم .

وتنهي السيدة نجلا كفوري خطابها بقولها :

لقد أسمعتمكن لهجة قد تبدو غريبة عن المرأة فأستمحكن عذرا ، اذا ثقلت على أسمعكن الرقيقة هذه اللهجة الجافية .

ان الناس عندما يسمعون بمؤتمر نسائي يعقد لبحث مأساة فلسطين لا يتصورون ، الا جماعة من النساء يندبن ويبكين بالدمع السخين ، ولكن لأول مرة تريد الا تحقق هذا الظن فينا .

لقد بكى العرب مرة واحدة ، على أطلال الحمراء .

ولن يكون مرة ثانية على أنقاض فلسطين .

ان في فلسطين مبكى واحدا ولن يكون فيها مبكى آخر للعرب .



وتتوالى خطب العضوات السيدة ايفلين بستروس مؤلفة كتاب «يد الله» .. وعقيلة جبران بك بستروس من وجهاء لبنان والسيدة وحيدة حسين الخالدي عقيلة الدكتور حسين بك الخالدي رئيس بلدية القدس سابقا ، وكان منفيا في جزيرة سيشل أثناء انعقاد المؤتمر ، وهى وان مثلت فلسطين في المؤتمر ، الا انها كانت عراقية . الأنسة صبحه ياسين الهاشمي كريمة الزعيم ياسين باشا الهاشمي ، أحد رؤساء الوزارات العراقية . السيدة عقيلة شكرى ديب رئيسة جمعية تهذيب الفتاة الأرثوذكسية بالقدس ، السيدة عزيزة عثمان لبيب من سيدات إيران المتمصرات ، حرم الدكتور عثمان لبيب بك ، زليخا الشهابي ، سكرتيرة جمعية السيدات العربيات بالقدس ، ايفا حبيب المصرى ( مصر ) .

ثم تلقى تليينة من تلميذات مدرسة الاتحاد النسائي القصيدة التى نظمها الأستاذ أحمد محرم لمناسبة انعقاد المؤتمر ومطلعها :

جمعن المشارق ( فى المؤتمر )  
فقل للمغارب : أين المفر  
وفى قصيدة أحمد محرم تلك الايات :  
هو الظلم هيج كل القوى  
فما تستكن وما تستقر  
وراع الكرائم فاستلها  
وأطلقها من وراء الستر



أى ان يقول أحمد محرم :  
وجئن يقرن على عينه  
وينفذن من نابيه والظفر  
فيا لك من نمر فانتك  
وباللواتي يصدن النمر  
أخذن السهام لسددتها  
لطاف الانامل بيض البنان  
تذيب الحديد ، وتقرى الحجر  
تميل زلازلها بالجبال  
وتمضى نوافذها فى السرر  
( فلسطين ) خطبك غول الخطوب  
وذعر الزمان ، ورعب القدر  
تنام ، البراكين عن همها ،  
وما نلم بركانك المتفجر ا



وفى اليوم التالى تكون الجلسة الثانية : خطب مستفيضة من السيدة نازك  
العابد بيهم ( لبنان ) السيدة سعاد الحسينى ( فلسطين ) الآنسة رفيقة الخطيب  
( العراق ) ملك حمدي حلاوة - حرم أحمد حلاوة بك من كبار تجار القاهرة  
( من سيدات فلسطين البارزات ) آنسة حنيفة أحمد على علوبة ( بك ) ، وكانت  
وقتئذ يافعة وطالبة بمدرسة اليسيه ، مارى وزير ( العراق ) آنسة نبيهة ناصر  
( فلسطين ) ، ربا القاسم ( فلسطين ) منيرة ثابت ( مصر ) زينب الحكيم  
( مصر ) \*

ويقوم النادي الفلسطيني بالقاهرة حفل شاي لعضوات المؤتمر يرحب باسم  
النادي الأستاذ محمد علي الطاهر ويقدم للضيقات الأنسة ميمنة كريمة المرحوم  
الشيخ عز الدين القسام ، أول شهيد عربي استشهد في الثورة الفلسطينية ،  
ومن بين كلمات ميمنة :

« لست أول فتاة أستشهد أبوها في سبيل العرب فبينكن من مندوبات  
البلاد العربية الكثيرات فقدن أعزاهن إما شنقا ، على الأعواد أو رميا بالرصاص  
من أجل احياء مجد العرب : فهل الشهيد سليم الأحمد عبد الهادي الا والد طرب  
عبد الهادي ؟ وهل الشهيد لطفى الحافظ الا والد ثريا عبد الحافظ الرئيس ؟ وهل  
الشهيد عارف الحسيني مفتي غزة والشهيد عكر النشاشيبي والشهيد كامل  
البيدرى الا أقارب لكثيرات من مندوبات فلسطين ، وهل الشهيد يوسف العظمة  
وزير حربية سورية في عهد الاستقلال الثاوي في ميسلون الا عم قطينة العظمة،  
وهل الشهيد الأمير عز الدين الجزائري الا سليل الأسرة الجزائرية المثلة في  
مندوبات سورية وهل فقيه العرب الشهيد ياسين الهاشمي ، الا أبو صبيحة ؟  
حقا لقد صدق الشاعر حين قال :

ما بيننا يوم الفخار تفاوت

أبدا كلانا في المعالي مفرق



وكانت الجلسة الختامية للمؤتمر في ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ .

وفي كلمة هدى شعراوي اشارة ، الى « بعض النيات الحسنة التي دفعت  
أفرادا قلائل من المواطنين والمواطنات اليهود الى توجيه نداءاتهم على صفحات  
الجرائد الفرنسية يناشدونني فيها أن أعمل على التآلف بين العرب واليهود  
ليتكون منهم كتلة قوية تقاوم السياسة الأوروبية التي وصفها بعضهم بالسفك ،  
والتمطش الى السماء ، وألا نعيد عهد قابيل ، وهابيل » . وتقول هدى شعراوي  
« ومع تقديري لهذا الشعور الرقيق أقول ، اننا كنا أول من يعطف على اليهود  
ويستنكر الظلم الواقع من أوروبا ولكن الصهيونيين باعتمادهم على القوة الفاشية  
التي يثور عليها هؤلاء المتأبرون وتغذيتها بأموالهم لاغتصاب حقوق العرب حال  
دون فكرة الاتحاد وجعلنا ننفر منهم ولا نثق بصدق قولهم وقد كان الأولى  
بحضراتهم ان يوجهوا مثل هذه النداءات الى المختصين الظالمين وإلى المشجعين  
بسكوتهم على ارتكاب هذه المظالم في فلسطين فان كانوا صادقين حقا فيما  
يقولونه وما ينشرون فليؤيدوا مقرراتنا وليجهروا باستنكارهم وسخطهم على وعد  
بلغور الذي كان وإلا علينا وعليهم » .

ويشير البيان الختامي للمؤتمر الى مراحل تطور القضية الفلسطينية منذ  
نشوب الحرب العالمية الأولى وعدم قيام الحلفاء بتنفيذ وعودهم للعرب وإلى وعد

بلفور والانتداب البريطاني ، ولجان كراين ، وشو ، وتقرير سمسون ، ومؤتمر بلودان الذي رفض تقسيم فلسطين ، كما يشير البيان الى ما قاله واصف غالى باشا فى عصبة الأمم عن القضية الفلسطينية « ان مسألة فلسطين تهم مصر حكومة وشعبا الى اقصى حد ، بالنظر الى علاقات الجوار الدائمة بين البلدين وإلى العلاقات التاريخية والدينية ، التى تربط مصر والاماكين المقدسة بروابط أخوية قائمة على أساس وحدة اللغة والدين ، والحضارة التى تربطنا بالشعب الفلسطينى » كما يشير البيان أيضا الى الكلمة التى قالها واصف غالى باشا فى عصبة الأمم أيضا : « أن الحق والعدل يقضيان بأن تظل فلسطين للفلسطينيين هذا حق طبيعى فى أبسط اشكاله وأوضحها » .

وتؤيد قرارات المؤتمر مطالب العرب فى فلسطين بالغاء الانتداب البريطانى ، على فلسطين وانشاء دولة دستورية ذات سيادة فى فلسطين واعتبار وعد بلفور باطلا من أساسه ولا قيمة له ، ويرفض المؤتمر تقسيم فلسطين رفضا باتا وفورا واعتبار فلسطين وحدة تامة لا تتجزأ . بالإضافة الى استنكار سياسة بريطانيا فى فلسطين وضرورة اسداء المساعدة العربية للشعب الفلسطينى و...و.

وتلقى السيدة متيل مغنم عقيلة الاستاذ مغنم مغنم ومؤلفة كتاب « المرأة العربية » باللغة الانجليزية ( فلسطين ) كما تلقى الأنسة زينب الحكيم ( مصر ) والأنسة منية ثنيان كريمة عبد اللطيف بك ثنيان - من علماء العراق - وزليخا الشهابى ( فلسطين ) وساذج نصار عقيلة الصحفى نجيب نصار وصاحب جريدة ، الكرمل ( حيفا ) ، يلقي هؤلاء كلمات فى الجلسة الختامية .

وفى المؤتمر ، ألقىت رسائل من السيدات والآنسات ابتهاج زعيتر ( نابلس ) أنيسه الخضراء ( عكا ) فائقة مدرس ( حلب ) اسمى طوبى ( عكا ) حميدة الجراح ( عكا ) ، وألقىت قصائد تحية للمؤتمر ، من فايضة سعيد عبد الحميد ( نابلس ) فوزية سلامة

وترسل سيدة اجنبية تقيم فى مصر ، الى هدى شعراوى قصيدة بالانجليزية ( وهى صورة لتفكير ذلك العصر ) وفيما يلى ترجمة القصيدة :

الناس أجمعون ، كانوا يخشون الأسد البريطانى

وكانوا ، يرتجفون من هيئته ويرهبون هجمته

حتى جاء يوم تقدم موسولينى ، اليه بثبات

ولوى ذيله فى غير وجل

زار الأسد وفقر فاه

وكان بلا أنياب ليس فيه ما يخيف

ورمجر في دهشة وقال :  
 وقصوا العقوبات  
 وهذا كل ما أمكنه أن يقول •  
 وللتاريخ نقول أن للدكتور ابراهيم ناجي قصيدة عن فلسطين مطلعها :  
 اخذ العين والفؤاد جميعا :  
 قبسا من جوانب الشرق بادي  
 جمع الامل والأحبة والشمس  
 بل ولم الشتات معه البعاد  
 يقولون ، أنا أمم شتى وقو  
 م تفرقوا ، في البلاد  
 كذب ما يقول عنا الأعداى  
 وضلال تفرص الحساد  
 الى أن يقول ابراهيم ناجي :  
 يا فلسطين أيها الوطن الدامي  
 تقبل سلام هذا الوادى  
 يا أنين الجراح في الأساد  
 وزئير ، الأساد في الأصغاد  
 قد سمعناك داويا في حيانا  
 فمددنا الى حماك الأيادى  
 ويختتم ابراهيم ناجي قصيدته بقوله :  
 فلقاء ولا أقول وداعا  
 نحن منكم غدا على ميعاد  
 حيث يفلو المآب تحقيق حلم  
 ويكون اللقاء كالأياد



وللتاريخ أيضا نقول أن الآنسة أم كلثوم ، قد تبرعت بالغناء في حفلة  
 أقيمت بدار الاتحاد النسائي المصري لصالح منكوبى فلسطين في ٢٤ أكتوبر  
 ١٩٣٨ شارك فيها أمير الكمان سامى الشوا ، وكان صافى ايراد الحفلة - وهو  
 مليم جنيه  
 ايراد نموذجي للغاية - قد بلغ ١٠٣٧٢٠ أضيف الى المبالغ المتحصلة من  
 التبرعات لصالح منكوبى فلسطين •

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٣٢١

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوى دخلت فى معركة عنيفة مع صحيفتين ناطقتين باللغة الفرنسية تصدران فى مصر أطلقنا على عرب فلسطين نعتا لا تتفق مع الحقيقة وتتنافى كل المنافاة مع بطولتهم وشجاعتهم .

احتجت هدى شعراوى على هاتين الصحيفتين البورص اجيبسيان وجورنال دييجبت لتحيتهما ضد العرب وارسلت الى كل منهما خطابا قالت فيه :

« يدعشنا ان جريدة كجريدتكم تصدر فى مصر ، ويقرؤها جمهور من المصريين تسمح لنفسها أن تسمى المجاهدين الأبطال الذين يدافعون عن كيانهم وحريتهم وحقوق بلادهم بقطاع الطرق فهل بلغت فيكم روح التحيز لدرجة تجعلكم تقلبون الأوضاع اذا كان فى فلسطين يا جناب رئيس التحرير قطاع طرق ، فليس هم العرب بكل تأكيد » .

وترد صحيفة جورنال دييجبت على خطاب هدى شعراوى قائلة :

« فى فلسطين وطنيون ولكن الذى تجهله السيدة هدى شعراوى باشا هو ان هنالك مئات من قطاع الطرق الحقيقيين انضموا الى الارهابيين للقتل والنهب والاحراق تحت ستار الجهاد فى سبيل الاستقلال ولقد قرأت السيدة هدى شعراوى باشا فى الصحف يوميا أن هناك أطفالا قتلوا ونساء ذبحن ، وفتيات انتهكت حرماتهن ومنازل أحرقت فكل هذه الجرائم المنافية للانسانية يفضل أن يكون المسئول عنها اللصوص وقطاع الطرق . على أن يكون المسئول عنها من الوطنيين الحقيقيين الذين نحترمهم وتقديرهم حق قدرهم ، فهل تريد السيدة هدى أن نسجل الجرائم على أولئك الوطنيين ، ليحكم القارىء النزيه ، أينما أحسن نصحا فى خدمة قضية العرب ؟

وترد هدى شعراوى على تلك الكلمة العنيفة بكلمة أعنف تقول فيها :

« ان الوطنيين ولا سيما اذا كانوا من العرب لا يقتلون النساء ولا الأطفال ولا ينتهكون حرما الفتيات فتلك أعمال منافية للانسانية لا يقترفها الا قطاع الطرق والمتوحشون من الرجال الذين اقفر قلوبهم من الايمان » .



وتقول هدى شعراوى : « اذا كانت الاخبار التى تصل الينا بواسطة صحيفتكم تعلمنا بأن هؤلاء الارهابيين العرب - كما تلقبونهم - فى دفاعهم المشروع قد قطعوا بعض خطوط السكك الحديدية ، او قطعوا بعض الأسلاك التليفونية أو دهروا بعض الأكواخ أو أطلقوا النار على بعض المعتدين فك من اخبار غيرها تنبئنا يوميا أن بلادا برمتها نسفت بالديناميت ونهبت امتعتها ، وقتل الكثير من نساها ورجالها وكابد شبابها أبشع أنواع التعذيب فى سبيل



استخلاص اعتراف منهم وكم من أبرياء شردوا في المنافي وكم من نساء أودعن في السجون وكم من شيوخ وأطفال قتلوا بالقنابل التي ترميها بعض الجينات في الاسواق ، وكم مرق الرصاص أجسام المؤمنين أثناء الصلاة في معابدهم المقدسة بحجة توطيد الأمن أو استتباب النظام . أى نعمت يا سيدي يمكن أن نطلقه على مقترفي مثل هذه الأعمال ؟ وإذا كان من الصعب عليكم أن تجهروا بهذا النصت فلا بد من أن يكون من قرائكم الزهين الذين تحكمونهم بينما من تنوافر لديه شجاعة التصريح به بدلا منكم « » .

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوي كانت قد أرسلت خطابا مفتوحا في ١٥ نوفمبر ١٩٣٨ الى رئيس أساقفة كنتربري ذكرته فيه بما أقدم عليه بعض الطائشين بمصر من اغتيال المرحوم السير لي ستالي باشا ، وكيف أن صوت أسقف كنتربري لم يرتفع دفاعا عن قرار الانتقام الذي اتخذته الحكومة البريطانية ضد مصر المسكينة بأرغامها على سحب جيشها من السودان ، وبفرض نصف مليون جنيه دية لم تقبلها زوج الفقيد وبالاقتصاص ممن تثبت ادانته في هذه الجريمة وباحتلال الجمارك المصرية في الاسكندرية وبالتدخل في شئون البلاد الداخلية لتدخل غير مشروع ، وكل ذلك يا صاحب القداسة رغم الاعتذرات التي ملأنا بها اجواز الفضاء ، ورغم استنكار الأمة المصرية بجميع هيئاتها لذلك الاعتداء الشنيع .

الى أن تقول هدى شعراوي :

« والآن يقوم في فلسطين جنده دولتكم بقتل الأرواح البرية من الرجال والنساء والأطفال مسلمين ونصارى وبترويمهم . وتعذيبهم بكل أنواع التعذيب والاهانة وبسفن قراهم ، وبيوتهم و .. و .. كل هذا يجري في فلسطين منذ سنين عديدة ، ولم يرتفع لكم صوت بالشفقة ولم تقيموا في كنائسكم صلاة الرحمة على تلك الأرواح البرية التي يزحفها جندكم لدفاعها عن الحق والواجب . »

« واليوم نسمع صوتكم عاليا بالاحتجاج ضد الألمان لأنهم فرضوا على اليهود الألمانيين غرامة ، عقابا لهم على الانتقام البشع الذي قام به ، على مثل دبلوماسي ألماني - فرد من عنصرهم - جاهز بأنه ارتكب هذه الجريمة امتقاما من ألمانيا . »

وتسأل هدى شعراوي رئيس أساقفة كنتربري : عما اذا كانت القسوة مباحة للبعض دون الآخر .. وان كانت الرحمة في نظركم وفقا على اليهود دون غيرهم من البشر ؟ نرجو أن ترشدونا لأننا أصبحنا ازاء هذه التصرفات المتناقضة لا نعرف الفرق بين حلالها وحرامها .

وتتلقى هدى شعراوي في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ من ديوان رئيس أساقفة كنتربري ردا يقول فيه :

« بالرغم من أن مركز رئيس الأساقفة الرسمي لا يجعله مسئولاً بصورة مباشرة عن القرارات ، التي قد تتخذها حكومة جلالة الملك إلا أنه سيستمر بصفته عضواً في مجلس اللوردات وبصفته الشخصية في بذل كل ما في وسعه للوصول إلى حل يضمن العدالة للعرب ولليهود » .

وتستمر هدى شعراوي وتستمر معها الاتحاد النسائي المصري في مواصلة الدفاع عن القضية الفلسطينية فترسل هدى شعراوي خطاباً إلى السفير البريطاني بمصر - في ٤ ديسمبر ١٩٣٨ - بمناسبة اغتيال السيد موسى شومان شقيق السيد عبد الحميد شومان بأيدي الجنود الانجليز في بيته أمام زوجته وولده . وبمناسبة إعادة اعتقال الأستاذ صبحي بك الحضرا ، ونقله إلى مكان مجهول لا يعرف أحد ما يعاني فيه من شقاء وتعذيب وأن زوجته المسكينة في أشد حالات اليأس والقلق تبحث عنه هدى في كل مكان .

وتبلغ هدى شعراوي السفير البريطاني في القاهرة احتجاج جميع نساء البلاد العربية والشرقية على ما سلكته السلطة البريطانية إزاء عرب فلسطين الذين لا ذنب لهم ولا جريرة إلا الدفاع عن حياتهم وكيانهم القومي المهدد ، بأشد الأخطار .

وعندما اجتمع مؤتمر المائدة المستديرة في لندن أرسلت هدى شعراوي تلغرافاً إلى كل من مستر نيفيل تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا ، وإلى مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية باسم نساء العرب لتذكير الساسة البريطانيين بوعودهم واعطائهم حقهم في تقرير مصيرهم ، كما ترسل في ٢ مارس ١٩٣٩ تلغرافاً إلى علي ماهر باشا في قصر سان جيمس بلندن - حيث انعقد المؤتمر ، تقول فيه :

« فخورات بدفاعكم الجدير بالاعجاب عن قضية العرب ، تقدم إلى رفعتكم تهانينا الحارة » .

ويرد علي ماهر ، على هدى شعراوي قائلاً :

« أثر في كثير تلغرافكم الرقيق ، نرجو أن تعيد مساعيها التي أغفقت مساعيكم إلى فلسطين حقوقها وإلى البلاد المقدسة طمأنينتها » .

وقبل أن اختتم حديثي عن مؤتمر المرأة العربية والشرقية ، الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر ١٩٣٨ ، والذي رأسته السيدة الجليلة هدى شعراوي . أحب أن أشير إلى مشاعر مصرية ، شاركت في هذا المؤتمر ، وكان لها دور كبير في نجاحه ، وهي « الآتسة » ايها حبيب المصري ، رئيسة تحرير مجلة « المصرية » وسكرتيرة المؤتمر . والتي قالت ، تعقيباً على انتهاء المؤتمر :

« اسمحوا لى أن أنسى فضيلة التواضع قليلا لأؤكد ، أن السيدات أثبتن  
أنهن أكثر شجاعة من الرجال ، ولا يظن أحد أننى أنتصر لجنسى ، بل هى  
الحقيقة الواقعة ، وحسبنا أن نطالع قرارات المؤتمر وبرقياتنا الى ساسة أوروبا ،  
لنرى .. تحت أى روح ، وبأى أسلوب كتبت »

« لقد جهرنا بصوتنا ، وقلنا : ان المشكلة الفلسطينية ، خلقتها دول  
أوروبا ، وتحدينا أساطين العالم ، حملناهم وزر تلك الأعمال الشنيعة ، وأعلنا أننا  
لا نبالى بالسياسة وطروفيها ، ولا نخضع لأى مؤثر كان الا الانتصار للحق ونصفه  
المظلوم .. ولذلك جاءت قرارات المؤتمر النسائي ، أقوى من قرارات المؤتمر  
البرلماني العربي للرجال .. »

واهم ظاهرة برزت فى هذا المؤتمر .. كما قالت ايضا حبيب المصرى -  
انقراض « الحجاب » وانتصار « السفور » .. واننا لندهش ، لو علمنا أن  
مندوبات كافة الدول اللاتي اشتركن فى هذا المؤتمر ، متحجبات فى بلادهن ،  
وانهن حضرن الى مصر متحجبات بالفعل ، ولكنهن جميعا - وبغير استثناء -  
حضرن جلسات المؤتمر سافرات .. فكانت خطة جليلة وحاسمة وقد انتهزت هدى  
هانم شعراوى هذه الفرصة ، فقالت لهن انها تتمنى أن يعدن الى بلادهن سافرات  
يتسكنن بالسفور ويقمن بالدعوة اليه ..

وتشير ايضا حبيب المصرى ، الى برقية بعث بها مراسل جريدة « التايمز »  
فى القاهرة ، الى جريدته فى لندن يقول فيها :

« لقد أثبت المؤتمر أن المرأة الشرقية على جانب كبير من الثقافة ، وانها  
تستطيع أن تقف على المنبر باتزان وتخطب بلهجة خطابية قوية ، وقد اشتركت  
ثلاث سيدات من نابلس ، التى تعتبر معقل الرجعية ، وظهرن سافرات وهذا  
دليل آخر على أن آخر حجر فى الرجعية قد انهم ؟ »

وتقول ايضا حبيب المصرى ، انها قد تعرفت على الأنسة صبيحة الهاشمى ،  
كريمة ياسين باشا الهاشمى - العراق - واكتشفت انها كانت زميلة لها فى  
كلية سميث بأمریکا ، ونالت درجة ال B.A. وأن صبيحة تحافظ على الحجاب  
فى بلدنا ، ولم تظهر سافرة بعد عودتها من أمريكا الا هنا بمصر ، أثناء انعقاد  
المؤتمر ..

وتشير ايضا حبيب المصرى ، الى اشترائك أربع عراقيات فى المؤتمر ، كلهن  
شابات لا يتجاوزن الثلاثين ، وجمالهن أقرب ما يكون الى الجمال المصرى .. ومن  
بين العراقيات الأربع الأنسة رفيعة الحطيط ، وهى طالبة فى الجامعة المصرية ..



وأن كان الشيء بالشيء يذكر .. كما يقولون .. فأننى أحب أن أشتير  
بعض ذكريات هدى هانم شعراوى ، روتها بمناسبة ذكرى عيد الجهاد  
لوطى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، عندما ذهب سعد زغلول باشا وعبد العزيز  
مهمي باشا ، وعلى شعراوى باشا - زوج هدى شعراوى - الى المعتمد البريطانى  
مضربين باستقلال مصر وكيف ..

#### خول هدى هانم شعراوى :

إن الصداقة بين المرجوم سعد باشا ، وبين زوجها المرجوم شعراوى  
باشا تعود الى عيد بعيد يسبق قيام ثورة ١٩١٩ بكثير . وعندما تقدم سعد  
رغبول خطبة السيدة الجليلة صفية هانم زغلول ، أخذ والدها المرجوم مصطفى  
باشا يهيم . رأى على باشا شعراوى فى هذا الزواج ، لأنهما كانا صديقين .  
فأمجد شعراوى باشا سعد زغلول وزكاه . وحين اختلف سعد باشا مع عدله  
اسماعيل سرعك باشا ، طلب الى على باشا شعراوى أن يكون حكما ، وارتضيا  
بناجعا ، الحكم الذى أصدره .

وتقول هدى شعراوى بالحرف الواحد : لما عاد سعد من باريس ، بعد  
أن انقسم الوفد لأول مرة ، سألت زوجى : هل ستقابل سعدا فى المحطة ؟ ..  
فقلت : لا . فقلت له : ان مصر بأكملها ستقابل . فرد على قائلا : لتقابل مصر  
كميا الا على شعراوى . !

ولكنى ذهبت الى المحطة على رأس اللجنة المركزية للسيدات ، وقابلت  
سعدا . فلما كان اليوم التالى لوصوله ، جاء الى بيتنا وزار زوجى ، وقال :  
انا جاي لباشا أشوقه زعلان منى ليه . وتعاتبا عتابا طويلا اشتركت فى خلاله  
معهما فى المناقشة ، ولم يكن زوجى قد أخبرنى بشئ ، عما نشب بينه وبين  
سعد فى باريس من خلاف . ثم حدث الخلاف ، وكان من رأى زوجى أن يتولى  
رئاسة وفد المفاوضات مع بريطانيا ، عدلى باشا .. لا باعتباره رئيس الحكومة .  
ونكن ليكون سعد بعيدا وليبقى - على تعبيرة - ببعبع نخوف بيه الانجليز وقت  
الانزوم .. باعتبار سعد زغلول زعيم الأمة وقائد الحركة الوطنية .

#### وتستطرد هدى شعراوى قائلة :

« ذهبت الى بيت سعد زغلول ، بعد أن قطع عدلى باشا مفاوضاته مع  
كيرزون ، وكان سعد مختلفا مع زوجى ، فلما أنبأته صفية هانم بوجودى طلب  
مقابلتى ، فاعتذرت وقلت : « أكلمه من وراء الباب » .. لأن الحجاب كان الى  
ذلك الوقت قائما ، ولأنى خشيت أن أقابل « سعد » و « انكشف عليه »  
مع ما بينه وبين زوجى من خلاف .. »

« وفلا ، وقفت خلف الباب أتحدث اليه ، وطلبت اليه أن يقابل عدلى بالمحطة ، كما سبق أن قابله عدلى ، خصوصاً أن عدلى لم يسلم البضاعة » وقطع المفاوضات رافع الرأس ٠٠ فقال لي سعد « لو رضى أنا بذلك فغيرى لا يرضى » فسألته : من هم الغير ؟ فقال « مش عارفاهم ٠٠ الأمة ٠٠ » وكان استقبال عدلى بالبيض والطباطم ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ الخ ٠ »

وتقول هدى شعراوى : « وجلست فى حجرة مكتبى أكتب خطاباً لسعد ، فدخل على شعراوى باشا وقال : ازاي تكتبى لسعد جوابات وأنا زعلان منه ؟ قلت له « يا باشا ٠٠ التى تكتب ليست مدام شعراوى باشا ، بل رئيسة اللجنة المركزية للسيدات » فنظر الى مليا ثم انصرف . فحسببت أنه مستاء . لكن كم كان سرورى حين جلسنا الى المائدة وقت العشاء ، فإذا به كمادته من الصفاء والسرور . ولعله انسحب ساعة كتابة الجواب ، لأن ردى أعجبه . وظللت مع سعد مؤيدة له ، مختلفة مع زوجى ، ولم أختلف مع سعد ٠٠ الا بعد أن توفي زوجى الى رحمة الله ٠٠ »

وتقول هدى شعراوى : ان بدء اختلافها مع سعد ، كان عندما أعلن موقفه من توفيق نسيم باشا ، اثر الفاء النص على السودان فى الدستور ، عندما قال كلمته الماثورة عن نسيم باشا « انه يستحق تقدير الوطن »

وجاء بعد ذلك عيد ١٣ نوفمبر ، فإذا بى - تقول هدى شعراوى - لأول مرة ، لا ألقى دعوة ووقف سعد يومها يخطب ويشيد بذكرى نسيم وأغل ذكرى الآخرين من زملائه ، ومنهم زوجى ٠٠

وظلعت جرائد الوفد فى الصباح ، تقول : انى كنت موجودة ، وكنت أستقبل السيدات فكان من الضرورى أن أنشر غداة ذلك اليوم ، انى لم أكن موجودة ولم أذع . فكتب لي سعد باشا بعدها ، جواباً من « ميتا هاوس » ٠٠ حيث كان يقيم يومئذ ، يعتذر من عدم ارسال الدعوة . ويقول : ان ذلك لم يكن مقصوداً . فبعثت له بالرد أقول ، انى غير مستاءة من اغفال دعوتى ، وانما أنا أخالفه فى خطته ، حيال نسيم باشا وموقفه ، فزادت علاقائنا تمكراً ٠٠

ثم جاء تصريح سعد زغلول فى مجلس النواب - وكان وقتئذ رئيساً للوزارة - بمناسبة إثارة موضوع السودان ، وقوله : « ليس عندنا تجريدة ٠٠ الخ » ٠٠ فنشرت كتاباً مفتوحاً أرد عليه ، وانتقد هذا التصريح . وقلت له : كيف تقول ذلك ، والروح المعنوية هى التى قمنا على أساسها ، وهى أقوى من القوة المسلحة ، وبهذا اجتمعت اللجنة المركزية للسيدات وحصلت مناقشة طويلة ، على اثرها انقسمنا الى قسمين : فريق أيدينى ، ومنه

السيدة عزيزة فوزى ، والسيدة احسان القوصى ، وفريق ظل مع سعد ، ومنه السيدة شريفة رياض ، ومدام ويصا ، ومدام خياط ، والسيدة نعمت حجازى .

وفي آخر الأزمات الدستورية ، التي وقعت قبل وفاة المرحوم سعد زغلول باشا ، فكر العقلاء في ضرورة الاتفاق بين زعماء البلاد وقادتها ..

وتقول هدى شعراوي :

« لقد ذهبت الى سعد في بيته وكنا في شهر رمضان ، ولبيت معه ثلاث ساعات ، وتحدثنا في أمر ازالة سوء التفاهم بينه وبين ثروت باشا ، فاصر سعد زغلول على أن يأتي اليه ثروت في داره ويطلب صفحه ، واقترحت أن يكون الاجتماع في مكان آخر ، وخرجت دون أن أوفق في اقناعه . ولكن في اليوم التالي ، ذهب سعد الى ثروت بنفسه وتم التفاهم بينهما ، ثم أعقب ذلك اتحاد الجميع ، وبدأ سعد يقدر خصومه .. ويمترف بمكانتهم . واجتمع بعدئى وبثروت ، وأحاطوا به .. فكانوا عصابة واحدة ، وتناسى الجميع الماضى بما فيه . وفي أهنا الساعات وأسعدها ، في وقت اعتراف الجميع بفضل الجميع ، وتقدير الكل لهفوات الماضى وأخطائه .. اختطف الموت سعدا في تلك الساعة المرحجة التي كانت البلاد أحوج ما تكون اليه خصومها وقد آزره اخوانه وخصومه على السواء » .

ويعد كل ما سبق من الحديث عن مؤتمر المرأة الشرقية للدفاع عن القضية الفلسطينية الذى عقد بمصر فننتقل الى الحديث عن مؤتمر آخر خصص لبحث الوسائل الكفيلة بحل الصراع العربى - الاسرائيلى الذى عقد فى لندن ا

## الفصل الثالث

### محاولة في لندن لحل الصراع العربى الاسرائيلى مؤتمر هام فى لندن

ضم المؤتمر البرلمانى ، الذى عقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨ ، العديد من مختلف أقطار الشرقين الأقصى والأدنى والبلاد الاسلامية • افتتحه محمد على علوية باشا ، كرئيس للوفد المصرى •

وقد كان من بين الذين شاركوا فى هذا المؤتمر : فارس بك الحورى ، رئيس البرلمان السورى ، ومولانا كفاية الله ، مفتى الهند ورئيس جمعية العلماء فيها • والسيد عبد الرحمن الصديقى ، مندوب العصبة الاسلامية فى الهند ، والأستاذ عبد الحالى الطريسى مندوب تطوان « المغرب الأقصى » ، والأستاذ محمد الملكى الناصرى ، مندوب المغرب ، ورئيس البعثة المغربية فى مصر • وغيرهم •

وبالرغم من أن هذا المؤتمر لم يتخذ قرارات ايجابية تدعم قضية الكفاح الفلسطينى • إلا أنه كان دافعا للحكومة البريطانية الى التفكير فى عقد مؤتمر لندن فيما بعد •

لقد رأت الحكومة البريطانية — بعد ما رأت من اجماع الشعوب الشرقية وعظمتها على فلسطين — أن الوقت قد آن لعقد مؤتمر دولى ضخم فى لندن ، يبحث عن إيجاد حل سلمى عادل ، لمشكلة فلسطين • يرضيها ويحقق رغبة الشعوب الشرقية والاسلامية ، التى تحرص بريطانيا على أن تظل علاقاتها بها • علاقة مودة وسلام •

ولو لم يكن لهذا المؤتمر البرلمانى — عند بعض المعلقين — من فوائد الا الدعوة لعقد مؤتمر لندن • لكفى •

والصحف المصرية الصادرة فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٨ ، كانت تكتب باستمرار عن رغبة محمد محمود باشا رئيس الوزراء ، فى السفر الى مؤتمر

لندن الخاص بفلسطين والى أنه - أى محمد محمود باشا - أعد وجهة نظر الحكومة المصرية ، اعدادا مدروسا ، اعتنى بتفاصيله عبد الحميد بنوى باشا ، وكامل سليم بك .

وبعض الصحف المصرية أكدت أن سفر محمد محمود باشا الى لندن للاشتراك فى المؤتمر ، قد سبقته « عدة مخبرات شفوية وتحريرية » ، وأن رئيس الوزراء المصرى ، تلقى من زميله رئيس الوزراء البريطانى رسالة رقيقة يعرب له فيها عن اغتباطه ، لو استطاع رفعته - محمد محمود باشا - أن يرأس وفد مصر فى هذا المؤتمر . وأن محمد محمود باشا أبرق لرئيس الوزارة البريطانية ، عن استعداده لتلبية الدعوة ، على شرط تحديد الأسس التى ستدور عليها المفاوضات ، وبيان مدى استعداد بريطانيا « الحليفة » لحل هذه المشكلة .

وتؤكد هذه الصحف أيضا ، أن رئيس الوزراء المصرى ، قد تلقى طائفة من البرقيات ، من عرب فلسطين ، يلتصون اليه فيها ، « أن يجشم نفسه مشقة السفر من أجلهم » ويعلنون فيها اطمئنانهم الى حل مشكلتهم بفضل تدخله .

وتشير الصحف المصرية ، الى أن وجهة نظر مصر ، وقتئذ ، كانت تتضمن الاقتراحات التالية :

● تشكيل حكومة وطنية ، ومنح الشعب الفلسطينى نظاما دستوريا اسوة بغيره من الشعوب الشرقية والعربية .

● وقف هجرة اليهود الى فلسطين ، وتحديد مناطق نفوذهم الاقتصادى فى البلاد .

● تنصيب أحد الأمراء الشرقيين على عرش فلسطين .

وحول الاقتراح الأخير ، أشارت الصحف المصرية ، مرات متعددة ، الى أن من بين المرشحين لعرش فلسطين ، الأمير عمر الفاروق سليل سلاطين آل عثمان والأمير محمد عبد المنعم نجل الحديوى السابق عباس حلمى الثانى . الذى انتهز الفرصة ، فزار بيروت والتقى بسماحة مفتى فلسطين ، الحاج أمين الحسينى .

والجدير بالذكر ، أن محمد على علوبة باشا ، كان قد سافر وحده الى لندن للمشاركة فى المؤتمر . وكان من المعروف فى البداية أن هذا المؤتمر سيؤجل الى أوائل عام ١٩٣٩ حتى تشترك فيه غالبية الدول العربية والإسلامية .



وقد أجرى محمد علي علوبة باشا ، اتصالات مع المسؤولين البريطانيين كوزير المستعمرات ، ووكيله ، وبعض أعضائه مجلس اللوردات ، ومجلس العموم ، كما أجرى اتصالات مع كبار محرري الصحف الانجليزية الكبرى . ومع كثير من الجماعات والهيئات البريطانية .. وكل ذلك من أجل احاطة الرأي العام البريطاني بعدالة القضية الفلسطينية .

وعندما عاد علوبة باشا الى القاهرة ، تحدث عن الانقسام الذي حدث في صفوف القيادة الفلسطينية المشاركة في الاعداد للمؤتمر ، والذي تمثل في خروج فخري بك النشاشيبي - أحد الزعماء الفلسطينيين - على الاجماع الفلسطيني ، واستنكار كل القيادات الفلسطينية لموقف فخري بك ، وفي مقدمتهم شقيقه راغب بك النشاشيبي ، الذي أعلن استنكاره لموقف شقيقه .

وكدليل على حسن نية بريطانيا تجاه العرب وقتئذ ، كما قالت الحكومة البريطانية ، بادرت تلك الحكومة باطلاق سراح خمسة من الزعماء الفلسطينيين ، كانوا قد نفوا الى جزيرة سيشل ، وظلوا بها خمسة عشر شهرا . وهؤلاء الزعماء هم : احمد حلمي باشا . والحاج يعقوب النصين بك . والدكتور حسين بك الخالدي ، ورشيد بك ابن الحاج ابراهيم بك . وعواد سايا بك .. وقد جاء بهم من سيشل الى القاهرة ، حيث استقبلهم شعب مصر ، أروع استقبال . وحيث كرمتهم الحكومة والمعارضة أروع تكريم ..

والجدير بالذكر ، أنه عندما كرم مصطفى النحاس - رئيس الوفد المصري - زعماء فلسطين ، الذين كانوا منفين في سيشل ، دارت احاديث طيبة ، بين أعضاء الوفد المصري وكان من بينهم بعض الذين نفوا الى سيشل - في ثورة ١٩١٩ - قال احمد حلمي باشا وزملاؤه من الزعماء الفلسطينيين : ان الحركة الوطنية الفلسطينية مدينة لثورة ١٩١٩ ، التي كانت بمثابة الشرارة ، التي انطلقت من مصر الى كافة البلدان العربية والشرقية .. وفي مقدمتها الهند .

ومع مطلع عام ١٩٣٩ .. بدأت الوفود العربية والاسلامية ، التي تقرر اشراكها في مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية ، تتوافد على القاهرة ، وكان في مقدمتهم الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود - الذي كان - وقتئذ - نائبا عن والده في الحجاز ، وكان وزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية ، وشقيقه الامير خالد بن عبد العزيز آل سعود ، وكذلك الامير سيف الاسلام ، ولي عهد اليمن ورئيس وفدها في المؤتمر . وكان وفد شرق الاردن الى المؤتمر برئاسة فؤاد الخطيب باشا ، مستشار اماره شرق الأردن ، وعضوية عبد الله بك النمر وزير ماليتها .. و .. و .

والجدير بالذكر أن هذه الوفود رافقت الملك فاروق ، عندما ذهب الى مسجد قيسون ، لاداء فريضة الجمعة . وكانت المفاجأة أن فاروق هو الذي أهمهم جميعا في الصلاة . وقد اعتبر ذلك - وقتئذ - حدثا هاما ، حيث كان من بين الذين أدوا الصلاة خلف فاروق الأميران السعوديان فيصل وخالد آل سعود ، والأمير اليمني سيف الاسلام .

وربما كانت تلك « العملية » من بنات أفكار على ماهر . . الذي كان حريصا - كما سبق أن ذكرنا - على أن يرأس وفد مصر الى مؤتمر لندن ، رغم أنه كان - وقتئذ - رئيسا للديوان الملكي .

وقد سبق لنا أن ذكرنا - على لسان الدكتور محمد حسين هيكل باشا - الذي كان وزيرا للمعارف ، في وزارة برئاسة محمد محمود باشا : أن مجلس الوزراء لم يبحث موضوع اشتراك على ماهر باشا في الوفد . . وبمراجعة الصحف المصرية - الصادرة وقتئذ - تبين لنا أن مجلس الوزراء ، أقر تأليف وفد مصري برئاسة الأمير محمد عبد المنعم ، وعضوية على ماهر رئيس الديوان ، وحسن نشأت باشا سفير مصر في لندن .

وكنموذج للتخبط الذي رافق اختيار أعضاء الوفد المصري المسافرين الى مؤتمر لندن ، نقول : انه في اللحظة التي كان يتأهب فيها الوفد المصري لمبارحة القاهرة في طريقه الى لندن ، أضيف اسم عبد الرحمن عزام بك ، الذي كلف بالسفر من الجباز مباشرة الى لندن . وفي لندن أخطر عزام بك بأنه قد أصبح سكرتيرا للوفد المصري وكان اختيار عبد الرحمن عزام بك ، بهذه الصورة المفاجئة ، سببا في حدوث أزمة وزارية ، بحثها مجلس الوزراء في جلسة عاصفة .

وكل ما أخشاه ، أن أكون قد أطلت في الكتابة عن القضية الفلسطينية ، عما قبل مؤتمر لندن وعما بعده ، ما قبل الكتاب البريطاني الأبيض الخاص بفلسطين ، وما بعده أيضا ، وربما كان عذري أن هذه الفترة - الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣٨ والأشهر الثماني الأولى من عام ١٩٣٩ كانت من أخطر مراحل القضية الفلسطينية ، فلسطينيا ، وعربيا ، وبريطانيا ، ودوليا . وربما كان عذري أيضا أن مشاركة العرب في مؤتمر لندن بتلك الصورة شبه الاجماعية ، كان شيئا جديدا على العمل العربي المشترك ، خاصة وأن معظم الدول العربية ، لم تكن بعد قد تحررت من أغلال الاستعمار البريطاني والفرنسي والاططالي ، وربما كان عذري - في الإطالة - أيضا ، أن هذه الفترة التي أطلت في الكتابة عنها كانت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، حيث جمعد الفلسطينيون ثورتهم على أمل أن تصفهم بريطانيا بعد الحرب وحيث علقت دول عربية كثيرة الآمال على الوعود البريطانية التي قطعها لهم بأن يكون كل شيء على ما يرام

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وحيث انتهز اليهود الفرصة - فرصة الحرب العالمية - وتمكنوا من السيطرة شبه الكاملة على فلسطين بما أدخلوا من مهاجرين ، وبما دربوا من جيوش ، وبما استفادوا من اللعب على كل الحبال ، والأكل على كل المواثد و ٠٠ و ٠٠

وقبل أن أذكر في نقاط موجزة ، ما حدث في مؤتمر لندن الخاص بفلسطين ، وما أعقب إعلان بريطانيا كتابها الأبيض ، الذي فصل كل اتجاهاتها وبرامجها ، وأهدافها السياسية في فلسطين ، أحب أن أشير الى بعض ما جاء في دراسات عربية وفلسطينية ، عن تلك المرحلة حتى تكون الصورة أشمل ، وحتى يكون مجال نشر الآراء المختلفة والمتباينة أوسع وحتى - وهذا هو الأهم - لا نستبد برأينا في مثل هذه الموضوعات القومية الحيوية .

في دراسة أعدها - ونشرها في بغداد عام ١٩٧٠ - الأستاذ عبد الحميد العلوجي عن الملة الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة ، حديث طويل عن كفاح الثوار العرب وبطولاتهم وإشارة الى ما ذكره الجنرال هنري ميتلاند ولسون قائد القوات البريطانية في الشرق : ان خمسمائة من الثوار العرب يحاربون في الجبال لا يمكن التغلب عليهم بأقل من فرقة بريطانية كاملة السلاح وحدث عن القوات البريطانية التي تصدت للثوار الفلسطينيين ، والتي بلغت ثمانين ألف جندي تحت امرة الجنرال ديل ثم الجنرال ويفيل وفي تلك الدراسة أيضا كلام عن الثورة الفلسطينية المضادة التي تمثلت في « عناصر حزب الدفاع التي شكلت عصابات إجرامية اسمها فصائل السلام لتقوم ببعض الأعمال البشعة ، وتنسبها للثورة بهدف تنفير الجباهير منها » وكذلك كلام عن الاتفاقية التي عقدها الحكومة البولندية • والوكالة اليهودية لتنظيم نقل رؤوس الأموال اليهودية من بولونيا الى فلسطين وكيف توصل فلاديمير جابوتنسكي الى اتفاق خاص مع بعض المسئولين البولنديين لتزويد منظمة الارجون زفاي بشتى المساعدات واجتماعه - في صيف ١٩٣٧ - بملك رومانيا كارول الثاني الذي وعده بتشجيع الهجرة الى فلسطين ، والذي وعده أيضا بمحاربة كل مشروع للتقسيم ٠٠ كما تشير تلك الدراسة أيضا الى ظهور أول دعوة لتقسيم فلسطين في عام ١٩٣٧ ، بناء على اقتراح لجنة بيل وكان اقتراح لجنة بيل على النحو التالي : دولة يهودية تشمل السهل الشمالي من اسسود ، بما في ذلك سهل شارون ، وهرج بني عامر ، ولواء حيفا ، والوية طبرية ، وصفد ، وعكا مع بقائها تحت الانتداب البريطاني بصفة مؤقتة ثم تضم بعد ذلك الى الدولة اليهودية ، ثم دولة عربية تشمل نهر الاردن وغزة ودير مبيع وصحراء النقب والجليل و نابلس والجزء الشرقي من طولكرم وجنين وبيسان ويافا على أن تبقى القدس وبيت لحم والناصرة وشواطئ طبرية تحت الانتداب البريطاني مع ضرورة ربط هذه الاجزاء بساحل

البحر الأبيض المتوسط عن طريق ممر يربط بين القدس ويافا ، وفى هذه المنطقة تقع اللد والرملة •

وتشير دراسة الأستاذ عبد الحميد العلوجى الى أن الحكومة البريطانية اضطرت فى أكتوبر ١٩٣٨ الى إلغاء قرار التقسيم تحت وطأة الثورة العربية حيث استشهد فى الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ أكثر من ٦٠٠٠ شهيد فلسطينى ، وحيث تم اعتقال ٢٧٥٠ فلسطينيا كما تم اعدام ٣٦٧ من الفلسطينيين الأبطال ، وأعلنت بريطانيا منع الهجرة اليهودية الى فلسطين من أجل أن تكتسب ود الثوار العرب وإن كان اليهود الذين تسلموا الى اسرائيل فى الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ قد بلغ عددهم ١٢٨٦٨ مهاجرا ليصبح عدد اليهود حتى نهاية عام ١٩٣٨ ٤١٢٢٢ يهوديا ، كما تشير تلك الدراسة أيضا الى اصدار الحكومة البريطانية كتابها الأبيض الذى سمح بادخال ٧٥ ألف مهاجر يهودى خلال ٥ سنوات وتقسيم أراضى فلسطين الى ثلاث مناطق يصرح لليهود فى الأولى بشرائها ولا يصرح بالشراء فى المنطقة الثانية الا بموافقة الحكومة أما الثالثة فلا يسمح لهم بالشراء منها •

وتقول دراسة الأستاذ عبد الحميد العلوجى أيضا أن الهجرة من المانيا كانت تتم بموافقة الجستابو الألمانى حيث صمم ذلك الجستابو على إخلاء أواسط أوروبا من اليهود وحيث كانت شركات الملاحة الألمانية - الخاضعة لهتلر - تتولى نقل المهاجرين اليهود الى موانئ رومانيا ومنها الى فلسطين ، وكان الجستابو يعطى هؤلاء تصاريح مزورة لدخول فلسطين •

وتقول تلك الدراسة أن الثورة الفلسطينية قد توقفت فى سبتمبر ١٩٣٩ بسبب اعلان الحرب العالمية الثانية بعد أن أجهضت على أيدي القوى المضادة لها ، والمتمثلة فى سلطات الاحتلال البريطانى ، وقوى الغزو الصهيونى والواجهات المرتبطة بها •

● وفى دراسة لمعهد البحوث والدراسات العربية - بالقاهرة - للدكتور محمد بديع شريف اشارة سريفة الى مؤتمر لندن واستمراره بضعة أسابيع قدمت فيها الحكومة البريطانية مقترحات متعددة لم تنل قبولا من الطرفين فوضعت خطة أعلنتها بالكتاب الأبيض • وتقول الدراسة ان اليهود ، رفضوا الكتاب الأبيض مبدئيا • غير أن وازمان لعب دورا مهما فى إقناعهم بقبوله لأنه يبنى من وراء ذلك تسجيل ضمان قانونى يوضح أقدام اليهود فى هذه الأراضى ، ومع ذلك كله عمد اليهود الى الفوضى وإشاعة الشغب فقامت عصائبهم من الهاجاناه وشترن بالعصيان فقطعوا خطوط الاذاعة وأحرقوا الدوائر الرئيسية للمهاجرين ونهبوا دوائر الحكومة فى تل أبيب • ونشبت الحرب العالمية الثانية فكان موقف العرب موقف المهادنة أما الصهيوينيون فقد نشطوا فزادت هجرتهم غير المشروعة ،

فدخل فلسطين أولئك الذين أفلتوا من يد النازية ومن أوروبا الشرقية وأخذوا يتسللون تحت جنح الظلام وتشكلت عصابة تهريب لهم اكتشفتها بريطانيا عام ١٩٤٢ وتفاضت عنها •

● وفي كتاب فلسطين للأستاذ أحمد فراج طايح ، الذى بدأ حياته - كدبلوماسى مصرى - فى فلسطين عام ١٩٢٧ ثم عاد اليها قنصلا عاما لمصر فى يوليو ١٩٤٧ ، ومكث بها حتى أكتوبر ١٩٤٨ ، إشارة ، الى ذلك الاضراب الذى اعلنته اللجنة العربية العليا فى عام ١٩٣٦ وكيف أن بريطانيا أرسلت قوات اضافية لاصحاح ثورة الشعب الفلسطينى وكيف أن اللجنة العليا ، لم تعدل عن قرار الاضراب الا بعد تدخل حكومات العراق ، والعربية السعودية والاردن وكذلك اشارة الى لجنة بيل وقرار التقسيم الذى نادت به ورفض الفلسطينيون قرار التقسيم ، ومطالبتهم بالاستقلال التام وكذلك اشارة ، الى عرض القضية الفلسطينية أمام مجلس عصبة الامم فى ١٤/٩/١٩٣٧ وطلب ايدن - وزير الخارجية البريطانية الموافقة على تأليف لجنة لوضع مشروع تفصيل لتقسيم فلسطين ، وموافقة مجلس العصبة على ذلك بشرط بقاء الانتداب البريطانى لحين الوصول الى قرار نهائى • وإشارة أيضا الى لجنة جون وودهر التى رأت عدم جدوى مشروع التقسيم لأن العرب يرفضونه ، واليهود لا يقبلونه ويشير الأستاذ أحمد فراج طايح الى دعوة الحكومة البريطانية لمصر ، والعراق ، والعربية السعودية ، والاردن واليهود ، وعرب فلسطين ، والوكالة اليهودية الى عقد مؤتمر فى لندن اجتمع فى ٧/٥/١٩٣٩ وقد رفض العرب أن يجاسوا مع اليهود فى مؤتمر واحد •

كما أشار الأستاذ طايح الى مقترحات بريطانيا التى رفضها اليهود والعرب فى ٢٧/٣/١٩٣٩ ، وإلى إصدار الحكومة البريطانية للكتاب الأبيض فى ١٧/٥/١٩٣٩ وإشارة الى ما جاء فى ذلك الكتاب من أن انشاء دولة فلسطينية مستقلة وزوال الانتداب زوالا كاملا ، يتطلب أن تكون العلاقة حسنة بين العرب واليهود بدرجة تجعل قيام حكومة أمرا ممكنا •

ويقول الأستاذ أحمد فراج طايح : ان اليهود هاجموا الكتاب الأبيض قائلين ان سياسة الحيانة التى تتبناها بريطانيا لا يمكن احتلالها وأن الشعب اليهودى سيشن عليها حربا لا هوادة فيها وبدأ يهود فلسطين فى سياسة عدم التعاون •

وسعى اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية لدى حكومتهم لتضغط على بريطانيا كما سعوا ، لدى أعضاء لجنة الانتداب الدولية ، لرفض الكتاب الأبيض وقد رفضته اللجنة بأغلبية أربعة أصوات ضد ثلاثة بحجة أن ما تضمنه الكتاب

الأبيض يتعارض مع صك الانتداب . ورفض العرب هذا الكتاب بالرغم من أن بريطانيا اعترفت مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال وعدلت عن التقسيم وحددت الهجرة تحديداً نهائياً ، وقيدت انتقال الأراضى ، واستند العرب في رفضهم الكتاب إلى أن فترة الانتقال تعطى اليهود سلاحاً في معارضة استقلال العرب ، ويريد العرب حكومة وطنية في مدة معقولة ولا يقبلون مساعدة من بريطانيا في تحديد الدستور ، وأضافوا ، أن عبارات الكتاب غامضة فضلاً عن أنه جعل إعلان الاستقلال ، أو تأجيله بعد عشر سنوات منوطاً بالظروف .

ويقول الأستاذ أحمد قراج طايح : في الواقع لم يرفض كل عرب فلسطين الكتاب الأبيض فقد قبله حزب الدفاع الذي كان يرأسه راغب النشاشيبي وكانت سياسته : خذ وطالب .

● وأستاذ القارئ في أن أنقل اليه في تلك النقاط الموجزة بعض ما أريد أن أركز عليه من معلومات تتعلق بتلك المرحلة الهامة ، والخطيرة من مراحل الصراع ، العربي الاسرائيلي :

● قبل انعقاد مؤتمر لندن تقدمت حكومة العراق بمشروع ، لحل مسألة فلسطين يتلخص في انشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين يكون الحكم فيها دستورياً بمقتضى قانون تضعه جمعية منتخبة على أن ينص هذا الدستور على المحافظة على الحقوق المدنية والسياسية لكل فلسطيني دون تفریق بين أهل البلاد في ناحيتي الجنسية والدين وأن ينص الدستور أيضاً على المحافظة على منع الطوائف المختلفة في فلسطين سلطات واسعة في شئونها الطائفية ، وأن ينص كذلك على منح المدن والقرى ، العربية واليهودية سلطة واسعة في المسائل المحلية و . . و .

وكان مشروع المملكة العربية السعودية ينص على أن تكون المفاوضة بين العرب وبريطانيا وليس مع اليهود ، وأن يضمن العرب في فلسطين تمثيلهم في المؤتمر على أحسن وجه ممكن ، أما حكومة شرق الأردن ، فلم تتقدم بأى مشروع مؤكدة أنها ستنزل على ما يقرره ممثلو البلدان العربية !! .

● في ١٧/١/١٩٣٩ بدأ في القاهرة مؤتمر ، تهديد لبحث المسألة الفلسطينية شارك فيه عن العراق : نوري السعيد وعبد القادر الكيلاني وعن اليمن الأمير سيف الاسلام نجل الامام يحيى ، والقاضى العمري ، والقاضى الشامي ، وعن المملكة العربية السعودية : الأمير فيصل آل سعود ، وفؤاد حمزة بك ، ومن فلسطين حسين الخالدي ، وعوني عبد الهادي والدكتور فؤاد سابا ، وأمين النعيمي ، وعن شرق الأردن ، فؤاد الخطيب باشا مستشار الأمير عبد الله ، والسيد عبد الله النمر الحمود مدير الخزانة وعن مصر ، محمد محمود ،

عبد الفتاح يحيى ، محمد علي علوية ، حمد الباسل ، الدكتور عبد الحميد سعيد و ٥٥ و ٥٥ وفي هذا الاجتماع ، يطلب المجتمعون ، من محمد محمود باشا ، أن يقبل رئاسة الوفود العربية في لندن ، فيعد خيرا . ويؤجل المؤتمر التمهيدى ثلاثة أيام وتقول الصحف البريطانية أن تأجيل الاجتماع كان بسبب رغبة أيداعها محمد محمود باشا فى جمع كلمة العرب فالمؤتمر ، التمهيدى فى القاهرة أهم من المؤتمر الأصيل فى لندن : أن مؤتمر لندن استعدها لامتحان تؤديه البلاد العربية بلندن ، اذا دخلته متحدة وخرجت منه متحدة ضمنت النجاح لها وللفلسطين .

● فى ٢١/١/١٩٣٩ سافر نوري السعيد من القاهرة الى بيروت لمقابلة مفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني ، وعاد فى نفس اليوم ونشرت صحف لندن -التايمز بصفحة خاصة - تصريحاً فى نفس اليوم لرأغب بك النشاشيبي ، تضمن بياناً رسمياً له ، وهو أنه اذا لم يخصص لحزبه - حزب الدفاع - نصف عدد الوفد الفلسطينى المسافر الى لندن فلن يشترك أحد من حزبه فى مؤتمر لندن وشكك رأغب النشاشيبي ، فيما يرسل من برقيات الى الخارج ، وفيما يصدر من بيانات فى الداخل بخصوص تأييد المفتى . ويحذر رأغب النشاشيبي بريطانيا اذا ما اعترفت بوكلاء المفتى ، ولم تعترف بحزبه ! ويسافر الخديوى السابق عباس حلمى وابنه الأمير محمد عبد المنعم الى بيروت لمدة يومين ، يلتقيان فيها - باستمرار - فى بلدة الزوق فى جبل لبنان مع مفتى فلسطين ! .

ويحتفل أبناء لبنان بالخديوى السابق ، وخاصة نقولا ابراهيم سرسق ، وحبيب بك طراد ، والسيدة ليندا سرسق ، وجان توينى بك و ٥٥ و ٥٥ ويقال ان رحلة نوري السعيد ، الى لبنان كانت بخصوص اقناع المفتى بالتفاهم حول تمثيل أحزاب فلسطين ! .

● فى ٢٧/١/١٩٣٩ وصل الأمير محمد عبد المنعم رئيس الوفد المصرى الى لندن ، ثم تبعه - فى يوم تال - على ماهر باشا .

وتتمنى الايكونوميست البريطانية الدفاع عن حزب الدفاع الفلسطينى ، قائلة انه ، يمثل ، نصف فلسطين وأن واجب انجلترا ، ألا تضحي به من أجل الاتفاق مع أمين الحسينى .

● ويؤلف اليهود لجنة من زعمائهم فى كل أنحاء العالم لمعاونة الوكالة اليهودية التنفيذية فى فلسطين ، فى مفاوضات مؤتمر لندن ، وتمثل تلك اللجنة شخصيات بارزة من الصهيونيين ، وغير الصهيونيين ومن الأعضاء البريطانيين الذين اختيروا لعضوية هذه اللجنة : مستر نيفيل لامبكي المستشار

الملكى ورئيس جمعية النواب اليهود • المستر جيمس دى روتشيلد رئيس جمعية اسكان اليهود فى فلسطين • الماركيز ردينج ، اللورد بيرسيند و • و

● ثمة ملاحظات سريعة لابد من ابدائها ، اقترح الوفد المصرى على الوفود العربية أن يمتنعوا عن الكلام فى جلسة الافتتاح لتتاح الفرصة للفلسطينيين أنفسهم لكى يشرحوا جيدا قضيتهم ، ولكى يعبروا عن مطالبهم ، استمرت مشكلة انضمام راغب النشاشيبي بك الى الوفد الفلسطينى قائمة ، وأصرّت الوفود العربية ، على عدم الجلوس مع راغب بك ، وأعضاء حزبه ، طلب محمد على جناح رئيس الرابطة الاسلامية فى الهند ، والقائد الأعظم لباكستان فيما بعد أن يسمح للرابطة الاسلامية بالمشاركة فى المؤتمر ، ولكن بريطانيا ترفض الطلب ويرسل محمد على جناح تلغرافا آخر طالبا إعادة النظر فى طلبه السابق ، هدد الوفد الفلسطينى بالانسحاب من المؤتمر ، وكذلك الوفود العربية ، بسبب اصرار النشاشيبي على المشاركة فى المؤتمر ووقوف بريطانيا الى جانبه ، وحتى الساعة الرابعة من صباح يوم انعقاد المؤتمر لم تكن المشكلة قد حلت بعد وقد اقترح مستر ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانى أنه اذا فشل الفلسطينيون فى جمع كلمتهم فسوف يتحدث هو مع وفد النشاشيبي كهيئة منفصلة •

● تم افتتاح مؤتمر لندن فى جلستين منفصلتين احداهما مع العرب ، والاخرى مع اليهود والقى مستر تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية فى هذه المناسبة خطبتين ! وكان فى خطبته أمام الوفود العربية قد أشار الى الحوادث السيئة التى وقعت فى فلسطين والتى جلبت خسائر ، لكل المقيمين فيها • كما أشار الى ارتباط بريطانيا بفلسطين والى أمل الشعب البريطانى فى عودة السلام الى ربوعها •

والقى الأمير محمد عبد المنعم كلمة باسم جميع الوفود العربية تمنى فيها حل القضية الفلسطينية كما تمنى أن تقوم علاقات ودية بين أعضاء المؤتمر ثم ذهب مستر تشمبرلن الى قاعة أخرى ليجتمع مع اليهود وكان وفدهم مؤلفا من الدكتور وايزمان ، وبرودتسكى وابن جوريون وشرتوك وناحوم جولدمان ، وأثنى مستر تشمبرلن على الانتظام وضبط النفس الذى أظهره اليهود أثناء عهد الصعوبات الحظيرة فى فلسطين وقال الدكتور وايزمان ، ان الأمر الذى نضعه نصب أعيننا فى فلسطين هو السلم ، وقال اننا نجتمع فى مرحلة مظلمة من مراحل حياتنا • وأعلن وايزمان عن رغبة اليهود فى الاستمرار فى التعاون مع الحكومة البريطانية •

وتكلم بعد وايزمان المسيو بن زيفى رئيس المجلس الوطنى اليهودى فى فلسطين فأكد معاونة يهود فلسطين للحكومة البريطانية !



ولم يكن وفد النشاشيبي قد اشترك في جلسة افتتاح المؤتمر لاصرار وفد المفتي على عدم مشاركة النشاشيبي ، او حزبه في المؤتمر ولكن الحكومة البريطانية أصدرت بيانا رسميا : أكدت فيه أن الجهود المبذولة لايجاد وفد عربي فلسطيني موحد . ومن أجل مشكلة تمثيل النشاشيبي تأجلت الجلسة ، التي كان من المقرر أن يمسط فيها العرب وجهة نظرهم ، في القضية الفلسطينية ، وقابل فخري النشاشيبي بك مستر ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية وخروج من لدنه يقول : انه أكبر رجل عاقل قابله في حياته ! و . . و .

● وقبل أن يعلن فشل المؤتمر يلتقى على ماهر باشا باسم كل الوفود العربية المشاركة في المؤتمر بيانا نصصح فيه الجميع بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلا سريما واضحا حاسما فالعالم يتطور سريما ، والحوادث تتلاحق ، وتتوالى والحل الوقتي الذي لا يحسم النزاع يستبقى عناصر ، الاضطراب والقلق ، ولا يوجد الطمأنينة الضرورية في هذا الوقت التاريخي » . ويقول على ماهر « لأجل أن تدرکوا اصرارنا على حل حاسم سريع نضع بين أيديكم صورة من الرأي العام ، في البلاد الاسلامية كلها » ويشير على ماهر الى اهتمام العالم الاسلامي بفلسطين التي يرتبط فيها تاريخ المسلمين ، الديني والزمني والتي فيها مقدسات عظيمة لهم ، ويقول ان ما يحدث في فلسطين يثير الرأي العام الاسلامي كما يشير الى احتجاج علماء الأزهر ، مرارا على الحالة الراهنة في فلسطين وإلى بذل هؤلاء المساعي الكثيرة لحمل الحكومة المصرية على العمل لدفع الخطر عن فلسطين ويقول على ماهر : « ان هؤلاء ، العلماء يتمتعون بقسط وافر من النفوذ والاحترام في العالم الاسلامي وقد قام في كل الأقطار الاسلامية قادة الرأي الديني والمعاهد الدينية بمشعل ما قام به الأزهر وأعربت كل الطوائف وجميع المذاهب عن مخاوفها مما يجري في فلسطين » كما أشار أيضا ، الى قلق الحكومات الاسلامية جميعا وإلى خوفها ، مما يحدث لشعب فلسطين .

● ويشير على ماهر ، الى أن الحكومة المصرية ، طلبت مرتين أمام عصبة الأمم أن يؤتى بحل المشكلة الفلسطينية على أساس يرضى عرب فلسطين وقد قدم الطلب نفسه مرتين مختلفتين بواسطة وزيرى خارجية يمثلان جميع الآراء ، المصرية . على اختلاف ألوانها زد على ذلك أن الحكومة المصرية رحبت بالمؤتمر الاسلامي الذي اجتمع في القاهرة ، في الحريف الماضي للدفاع عن حقوق العرب في فلسطين .

ويقول على ماهر : أن السلم في فلسطين هو لمصلحة ، الدييمقراطيات الثلاث العرب واليهود ، واهل فلسطين وهذا السلم يجب أن يؤسس على قواعد العدل ، ويرى على ماهر ، أن العدل الواجب ، اتباعه هو الذي يكفل لجميع اليهود حقوقا متساوية مع أهل البلاد . ويلج على ماهر ، على وجوب اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين .

ونحن - على ماهر - مستعدون كعرب للالتحاق على عرب فلسطين بقبول كل الضمانات والمصالح المعقولة ، التي تطلب منهم .

● يفشل المؤتمر ، ويعود ، أعضاء الوفود ، الى القاهرة لاجراء مزيد من الاتصالات مع الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني في القاهرة وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام أن مباحثات لندن لم تكن فشلا تاما ، على الرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن الاتفاق لم يتم ، وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام - الذي لعب دورا هاما في مؤتمر لندن وكان مستشارا لجميع الوفود العربية في مؤتمر لندن - : أن هناك مشكلة يهودية ، ومشكلة عربية ، في العالم ، وفلسطين وحدها لا تستطيع أن تحل المشكلة اليهودية في حين أن المشكلة الفلسطينية أكبر جدا من فلسطين . في هذا الوقت يصرح فخرى النشاشيبي بك لندوب الصنداي كرونيكل بأنه يحمل في جيبه ، الأمر باعدامه بقرار من المفتي ، وقد اطلع مندوب الصنداي كرونيكل على هذه الوثيقة وسي بتوقيع عارف عبد الرازق قائد القوات التي تنتمي الى المفتي ، ويصرح فخرى بك - لندوب صنداي كرونيكل - تلقين هذه الوثيقة بطريق البريد في مساء اليوم السابق لسفرى من فلسطين وساكون في امان ما دمت في لندن ، ولكن متى علت الى فلسطين ساكون حذرا .

● هذا وقد نشرت صحيفة الصنداي بكتوريال تحقيقا صحفيا هاما قالت فيه انه يوجد وراء مؤتمر فلسطين واليهود التي بذلت فيه دفاعا عن القضية العربية مشهد رائع بديع يدعو الى التسلية فان هناك فتاة يهودية هي كليلر جاكوب مضى عليها الآن أربعة أعوام ، في فلسطين وقد وقعت في غرام أحد زعماء العرب ، وعلم اليهود بسر اهتمامها به ، فحاولوا قتلها ولكنها فرت الى باريس ، ولما وصل المندوبون العرب ، الى بريطانيا جاءت كليلر من باريس ، لتساعد الرجل الذي أحبته وكان كثيرا ما يطلب مشورتها . ولكن اجتماعاتها به كانت سرية دائما وفي أثناء النزاع الذي قام به الفريقين العربيين ، وكاد يقضى على قضيتهما ، لعبت كليلر دور ضابط الاتصال ، وسعت سعيها للوصول الى الاتفاق .

وقد حاولت أن أعرف من يكون هذا العربي العاشق ولكنني لم أستطع الجزم باسمه ، وربما كان لدى بعض الاخوة المخضرمين ، من أبناء فلسطين بقية قصصة جاكوب وصديقتها !! .

● قالت صحيفة البلاغ ، القاهرة في ٣١ مارس ١٩٣٩ - وتحت عنوان : قضية فلسطين يستأنف بحثها في القاهرة . هذا أوان حل القضية الفلسطينية فليس مما يقبل ولا مما يوافق مصلحة بريطانيا ومصلحة مصر ، أيضا . أن تظل معلقة وأن تبقى فلسطين في حالة ثورة في هذه الاحوال الدولية الحافلة

بالأخطار ورئيس الوزراء المصرية لا يخدم عرب فلسطين وحدهم بسعيه المتواصل لانصافهم بل يخدم بلاده أيضا وبريطانيا معها خدمة ليس أولى منها بالشكر والتقدير .

● تقول صحيفة البلاغ : ما كان انكار حقوق قطر مما يعين على الاطمئنان الى الصداقة والثقة بالوفاء وقد نهجت بريطانيا أرشد نهج وأحكمه حين رأت محالة العراق ، ومصر وبقينا أنها تكسب كل شيء ، لا تخسر أدنى شيء بمثل هذا النهج في فلسطين وقد اعترفت من حيث المبدأ ، بأن العرب على حق في مطالبهم .

● في ١٢/٤/١٩٣٩ وصل راغب بك الناشايبى رئيس حزب الدفاع الفلسطيني الى بورسعيد قادما من لندن بعد أن سويت مشكلة مشاركته في المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية وبعد أن قبل ممثلو اللجنة العربية العليا برئاسة المفتي مشاركته معهم . . . وقد صرح في بورسعيد بأن مؤتمر لندن لم يفشل بل أنه قد أتى بنتائج لا شك أنها مستحققة لعرب فلسطين مطالبهم وتصبح البلاد في القريب العاجل متمتعة بحرياتها الكاملة وما ذلك الا بفضل اجماع الحكومات العربية ، وتمسكها بتلك المطالب .

وفي تصريحه هذا شكر أعضاء الوفود العربية التي شاركت في مؤتمر لندن ، « على ما أبدوه من عطف على قضية فلسطين وما أظهروه من المهارة السياسية أثناء الاجتماعات الرسمية والخاصة لخير هذه القضية » .

والجدير بالذكر أن راغب بك قد عاد من فلسطين في أواخر ابريل ١٩٣٩ ، للمشاركة في مباحثات القاهرة الخاصة بفلسطين جنبا الى جنب مع أحمد حلمي باشا وجمال الحسيني ، وعوني عبد الهادي ، ويعقوب الفصين وحسين الخالدي وموسى العلمي ، والسيد رشيد الحاج ابراهيم . وكان قد أضيف الى الوفود العربية مندوبا الهند . السيد خليف الزمان والسيد عبد الرحمن الصديقي ، اللذان لعبا دورا هاما في مباحثات القاهرة .

على أن محمد محمود باشا ، حتى بعد عودة الوفود العربية والاسلامية الى بلادها - لم يتوقف عن الاتصال بالحكومة البريطانية - عبر السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة - من أجل العمل على حل المشكلة الفلسطينية ، وعندما كان يصل الى نجاح في نقطة ما يبادر بالاتصال بزعماء العرب لابلأهم بما وصل اليه . وقد نجح محمد محمود في الاتفاق مع الحكومة البريطانية على ألا تعلن أي قرار نهائي خاص بالمشكلة الفلسطينية قبل التشاور مع الحكومة المصرية ، وكان ثوري السعيد قد دعا الحاج أمين الحسيني لزيارة بغداد فاعتذر مؤثرا أن يمر بها الأستاذ جمال الحسيني ، وقد كان وقتئذ في زيارة للبحرين ضمن حاشية الملك عبد العزيز آل سعود .

وبعد أن أعلنت بريطانيا مقترحاتها في كتابها الأبيض رفضتها العناصر الصهيونية المسؤولة رفضاً باتاً . كما رفضت حكومات مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، أن توصي زعماء فلسطين بقبول تلك الاقتراحات ! ٥٠ وكان الصيونيون ، أسعد الناس برفض العرب للاقتراحات البريطانية لأن رفض العرب ساعدهم على بلوغ غايتهم وهي العمل على هدم المشروع البريطاني وتأجيل القرار الأخير بشأن مستقبل فلسطين الى ما شاء الله .

وقد احتجت قيادات أمريكية كبيرة لدى بريطانيا ، على مقترحاتها وفي مقدمة المحتجين مستر لاجوارديا محافظ نيويورك - ودانبا محافظ نيويورك - ورئيس أساقفة واشنطن ، كما احتجت رئاسة الجمعية الصهيونية الجديدة - في بريطانيا - على هذه الاقتراحات بل ان هذه الرئاسة لم تكتف بالاحتجاج بل أنفرت الحكومة البريطانية . وعلى رأسها مستر تشمبرلين ، اذا هي نفذت سياسة الكتاب الأبيض ، تلك السياسة ، التي لابد أن يكون لها اثرها الخطير على سمعة بريطانيا وسمعة الامبراطورية في جميع أنحاء العالم ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية لأن شعباً منتشراً في جميع أنحاء العالم مثل الشعب اليهودي يستطيع أن يشهر ببريطانيا ويعلن للعالم نقضها لعهودها الصريحة ويثير الشكوك من ناحية قيمة العهد البريطانية للشعوب الاخرى في الماضي والحاضر ٩ .

وعارض حزب العمال ، وحزب الاحرار ، الكتاب الأبيض ، وحمل الدكتور وايزمان ، وشرتوك ، وبرونسكي - من قادة الحركة الصهيونية - حملات شعواء ، على السياسة البريطانية المحافظين !! وحرك الصيونيون صحف بريطانيا ، والولايات المتحدة ، وسويسرا لتهاجم الكتاب البريطاني الأبيض .

● من التعليقات ذات الأهمية ، البالغة ، على الكتاب البريطاني الأبيض ذلك التعليق الذي نشرته جريدة الديلي تلجراف وأشارت فيه الى تأييد مجلس العموم البريطاني لسياسة الحكومة البريطانية - ولأول مرة - فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية !

تقول البريدة البريطانية ، ان الكتاب الأبيض ارضى العرب ، ارضاء تاماً في المطالبين الاساسيين وهما ان فلسطين لا يجب أبداً أن تكون دولة يهودية وأن الهجرة يجب أن تنتهي .

وتقول الصحيفة : لو أن بريطانيا سمحت للمفتي الزعيم الرسمي لفلسطين بالاشتراك في مباحثات القاهرة لثم الاتفاق نهائياً . على تسمية أساسها المقترحات البريطانية أيضاً : ان القادة العرب ليسوا متحمسين تماماً لنصح القادة الفلسطينيين برفض الكتاب الأبيض لأنهم يتركون أن الفلسطينيين قد

حصلوا على القدر الكافي في الوقت الحاضر وأنه يجب أن يفضوا وقت التمرين على فن الحكم ! .

وتقول الجريدة أيضا أن المفتي ينقذ معونات من برلين وروما ، وكانت هذه هي النقطة التي يستغلها دائما خصوم المفتي للنيل منه ومن كفاحه .

وتقول الصحيفة البريطانية ، ان مقاومة اليهود للكتاب الأبيض ليست واسعة النطاق كما يريدون . يمسك ادعاءات اليهود وقولهم ، ان معارضتهم واسعة النطاق ، فليس جميع اليهود من الصهيونيين وكثير من هؤلاء يرون أنه ينبغي لهم أن يقنعوا بما نالوه وبما وعدوا به في جهات أخرى ثم ان المستعمرين اليهود الذين نزحوا ، الى فلسطين قبل الحرب لا ينظرون بعين الارتياح الى الألوف من المهاجرين الذين جاؤا من بعدهم . لأنهم على الرغم من أنهم اخوانهم في الدين فانهم يختلفون عنهم أخلاقا ، وأصلا . وفوق ذلك فان كثيرين من المستعمرين الأوائل ينظرون بعين الخوف الى التيار المستمر من منافسين لا يستهان بهم بل وجد كثير من الذين وصلوا أخيرا أن العيش في فلسطين أصعب من العيش في البلدان التي جاؤوا منها .

● وتجتمع اللجنة العربية العليا في « الزوق » - لبنان - في ١٩/٥/١٩٣٩ برئاسة الحاج أمين الحسيني وعضوية كل من جمال الحسيني ، وحسين الخالدي ، والفريد روك وعزت دروزه وفؤاد سابا ، وموسى العلمي ومعين الماغي وتقرر رفض المشروع ، الذي تقدمت به بريطانيا .

وترسل اللجنة العليا وفدا برئاسة جمال الحسيني الى جنيف لاعلان رفض الفلسطينيين للكتاب الأبيض في الوقت ، الذي يعلن فيه شرتوك - مدير الوكالة اليهودية - ان ما يقوم به الصهيونيون في فلسطين ليس موجها أبدا ضد الشعب البريطاني ، ولا ضد الوجود البريطاني في فلسطين بل ان هجومهم قاصر على معاداة سياسة الكتاب الأبيض ، كما يقول ان محصور الصهيونية السياسي يتجه منذ نشأته مع بريطانيا وسيستمر كذلك وان الاخلاص اليهودي لبريطانيا العظمى يجب أن يكون له طابع المحافظة لا الخضوع ، اننا - هكذا يقول شرتوك - لا نشور في وجه الانتداب الذي يعد القانون الأساسي للبلاد بل على العكس ، فان الغرض من جهادنا هو المحافظة على حرية وروح الانتداب ، ويقول شرتوك ، ان أفضل طريقة للوصول الى هذا الغرض يجب ألا يكون بالحرركات الارهابية ولكن بسياسة التعدير .

وللحقيقة وللتاريخ - ونحن نختتم هذا الحديث عن القضية الفلسطينية - نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه كان قد أرسل في ٢٩ نوفمبر

سنة ١٩٣٨ الى مستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية  
خطابا بخصوص قضية فلسطين نجتزى منه ما يلي :

● ان دعوى اليهود ، بحقهم فى فلسطين ، استنادا الى التاريخ ، لا حقيقة  
لها فان كان اليهود قد استوطنوا فلسطين مدة معينة بصورة استيلاء فان العرب  
قد استوطنوها مدة أطول من ذلك بكثير ، ولا يمكن أن نعتبر احتلال أمة لبلد  
من البلدان حقا طبيعيا يبرر مطالبتها به .

● أما دعوى اليهود الذين يستثيرون بها عطف العالم انهم مشتمون  
ومضطهدون وانهم يريدون ايجاد مكان يأوون اليه ليأمنوا على أنفسهم من  
العدوان الذى يقع عليهم فى كثير من الممالك فان فلسطين الضيقة قد استوعبت  
منهم الآن مقدارا عظيما .

● يقول الملك عبد العزيز مخاطبا روزفلت : ليس من العدل يا فخامة  
الرئيس أن تسد حكومات العالم - وفى جملتها الولايات المتحدة - أبوابها فى  
وجه مهاجرى اليهود وتكلف فلسطين البلد العربى الصغير بتحملهم !! ..

● ان حقوق العرب فى فلسطين لا تقبل المجادلة لأن فلسطين بلادهم من  
أقدم الأزمنة وهم لم يخرجوا منها كما أن غيرهم لم يخرجهم منها .

ويقول الملك عبد العزيز : ان عرب فلسطين ومن ورائهم سائر العرب ،  
بل وسائر العالم الاسلامى ، يطالبون بحقهم ويدافعون عن بلادهم ضد دخلاء  
عنهم وعنهم ومن المستحيل اقرار السلام ، فى فلسطين اذ لم يقبل ، العرب  
حقوقهم ، ويتأكدوا أن بلادهم لن تعطى الى شعب غريب آفاق تختلف مبادئه  
وأغراضه ، وأخلاقه عنهم كل الاختلاف . ولذلك فاننا نهيب بفخامتكم ونناشدكم  
باسم العدل والحرية . ونصرة الشعوب الضعيفة التى اشتهرت بها الأمة  
الأمريكية النبيلة ، أن تشكروا بالنظر فى قضية عرب فلسطين وأن تكونوا  
نصراء للأمن المطمئن الهادئ ، المعتدى عليه من قبل تلك الجماعات المشرقة فى  
سائر العالم لأنه ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع أنحاء العالم المتمدين  
وأن تتحمل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته و .. و .

● وللحقيقة ، وللتاريخ أيضا نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود  
منسلا لاج تأمر نورى السعيد وحكومة العراق ، ضد سورية وفلسطين بآد  
جلالته فارسل مذكرة الى نورى السعيد باشا رئيس الوزارة العراقية أشار  
فيها الى انحراف حكومة العراق باستمرار عن شقيقاتها العربيات وأنه - أى  
الملك عبد العزيز - يتقاضى عن ذلك رغبة فى التباعد عن كل ما قد يتخذ دليلا  
فى الحارج ، على وجود خلاف بينه وبين حكومة العراق ، فالموقف حرج ، وليس  
هو موقف أطماع .

ويقول الملك عبد العزيز : ان فلسطين مهددة بالابادة من جراء الخطر الصهيوني وان سورية مهددة بالخطر الفرنسي والتركي كما أن العراق أيضا مهددة من جانب تركيا وايران وأنا نخشى اذا استمرت الأزمة الدولية على حالها وبقي هذا « التقصاد » بين العرب وفرنسا في مسورية ، وبينهم وبين انجلترا في فلسطين أن تتفق الدولتان على العرب لاتقاء سرهم أثناء الحرب التي نخشى أن تدور رحاها - وكانت مذكرة الملك عبد العزيز الى الحكومة العراقية في ١٩ يونيو ١٩٣٩ ، اى قبل نشوب الحرب ببضعة أسابيع ، بين بريطانيا وبين ألمانيا وإيطاليا - وأن تطلقا يد الأتراك في سوريا والعراق ومن ورائهما ويقول الملك عبد العزيز آل سعود ليس في عزائمتنا ضعف ونحن لسنا جبناء ! .. اذا اقتضت الحالة تقتحم مشاق الأمور لادراك أسمى الغايات : لقد كانت المغامرات ونحن لسنا جبناء بعون الله وتوفيقه من أسباب انتصاراتنا » ويقول الملك عبد العزيز أن الخطر الداهم يقضى علينا بالتعاون والاتفاق ، لأن الموقف الراهن عندما نتصوره يقض مضاجعنا ويحرمنا لذيق الكرى فاذا لم نلتفت للامر . وننطق اتفاقا جديا على السر في خطة مشتركة مع العراق وسوريا ، وفلسطين فان الخطر محقق بالجميع » .

● وللحقيقة وللتاريخ ، أيضا ، نقول ان كثيرين من السياسيين المصريين ، والصحفيين المصريين نصحوا القادة الفلسطينيين بقبول الكتاب الأبيض كخطوة أولى ، تتلوها - فيما بعد - خطوات أخرى ، يتم بمقتضاها حصولهم على حقوقهم كاملة ، وقد كان بعض هؤلاء السياسيين والصحفيين يقولون للاخوة الفلسطينيين ، لقد اصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد رفضته الأغلبية المصرية بقيادة سعد زغلول باشا ، الذي قال في تصريح ٢٨ فبراير ما قاله مالك في الحمر ، ولكنه اضطر فيما بعد - في عام ١٩٢٤ - أن يلى الحكم هو وحزبه على أساس هذا التصريح بل لقد ظل سنوات وسنوات ، يتولى حزبه منفردا ، بقية الأحزاب المؤتلفة معه الحكم على أساس هذا التصريح ، الذي لم يبلغ الغاء تاما ، الا بمعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - اى بعد ١٤ عاما .

وقد طالب هؤلاء السياسيون والكتاب الفلسطينيون بان يتحملوا اعباء الحكم ، في بلادهم حتى يأتى اليوم الذى يستكملون فيه استقلال بلادهم ، تاما مثلما حدث بمصر بالنسبة لتصريح ٢٨ فبراير ، الذى رفض شعبيا ، ونفذ عمليا ونفذه من كان ينتقده بالأمس ، ولكن نصائح هؤلاء الاخوة المصريين لم يؤخذ بها فكانت النتيجة أن الكتاب الأبيض ، لم ينفذ منه . الا ما جاء فى صالح اليهود الى أن قامت الحرب العالمية الثانية ، وتوقفت الثورة الفلسطينية وقرر حزب العمال البريطانى مطالبة الحكومة البريطانية بالغاء الكتاب الأبيض ، الذى حدد الهجرة ، كما قرر حزب العمال فى سنة ١٩٤٠ مطالبة حكومة

المحافظين بفتح أبواب الهجرة الى فلسطين والقضاء على كل اثر للكتاب الأبيض .  
وتم لحكومة العمال ما أرادته ، وكان - ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة ،  
الأمريكية - أن أعلن البيت الأبيض في مارس ١٩٤٢ عن عزمه على إقامة دولة  
صهيونية في فلسطين ، وراح البريطانيون ، محافظين وعمالا . كما راح  
الأمريكيون ، جمهوريين . وديمقراطيين ، يتنافسون على ارضاء الصهيونية التي  
ثبتت أقدامها في الأراضي الفلسطينية !

وبعد الاطالة في الحديث عن القضية الفلسطينية ، والمؤتمرات الخاصة بها  
والمحاولات التي استهدفت حل الخلافات العربية نجد لزاما علينا أن نعود الى  
الحديث عن بعض الأمور الداخلية الهامة في مصر وفي المقدمة قضية فرضت  
نفسها على الجمع المصري ، لما لصاحبها من مكانة مرموقة في المجتمع ، ونعنى  
بها قضية الأستاذ توفيق الحكيم الذي فتح النار على المرأة المصرية بكل عنف .



## الباب الرابع



### عدو المرأة يفتح النار على المرأة

أرد في بداية هذا الفصل أن أشير على سبيل التذكرة ، لا أكثر ولا أقل ، الى « أزمة نفسية متعبة » تعرض لها أستاذنا الكبير توفيق الحكيم .. وكان الأستاذ توفيق الحكيم قد تعود أن يكتب في فترات متقطعة بعض المقالات في الاجتماع وفي السياسة . ينشرها اما في الأهرام أو في المصور ، أو في غيرها من الصحف المصرية . غير ان بعض خصوم الأستاذ توفيق الحكيم - وخاصة بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصرى - رأوا في تلك المقالات مقاومة للنظام النيابى القائم فى مصر وقتئذ .

وتحركات وزارة المعارف ، لتطبيق على الأستاذ توفيق الحكيم المادة « ١٤٤ » من القانون المالى . بل لقد أبت تلك الوزارة ، وزارة المعارف ، الا أن توقع عقوبة على الأستاذ توفيق الحكيم ، قبل أن يثار موضوع مقالاته فى مجلس الشيوخ . وكانت العقوبة عبارة عن خصم ١٥ يوما من مرتب الأستاذ توفيق الحكيم .

وقد عقببت مجلة « المصور » فى عددها الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٨ على هذا التصرف من وزارة المعارف بقولها :

« عقوبة كهذه ، مهما كانت لأسباب شريفة وعفيفة ، ومهما كانت للمواخذة على رأى عام لم يقبل فيه وجه الدفاع ، تعتبر قاسية على نفوس الأدباء ، ذوى الوفاء التام للواجب ، ولم تكن ثورة الأستاذ توفيق الحكيم النفسية على العقوبة .. وانما على الوضع الذى أدت اليه الحادثة ، حتى أنه فكر فى الاستقالة ، ولكن أصدقائه ومحبيه هونوا عليه الأمر ، وأفهموه أن الحركات « الايديالية » فى هذه البلاد لم يكن أوانها بعد ، وأن الحكومة فى حاجة الى أدبه وعلمه » .

انتقل مباشرة الى موضوع يحسبه البعض موضوعا شخصيا ، أو موضوعا عاديا ولكنه فى رأى ، من الموضوعات الهامة والجوهرية ، لانه يتعلق بحرية الكاتب فيما يكتبه .

لقد حدث أن نشر الأستاذ توفيق الحكيم فى العدد رقم ٢٢٩ ، من مجلة آخر ساعة ، التى كان يصدرها وقتئذ الأستاذ محمد التابعى يرحمه الله ، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ ، مقالا بعنوان : أنا عدو المرأة والنظام النيابى ، لان طبيعة الاثنين فى الغالب واحدة : الثرثرة • وقد جاء فى هذا المقال :

« اذا اردتم أن تأخذوا رأيى فى مشكلة الحكم فى مصر فخذوه على انه رأى رجل بعيد عن المعمة يشرف عليها من أعلى البرج ، دون أن يكون له فيها عنزة أو خروف •

ويقول الأستاذ الحكيم :

« أقول لكم فى صراحة ، ان هذه الديمقراطية كما تفهمونها وتزاولونها فى مصر هى أصلح أداة لتولية الحكم غير الصالح ، وأنه ينبغى لكم ، ألا تنبهروا بالألفاظ الأوروبية ولا تنقيدوا بالنظم الأجنبية ولا تترددوا فى اتباع ما فيه النفع الحقيقى وترك ما فيه الغرم ، وضياح الوقت فاذا اتضح لكم يوما أن « البرلمان » وما ينفق عليه من آلاف الجنيهات سنويا هو غرم لا غنم فيه فحولوه فى الحال الى مصنع طائرات يستشد فيه بدل جموع الأعيان الموسرين أفواج العمال المصريين من أولئك المساكين ، المتسكمين العاطلين الذين يلتقطون فتات المقاهى ، والبارات حتى يعملوا عملا شريفا ويشيدوا مجدا خالدا : نعم فلئن كان قد كتب على القبة الذهبية أن تخرج شبيثا طائرا فى الهواء فلا ينبغى أن يكون ، دائما الصياح والخطب فاذا شعرتكم انكم فى حاجة الى معمل انتاج لا الى معمل كلام فانهضوا فى الحال الى تنفيذ ذلك واضعوا أيديكم لتفلقوا قليلا هذا الغم الواسع الكبير حينما المتناهب أحيانا ، لتسكتوه الأعوام التى ترونها لازمة كى يتسنى للأيدى وحدها أن تنطلق عاملة فى هدوء ونشاط فالغم ، اذا سكت واليد اذا عملت استطاع الانسان أن يتقدم أيضا وهنا تتلاشى الأحزاب والأحقاد ، والأغراض وتصبح العيون كلها متجهة الى الرجل ، المنتج حقيقة ، وعند ذلك تلزم لكم حكومة لابد من أن يتوافر فيها هذه الشروط ! أن يكون أعضاؤها من أولئك الذين اشتهروا بقله الكلام وسرعة العمل وثانيا لا يكون لأعضائها لون حزبي واضح ، ثالثا أن يكون عدد أعضائها قليلا فان خير ادارة هى الموضوعية فى الأيدى القليلة الخبيرة » ! •

ورشح لتلك الوزارة على ماهر وحافظ عفيفى ، وعبد الحميد بدوى ، وأمين عثمان ، وعبد السلام الشاذلى ، وعبد الرحمن عزام ، وعزيز المصرى ، وحبيب حنين المصرى ، وعبد القوى أحمد ، وعبد الواحد الوكيل ، وهؤلاء ، كما سماهم توفيق الحكيم « العشرة الطيبة » ، المشهود لهم فى جميع المناسبات بالعمل الصامت • وقلة الميل الى الحزبية العمياء والخطب المعصماء •

ويقول توفيق الحكيم : « ان الذي أفسد بلادنا هو تعطيل ذوى انواعه  
يحتشد بعضهم ضد بعض في اقتتال عنيف مستمر لم يكن له نتيجة غير تخطيط  
الجميع . ويختم توفيق الحكيم مقاله : فيا أهل البلد هل تروننى قد أختست  
لكم النصح ان كان الجواب لا ؟ فأنتم فى حل أن تقولوا لى اطلع من البلد وسوف  
يأتى اليوم القريب الذى أذكركم فيه بنصيحتي صائحا : قلنا لكم كله ، فلتم  
اطلع من البلد » .

وينضب توفيق الحكيم ، بمقاله هذا رجال السياسة ! وزعيمات النهضة  
النسائية وعلى رأسهن هدى شعراوى ، ويقول توفيق الحكيم ، كان غرضي العمل  
المنتج . وليس الثروة الفارغة وهكذا صرت عدوا للمرأة وللنظام البشرياني  
وهي عداوة موقوتة طبعاً بأسبابها وتزول بزوالها .

ويقرر محمد محمود باشا رئيس الوزارة أن يفصل توفيق الحكيم من  
وظيفته بقرار من مجلس الوزراء ، ولكن بعض أعضاء وزارته - كما قال توفيق  
الحكيم - كانوا من الادباء والفكرين من أمثال د . هيكل والشيخ مصطفى عبد  
الرازق ، استمهلوه رغبة في معالجة الأمر بوسيلة أخرى فصاح فيهم : أنتم ادباء  
مع بعض وتريدون الماطلة ولكن اذا أنتم لم تنهوا الموضوع بعقاب رادع سريع ،  
فى ظرف أسبوع فلا بد من اجراء حاسم بواسطة مجلس الوزراء القادم ، وكان  
الدكتور هيكل هو وزير المعارف فأحضر المستشار الملكي للوزارة فناقشنى فى  
أمر المقال ، وبعد ذلك حادث الوزير وكيل وزارته العشماوى بك فى أمر العقوبة  
حتى يستطيع أن يقابل رئيس الحكومة ويخبره ان العقوبة وقعت وانتهى  
الموضوع . . واقترح أن تكون العقوبة الرادعة وقف مرتبى لمدة عام ونصف عام  
فقال له العشماوى بك : ان هذا ليس من حق الوزير بل من حق مجلس الناديب .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم ، انهم فكروا فى إحالته الى مجلس ناديب،  
ولكنهم طرحوا الفكرة جانبا ففى المجلس دفاع ومرافعة ، وقد ينقلب الأمر الى  
مظاهرة وروح المجلس يتجه الى البراءة . وعند ذلك تكون صفقة للحكومة . وقيل  
للووزير ان سلطته لا تتجاوز خصم خمسة عشر يوما من المرتب ، فاضطر اينارا  
للسلامة أن يلجأ الى هذا الحل . وحاول الدكتور هيكل أن يقنع رئيس الحكومة  
بمعاونة الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، وقد كان ، ووقع بالفعل هذا الخصم بأمر  
وزارى جاء فيه :

« لما كان كاتب مقال : أنا عدو المرأة والنظام النيابى . . لان طبيعة الانثى  
واحدة ، الثروة - وهو مدير ادارة التحقيقات فى الوزارة فقد سألناه فلم ينكر  
نسبة المقال اليه ، وكتب لنا خطابا يؤكد ذلك وقد ذكر فيه أن قصده لم ينصرف  
الى اهانة هيئة أو أعضاء هيئة من الهيئات النظامية بمصر أو خارجها ولا الى النقص  
من اعتبار اشخاص بعينهم ويذكر ، كذلك أنه حسن القصد فيما يكتب » .

ولما كانت المادة ١٤٤ من القانون المالى معدلة بقرار مجلس الوزراء الذى صدر فى ٣٠ يناير ١٩٢٩ تحظر على الموظفين أن يبدو علانية ملاحظات أو آراء أو نزعات سياسية ولما كان المقال المذكور يتناول ابداء رأى الكاتب فيما يخالف النظام القائم فى مصر فضلا عما به من تمريض بالأشخاص الذين اقترح تأليف الوزارة منهم مؤداه انهم يشاركونه رايه فى خصومة الحياة النيابية .

ولما كان تصرفه هذا يخالف المادة ١٤٤ من القانون المالى مخالفة صريحة ربما خفف منها أن الكاتب بدا من مناقشته بحضور صاحب العزة المستشار الملكى للوزارة انه لا يدرك بالضبط مدى ما تنسج له هذه المادة ولما كان ذلك مما يشفع دون توقيع عقوبة الغزل على حسب نص المادة المذكورة لذلك قررنا خصم خمسة عشر يوما من مرتبه .

ويوقع القرار فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨ دكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف وبيبلغ الأستاذ توفيق الحكيم مدير ادارة التحقيقات بالوزارة بهذا الامر عن طريق وكيل الوزارة الأستاذ محمد العشماوى ( بك ) .

ويقدر الأستاذ توفيق الحكيم فى الاستقالة من الحكومة اذ كيف توقع عقوبة على مدير التحقيقات الذى من اختصاصه أن يوقع هو العقوبات على المذنبين لا أن توقع عليه العقوبات . ولكن أصدقاء الأستاذ توفيق الحكيم - كما سبق أن ذكرنا - لم يروا رايه فى تقديم الاستقالة بل رأوا أن يبقى فى وظيفته مع استمراره فى مواقفه ، وفى تمسكه بأرائه لان استقالته تريهم ، أما بقاؤه مع آرائه فهو الذى يقلقهم .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : بقيت فى وظيفتى أواصل الكتابة بنفس الروح والاتجاه وأتصرف فيما يعرض لى من قضايا برأى نفسه فما أن يقع فى يدى موظف اتهم فى قضية أو رأى سياسى حتى أبرئه وأحفظ قضيتته الى أن ضجت الوزارة منى ، ولم تعرف كيف تتخلص من هذا الا بإنشاء ادارة جديدة ، انشاء مفتعلا صوريا أسموها ادارة التمثيل والموسيقى وتقلونى من ادارة التحقيقات الى هذه الادارة وأنا فى اجازتى فى صيف عام ١٩٣٩ . وهكذا صرت مديرا لادارة التمثيل والموسيقى ، التى لا اختصاص لها الا على الورق .

● وللحقيقة وللتاريخ ، نقول ، ان المحنة ، التى تعرض لها الفكر فى مصر وتعرض لها الأستاذ توفيق الحكيم بسبب المقال الذى نشره تحت عنوان : « أنا عدو المرأة » ، والنظام البرلماني لان طبيعة الاثنين واحدة « الثائرة » هذه المحنة التى كانت فى عهد محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ وجدت

من يدافع عنها في شخص الأستاذ حفنى محمود بك ، شقيق رئيس مجلس الوزراء محمد محمود باشا فلقد كتب الأستاذ حفنى محمود في مجلة آخر ساعة بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٣٨ مقالا ، تحت عنوان غضب « الديمقراطية » قال فيه :

« أصيبت الديمقراطية في هذه الأيام بتوتر أعصاب ، وعسر هضم ، أفضيا الى الاضطراب ، وتطور هذا الاضطراب الى غضب ، يتفجر ، وغيط ، غير مكتوم ، فالديمقراطية اليوم خائفة على كل شئ ، ترتاب من لا شئ ، وتنزعج من أى شئ ، أزعجها توفيق الحكيم عندما كتب مقالا بمجلة آخر ساعة داعب الديمقراطية في أشخاص نوابها المحترمين أو نواب الشعب كما يجبون أن يسميهم الناس وفى قول آخر نواب العهد الحاضر ، وفى رواية أخرى نواب الحكم الصالح .. أقول ذلك ، وأنا فى غاية الاضطراب فقد يمرضنى هذا الكلام لغضب الديمقراطية فأفاجأ باحتجاج صاحب من سعادة محمد محمود خليل بك قطب الديمقراطية فى هذا الزمان اذ ان الطريقة الديمقراطية كالطريقة الصوفية لا تستغنى فى كل وقت عن « قطب الوقت » .

وقد يطلب سعادة قطب الديمقراطية – أى محمد محمود خليل بك – التحقيق معى ، كما فعل مع توفيق الحكيم بل قد يذهب الى أبعد من ذلك فيرسل الى الصحف أنباء هذا الاحتجاج ، كما فعل مع معالى كبير الأمراء فى حادثة التشريعات ، ولكن لماذا غضبت الديمقراطية على توفيق الحكيم ، ان مقاله ينقسم الى قسمين : أحدهما تعرض للديمقراطية كمبدأ عام ، والآخر ، تناول أشخاصا من رجال الحكم أنفسهم أما تناول المبادئ العامة فلا أظن أن الحكام – الأحرار الدستوريين – الذين غضبوا لحرية الراى فى عام ١٩٢٥ حين أخرج الأستاذ على عبد الرازق كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ورغب البعض فى معاقبته ، والذين ثاروا عندما نشر الدكتور طه حسين كتابه : « فى الشعر الجاهلى » وأراد أعضاء البرلمان تقييد حرية الكاتب لا أظن أن هؤلاء الأحرار الدستوريين يحللون اليوم بعض ما حرموا بالأمس خصوصا أن الأستاذ على عبد الرازق كان موظفا والدكتور طه حسين كان موظفا أيضا مثل توفيق الحكيم .

أما فيما يتعلق بذكر توفيق الحكيم ، لأشخاص بالذات فانه اذا كانت فى هذا العمل مجافاة للذوق السليم . فليس على كل حال أبعد عن الذوق من موقف سعادة قطب الديمقراطية حينما نشرت الصحف احتجاجه على معالى كبير الأمراء ، وقد عودتنا الديمقراطية – فيما عودتنا – أنها لا تهتم كثيرا بمسائل الذوق وخفة الروح ، بدليل أن الحكومة القائمة نفسها وهى حكومة الديمقراطية ، تخلفت من رئاسة صديق الجميع الأستاذ محمود بسيونى فى مجلس الشيوخ وهو أخف الناس دما وأبعدهم عن الاتحاد الحزبية وأكثر المصريين قاطبة ديمقراطية ، وهو الذى تستظرفه الأحزاب كلها ، ويبدل معرفه لكل الطبقات ،

سنوات ما قبل الثورة ج٢ – ٢٥٣

ولكن ذلك ، وهو كثير لم يشفع له ، واستبدلت به الحكومة الديمقراطية الرئيس الحاضر ولعل نزع الرئيس الحالي « المالية الفرنسية » وما يندل من « كرم » أرسقراطي غربي لا يمت الى الشرق يستب لعل هذا يحفل مناحة الديمقراطية في مصر قائمة عدة سنوات .

ويمضي الأستاذ حفي محمود - وكان وقت كتابة مقاله هذا عضوا بمجلس النواب - يمضي قائلا : « ولعل مما يقلق الديمقراطية عندنا ، ويثير غضبها هو كثرة عشاقها ، فكل حزب يتغنى بها ، ويدعى الذود عنها ، ويتظاهر بالتفاني في هواها ، وأتدله في غرامها ، حتى تسابق الجميع في « المزايدة » فأقلقتها كثرة المتصايين واحتشاد الطالبين فأصبحت تريد أن تعرف ما وراء هذا الكلام المسؤول ، وما تكنه لها القلوب ترى ماذا يكون شأنها ، وأية فجعية تصيبها ، لو تكشفت لها قلوب أولئك المحبين يوما فوجدت منقوشا عليها « فلتحلب الكتاتورية » ، ويومئذ تملن الديمقراطية اعجابها بصراحة بشخصين أولهما توفيق الحكيم » .

#### « حفي محمود »

- ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : كان من الطبعي أن تقف جميع الصحف الحزبية صدى لأن موكلها كان ضد الأحزاب جميعا ، إذ أن أي نقد أو طعن في الأساس الذي يقوم عليه حكم الأحزاب وهو الحياة النيابية معناه توقف النشاط الحزبي وما كان يعنى وقتذاك ليس هو النشاط الحزبي بل الذي كان يعنى وقتئذ هو النشاط الانتخابي ولذلك دهشت عندما وجدت واحدا من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وهو في الوقت نفسه شقيق محمد محمود باشا رئيس هذا الحزب ورئيس الحكومة الموجودة في السلطة ، والمطالب بفصل هو المتفرد بالدفاع عن موكله ، ضد شقيقه ضد حزبه ، انه حفي محمود ، وكان مجردا بقله الروح الاستغالية في النظر والرأي .

وأفتح قوسا وأقول فيه : « انني كنت أعرف حفي محمود على انه أشهر صناع المقالب السياسية ، في مصر ، وكنت أقرأ له العديد من المقالات فتستوييني الى درجة كبيرة ، ولكنني لم أكن أتصور ان حفي محمود هو كاتب تلك المقالات فقد كان شائعا في سنوات ما قبل الثورة وجود « كتاب من الباطن » يكتبون المقالات الخلو الذينة والرائحة ، والفاتنة في نفس الوقت ، ولكن تلك المقالات تنسب الى الغير ممن يملكون المال والتجاه ، وكان بعض هؤلاء « الكتاب من الباطن » عندما يريدون فضح من يكتبون باسمائهم على نطاق ضيق للغاية وعند مجموعة من الناس - يقرأون ، عليهم بعض المقالات التي سوف تنشر فيما بعد باسم صاحب المال فلان أو اسم صاحب العزة علان أو ، أو .

ظننت وبعض الظن انهم أن حفي محمود من هؤلاء ، الذين يكتب لهم من



الباطن ولكن عندما بدأت عملي بالمصور ، وخلال فترة التدريب ، التي طالت ، طلبت مني ادارة تحرير المصور بضعة مقالات من حفي محمد محمود باشا ، وكان حفي محمود ، لا يأخذ أجرا على مقالاته تلك بالطبع ، وكان ذلك مما يدفع الكثيرين من أصحاب الصحف ، الى است كتابه كنت أتصل بحفي محمود باشا فيطلب مني اسم الموضوع ، الذي سوف يكتب فيه ، وعندما يوافق عليه يعطيني موعدا في مكان لا يتغير ولا يتبدل ، ناشيونال أو تيل ، في شارع سليمان باشا ، فلا تكاد نلتقي وتبادل التحايا ونشرب القهوة ، حتى يبدأ حفي محمود في املاء مقاله على ، وأشهد أنه كان ادبيا مطبوعا بحق فما أكثر ما كان يستشهد بالعديد من أبيات للشعراء المتخضمين ، وللمحدثين من الشعراء ، ولم يكن بحاجة الى التأكيد من صحة ، هذا البيت ، أو ذاك ، فقد كان يمليه من الذاكرة ، ولا اعتقد ابدا وقد جربته في ست مقالات أوسبح ، ان الذاكرة ، قد خانت ، أو أنه أخطأ مرة واحدة في رواية بيت من الشعر ، أو جملة أبيات .

وقد كان في مقدمة ما وثق العلاقة بين حفي محمود باشا وبينتي ، انني رغم خلافي في الرأي مع الأحرار الدستوريين ومع محمد محمود باشا ، نشرت ، وكنت وقتئذ لا ازال طالبا في كلية الحقوق « يناير ١٩٤٦ » دراسة ربما كانت أول دراسة لي - عن محمد محمود ، حرصت في بداية هذه الدراسة على أن أؤكد خلافي مع محمد محمود ومع حزبه ، وأذكر - انني قبل بالحرف الواحد : كنت في حادثة سني - وما زلت حتى اليوم - سني الظن الى أبعد الحدود بكثير من رجال السياسة القدامى لانهم في نظري يؤمنون بالغلط النصفية ، وأنا لا أؤمن ، يحيون التسليم بالامر الواقع ، وأنا لا احب ، يرغبون في النوم ، حتى تخين ساعة الاستيقاظ وأنا من أنصار اليقظة ولو كانت في منتصف الليل .

كنت طفلا عندما كان محمد محمود باشا رئيسا للوزارة في المرة الأولى فلم أدري أكان يلبس قفازا حديديا أم قفازا حديديا ولم أكن أستطيع التمييز بين ديمقراطية النحاس ، ودكتاتورية محمد محمود ، ولكن وقر في ذهني وانطبع في عقلي ، أن محمد محمود عطل الدستور وواد الحريات ، ومن طبعي حب الدستور والايمان بالحريات .

وقيل لفيري ولي أن محمدا يتيه على الناس بهيله ، وهيلمانه ، وجاهه ، وسلطاناه ، ويتجافى عن الاتصال بالشعب ، ويتعالى على الطبقتين الثانية والثالثة بل والأولى وأنا من أولئك الذين يقلسون الشعب ويكرهون من يتعالون عليه لذلك كرهت محمد محمود ، وأبغضته .

ومن ذراعتي عن محمد محمود قلت أيضا - بالحرف الواحد : عقب وفاة محمد محمود في ٣١ يناير ١٩٤١ . بدأت أستمع للكتابة عن محمد محمود وفعلا انتقلت من كتابتي : بعد ثمانية أشهر ، ولكن الأحكام العرفية حالت بيني وبين

نشر ما كتبتّه ، ثم اعتقلت ذات يوم ، أو على الأصح ذات شهور واعتقل معي ما كتبتّه وأفرج ، عني ، ولم يفرج ، عما كتبتّه فاضطرت الى معاودة الكتابة مرة ثانية ، لم تكن أسعد من الأولى وهذا الذي بين يديك أيها القارئ العزيز هو الكتيب الثالث الذي عزمت ، على نشره في العام الثالث « عام ١٩٤٥ » ولكن وجود الأحرار الدستوريين بصفة عامة ، وحفني محمود باشا بصفة خاصة في الوزارة قد حال بيني وبين النشر لأسباب تقدرها نفسي تمام التقدير .

وأشهد - للأيام التاريخية - أن حفني محمود ، رغم ما اتصف به من انه صاحب المقالب السياسية ، وغير السياسية كان من أصلب العناصر السياسية عودا ، ومن أبعدهم عن الاستفادة من السياسة ، شابا ، وشيخا .. يرحمه الله !

● وقبل أن أنتقل الى موضوع آخر ، أقول ، أن الأستاذ توفيق الحكيم لم يتوقف عن الكتابة فيما يرى أنه الحق ولو عرضه ذلك للمخاطر ، بل ظل يترك ، لقلبه العنان ، لا يقيد به أى قيد ، الأمر الذي جر عليه الكثير من المتاعب والمشاق ، وكانت وزارة المعارف قد تلقت كتابا من مشيخة الأزهر بشأن حظر كتابه « يوميات نائب في الأرياف » بناء على شكوى من بعض القضاة الشرعيين ، فإذا بتوفيق الحكيم يتحلى الى جريدة المقطم في هذا الموضوع ، وكان مما جاء في حديثه : « أنى بصفتي كاتبا ، اجتماعيا قد أردت في كتابي إبراز صورة للقضاة الشرعيين ، الى جانب الصورة المرسومة للقضاة الأهلين ، ولرجال النيابة ، والبوليس وأطبائ الصحة ، والعمد وغيرهم ، ولا أظن القضاة الشرعيين يتمتعون بقدرات خاصة ، وحصانة دينية تجعلهم في مكان لا ترتفع اليه يد النقد ، والإصلاح والتطوير .

أما تدخل شيخ الأزهر في هذه المسألة فهو ما يدعو الى الدهشة والتأمل ، والعجب وقد آن الألوان لنواجه الأمر ، في صراحة فيما يتعلق بتدخله المتكرر في شئون الدولة الفكرية وأن نتدبر من الآن الخطر ، الذي يهدد حرية الكتابة وحركة التأليف ونهضة العلوم اذا سيطر على الحياة العقلية في هذا البلد المصرى بمثل هذا الروح و .. و ..

ولكن ظهر ، أن شيخ الأزهر ، لم يكتب الى وزارة المعارف فقد دعا الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف ، الأستاذ توفيق الحكيم مؤكدا له أن الأزهر ، لم يتدخل على الإطلاق لا في كتابه ولا في غيره من الكتب التي تدرس في وزارة المعارف . وقد اعتذر الأستاذ توفيق الحكيم بأن الصحفيين أفهوه صحة واقعة شكوى الأزهر ، الى وزارة المعارف ، وقيل والمهدة على الرواة - المقطم ، وغيرها من الصحف المصرية - أن الدكتور هيكل طلب من الأستاذ توفيق الحكيم ، أن يعتذر عما ورد في حديثه بخصوص الأزهر ، غير أن الأستاذ توفيق الحكيم رفض مبدئيا استعداده لتحمل ما قد ينشأ على هذا الرفض من قرارات وقيل أيضا أن

الأستاذ الدكتور هيكل قال انه ، فى هذه الحالة مضطر ، الى أن يرفع الأمر الى مجلس الوزراء ، ليتخذ ما يراه .

ويستدعى محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ الأستاذ توفيق الحكيم ليتحدثا معا فى موضوع الكتاب والضجة التى أثارت حوله .

وأخيرا تسوى المسألة ، ويعتبر الموضوع كله منتهيا !

والجدير بالذكر ، ان الأستاذ الكبير توفيق الحكيم كان منذ أن بدأ ينشر ما يكتبه ، أو ينشر بعض ما يكتبه يتعمد إثارة الرأى العام ، فى كثير من القضايا حتى ولو كانت عملية الاثارة نللك لا تتفق وآراؤه الخاصة وجوانياته ومن القضايا التى كان يتعمد اثارتها ، وتختلف مع طبيعته كفنان ، عداوته المصطنعة للمرأة ، فلقد ظل توفيق الحكيم معروفا بأنه عدو المرأة رقم ١ رغم أنه فى قرارة نفسه محب للمرأة ، بل عاشق لها ، وكانت تلك العداوة الزائفة قد بدأت فيما أذكر بحديث للمصور حمل فيه على المرأة المصرية وقال ، انه لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر وأن المرأة التى تصنع صينية بطاطس فى الفرن ، أجدى عنده من المرأة ، التى تقدم له جميع دبلومات الفلسفة ، وكانت ثورة الجنس اللطيف وغير اللطيف على توفيق الحكيم . وكان توفيق الحكيم – كما سنوفى تلك القضية حقها من الايضاح – أسعد الناس بهذه الثورة ، التى جعلت منه ومن الشيخ محمود ابو العيون أشهر اثنين – معادين فى الظاهر – للمرأة . فلو كان توفيق الحكيم – حقا – معاديا للمرأة لما نجح ذلك النجاح الرائع ، فى تصوير بطلات قصصه ، ورواياته .

وبعد قضية توفيق الحكيم تجى قضية أم كلثوم وهى – قضية أم كلثوم .. من القضايا الطريفة التى شغلت المجتمع المصرى لفترة غير قصيرة .



## الفصل الثاني

### يدعى الزواج من أم كلثوم فتقاضيه أم كلثوم

ولكن تكون الصورة التي نقلها لسنوات ما قبل الثورة صادقة وواضحة تماما نتوقف بعض الوقت عند قضيتين أثارنا اهتمام الرأي العام المصري والتقت عندهما صحافة الأحزاب كلها مؤيدة ومعارضة ، وكان التباؤهما حول موضوع واحد باتجاه واحد من الأمور النادرة بل شبه المستحيلة ، وكان المدعى عبد الستار الهلال قد ادعى الزواج من أم كلثوم سيدة الغناء العربي طالبا إياها الدخول في بيت الطاعة • وكانت أم كلثوم قد رفضت دعوى ضد عبد الستار الهلال في ١٣ يونيو ١٩٣٦ وقد نظرت القضية ، أمام محكمة السيدة زينب الجزئية وكانت الجلسة قد افتتحت برئاسة حضرة الأستاذ محمود سميد القاضى ، وبحضور الأستاذ عبد الحليم البطاسى وكيل النيابة - وأنا أنقل هنا بعض ما ورد فى جريدة كوكب الشرق المؤيدة للزوجة المصرية : عقب فتح الجلسة أختلعت المحكمة فى نظر القضايا حتى الساعة الحادية عشرة ثم نودى على قضية مدعى زوجه أم كلثوم فحضر المتهم ومعه محاميه وحضرت الأنسة أم كلثوم ومعها الأستاذ فكرى أباطة ووجهت المحكمة التهمة الى المتهم فأبكرها واستبدعت المحكمة أم كلثوم أمام المنصة وسئلت على سبيل الاستدلال ، من المحكمة عدة أسئلة ، أجابت عليها بأن المتهم كذب فى حقها فى حديث له مع مراسل إحدى المجلات بادعائه الزواج منها وقالت انها لم تعرفه فى حياتها أبدا ، وحدثت مناقشة بينها وبين المحكمة • ثم استدعى الأستاذ أحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف فأقسم وقال أن مراسل الجريدة اليومية ارسل لنا خبر هذا الزواج فنشرناه بعد اطلاقى عليه وبعد ذلك بأيام حضر لى عبد الستار مع واحد اسمه حسن أفندى الهلال موظف بالمعارف وقدمه لى وقال لى : ه الجريدة كتبت أنه فقير والحقيقة أنه غنى وأعطاني صورته على أن أكتب فى الموضوع، وقال لى وقتها أنه كان يعاشرها معاشره الأزواج وأنه أعطاها ألف جنيه وأنه بينه وبينها قضية شرعية ، ولما سألته عن مستندات هذه القضية قال انها محفوظة فى دوسيه المحكمة الشرعية بقنا فكتبت جديدا. ووقع عليه ولكنى

لم أنشره فحضر بعد أيام وطلب أصل الحديث فسلمته اليه بعدها طلبت من مأمون الشناوى أخذ صورة منه وكان عبد الستار يتكلم فى الصالة الخارجية على الترابيزة الخضراء وكان الدخول مسموحا لآى شخص فى الصالة والذى عرفنى به هو حسن أفندى الهلالى لاننى كنت موظفا معه فى وزارة المعارف ، وبعدها سألت أم كلثوم فى التليفون فقالت لى : هو انت برضه بتصدق الكلام ده ونظر الى المتهم وقال هو نفس الشخص الذى حضر لى \*

فناقشه الدفاع فى كلامه ، وهنا قال المتهم أنا رافع دعوى نمرة ٣٩١ بألف جنيه ضد الشاهد ، فقال الشاهد ، لم يصلنى اعلان وبعد ذلك انتهت شهادته واستدعى بعده ابراهيم أفندى خليل والسيدة روزاليوسف وسمعت شهادتهما وصدر الحكم بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ \*

ويستأنف المتهم الحكم ، وتحدد جلسة ١٨/١٠/١٩٣٦ لنظر القضية أمام محكمة السيدة زينب الأهلية \*

وعن قضية الاستئناف قالت الأهرام فى ١٩/١٠/١٩٣٦ تحت عنوان : قضية القذف فى حق الأنسة أم كلثوم : تأييد الحكم القاضى بحبس المتهم \*

كان أمس موعد نظر الاستئناف المقدم من عبد الستار الهلالى عن حكم محكمة السيدة زينب الأهلية القاضى بحبسه ستة أشهر وتقديره ٥٠ جنيهًا لادعائه كذبا زوجية الأنسة أم كلثوم وقذفه إياها فى حديث نشر بجريدة البلاغ وفى أحاديث أخرى الى الأستاذين مصطفى القشاشى صاحب صحيفة الصباح وأحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف وإلى السيدة روز اليوسف \*

وقد جرى بالمتهم من السجن ووقف فى قصص الاتهام ، وعقدت الجلسة برئاسة حضرة الأستاذ ابراهيم حلمى القاضى وحضر الأستاذ فكرى أباطة المحامى عن المدعية الأنسة أم كلثوم وحضر مع المتهم الأستاذ أبو بكر سرى الدين المحامى \*

وقرأ حضرة رئيس الجلسة تقريره عن الموضوع على أساس التحقيقات التى تمت فى القضية وهو يتضمن أن تحريرات رجال الادارة أثبتت أن المتهم لا يملك سوى ٢١ قيراطا وسهمين وإن له ثمانى سوابق احداها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لاتهامه بالسرقة بالاكراه \*

**مخامى المتهم** - ثابت من صحيفة سوابق المتهم خلوها من السوابق :

**الرئيس :** معلشى \*

**المخامى** - اذن نستبعد مضاللة السوابق \*

**المتهم** - ( يحاول الكلام )

### الرئيس - أسكت حتى يأتي دورك .

ثم وقف الأستاذ فكرى وبدأ مرافعته قائلا : وصلنا اعلان دعوى طاعة فاعترتنا الدهشة وذهبنا الى المحكمة الشرعية ففى أول جلسة اعتذر المتهم عن حضور القضية لانه كان مشغولا فى المحكمة المختلطة ، وفى الجلسة الثانية احتج بأن محاميه تولى عنه ، وفى الثالثة لم يحضر فشطب القضية فجددها ولم يحضر فشطب فاستأنف الحكم ، وظل يؤجل ويأوغل دون أن يقدم دليلا على الزوجية .

ولما أبلغنا النيابة بحث جميع جهات الحكومة عن المتهم فلم تجده فحقت النيابة البلاغ وقدمت القضية الى المحاكمة فلم يحضر الا بعد عدة جلسات وانتظرنا منه أن يقدم دليله على الزوجية واذا به يقدم لنا عدة أوراق طاهر فيها للنلاعب والتزوير ويدعى أنها خاصة بأمالكه .

وقدما لحضراتكم قائمة بها ثمانى سوابق بتواريخها ونمر قضايها ، ولكن الحكومة تقول أنها لم تجد له سوابق والظاهر أن الحكومة كشفت عن سوابق شخص آخر لان الأوصاف التى قدمتها الحكومة ليست هي أوصاف المتهم الحالى .

« وهنا وقف الأستاذ بولص أرمانبوس المحامى عن الأنسة أم كلثوم أيضا وقال أنه قدم بلاغا الى النيابة بشأن سوابق المتهم فأتضح بعد التحقيق أن الأحكام الصادرة عليه باسم عبد الستار محمد عثمان ، ولكن صحيفة السوابق المودعة فى ملف القضية الحالية باسم عبد الستار الهلالى لأن قضايا القذف نطلب سوابق المتهم بالاسم لا بالبصمة » .

واستأنف الأستاذ فكرى مرافعته فقال ان المتهم لا صناعة له الا خلق المشاكل مع الناس وأراد حضرته أن يذكر حادثا وقع بين المتهم وأحد القضاة فرجا منه الرئيس ألا يستمر فى ذكر هذا الحادث .

وتكلم الأستاذ فكرى بعد ذلك عن تهمة القذف وكيف تحدث المتهم الى مراسل جريدة البلاغ فى دشنا عن الزوجية المزعومة وكيف حضر الى العاصمة وتحدث مع الأستاذين مصطفى القشاشى وأحمد حسن والسيدة روز اليوسف عن الزوجية وظروفها وطلب تأييد الحكم المستأنف .

ثم وقف الأستاذ سري الدين المحامى عن المتهم فقال اننا نجل الأنسة أم كلثوم ولكنها مهما بلغت من الشهرة فانها امرأة وامرأة ضسعية لها عاطفة لكل السيدات : كتبت الصحف وتحدثت الناس ان كذبا وإن صدقا عن موضوع الزواج ، وتقدم عبد الستار للمحاكمة وأخذ أخذ عزيز مقتدر فلم يستجوب فى التحقيق اطلاقا .

وقد لفت نظري في الحكم الابتدائي ثلاثة أمور -- أولا -- عدم تحقيق دفاع المتهم حيث طلبنا وقف المحاكمة الى أن يتم الفصل في الدعوى الشرعية فماذا يكون الحال لو صحت الدعوى الشرعية .

ويبدو الحوار الآتي :

**الرئيس** - على كل حال يا أستاذ هل يجوز للزوج أن يظعن في زوجته ؟

**المحامي** - واقعة القذف والظعن لم يحقق معنا فيها ، وكان لزاما على النيابة أن تثبت في رفع دعاوها وهي الحفيظة على رفع الدعوى العمومية .

واستأنف المحامي مرافعته فقال ، ثانيا من أدلة النيابة ضدينا ورقة قيمها مراسل جريمة البلاغ في نجع حمادى عبارة عن حديث منسوب لى موكلى وعليه توقيع منسوب له . وقد أراد موكلى أن يظعن بالتزوير في امضائه ويؤاخذ الآن يصر على الظعن .

**الرئيس** - تقدر تقول لنا ايه مصلحة مراسل البلاغ في الكذب ؟  
- خفصة القضية الشرعية لمصلحة أم كلثوم .

واستأنف المحامي دفاعه فقال والملاحظة الثالثة التي أخذتها على الحكم أن المحكمة أخذت المتهم بالشدة ، ولا أدري لذلك من سبب . ثم تكلم حضرته عن التطبيق القانوني ونجبة القذف

**الرئيس** - ما الذى منع المتهم من اثبات القضية الشرعية . وقد كان لديه متسع من الوقت من تاريخ أول اجراء اتخذه ؟

- لم يكن الوقت كافيا للاثبات .

- هل لدى المتهم وثيقة زواج شامية ؟

- لو كان معه كان انتهى الأمر .

**الرئيس للمتهم** : بماذا تريد أن تثبت زواجك ؟

- عندي جوابات كثيرة أخذها المحامي .

**المحامي** - هذا محله في المحكمة الشرعية والقضية لا تزال قائمة .

وبعد ذلك قررت المحكمة أن تصدر حكمها بعد المداولة . وفي الساعة الواحدة أصدرت الحكم وهو يقضى بتأييد الحكم المستأنف .

ومما يجدر بي أن أذكره هنا اننى عندما نشرت ملخصا للقضية أم كلثوم ضد عبد الستار الهلالى استقبلت مواطننا مصريةا جاء من قنا خصيصا ليروي لى بعض ذكرياته عن تلك القضية حيث كان وقت نظر القضية سكرتيرا لنيابة قنا ،



قال لي المواطن المصري الكريم أحمد حسن جبرة : اننى الوحيد • على قيد الحياة ، الذى يعرف أسرار تلك القضية ، وأنا أذكر اليوم ، تفاصيلها كأنها حدثت بالأمس : فى عام ١٩٣٦ كان يعيش ببلدة أبو مناع التابعة لمركز دشنا شخص يدعى عبد الستار الهلالى ، وكان واسع الحيلة لأقصى حد ممكن : كان متصلا بأحد المحامين المتخصصين فى المرافعة ، أمام المحاكم المختلطة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وكان اذا ما أراد « الحصول » على مبلغ من المال من أحد الأهلالي يقوم بالتبليغ عن حادث مختلف يتعلق بهذا الشخص ويكلف محاميه بأن يرسل الى هذا الشخص ، إنذارا بالواقعة التى دبرها له طالبا سداد المبلغ المطلوب والا اتخذ الاجراءات القانونية ضده •

وكانت اجراءات المحاكم المختلطة فى ذلك الوقت متعبة جدا ، وتكلف مصاريف باهظة الأمر الذى يدفع الشخص المقصود بالعملية الى سداد المبلغ المطلوب منه •

وقد ارسل عبد الستار الهلالى هذا خطابا مسجلا مستعجلا الى جريدة كوكب الشرق قال فيه أن بعض أثرياء قرية أبو مناع يمتزمون إقامة حفل زواج ويريدون الاستفسار من أم كلثوم عما اذا كانت تقبل احياء هذا الحفل نظير ماأتى جنيه عن كل ليلة •

وجاء فى خطابه أنه نظرا لضيق الوقت ، يرجو من أم كلثوم أن ترد تلفرافيا سواء بالقبول ، أو الرفض ، ويظهر أنه لم يكن يعرف عنوان أم كلثوم بالضبط فأرسل الخطاب الى جريدة كوكب الشرق ، لعلها تتصلب بأم كلثوم ، لكي تنقل الرد عليه ولما كان هذا المبلغ ٢٠٠ جنيه فى الليلة - يعتبر اجرا خياليا لأم كلثوم فى ذلك الوقت فقد تولت الجريدة الاتصال بأم كلثوم التى أبرقت الى عبد الستار الهلالى بالرد التالى : « أقبل مع الشكر » •

واحفظ عبد الستار بالتلفراف وأرسل اليها تلفرافا آخر يعتذر عن إقامة الحفل لوفاة أحد أفراد العائلة ، التى كانت ستقيم الحفل ، وعندما حل عيد الفطر المبارك ، أرسل عبد الستار الى أم كلثوم تهنئة ، فردت عليه شاكرة ثم أرسل تهنئة أخرى بعيد الأضحى المبارك فتولت أم كلثوم الرد عليه شاكرة ، فيفسا •

واعتبر عبد الستار الهلالى البرقية التى أرسلتها أم كلثوم اليه بخصوص الحفلة ، المزعومة ، وردھا على تهنئته اياھا بعيدى الفطر ، والأضحى مستندات استدل بها على انها قبلت الزواج منه وقام برفع دعوى يطلب فيها أم كلثوم الى بيت الطاعة ، فأرسلت أم كلثوم خطايا الى صديقها فهمى بشاي ، البغدادي وكيل نيابة قنا فى ذلك الوقت تروج أن يوكل عنها كل المحامين الشرعيين فى قنا وأسوان حتى لا يجد عبد الستار الهلالى محاميا يترافع عنه فى قضية الطاعة ،

وكان هذا الخطاب يقطر دما وقمنا بتوكيل جميع المحامين الشرعيين فى هاتين المديريتين ولم يحضر عبد الستار الجلسة فقضت المحكمة ببطلان دعواه ولكنه كرر العملية أكثر من مرة .

وأخيرا وجدت أم كلثوم ألا مناص لها من رفع جنحة مباشرة ضده فتولى صديقها الأستاذ فكرى أباطة المحامى رفع الدعوى التى حكم فيها على عبد الستار الهلال بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر .

والغريب أنه عندما خرج من السجن كان فخورا جدا بالصور التى نشرت له وهو فى القفص ، كما كان فخورا جدا بما نشرته عنه الصحف والمجلات عن قضيته التى أثار انتباه رأى العام وقتئذ ، وإذا كان الشئ ، بالشئ يذكر ، كما يقولون فأبنا نشر إلى أن مجلة كل شئ الدنيا قد نشرت فى عددها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٣٦ موضوعا تحت عنوان « طلاب الزواج من الأنسة أم كلثوم : ابراهيم الفلاح يفوضها ويتزوجها الشيخ عبد الرحيم » وقد جاء فى بداية هذا الموضوع : يعرف المقربون إلى الأنسة أم كلثوم أنها لا تفكر فى الزواج ، فقد أحجمت عنه إلى أجل غير مسمى ، وهى تتحدث بذلك إلى أخصائها قائلة : اننى أحب فنى حبا جما ، وعلى قدر هذا الحب يشتد زهدى فى الزواج اذ لا أتصور مطلقا ، كيف تمتلئ مطربة أرض المسرح وهى حامل وكيف تعمل لفنها وهى مشغولة بشئون البيت ، الولد بيعيط ، والزواج مش راضى يغليها تخرج ، وغير ذلك من العوائق الكثيرة ، التى تحول بين المطربة وتجويد فنها .

والواقع — هكذا تقول مجلة كل شئ والدنيا — أن الأنسة أم كلثوم متعلقة بفنها إلى حد الإعجاب الشديد بنفسها وقد حدثنا أحد أفراد حاشيتها القدماء وهو الشيخ محمد طلبة بأنها كثيرا ما كانت تنهض مبكرة من فراشها ولا تقفنا تفنى حتى تبكى تأثرا بصوتها فإذا صادف أن دخل عليها أحد فسألها عن سر بكائها قالت دون تكلف لاني لا أجد من يسمعنى ، وتقول المجلة : « عندما كانت أم كلثوم تقوم برحلة فى ربوع الشام وكان من قوانينها وقتئذ الا تدخلها أية فنانة الا اذا كانت متزوجة فتخلصت أم كلثوم من هذا المأزق ، بأن عقدت قرانها على المرحوم الشيخ عبد الرحيم بدوى صاحب مطبعة الرغائب وكان يصاحبها فى هذه الرحلة ، وكان الزواج صوريا بالطبع فلم يلبث أن فسخ بعد عودتها من رحلتها ، التى استغرقت ثلاثة أشهر ، وتمضى مجلة كل شئ والدنيا قائلة : ولا غرابة فى أن تكون أم كلثوم مطمح انظار العشاق من كل طبقة ولا ريب ان الكثيرين من هؤلاء العشاق قد عرضوا عليها الزواج بشروط تختلف قلة وكثرة طبقا لاحوالهم المالية والاجتماعية ولعل أكثر هذه المحاولات طرافة أن ابراهيم الفلاح تقدم اليها بعد المقوعه فى قضية القنابل المعروفة وكان قد أخذ المكافاة ، التى وعد بها وخيل اليه أنه يستطيع ارغام أم كلثوم على التزوج منه فلما منه أنه أصبح مشهورا وإن المكافاة ستفريها ولكنها استنكرت ذلك منه فآلح عليها

وبدا يطاردهما فى كل مكان الى ان ابلغت البوليس فالقى القبض عليه ذات ليلة عند بابها وأودع السجن حتى الصباح .

وتقول المجلة انه كان من بين العظماء الذين تقدموا للزواج من أم كلثوم أحد القضاة السابقين كان يعمل بالمصورة وهو الآن موظف كبير فى وزارة المخانية وقد كان بين ما أغراها به قطعة أرض فى الوجه البحرى تبلغ مساحتها نحو ٥٠ فداناً ، أراد تقديمها هدية لمروره ، ولكن أم كلثوم آثرت ألا تقبله بقيود الزوجة ، لأنها تحب فنها .

وإذا كان الشيء بالشئ يذكر ، كما يقولون ، مرة أخرى وأخيرة فقد كانت أخبار أم كلثوم وأحاديثها تملأ الصحف والمجلات باعتبارها المطربة الأولى لصبر والبلدان العربية الشقيقة .

وتعجبني فى الأخبار والأحاديث الفنية التى كانت تنشر فى تلك الحقبة من الزمن أنها كانت الى حد كبير جدا ، تلقائية ، صريحة واضحة ، بل مفرقة فى الصراحة والوضوح : الصحيفة لا تعامل الفنان عندما تنشر له حديثا ، أو عندما تنشر عنه خبرا اذ لم يكن لبعض الفنانين سلطان ماذى قوى وقتئذ ، والفنانة ، أو الفنان ، عندما يتحدث الى الصحافة لا يناقش الجمهور .. فقط . يعبر عن مشاعره الخاصة بصدق ووضوح :

من أحاديث عبد الوهاب التى أعجبت بها حديث نشرته روز اليوسف - العدد ٢٤٥ - عن أحمد شوقى بك ، قال فى بدايته انه هو نفسه قصيدة من قصائده شوقى وانه تعرف على أحمد شوقى فى عام ١٩٢٠ عندما كان يغنى فى إحدى حفلات الاستاذ عبد الرحمن رشدى بمسرح برنتانيا القديم ، المرة الثانية التى رأى فيها شوقى - بعد عامين أو ثلاثة فى سان استفانو بالاسكندرية ولازمته بعد ذلك الحين فكنت استيقظ من نومي وأذهب الى داره نتغدى مما فاذا خرجت الى نادى الموسيقى الشرقى ، عصرها حيث كنت أتلقي أصول الفناء تبعنى الى هناك ثم صحبتنى بعدئذ الى الكورسال لتتغدى معا ونخرج بعد ذلك الى إحدى دور السينما ، ومنها الى صولت حتى ما بعد منتصف الليل ثم نفرق لتلتقى فى الغد ، وهكذا .

ونشرت روز اليوسف موضوعا بعنوان المعجب الصامت : ضابط كبير يتفانى فى الإعجاب بأم كلثوم ويكتفى بنظرة وتحية وقد جاء فى الموضوع - العدد ٢٥٠ - للمطربة الشابة معجبون على كل لون ، وطراز ولعل آخر طراز من هؤلاء المعجبين هو ضابط عظيم من كبار ضباط الجيش المصرى المتقاعدين ، كل آماله ومنى عينه أن يتخذ لنفسه مقعدا فى الصف الثالث من الصالة أو المسرح الذى تغنى فيه الآنسة المطربة وكان الرجل مواظبا على شهود حفلات المطربة ولم يقعد عن الجلوس فى الصف الأول الا ازدحامه بالطبقة الأولى من قداما .

المعجبين ، أمثال المعلم دبشة ورائي فاذا انتهت أم كلثوم من الفناء انسحب الضابط الكبير الى باب المسرح الخلفي وانتظر حتى تخرج المطربة فيلقى عليها إشارة التحية من بعيد ويذهب الى داره لينام هائثا ملء عينه » .

وتنشر روز اليوسف « العدد ٢٥٠ » رساله بعثت بها أم كلثوم الى واحد من بطانتها على الحزايى تصف فيها استقبال الجماهير لها في بغداد : ارسلت الحكومة مندوبا لاستقبالي رسميا وقنصل مصر ورجال المحاماة ، ورجال الطب . والسفراء وعلى رأسهم الأستاذ معروف الرصافي الشاعر ، العراقي الكبير ورجال الصحافة على اختلاف أنواعهم وكبار العراقيين ، كانوا في استقبالي : قدموا لي باقات الزهور ، وكانت قد أعدت لي سيارة خاصة وهي مزينة بالاعلام ، يعلوها العلم المصري وصارت تشق الطريق بين حشوف وتصفيق الجمهور ، المحتشد على جانبي الطريق الى ان وصلت الى القصر الفخم ، الذي أعد خصيصا لضيافتي وعند دخولي باب القصر نحرت الذبائح تحت قدمي فصاح خالد أين أنت يا حزاوي لتأكل هذا اللحم ، ثم استقبلت كبار القوم ، الذين جاءوا لتهنئتي بسلامة الوصول وعلى رأسهم رئيس البلاط الملكي ومحافظ المدينة وكبار الموظفين وقد أقيمت لي في المساء مأدبة عشاء ، في دار القنصلية المصرية حضرها أعظم القوم وعلى رأسهم كبير الأمراء ومحافظ المدينة والشاعر الكبير الرصافي ومتصرف البصرة تحسين بك العسكري وكبار الموظفين وبعض القناصل الأجانب وعقيلاتهم وفي اليوم الثاني دعيت لتناول الشاي في قصر جلالة الملك على شقيق جلالة الملك فيصل وهناك قدمي جلالتهم الى جلالة الملك فيصل والى سمو الأمير عبد الله ، أميز شرق الأردن وبعد تناول الشاي ابنى جلالة الملك على الا أن ابقى لتناول العشاء مع أصحاب الجلالة فشكرا لله على نعمائه .. أم كلثوم ابراهيم : غنائي أم كلثوم أوتيلز الهلال . بغداد : هذا اسم المسرح ، وفنه تحول البوسنة !

وفي العدد التالي تنشر روز اليوسف استقالة السيد مناع عطية من بلاط أم كلثوم احتجاجا على إيثارها الكتابة الى واحد فقط من أفراد بلاطها ، وجمهور بطانتها ورفع مناع راية الانشقاق والعصيان ، ويعلن ، باسم زملائه ابراهيم الشيباسي ، وتوفيق فتح الله ، وأحمد الجمال ، والمعلم دبشة الذين كونوا جمعية - انضمام الجمعية الى بلاط السيدة فتحية أحمد ، وابلاغ أم كلثوم في بغداد بقرار الجمعية التي رأسها المعلم محمد دبشة !!



وتنشر روز اليوسف أيضا في العدد ٢٨٣ موضوعا على صفحتين يحمل العنوان التالي : صحافة الأقطار الشقيقة تنعي على أم كلثوم البخل ، والاستحمام بالحليب وتنقل روز اليوسف ما نشرته صحيفة الف باه بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٢٣ .

من أن أم كلثوم قد حصلت على وسام الاستحقاق السوري ، وبالرغم من أنها تملك ٨٠.٠٠٠ جنيهها فإنها طنشت عن مساعدة الجمعيات الخيرية بدمشق !! وتقول الصبيحة : الآنسة أم كلثوم معتزة حتى في صناعتها : ألم تن ما فعلت في آخر ليلة أحبتها هنا فإنها تركت الجمهور يدمى اكفه من التصفيق لها دقائق طوالاً لعلها تبزيه مما أعطاها الله من رزق في حلقها فلم تأبه لأحد ، ولم تلب طلب إنسان : انظرت كيف أن التغيير انتقل من جيبها الى حنجرتها ، و... و... وما نشرته صحيفة المصالح الميكى عند رحلة أم كلثوم الى سورية لذيذ فيما عدا هذه الفقرة التي ظهرت فيما كتبتة حول تفضيل أم كلثوم على المطربات السوريات ايمون حداد ، خيرية السقا ، جميلة ساكوتى والمطالبة بأن تعطى المطربات الثلاث الوسام الذى أعطى لأم كلثوم !!

وتنشر مجلة روز اليوسف أيضا فى عددها رقم ٣٩٢ موضوعاً فى صفحتين أيضاً، عن خطابات الاعجاب البرى : من والى كواكبنا، وتقول المجلة : من المعروف أياها السادة أن كواكبنا - ولا فخر - أو الأغلبية الساحقة منهم لا يعرفون عن القراءة والكتابة أكثر مما يعرفون عن علاقة زحل ببطارد أو عن مسألة قساة النبويس وارتباطها بالحزب بين الحبشة وإيطاليا ، وإذا كانت يمين من تعرف المثمنة من الألف فمعرفة سطحية لا تؤهلها الى الرد لا شهفها ولا تحثريها. فضلاً عن الحديث عن خفقات القلب وسرعة دقاته بلهجة الخيال الرائع ، والأسلوب الفخم ، الذى يناسب المقام .

ولكن لابد من الاستدراك هنا ولابد من استثناء الآنسة أم كلثوم ولعل الكثيرين لا يعرفون أن مطربتنا الشابة والتي استطاعت فى مدى سنوات قليلة أن تحتل عرش الغناء دون شريك ، أو منازع لا يعرفون أن الآنسة « وداد » باعتبار ما سيكون فى فيلمها الأول تتذوق الشعر العربى وتقرأ فى الأدب العربى قراءة متصلة حتى أنها لتتخير أكثر القصائد التى تغنيها من الشعر القديم بنفسها كما أنها تحكم ذوقها الخاص فى كل ما يقدم اليها من الأغاني فترفض ما لا يلائم ذوقها المطبوع واحساسها الشعرى الرقيق ويقبل ما يتفق وميولها الأدبية ومن هنا جاءت أغاني أم كلثوم - أو غالبيتها على الأقل - من الجيد المنتقى وتؤيدنا فيما نذهب اليه مجموعات من الخطابات كتبتها الآنسة أم كلثوم فى مناسبات مختلفة بخطها وتوقيعها فإذا هى آية من آيات الفصاحة والبلاغة قد لا يسمو اليها كثير من المتأدين ودعاة الأدب وننشر خطاباً من هذه الخطابات على هاتين الصفحتين بالتوكوغراف لتدعيم قولنا بالبرهان العملى الذى لا يقبل الشك وحتى لا يظن القارئ أننا نرمى القول جزافاً أو هو مجرد ادعاء على سبيل الفخار والمباهاة بمطربتنا الحسنة .

والخطاب الذى نشرته روز اليوسف يحمل عنوان ذكرى وهذا نصه :

كفاك الله شر الهواجس والأفكار ، نم قرير العين ، مطمئن البال ، تحرسك

عيون أم كلثوم الساعرة ويرفرِف حولك قلبها المملوء بحبك والاخلاص لك : دع  
عنك ، كل فكر وشجن ، دع ، عنك الخواطر والمحن ، دعها لمن رميتها بسهام  
لحظك ، وصوبت الى فؤادها نار حبك ، دعها هي تقلق وتهيم ، وتتأجج في  
صدرها ، والدموع تنزفر في عينيها ، لا تظنها تتعذب أو تشكو أو تندم : كلا  
يا أعز الناس عليها وأحبهم الى نفسها ، انما تهيم في خيالات فيها نعيمها وهناؤها  
فيها لذتها وحياتها ، فيها سرورها وانسراحها . أن روحها المعذبة لا تشعر بأى  
ألم أو تحس بضجر ، بل هي في غبطة وابتهاج تشعر في كل وقت ولحظة ،  
في كل غفلة ويقظة ، انها تصاحبك وتلازمك تنعم بقربك ، تانس بانسك ،  
توشف من ريقك العذب ماء حياتها ، وتسمع من حديثك الشهي ما يذهب  
بأشجانها ، ترى في وجهك الضاحك كل سلوتها ، وفي طلعتك المشرقة نور  
سعادتها ، هنيئا لها ما أطيّب أيامها ، أن شفاءها في حبك لسعادة لا تقدر ،  
وعذابها بعدك لهناء مستمر

### « أم كلثوم »

وبعد الحديث عن قضية أم كلثوم أو قضايا أم كلثوم ننتقل الى الحديث عن  
قضية هامة أخرى من أخطر قضايا الثلاثينات ، انها قضية مصرع الراقصة امثال  
فوزى التي كان لها - من بعيد أو من قريب - علاقة بالامتيازات الأجنبية في  
مصر .

## الفصل الثالث

### قضية الراقصة امتثال فوزى وذيول الامتيازات الأجنبية

هذه قضية ليست قضية سياسية ولكنها شغلت الراى العام المصرى وقتذاك ، كما لم تشغله أية قضية سياسية .

وهى - أى قضية مصرع الراقصة امتثال فوزى - تعتبر - شئنا أم أبينا - من ذيول الامتيازات الأجنبية التى كانت مفروضة على مصر والتى كانت تنقص من استقلالنا القضائى ، بل واستقلالنا السياسى أيضا وهذه القضية - قضية امتثال فوزى - وإن تكن حقا قضية غير سياسية ، إلا أن البعض قد أدخلها فى السياسة معتبرا ، الوزارة مقصرة الى أبعد الحدود فيما كان واجبا عليها أن تتخذ من اجراءات احتياطية لحماية حياة مواطنة مصرية بعد أن قامت هذه المواطنة بإبلاغ البوليس بأن خطرا يتهدد حياتها من قبل جماعة تخصصت فى تهديد المواطنين وإبتزاز أهوالهم ، ولم تقم الوزارة بواجبها لحماية تلك المواطنة المصرية .

والقضية التى نعينها هنا هى قضية « جريمة ملهى البوسفور » أو مصرع امتثال فوزى الراقصة ، ومن قبيل المصادفة - والمصادفة وحدها فيما نعتقد - أن تقع تلك الجريمة فى وقت كانت الهيئة التشريعية المصرية تبدأ دورة جديدة من دوراتها ، حيث يلتقى رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فى مجلس النواب والشيوخ باسم الملك ، ويعتبر يوم افتتاح البرلمان كما تقول الصحف الصادرة فى اليوم التالى - أخلد يوم فى تاريخ مصر المجاهدة : خطاب العرش أوفى خطاب فى تاريخ مصر البرلمانى ، الشعب يحيى شيوخه ، ونوابه : الهتاف للوزارة الدستورية : مظاهر البشر بافتتاح البرلمان الانتخاب د • احمد ماهر لرئاسة مجلس النواب الخ • • الخ •

والقضية - بإيجاز شديد - تتخلص فى أن عصابة تسمى عصابة فؤاد الشامى كانت قد أنذرت الراقصة امتثال فوزى التى تعمل فى كازينو البوسفور

الذى كانت تمتلكه السيدة ماري منصور بأنها اذا لم تدفع لها اتاوة ، سوف تنتقم منها ، وقامت امتثال فوزى بإبلاغ البوليس بأمر هذا التهديد ، والأشخاص الذين قاموا بعملية التهديد ، وفى مساء ٢٢ مايو ١٩٢٠ قام أحد أفراد هذه العصابة بقتل امتثال فوزى •

والطريف أن مندوبى الأهرام والمقطم والسياسة ، وجورنال ديجيت وروز اليوسف قد ذهبوا الى صاحب العزة مرقص بك فهمى رئيس مكتب المباحث الجنائية بمحافظة القاهرة طالبين منه التصريح لهم بحمل الأسلحة النارية لاستعمالها فى الدفاع عن أنفسهم •

ومما قالت الصحف بعد أربعة أيام من وقوع الجريمة :

ان الصحفيين الذين سئلوا فى التحقيق هم أجرا الشهود ، وأطلقهم لسانا فى الإفصاح عن كل شئ. وقد سئل مندوبو الصحف : اي يجب ، والسياسة ، والطائف المصورة والعروسة ، وقد تعرف مصور دار الهلال على كامل الحريرى وهو الذى اعتدى على الراقصة •• هذا عن موقف الصحفيين ، أما سائر الشهود فانهم تملكهم عقيدة واحدة ، وهى أن التصريح منهم باعتراف كامل يقولون فيه كل ما يعرفون ، لن ينجيهم من يد الفتوات الذين يتمتعون بسلطان لم يستطع رجال البوليس ، التغلب عليه لأنهم تركوا هؤلاء الفتوات يستفحل أمرهم ويمتد نفوذهم ، الى الغاية القصوى •

ومما يدل على شدة خوف الشهود - كما تقول جريدة روز اليوسف ، الصادرة فى ٢٦/٥/١٩٢٦ - أن المثلة ماري منصور صاحبة الصالة التى قتلت فيها امتثال فوزى ، أخذت تتردد فى أداء شهادتها ترددا قائلة ان الذى يدفعها اليه خوفها من « الفتوات » بل لقد زادت على ذلك تأكيدها بأنها هى الأخرى أخذت تستعد لأنها - كما تقول - « ميتة ، ميتة » •

وقد أسلفنا القول - هكذا تقول جريدة روز اليوسف اليومية - أن رجال البوليس قد اعتقلوا فى الأمس جماعة من الفتوات ونحن نرى أن الأسلوب الذى يلجأون اليه فى اجراءات القبض أسلوب شاذ لأننا علمنا أنهم يتوجهون الى الاتصالات ثم يسألون أصحابها ، وصاحباتها عن « فتوات » صالتهن ، ومن المحقق أن ارشاد أصحاب الصالات ، وصاحباتها عن الفتوات ، أمر عسير لأنهم يخشون العقاب التى بدل على خطورتها ، مصرع امتثال فوزى ، ورجال البوليس متى حسنت وسائل يحدتهم استطاعوا ، أن يضعوا أيديهم على ما يريدون دون أن يلجأوا الى هذا الأسلوب الشاذ ، العجيب ، والقاتل - كامل الحريرى - معترف الآن بجريمتة اعترافا كاملا ، لقد قال ان فؤاد الشامي ومختار الشامي قد حضرا اليه فى منزله ، واستدعياه الى وليمة شربوا فيها الزبيب ثم حضراه على ارتكاب الجريمة •



وكما أن القاتل اعترف ، فكذلك اعترف بالاشتراك في الجريمة أحد المقبوض عليهم ، ولكنه عاد يدعى أمام وكيل النيابة بأن البوليس هو الذي عذبه حتى يعترف فلما سئل عن نوع التعذيب ، لم يستطع أن يتحدث عن ذلك بشيء .

وإذا كان القاتل ، قد أشبعه الجمهور ضرباً ساعة ارتكاب جريمته ، حتى اغمى عليه وأصيب ببعض الكدمات فإن سخط الجمهور عليه لا يزال على أشده ولقد وضحت هذه الحقيقة لرجال البوليس الذين أخذوا يحسون المتهم في غدواته ، وروحاته ، حتى لا يعتدى عليه الجمهور الساخط .

ووالد القاتل رجل صالح رأى الهوة التي انحدر إليها ولده فاقصاه هو وزوجته وقرر له راتباً شهرياً مقداره ١٨٠ قرشاً وحين علم هذا الوالد باعتقال ولده اثر ارتكابه لجريمته الشنعاء ، حضر الى قسم الأزيكية وأخذ يشير الى تفاصيل الجريمة وقد استنكرها استنكاراً شديداً ، وصب اللعنان القاسية ، على رأس ولده الأنيم ، وقد هالت الجريمة البشعة كل انسان ، فصاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، قرر انتداب اثنين من كبار موظفي الداخلية ليشهدا التحقيق ثم يتقدما الى دولته بتقرير واف شامل يحددان فيه مسئولية رجال البوليس حتى يقرر دولته في ضوء هذا التقرير ما فيه صيانة لأرواح الجماهير وما فيه توفير الهيبة لرجال الامن ، وما فيه ضمان حراستهم ، وكفالتهم للناس ، أما صاحب السعادة الأستاذ محمود المرجوشي بك النائب العام ، فقد علمنا أنه كتب الى المسؤولين عن التحقيق يطلب اليهم التعجيل بانهاؤه حتى يتسنى له تقديم المتهمين الى قاضي الاحالة قبل نهاية هذا الشهر « وتجمع الصحافة - التي لم تكن وقتئذ لتتجمع ، على شيء واحد الا نادرا - على المطالبة بوضع حد لنهاية « عصر الفتوات » الذين يستهينون بالمسؤولين عن حراسة الجماهير . وفرض سيادة الدولة على كل شيء !!

وكنوع من التعمية ، لجأ اليه أفراد العصاة ، الذين لم تصل اليهم أيدي البوليس ان جريمة اغتيال راقصة أخرى اسمها سكينه ، والشهرة بعيوشة قد وقعت في يوم ٢٦ مايو ١٩٣٦ - أي بعد أربعة أيام فقط من مصرع امتثال فوزى وبأيدي بعض أفراد تلك العصاة والضحية الجديدة - كما تقول الصحف - وقتئذ ، كانت تعمل بصالة بديعة مصابني وقد تدله في حبها شاب من اصحاب شركات السجائر ، وأنفق في سبيلها مبالغ طائلة ، ولكن عيوشة ، كانت كارهة للجو الذي تعيش فيه ، وكانت تمنى أن تنخلص منه بآية طريفة .

ولم يكده الشاب داود .. يطلب منها الزواج حتى رحبت وانتقلت الى بيت تحيا فيه حياة عائلية هائلة ، ولكن القدر كان يبتسم لها - كما قالت الصحف - فى هزه ، وسخرية عندما تصفو الليالى من الكدر اذ طارد المسكينة حتى اختلفت مع زوجها ، فطلقها ، ومضت تبدأ الحياة من جديد ، ثم تزوجت من شاب قادر على التفوه بالمبارات الحلاية وقادر فى نفس الوقت على أن يخدع بظهره الخادع ، الكثيرات . اكتشفت عيوشة فيما بعد أنه عاطل ، وصل فى تعليمه الى السنة الاولى بمدرسة التجارة المتوسطة .. احترف أن يعيش عائلة على آية « خلية » تتحمل عنه تكاليف الحياة .. وتفشل عيوشة فى زواجها الثانى ، ولأنها كانت جميلة وطيبة ، كما يقول الذين عرفوها فقد رغب زوجها الاول فى العودة الى حياته الزوجية معها ، وكذلك رغب الزوج الثانى « جمال الدين حسين » فى أن يعيش معها من جديد أيضا كزوج وكان صراع بينهما ، وكانت الغلبة للزوج الثانى الذى فرض ارادته بالقوة على عيوشة ، كان يحرص على أن توافيه كل ليلة بمبلغ كبير من المال ، وكانت عندما تنهون فى جمع المال ينهال عليها بالضرب المبرح ، ويجبرها على أن تستأجر غرفة فى شقة .

وتقع الجناية : لقد سمع الجيران صوت عيوشة تصيح : الحقونى ، جمال موتنى « واقتحم الجيران الغرفة فوجدوها جثة هامدة ، والدماء تنفجر بفزادة من جميع أجزاء جسمها ، ووجدوا الجاني ممسكا بالسكين التى استعملها فى جريته ، وهو يظن نفسه وكانت حالته سيئة ، وعندما رأى الجاني الجمهور يقتحم عليه الغرفة ، طلب عدم اقتراب أحد منه وهو يقول : سيبونى أنا باخبها ، وقد زاد عدد الطعنات التى وجهها المتهم جمال الدين حسين الى القتيلة أكثر من عشرين طعنة .

ونترك جناية جمال الدين حسين ، وقتله لعيوشة لنعود الى جريمة اليوسفور وما أحدثته من زلزال عنيف فى رأى العام المصرى وقتئذ . لنقول ان البوليس استمع الى اقوال رتيبة وأنصاف رشدى وعليبة فوزى ، وحياة صبرى ويوسف عز الدين أفندى « الممثل » وانطون أفندى عيسى ابن أخت السيدة بديعة مصابنى وقرر الجميع ، انهم كانوا يعطون فؤاد الشامى ، وعصابتة أمرا لا كانت تسمى عندهم بالمصروفات السرية ، وقد قال أحد الشهود ان هذه العصابة قد اختلطت تحية الراقصة بالقوة ، وأجبرتها على ركوب سيارة بعد أن كموا فيها ثم أطلقوا سراحها ، فى صباح اليوم التالى .

وكان أحد اصحاب كازينو اليوسفور خفيف الظل ، أثناء التحقيق فعندما قال ان فؤاد الشامى وعصابتة كانوا يحضرون الى الكازينو ويتناولون الخمر فلما سئل : هل كانوا يدفعون الثمن ؟ فأجاب : وهى دى تيجى ! .

وكان المتهمون - وهم تحت التحقيق - يرهبون ضحاياهم وقد تم القبض على أكثر من ١٥٠ متهما في هذه القضية !

وبعد أن تم عرض تقرير سريع ، عن القضية على دولة رئيسي الوزراء صرح أحد كبار موظفي الداخلية بأن الوزارة تترقب خطوات التحقيق حتى يمكن وضع تشريع جديد ، يسد النقص الموجود الآن في بعض القوانين .

وكانت أخبار جريمة مصرع الراقصة امتثال تنصدر الصفحات الاولى من كل الصحف المصرية وقد أثبت التحقيق أن هؤلاء « الفتوات » لم يكونوا فتوات صالات وخسب ولكنهم كانوا فتوات انتخابات أيضا ، كما أن « مهنة الفتوة » لم تكن مقصورة على المصريين بل كثير من الأجانب يحترفون تلك المهنة ، وكانت الامتيازات الأجنبية ، المفروضة على البلاد وقتئذ تحمي هؤلاء الفتوات الأجانب من الوقوع تحت طائلة القانون .

وقد رأت الحكومة بعد أن كثر عدد الفتوات الذين يباشرون أعمالهم في الملاهي الأجنبية المنتشرة في العاصمة اتخاذ الإجراءات اللازمة لابغاد هؤلاء « الفتوات الأجانب » من البلاد !



والطريف ، أن هؤلاء الفتوات كانوا يعملون وفق تسعيرة محددة ، فتحطيم المنزل بخمسين قرشا ، واحداث اصابة بمن يراد اصابته بجنيته واحد لا غير ، واصابة من يراد النيل منه بعاهة مستديمة عشرة جنيهات ، أما التهديد الشفهي ، أو الكتابي ، فلم يكن يزيد سعره على مائة وخمسين قرشا ، هذا غذا المصاريف التي تشمل أتعاب المحامي ، الذي يوكل للدفاع عن الجاني والاتفاق عليه طوال مدة سجنه !

وكانت الاحياء المزدهجة بالفتوات ، السيدة زينب والدرب الأحمر ، والجمالية ، وبولاق ، والمنصورة ، وشارع كلوت بك بالطبع ، وكان لكل فتوة منطقة نفوذ لا يتعداها ولا يزاحمه فيها أحد !

وكان لكل فتوة ، صديقة ، أو جملة صديقات تقوم بمهمة اطعامه ، والاتفاق عليه ، والباسه الحرير ، وتزيين اصابه بالخواتم الذهبية .

والمعلومات عن الفتوة طريفة ولذيذة ولكننا نخشى أن نسرف في الحديث عنها ، أكثر مما جددناه لأنفسنا من حين متواضع ! وقد انتهز بعض الدعاة فرصة انشغال الجماهير بتلك القضية فانطلقوا يدعون الى الدعوة لمنع المسكرات وقد نشر الاستاذ محمد رضا ، سكرتير جمعية منع المسكرات بالقاهرة بيانا في الصحف قال فيه :

ان الحمر منبع الضلالة ومغرس الفتنة ، ومستشارها وأمس الفساد وجرثومة الشر والاجرام ، وسبب العداوة والبغضاء قال الله تعالى في كتابه العزيز : « انما يريد الشيطان أن يوقع ، بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .  
صدق الله العظيم

لا شك أن رجال الشرطة مؤخذون بعدم اهتمامهم بمداركة الشر ، قبل وقوعه ، والمحافظة على الأرواح قبل التعدي عليها ، لكن الحمر كانت بلا ريب المحرض الأكبر في ارتكاب هذا الجرم ، بل العامل المهم في إقتراف ثلاثة أرباع الجرائم الآلية فما من تعد وقع ، ولا من جريمة ارتكبت الا كان للخمر الأثر الفعال فيها لأنها تميمت عاطفة الشفقة والانسانية وتنسى الانسان المسؤولية لذلك يلجأ إليها المجرمون قبل ارتكاب الجرائم وكثيرا ما حذرت جمعية منع المسكرات من آفة الحمر ، وما تجره إباحتها ، من وخيم العواقب فهي لا تورث الا حسرة ، ولا تعقب الا نكما ، ولات ساعة مندم .

فنصيحتنا الحالية ، التي نبذلها للتخلص من عواقب هذه الآفة الخبيثة هي العمل ، على استئصالها بسن قانون يقضى بتحريمها نزولا على أحكام الدين الاسلامي الحنيف وهذا ما نرتجيه من حكمة أولى الأمر ، فينا ونواب بلادنا ، المحترمين » .

ويقول تقرير لوزارة الداخلية عن فؤاد الشامي ، زعيم العصاة التي إغتالت امتثال فوزي : نقيباً فؤاد الشامي في عائلة متوسطة الحال تقطن حي القبيبي وقد تم طرده من المدارس عندما بلغ الرابعة عشرة من عمره وعندما ساءت أخلاقه وقد أنشأ ناديا لرفع الأثقال استطاع أن يجمع فيه بعض الصبية في حي الظاهر لقاء أجر شهري يحصل منهم ولما كثرت مشاجراته وتعديه على الأعضاء امتنع كثيرون من شبان النادي فأقفل أبوابه ويقول التقرير أن فؤاد التحق بشركة من شركات السجائر ثم طرد منها لسوء سلوكه ، واعتدائه المتكررة فلما أصبح بلا عمل التحق بأحد أندية القمار بوظيفة فتوة لحاية النادي من الطواريء وجمع فؤاد حوله جماعة ممن هم على شاكلته وفرض على أصحاب متاجر الظاهر ومقاهي ضريبة شهرية وكلما امتنع أحد أصحاب هذه المتاجر ، أو المقاهي عن دفع الضريبة في أول الشهر ، تولت العصاة تحطيم المتجر أو المقهى ، وانتقل الى عماد الدين ففرض سلطانه ، على الشارع وملاحيه ، ومقاهيه ولم يكن أحد من أصحاب المقاهي يجزئ ، على الإبلاغ عن جرائم فؤاد الشامي وعصابته الى أن سيطرت العصاة في ٢٢ مايو ١٩٣٦ فبدأ أصحاب المقاهي ، والملاهي والصالات ، وبدأت الراقصات وغيرهن في الإبلاغ عن جرائم فؤاد الشامي ، وعصابته ولسنا بقادرين هنا على تتبع جريمة ملهى البوسفور : تشير فقط الى أن دائرة محكمة الجنايات التي نظرت القضية ، كانت

برئاسة الأستاذ كامل الرشيدى بك وعضوية ، سيد مصطفى بك وعبد الملك الجندى بك وكانت الأهرام قد نشرت صفتين كاملتين ، أو أكثر عن الجلسة الأولى لتلك القضية بعد أن قالت عنها • انها الجريمة التى هزت رأى العام وأثارت اهتمام السلطات وتناولتها الصحف بالنقد والتعليق نظرا ، للظروف والملايسات التى أحاطت بها وما كشفت عنه من احوال بعض رجال البوليس •



وكان المتهمون هم ، حسن إبراهيم حسن ، فؤاد الشامي وشقيقه أحمد مختار وكامل الجزيرى ومحمد على خليفة وخليل موسى القصاص وعلى حسن الأخضر وعبد الحميد عبد القادر ومحمد حسن داود ، وكان الدفاع مكونا من الأساتذة : مصطفى رياض ، بسطا شكرى ، محمود متولى ، محمد عرفة ومحمد عبد المنعم وصالح جودت ، وعبد المجيد محمد ، وحكيم بقطر ، وأبو بكر سرى • وكان فى مقدمة شهود الاتبات ، محمد غانم أفندى مدير « مرشح » البوسفور والاستاذ البرت مزارحى ، المندوب القضائى لجريدة الجورنال ديجهت وعبد الصبور قابيل ، الصحفى ، والسيدة فهيمة الصاوى والدنة القتيلة امثال فوزى •

وكانت حيثيات الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٤٤ صفحة فولسكاب وقد أثبتت تلك حيثيات التهمة على المتهم الأول الذى باشر قتل المجنى عليها عيدا ، بطريقة طعنها فى عنقها برقبة « زجاجة » حادة الأطراف وأنه كان وقت ارتكابه الجريمة متعاطيا الحمر ، وقد حكم على فؤاد الشامي ، وبعض زملائه بالإشغال الشاقة المؤقتة ، وقد أفرج عنه فى عام ١٩٥٧ بعد أن قضى مدة العقوبة كاملة غير منقوصة وكان فى سجنه ، تلك المدة الطويلة عظة لمن يتعظ وكان بعد خروجه من سجنه مثالا ، للمجرم ، الذى يحاول أن يكفر عن جريمته •

والجدير بالذكر ، أن بعض السياسيين الذين عاصروا تلك الأيام قد ذكروا فى أن الضباط الانجليز الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى بل ويسيطرون عليه ، وبعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية كانوا يعملون على الاساءة الى سمعة رجال الأمن فى مصر حتى لا توافق الدول الأجنبية المتمتعة بالامتيازات فى مصر على إلغاء تلك الامتيازات وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة قد أخذت تمهد لإلغاء تلك الامتيازات ، وتمت الدعوة للولايات المتحدة الأمريكية ، وبلجيكا وبريطانيا ، وأيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار والدانمرك وأسبانيا وفرنسا واليونان ، وإيطاليا والنرويج وهولندا ، والبرتغال والسويد ، وهى الدول الاثنتا عشرة التى كان لها لرعاياها ، امتيازات خاصة تجعلها لا تخضع للقضاء المصرى وانما تخضع للمحاكم القنصلية فى المواد الجنائية والمدنية ، والتجارية ، والادارية والمالية وقد تم إلغاء الامتيازات الأجنبية

بمقتضى اتفاقية مونترية التي أقرها البرلمان المصرى فى يوليو ١٩٣٧ وكان وفد مصر الذى فاوض ممثلى الدول الاثنى عشرة ، صاحبة الامتيازات برئاسة النحاس ، وعضوية كل من أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب وواصف غالى وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية ، وعثمان محرم وزير الأشغال وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة .

ولا يمكننا أن نفعل ما كان يقوم به بعض الضباط الانجليز الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى وما كان يقسوم به بعض الأجانب المقيمين فى مصر ، وذلك للبقاء على الامتيازات التى كان يتمتع بها الأجانب فى مصر وتعطى كل أجنبى حق السيادة على القوانين المصرية وعلى المحاكم المصرية ، وتجعل من المصريين - كل المصريين حاكمين كانوا أم محكومين - غرباء فى بلادهم وقد أشرنا الى استغلال أولئك ، لحادث اغتيال الراقصة امتثال فوزى ، وكيف ملأوا الصحف الأجنبية بالعسويل ، على مستقبل الأمن فى مصر ، اذا ما ألغت الامتيازات الأجنبية كما أشرنا فى ذلك الوقت الى أن الحكومة المصرية كانت تنأهب وقتئذ للسعى ، لالغاء تلك الامتيازات وتفكر جديا فى عقد مؤتمر دولى ينهى ذلك العهد الأسود ، الذى يجعل من الوطنى غربيا فى وطنه . نشير اليوم الى أن حكومة مصطفى النحاس قد نجحت فيما بعد فى إلغاء تلك الامتيازات فى مؤتمر مونترية الذى بدأ أعماله فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ وانهاها فى ٨ مايو ١٩٣٧ وبذلك خضع الأجانب فى مصر للتشريع المصرى فى المواد الجنائية ، والمدنية والتجارية والادارية وحيث نصت اتفاقية مونترية على إلغاء المحاكم المختلطة فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد اثنى عشر عاما من توقيع الاتفاقية وهى المدة التى سميت - فى الاتفاقية - بفترة الانتقال ، والتى انتهت بانتهائها كل قيد أجنبى على القضاء المصرى .

وقد اعتبر الاستاذ عبد الرحمن الرافعى اتفاقية مونترية فوزا ، كبيرا ، مصر اذ زالت بها الامتيازات الأجنبية وانقرض فيها نظام المحاكم المختلطة ، وحقت مصر رسميا سيادتها على الأجانب فى التشريع والقضاء وهذا ولا شك كسب عظيم ، وفوز كبير للحكومة المصرية ، ولسيادة مصر التشريعية ، والقضائية ، والمالية والادارية .

والجدير بالذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أن إلغاء الامتيازات الأجنبية كان مطلبيا شعبيا قوميا ، ظل المصريون منذ أيام اسماعيل باشا ، ينادون به ويحرصون على تحقيقه لما فى الإبقاء ، على تلك الامتيازات من مهانة - ما بعدها من مهانة - لمصر ولشعب مصر ، وكان أحمد شوقي شاعرنا الكبير - قد وصف فاجاد الوصف ، المهانة التى تلحق بنا من وجود الامتيازات الأجنبية عندما قال :

وفى الرومى موعظة  
يقتلنا بلا قود  
ويمشى نحو رايته  
لشعب جده فى اللعب  
ولا دية ، ولا ذهب  
فتحميه من المطب

وفى الامتيازات الأجنبية ، قال الشاعر محمد الأسمر ، فأجاد القول  
عندما قال :

جاء النزول فآكرمنا وفادته  
فأعجب، لمصر ، وكم فى مصر من عجب  
كدنا لما صار من عكس الامور بها  
كنانة الله تلك اليوم حالتها  
لهو الأجانب فيها لهو منتصر  
لو لم تكن ربما فى الناس ما ظفرت  
حطت جياعا فلما اتخمت نهضت  
حامت ، علينا ، ولو آلفت بنا رمقا  
ففى الفلاة بواى النيل جائحة  
فما يزحزحها شعر نصيح به  
ولا يدفع الضيم قول أنت قائله

واليوم نسأله شيئا من الكرم  
وانظر الى القلب فى الأوضاع والنظم  
تمشى على الرأس لا تمشى على القدم  
وجودها أشبه الأشياء بالعدم  
عانت كتابه فى أرض منهزم  
بنا عصاب للفريان والرخم  
كيما تطير فما استطاعت فلم تقم  
لأجملت مثل ما جاءت ولم تحم  
مقيمة أشبه الأشياء بالهرم  
ولا البليغ من الأمثال والحكم  
بل يدفع الضيم هزم غير منفصم

الى أن يقول محمد الأسمر :

ثوب من العار قمنا اليوم نخلمه  
كم فر من يدك الشلاء متهم  
وكم قتيل ، على السوادى وقاتله  
صعب المنال على القاتون ممتنع  
وما دليل له أرض لها علم  
لا يفعل الخير ، بعد اليوم فاعله  
أقسمت بالله لو أغنى دعى لمشت  
هنا هو الذى لا ذل الغريب ولا

كفى ما لبسنا منه فى القدم  
يا أيها الوطن المرمى بالتهم  
فى الامتيازات مثل الطير فى الحرم  
كالنجم فى الأفق لم يدرك ولم يرم  
ذل الرقيق يسوق الاعبد القزم  
من يفعل الخير يتسلم أيضا تسلم  
نفسى به وقليل للبلاد دعى  
مثل الدليل بلا أرض ولا علم

ويرحم الله أحمد شوقي ، ومحمد الأسمر ، ويرحم الله في نفس الوقت  
شعبنا السياسي الوطني الذي كان أقوى الأسلحة التي يمتلكها الشعب  
ويستخدمها في معارك الكفاح الوطني .

وبعد الحديث عن قضايا أم كلثوم وامثال فوزى والامتيازات الأجنبية  
والفئات ننتقل الى قضية أخرى كادت تزلزل البناء السياسي الحكومي ،  
والجزئي : انها قضية مزرعة الجبل الأصفر .



## الباب الخامس



### أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر

● وانتقل فجأة ، وبدون مقدمات الى الشهور الأخيرة في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة والأخيرة ، لأقول ، ان تلك الوزارة قد تعرضت الى أزمة عنيفة كادت تقضى عليها مع نهاية عام ١٩٣٨ ، وبداية عام ١٩٣٩ . بالإضافة الى تلك الازمات ، التي كان يسببها لها ، على ماهر باشا ، بل التي كان على ماهر باشا نفسه ، هو جوهرها ومحورها ، وأعني بتلك الازمة أزمة ، « الجبل الأصفر » التي واجهها وزير الزراعة في وزارة محمد محمود ، وواجهتها - في نفس الوقت - وزارة ، محمد محمود ، بل التي واجهت محمد محمود باشا نفسه ، الذي كان لا يكره شيئا في الحياة قمر كراميته ، أن يقال عنه ، انه ، أو أن أحد وزرائه ، يستغل الحكم لصالحه الشخصي .

وكانت الصحف حتى المؤيدة ، لوزارة محمد محمود باشا قاسية ، الى أبعد حدود القسوة فيما يتعلق بمعالجة تلك الازمة ، وأزمة الجبل الأصفر ، أو أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، بمعنى أدق ، تلتخص في أنه كان لوزارة الزراعة مزرعة كبيرة في الجبل الأصفر ، تنتج الفواكه التي تباع كل عام بالوف الجنيهاات عن طريق المزاد العلني ، ويقول د<sup>و</sup> محمد حسين هيكل : تم المزاد في تلك السنة - ١٩٣٨ - كما كان يتم في السنوات التي قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، ثم جرت الاقاويل بأن اجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا ، تلغرافيا بزيادة كبيرة ، على العطاء الأخير ، فلم تعرمهم وزارة الزراعة الا تشبثا منها فيما قيل بارساء المزاد على شخص معين وان الناس ، يتحدثون في هذا الأمر ، اذ قدم الى مجلس النواب ، استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين المقروض فيهم انهم يؤيدون الوزارة ، وعجب كثيرون لهذا التصرف وتسائل بعضهم : ما بال المعارضين الوفديين ، لم يقدموا هذا الاستجواب ، وقدمه السعديون ؟

ويضيف د<sup>و</sup> محمد حسين هيكل : واني لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء اذ همس في أذني زميلي حسين سرى باشا وزير الأشغال وكان يسير الى جانبي

بأن الملك يريد أن يستقيل رشوان محفوظ باشا من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم ، وإن رسالة بهذا المعنى بلغت الى محمد محمود باشا وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان باشا استقالته من الوزارة وقبل مجلس الوزراء الاستقالة ونسب حسين سرى باشا للزراعة إلى أن يعين لها وزير وطلب إلى سرى باشا أن يجرى تحقيقاً دقيقاً في مزاد مزرعة الجبل الأصفر ونسب سرى باشا محمد رياض « بك » المستشار الملكي بلجنة قضايا الحكومة لإجراء هذا التحقيق .

كان طبيعياً - كما يقول د. هيكل - أن يحل حر دستوري في وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ باشا الحر الدستوري ، ولذا اقترح محمد محمود باشا يوماً ، على مجلس الوزراء أن يعين إبراهيم دسوقي أباطة « بك » وزيراً ، للزراعة ومثل هذا الاقتراح ، يذكر عادة أمام المجلس ، للعلم .

لكن الأمر ، اختلف عما جرت به العادة فقد اعترض حسن صبرى باشا على تعيين دسوقي « بك » أباطة وزيراً ؛ وعهد بالاستقالة من الوزارة ، إذا تم ، هذا التعيين قائلاً : إذا دخل دسوقي « بك » من هذا الباب فانا أخرج من الباب الآخر ، وسبيل عن سبب اعتراضه فلم يذكر إلا أن دسوقي بك كان يدفع للمرشحين ، في الانتخابات من الأحرار الدستوريين مالا .

ولما قيل له أن دسوقي بك سكرتير الحزب وأنه كان يشرف على عملية الانتخابات لحساب الحزب ، لم يغير موقفه بل أصر عليه ، وتولتنا الدهشة لهذا الأصرار ، وبخاصة لأننا كنا مقتنعين بأن محمد باشا لم يعرض اسم دسوقي بك على مجلس الوزراء ، إلا بعد أن اتفق عليه ، مع القصر ، على أن محمد باشا أثر ، أن يرجع تعيين وزير للزراعة . . . هل أن تحدث في الوزارة نفرة باستقالة حسن صبرى باشا ، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محبوبة وظل منصب وزير الزراعة ، بعد ذلك شاغراً زمنياً ، غير قليل ، وكان محمد بك رياض قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر إلى أن رشوان باشا لا تشوب نزاهته شائبة أما الاستجواب الذي قدمه ، أحد النواب ، السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال إلى جدول الأعمال - بعد أن أجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق . .

هذه هي السطور القليلة ، التي تحدث بها د. هيكل عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، التي شغلت الرأي العام ، المصري أكثر من شهرين وفرضت نفسها ، معارضة أو تأييداً على الصحافة المصرية وعلى السياسة المصرية ، إذ الواقع كما يبدو جيداً لكل متتبع عن قرب لأحداث تلك الفترة العصيبة من تاريخنا الوطني . إن أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، لم تكن في حقيقتها ، أزمة على مزاد علني ثم بصفة قانونية أو بصفة غير قانونية ، كما لم تكن أزمة ، على ضياع بضعة ألوف من الجنيهات أو السعي لاسترداد بضعة ألوف أخرى ، وإنما كانت أزمة

حكم : المسألة لم تكن - كما يقال في قريننا المصرية - « مسألة ملانة ، بل مسألة قلوب مليانة » والملائنة كما هو معروف نبات أشبه ما يكون بنبات ، الترمس ، يؤكل أخضر خاصة في أيام الاحتفال بشم النسيم .. كان على ماهر يستعجل رئاسة الوزارة ، وكان - بالتالي - يحرض رجاله في مجلس الوزراء • على وضع العصي في الدواليب أمام محمد محمود باشا لعله يضيق بالامر ذرعا فيستقيل • ولم تكن الصحف ، تكف عن التلميح بأن القادم الجديد سيكون على ماهر •

قال قائل كبير : أنه لن يمضي شهران ، حتى يتربع على ماهر باشا على كرسى رئاسة الوزراء ، وقال قائل ، كبير آخر ! انه خلاص قلنا خلاص ماذا : لقد بلغ محمد محمود باشا القصر ، انه سيعتزل رئاسة الوزراء • « المصور ٢٥ نوفمبر ١٩٢٨ » وكما دتنا في هذه العراسة ، وكى تكون الرؤية سليمة ، تشير - مجرد إشارة - الى بعض ما ورد في الصحف عن أزمة مزعة الجبل الأصفر •

كتب المصور في عدده الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٢٨ تحت عنوان « سحب ولكن لا مطر » : شعور بالقلق هذا هو لسان الحال في العواثر ، الحكومية ، ومهما ضاعف الصحفي جهوده الاعلامية ، والاستخبارية ، فهو لن يصل الى قول حاسم ، أو واقعة حاسمة يمكن ان يقال معها ان السماء ستطر ولكن هناك سحباً ، انتشر على سماء الوزارة من جراء حادث وزارة الزراعة ، الى أن يقول المصور : جاءت حكاية مزعة الجبل الأصفر فكانت ضغثاً على أباله ولم يعد الوزير المستقيل المبررات أيضاً لأنه شخصياً لم يكن من المتحمسين لتنفيذ العقد • و • الى أن يقول أيضاً : من شعور القلق هذا عادت شائعة التمديلات الوزارية والتضيرات الوزارية والسقوط الوزاري ، تبعت من قبرها في كلوب محمد على اذ أذيع أن اسماعيل صدقي باشا سيتولى رئاسة الديوان الملكي ، وان على ماهر باشا سيتولى رئاسة الوزارة في الشهر المقبل •

وفي نفس الصفحة وتحت عنوان وزير الزراعة السابق ، ينشر ما يلي : « الثابت الواضح من مجموع التحريات ان رشوان محفوظ باشا ، ضحية : ضحية أولا لثلاثة سموا في حادثة مزعة الجبل الأصفر ، حتى تمت الصفقة لزيدان وكان الضحية رشوان ، وكان ضحية ثانية في مسألة ال ١٧ موظفا بوزارة الزراعة ، الذين أحيلوا الى المعاش فقد وجد رأياً ناصحاً من كبار موظفيه باخراجهم ، وتشجيعاً من زملائه المختصين بالموافقة على مذكرة بصددهم •

الجدير بالذكر ، ان الصحف أجمعت على ان اجراء اخراج ١٧ موظفا من وزارة الزراعة واحالتهم الى المعاش ، كان نزعاً دكتاتورية لا تجوز في عهد ديمقراطي •

وكان رشوان محفوظ باشا ضحية ثالثة لأتفة محمد محمود باشا ، وكبريائه ورغبته في ألا يقع فيما وقع فيه رؤساء الوزارات السابقون من تضحية الوزير الذي ينتشر حوله اللفظ سواء كان مظلوما ، أم غير مظلوم .

● والخبر الأهم ، ان السراي كان لها أيضا رأى حاسم في الموضوع بلغته تليفونيا لرئيس الوزراء ، ومن حسن الحظ ، انه لم يكن يتناقض مع خطته ، ورشوان محفوظ باشا في حادثة ال ١٧ موطفا قدم قبل استقالته الدليل تلو الدليل ، على انه استأنس برأى المختصين فأيدوه ، وفي حادث مزعة الجبل الأصغر اعتمد على فتاوى قلم قضايا الحكومة في الجملة وفي التفاصيل .

وافتح قوسا ، لأقول ، ان كثيرين من النواب قد احتفلوا بتكريم ابراهيم دسوقي أباطة بك - وكيل مجلس النواب وقتئذ وكانت الحفلة رائعة افتتحها رئيس مجلس الوزراء وحضرها الوزراء السعديون والدستوريون ، ونشرت الصحف الكثير من صفحات تاريخه « اذ كان بعد نخرجه في مدرسة الحقوق من رجال الحزب الوطني والمتصلين بمصطفى كامل باشا ، وبزغ نجمه في الصحف تحت أمضاء « الغزالي أباطة » بأسلوب فذ في نوعه ، وخطاب في رشاقته وجارح في لذعه وموقفه التاريخي الذي لا ينسى كان في ثورة ١٩١٩ حينما كان مأمورا لضبط الجيزة ، وحرر وثيقته التاريخية التي كانت مستند المحامي ، الأمريكي مستر فولك عندما كان يدافع عن القضية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان سكرتير لجنة الوفد العامة في القاهرة أبان تشكيله الأول وانتخب في جميع البرلمانات واختير ، وكيلا لمجلس النواب مرة أخرى قبل هذه المرة ، ورشح اسمه أكثر من مرة ليكون وزيرا « اكان احتفال النواب بوكيلهم دسوقي أباطة ، ردا على اعتراض حسن صبري باشا - ممثل القصر في الوزارة وقتئذ - على اختياره وزيرا ، أم كانت المسألة مصادفة ؟ لا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال ا واقلل القوس .

وتشير الصحف ، الى ان ضجة كبرى قامت في حزب الاحرار الدستوريين من جراء الإجراءات الخاصة باستقالة رشوان محفوظ باشا ، وقالت الصحف ان كثيرا من الأعضاء هدودوا بالاستقالة من الحزب اذا لم تسو المسألة ، بما يحفظ كرامة رشوان ، وكرامة الحزب بأسره ، وقالت الصحف أيضا ، ان نوابا وشيوخا ينتمون الى حزب الاحرار ، أصروا ، على ألا يملأ المنصب الوزاري . الشاغر ، الا بعد ان ينتهي التحقيق ، فاذا ثبتت براءة رشوان باشا ، أعيد الى منصبه ، من جديد ، وكما قالت الصحف ، ان نوابا وشيوخا آخرين تركوا لرفعة رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا حق اختيار الوزير الجديد ، من بين صفوفهم ! وقالت صحف أخرى ان الجو مكهرب في حزب الاحرار الدستوريين وانه لا بد من الانتظار ، بعض الوقت حتى يصفو الجو .

ولكن محمسه محمود باشا كان في واد ، وشيوخه ونوابه ، في واد آخر ! فقد كان فعلا ، قد اتفق مع السراى على اختيار الوزير الجديد ، من غير الأحرار الدستوريين \*

ومزرعة ، الجبل الأصفر ، التي ثارت حولها الازمة - كما نشرت الصحف يومئذ - تبعد بضعة أميال عن القاهرة : مساحة الجزء المنزوع منها أشجارا . على وجه الدقة ٦٦١ فداناً ، منزوعة « برتقال سكرى » \* وصيفى وشموطى ، وأبو سرة ، ويوسف أفندى ، ومساحة المنزوع منها ليمونا لا تتجاوز ٢٤ فداناً \*

وقد بيعت ثمارها في عام ١٩٣٧ بعشرين ألف جنيه !!

أما مجلة الاثنين التي كانت تصدرها دار الهلال ويرأس تحريرها الكاتب الرشيق الفكه حسين شفيق المصرى فقد قالت في افتتاحية عددها الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٣٨ ، تحت عنوان : « طهروا سمعة الحكم » : تركت مسألة الجبل الأصفر وراها زوابع وأعاصير بعد أن اقتلعت وزيرا من مقعده ولا يدري أحد من عسى ، أن تقتلهم من موظفين ، وغير موظفين وليست هذه أولى المسائل التي أثارها الفجار في وجوه وزراء ، وموظفين كبارا فقد تعودت مصر ، أن تستنشق هذه الروائح الكريهة وتعنى بها وقتا قصيرا ثم تنساها ، لتستقبل مسألة أخرى وهكذا تظل هذه الأمة التبعة تتعثر في شباك تلك المسائل ، التي تمس ، الضمير ، والخلق ، والوجدان \*

وشر هذه المسائل لا يقف عند حد الدين تقمرهم بسيئاتها ولكنها تنتقل مباشرة الى الشعب ، فتسرى عدواها الموظف الصغير يرى أنه مادام رئيسه الكبير قد أحاطت به الشبهات \* فلا بأس من أن يزج بنفسه في غمارها والشعب نفسه عامة وخاصة يفقد بالتدريج صحة ادراكه لحظورة هذه المسائل ما دامت تكرر أمامه في كل وقت وما دامت المسئولية لا تحصر ، فيستوى لديه الجرم الشنيع والحادث النافه وفي ذلك الخطر الأكبر ، على الأخلاق والقانون \*

الى أن تقول مجلة الاثنين - التي لم تكن وقتئذ تهتم بالسياسة الا قليلا وفي حين لا يتجاوز في المتوسط بضع صفحات - : « الذى نريده أنه مادام ثمة قانون يرهب الجميع فيجب أن يمتد سلطانه الى كل مسألة من هذه المسائل ، فيجبرى التحقيق فيها ، وتحدد الجريمة بحدودها الأربعة ويؤخذ المسئول ، أو المسئولون ، الى حيث يكفرون عما اقترفوه وتكشف براعة الرجل الذى أصابه رصاص الاقاويل والاشاعات وفي ذلك صون للمعادلة أولا وتطهير لسمعة الحكم ثانيا وزجر للنفوس الضالة أن تستمرى البعث بحرمة القانون مادامت واثقة من أن هذا القانون لن يتخطى حواجز الشهوات ليصل اليها » \*

وتنهى مجلة الاثنين إفتتاحيتها بقولها : « نحن لا نغنى بالأشخاص ولكننا

نعمى بسمعة الحكم والقُدوة السيئة ، التى يمنحها أولئك المسئولون لمرؤسيهم وللشعب كافة ، ولنعنى بذلك تطهير سمعة الإبرياء . وقد أحسنت الحكومة بمسارعتها الى فتح التحقيق لاطهار المسئولية فى هذه الحادثة .

والذى نرجوه أن يعرف الجمهور نتائج التحقيق ، مهما تناول من شخصيات فالويل لامة تستسيغ هذا العبث بقانونها وتصبر على هوان الفضائح حتى ليصبح تحت كل حجر ، من بناء نهضتها فضيحة تقودها الى مستقبل مظلم . وحياة شاقة بائسة .

وتقول مجلة الاثنين - فى نفس العدد - أن استقالة رشوان محفوظ باشا كانت بناء على نصيحة الدوائر العليا - القصر - والحاج رئيس الوزراء .

وتقول المجلة ، ان إبراهيم فهمى باشا ، وكيل وزارة الزراعة ، الذى سبق أن أحاله وزير الزراعة رشوان باشا محفوظ الى المعاش هو الذى نشط فى بسط وقائع وشرح حوادث أزمة الجبل الأصفر حتى بلغت التفاصيل موضوع استقالة رشوان محفوظ باشا . وقالت المجلة أيضا : ان بعض الوزراء قد اجتمعوا ، وناقشوا الحالة لاقتناع محمد محمود باشا باقتناع رشوان محفوظ باشا بدوره بتقديم استقالته وقالت أيضا مجله الاثنين أن محمد محمود باشا قال لأحمد ماهر بالحرف الواحد : « شوف يا ماهر بك .. رشوان باشا قريبى وأنا أعرفه أكثر من غيره وفضته فوق كل شك ولكن أنا معاك فى أن الى حدث فى البتاعة دى الى اسمها المزرة كان غلطة من موظفين هو رئيسهم وغلطة من ناس تانيين هو صديقهم » وتقول مجلة الاثنين ان رشوان محفوظ باشا ، أصر عندما فاتحه محمد محمود باشا فى أمر الاستقالة أن تكون استقالة مسببة ، ولكن محمد محمود باشا نصحه بأن تكون الاستقالة بسبب ضعف صحته وهذا ما حدث ! ولم تكن صحة رشوان محفوظ باشا فى يوم من الأيام أحسن وأفضل مما كانت وقت أن قدم استقالته لأسباب صحية !

المؤسف انه فى يوم تقديم الاستقالة أقام محمود غالب باشا مأدبة غداء للوزراء لم يدع اليها رشوان محفوظ باشا بالرغم من ان استقالته لم تكن قد قبلت بعد !

وقد اعتذر أحمد ماهر عن حضور الغداء ، لأنه كما يقول القربون اليه يعتذر دائما ، عن دعوات الغداء فى يومى السبت ، والأحد ، لانها يومسا سباق الخيل ، وهو مفرم بهذا السباق ، وقد قيل أيضا ان هذه المأدبة ، التى أقامها وزير سعدى لزملائه الدستوريين ، والسعديين قد أظهرت وجود فتور بين الوزراء السعديين والدستوريين الذين يشكلون الوزارة القائمة حتى أن الدستوريين لم يبادلوا السعديين كلمة واحدة ، وعندما اكتمل عدد المدفونين ودعوا الى المائدة راحوا يأكلون فى صمت طويل حتى قطع عليهم صمتهم هذا



صاحب الدعوة بسؤاله : أيه ده مالكم ساكتين ليه ؟ ورد محمد محمود بسا وهو يحاول أن يصطنع ابتسامة ما على شفتيه : الظاهر أنه من الجوع . وحى بعد أن انتهى المدعورون من تناول الغداء ، انقسموا الى مجموعات كبيرة ، كل مجموعة اما سعدية ، واما دستورية ، وقال الذين لبوا الدعوة أن محمد محمود باشا ظل صامتا طوال الفترة التي قضاهما عند غالب باشا . وكان يتلقى أحاديث زملائه في شيء كثير من الامتناع ؟

وقد ظلت الصحف فترة طويلة ولا حديث لها الا عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر وعن تعيين وزير جديد للزراعة خلفا لرشوان محفوظ باشا ، وقالت بعض الصحف ان محمد محمود باشا قابل في نادي الجزيرة السير مايلز لامبسون ودار بينهما حديث حول « استقالة احد الوزراء والمشكلة الحزبية الداخلية التي تواجهه في سبيل اختيار الوزير الجديد » وقالت بعض الصحف أيضا : ان الاحرار الدستوريين قد انقسموا فيما بينهم حول من يتخلف رشوان محفوظ باشا ، وان محمد محمود كان دائم التركيز على ضرورة اختيار دسوقي أباطة بك وزيرا للزراعة ، وانه - هكذا كانت الصحف تقول - قد أكد لدسوقي أباطة بك - ، انه لن يمضى اسبوع واحد ، حتى يوافق الملك ، على اختياره وزيرا للزراعة و . . و . . و . .

وقيل أيضا على لسان أحد المقربين الى على ماهر ردا على السؤال الخاص بتعيين وزير جديد للزراعة : هم مالهم مستعجلين قوى ، على تعيين وزير للزراعة ، دالوزارة كلها يمكن تستقيل قبل ما يتعين وزير زراعة جديد ، ويقول المقرب الى على ماهر باشا ، انه عندما قال له هذا القول ، أضاف : دا طبعا بيتنى وبينك ، أما اذا وصل الى الصحف « فانا لا قلت ولا عدت » ، وانهز الفرصة بعض السعديين ، ليكسبوا كرميا وزاريا جديدا فرشحوا من عندهم ابراهيم عبد الهادي بك ، ومحمد محمود ذو الفقار بك ليكون احدهما وزيرا للزراعة . وذلك ليكون لهم أغلبية في مجلس الوزراء ، وقيل أيضا أن بعض الاقطاب السعديين طلبوا من د- أحمد ماهر مفاتحة محمد محمود باشا في هذا الموضوع ، موضوع اختيار وزير سعدى ، لوزارة الزراعة مادام الدستوريون لم يتفقوا بعد على اختيار واحد منهم يشغل هذا المنصب ، وقيل ان أحمد ماهر قال بصريح العبارة : ان مفاتحتي لمحمد محمود باشا في مثل هذا الموضوع معناه تقويض الائتلاف القائم بيننا وبين الاحرار الدستوريين ، وكان عبد الحميد يدوى باشا قد أنهى تحقيقه الخاص بمزرعة الجبل الأصفر ، وكان رأى عبد الحميد بدوى باشا : ان تصرفات جميع موظفي وزارة الزراعة ، حتى الموقوفين منهم لا غبار عليها . وقيل ان التحقيق وان لم يئن احدا من موظفي وزارة الزراعة الا أن الشبهات حامت حول البعض منهم ، وان محمد محمود باشا-عندما عرف أن هناك شبهات تحوم حول بعض الموظفين طالب بتقديم هؤلاء الى محكمة تأديبية للفصل . في أمرهم قائلا : انه لا يمكن أبدا ، ان يتهم

في وزارته بما كان هو ينهم به الغير في الماضي القريب ، ولكن ظهر ان هذه التشبهات في رأى بعض من درسوا القضية من رجال القانون ، لا تكفى حتى لتقديم من حامت حولهم التشبهات الى المحاكمة التأديبية ، ولعب عبد الحميد بدوى باشا دورا هاما في اقناع محمد محمود باشا بأنه لا داعي أبدا للمحاكمة التأديبية اعتمادا على الحديث القائل : أدروا الحدود بالشبهات .

وحول النقطة الأخيرة نشرت « المصور » في عددها الصادر في ٢٨ ابريل ١٩٢٩ : يظهر ان حكاية الجبل الأصفر لا تريد أن تنتهى ، فقد اعترفت الوزارة أثناء استجوابها في البرلمان بأن التحقيق أسفر عن وقوع بعض « مخالفات » من بعض الموظفين ووعدت بالنظر في أمر هؤلاء المخالفين ، وهذا جميل ، ولكن كيف يكون ؟ قالوا ان عبد الفتاح بك نور سكرتير الوزارة الموصوف معين بمرسوم ملكي ولا يجوز قانونا مجازاة موظف معين بمرسوم بخضم أيام من راتبه أو وقفه ، عن عمله أو حتى بتخفيض درجته أو مرتبه بغير محاكمة في حين انهم يقولون ان المخالفات التي ارتكبت لا تدخل ضمن ما يصح محاكمة الموظف من أجله أو وقفه عن عمله ، لأن الوقف لا يكون الا لتهمة يجوز من أجلها الحكم بالحبس ، أو الفصل ، أو الاحالة الى المعاش .

ولكن محمد محمود باشا وهو الذي ضحى بزميله وقرينه الوزير المستقبل يأبى الا أن يوقع الجزاء ، ويؤيده في هذا الرأى كل من حسين سرى باشا وزير الدفاع ومحمد رياض بك وزير الأشغال ، ويعترض الدكتور أحمد ماهر ومعه بعض الوزراء على حق الوزير في مجازاة الموظف الكبير المعين بمرسوم دون محاكمة تأديبية ويصرون على هذا الرأى حتى لا يكون الجزاء منطويا على مخالفة جديدة ، وأخيرا احتكم الفريقان الى مشرع الدولة ومفتيها عبد الحميد بدوى باشا ، ومن جهة أخرى اعتزم أحد النواب الوفديين ان يتقدم الى النيابة طالبا محاكمة من أسفر التحقيق الإدارى عن اذانتهم .

وكان المصور ، قد نشر في نفس العدد كلمة أخرى عن مزرعة الجبل الأصفر ، جاء فيها :

كان الشغل الشاغل لمجلس النواب في الأسبوع الماضي حكاية الجبل الأصفر ، وكان اقبال الجمهور على مشاهدة هذه المسرحية ، عظيما جدا ، ونحن في مصر نهتم بالفشاحى الداخلية ، أكثر من اهتمامنا بأى موضوع آخر فلم تظفر المائدة المصرية حين نظرها بجمهور حاشد حافل تكس فوق بعضه كما شهده استجواب الجبل الأصفر ، وكما شهدت معركة البرتقال ، واليوسف أفندي ، واللبون الحلو ، والبنزهر .

وانتهى الاستجواب بعد أيام وليال الى عحك « الرول » و« عمتا « الرول » هذا هو بطل مجلس النواب ، فكم احتمل المسكن من انتقالات اليه من بدء الحياة النيابية حتى اليوم فما من استجواب واحد انتهى بغير الانتقال الى الرول

« جدول الأعمال » والاكتفاء بما قاله الوزير ، وأطرف ما فى الموضوع ، ان الحكومة - فى مجموعها - خرجت تجر أذيال المديح ، والتناء والوزير السابق خرج من الاستجواب سليماً ، وانصب جام غضب الحكومة ، والمجلس على الموظفين .

ويقترح المصور ، ان يضاف الرول المصرى - جدول الأعمال - الى عجائب الأهرام ، وخزان أسوان ، بين عجائب الدنيا كلها ، عشت أيها الرول ما عاشت الحياة النيابية ودمت للحكومة وللمعارضة خير ملجأ . عند اللزوم .

وكانت مجلة روزاليوسف - فيما يبدو لى - غير متعاطفة على الإطلاق مع رشوان محفوظ باشا ، ففى عددها الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٣٩ قالت : يقول الدستوريون ان معالى محمد رياض بك وزير الزراعة بالانابة لم يلق - فى مجلس النواب - البيان المتفق عليه ، وان يدا خفية سلمت معالى وزير الزراعة ، المنتدب فى آخر لحظة البيان الذى ألقاه وان خشبة باشا ، وهيكى باشا ، ومصطفى عبد الرازق بك فوجئوا بذلك البيان ، فقد كان من المتفق عليه أن يبرز رياض بك شرف ونزاهة رشوان باشا ما دام معاليه واثقا تمام الثقة من نزاهته ، ولكن رياض بك لم يبرز فى بيانه شرف ونزاهة رشوان باشا ، التى ترتفع فوق كل شك » وتقول روزاليوسف « قيل ان رشوان باشا استقال من حزب الاحرار والحقيقة ان سعادته لم يستقل ، بعد . وانه اذا استقال فلن يستقيل وحده وانما سيستقيل معه عدد كبير من الاحرار الدستوريين ! » .

وتنشر روزاليوسف - فى نفس العدد - مقالاً لأحمد مكيديك تحت عنوان « الدستوريون والسعديون بعد مناورات استجواب المزرعة » يقول فيه مكيديك : لا شك ان هناك مناورات و « حركات » قام بها اصداقنا السعديون أثناء نظر الاستجواب الخاص بصفقة المزرعة لم تكن تنتظرها منهم ، ويقول كاتب المقال ان التحول المفاجيء فى موقف السعديين كان بسبب تدخل النائب السعدى سليمان بك بدوى الذى كان أول من أثار فى مجلس النواب فى سبتمبر ١٩٣٨ موضوع مزرعة الجبل الأصفر لا للمصلحة العامة كما كان منتظراً ، بل لمصلحة خاصة به ، فقد أثبتت - هكذا جاء فى مقال أحمد مكيديك - دوسيهات وزارة الزراعة الخاصة ببيع ثمار المزرعة أنه شريك للفرقي ، المناهض لمحمد زيدان ، ومزيد سابق فى صفقة المزرعة عدة سنوات و . . وان سليمان بك بدوى قد اضطر عندما شعر بضعف مركزه بعد تقديم الاستجواب الى سحب استجوابه بعد أن اتفق مع حضرة النائب المحترم أحمد والى الجنيدى على السبب فى الاستجواب !!

ويقول أحمد مكيديك - وهو فى نفس الوقت عضو فى مجلس النواب - انه كان قد اتفق مع عبد الجليل أبو سمره بك ، على التقدم باقتراح أملاه ابراهيم عبد الهادى بك كان تصه : بعد سماع المناقشات ، والمداوات وسماع بيان

الحكومة يقرر المجلس انه ليس هناك أى غيار على مسلك الوزارة ويقترح قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » وقد وقع على هذا الاقتراح ١٢٠ نائباً من مختلف الأحزاب ، ومن بينهم بعض الوفديين ثم فوجيء الجميع ، باقتراح آخر مقدم من ٢٠ نائباً سعيدياً يقترحون قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » وقرروا كبير - هكذا يقول أحمد معبد بك فى مقاله - بين الاقتراحين .

ويمضى كاتب المقال قائلا انه سأل ابراهيم عبد الهادى عن السبب فى هذه الحركة المضادة فأحاله على معالى الدكتور ماهر فلما سألنا - هكذا يقول أحمد معبد - معالى الدكتور ماهر قال انه يرى الاكتفاء بالاقتراح المقدم من السعديين ، واننا اذا أصبرنا على تقديم اقتراحنا فمعاليه ليس مسئولا .

ويقول كاتب المقال ، انه وعبد الجليل أبو سمره قابلا رفعة رئيس الحكومة . محمد محمود باشا - ورئيس حزب الأحرار فى نفس الوقت ، وتحدثا معه فى كل ما يتعلق بهذين الاقتراحين فأحالهما الى أحمد ماهر !!

ويقول كاتب المقال ان السعديين لم يستمعوا الى المناقشة التى جرت حول هذا الموضوع ، بل انهم انسحبوا بانتظام ! » .

ويرد ابراهيم عبد الهادى وأحمد والى الجندى فى العدد التالى من روزاليوسف على مقال أحمد معبد بك عضو مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، أما ابراهيم عبد الهادى فيقول ان الموضوع بسيط جدا فلا مناوآت ، ولا تيارات شديدة من هنا أو هناك ، كل ما فى الأمر ، ان اقتراح معبد بك وزملائه قد قدم بعد الاقتراح الذى سبق لبعض الأعضاء تقديمه ، وينفى ابراهيم عبد الهادى ان النواب السعديين قد انسحبوا من قاعة الجلسة ولو بدت حركة كهذه لما فانت تقدير الصحفيين وهم بحمد الله يحصون كل صغيرة وكبيرة ويسجلون ما يجرى فى المجلس عن قصد ، وعن غير قصد . .

وكان رد أحمد والى الجندى ، عنيفا للغاية واذا كانت روزاليوسف قد نشرته عملا بحرية النشر ، فقط حرية النشر ، كما قالت فانا شخصيا لا أستطيع أبدا أن أعيد ما نشرته روزاليوسف ، ولو كانت عملية إعادة النشر هذه تتم بعد عشرات السنين من وقوع الجريمة . . جريمة قلاص نائب فى حق نائب آخر .



وفى العدد التالى - ١٤ مايو ١٩٢٩ - تفتح روزاليوسف صدرها لرد أحمد معبد بك على ابراهيم عبد الهادى ، وفى هذا الرد يقول معبد بك انه سعيد بأن نكتشف ان ما حدث من السعديين أثناء نظر استجواب مزرعة الجبل الأصفر كان نتيجة لسوء تفاهم ، ويشير أحمد معبد الى أن الدكتور أحمد ماهر ، استدعاه وبعض زملائه مؤكدا لهم ان الائتلاف بين الأحرار الدستوريين والسعديين

بخير ٠٠ وانه - أي الدكتور أحمد ماهر - صديق لرشوان محفوظ باشا وانه يتشرف بتلك الصداقة ! وتنشر روزاليوسف - في حوالى نصف صفحة ، رد أحمد معبد على أحمد والى الجندى ، ومرة أخرى لا أستطيع إبدا ، ان أعيد ما نشرته روز اليوسف عملا بحرية النشر . لا خوفا من قانون العقوبات ، ولكن خوفا من أن أؤذى مشاعر القراء !!

وكانت روز اليوسف قد نشرت في عددها الصادر في ٧ مايو ١٩٣٩ ان رشوان محفوظ باشا يعاني من أزمة نفسية هائلة وانه لم يعد يتحكم في أعصابه ويسيطر عليها ، وانه لم يعد يثق بوعود محمد محمود باشا التي أصبحت كوعود هتلر في المحافظة على السلام ، وان كل ما يطمح فيه رشوان محفوظ باشا ، أن يعود الى وزارة الزراعة ، ولو لمدة أسبوعين فقط ، خاصة وانه لا يقبل الاستمرار في وزارة يشترك فيها محمد محمود والسعديون !

ويجتمع حزب الاحرار الدستوريين في منتصف مايو ١٩٣٩ ويحضر الاجتماع أكثر من ستين عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ ، والنواب بمن فيهم رشوان محفوظ باشا الذى يحضر لأول مرة اجتماعا لحزب الاحرار الدستوريين بعد خروجه من الوزارة .

وقيل أن أحمد عبد الغفار بك قد تحدث في بداية الاجتماع عن خزينة الحزب وما أصابها من الهزال الذى كان نتيجة اعراض الأعضاء عنها ، وقد كان حديثه - كما قالت بعض الصحف - مؤثرا استلزم دعوى الحاضرين وان لم يستلزم نقودهم للأسف !

ويعرض الأعضاء لمسألة وزير الزراعة : ويقول بعضهم ان وجود هذا المنصب شاغرا طيلة هذه المدة يحمل على الظن بأن حزب الاحرار الدستوريين فقير فى الرجال ويصر بعض الأعضاء ، على ضرورة تعيين وزير للزراعة فى أقرب فرصة .

وهنا وقف أحد النواب وقال : الذى فهمته من رقعة رئيس الوزراء ، أن مسألة تعيين وزير للزراعة ليست من اختصاص مجلس النواب ، ولا من اختصاص مجلس الوزراء وانما أصبح التعيين من اختصاص الملك وحده .

وتكتفى بالحديث عن أزمة واحدة هي أزمة مزوعة الجبل الأصفر لنتنقل الى الحديث عن أكبر مفجر للأزمات فى تلك الأيام ، ونعنى به الفريق عزيز على المصرى باشا .



## الفصل الثاني

### عزيز المصري باشا مفجر الأزمات

لم يكن رشوان محفوظ باشا ، وحده خيمرة العكينة بالنسبة لوزارة محمد محمود باشا بل لقد وجدت الى جانبه خيمرة عكينة أخرى اسمها عزيز على المصري .

وعزيز على المصري لم يكن وقتئذ وزيرا ، وإنما كان مفتشا عاما للجيش المصري ، وقد قام عزيز على المصري بزيارة مفاجئة الى العراق وأثارت رحلته الى العراق ضجة كبيرة وبادرت بعض الصحف بسؤال بعض المصادر المسئولة في الوزارة عن رأيها في رحلة عزيز على المصري الى العراق ، فأجابت تلك المصادر بأنها لا تعرف شيئا عن تلك الرحلة ، وعندما سئل عزيز على المصري عن رحلته المفاجئة الى العراق قال :

لقد أمضيت العامين الأخيرين في مصر ، دون أن أزاول عملا ما ، أو أعرف لنفسى مكتبيا بل لبثت طوال هذين العامين ملتزما بيتي لا أباشر من مهام وظيفتى قليلا ولا كثيرا ، لذلك فكرت في السفر الى العراق لمجرد النزعة فقط ، ولزيارة زملاء لي فيه قديما ! جمعتني بهم سابق خدمتنا في الجيش العثماني ، أمثال نوري السعيد باشا ، وطه الهاشمي باشا ، وجودت بك ، وغيرهم من رجال الحكومة العراقية .

وعندما سئل عزيز المصري عما إذا كان قد حصل على ترخيص بالسفر من وزارة الدفاع أجاب طبعاً فقد طلبت كتابة الى معالي وزير الدفاع الترخيص لي بذلك ولم أعد معدات سفري ، الا بعد ورود الترخيص الكتابي بهذا السفر .

ويسأل عزيز المصري عن أسباب عدم مباشرته أعباء وظيفته كمفتش عام للجيش المصري كل هذه المدة ، فيجيب بقوله :

لا أدري ، والذي يسأل عن ذلك هم ولاية الأمور ، وكل ما أعرفه أنى قابلت وزير الدفاع الحالي عقب تعيينه لتهنئته . ولم تستغرق هذه المقابلة غير دقائق ، كنت أنتظر أن تثار فيها مسألتى . أو أن يحدد لى موعد للمقابلة أخرى للتفاهم ، على هذه المشكلة ، ولكن لم يحدث !

وفى القليلة ، الخاصة بعزیز على المصرى - فى ضاحية عين شمس - راح عزیز على المصرى يتحدث باستمرار الى كل من يقابله عن زيارته للعراق . وكان من بين ما قاله : اليس عجيبا أن تتهم الصحف بنزعة أقوم بها الى العراق لا تستغرق سوى بضعة أيام ، دون أن تتهم بالعطلة البعيدة المدى ، التى منحتنى اياها الحكومتان الأخريان والتى تجاوزت سنتين ، وأنا مفتش عام للجيش المصرى وأقاضى مرتبا عن هذه الوظيفة ومرتبى مدرج فى ميزانية وزارة الحربية ١٩ .

الى أن يقول عزیز المصرى :

اننى دهش حقا حيث تقوم قيامة الصحف من أجل غيابى بضعة أيام ، ثم تفضى العين عن تلك الأجازة القهرية ، التى أتمتع بها بالرغم عنى . ثم يقول : اننى متعطل عن العمل ، وقد حيل بينى وبين اختصاصات منصبى ، ولعل من المضحك أنه ليس لى فى وزارة الحربية مكتب خاص او حجرة خاصة ، او عامة فى الوقت الذى يتمتع فيه أصغر مروض لى - بحكم منصبى - بالمكتب والمجرة .

وعندما يسأل عزیز المصرى مرة أخرى عن أسباب الرحلة ، التى قام بها الى العراق يقول :

عندنا مثل قديم يقول : القاضى يعمل قاضى ، وبما اننى قاضى حقا فقد طبقت المثل بحذافيره ، وعملت قاضى ، ولكن فى العراق لا فى مصر ! .

ويذيع عزیز على المصرى ، السر الحقيقى وراء زيارته للعراق ، فيقول :

بعض ولاية الأمور فى العراق ، وهم من أصدقائى الأوفياء ومن زملايى الذين اشتركوا معى فى كثير من المواقع الحربية دبروا فيما بينهم مؤامرة صغيرة لكى أزورهم واستمتع بوجودى بينهم ردحا من الزمن فزعموا أن هناك اختلافا بينهم وأنهم ارتضوني حكما ولم يسعنى الا أن أكون عند حسن ظنهم ، وسافرت الى هناك ، وكانت رحلة ممتعة ، وكانوا يحتلون اسمى المراكز ، وأخطروا فى الدولة العراقية .

وكانت القنبلة التى ألقتها عزیز على المصرى المفتش العام للجيش المصرى من القنابل الهامة والخطيرة التى تعود أن يلقيها بين آونة وأخرى ، ولم تنفجر



تلك القنبلة في المعسكر الوزاري حيث يعتبر عزيز على المصرى موظفا كبيرا من موظفي وزارة الدفاع المصرية ، وانما انفجرت في الراى العام المصرى الذى فوجئ ، لأول مرة ، بأن المفتش العام ، للجيش المصرى الذى كان منصبه هذا من أهم المناصب ، التى تمخضت عنها معاهدة ١٩٣٦ ، لا يجد عملا يقوم به ، بل لا يجد مكتبا ، يجلس عليه !



وعزيز على المصرى من الشخصيات العسكرية النادرة ، التى فرضت ارادتها على التاريخ العربى : عزيز على المصرى ثائر ، بطيحه ، ثائر على كل شيء وعلى الكثير من الناس كما يتضح من تلك الصورة التى رسمتها له صحيفة السياسة الأسبوعية .

● ومن المقالات الجيدة ، التى تناولت حياة عزيز على المصرى ما نشرته ، عنه السياسة الأسبوعية في عددها الصادر في ٢٠ مارس ١٩٣٧ تحت عنوان : « فى المرأة » قالت السياسة : « يذكر الدين سمعوا مارش عايدة قوة أثره فى النفس ، حتى ليحركها الى الحرب ، ويدفع صاحبها الى الاقدام على المخامرة فرحا بها ، ناسيا كل ما ربما يكون من آثارها ، والحق ، أن هذا اللحن كغيره من ألحان الثورة والحرب وفى مقدمتها ، المارسيليز ينزنا فى حالة نفسية غير ما ألفنا .. انى لأسائل نفسى ماذا يكون شأننا لو أننا سمعنا هذه الألحان ، كل يوم صبح مساء ، وأى طابع تطبع به روحنا ؟ وقد حرت فى الجواب على ذلك زمنا ، أما اليوم فلا حيرة ولا تردد فى الجواب وهو محسوس أمامى أراه كما أراك وأتحدث اليه كما أتحدث اليك ، هذا الجواب هو عزيز على المصرى باشا : نعم فهذا الرجل لمن حربي : هو مارش عايدة وهو المارسيليز وهو ما شئت من هذه الألحان التى تتحرك الجيوش لسماعها ، وتسير على نغماتها ، مأخوذة بها وقد ارتسم أمامها ما تصوره هذه الألحان من صور المجد والفخار والظفر .. هو كذلك ، فى روحه وفى تفكيره ، وفى اعتدال قامته اعتدالا مستويا ، لم تفر منه الحوادث ولا السنون ، وهو كذلك فى إيمانه ، الذى لا يتزعزع ، وفى ثقته بالله وبنفسه وفى مواجهته الحياة ، وأوصابها ، وفى حكمه على الأشخاص والحوادث حكما قاطعا لا تردد فيه حتى لكأنه مجلس عسكري أو أمر قائد يصدره ، الى جيشه كيما يتحرك لمواجهة العدو » .

وبعد أن تشير السياسة الأسبوعية الى مشاركة عزيز على المصرى فى الدفاع عن طرابلس ، وبرقة حيث كان على رأس فريق من القوات التركية وكان معه ، أنور باشا ، وكمال أتاتورك ، وحيث كان المصريون يرددون اسمه مقرونا

بالفخار ، أن يكون لمصر هذا الحظ في الدفاع عن بلد اسسلاى ضد الغزو « الاوربي » كما تشير الى مشاركة عزيز على المصرى فى الثورة العربية سنة فى الحرب العالمية الأولى واختلافه مع القائمين بأمر تلك الثورة ثم تشير الى عودته ، الى تركيا وألمانيا ثم عودته ، بعد أن انتهت تلك الحرب الى وطنه حيث أقام به ولم يكن ماضيه شفيها له أول عودته لدى الحكومة المصرية ، وعلاقتها بالانجليز ، وعلاقة الانجليز بها ما نعرف اذ كان عزيز فى الحرب العالمية الأولى واقفا فى صف الأعداء ، لصاحب الجلالة البريطانية ، وتشير السياسة الى الاصرار على ابعاد عزيز على المصرى عن الجيش الأكبر ثم تعيينه مديرا ، لمدرسة البوليس ليتولى تنشئة الجيش الأصغر ، والى أنه جعل مدرسة البوليس مدرسة الرجولية والفرسية ، الى أن اختير لمرافقة « الأمير » فاروق فى دراساته بانجلترا وعودته من انجلترا ليوجد منصبه فى مدرسة البوليس قد تولاها غيره ، وليجد نفسه فى وظيفة فى وزارة الداخلية لا يدرى ما هى ولا يدرى كيف ينفع ، أو ينتفع فيها بمواهبه .

وتستمر السياسة الاسبوعية فى مقالها عن عزيز المصرى قائلة : لم يكن عزيز على المصرى أكثر استقرارا اذن فى وطنه مما كان محاربا نائيا عن أرض الوطن فمن مدة الغربة ، الى مدرسة البوليس ، الى مرافقة أمير الصعيد ، الى مقر مجهول فى وزارة الداخلية ، كما كان ينتقل من ملاجئ العصابات بمقدونيا الى طرابلس قالى بلاد العرب فالى تركيا ، وألمانيا وهو وفى حالة تجواله من ربع فى الأرض ، الى ربع ، وتنقله من منصب فى الدولة الى منصب ، ينظر بعين القائد الذى يفرح الميادين أمامه ، فتترامى الميادين ويطوى بعضها بعضا ، لأن الغاية لا تحول دون تراميها طيا ، ونشرا ودون استقرارها الى حال من الظفر أو الهزيمة ، كان شعوره شعور القائد المحارب لا يطره الظفر ، ولا تحطمه الهزيمة بل يرى فيما يقع من هذا وذاك موعظة وعبرة لا يغير الظفر من رأيه فى خطأ وقع لأن الحظ أراد الظفر ولا تغير الهزيمة من رأيه فى بطولة بطل كان جديرا بأن ينتظر فخانه الحظ ، ورده الى التراجع والانحدار ، فالنتائج التى يصفق له الجمهور أيا كان سببه لا يفرح به القائد ، المحنك الا أن يكون عن مقبرة تشهد بها الأعمال ، وكل ظفر أتى بغير اقتدار هو فى رأيه حجة لاجئ .

اليها اللثام وقيمة الرجل الحق فى نظر هذا القائد هى أدائه الواجب فى كل الأحوال كائنه ما تكون الظروف ، المحيطة به وكائنه ما تكون النتيجة التى يؤدى اليها قيامه بالواجب وانما يحاسب المرء عن نيته ، وعمله ، لا على النتائج التى يجنيها من وراء هذا العمل فكثيرا ما أدرك الأندال أبعد الغايات وقالوا بهذا النجاح احترام السواد ، وكثيرا ما قلب الحظ تكيار المصلحين طهر المكن فانقلب السواد عليهم ، وطاح برؤوس جماعة منهم ، مع ذلك بقي الأندال أنذالا وتكتب كبار المصلحين فى لوح البقاء .



الفريق حسين رفقى باشا وزير الحربية حيث قابله بدوره بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد ، وقد ظل عزيز المصرى في هذا المنصب ، ولو بصورة غير عملية حتى ١٩٣٩/٨/٢٠ حيث اختاره على ماهر باشا - عندما أسندت اليه الوزارة للمرة الثانية - رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى خلفا - للواء محمود شكرى باشا الذى أحيل الى المعاش . وفى اليوم التالى لتعيينه في منصبه كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى وبينما كان يقود سيارته بنفسه متجها من القاهرة الى الاسكندرية اصطدمت سيارته ، بسيارة نقل كبيرة ، وقد تحطمت سيارة عزيز المصرى ، وأصيب هو برضوض شديدة نقل بسببها الى المستشفى ، وفور الانتهاء من اسعافه استقل سيارته بنفسه الى الفندق ، الذى كان يقيم به في رمل الاسكندرية ومن الفندق ، انتقل الى دار الوزارة ببولوكى حيث قابل رفعة رئيس الوزارة الذى هنأه بنجاحه ثم اشترك على الفور في المباحثات التى كانت تدور حول شئون الدفاع عن مصر !

وقد كان عزيز على المصرى كمفتش عام للجيش المصرى ، خيمرة عكنة بالنسبة للسياسيين والعسكريين البريطانيين في مصر ، كما كان أيضا خيمرة عكنة بالنسبة لوزير الحربية ، الذى يتعامل معه ، أيا كان هذا الوزير فقد كان أسلوب عزيز المصرى أسلوبا خشنا للغاية ، صريحا الى أبعد الحدود حتى ان أحد وزراء الحربية اعتكف في بيته مصرا ، على ألا يبشأر عزيز المصرى سلطانه في الجيش وأعلن أنه لن يذهب الى مكتبه في الوزارة ، الا اذا أبقى عزيز المصرى في بيته . ومرة كما روى لى اللواء السابق سعيد الألفى الذى كان على صلة وثيقة للغاية بعزيز المصرى - سأل أحد الوزراء عما يمكن عمله ، لحل مشكلة ما ، وكان الوزير غير متخصص في شئون وزارته ، فقال له عزيز المصرى : ليست العبرة بأبداء الآراء وعرضها بل العبرة بطريقة التنفيذ : قم من مكانك ، وأنا أفقد ما أراه . اما أن أبدي لك برأى لا تعرف كيف تقدره فلن تكون أبدا قادرا على تنفيذ ذلك الرأى أنت تجهل كل شيء والمجاهل لا يستطيع تحقيق شيء ما ! ومرة أخرى أوفد لزيارة بعض المحافظات النائية وعاد بعد بضعة أسابيع ليقيم تقريرا لوزير الحربية وضمن تقريره كل ما يطلبه للضباط من علاوات وترقيات وكل ما يحتاج اليه الجيش في تلك المحافظات من أموال ولم يتطرق - في تقريره - الى أية مسألة عسكرية ، فلما سألته حسن صبرى باشا وزير الحربية عن السبب في خلو تقريره من المسائل العسكرية البحتة ، قال له : لأنك رجل غير عسكري ، لم تدخل - مثلا - كلية الأركان وبالتالي فانت لا تفهم شيئا في الشؤون العسكرية !

وقد كان في مقدمة الأسباب التى أدت الى الحيلولة بين عزيز على المصرى ، وبين أداء واجبه كمفتش عام للجيش المصرى ، أنه ولما يرض شهر واحد ،

على صدور الأمر الملكي بتعيينه في هذا المنصب الهام والحطير ، انتهز فرصة اجتماع عقده خريجو مدرسة البوليس والإدارة للاحتفال بمديرتهم السابق بمناسبة تعيينه مفتشا عاما للجيش المصرى فألقى خطابا ناريًا بدأه بالإشارة الى الامتعاض والوجوم ، الذى قوبل به تعيينه مديرا للمدرسة البوليس من قبل ضباط البوليس العظام والى خيبة الأمل ، التى قوبل بها هذا التعيين أيضا من قبل القانونيين ، الذين كانوا يعتبرون هذا المنصب حقا لهم لأن القانون هو الأساس الأول للدراسة البوليسية ، فقال الأولون : كيف يسند منصب كهذا لرجل جاهل بالنظم المصرية لا يدرك من وظائف البوليس شيئا ، وقال الآخرون كيف يجلس على رأس هذا المعهد رجل عسكري ، جاهل بعيد عن كل نواحي الثقافة ، عدو للقانون ، بطبيعة مهنته ، وحتى زاد بعضهم على ذلك فقال اننى قاطع طريق وسفك ! كما أشار الى تبدل آراء هؤلاء وهؤلاء بعد أن قام بتطوير مدرسة البوليس •

ثم قال : والآن نرى المأساة تتكرر فمن قائل أن المفتش العام للجيش المصرى تدرب فى جيش أجنبى ، ولا علم له بالنظم الانجليزية التى فضلناها نحن والتى تحتّمها المعاهدة ومن قائل ، انه لم يندرج فى الجيش المصرى حتى يتمكن من قيادته ، وهذا أخف وألطف مما قيل ، ويقال •

وبما انى لم أتسلم زمام القيادة التى بدونها لا أتمكن من العمل ، رجحت مراعاة للظروف أن أمتنع عن الذهاب الى الوزارة ، الى أن يقضى الله أمره ••

وفى خطابه الحطير هذا قال عزيز على المصرى : ان الجيش ليس معناه السلاح ، والمعدات فقط ، ولكن هناك عوامل أخرى قد تكون أدق ، كثيرا وأنه ان كانت الأسلحة ، والعربات المصفحة فقط هى الجيش لكانت أدوات الجراحة هى كل شيء فى الطب ، ولما كانت الناس تهرع الى كبار الجراحين ، الى أن يقول : لقد قوبل تعيينى فى منصبى هذا بوجهين مختلفين : فالنزيهون المخلصون وهم أكثرية هذا الشعب بحمد الله ينضمون للرأى العام ، ويرحبون بهذا الأمر ، بل أظن أنهم هم الذين أرادوا أن أقوم أنا باصلاح الجيش وقيادته لأنهم يعتقدون - صوابا أو خطأ - انى لا أقبل عملا ، الا اذا كنت قادرا على فهمه وانجازه •• والآخرون وأريد أن أسميهم مادام موضوعنا الجيش - حملة الألفام المهلكة فى طريق كل مصلح يظهر فى هذه البلاد - فهم فى حزن شديد لهذا التعيين أو لهذا الانتخاب ، بمعنى أدق ، وبعض هؤلاء ، قد تطوعوا للأذى •

ويقول عزيز على المصرى: كآنى أرى جيوش النور زاحفة على هذه الطبقة فى معسكرها المظلم وكآنى أرى طلائعها مؤلفة من جبل جديد ، لشباب مثقف واع ،

منطلعل الى الامام . ويخاطب عزيز المصرى - فبراير ١٩٣٨ - طلائع الجيش  
 ابصرى والبوليس المصرى وشباب الجامعة - وكانت تلك المخاطبة الصريحة  
 الواضحة . اول مخاطبة . من نوعها بعد ثورة عرابى « ١٨٨٢ » - يخاطب عزيز  
 المصرى كل هؤلاء ، بقوله : كونوا النواة المفكرة فى مستقبل الجيش والوطن  
 بأنتم فميا بينكم . عرفوا بكل أنواع الكتب ، ولكن أحاديثكم مناقشة ما فى  
 محتويات تلك الكتب : الكتاب والسيف هما الرمان اللذان يجب أن ينقشا  
 على راية الرقى ، ولا تتباهوا على القدامى منكم فان خير ميراث يجب علينا حفظه  
 فى الشرق هو هذا التواضع النبيل أمام الشيوخ طيبى القلب . » ويقول عزيز  
 المصرى : لا يمكنكم ادراك مدى سعادتي وسرورى اذ أراكم تجرونى اليكم  
 وتجرؤنى على أن أتحدث اليكم كما كان ولدى وهو صغير يجبرنى على أن  
 أقص عليه شيئا ، والشمس فى الصباح تفرح ، اذ ترى الشمس فى الضحى  
 فيظن الشيخ أنه أصبح شابا وكم تبعد الحقيقة عن هذا ولكن كل القوى  
 الطبيعية جميلة وما أجملها اذا اجتمعت كما نحن مجتمعون اليوم . » ويختتم عزيز  
 المصرى خطابه النارى بقوله : تأملوا صفحات التاريخ ستجدون انه ما من  
 رجعية عاكست الزمن الا وانتهى أمرها بالهزيمة لأن نظام الله يقضى بالحركة  
 الدائمة فى سبيل التجدد والرقى فالوقفة المعادية لهذا التقدم المندفع ، بقوة  
 الطبيعة ، نصيبها التدرج فى الهاوية وان مصر التى منحنى الله الحياة على  
 يديها مرتين ، مرة عند مولدى وأخرى اذ أنقذتنى من شرك صديقى وعدوى أنور  
 - رحمه الله - وكان قد حكم بالإعدام على عزيز المصرى قبل الحرب العالمية الاولى  
 من قبل القادة الأتراك فى مؤامرة دبروها ضده وقامت مصر على فكرة أبيها  
 تنير رأى العام العربى ، والرأى العام الاسلامى ، بل والرأى العام العالمى  
 ضد هذا الحكم الجائر الى أن أجبرت تركيا على الفائه - مصر التى قابلتنى  
 عند عودتى اليها عقب تصريح ٢٨ فبراير بمظاهرة بريئة مرحبة بشخصى منذ  
 أن نزلت من الباخرة . مصر ، التى رحب بى رأيا العام عند اسناد رئاسة  
 مدرسة البوليس الى ، والذى عاد اليوم بيتسم وابتسامته أشبه ما تكون بابتسامة  
 أم فرحة . مطمئنة الى ولدها . مصر هذه لها الحق ، أن تأمرنى ، بأن أقضى بقية  
 حياتى ساهرا على حدودها ، مع جيش من بنينا قادر على صد المكارنة غنينا لتعمل  
 هادئة لعودتها الى زعامة المدنية ونفع الانسانية ا . »

ولست أريد أن اعذر عن الاطالة فى الحديث عن تلك الخطبة النارية التى  
 ألقاها عزيز المصرى والتى لم تشر اليها الصحف الصادرة وقتئذ الا من خلال  
 سطور قليلة ، فاعتقادتى الراسخ . أن هذه الخطبة كانت من أخطر الخطب . التى  
 ألقىت فى تلك الفترة . التى أثرت فى كثير من الضباط الشباب الذين استمعوا  
 اليها وكانوا فيما بعد طليعة الضباط الأحرار ، وكانت الخطبة قد ألقىت فى  
 فندق هليوبوليس بالاس فى ٢٥ فبراير ١٩٣٨ وكانت المرة الأولى منذ زمن

طويل - التي يستمع فيها لضباط الشبان وبعض شباب الجامعة - الى مثل هذا الحديث الثائر من زعيم ثائر \*

وكان في مقدمة الذين تحدثوا في تلك الحفلة الأستاذ عبد الله شعيب والملازم أول لبيب تومي ، والملازم أول عبد الهادي محمود والملازم ثان يوسف غراب والملازم أول يوسف القفاص والأستاذ عبد الحميد متولى أستاذ القانون بمدرسة البوليس \*

والجدير بالذكر أن حسين رفقي باشا وزير الحربية رفض أن يشير الى الآثار ، التي « خلفتها » خطبة عزيز المصري الا بقوله : ان عزيز المصري ، كضابط عسكري كبير مسئول عما يقوله : وعن تحديد اختصاصات المفتش العام للجيش المصري : قال حسين رفقي باشا ، ان تعديل هذه الاختصاصات ، او تحديدها لا يكون الا بقانون خاص ، وهذا من أعمال رئيس الحكومة وهيئة مجلس الوزراء \*\*

وعن أسباب انقطاع عزيز المصري عن مباشرة أعمال منصبه قال وزير الحربية : اننى لا أعلم شيئاً رسمياً عنها \*

وقال مصدر رسمى رفض أن يذكر اسمه : ان عزيز المصري يريد أن تكون له اختصاصات الفريق سبنكس باشا مفتش الجيش السابق ولكن فاته مساعدته ، ان المفتش السابق كان يباشر فوق اختصاصاته العادية سلطة سردار الجيش المصري بعد مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصري الذى بقى منصبه - اثر اغتياله - شاغرا ولم يشأ المصدر الرسمى الكبير فى وزارة الحربية أن يرد على السؤال الذى كان مطروحا بشدة فى كل الأوساط السياسية والعسكرية : لماذا بقى عزيز المصري المفتش العام للجيش المصري عشرين شهرا بدون رتبة عسكرية رغم محاولات ثلاثة من وزراء الحربية اعطائه تلك الرتبة لأن رتبة لواء ، التي كان يحملها عزيز المصري وقتئذ كانت من البوليس لا من الجيش \*

● كان اللواء « عزيز على المصري » المفتش العام للجيش المصري قد دخل معركة عنيفة مع وزارة محمد محمود باشا ، بصفة عامة ووزير حريبتها بصفة خاصة لأنه لم يكن له فى وزارة الحربية مكتب خاص يمكن أن يتواجد فيه بالرغم من أن كثيرين ممن يتبعونه - على الورق - كانت لهم مكاتبهم الخاصة الفخمة ، الضخمة ، المليئة بالسكرتارية والمعاونين ، والحرس و .. و \*

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٤٠١

وعزيز على المصري من الشخصيات التاريخية التي يجب أن يتناولها الكتاب والمؤرخون بالدراسة ، وقد شغلت نفسى فترة طويلة بدراسة شخصية عزيز على المصري ، وتبعت تاريخه لا فى مصر وحدها بل فى سورية ، والاردن ، والعراق ، كما راسلت الكثير من الشخصيات التي كان لها علاقة بعزيز على المصري مثل الاستاذ عجاج نويهض فى لبنان ، والاستاذ مجيد خدوري فى الولايات المتحدة الأمريكية واللواء الركن ابراهيم الراوى ، فى العراق . ثم شغلتنى الظروف عن الانتهاء من اعداد هذه الدراسة التي أعتقد أنها ستكون جديدة عن عزيز على المصري ، داعية الوحدة العربية ، مقاتل الاستعمار البريطانى ، والتركي والعثمانى ، الثائر الذي لم تهدأ ثورته حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره ، المفامر الذي لم يكف أبدا عن المفامرة وهو موظف ، وهو خارج دنيا الوظيفة . . . والرائد ، الذي كان يحرص على أن تكون له بصماته فى كثير من مجالات الحياة العامة .

كان عزيز المصري قد تصور أن يد بريطانيا قد رفعت عن مصر فى اعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وأن الفرصة قد واثته ، ليحقق الكثير من أحلامه ، وآماله فى إعادة تنظيم الجيش المصري ، على أسس جهورية تهتم بالمضمون ولا تهتم بالظهر ، غير أنه سرعان ما تأكد له أن يد بريطانيا لا تزال باقية فى كثير من الأمور ، بعد معاهدة ١٩٣٦ ، كما كانت تماما ، بل وأكثر قبل معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه الثائر الذى لا يهدأ ، والمفامر الذى لم تمت فيه أبدا روح المفامرة ، أثر أن يكشف أداة الحكم المصري التي كانت لا تزال خاضعة للتأثير البريطانى ، وأن يبيع ضميره ويحيط رأى العام الذى كان يحترمه باستمرار بموقف أداة الحكم منه ، وموقفه من تلك الأداة . ولم يكن - كعادته - يكف عن مصارحة الرسميين الكبار بما تعتلج به نفسه من آراء .

قال ذات مرة ، لعلى ماهر باشا ، وكان رئيساً للوزارة ، وتربطه به صلات قوية ووثيقة : انس يا باشا أننى رجل عسكرى ، واسمح لى أن أمارس مهنة أخرى ، غير العسكرية : اسمح لى أن أقوم بتدريس التاريخ لأبناء بلدى فدراسة التاريخ هى الكتاب الأول فى الوطنية الحقة ، والمعلم الأول فى الوطنية ، لشعب لا يعرف تاريخه المجيد ، ولا يعرف المسى اليه من المحسن ، لكم أود حقيقة أن أدرس التاريخ فى كل مكان فى مصر ، لكل المصريين على حد سواء ، ولكن ما الذى يتيح لى هذه الفرصة ويمكننى من أداء هذا الواجب .

وعندما التقى أنور السادات - وكان وقتئذ ضابطا شابا - بعزيز المصري فى عيادة الدكتور ابراهيم حسن - بناء على ترتيب سابق - من الشيخ حسن البنا قال عزيز المصري لأنور السادات :

عيب هذا البلد ، انه ضعيف وانه لا يجد العناصر التي تغذيه بالقوة .



ويسأله أنور السادات : وكيف تأتي بهذه القوة ؟  
قال عزيز المصري : أنتم شباب الجيش • ماذا تنتظرون ؟ ومتى تعرفون  
مستوليتكم الحقيقية ، ومتى تبدأون في الاضطلاع بها ؟

ويسأل أنور السادات عزيز المصري :  
وهل تظن أننا في داخل الأوضاع القائمة نستطيع اليوم شيئا ؟  
ويجيب عزيز المصري وقد انتفض - كما يقول أنور السادات -  
تستطيعون كل شيء ، وغيركم لا يستطيع شيئا • ماذا تستطيعون ؟  
تنتظرون توجيهي مني ، من لواءاتكم ، من حكام البلاد ، كلام فارغ •  
وينظر عزيز المصري الى أنور السادات ثم يقول :

لقد كان نابليون في السابعة والعشرين من عمره ، كان مثلك ، هكذا  
شابا صغيرا ، ولكنه استطاع أن يكون في تلك السن المبكرة نابليون القائد ،  
واستطاع أن يقود بلاده ، وجيشه ، ولم يكن يتلقى توجيهي من أحد •

وبعد لحظات قال عزيز المصري في عمق :  
التوجيه الوحيد ، الذي كان نابليون يستلهمه في كل خطواته •• هو  
الايان ، الايمان الذي كان ينبعث من نفسه • فابحثوا عن الايمان ،  
ولا تمتدوا ابدا على أحد ، الا على أنفسكم •

ويقول أنور السادات : وكان لكلمة الايمان في نفسي رنين عميق ، فقد  
كنت أنا أيضا أبحث عن الايمان وأؤمن في الوقت نفسه بأنه المخرج الوحيد  
لنا من الحيرة التي كان المصريون جميعا يعيشون فيها ، فلا يكادون يقدرون ،  
حتى يحجموا ، تيتسهم الحشرات وتزعجهم المخاوف •

وبرغم هذا فقد قلت له :  
فقد عشت أنت مؤمنا بهدفك ، وعشت لا تعتمد على أحد وتغلبت عليك  
مع ذلك هذه القوى ، ونحن نريد أن نعمل •

ويقاطعني - هكذا يقول أنور السادات -  
اعملوا وحدكم ، واعتمدوا على شبابكم ، وايمانكم ، والذي يستطيع أن  
يقصى عزيز المصري عن توجيهي الملك ، والذي يستطيع أن يقصيه عن توجيهي  
الجيش ، لا يستطيع أن يقصى شباب الجيش عنه •

ويقول أنور السادات عن لقاءه هذا بعزيز المصري :  
كان الرجل يتكلم بانفعال شديد ، حتى كاد يغلبني البكاء ، ولكنه عاد  
الى طبيعته الواقعة وقال لي :

ان كان معك خمسة أفراد مؤمنين فانى على استعداد اليوم أن أحمل  
طبنجتى وأتقدمكم لى عمل لاتخاذ البلد .

وعندما هم أنور السادات بالانصراف شعر عزيز المصرى بالمسؤولية التى  
وضعها فوق كتفه فقال مؤكدا : لن يكون خلاص للبلد الا بانقلاب ، على ايدى  
المصريين .

ويكمل أنور السادات قصة لقائه الأول بعزيز المصرى قائلا :

نظر فى عيني طويلا وأنا أصافحه ، ولم يقل بعد ذلك شيئا ، ولكنى  
عندما خرجت من عنده كانت رسالتنا قد تحددت لهدف بعيد ، نستطيع أن نراه  
بأعيننا وان كنا لا نتبين الطريق اليه ، وقد كان عزيز على المصرى رغم القيود  
المفروضة عليه ، ورغم عدم السماح له بمباشرة عمله ، كما ينبغي ، يحرص على  
أن يقوم ببعض الأعمال ، التى لم يكن أحد يقادر على منعه من القيام بها ، ويدل  
ببعض التصريحات التى لم يكن أحد يقادر أن يحول بينه ، وبين الادلاء بها .

مرة - فى ١٤ يونيو ١٩٧٨ - زار الحدود الغربية ومعها القائمقام  
عبد العزيز بركات بك والصاغ محمود صبحى أفندى حيث استقبله أحمد  
أفندى عبد النعم مفتش قسم السلوم « برانى » واليوزباشى محمد زكى محمود  
أفندى مأمور قسم برانى والوظفون والعمد ، والأعيان ، وقصد سعادته ومن  
معه - كما قالت الصحف وقتئذ - الى منزل المأمور حيث تناول طعام الغداء ،  
ثم غادر سيلى برانى قاصدا السلوم لزيارة الحدود الغربية .

ومرة - فى ١٢ أغسطس ١٩٧٨ - دعا الى بدء التدريب العسكرى فى  
المدارس حتى يصبح شباب مصر قادرا على المشاركة فى الدفاع عن مصر ، على  
أن تقدم وزارة الحربية المدرسين وأدوات التدريب ، وتقدم وزارة التربية والتعليم ،  
الأماكن التى يتدرب فيها الطلاب ، ويقسم أولياء الأمور لأبنائهم الملابس  
العسكرية التى يحتاجون اليها فى عمليات التدريب تلك .

ومرة ثالثة نراه يقسم على زيارة المانيا ، فتقوم ثورة ضلعه من قبل  
البريطانيين فى مصر ، والتابعين لبريطانيا من المسؤولين « الكبار »  
و « الصغار » ، ويحاول عزيز المصرى أن يوضح أمر هذه الزيارة فيقول انه  
زار المانيا ، كما زارها محمد طلعت حرب باشا ، كما زارها كثير من المصريين ،  
أنه ليس لهذه الزيارة أبدا أى معنى خاص ، فلقده زار تركيا قبل أن يزور المانيا  
ولكن الثورة لا تهدأ فيعرضون على عزيز المصرى متصبا مدير سلاح الحدود ،  
ولكن عزيز المصرى يرفض هذا المنصب لأن المنصب لا يهيمه فى كثير أو قليل ،  
وكل ما يهيمه هو ما الذى يستطيع عمله فى هذا المنصب .

ونراهم يفكرون مرة أخرى فى إلغاء منصب المفتش العام للجيش المصرى  
وتقوم مشكلة : ما الوظيفة الجديدة ، التى يمكن أن يقبل بها عزيز المصرى  
خاصة وأن رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، لا يريد أن يفضب عزيز المصرى  
بدرجة أكثر مما أغضبته به الآخرون من الوزراء والسياسيين .

وكانت العلاقات بين محمد محمود باشا وعزيز على المصرى مجمدة أو شبه  
مجمدة ، هذا بالرغم من أن محمد محمود باشا كان يتجنب باستمرار الاحتكاك  
بعزيز على المصرى ، وكان فى نفس الوقت ، يختلف معه فى أسلوبه العنيف  
وفى تسرعه وثورته وقدرته الفارقة على خلق الازمات حتى تحول هو نفسه  
ـ عزيز المصرى باشا ـ الى أزمة .



### محمد محمود يغرض أعنف معركة ضد الأمراء والنبلاء

● وللتاريخ ، نقول أن محمد محمود باشا قد خاض في تلك الأيام معركة من نوع خاص تختلف في ميدانها وفي أسلحتها ، وفي أهدافها ، عن معاركه مع علي ماهر ، والوفد ، والسراي ، والانجليز ، وقد كان موقف محمد محمود باشا ، في هذه المعركة ، عنيدا إلى أبعد حدود العناد ! عنيفا ، كما لم يعهد الناس في رؤساء الوزارات الذين كان يغترض فيهم دائما ، الليونة والسهولة والدبلوماسية ! وقصة تلك المعركة ، باختصار شديد ، أن بعض المصريين من الأغنياء ، والموسرين ، وذوى الواجهة السياسية والحزبية ... قد اعتقدوا أن مصر ، قد استقلت تماما ، وأنها قد عادت إلى أبنائها ، وأنهم قد أصبحوا سادة في أرضهم ، وديارهم ، ولكن الأيام أظهرت لهم أنهم كانوا في اعتقادهم هذا من الواعين : لقد كانت غالبية الأمراء ، والنبلاء ، ومن تجرى - ولو من بعيد جدا - الديماء الزرقاء في أجسادهم ، يصرون على أنهم الأعلون دائما في مصر ، وأن أحدا من أبناء المصريين حتى لو أصبح وزيرا ، أو رئيسا للوزراء لا يمكن أبدا أن يقترب من عتباتهم المقدسة .

كان هؤلاء يزعمون أنهم من طينة ، وبقية أبناء مصر من طينة أخرى ، يترفعون عن الحديث باللغة العربية ، لأنها لغة الفلاحين المصريين ، المملوكين لهم ، ويفضلون عليها باستمرار اللغة الفرنسية ، لغة الصالونات وقتئذ .

لم تكن الأندية الأرستقراطية تسمح للمصريين بالدخول ، إلى تلك الأندية وحتى إذا سمح لهم ، بعضويتها ، أو بدخولها ، كضيوف لم يكن من حقهم ، أن يدخلوا غرضا معينة .

وفي بعض الأندية الأرستقراطية كان المصريون والمصريات يعاملون أسوأ معاملة وكانهم في تلك الأندية طبقة منبوذة . محقرة .

وحدث ذات مرة ، أن أراد أحد أعضاء « كلوب محمد علي » - أخطر تلك الأندية الأرستقراطية وأكثرها اعتدادا بالعنصرية التركية - الدخول في إحدى القاعات ، ليتناول العشاء فمنعه المتردوتيل ، من الدخول لان القاعة مجهزة لأحد هؤلاء السادة الكبار وثار العضو واتصل بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء شاكيا ما حدث له من اهانة وكان رئيس الوزراء قد تلقى العديد من الشكاوى من بعض المصريين ، من أعضاء نادي الفروسية ، من سوء ما يلقونه من معاملة .

ويلقى محمد محمود بالقفز في وجه هؤلاء الأمراء ، ويقول كلمته الخالدة التي لا يزال كثير من المعاصرين يحفظونها عن ظهر قلب : « أنا فلاح وابن فلاح ، وهذه مصر ، للفلاحين من أبنائها ، ومن لا يريد أن يعيش في مصر الفلاحين ، فليفادوها الى حيث يريد » .

ويتبادل محمد محمود باشا ، والتبيل عمرو ابراهيم ، الذي كان يرأس بعض تلك الأندية الأرستقراطية للكلمات ، والطمعنا علنا ، وعلى رموس الأشهاد . . ولم يكن من المألوف بل ولا من المتصور ، حتى مجرد التصور ، أن يهاجم رئيس الوزراء ، الأمراء ، والتبلاء من أعضاء الأسرة المالكة والحاكمة ، بمثل تلك الصورة الفاسية والمنيعة ، ولكن محمد محمود باشا ابن محمود سليمان باشا المصرى ، العريق في مصريته ، أبى أن يهان مصريون في بلدهم مصر !

وكما هي العادة ، انقسم الرأي العام . . ما بين مؤيد لرئيس الوزارة المصرية في هجومه ، على الأمراء والتبلاء والمتضررين من ذوى الدماء الزرقاء ، التركية والالبانية ، وما بين معارض له ، وكانت حجة معارضى محمد محمود باشا في موقفه العنيف العتيد هذا ، أنه قد أعطى المسألة - مسألة قتل إحدى القاعات في وجه أحد أعضاء نادي محمد علي ، ومسألة اهانة بعض المصريين والمصريات في نادي الفروسية - أكثر مما يجب ، وأنه كان يجب عليه كرئيس للوزراء ، أن يكون حكيما فيما شجر بين بعض المصريين من خلاف أو اختلاف ، كما أن بعض معارضى محمد محمود باشا ، في هجمته المضربة تلك ، انتهزوها فرصة ، للنيل من مكانة محمد محمود باشا عند « الملك » الذي يعتبر نفسه رئيس الأسرة المالكة وعبيدها ، والذي يجب عليه بدوره أن يثور لتلك السابقة الخطيرة الخاصة بمهاجمة الأمراء ، والتبلاء علنا .

وقد رأى البعض أنه بعد أن دخل محمد محمود باشا ، المعركة بتلك الدرجة من العنف والعناد لا بد أن تقف المعركة عند هذا الحد ، ويتم الاتصال ، بمحمد محمود باشا ، وبالتبيل عمرو ابراهيم الذي لم يتأخر عن أن يكون المتحدث الرسمي باسم الأمراء ، والتبلاء ، والمدافع عن حقوقهم من أجل الصلح . . على أن يصدر عمرو ابراهيم بيانا مسالما يوضح فيه أن أحدا لم يكن يقصد اهانة الأعضاء المصريين ، لا في كلوب محمد علي ولا في غيره من الأندية .

ومن الأمور ، التي أخذها البعض على مجلة « المصور » أنها وقفت ضد محمد محمود باشا ، ووجهت إليه اللوم لانه ، أقحم نفسه كرئيس للوزراء ، في مسألة لا تستحق مثل هذه الضجة .

وينشر المصور من بين ما ينشره عن هذا الموضوع ، في عدده الصادر في ٢٦ مايو ١٩٢٩ - رسالة من سيده مصريه حول ما حدث في نادي الفروسية ، ولكن المصور يكتب بعض السطور كملئمة لتلك الرسالة ، يقول فيها :

« وصل إلينا هذا الخطاب مع مخصوص من سيده مصريه فنشرناه عملا بحرية النشر ولكننا حذفنا منه بعض ما لا يجب أن يعرفه رجل عظيم كمحمد محمود باشا ، مكتفين بلفت نظر رفعتة الى أنه من المستحسن أن يعتمد رفعتة ، بشخصيته المحصنة ، عن النوادي ، وخفايا الأركان فلهذه الاثارة أسباب ذكرتها السيدة المصريه « الفلاحة » وحذفناها وظلمنا الواقع بحذفها إكراما للكثيرين .

أما رسالة هذه السيدة التي قال « المصور » أنها « لفلاحة » مصريه قد جاء فيها :

سيدى رئيس الوزراء :

دهشت جدا حين قرأت نبأ ثورة رفعتكم الجديدة على ما تسميه المجلات والجرائد التي نشرت عنكم ما نشرت نظام الطبقات والتفرقة بين « التركية » والمصريه وتساءلت « مذهولا » من أى تاريخ بدأت هذه التفرقة بين المصريين والأتراك ، هل ساءلتم رفعتكم مخبركم بالتفاصيل عن تاريخ هذه الفترة الجديدة وعن الأسباب ! أقسم أنكم لم يفعلوا إنما قيل لكل - بدون وقائع - أن المصريين ، الفلاحين ، والمصريات الفلاحات ، يهانون في نادي الفروسية فترتم ثورتكم الأنوفة ، الميوفة ، وطبل المطبلون ، وزمر المزمرون معلنين مجدا وطنيا قوميا جديرا بثقتكم يعلم الله أنكم لستم في حاجة إليه ، ويعلم الله ، أن المطلعين يأسفون أن تهتموا بحكاية لا تستحق إلا أن توضع تحت عنوان : مناقشات ، وردشات نسائيات : أى والله يا باشا ، أن التي تكتب إليكم هذا الخطاب مصريه صميحة فلاحة تعلم أن من مؤسسى نادي الفروسية سيد باشا خفصة « الصميدى » ، ومحمد باشا حسين « الشرقاوى » وحيدر باشا « المنيأوى » وعبد الحميد بك الشواربى « القليوبى » و .. و .. وتعلم أكثر من هذا أن نجلكم العزيز محمود محمد محمود من أعضاء النادي ، وأن شقيقكم النائب المحترم حفى محمود بك من زوار النادي ورواده بين سبب اشكالات وأزمات ، واعلموا أن هؤلاء لا يرونكم بقدر ما يرون أفراسهم ، وانهم يعملون لحسابهم الخاص ، على حساب الدولة ،



وينشر المصور تحت تلك الرسالة ، نبذة عن الغرفة المجوزة في كلوب محمد على يأخذ فيه كاتب تلك النبذة - ويخيل لى انه كاتب تلك الرسالة ، الموقمة باسم

مصرية فلاحية فالأسلوب في الرسالة ، وفي النبذة واحد - جانب النادى ، ولا يأخذ جانب العضو الشاكي ، وتنتهى تلك النبذة بالعبارة التالية : وكان ما كان مما عرقه القراء وعاصرت هذه الحكاية - حكاية نادى الفروسية التى شرحتها ، السيدة الفاضلة فى خطابها المنشور ، وهكذا يتشاد الكبراء على التواضع كما يتشاد طلبة المدارس ، ويتساوى الشباب والكبار فى الاعتصاب .

وفى العدد التالى من « المصور » يكتب فكرى أباطة فى بابة المعروف : آراء حرة فى حوادث الأسبوع تأييد نزيه ، معارضة نزيه ، تحت عنوان ضجة النوادى :

« قامت فى الأسبوع الماضى ضجة حامية حول النوادى ، وخصوصا نادى الفروسية ، وكلوب محمد على ، بزعم ان الرئاسة هنا وهناك تفرق بين الطوائف ، وتعامل المصريين الفلاحين معاملة غير راضية وقد شرح قلم تحرير المصور الموقف على حقيقته ، وأقام الدليل ، على أن تلك الحكاية ترجع لأسباب شخصية وأما محاولة إثارة نكرة جديدة للتفرقة بين « هاى لايف الأتراك » والمصريين محاولة فى غير محلها ، ويرى فكرى أباطة : أن من الخطأ سماع المطاعن من جانب واحد قد يكون متحاملا ، وأن الحكم بذلك ، على خطة النوادى بطريقة خطيرة جدا ، لأنها غير عادلة ولأن لكل نادى خصومه ، وأعدائه ولا تملك الشخصيات الكبيرة ، أن تلم بكل التفاصيل وإن من الظلم البين ، أن تقضى قضائها بمثل ذلك التسرع ، وهكذا كم هى خبيثة هذه الدنيا بالفضائل !

ويكتب فكرى أباطة فى المصور مقالا ، من أعنف مقالاته تحت عنوان : الفلاح ودموع التماسيح ، ويقول فكرى أباطة فى مقاله الذى نشر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٣٩ : ايه يا دموع التماسيح ، دعى الفلاح فى شقائه وبؤسه وجحيمة ، وقول لنا بالصراحة وبالحق ما الذى أغضبك ؟ دولة ويا لها من دولة ، عندما يحتاج أحد أعيانها الى وقوف « الأكسبريس » فى محطة ليصفر معلنا جاهه ، ووجهاته وسلطانه يهتف فى أذن الحكومة صائحا : وقفوا الأكسبريس من أجل الفلاح سهلوا المواصلات على الفلاح ، روجوا التجارة من أجل الفلاح ! وعندما تزنى البنوك الوجهاء الذين يلدروا أموالهم فى باريس ، ومونت كارلو وقسم الالب او هنا وهناك تسيل دموع التماسيح صائحة . اتقنوا الفلاح من الحراب ، قسطوا الديوين من أجل الفلاح ، وتسوى ديون ثلاثين أو أربعين وجيها والفلاح لا يعلم ، ولا يفهم ولا يصل اليه نصيب الدولة ولا خبرها ، ويخرج من المعصة بجلايته الزرقاء « وبجحشته » العرجاء كما دخلها بجلايته الزرقاء ، وبجحشته العرجاء ! و .. و ..



وعندما يختلف ارسنقراطى مع ارسنقراطى فى ناد ارسنقراطى على مائدة غشاء ، أو على زهرة من حديقة غناء يبرز شبح الفلاح الهزيل ، الجوعان ،



العطشان ، من أوساط الذهب والماس والفضة والحريز ، والقטיפيعة ، والديكولتيه والارميني والشيبان لو ، ليكون المسكين المختلس ، المستعار المسروق ، سلاحا في الحزمة وقد كان قبلا امة : يا دنيا النفاق والمخالطات ما أمعجك قولي لنا بالله عليك من هو الفلاح ؟! ويرد فكري أباطة على تساؤله قائلا : الفلاح الذي نعرفه هو ذلك الذي لا يمتطى مرسيدز الدولة ولا باكار الدولة ولا شيفروليه الدولة والذي لا يأكل ولا يلبسهم بنزين الدولة والذي لا يقبض من الدولة مالا وإنما يدفع للدولة دمه ، ولحمه ، ولا يمشی الا بقدمين حافيتين خشنيتين مشققتين من الوحل والمطر ، والشوك والشمس ، والنار .

والفلاح الذي نعرفه هو الذي لا يأكل الخراف والديوك الرومي ، والغراخ ، والحمام ، والجائوه والمارون جلاسيه ، وإنما هو الذي يأكل الملح والبصلة الناشفة والكراوات والحشائش والحضار القرديجي ، بدون سم أو زبدة ، والذي لا ينوق اللحم الا في الشهر مرة من صنف العظم ، « والشفت » لا من صنف الاسكالوب ، والبتيك !

ويضي فكري أباطة متحدثا عن الفلاح الذي يعرفه ثم يقول : هذا هو الفلاح يا سادة فلا تزاحموه ، على اسمه ، ولا على بؤسه ، ولا على جحيه ، وعفا من سرقة واختلاسه واستعارته ، اذا ما ضيقت دنيا الاهواء ، عليكم الخناق ، ويخاطب الفلاح بقوله : ايها المسكين يا العوبة اللامعين وانسودة السياسيين وسلاح المتباغضين المتحاربين ، ونفمة المنافقين وقيثارة الكاذبين ما أتعسك !!

ورغم محاولة فكري أباطة اخراج المعركة من اطارها بالتركيز على معاناة الفلاح ، الا انها بقيت كما هي في اطارها الذي رسمته الأحداث لها : معركة بين المصريين الاصلاء وبين المصريين المتصرين ، أو الاتراك المستعصرين .



وتكون مجلة روز اليوسف من الصحف التي رأت أن ما جلبت في كلوب محمد علي خطأ ، غير مقصود من المترودوتيل وتأخذ على بقية الزميلات انها أبت الا أن تخلق من هذا الحادث شيئا ، وإن تضيف اليه ما شئت من رتوش ، خرج به عن حدوده .

وتروي روز اليوسف الحقيقة من وجهة نظرها قائلة أن فريد بك ثابت أحد أعضاء كلوب محمد علي أراد دخول غرفة في الكلوب فافهمه المترودوتيل ، إن طاهر باشا كلفه بحجز الموائد ، التي بها لانه دعا اصداقاه لتناول الطعام في النادي ولم يقل له أن دخولها محرم على الاعضاء ومباح للزملاء كما زعمت جريدة المقطم . وتقول روز اليوسف : ولقد راق لبعض الصحف أن تتخذ من حادث كهذا موضوعا يثير فضول القراء ، الا أن اللياقة والتزام الحقائق كانتا

تحتمان على تلك الصحف علم اثاره هذا الموضوع وصوغه بصيغة هو فى الواقع ليس منها فى كثير ، أو قليل .

وتنقل روز اليوسف عن رشوان محفوظ باشا أحد أعضاء النادي ، القدامى قوله ان أصحاب السمو ، الامراء ، والنبلاء من أعضاء النادي ، يحرصون ، على ازالة الفوارق بينهم وبين الاعضاء حرصا شديدا خصوصا صاحب السمو الامير محمد على اكبر الامراء سنا ، ومقاما ! كما تنقل عنه أيضا قوله ، أن هذا الحادث ليس الا زومية فى فنتجان ، كما تنقل روز اليوسف عن الأستاذ كريم ثابت الذى كان أول من أثار الموضوع فى جريدة المقطم قوله وهو يتحدث عن أثر هذا الحادث عند الرأى العام : شفت عظمة محمد محمود باشا تجلت فى المقال بتاعى ازاى أنا أبرزت عظمتة ، بصورة واضحة . لقد اهتم الجمهور بهذا المقال اهتماما شديدا جدا حتى لقد جادنى ، أكثر من ٥٠٠ تلفراف وجواب تهنئة على هذا المقال .

وتحمل روز اليوسف الأستاذ كريم ثابت مسئولية اثاره هذا الحادث !

وتنتهى المعركة التى خرج منها محمد محمود الفلاح ابن الفلاح منتصرا : وللعلم ، فقد كانت الأندية الارستقراطية فى مصر ، هى كلوب محمد على ، الذى كان يرأسه « شرفيا » الأمير محمد على ، و « فعليا » محمد طاهر باشا وكذلك نادى السيارات ، الذى كان يرأسه أيضا محمد طاهر باشا ونادى الفروسية ، الذى كان رئيسه الشرفى الأمير يوسف كمال أما الرئاسة الفعلية فقد كانت للنبييل سليمان داوود .

وبتلك النهاية السعيدة تنتهى واحدة من المعارك القليلة والنادرة التى انتصر فيها — وقتذاك — محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء — وقتئذ — فى كثير من المعارك .

ويبقى الحديث عن معركة أخرى بطلها أحمد عبود باشا « رجال المال الأجنبى » فى مصر !!

### معركة حول خطابات فيكي باشا

تعرضت وزارة محمد محمود باشا لهجوم شديد من قبل الصحف الوفدية، ولم يكن محمد محمود باشا هو المقصود وحده ، بهذا الهجوم ، وإنما كان المقصود ، معه ، بل قبله د\* أحمد ماهر ، وزير المالية واتخذ هذا الهجوم صورة معركة شديدة حملت اسم خطابات « فيكي باشا »

وتبدأ قصة خطابات « فيكي باشا » ، أو معركة خطابات فيكي باشا • فى جريدة الوفد المصرى التى راحت تنهم أحمد ماهر باشا بصفة خاصة والوزارة بصفة عامة بأهـور تمس نزاهة الحكم معتمدة — كما قالت — على خطابات أرسلها أحمد عبود باشا ، الى احدى صديقاته ، يقول فيها أنه متفائل بالنسبة لاعانة الحكومة « للشركة الفرعونية » لأن الدكتور أحمد ماهر قد أصبح وزيرا للمالية • وأن الدكتور أحمد ماهر قد أكد بشكل حاسم أنه سيعطيه الاعانة وأن مجلس الوزراء قد وافق على منح الاعانة وإن كان نشر القرار سيتأخر بضعة أيام !

وتنشر صحيفة الوفد المصرى ، ضمن ما تنشره من خطابات ، خطابا أرسله أحمد عبود الى صديقه اياها ، يؤكد فيه أنه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها فى باريس ، وتقول صحيفة الوفد المصرى ، تعقيا على تلك الخطابات التى سمتها بالوثائق ، انها تمس نزاهة الدكتور أحمد ماهر ، وانها تتضمن فضيحة تفوق فضيحة نزاهة الحكم •

ويغضب أحمد ماهر ويتخذ الاجراءات القانونية الخاصة بالتحقيق مع جريدة الوفد المصرى خاصة وأن الخطابات التى نشرت مع افتراض صحتها لا يمكن أن تدينه من قريب أو بعيد كما أن مجلس الوزراء لم يتخذ قرارا خاصا باعانة الفرعونية •

وتقول الصحف الموالية للدكتور أحمد ماهر أن ما نشرته جريدة الوفد المصرى لا تتضمن شيئا يدين د\* أحمد ماهر ، فالخطابات لا تحل أكثر من اعتذارات متوالية من سعادة عبود باشا عن تأخره فى ارسال « الاعانة » الشهرية ،

وعن إعطاء عذر لبقائه في مصر ، كل تلك المدة الطويلة بدون أن يلحق بصاحبه .  
في باريس . وهذه الخطابات - كما قالت مجلة روز اليوسف في عددها الصادر  
في ١٠ يونيو ١٩٢٩ - هي من غير شك ردود على خطابات الصديقة التي تجلس  
وحدها في بلاد غربة من غير مال ، أو صديق والتي كانت تنتظر أن يلحق بها  
فيكي باشا في الميعاد ، المحدد ، كما أن الظروف أيضا حالت دون ارسال الاعانات  
المناسبة . وكان يجب عليه أن يفسر هذا أو ذاك فكتب اليها يقول انه هو الآخر  
ينتظر الاعانة الفرعونية وأنه متفائل وكان يجب عليه أن يقول لماذا هو متفائل ،  
فكتب اليها يقول أن الدكتور ماهر صاحبه ، وأنه أصبح وزيرا للمالية . ثم طال  
الانتظار ، وكثرت الشكاوى ، فكتب يقول : الصبر طيب وإن الدكتور ماهر قال  
له بشكل حاسم ، أنه خلاص سيعطيه الاعانة .

وجاءه الرد بأن « صبر أيوب » عملة لا يعترف بها الباريسيون ، « فنتشها »  
خطابا قال فيه : أن المسألة انتهت وإن مجلس الوزراء قرر منحه الاعانة بس  
كمان كام يوم . وفرجها الله على سعادة فيكي باشا عن طريق آخر ، غير طريق  
الحكومة ، فكتب الى صديقه يقول لها انه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها على  
أجنحة مش عارف ايه وايه مما يجب أن يظل في ضمير البؤس ، والليلة الظلماء .

هذا هو ما تضمنته خطابات فيكي باشا ولا نظن أنها تضمنت شيئا غيره ،  
مما يقول به الوفديون : اعتذارات لا أكثر ولا أقل من « حبيب موروب » .

والجدير بالذكر أن د . أحمد ماهر قد صرح للصحف أنه يرى أن الشركة  
حقا جديرة بالاعانة على الرغم من هذا التيار الذي أثاره الوفد في صحفه وقد  
صرح د . أحمد ماهر للصحف أيضا تعليقا على نشر خطابات فيكي باشا : أنه  
كان يحترم زعماء الوفد على خصوصتهم له ، ولكن هذا الاحترام قد هبط الى  
ما تحت الصفر حين رأى هذا الاسفاف في حملاتهم .

ويقول أحمد عبود باشا ، تعليقا على اهتمام الوفد المصري بنشر تلك  
الخطابات الخاصة أنه ما كان يظن في يوم من الأيام أن الوفد ينزل الى هذا الحد  
من نشر الخطابات الخاصة وأنه كان تحت يده خطابات مكتوبة من والى سيدات  
يعرفهن بعض زعماء الوفد حق المعرفة لكنه أعدهما بعد أن حصل عليهما من  
أصحابها ، وزعماء الوفد يعرفون هذا جيدا ، ويقول أحمد عبود باشا : لو انني  
لجأت الى استغلال تلك الخطابات على صفحات الجرائد لرأى الناس ، كيف تكون  
الفضائح حقيقة !

ويقول عبود باشا : انه عندما كان الملك فاروق يفتتح الشركة الفرعونية  
ويرفع العلم المصري عليها أبدى رغبته في مولاة الشركة بالتشجيع وأن النحاس  
باشا وكان في معية الملك في تلك اللحظة قال : احنا كمان عملنا تربينا يا مولاي .

عشان اعانة الشركة ، ويقول عبود أن هذه الواقعة ذكرتها الصحف في حينها ومنها جريدة المصري ، ولا أظن أن تبرح تلك الواقعة ذاكرة النحاس باشا .

ويهاجم عبود باشا ، النحاس باشا ، ويتحدث - في الصحف - كثيرا عن هداياه التي كان يتخف بها رفعتة بين حين وآخر ، وهي التي لا تخلو منها غرفة من غرف بيته ، كما يذكر عبود أيضا أنه وظف أحد أقارب زوجة النحاس في الشركة الفرعونية بثلاثين جنينها في الشهر وكان من قبل لا يزيد مرتبه على ستة جنيهات لانه ليس لديه مؤهلات ! وأحاديث أحمد عبود باشا ، كانت كثيرة ، وسخيفة في نفس الوقت .

وتقول الصحف ، أن السيدة التي ورد ذكرها في خطابات فيكي باشا عبود ، والتي كان يخاطبها بقوله : حبيبتي كانت زوجة لأحد أثرياء الاسكندرية من غير المصريين وانها اختلفت مع زوجها وأن زوجها ، أجبر على أن يلجأ الى ضبطها ، ويحصل على دليل مادي ضدها لانها عارضت في ضم أولاده اليه ، وأرهقته بمطالب مادية كبيرة ، وأنه لم يجد غير هذه الطريقة ليقف أمام القضاء طالبا ما اذا كانت تليق حقا بأن تضم أولادى اليها وفيهم بنات أم لا حرصا - هكذا قال الزوج بالحرف الواحد - على سمعة أولادى ومصالحتهم فقط خطوط تلك الخطوة . وأود أن ألفت النظر الى أنني افترقت عن زوجتى من مدة طويلة بعد اكتشافى علاقتها مع عبود باشا ، وأنا الان فى انتظار حكم « البطرخانة » فى قضيتى التى أطلب فيها بالطلاق ويروى الزوج قصة قضيتين لزوجه واحدة فى باريس والمنظر أن يحكم فيها بغرامة لأن الزوجة وصديقها أخطأ فى حقى ولهذا الحكم تأثيره الكبير فى الهيئة الاجتماعية الاوربية ، لانه يبعد المحكوم عليه من الهيئة الاجتماعية ابعادا تاما ، والقضية الثانية جنحة مباشرة رفعتها - الكلام لا يزال للزوج - أمام محكمة الاسكندرية الأهلية وما زالت سائرة فى طريقها ولو أن بعض الأيدى القوية حاولت تعطيلها .

والغريب اننى لما التجأت الى معالى خشية باشا وزير الحفانية قال لى : اعملوا الى تقدروا تعملوه . . أنتم أحرار فى كل تصرف قانونى . وقد عملت بنصيحة معاليه وأمكننى بعد جهد أن أحرك القضية وأقلعها الى أيدى الحكمة ، وقد طلبت رفع الحصانة عن عبود باشا منذ أول الدورة البرلمانية والى اليوم لم ينظر المجلس فى هذا الطلب فالقضية جاهزة ولا يتقصها الا رفع الحصانة عن عبود باشا وانى أخشى أن أنتظر طويلا قبل أن ترفع تلك الحصانة ، أما قضية الطلاق فقد قدمت زوجتى أخيرا عريضة للبطرخانة اهتمتنى فيها بسوء السلوك وانى عريبد ولا يجوز لى أن أشرف على تربية أولادى ، وقد أظهرت للقضاء منذ أيام قلائل مدى ضعف تلك الأكاذيب . وعن قضية ضبط الخطابات الخاصة بالزوجة يقول الزوج : أن بعضها ضبط فى دارى والبعض الآخر - وكان كثيرا - ضبطه البوليس الفرنسى عنلما هاجم الفندق الذى كانت تقيم به وقد

أعطت هي تلك الخطابات لعبود باشا فعثر عليها البوليس عندما فتحه واحتفظ بها ، وكان تصرف البوليس في هذه المسألة غير قانوني . وقد تمكنت من استرداد هذا الجزء من الخطابات وإيداعها دوسيهات القضييتين المرفوعتين في الاسكندرية وباريس ، وعن وصول هذه الخطابات الى جريدة الوفد المصري قال الزوج : لا أعلم ، كيف وصلت . وعندما نشرت اتصلت بوكلي نجيب الهلال بك وتباحثنا حتى هذه المسألة فقبل لي أن النشر مقصود به مسألة اتانة الشركة الفرعونية وهذه المسألة تهم الوفد ، وقد سمعت أن صورة الخطابات ودوسيه قضية اللجنة المباشرة مودعة في مكتب مجلس النواب مع طلب رفع الحصانة البرلمانية عن عبود باشا ، ولا يبعد أن تكون الخطابات وصلت الى الصحف عن هذا الطريق .

ويتقدم حسين الجندي عضو مجلس الشيوخ بسؤال الى رفعة رئيس الوزراء عما اذا كان رفعتة يعلم ان فيكي باشا ، كتب خطابا آخر يقول فيه أنه دفع مبالغ كبيرة لبعض ذوى النفوذ وعما اذا كان رفعتة وبعض الوزراء ، اجتمعوا في مجلس الوزراء للاطلاع على هذا الخطاب وغيره من الخطابات الشخصية و ٠٠ و ٠٠ .

وقيل أن صاحب هذه الشائعة - شائعة الخطاب الجديد - هو الزوج المجرع ، الذي لا يزال يحب زوجته والذي لا هم له الآن ، الا الانتقام من خصمه على طريقة رجال المال أي القضاء على خصمه ماديا .

وكان الزوج ، قد حاول الحصول على الخطابات الخاصة بزوجته من البوليس الفرنسي بعد أن استردتها الزوجة بحكم قضائي فلم يستطع ، فرفع دعوى أمام المحاكم الفرنسية خسرها ابتدائيا ، واستئنافيا ، ثم عاد فرفع دعوى أخرى أمام المحاكم المصرية ولكن الزوجة رفضت حتى أن تجيب بكلمة واحدة أمام المحكمة بخصوص اتهامات زوجها ، كما رفضت أن تسلم الخطابات الخاصة التي تعتز بها ، وتحرس عليها !!

وتعلق روز اليوسف على اصرار الزوج على الانتقام من الرجل الذي سلبه زوجته وقلب هتاه جحيما ، ولطخ شرفه بالعار . وتعلق قائلة : أمثال هؤلاء الرجال لا يستحقون منا أي عطف أو رثاء ، ونعتقد أن مكانهم ليس في القصور ومجلس النواب ، وأن مكانهم في اصلاحية الرجال !

ويهتم الرأي العام المصري اهتماما بالغا بتلك القضية رغم أنها - في الغالب - شخصية ولا تتعلق الا بعلاقات عبود باشا بأحدى السيدات .

أثارت تلك القضية التي اهتم بها حزب الوفد اهتماما بالغا بالعديد من التساؤلات من بينها مثلا :

هل يجوز لحزب سياسي ، أن يستخدم مثل تلك الخطابات الخاصة في اتهام أحد الوزراء رغم أن تلك الخطابات لا يمكن أن تقيم دليلا على ادانة أحد الوزراء ؟ كما قامت في نفس الوقت ضجة كبيرة . حول العلاقة التي تربط عبود باشا بتلك السيدة ، وقد دخل الزوج طرفا في الموضوع ، عندما أدلى بأحاديث الى بعض الصحف عن علاقته وزوجته بأحمد عبود ، وكيف أن أحمد عبود قد بدأ يتعرف الى زوجته « جيذا » عن طريق تعيين بعض أقاربها كموظفين في بعض شركاته « فكان ذلك الطعم الذي أوقعنا نحن الآن » .

وكان البوليس الفرنسي ، قد هاجم الزوجة واستولى على بعض خطابات الخاصة أثناء هذا الهجوم ، ولأن القانون الفرنسي لا يبيع للبوليس أن يستولى حتى عندما يهاجم منزلا ويامر النيابة العامة على الخطابات الخاصة ، فقد رفعت الزوجة دعوى أمام المحاكم الفرنسية مطالبة باسترداد تلك الخطابات الخاصة وقد حكم لها القضاء الفرنسي بأحقيتها في الحصول على تلك الخطابات التي لم يكن البوليس قد فضها أو عرف محتوياتها ورغم أن الزوج - طالب بدوره بالحصول على تلك الخطابات للاستعانة بها في دعوى الطلاق ، التي رفعها ضد زوجته . إلا أن المحاكم في مصر وفي فرنسا رفضت إعطائه تلك الخطابات الخاصة بزوجه . . .

وكنموذج للعلاق السياسية التي كانت تربط بعض الوزراء ببعضهم نذكر ، أن حسن صبري باشا ، وكان وزيرا في حكومة محمد محمود ، قد استقال قبل أسابيع من قيام الوفد بحملته على ، أحمد ماهر ، وبسبب اختلافه مع الوزراء السعديين في مجلس الوزراء اشترك في الحملة على ، أحمد ماهر وكان منتشرا في الأندية والمجالس يردد الشائعات ضد أحمد ماهر ، وكان انتشاره ، كما تقول بعض الصحف ، أكثر من انتشار جريدة الوفد المصري ذاتها ، التي بدأت الحملة .

ولأن د . أحمد ماهر ، كان يرثى من اتهامه باستغلال النفوذ ، وكان في نفس الوقت مخلصا في دعم الشركة الفرعونية لأنها تستحق الدعم ، لا لأن له علاقة بصاحبها أحمد عبود ، فقد راح في كل مكان : في البرلمان ، وفي مجلس الوزراء ، وفي الأندية السيامية وغير السياسية يؤكد أن مشروع إعانة الشركة الفرعونية ليس من بنات أفكاره وإنما مشروع الإعانة هذا قد سبق أن وضع في عهد الوزارة الوفدية ، التي أثارت ضده تلك الحملة الظلمة .

وكان الرأي العام قد تجاوز موضوع الحملة على أحمد ماهر لعدم استنادها على أية أدلة لتلقته في نزاهة أحمد ماهر المجاهد الوطني القديم . . . ولكن الرأي العام ، انشغل الى فترة طويلة بالقضايا العديدة التي رفعها « الزوج اياه » ضد « زوجته » وضد « عبود » وكذلك بالقضايا التي رفعها « عبود » ضد « غريمه الزوج » تلك القضايا التي كان لها صداها في رائحة احسان عبد القدوس « شيء في صدرى » . . . !!

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٤١٧

وكانت المرافعات فى هذه القضية - رغم انها قضية خاصة - تطبع وتوزع على اوسع نطاق ، وكان خصوم أحمد عبود من السياسيين والاقتصاديين قد تمكنوا ووقفوا خلف « الزوج » للقضاء تماما على عبود ، وكان عبود يعرف أن هذه القضايا بالنسبة له قضايا حياة أو موت فجنده كل طاقاته ، وامكانياته للخروج منه ، « دون أن يقضى عليه » .

بل ان رئيس مجلس الشيوخ نفسه قد تدخل فى هذه الموضوعات فأوصى الى الشيخ حسين الجندى أن من بين خطابات فيكى باشا الى حبيبته خطابا يقول فيه أنه دفع مبالغ كثيرة لبعض ذوى النفوذ وان هذا الخطاب قد بحث أمره فى مجلس الوزراء ، وبناء على « معلومات » محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، تقدم العضو حسين الجندى بسؤال الى رئيس الوزراء يسأله عن حقيقة ذلك الخطاب ، وغيره من الخطابات الشخصية الأخرى ، ثم طهر حسين الجندى بك - فيما بعد - أنه « أندب » فى السؤال وأنه أسرف فى تصديقه أقوال رئيسه ، رئيس مجلس الشيوخ ١٠٠ !

وفى وسط هذا الجو المتوتر يقترح أحد « النواب » الظرفاء أنه عندما يعرض مجلس الوزراء موضوع اعانة الشركة الفرعونية على البرلمان يجب أن تنص الحكومة فى مشروع الاعانة هذا بأن تذهب الى خزينة الشركة الفرعونية والا تذهب الى « جيب » الحبيبة ، بل أن هذا العضو استمر فى « نظرفه » فرأى وضع عقوبة لأحمد عبود باشا اذا هو خرج على مشروع القانون الخاص بتلك الاعانة وأعطى الحبيبة الاعانة ، أو جزأ منها !

وفى هذا الوقت ، الذى يش فيه أحمد عبود من تقرير اعانة شركته فكر فى إعادة الشركة الى أصحابها الأصليين ، من غير المصريين ٠٠٠ بدلا من شرائها تماما من أجل تمصيرها !

كما ينقل على لسان رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا أن وزارته سوف تعدل عن مشروع الاعانة لانها لم تصبح مسألة جادة ، وانما أصبحت مسألة « كوميك » - ولكن الدكتور أحمد ماهر وزير المالية كان يميل الى اهمال هذه الضجة ، التى أثبتت حول الاعانة ، ويصر على تقرير الاعانة حرصا منه على اتمام تمصير الشركة الفرعونية ! ويؤكد محمد محمود باشا فى أكثر من مناسبة بأن فزاحة الدكتور أحمد ماهر فوق « الشكوك والشبهات » .

وأخيرا يرجو الوجهه بيير قرداحى من الصحف ، أن تكتفى بما نشرته عن موضوع خطابات فيكى باشا وما دار حولها لأسباب خاصة ، وتحقق الصحف رجاء الوجهه بيير قرداحى !



ويكون آخر ما نشرته الصحف عن فيكي باشا وخطاباته زجلا نشرته  
روز اليوسف في عددها الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ جاء فيه :

الأوله فين عيون جوليت تشوف

« فيكي » أيو الشركات وقع مكدريش

والثانية راحت عليه بالجملة عاديكي

مافيش اعانات ولا بقشيش

والثالثة يا وزارة ما كانهي القسم

فيكي أدوخ سنوات ودفع مافيش

ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن غراميات فيكي باشا التي اتخذت ذريعة  
للنيل من وزارة محمد محمود باشا بصفة علنة ، ومن أحمد ماهر باشا وزير  
المالية بصفة خاصة .

وننتقل الى الحديث عن صعوبات أخرى اعترضت طريق محمد محمود باشا  
رئيس الوزراء .



## الباب السادس



### عقبات أخرى في طريق محمد محمود

نعود الى النقطة التي سبق لنا أن وقفنا عندها ، وهي استمرار على ماهر باشا رئيس الديوان « الملكي » في التآمر ضد وزارة محمد محمود باشا ووضع العراقيل في سبيل أداء عملها ، بل وتسميم الآبار في طريقها ، حتى تصبح عاجزة تماما عن الاستمرار في الحكم الأمر الذي يؤدي برئيس الوزارة محمد محمود باشا الى طلب اغفائه من الحكم وبذلك يصبح الطريق مهيدا أمام على ماهر لرئاسة الوزارة بناء على رغبة « ملكية » ، « جماهيرية » و « حزبية » ، باعتباره منقذ البلاد في تلك المرحلة الخطيرة من المراحل التي تمر بها البلاد ويمر بها المجتمع المولى الذي كان يتوقع نشوب الحرب بين يوم وآخر .

وكدليل على ما وصلت اليه وزارة محمد محمود باشا من ضعف واستكانة ما نشره الأستاذ فكرى أباطة في عدد المصور الصادر في ٢٧ يناير ١٩٣٩ تحت عنوان : استقرى أو فاستقيل . وقد جاء في مقالة الأستاذ فكرى أباطة : ثورة عجيبة في نوعها ، ولونها : تنفجر في داخل الوزارة ومن أعضائها ، على أعضائها فنسمع كل يوم بدخول وزير وخروج وزير وترقيع يتوالى ويتتابع ، وكل رقعة « تم » الثوب الوزاري تجر وراءها رقعة أخرى حتى أصبح الثوب كثير البقع ، والرقع ..

وثورة أخرى عجيبة في نوعها ولونها تزحف من الجيزة تارة ومن دواوين لافوغلي تارة أخرى ومن حي الأزهر ، ومن معاهد البنادر أحيانا وثورة ثالثة من ناحية ثالثة هي الأولى في الترتيب وفي الأثر ، وفي المصير ، تتجلى يوما ، وتتوارى أياما ، ولا يعرف سرها ولا برنامجها الا علام الفيوم . . . يا أصحاب العقول ويا أرباب الالباب أليكون كل هذا من عمل الصدقة ومن صنيع الخواطر ؟ أو ان في جسم الوزارة أجزاء تشد على جسم الوزارة أو ان في خارج الوزارة من يعملون على « درجة » الوزارة أو أن حظ هذا البلد ، التمس هو هذا الحظ

الأسود المنكود ، أو ان مشكلة الفلوس هي سبب كل هذه الفوضى ، وكل هذا الاضطراب ؟ اسئلة تغد على ذهن المواطن المصرى الذى لا ناقة له ، فى الحكم ، ولا جمل والذى لا شأن له فى الحزبية ولا عمل والذى يمتلكه الاسى ، حين يرى عملية الهدم تمشى مع عملية البناء ! يتساءل هذا المواطن المصرى كيف يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال ؟

كيف يمكن ان يهدأ بال المحكومين وحال الحاكين هذا الحال ؟ الحكومة القوية ، التى يدين لها الشعب بالطاعة والنظام والثقة هي الحكومة القوية فى ذاتها ، القوية بمن تتعاون معهم وتستند الى ثقتهم ورضائهم .. القوية بفروعها ، المدنية والادارية والعسكرية ؟ هذه هي الحكومة التى تستطيع ان تعمل وان تنجح وان تعيش ، أما الحكومة التى تثور على نفسها من نفسها والتى تصطدم خططها مع خطة المتحكمين فى وجودها والتى لا تضمن امانة ولا طاعة من العائشين فى ظلها ، والعاملين على تنفيذ أمرها ونهياها .. هذه الحكومة حكومة تستهدف كل يوم للطوارئ ، وتعرض كل لحظة للاخطار ، فهى ليست حكومة استقرار ..

نصف هذا الوصف الدقيق ونحن آسفون كل الآسف لان الوصف مؤلم ، ولكن وفانعه كلها ، مسرودة هنا بأمانة وعفة ، ودقة ، هذا هو الواقع الذى لا يتسرب اليه الشك ولا يلوته الهوى .. والحكومة مع هذا تواجه اصلاحات فى غاية الاهمية وغاية الخطر ، تنشئ جيشا جديدا فتتعرض فى الطريق تنشئ « كادرا » جديدا فتتعرض فى الطريق من الموظفين ، وهى وسط الخطر من الجيش ، تنشئ ضرائب جديدة فتتعرض فى الطريق من رجال المال ، والأعمال ، وشدته ، وأزمته تطعن من الخلف فجأة وبفئة ولا تجرؤ أن تصرخ من الطعنة فتتولى من الألم ، وترسل الأثني المكتوم .

ويسمى فكرى أباطة قائلا : يحتاج الأمر الى شجاعة وتضحية ، والحكومة شجاعة فى بعض النواحي اذ تقاوم كل هذه الجيوش المسلحة ، وغير المسلحة ، مستسلمة فى بعض النواحي لدرجة الانتحار ، هي حكومة قوية وضعيفة ، وهذا هو الاضطراب بعينه فما تجدى القوة مع الضعفاء ، وما يجدى الضعف مع الأقوياء نحن ننصحها بأن تتفاهم .. قبل أن تقدم ، وبأن تزيل الصعاب التى نعرفها ، وتعرفها قبل أن تحسم وان تبسط كل الأمور ، المختلف عليها بسطا وافيا لتتفق على الاسس والنتائج ، أما أن تخطو ثم تضطر الى أن تتقهقر فهذا هو الهوان .

للمصلحة العامة تضطر مع الاسى ، والألم ، الى أن نسطر هذا نحن طلاب استقرار لئى نوع من أنواع الحكم لأننا طلاب بناء وتشسييد فيا ايها الحكومة استقبلي أو فاستقري .

ويضرب فكرى أباطة على هذه النغمة أيضا فى العدد التالى من « المصور » - عدد ٥ فبراير ١٩٣٩ ، فيقول تحت عنوان : « صوت النذير » وفى هذا المقال

يقول فكرى أباطة ، ليس موضوع الكلام اليوم كادرا للموظفين ، ولا تعيينات وتنقلات ولا نوايا دستورية ، ولا تصرفات حكومية وانما موضوع كلام اليوم حياة أو موت ، فناء ، أو بقاء ، محو أو وجود .. موضوع اليوم أنه قد تنشعب حرب عالمية فى أسبوع أو أسابيع .. فى شهر أو شهور فباذا يجب علينا ، ان نفعل : هل تصلح هذه الحكومة لمواجهة الخطر ؟ الجواب ، كلا هذا الجواب المحاسم ، لا يقدح فى كفاءة الحاكمين ولا فى نزاهتهم ولا فى وطنيتهم وانما يقدح قدحا كاملا فى ظروفهم : هذه الحكومة لا تتمتع اليوم تماما بثقة السراى ولا برضاء السراى ، وقف الجيش بين عابدين ولاطوغلى فارتضى فى أحضان عابدين وولى ظهره نحو لاطوغلى ، هذا هو الواقع ، ولا يدفع الواقع ، ان يقال كلام غير صحيح ، يخالف ما نحسه ونعرفه ، ونراه وليس المقام حكما على المتجنى أحو الجيش ، أم الحكومة ، فذلك بحث يطول شرحه ، وأوقات الخطر ، لا تتسع للمناقشات .. انما نحن نرصد ما يتجلى فى الأفق وما يجسرى فى السماء فالحكومة فى هذه الناحية بين المطرقة والسندان .

والحكومة أيضا تستهدف ، أو هى قد استهدفت فعلا لحملات حامية من كل طبقات الموظفين فلست تجد طبقة أو طائفة منهم راضية ولو بعض الرضا عن الحكومة الشجاعة ، التى شاء لسوء الحظ أن تصدر « الكادر » فى ظروف دولية سوداء .. هذا « الكادر » الأسود اللعين أثار النائرة ضد الحكومة الحاضرة فلا المهندسون ولا القضاة ، ولا رجال الدين ولا موظفو الدرجتين السابعة والثامنة ، ولا ، ولا ، ولا غير هؤلاء من موظفى العاصمة وموظفى الاقاليم يشعرون بالاخلاص القلبى لمن يصرفون الامور ، وقد يكون هذا التنكر جرما ، وقد يكون هذا التمرد طلبا ، ولكن العمل وهذا هو الأمر الواقع ، وما العمل اذا مضت الظروف باعلان الحرب وهذه هى حال الحكومة وهذا هو حال الموظفين والحكومة أيضا تستهدف أو هى استهدفت فعلا ، لزحف عنيف من طلبة الجامعات الأزهرية والمصرية فاقلقوا بال العاصمة . أياما وليالى وروعوا السكان الأمنين من حين الى حين ، والحكومة أخيرا ، يناصبها العداء ، حزب معارض وراه ملايين ، ولئن أنكرها عليه قوته فى أيام السلم ، فلسنا ننكر عليه قوته فى أيام الحرب ، ولئن ألزمته بالولاء الظاهر فلست تضمن منه الولاء الباطن ، والأيام السوداء لا تطلب المظاهر وانما تطلب الصميم .

والحكومة الحاضرة فضلا على كل هذا نائرة فى نفسها على نفسها ، تستهدف واستهدفت كل يوم لترقيع ، وتغيير فى هيئتها الوزارية ثورة وزارية ولسنا نظلمها فنقول انها المسئولة عن كل هذه الأوضاع وانما المسئولية على « الظروف السيئة » وحدها فقد جاءت لتصلح وترمم ولتبني وتشيد . فواجهت كل هذه الصعاب وآثارت حولها كل هذه النائرة ولكننا اليوم لا نحلل للتاريخ وانما نعد للخطر ، فهل هى حكومة تصلح للخطر ؟ الجواب مرة أخرى : كلا .

وينتهي فكرى أباطة كلامه وهو يتحدث عن الحل ، بمناسبة الزعماء والإقطاب ، الذين عقدوا المائدة ان يباشروا تنفيذها عند الخطر ، كما يباشروا تلك المائدة عند التحرير ، وعند التصديق : هؤلاء هم الذين يجب أن يتقدموا للميدان يتحملون المسئولية ويتولون الرد ، على القنابل ، والمناشع والبارود : هذا هو « صوت النذير » ليسمعه الجميع وليعمل له بعد الآن ، فان الحرب ليست لها « رنديفوهات » ولا مواعيد »

وعندما يقول فكرى أباطة ، الهادى ، الوديع ، هذا الكلام العنيف فى مجلة المصور كانت تقف موقفا محايدا بين الحكومة والمعارضة ، فمعناه ان وزارة محمد محمود قد وصلت الى درجة كبيرة من الضعف والهوان جعلت فكرى أباطة يثور على أوضاعها بمثل تلك الثورة العنيفة ..

والواقع ، اننى بعد ان درست كل الظروف التى أحاطت بوزارة محمد محمود دراسة وافية كما درست فى نفس الوقت كل العقبات الخطيرة ، التى وضعت فى طريقها استغرقت كيف استطاع محمد محمود باشا وهو الرجل الأسمى ، العنيد أن يقبل لوزارته هذا الوضع ، الكئيب ، بل والكريه فى نفس الوقت ، وان كان بعض المتصلين بمحمد محمود باشا قد أكتوا ان الرجل قدم استقالته أكثر من خمس مرات وفى كل هذه المرات الخمس ، كانت الاستقالة ترفض ولا تقبل وان كان بعض « الحثباء » ممن عاصروا تلك الوزارة وكانوا على مقربة من مكان صنع القرار يقولون ان «استقالة محمد محمود باشا لم تكن ترفض حرصا على الإبقاء على محمد محمود باشا ، ووزارته ، بل كانت ترفض من أجل ان تقبل تلك الاستقالة فى الوقت المناسب الذى يختاره مخرج « التمثيلية » ، بحيث تخرج تلك الوزارة - بالاستقالة أو بالإقالة - بعد ان تكون قد استنفدت كل أغراضها ، وبحيث لا تترك رأيا عاما يعطف عليها أو يمكن أن يأسف لاستقالتها ، أو لاقالتها ؟

والواقع ، ان وزارة محمد محمود باشا ، كانت - بحق - وزارة سيئة الحظ للغاية فالأغلبية الشعبية ممثلة فى حزب الوفد المصرى كانت تحاربها حربا لا هوادة فيها ، والسراى كانت كذلك بتأثير من على ماهر ، والجناح السعدى فى الوزارة لم يكن متحمسا أبدا للدفاع عن تلك الوزارة بل كان يحرص على تخليق المشاكل التى تسبب ثورة الجماهير ، على تلك الوزارة ، بالرغم من أن رئيس الهيئة السعدية أحمد ماهر ووزير المالية فى وزارة محمد محمود هو الذى أصر على تنفيذ الكادر الجديد على موظفى الدولة كما أصر على فرض الضرائب الجديدة والكثيرة ، على كثير من فئات الشعب وطوائفه ، وكان محمد محمود - لاعتبارات أخلاقية بحتة - يساند أحمد ماهر فى كل مواقفه . دون ان يبدو منه أى ميل للتخلي عنه ، أو لتركه وحيدا فى المعركة المالية التى كان يخوضها .



وفوق ذلك كله بل قبل ذلك كله كانت وزارة محمد محمود باشا تواجه موقفا خارجيا صعبا للغاية ، ونعني بذلك قرب نشوب حرب عالمية جديدة ، وكان هذا الموقف الخارجى الصعب هو أكبر بكثير من حكومة محمد محمود باشا الضعيفة المزعمة .

وقد استغل الوفد المصرى فرصة ضعف حكومة محمد محمود باشا فأصدر قرارا فى مارس ١٩٣٩ أكد فيه ان الدستور والنظام البرلماني فى مصر ، قد أصبحا فى خطر وأن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد قد وضع ما جاء فى قرار الوفد مؤكدا ان قرار الوفد لم يكن فى قالب احتجاج ، ولم تتوجه ، الى غاحية معينة ، ولم تحمل المسئولية جهة بذاتها ، بل كان قرارنا ، بمثابة اعلان عن عزم الوفد وتصميمه على الا ييسر الدستور أو الحياة الديمقراطية ونحسن ماضون فى طريقنا ولن تأخذنا فى حقوق البلد هوادة ولا لين واثنين من حقنا مطمئنين الى انتصارنا فاما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض وعن اشاعة استقالة الدكتور أحمد ماهر قال النحاس وماذا يهمنا فى ذلك ليستقل ، أو ليتبق ، ولتستقل الوزارة بأكملها أو لتبق ، هذا أمر لا نتعجله فالوزير الذى يستقيل يعنى غيره والوزارة اذا استقالت يمكن أن تخلفها وزارة مثلهما ، أما الذى يهمنا هو أن ينتهى هذا العهد ، وتقوم فى البلد حكومة تكون وليمة انتخابات حرة . ويقول مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، ان البلاد قد وصلت الى خراب لا يستطيع مصطفى النحاس ولا ألف مصطفى النحاس أن يصلحه وان كانا من كان لا يحسد على تولى الوزارة فى هذه الظروف السيئة وبعلما آلت اليه البلاد من خراب .

وحول سؤال النحاس باشا عن احتمال تشكيل لجنة تحكيم فى الحدود الدستورية ، يكون هو باعتباره رئيسا سابقا للحكومة ، عضوا فيها أجاب النحاس باشا بقوله لا أقبل الاشتراك فى هذه اللجنة للقيام بمثل تلك المهمة . لتعالج الوزارة وسائل بقائها بكل طريق تشاء ، أما نحن فنستظل نجاهد معتمدين على حقنا ، وثقة الأمة فينا ونحن واثقون من الانتصار فى النهاية مهما مد الله فى عمر هذا الحكم الهزيل الذى وصل البلد الى الحراب بأجلى معانيه .

يخفف من هذه الأزمة القائمة بين الحكومة والمعارضة وصول صاحب السمو الامبراطورى شاهيروز محمد رضا بهلوى الى عهد ايران ، للزواج من الاميرة فوزية شقيقة فاروق ، وابنة أحمد فؤاد ، كل ما فعلته المعارضة انها أصدرت تعليماتها الى صحفها ، وقواعدها باظهار الابتهاج ، بهذا الحادث الملكى التمسيد الذى تم فى ١٥ مارس ١٩٣٩ .

وفى أثناء تلك الأزمات العنيفة ، داخليا وخارجيا حدثت فى الجامعة حدث له دويه وصداه فقد حدث فى انتخابات العميد فى كلية الآداب ان حصل الدكتور

طه حسين على ٢١ صوتا بينما حاز الأستاذ شفيق غريال على ١٦ صوتا ، وحصل الأستاذ أحمد أمين على عشرة أصوات ، وكانت المفاجأة ، اذ أرسل الدكتور طه حسين خطابا الى وزير المعارف يمتنر فيه عن قبول هذا المنصب بل ويطلب أجازة من مدير الجامعة لمدة سنة . وقال اصدقاء الدكتور طه حسين انه - أى الدكتور طه حسين - منذ أوائل العهد الحاضر كان هدفا للهجوم ، ومضايقات من البعض جعله يشعر شعورا قويا ان بقاءه فى منصب العمادة ليس مرغوبا فيه ، ويذكر أولئك الأصدقاء نماذج لما تعرض له الدكتور طه حسين واعتداء بعض الطلبة الحكوميين على كلية الآداب أعقبه خطايان ، أرسلتا الى عميد الكلية لتهديده بالقتل ، اذا لم يستقل من منصبه ، فلم يعر العميد ، هذين الخطابين التفاتا بل بعث بهما الى النيابة التى حققت فى الأمر ، ولكنها عجزت عن معرفة مرسلى هذين الخطابين فطوت التحقيق .

ويقول هؤلاء الأصدقاء أيضا أن طه حسين بعد عودته من أوروبا تلقى خطابات تهديد كثيرة كما خاطبه شخص مجهول ، طالبا منه ان يستقيل من منصب عميد كلية الآداب فى خلال ثلاثة أيام ، والا تم قتله !! ويفانح د. طه حسين مدير الجامعة فى أن يستقيل من منصب العميد كما يقابل وزير المعارف ليُتحدث اليه أيضا فى أمر استقالته ، ثم كانت أزمة كتاب برنارد شو حيث رأى البعض ان فى الكتاب مساسا بالإسلام ، ورأى مجلس الكلية خلو الكتاب من المساس بالإسلام .

وفى أثناء التحقيق فيما جاء بكتاب برنارد شو هاجم بعض طلبة كلية التجارة كلية الآداب واعتدوا على طليتها وأرادوا الاعتداء على عميد الكلية لكنه لم يكن موجودا ، فاعتدوا على مكتبه ، ازاء ذلك كله ، أصر د. طه حسين على الاستقالة من الجامعة وبعث باستقالته الى مديرها . واضرب طلبة كلية الآداب احتجاجا ، على استقالة عميدهم فرفض مدير الجامعة استقالة العميد و . و .

كان طه حسين قد عدل عن استقالته بشرطين اثنين ، أولهما معاقبة الطلبة الذين اعتدوا على كلية الآداب وثانيهما أن ينشر تصريح فى الصحف يؤكد أن « ليس لأية سلطة أن تتدخل فى شئون الجامعة » ، وأن يجيء هذا التصريح من وزير المعارف بالذات وبعد أن عاد طه حسين ، الى عمله فى كلية الآداب ، ومضى شهر ونصف الشهر انتهى التحقيق بتقرير لم يرض عنه طه حسين كما أن وزير ، المعارف ، لم يدل بتصريح عن استقالة الجامعة .

كل ذلك ، أدى الى الموقف الذى اتخذه الدكتور طه حسين واعتذاره عن قبول منصب عميد كلية الآداب الذى لم يعينه أحد فيه وانما انتخبته هيئة التدريس فى الكلية . ولم يكتف الدكتور طه حسين باعتذاره عن منصبه عميد كلية الآداب ، بل طلب أجازة من الجامعة لمدة عام ، ويتصلل وزير المعارف

بالدكتور طه حسين محاولا ، اثناء عن الاعتذار ، عن العادة ، ولكن الدكتور طه حسين ظل متمسكا برأيه . . ويعرض وزير المعارف على الدكتور طه حسين ان يوافق على ان ينقل الى ديوان الوزارة ليكون الى جانب الوزير لانه في أمس الحاجة الى معونته ، والى الاستفادة من آرائه في السياسة التعليمية ، ولكن الدكتور طه حسين ، يصبر على رأيه .

وعندما يسأل د . محمد حسين هيكل وزير المعارف عن رأيه في مشكلة د . طه حسين يقول انه لا توجد مشكلة الا اذا كانت الصحافة تريد ذلك ، فهو - أي الدكتور طه - قد اعتذر عن العادة ، وألح في الاعتذار فلم يكن يد من اجابته الى رغبته . .

وينفي د . هيكل أن د . طه حسين حادثه في أمر الاجازة . « ولست أعرف - هكذا يقول د . هيكل - ان كان طه حسين قد تقدم بمثل هذا الطلب الى مدير الجامعة أم لا » ، ويقول د . هيكل انه قد التقى « أخيرا في إحدى المغلات مع الدكتور طه حسين وتحدث معه طويلا في كثير من الشئون وعلى الأخص مشكلة اللغة العربية بين الأزهر ودار العلوم ، ولم يشر د . طه في حديثه الى موضوع الاجازة ، والدكتور هيكل ، كمادته صادق ، فيما يقوله ، والدكتور طه حسين أيضا ، كمادته صادق فيما يقوله ، كل ما في الأمر ، أن د . طه حسين حريص على استقلال الجامعة ومن المحتمل ، ان يكون قد تقدم بطلب الاجازة الى مدير الجامعة لا الى وزير المعارف حرصا منه على تأكيد استقلال الجامعة ، لانه ، لا يعترف لأحد ، حتى ولو كان وزير المعارف بأن له سلطانا على الجامعة .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون ، فقد سئل د . هيكل عن رأيه فيما يقولون من أن الوزارة ، تعتزم اصلا بعض القوانين لتقييد حرية الصحافة ويجيب د . هيكل من يسأله ، بقوله : لا أزال أذكر أنك سألتني قبل هذا السؤال أيام كانت للوزارة النحاسية تعتزم التشريع للصحافة واني أجبتك يومئذ بالعبارة الخالدة ، التي سمعتها من أناتول فرانس أيام كنت اطلب العلم في باريس منذ ريم قرن أثناء فطر قضية « أرفيه » « ان كل قانون يراد به الحد من حرية الصحافة قانون آثم » . . ذلك ما أجبتك به منذ عامين وهو رأي لا يزال ، وطبيعي اني لست أرضى لوزارة أنا من أعضائها ، ان تحد من حرية الرأي والصحافة لكن هناك فارقا بين حرية الرأي ، وحرية الكتابة وبين اختلاق الأكاذيب والإشاعات المثيرة ، للمخاطر ، خلقا متعمدا ، منظما لاغراض يجب أن تسمو عليها الصحافة النزيفة لانه لا يمت الى حرية الرأي بسبب ولذا يجب صون الرأي العام من شره ، فالحكومة انما ترمى الى تطهير الصحف من ارجاسها بحماية الآداب والأخلاق والأعراض عن كل ما لا يستل في دائرة النقد المباح وهي الى جانب ذلك جادة في العمل على معاونه الصحافة ، ورفع مستواها ، ورد

امتيازاتها اليها وما أظن الصحفي النزيه الا يرحب بهذا الاصلاح بمختلف فروعه  
وتواحيه .

ويقرر الوفد المصرى عقد مؤتمر خاص به ، وذلك فى يونيو ١٩٣٩ ولكن  
الوزارة تقرر منع انعقاد هذا المؤتمر بسبب « الاضطراب » الدولى ولكن مصطفى  
النحاس رئيس الوفد المصرى يقول ان الوزارة لم تمنع انعقاد المؤتمر الوفدى  
بسبب الاضطراب الدولى وانما بسبب اضطرابها هى وخوفها من اجتماع يدعو  
اليه الوفد فيهرع الناس من كل حدب ، وصوب ويسمع فيه صوت الأمة داويا  
ومع كل فان الاضطراب الدولى كان ادعى للموافقة على عقد المؤتمر لتبادل الراى  
والمشاورة فيما كانت البلاد معرضة له من الاخطار ويقول مصطفى النحاس  
لا معنى للاستقلال اذا لم تكن البلاد متمتعة به حقا ولا قيمة للدستور اذا لم  
تنفذ احكامه ، تماما ، وعن موقف الوفد ، اراء الانجليز يقول مصطفى النحاس :  
طلما ان الانجليز لا يتفقدون المعاهدة تنفيذا صحيحا فهم ليسوا اصدقاءنا ، فليس  
لنا لديهم مصلحة خاصة ولا عندنا لهم ثار قديم انها مصلحة البلاد هى محك  
علاقتنا بهم ، فهم اصدقاؤنا حين يحترمون المعاهدة وهم خصومنا حين يفعلون  
غير ذلك .

أدلى مصطفى النحاس بحديثه هذا وهو يحتفل بعيد ميلاده ال ٦٠ .

ولا يبقى أمامنا - بعد أن طال الحديث عن وزارة محمد محمود - الا أن  
نتحدث عن آخر معاركها كما نتحدث فى الوقت نفسه عن آخر معارك محمد  
محمود باشا الشخصية !! .

### محمد محمود يخوض آخر معاركه

رغم أن الموقف الدولي ، كان متوترا للغاية إلا أن وزارة محمد محمود باشا « الأخيرة » كانت متورطة في مشاكل وخناقات وخلافات داخلية لم يسبق لاية وزارة سبقتها ، أن تورطت فيها - مثلا الدكتور هيكل كان يناصر قضية دار العلوم ، فيقضب الأزهر ، يتحدث مرة عن أفضال دار العلوم على اللغة العربية ، فيضرب الأزهر ، ويمتكنف شيخه الجليل ، الشيخ محمد مصطفى المراغي الذي يهدد بالاستقالة من منصبه إذا لم يؤخذ برأى الأزهر في موضوع تعيينات مدرسي اللغة العربية ، ومحمد محمود صديق شخصي للأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر ، وهو حريص في نفس الوقت على الإبقاء على الهدوء في الأزهر ، وهو أيضا حريص على الإبقاء ، على الدكتور هيكل في وزارة المعارف ، وحريص على الانسجام الوزاري ، يحاول - محمد محمود - أن يعيد الأمور إلى حالتها الطبيعية فيقترح مثلا أنه عندما تجرى تعيينات مدرسي اللغة العربية يختار ثلاثة من خريجي دار العلوم ، وواحد من خريجي قسم اللغة العربية بالأزهر ، ويوافق شيخ الجامع الأزهر ، على هذا الحل ، ولكن د<sup>و</sup> هيكل - العنيد - يشترط ألا ينفذ هذا الحل إلا بعد تعيين كل خريجي مدرسة دار العلوم حتى عام ١٩٣٧ .

وتتطور الأمور بين الأزهر ، وبين دار العلوم وتضطرب العلاقات بين وزير المعارف د<sup>و</sup> هيكل وبين صديقه القديم الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر الذي قسم كأروع ما يكون. التقديم كتاب « حياة محمد » لهيكل .

بل أن مهمة الأزهر لتطرح للبحث : هل هي دينية ، أم دنيوية فقط !!

ويقول الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر : أن الأزهر حيي لدراسة الدين وتعليمه والتثقف في اللغة العربية وتدريسها ، ليؤدي رسالته ، فيما نسب له من واجبات وأكثر من هذا - كما يقول الشيخ المراغي - أن ليس في

الدين الاسلامى حياة دينية منفصلة عن الحياة البشرية ، بل أن الاسلام نظام اجتماعى كما أنه ينظم ما بين العبد وربه فلا يتسنى للمسلم - فضلا عن رجل الدين - أن ينفصل عن الحياة .. أما العبارة المشهورة « دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » فليست من أحكام الدين فى شيء !

ويقول د. طه حسين أن مهمة الأزهر - كما ينبغي أن تكون - هى النهوض بالإعلاء الدينية والتفريغ ، للبحث العلمى ، الخالص فى شئون الدين ، ويقول أيضا : يريد الأزهر ، مثلا ، أن يخرج المعلمين فى مدارس الدولة وهذا حق له ، لا ينبغي أن ينكره عليه أحد ولكن بشرط أن يتعلم طلابه ، كما يتعلم غيرهم فى معاهد الدولة ، إذا أرادوا أن يعلموا اللغة العربية فطريقهم الى ذلك الآن دار العلوم ، وكلية الآداب ومعهد التربية ، وإذا أرادوا أن يعلموا الطبيعة فطريقهم الى ذلك كلية العلوم ، وهكذا إما أن تنشأ فى الأزهر كليات وأن تمنح هذه الكليات درجات لا علم للدولة بها فهذا هو الذى لا يفهم ولا يمكن أن يساغ فى بلد متحضر .

أما الأستاذ محمد قاسم ناظر مدرسة دار العلوم فيقول : ظهرت فكرة خاطئة فى المناقشات الأخيرة مؤداها أن هنالك ثلاثة معاهد فى مصر تخرج مدرسي اللغة العربية ، والحقيقة أن شيئا من هذا لا وجود له ، فالجامعة الأزهرية بحكم تكوينها وتقاليدها هى جامعة الدراسات الدينية . وإذا كانت تعنى بدراسة اللغة العربية فلأن الدين واللغة يتصلان كل الاتصال وكذلك الحال فى الجامعة المصرية فمهمتها الحقيقية هى تثقيف طلابها فى اللغة العربية طبقا لقواعد البحث والدرس العلمى ، وإذا كانت الجامعة الأزهرية والجامعة المصرية قد اتجهتا الى تخريج مدرسي اللغة العربية ، فهذا الاتجاه ليس أصلا فى تكوينهما إنما هو عرض يخرجهما عن الغاية الأساسية التى أنشئتا من أجلها ، أما دار العلوم فبمعهد أنشئ . وخصص لتخريج هذا المعلم : وعنى فى تنظيم دراسته بحاجة المعلم ، وجاجة العلم وحدها . وذلك من ناحيتى التكوين الفكرى والدينى معا فلكل من هذه المعاهد ، مقامها ومركزها ووظيفتها فى الحياة العملية فى البلاد .

ويكون رأى الأستاذ توفيق الحكيم : أن للأزهر رسالة سامية يؤدىها على مدى الاجيال فهو المعهد الذى ينهل من فيض علومه كبار فقهاء الدين حتى يلائوا بين نصوصه وأحكامه ، وبين تطورات العالم الاسلامى الحديث كذلك أرى أن الأزهر يجب أن يخرج علماء « اللاهوت » الذين يعرضون الدين للناس عرضا جميلا يسمو بأرواحهم ولن يتبها ذلك الا إذا كانوا مسلحين بدراسات عميقة فى أسرار الدين الاسلامى خاصة وفى الاديان كلها على وجه العموم ، أما اشتغال الأزهر بتدريس اللغة العربية أو التطلع للوظائف الحكومية فهو أمر يخرج بالأزهر عن الغرض الذى أنشئ من أجله .

واعتقادی - اعتقاد توفيق الحكيم بالطبع - أن نظام دراسة الأزهر ، الذي يوصل الى هذه الناية المنشودة يجب أن يكون على أساس آخر فيعتبر الأزهر جامعة دينية تماثل جامعة فؤاد الدنيوية ، ويكون لخريجيه المقام العلمي لخريجى الجامعة الدنيوية كما أن الانتساب اليه يجعل أن يكون من حيث شرائطه ، مماثلا للانتساب الى جامعة فؤاد الأول فلا يكون ثمة أنواع من التعليم الابتدائي والثانوي منتشرة فى البيئات التى يتكون منها هذا الشعب الواحد ، المتحاسب .

فهذه الفوارق تضع حواجز عقلية بين كل طائفة وأخرى وتجعل كل طائفة منها غير قادرة على فهم الطائفة الأخرى وسوء التفاهم الذى يقع بين طوائف شعب واحد يؤدي حتما الى تنافره وتفككه وانحلاله على حين تمتاز الدول المتدينة القوية بأنها ذات نظام واحد لكل مرحلة من مراحل التعليم .



وسوف نعود فيما بعد الى حقيقة قصة الخلاف بين الأزهر ، وجامعة فؤاد ودار العلوم فيما نقله عن د. هيكى بوصفه وزير المعارف ، الذى كان له دوره فى إثارة هذا الخلاف كما يؤكد كثير من زملائه الوزراء .



وننتقل بعد تلك المشكلة الى مشكلة أخرى أثارها حسن صبرى باشا وزير الحربية ، وقد كان فى الامكان أن تمضى استقالة حسن صبرى كما تمضى استقالة أى وزير خاصة اذا ما علل استقالته بالكليشيه المعروف وهو أن الاستقالة لأسباب صحية .

ولكن حسن صبرى باشا لم يكن من ذلك الصنف من الرجال الذين يتركون مناصبهم بهدوء ، وكان حسن صبرى قد حرص على أن يذكر فى خطاب الاستقالة الأسباب التى رأى أنها دفعتة الى الاستقالة دون مواربة ، وان كانت هناك أسباب أخرى لاستقالته سوف نشير اليها بعد أن ننقل هنا نص الاستقالة ورد رئيس الوزراء عليها :

« حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء »

أرجو أن تتفضلوا فترفعوا لحضرة صاحب الجلالة « مولانا » الملك المعظم استقالتي من منصب وزير الحربية والبحرية وذلك لأسباب منها :

**أولها :** أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهما لاستقلاله وزجا به فى معترك الاضطرابات السياسية الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسئوليته فضلا عما فى ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها فى الجيش المصرى ، وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٤٣٣

**ثانيها :** انى وقد احتفظت للجيش بتقاليدہ واستقلالہ ، وأبيت أن يتدخل الغير فى شئونه حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة ، القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلا .

وانى شاكر للمقامم الرفيع ولحضرات اصحاب المعالي الوزراء ما لاقيت منكم ومنهم من عون ومودة .

ولصاحب المقام الرفيع واجب الاحترام والاحلال . .

١١ يناير ١٩٣٩ « حسن صبرى »

ويرسل محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، الخطاب التالى الى حسن صبرى باشا الوزير المستقيل :

« حضرة صاحب « المعالى » حسن صبرى باشا . .

اطلعت على الكتاب الذى وجهتموه الى لأرفع الى حضرة صاحب الجلالة الملك استقالتكم من منصب وزير الحربية ، والبحرية وأسف كل الاسف انكم صورتم بعض مداولات الوزارة الأخيرة فى شأن الجيش بما صورتموه ، وأنتم تعلمون حق العلم ، أنه لا يخالف أعضاء الوزارة التى أنشرف برئاستها أى شك فى وجوب الحرص على تقاليد الجيش ، وانسا جميعا سواسية فى البعد به عن مواطن الشبهات ، وليس صحيحا أنه زج بالجيش فى معترك الاضطرابات السياسية والحزبية ، أو أنه وضع موضعا من شأنه أن يزج به فى ذلك المعترك وما خولف الدستور أو قوانين البلاد فى شأن من شئون الجيش .

وبعد فانى بصفتى رئيس الوزارة المسئول عن سياستها العامة أستطيع أن أؤكد لمعاليكم أنه لم يفتكم انصاف « مولانا » صاحب الجلالة فى كل ما قمت به من عمل أو أبدتموه من رأى ، لذلك رفعت استقالة معاليكم الى حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم ، راجيا من جلالتة قبولها وقد تفضل بقبولها .

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتكم اشكر لمعاليكم حسن معاونتكم وأرجو أن تتقبلوا خالص تحياتى واحتراماتى . .

القاهرة فى ١٥ يناير ١٩٣٩ . .

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وكان لحسن صبرى وزير الحربية والبحرية فى الكادر الوظيفى رأى يضار آراء زملائه الوزراء وقد عرض رئيس الوزراء على الملك ، الاختلاف الذى طرأ فى



الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء ، حول موضوع الكادر الوظيفي في الوقت الذي كان فيه حسن صبري باشا وزير الحربية والبحرية يباشر أعماله فيشهد تجربة المدافع الفرنسية الجديدة ، التي زود بها الجيش المصري مع أعضاء البعثة البريطانية ومع مندوبي الشركة الفرنسية ، وعندما عاد حسن صبري باشا بعد ظهر يوم ١٥ يناير ١٩٣٩ من عمله هذا بادر بإرسال خطاب الاستقالة الى رئيس الوزراء ، وظهر أن خطاب الاستقالة مؤرخ بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٩ .

وكان ما كان من قبول استقالة حسن صبري باشا من وزارة الحربية والبحرية وعندما سئل رئيس الوزراء ، عما اذا كانت استقالة حسن صبري باشا ستؤثر على التضامن الوزاري أجاب بقوله : « التضامن الوزاري لا يزال كما كان على ما يرام بل على خير ما يرام ونستطيع أن نؤكد أن هذا التضامن لم يتحقق في وقت من الأوقات كما تحقق في هذا العهد ، لقد نسينا جميعا حزبينا ولم نفكر الا في الصالح القومي وكان محمد محمود قد وقف ، الى جانب أحمد ماهر وزير المالية ، بكل قوة رغم تلك المشاكل ، التي أثارها وزير المالية بمشروعاته الاقتصادية الخاصة بالضرائب الجديدة وكذلك فيما يتعلق بالكادر الجديد ، الذي كان أحمد ماهر متمحسا له الى أبعد حدود التحمس ، أما المدافع الفرنسية الجديدة ، فقد كان عددها ١٢ مدفعا وكان أقصى مرامي تلك المدافع ١٨٠ مترا ، وأدناها ١٠٠ متر وقد قام بالتجربة الجنود المصريون المحققون بسلاح المدفعية وقد وزعت تلك المدافع على المشاة وأعلن عن ان النية متجهة الى انشاء فرقة كاملة من حملة هذه المدافع » .

أما الأسباب الخفية التي أدت الى استقالة حسن صبري باشا فكان من بينها أن سعادته أحس منذ شهر فقدانه ثقة إحدى الجهات العليا ، وأنه عندما حاول التعرف الأسباب قيل له « بالفتوح » أن سياسته في وزارة الحربية ليست سياسة قومية ومن بين الأمثلة على أن سياسته ليست قومية انه حتم على وزارة الحربية أن تشتري الأسلحة والذخائر ، وما إليها من مصانع بريطانية على حين ان عطايات هذه المصانع تزيد كثيرا على ما تستحقه منتجاتها وإذا كان الجيش الانجليزي يشتري تلك الأسلحة بمثل تلك الاسعار المرتفعة فان الأمر يختلف بالنسبة لمصر ، لان الانجليز يعاونون مصانعهم بهذا الاسلوب أما مصر فيمكن أن تشتري مطالبها من مصانع أخرى بأثمان أقل » .

وقد طلب حسن صبري من كبير الأمناء ، أكثر من مرة موعدا للقاء الملك ، فلم يتم ذلك فكتب الى كبير الأمناء خطابا عنيقا استدعى على اثر تسلم كبير الأمناء لهذا الخطاب ، الى القصر ونوقش بشدة في أسلوبه فألح حسن صبري على مقابلة الملك فقبل له : أكتب ما تريد أن تقوله في مذكرة ترفع الى الملك » .

وكان حسن صبري باشا دائم الاشتباك في مجلس الوزراء ، وخاصة مع أحمد ماهر ، كان قد تقل الى حسن صبري باشا أن د. أحمد ماهر ، قد قال

فى اجتماع الهيئة السعدية ، التى يرأسها أنه لن يوافق أبدا على أية اعتمادات لا تطبقها الميزانية » أما تعليمات لندن فليس لى بها شأن » وقد اعتبر حسن صبرى أنه المقصود « بحكاية تعليمات لندن » اذ كان من المعروف عن حسن صبرى باشا سواء فى داخل مجلس الوزراء ، أم خارج المجلس أنه وثيق الصلة بلندن وإن هذه الصلة الوثيقة كانت تدفعه الى تجاهل السراى والى الوقوف بعناد فى بعض الأمور فلما منه أن دار المنسوب السامى تحميه !

كما أن حسن صبرى باشا كان يتخطى رئيس الوزراء ، ويبحث بتقاريره الى السراى متخطيا رئيسه المباشر . ولقد لغت محمد محمود باشا نظر حسن صبرى باشا ولكنه لم يغير أسلوبه .

ورغم ما جاء فى كتاب استقالة حسن صبرى باشا من اتهام للوزراء الا أنهم جميعا تنفسوا الصعداء عندما قبلت استقالته قائلين : الحمد لله .

وقد عرض على النقراشى باشا منصب وزير الحربية والبحرية على أن يتولى محمد محمود باشا وزارة الداخلية ولكن النقراشى باشا أبى الخروج من وزارة الداخلية وقد أبدى الملك رغبته فى أن يسند المنصب الى محمد رياض بك لولا أن حسين سرى باشا قد جاهر ، بأن محمد رياض بك أولى بوزارة الأشغال حيث قضى بها سنوات عديدة والم بكل مشاكلها .

وكان أن عين حسين سرى باشا وزيرا للحربية والبحرية خلفا لوزير المشاكل حسن صبرى باشا !

وانتهت بذلك مشكلة حسن صبرى .

أما عن مشكلة المشاكل ، مشكلة الأزهر ، والجامعة ودار العلوم ، فإن الدكتور محمد حسين هيكل ، وزير المعارف يسود بها الى جذورها القديمة ، فيقول :

« وعندما كنت رئيسا لتحرير السياسة أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ومن كلية التجارة فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبرا فى بضعة أسطر صياغة مقبولة أليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟

ولقد كان إيمانى بما على من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعهه أى اعتبار فاللغة من مقومات حياة الأمة ، واثقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم فإذا استطعت أن أضع حجرا متينا فى هذا الأساس أدبت لقومي

واجبا يجعلنى مستريح الضمير ، أن وليت وزارة التعليم فنهضت فيها نهضة  
كان واجبا بدؤها من عشرات السنين .

وأخذت أفكر فى سبب ضعف شبابتنا فى اللغة العربية : ان الجو المحيط  
بهم أكثر موانعاً لاهتمام هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ  
بالمدارس الابتدائية والثانوية فهم يدرسون اليوم كل العلوم فيما خلا اللغة  
الأجنبية باللغة العربية وكنا نحن ندرس جميع العلوم خلا اللغة العربية  
بالانجليزية فى المدارس الثانوية وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالانجليزية  
ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية ولا بد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر  
شعوراً بالمسؤولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم فالحكومة حكومتهم تسيطر  
على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية أما نحن فكان الجيل من أمورنا فى يد  
الانجليز و .. و ..

وتبادلت الرأى فى الأمر مع وكيل الوزارة فوجدته مقتنعاً بأن السبب فى  
الضعف مرجعه الى أساتذة اللغة العربية أنفسهم ، صحيح أنهم كاساتذة  
يتخرجون فى دار العلوم ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار  
العلوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ولذلك  
يعتبر أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يعتبر هؤلاء الأسلاف .

وبمضى د. محمد حسين هيكل قائلاً : رأيت أن ترجع وزارة المعارف الى  
تجربة قامت بها من قبل ، وصادفت نجاحاً ذلك أن نشأت مدرسة ثانوية لدار  
العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمساً  
قبل أن يلتحقوا بدار العلوم ، عند ذلك تعطى وزارة المعارف الى مدرسى اللغة  
العربية وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة ، النهضة اللاهثة بها .. وقد  
أعد عشماوى بك - وكيل الوزارة - نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى  
يقرره ، ووقعت أنا القرار دون أن احتاج للرجوع الى مجلس الوزراء .

وبمضى د. هيكل قائلاً : وانى لجالس يوماً الى مكتبى فى مصيف الوزارة  
ببولكلى برملى الاسكندرية ، اذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ،  
الشيخ محمد مصطفى المراغى وتبادلنا التحية وشربتنا القهوة ، وتناول حديثنا  
بعض موضوعات عامة ثم قال الشيخ : جئت أطلب اليك أن ترجى تنفيذ قرارك  
بإنشاء تجهيزية دار العلوم الى أن يحضر محمد محمود « باشا » من أوروبا لعله  
يجد حلاً لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض ، وكنت أجل الشيخ وأقدر  
له تقديره البارع لكتابتى « حياة محمد » فلم أجد بداً من قبول طلبه وبخاصة  
لأن محمد باشا سيعود بعد أسبوعين فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته  
هذين الأسبوعين ..

واستأذن الشيخ وانصرف وبعد دقائق ، تحدث الى بالتليفون ، رئيس الوزراء بالنياابة عبد الفتاح يحيى باشا وطلب الى أن أرجى تنفيذ القرار الذى طلب الى الشيخ المراغى ارجاء تنفيذه الى أن يحضر محمد محمود باشا وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه قلت فى شىء من الحجة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بارجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه الى دولتك فى الموضوع مرة أخرى ، أظن أنى أعده ثم اخلف ؟ أم هو يشكونى اليك ؟ قال عبد الفتاح باشا : كلا كلا . لا شىء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرك ، على وعذك فأردت أن أبلغك ما حدث ، وضحكت فيما بينى وبين نفسى لهذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع الى أن يحضر رئيس الوزارة من أوروبا ويقول د . هيكل انه راجع ووكيل الوزارة قانون الأزهر ، فوجدا حجة الشيخ المراغى ترجع حجة وكيل الوزارة ورأيت النص وإن أريد تأويله أدنى الى ناحية شيخ الأزهر ، وبخاصة اذا وضع الأمر موضع الاحتكام الى محمد محمود باشا لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر كانه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصا بأن المتخرجين من كلياتهم يعينون فى وزارة المعارف ؟ ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق ، اعتزمت ألا أعين منهم أحدا بآية حال .

ويقول د . هيكل : لم يدعنى الى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قرارا أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس فيها وإن هذا التعيين انتهى الى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى .

ويمضى د . هيكل قائلا : على أن اعتبارا أجل خطرا زادنى اقتناعا بأنه لا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة الا من يطمئن هو الى أهليتهم وكفائتهم فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعا ، هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم ، والخطاب ، وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى ، الى الحاضر ، وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال ، وصوره و . . و .

ويقول د . هيكل : أما معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء الرسالة ، كما يريد لها هو فلم أكن أعتقد أن أجده من المتخرجين فى المعاهد الدينية وإننى لأجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

وينسى د . هيكل الموضوع - موضوع انشاء تجهيزية دار العلوم - لانه اعتبر الموضوع منتها ، ولكنه فوجئ بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، عقب عودته من الخارج يطلب منه - بناء على طلب من شيخ الأزهر أن يعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية ، تنفيذا لقانون الأزهر .

ويقول د. هيكل تفلّيحاً على ذلك : اعتذرت لرئيس الوزارة ، وبينت له أسباب اعتذارى عن عدم اجابة هذا الطلب وشرحت له وجهة نظرى فى معلم اللغة العربية وما أردت أن أقوم به من إصلاح لمدرسة دار العلوم ، ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفنى فى رأىى وأن لم يوافق عليه صراحة ، وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث فى الجو ، ما يندر بشئ ذى بال . على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدّثت فى قانون الأزهر ، وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس ثم ان ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض على تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الحرة فإذا أثبتت التجربة أهلية من تبيّن منهم ، على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم ، لم نمنع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة .

وكان مقصدى الواضح ، من هذا البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية . وأن كل مدرس فيها ، توضع عنه تقارير من قسم التفتيش فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين ، أو أكثر يمضيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة ويقول د. هيكل : ان هذا البيان ، لم يرض رجال الأزهر . ولم يرض أبناء دار العلوم : خشى هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى هى التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى وزارة المعارف ، وحسب رجال الأزهر ، انهم اذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقاصدهم أما هذه الخطوة فلا ترضيهم ، ولم يزعجنى ما شعرت به من عدم رضا الجانبين لأننى كنت قد انتهيت الى عزم ولم أكن أقصد التراجع قيد أنملة عنه . . .

وأضرب أبناء دار العلوم ، احتجاجاً على تدخل رجال المعاهد الدينية فى شئون وزارة المعارف : اضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة .

وتركت أنا هذا الاضراب أياماً لم أتعرض له ، فحدثنى رئيس الوزراء فى امره . وطلب الى أن اتخذ الاجراء الذى يعيد الأمر الى نصابه حرصاً على أن تسود السكينة ، ولم يكن ذلك بالأمر العسير ، فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرته بأنه اذا لم يعد الطلبة الى دراستهم تخلّيت عن قضيتهم ، وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة فى الدار . . لكننا فوجئنا بعد زمن باضراب فى الأزهر ، استغرق أياماً كذلك ثم قضى عليه . .

ويقول د. هيكل ، معلقاً على اضراب دار العلوم واضراب الأزهر : ان أحداً لم يتعمق الموضوع ببخه ، من ناحية فكرية أو مبدئية بل نظر الأكثرون فى الأمر من ناحية الفائدة المادية التى تعود على الأزهر ، أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك لم يتراجع أحد يومئذ بحثاً فى اللغة العربية والسبب الذى أدى

الى ضعف الطلاب في تحصيلها ، ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق وفي قصور الثقافة العامة للبلاد : أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية . ولم ينتقب أحد في الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذلك بل عولج الموضوع معالجة سطحية ، من ناحية اضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الاضراب في موقف الوزارة السياسى .

وقد أسفت يومئذ ، أن يعالج أمر - ذلك مبلغ خطورته - على هذا النحو السطحي التافه ، ولا أزال الى اليوم وسأظل من بعد يعاودنى الأسف أن نعالج الموضوعات الخطيرة التى تتصل بحياتنا القومية ، العليا على هذا النحو غير الناضج .. ويدعو رئيس الوزراء ، د. هيكى وزير المعارف ليتحدث اليه فى هذا الموضوع الخطير الذى « تجاوز سياسة وزارة المعارف ، وامتد حتى تناول سياسة الوزارة العامة » وأنه لابد من حل يتفق مع هذه السياسة العامة ، ويعد د. هيكى مذكرة خاصة بهذا الموضوع ، تكون أساسا للمناقشة فى مجلس الوزراء ، ويحدد محمد محمود جلسة لمجلس الوزراء ، وفى مجلس الوزراء ، اقتنع الوزراء ، بموقف د. هيكى باعتباره الوزير المسئول الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، ولا يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها فذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وفى لقاء فى مكتب وزير المالية د. أحمد ماهر يلتقى حسين سرى وزير الأشغال و د. أحمد ماهر و د. هيكى ويكون هدف اللقاء ، بحث مسألة الأزهر ، ودار العلوم ، ويطلب د. ماهر ، وحسين سرى باشا من د. هيكى ، بعض التساهل لأن شيخ الأزهر ، يلج ، ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سبباً لاثراً فى حياة الوزارة ، ويسأل د. هيكى كلا من أحمد ماهر ، وحسين سرى ق وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ ويجيب د. أحمد ماهر ، وحسين سرى : كلا : وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله الى آخره ، ويقترح د. ماهر أن يعين د. هيكى واحداً ، أو اثنين من خريجي المعاهد الدينية على سبيل التجربة ؟ ويرفض هيكى هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأنه على حق فيه ، وتراجع صاحب الحق ، بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته ، ويقول د. هيكى : وإذا كان شيخ الأزهر ، يعتز باعتبارات خاصة فأنا أعتز بالحق وبتمسكى به ويطلب هيكى من أحمد ماهر ، وحسين سرى أن يبلغا رئيس الوزارة أنه على استعداد لتقديم استقالته من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبه ، أن يقدم هذه الاستقالة ، وكان جواب الرجلين للدكتور هيكى : إذا كنت أنت لا ترضى أمام مطلب تمتقده ، حقاً ، وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعاً من مجلس الوزراء ، لا يجوز لك أن تعرض له .

ويقول د. هيكى ، انتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه ، وكان ذلك طبيعياً بعد أن ذكرت زميلى بكل الحلول التى عرضتها ورفضها

شيخ الأزهر ، ويوضح د. هيكل هذه الحلول : فيذكر - مثلا - أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائي لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له الحق في أن يعين بمدارس الوزارة ، مثل أبناء دار العلوم .. وقد أبى الشيخ المراغى هذا الحل . فاقترح د. هيكل أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية ، كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية ، بالجامعة المصرية فأبى الشيخ المراغى . واقترح د. هيكل أن تجرى وزارة المعارف مسابقة بين خريجي دار العلوم وخريجي المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها في مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ المراغى أيضا .

أبى الشيخ الا أن يعين خريجو المعاهد في مدارس الوزارة رضى الوزير أم لم يرض . ويقول د. هيكل ، لم تنته المشكلة ، عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهى عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط في حياة الدولة كلها : في سياستها ، في نظامها في اتجاه حكمها ، فلم يكن يسيرا أن يرد قوله إذ كان الاتجاه يومئذ الى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عندها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد في الحركات السياسية ، فلم يكن يسيرا أن يرد وزير المعارف تهاورا هذا التوسع ، أو أن يحمى وزارته منه . ولقد خطب الاستاذ الأكبر ، يؤم افتتاح الملك محمد أسيوط الدينى فأشار الى مثل هذه المعاني اشارة لفتت الانتظار وتياسر في مفزاها بعض الوزراء .

أما والتيار مندفع هذا الاندفاع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض نفسه ، ليجرفه هذا التيار الثائر ، الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته ، أن فكر شيخ الأزهر ، في ضم دار العلوم الى المعاهد الدينية حتى لا تنهض ضده حجة ، أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد ، لتدريس اللغة العربية .. ويقول د. هيكل : لم يزعجنى هذا التيار الجارف ولم يشننى عن موقفى ذلك لاننى أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة . وأن من واجب من يتولى العمل العام ألا يعيد عن هذه المبادئ السليمة لاي اعتبار ..

وتظل المشكلة بين شيخ الأزهر ، و د. هيكل وزير المعارف قائمة الى أخريات العام الدراسى ٣٨/٣٩ حيث يسأل محمد محمود باشا وزير المعارف هيكل ، عما يراه لتلك المشكلة . ويقترح د. هيكل ، أن تؤلف لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى تنظر الموضوع وتفصل في الخلاف وتكون كلمتها فيه حاسمة . ويعرض رئيس الوزراء الاقتراح على شيخ الأزهر ، فيقبله ، ويؤلف مجلس الوزراء لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى وعضوية عبد الحميد بسوى والشيخ أمين الحولى وتفصل اللجنة في الموضوع معتبرة أن وزير المعارف هو وحده المسئول عن

معدن تحريبه التابعة لوزارة المعارف او الخاضعة لاشرافها . وهو لذلك يعين  
 به من يشاء وليس لغيره أن يتدخل في تصرفاته في هذا الشأن . وترى  
 . حبه اتوافقه على اجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم ، وخريجي كلية اللغة  
 تحريبه بالازهر . لتعيين في وظائف التدريس . وتوصي اللجنة بضرورة  
 يوحد المعهد التي تخرج معلم اللغة العربية .

ويتم د- يمكن على هذه القرارات ، بقوله : صدرت هذه القرارات  
 عنيه اسفلة الوزارة فكان صدورهما انتصارا لي ، ولكنه كان انتصارا نظريا  
 لا وزارة اعازف اسندت الى غيري في الوزارة الجديدة .

وعن الحركة التي خاضها هيكل مع الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر يقول :

لم آسف على هذه المعركة التي خضتها يوما مع الشيخ الأكبر المراغي ،  
 . ما كان بيننا من مودة اتصلت بعد ذلك الى أن انتقل - رحمه الله عليه - الى  
 جوار ربه ، وانما دفعني اليها حرص على اتقان أبنائنا اللغة العربية ودقة وقوفهم  
 على اسرارها وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها ، ولم يكن مرجع هذا الحرص  
 ان اللغة العربية هي اللغة القومية وكفى . بل كان مرجعه الى انها لغة  
 البلاد المنددة من العراق شرقا الى ملاكش غربا .

اما خطبة الأستاذ الأكبر ، الشيخ محمد مصطفى المراغي ، التي ورد  
 فيها ما قاله د- محمد حسين هيكل فقد أقيمت في افتتاح المعهد الديني  
 بسوسوط في ٢٣ يناير ١٩٣٩ ، وكان نصفها عن الملك فؤاد ، والد فاروق الذي  
 كان حاضرا الافتتاح . وقد جاء فيها عن فؤاد انه كان حريصا على تقاليد الاسلام  
 وعن مكارم الأخلاق . كما كان حريصا على اصلاح نظم التعليم واعلاء شأن علماء  
 الدين . ورفعهم الى مراتبهم اللائقة بهم ، وهذا هو السر في انشاء هذا  
 المعهد . وما فكر في انشائه قبله من كليات الأزهر ، ودور كتبه ، ومعاهده ،  
 وغيرها من دور العلم ، وكان من بين ما جاء في خطبة شيخ الجامع الأزهر :  
 نسب بعض شعوب الشرق بمظاهر القرب ونظمه وأسرفت في انتهاج كثير من  
 سلب الحياة فيه ، واستعارت الرث الخلق من ثيابه مع قليل من جديده ،  
 ونعمت من زينا الأول ومن هذه الرقاق المستعارة لباسا مشوها لا هو شرقي ،  
 ولا هو عربي ، وأصبحت حياتها الاجتماعية أيضا ملفقة لا هي دينية ، ولا هي  
 عرربية . وكلما هبت الريح طارت رقعة من هذا الزى والناس في هم مقعد  
 منهم من ضم هذه الرقاق بعضها الى بعض ، الى أن يقول الأستاذ الأكبر شيخ  
 الجامع الأزهر : ألم يأن لهذا البلد الطيب أن تجتمع فيه قوى الخير فتتسج الحياة  
 الحضرية نوبا تؤخذ خيوطه من مقومات الشعب ومزاجه ، ودينه وتاريخه ،  
 وتقاليده ، ليستطيع السير فيه ، والنهوض بمبادئ الحياة المبررة ،  
 الثقيلة ، في هذا المجتمع المادى الملهو بمجموع الشهوات .



وعلى ذكر دار العلوم ، كمعهد عريق نذكر ان معركة كانت قد نشبت بين أساتذته وبين دكتور طه حسين عندما كان الدكتور عميدا لكلية الآداب حول منهج الأدب العربي للسنة التوجيهية في المدارس الثانوية ، وكان الدكتور طه قد أبدى رأيا في هذا الموضوع في اجتماع مع مفتشي اللغة العربية في وزارة المعارف ثم تقدم به في صورة مشروع جديد الى وزارة المعارف وكان من رأى د. طه في هذا الموضوع : أن التاريخ من حيث هو ، فن من فنون الأدب لذلك لابد من وقفة عند أشهر المؤرخين : هيرودوت ، ثيوسيديد « من اليونان » ، تاليف ، تاسيت « من الرومان » الطبري ، ابن خلدون « من العرب » ، واثنيان من المؤرخين يجوز أن يتفيرا من عام ، الى عام ، وحول هذه النقطة من منهج د. طه حسين ، قالت جماعة دار العلوم : « لقد بحثت جماعة دار العلوم في هذه الفقرة وأدارت عليها وجوه الرأي لالتماس أية علاقة بين الأدب العربي ، وتاريخه ، وبين مؤرخ للتاريخ العام كهيرودوت الذي كتب تاريخه في القرن الخامس قبل الميلاد ، أي قبل أن يعرف الأدب العربي ، وتاريخه بقرون طويلة وأن اقحام هؤلاء المؤرخين للتاريخ العام ، على هذا النظام من الكثرة والتكرار في تاريخ الأدب العربي ، يعد مناقضة ظاهرة للنظرية القائلة بتعيين اختصاصات العلوم ، وتحديد موضوعاتها وعدم تسليم العلماء بصحة الخلط بين مباحث هذه العلوم » .

وتقول مذكرة جماعة دار العلوم ردا على منهج د. طه حسين ، لقد ذكر الفيلسوف وأنها من مظاهر الحياة الأدبية وترتب على ذلك دراسة سقراط وأفلاطون من قدماء اليونان ، ولو كان كل ما يمد مظهرا من مظاهر الحياة الأدبية يجب دراسته في تاريخ الأدب العربي ، ما بقي شيء من علم ، ولا فن . ولا صناعة لا يتعرض له تاريخ الأدب العربي ويترجم للمشهورين من رجاله ، على أن سقراط وأفلاطون ، يدرسان يتوسع في المنهج الخاص بالفلسفة وتاريخها فما الداعي الى حشره في منهج الأدب العربي مرة أخرى وتقول الجماعة أيضا عن منهج د. طه حسين : ذكر أثر علم الكلام ، الاسلامي في الأدب العربي ، وساق طائفة من أسماء علماء الكلام كلهم من المعتزلة .

ومما يوجب الأسف ، والدهشة ، أن يعنى المنهج المقترح بدراسة المعتزلة في تاريخ الأدب العربي ، دون غيرهم ، وفي ذلك ما قد يلقي في شعور الطلبة الميل الى مذهب المعتزلة دون غيره ، من مذاهب علماء الكلام ، وقد قال أهل السنة ، وهم كثرة المسلمين ، وجمهرة علماء الكلام الاسلامي في المعتزلة أنهم مارقون يظهرون العقائد الفلسفية في لباس من الجدل في الكلام .

وتمضي جماعة دار العلوم في تنفيذ المنهج الذي اقترحه د. طه حسين لدراسة الأدب في التوجيهية فتقول : اقترح العميد حذف قواعد النحو ،

والبلاغة ، بناء على أن ما أخذ منها في السنوات الأربع يعد كافياً ، وهذه مناقضة صريحة لما ورد في المنهاج المعدل ، وتنتهي جماعة دار العلوم في مذكرتها التي اعترضت بها على المنهاج المقترح من الدكتور طه حسين بما يلي : لا ندرى ما حفز الدكتور الى اقتراحه ، بعدما ظهر له من استعداد أساتذة اللغة العربية من أبناء دار العلوم لمواجهة هذا المنهاج ، والتغلب على ما وضع فيه من شذوذ وتكلف وهل لذلك علاقة بما جاء في العبارة الختامية لكلام العميد اقتراحه الغريب ومن قوله : واضح أن هذا البرنامج قد يعجز أساتذة التعليم الثانوى ههنا كبقية المنهج الأولى بالسنة التوجيهية ، لم يعلن ما أخفاه من نيته في نصيحته بوجوب اصلاح برامج التعليم في المعاهد ، التي تخرج أساتذة اللغة العربية ، بحيث يصبحون قادرين على تعلم هذا النحو من الأدب ، فقد بان حينئذ ما حاول العميد أن يخفف من نياته وظهر أن المسألة ليست مسألة وضع منهج ولا مصلحة تعليم ، ولا اعدادا للجامعة ، ولا لفهمها ، وانما المسألة كلها دائرة حول أساتذة اللغة العربية في المدارس الثانوية والتبرج الجريء بتقدير صلاحيتهم لدراسة الأدب أو عدم صلاحيتهم ، والاستدراج من جراء ذلك الى الوقوع في هذا الشذوذ الذي لم يسبق له مثيل في مناهج التعليم لا نظير له في مدارس العالم ، ولا ندرى كيف ساغ لصاحب الاقتراح ، أن يعرض مصلحة التعليم في البلاد لمثل هذه الأغراض التي لا تخرج عن الرغبة الجائرة في اغتصاب ما لأساتذة اللغة العربية من الملكات المكتسبة بطول المران ، والتجربة ، والاستفادة الحقة من حسن اعداد المربين للتوفر ، على دراسة اللغة العربية وآدابها ، وحمل أمانتها ، والاضطلاع بحمايتها ، والدفاع عنها ، والاجتهاد في تزويدها بكل ما يساير الحضارة في هذا العصر ، والتعدي على اختصاص وزارة المعارف في الاشراف الكامل ، على هذه السنة التوجيهية ، التي هي جزء متمم لمرحلة الثقافة العامة في الدراسة الثانوية ليصل من وراء ذلك الى غرضه » .

على أية حال ان المعركة الادبية ذات المستوى العالي التي نشبت بين دكتور طه حسين وجماعة دار العلوم ، لا يجب أن تنسينا معارك د . حسين هيكل باشا .

وعندما تعود الى معارك د . هيكل في وزارة المعارف ، آسف وزارة المعارف يتبين لنا - بدون جهد - أنه تحول من وزير للمعارف ، الى وزير للمعارك ، أو أنه حول وزارة المعارف الى وزارة للمعارك ، والدليل على ذلك أنه لم يكد يترك وزارة المعارف ، حتى تغيرت أمور كثيرة حظيت باهتمامه ، بل تم نقل بعض الذين عاونوه في شئون وزارته ، ومن بينهم الاستاذ محمد حسن العشماوى الذى تولى بدلا منه فور استبدال وزارة محمد محمود باشا بوزارة على ماهر باشا ، الدكتور عبد الرازق السنهورى ، كوكيل لوزارة المعارف ، وقد كان

بين المارك التي خاضها د. هيكل معركة تمصير وزارة المعارف وكانت معركة عنيفة وضارية لأنها لم تكن بينه وبين شيخ الأزهر ، أو كانت بينه وبين أحد زملائه الوزراء ، وإنما كان الطرف الآخر في تلك المعركة ، السراى ذاتها ، ممثلة في علي ماهر ، الممثل للملك فاروق شخصيا .

وقصة تمصير وزارة المعارف ، أو تمصير الثقافة في مصر ، وخاصة تمصير الفنون الجميلة من القصص التي يجب أن نفرّد لها الصفحات ، لقد كان لفرنسا نفوذها الثقافي ، والفني في مصر ، وحتى أثناء اشتداد موجة الاحتلال البريطاني لمصر بقيت بعض المناصب الثقافية حكرا على الفرنسيين ، فمدير دار الآثار المصرية فرنسي ، هو مسيو جاستون ، ومدير الفنون الجميلة مسيو هوت كير . وبعده ريمون ، وقد رأى د. هيكل ، أن يعين مديرا مصرية لدار الآثار المصرية والمتحف المصري ، وأن يكون مديرها الفرنسي الأب دريتون مستشارا فنيا ، ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ، ليتولى هذه الإدارة ، وبينما د. هيكلو يعمل على تنفيذ تلك الفكرة ، حمل اليه الأب دريتون بلاغا موقعا من عدد من خبراء الآثار بمنطقة الأهرام يتهمون فيه الأستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصري بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالمفريات الأثرية في منطقة اهرام الجيزة واستولى من الأموال المخصصة لهذه المفريات ، على مبالغ طائلة لنفسه بأن كان يطلب من العمال التوقيع على أنهم قبضوا مبالغ معينة ولا يكونون هم قد قبضوا تلك المبالغ ، أو لا يكونون قد قبضوا منها الا النذر اليسير .

وأحال د. هيكل وزير المعارف البلاغ الى التحقيق الإداري ، مستغبرا توقيت تقديم هذا البلاغ ، في الوقت الذي كان يفكر فيه في تنظيم الإدارة المصرية ، ويكون البلاغ ضد سليم حسن ، وكيل دار الآثار الذي تهيئه الظروف أو هو يهيئ نفسه ليتولى منصب مدير الآثار ، وبينما التحقيق الإداري يسير في طريقه العادي طلب علي ماهر ، رئيس الديوان من د. هيكل ألا يستبدل بشخص معين في لجنة التحقيق آخر وأصيب هيكل بالدهشة لما طلبه منه على ماهر ، فلقد كان هيكل حريصا على ألا يتدخل في التحقيق بل يتركه في جو من الاستقلال ، ولم يعرف د. هيكل ، ما الذي يقصده علي ماهر بالضبط ، الى أن فوجئ بسليم حسن ، يدخل عليه شاكيا من أولئك الذين يحققون معه متهما إياهم بالتحيز ضده ، ويقترح د. هيكل ، على سليم بك أن تتولى النيابة العامة التحقيق ، فيبادر سليم بك حسن ، بالموافقة سعيدا ، مفتبطا ، ويستمر التحقيق زما غير قصير ، فلما انتهى أحيلت أوراقه الى النائب العام يس بك أحمد ، ويسأل د. هيكل ، وزير الحفائية أحمد خشبة باشا ، عن مصير التحقيق ، فيؤكد له أنه ليس فيه ما يدين سليم حسن ، وكان علي ماهر يسأل يوديا عن مصير التحقيق ، حتى لقد ضاق ذروعا ببطء النائب العام ، وقال عنه : انه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائب العام » .

واستقالت الوزارة ، ولما يتصرف النائب العام في التحقيق ، وبقي سليم بك حسن موقوفاً عن عمله ، لا يتقاضى مرتباً ، الى أن تالفت وزارة على ماهر ، في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ولم يكد مجلس الوزراء ينعقد لأول مرة حتى كان من بين قراراته احالة سليم بك حسن الى المعاش ! •

وكان أحمد محمد خشبة وزير الحقانية في وزارة محمد محمود باشا قد فوجئ في المشاركة في وزارة على ماهر الجديدة ، على أن يلى وزارة الصحة ، لا وزارة الحقانية ، وكان هذا العرض بتلك الصورة قد أريد به احراج أحمد محمد خشبة حتى لا يدخل الوزارة الجديدة ؟ •

أليس هو - أحمد محمد خشبة - وزير الحقانية الذي لم يقبل الضغط على النائب العام حتى يحيل سليم بك حسن الى محكمة الجنايات ؟ •

كل هذه المعارك سواء في وزارة المعارف - وزارة المعارف - أو غيرها من الوزارات أدت الى نتيجة واحدة ووحيدة هي أن الطريق أمام وزارة محمد محمود باشا أصبح مسدوداً وأن محمد محمود باشا ينبغي عليه أن يرحل ، وقد كان •

## الفصل الثالث

### اجبار محمد محمود على الرحيل !!

قلت ان الدكتور محمد حسين هيكل قد تحول من وزير للمعارف الى وزير للمعارك وانه قد استطلاع ايمانا منه بالدور الاصيل لوزارة المعارف ، ان يحيلها الى وزارة للمعارك .. لم يكن الرجل ينتهي من معركة الا ليدخل أخرى ، بل انه كان يخوض العديد من المعارك العنيفة والحظيرة في وقت واحد ، وقد سبق لى أن أشرت الى معاركه مع صديقه الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ المراغى . بخصوص تعيين خريجي المعاهد الأزهرية العليا كمدربين للغة العربية في مدارس وزارة المعارف ، والى معاركه مع على ماهر والسراى بخصوص التخلص من سليم حسن بك رجل الآثار المصرية العالم و .. و .. و نترك الدكتور هيكل نفسه يروى لنا بعض المعارك التى خاضها من أجل استقلال الجامعة وقد كان هو استاذاً في الجامعة المصرية عندما كانت جامعة أهلية .. يقول د. هيكل : « أنا أؤمن باستقلال الجامعة ايمانا عميقا متأصلا في نفسى منذ كنت طالبا بجامعة باريس لذلك لم يدر بخاطرى يوما أن أسوغ اعتلاء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة انه الرئيس الأعلى للجامعة حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه ، وكان هذا طبيعيا وقد قمت بالتدريس في الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت أثناءها - أثناء التدريس بالجامعة الأهلية - بالاستقلال الصحيح وبما يدمغه هذا الاستقلال الى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه ، هذا الى أن استاذى لطفى السيد باشا قد عين مديرا للجامعة من يوم أن أصبحت حكومية في سنة ١٩٢٥ تحرص على استقلالها ، وحافظ عليه حتى لقد استقال من منصبه في سنة ١٩٣١ حين فصل مجلس الوزراء اذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب وظل منصب مدير الجامعة شاغرا الى أن عاد اليه لطفى باشا فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها ، لا جرم أن يكون احترام الاستقلال عندى من المبادئ الأساسية لحياة الدولة العامة وان الأمور لتجرى ، فى مجراها العادى اذا اضرب طلبة الجامعة عن تلقى دروسهم واجتمع

مجلس الوزراء في الغداة فسانني محمد محمود بنشا عما أنا صانع لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي ، وكان الوزراء ينتظرون جوابي فلم أزد على أن قلت أن مجلس الجامعة سيجتمع غدا وسأتوجه اليه وارأس جلسته ، وأنا مفتتح بأنه سيتخذ الاجراء اللازم لاعادة السكينة وعودة الطلبة الى كلياتهم لتلقي علومهم .

وكننت قد فكرت أثر هذا الاضراب في أسبابه ، ودار بخاطري ان عملاء الكليات وأساتذتها يقع عليهم تبعه غير يسيرة فينا حدث وما يحدث من مثله . فاحترام الطلبة اساتذتهم لعلمهم ، وفضلهم ، وما للطلبة من نفة بهم ، وإطمئنان لرأيهم يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم فلو ان الأساتذة بذلوا الجهد لمنع الاضراب عن طريق النصيحة والارشاد لما حدث ، ولو انهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم ان استمر الأساتذة في اللقاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الاضراب ، وبخاصة اذا أشعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقا وبأن لهم في سماعها فائدة تفوقهم ولا يسهل تعويضها اذا حال انقطاعهم عن حسن الاصغاء اليها ، أما أن يكون اضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز بل ذلك تحريض على الاضراب أي تحريض ..

وذهبت الفد فرأست مجلس الجامعة وأدليت الى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت فاعتذر بعضهم بنشور الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم وأثر البعض رأى ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتعود الامور الى نصابها ، وبعد انقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الامور فى نصابها الطبيعى ..

على أن تفكيرى - تفكير د. هيكل - فى مسئولية الأساتذة أدى به الى الانتقال خطوة أخرى ، فلو ان الأساتذة قدروا واجبهم كاملا لاستقامت الامور أكثر من استقامتها فى الوضع الحاضر ، وأول واجب للاستاذ فى الجامعة ان يكرس كل وقته وكل جهده للعلم ، الذى يدرسه ، ينقطع له ، ولا يفكر الا فيه ، ويحاول جهده ان ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديدا يلقي على الحياة العلمية من الضوء ، ما يدعونا الى الشعور حقا باننا نتقدم ، أما ان يكون رجال العلم ، كغيرهم من الموظفين يبطى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم ، وسعيهم الى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بانهم سدنة العلم وحراس محرابه ، ولو ان الأساتذة سلخوا بتفكيرهم وبحياتهم هذا السبيل ، لكان للحياة الجامعية فى نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرية ما يصد أية سلطة عن التعرض له ، لم يكن الاضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال للاسراع الى الرقى المادى

فى الدرجات الوظيفية فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليقومها الوزير فكنت لاحظ أنها تصل يوم يكون رجل الجامعة مدرسا أو أستاذا مساعدا ، أو أستاذا قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانونا للارتقاء من درجة الى درجة ولم تزد هذه السنوات أسبوعا ، بل لم تزد يوما واحدا وكان وزراء المعارف يقومون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد اعتمادا على أن مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس إدارة الجامعة من بعده ، لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى إليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة أن أساتذة الجامعة ومساعدتهم ممن سمح لهم بمنزلة مهنة فى الخارج ، لا يوافقون على أداء محاضراتهم ولا يتهشرون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له ، لذلك سألت بمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة على ، عما إذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان عليها والدرجة التى يطلب ترقيته إليها . . . ولما كان النفي جواب سؤالى طلبت الى جامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته وأذكر مع الشيء الكثير من الأسف أن هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال بل كان بعضها لا يذكر شيئا ، قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل أجازة الدكتوراه .

ويقول د . هيكى ، انه أبدى ملاحظاته تلك الى مدير الجامعة وقتئذ د . على ابراهيم باشا فكان رده على ملاحظاته : أولئك خير رجالنا ولو لم نرقهم ، لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملأ الفراغ العلمى ، الذى يخلفونه وراءهم . .

ويقول د . هيكى انه قال لمدير الجامعة : ما بالناس لا نعتمد على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبدلهم من المال ما يفرهم بالحضور إلينا ؟ . . بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبي ولو كان ذا سمعة عالمية ليحلوا محله ، وليرقوا الى درجته ، ويشرح د . هيكى ان يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينتقل على درجة منه أجنبي وان يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينتقل إليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ، ويعد مدير الجامعة ببحت هذه الفكرة مبدىا وجهة نظره فى ألا يكون الأساتذة الأجانب ذوى كراس دائمة . . بل يكونون أساتذة زائرين فقط تتعاقد معهم الجامعة لسنة أو سنتين ويمكن تجديد عقدهم . .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٤٤٩

ويقرب د. هيكل على ذلك كله بقوله : أكان حديثي في مجلس الجامعة وقراري ارفاق مذكرة بحوث من يطلب ترقية منهم من رجال الجامعة وتكثيري فيما يجب من رعاية الأساتذة واجيهم ، وعدم تخلفهم عن محاضراتهم وحديثي مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب ، أكان في ذلك كله أو في شيء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبي . أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ، ولا أراه اليوم ، فاضرب الطلاب باخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة فإذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعة في شأنه فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لاعادة النظام ، الى نصابه من أن تتولى اعادته سلطات الأمر بوسائلها التي تؤدي كرامة الجامعة حين يستطاع ، تجنب هذا الإيذاء اجراء كالذي لجأت اليه ، والبحث العلمي أساس الحياة الجامعية ومسوغها فإذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجيهم على الوجه الأكمل ، والاستقلال كالحرية أداء الواجب سبيلجه ، والتكفيل باحترامه ، والأمر كذلك في رعاية الأساتذة واجيهم في اللقاء محاضراتهم .

أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب رعاها الجامعات كلها فقد كانت الحياة الجامعية في كل البلاد وفي كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له ، وفي الجامعات الكبرى في البلاد المتقدمة في الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة ، لكن للملاحظة التي أبدعها علي باشا ابراهيم ، قيمتها ، فلا بد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله في غير شأنه واستقلال الجامعة لا ينطه قانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه ، وسموه به فوق كل اعتبار مادي ، أو غير مادي وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمعاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه عند ذلك تسمو مكانة الجامعة لا في وطنها وحده . بل في العالم بأسره .

وعن أسرار مجلس الوزراء ، يقول د. هيكل : بينما كان مجلس الوزراء متعقدا في الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩ اذ عرض علينا رئيس الوزراء محمد محمود باشا فكرة لم تكن تخطر لاحد منا على بال : عرض علينا ان تنضم مصر الى ميثاق سعد أباد ، الذي تعاهدت فيه تركيا والعراق ، وإيران ، وأفغانستان ، أن تعتبر كل اعتداء يقع على احدها واقعا عليها جميعا فهي تتضمن في دفعه بكل قوتها . . لم يخالفني أي شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحى انجلترا وان مبعثها يرجع الى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط . . وقد اعترضت على الفكرة قائلا : ان الدول الأربع المشتركة في الميثاق متجاورة بعضها مع بعض فالدعوى على احدها يعرض سائرهما لامتداد العدوان اليها ، وهنا ثم مصلحة في التضامن لدفع المعتدى ، أما ونحن لا نجاور أيها منها . . بل تبعد أقربها اليها مئات الأميال عنا فلا مصلحة لنا في الانضمام الى هذا الميثاق ، وخالفني في هذا الرأي بعض زملائي الوزراء محتجين بأنه لمصر مصلحة في تكوين جبهة متضامنة في هذا الركن من العالم لأن الحرب في عهدنا أصبحت ميكانيكية



ولأن الطيران الحربي ، أصبح لا يعاً بمئات الأميال ولذلك أيدوا فكرة الانضمام الى الميثاق بمثل القوة التي أيدت بها عدم الانضمام اليه ، شاركتي في ربي جماعة من الوزراء فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فر يقين متعادلين في العدد ، ولم يكن محمد محمود باشا قد أبدى رأيه ، لذلك قال : ان هذه المسألة الخطيرة لا يكفي فيها أغلبية صوت واحد ، لهذا لا أرى أن انضم لأى الفريقين بل أسحب الموضوع من المجلس .. وقد أعجبت أنا بتصرف محمد محمود باشا في هذا الموقف فهو تصرف حكيم غاية الحكمة .

وكانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من الحزبين : انستوريين والسعديين ومن المستقلين ، ولكن الوزراء - كـ يقول دـ هيكـ كانوا لا ينظرون الى المسائل من وجهة النظر الحزبية وفي أحيان كثيرة ، كان بعض الوزراء الحزبيين يلتفتون مع زملائهم الحزبيين ، عند طرح موضوع معين ويلتقون بأراء زملائهم في الحزب الآخر أو يلتقون مع المستقلين في الرأي كنموذج على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبارات الحزبية يقول دـ هيكـ : عرض دـ أحمد ماهر وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الهندوية اعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف جنيه .. فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية وانما هي شركة انجليزية فعلا ، وان كانت مصرية قانونا وكانت تستر وراء اسم أحمد عبيد باشا ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تصرت بالفعل كما انها مصرية بالقانون ، وعهد مجلس الوزراء الى الاستاذ سابا حبشى وزير التجارة والصناعة أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه ، وتقدم سابا حبشى - بعد بحث استغرق عدة أسابيع - الى المجلس مؤكدا ان الشركة ليست مصرية بالفعل ، وان اتسمت بمظاهر مصرية ، وانها لذلك لا تستحق ان تعاونها المالية المصرية ، وكان سابا حبشى وزيرا سعديا ، مع ذلك رد عليه دـ أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة ، واشترك بعض الوزراء في هذه المناقشة ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت وشعر أكثر الوزراء ، ان رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية في منح الاعانة فائز ذلك في رأيهم .. وفي نفس الجلسة - بعد أن تمت عملية التصويت - قدم سابا حبشى استقالته من الوزارة وعندما أعلن محمد محمود باشا ذلك قال أحمد ماهر : يظهر ان سابا بك لم يقتنع بالحجج ، التي قدمتها ، فاطلب إذن تأجيل الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد ، وينظر في هذه الحجج ، ويؤنها في هدوء .

ويقترح دـ هيكـ على الاستاذ سابا حبشى احالة الموضوع برمته الى لجنة القضاء لتبحث الموضوع فان أقرت الاعانة وافق هو عليها ، وان اعترضت على اعطاء الشركة الاعانة ، كان ذلك تقوية لوجهة نظره ، ويوافق الاستاذ سابا حبشى ، على ذلك الاقتراح ، ولا يرفض هذا الاقتراح ، أحمد ماهر ، وانما الذي

يرفضه محمد محمود باشا قائلا : لا بد من الفصل في الموضوع وليفعل سائبا ما يشاء . انتهى لا أقر طريقته في الجلسة الماضية بحال . .

ويقول د . هيكل ، لرئيس حزبه محمد محمود باشا : لكن الأمر ، في هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر باشا ، ويقول محمد محمود : ولو . . وما كان له ان يواجه ماهر باشا بمثل ما واجهه به فالدكتور أحمد ماهر ليس رئيس حزبه وكفى بل هو رجل تفاخر به أية أمة ، ان يكون وزيرا فيها ، ولكن أحمد ماهر يوافق على اقتراح هيكل ويحال الأمر الى بدوى باشا رئيس قضايا الحكومة ويبقى الأمر عنده الى أن استقالت وزارة محمد محمود باشا . .

وكان محمد محمود باشا قد صبر ، وصابر على ما يقوم به على ماهر ضده ، ولكن « للصبر حدود » كما يقولون وقد كان محمد محمود يستطيع ان يقاوم مؤامرات على ماهر كرئيس للديوان الملكي ولكن ان يصبح الملك نفسه من رأى على ماهر فهذا ما لم يستطع محمد محمود باشا قبوله بأية حال من الأحوال .

كان أحمد خشبة باشا وزيرا للحقانية وقد رفض احالة سليم بك حسن ، الى محكمة الجنايات وأوغرت بطانة الملك صدره ضد النائب العام ويس بك أحمد وضد وزير الحقانية أحمد خشبة ، وانتهن الملك فرصة مقابلته لوزير الحقانية فاذا بالملك فاروق يوجه نقدا شديدا الى وزارة الحقانية ، ويتجه أحمد خشبة باشا ، الرجل الحريص ، على كرامته حرصه على حياته الى محمد محمود باشا الرجل الحريص أيضا على كرامة من يعملون معه ، حرصه ، على حياته ويقدم اليه استقالته من وزارة الحقانية ولكن محمد محمود باشا وقد رأى الجو المحيط بوزارته قد اكفهر بصورة لا يمكن الرؤية فيه قال له : لا تتمجل فعما قريب ، تستقيل الوزارة كلها . .

وفي يونيو والوزارة في مصيفها ببولكلي يطلب د . هيكل السفر الى لبنان لقضاء بضعة اسابيع ويوافق محمد محمود على سفر وزيره اذا وافق الملك ، ويستغرب هيكل ما يقوله رئيس الوزارة ذكرت مشورة محمد محمود باشا ليتولى أعمال الوزير النائب ، وهو - أي صاحب الرأي في اجازة النياب ، ولكن محمد محمود المعلم ببواطن الأمور ، يصر على أن يوافق الملك على قيام هيكل بالاجازة ويطلب هيكل من اسماعيل تيمور بك الأمين الأول للملك أن يستأذن الملك في السفر الى لبنان ، ويبلغ اسماعيل تيمور د . هيكل ان الملك لم يأذن بسفره وكان محمد محمود بدوره قد طلب من الملك أن يسمح له بالسفر الى أوروبا للاستشفاء فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة الى بقائه بها ، ويقول د . هيكل ، لم يكن اللجوء صفوا من حول محمد محمود باشا في يوم من الأيام بل كان يواجه شتى المتاعب ، في كل حين وهذه المتاعب كلها تضني الأعصاب ، ومحمد محمود باشا رجل يعيش بأعصابه لذلك تأثرت صحته فلم يكن بعد هذه الشهور الطوال التي قضاها في الحكم على ما ينبغي ، ولقد كان

يخفي عني وعن كثير من الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات ولم يكن يفضي بها لبعض أصفياه إلا في النادر ولقد كان يشعر في هذا الصيف من عام ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه بغير علة تقتضي قيامها ، بل تراكما فكان يزيده شعورا بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

واننى لفي يهر الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثاني عشر من أغسطس اذ لقيته مصادفة فقال لي بعد ان حييته : لقد قلمت استقالة الوزارة .

ولم يدر بخاطري أن أسأله عن سبب تقديمها .. على أننى علمت بعد قليل ان سعيد باشا ذو الفقار كبير الامناء ، جاء الى فنلق وندسور حيث كان ينزل محمد محمود باشا وان رئيس الوزراء طلب اليه أن يبلغ الملك ، استقالته لانه علم أن علي ماهر باشا ، يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه في وزارة جديدة ، وقال رجال القصر ان الملك ، هو الذى أوفد سعيد باشا ذو الفقار يطلب الى محمد محمود باشا ان يستقيل حرصا على صحته ..

ولما علمت أن علي ماهر باشا هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة ذكرت مشورة محمد محمود باشا على الملك عندما اشتد الخلاف بين علي ماهر باشا وكامل البندارى باشا ان يحتفظ الملك بعلي باشا وساءلت نفسى : « أكان ما حدث اليوم ردا للجميل ، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلا أم أن الملك فضل رياسة علي باشا ماهر ، للوزارة على رئاسته للديوان ؟ »

وعن استقالة محمد محمود باشا يقول : الأستاذ عبد الرحمن الرافعي : كان محمد محمود يقيم في مدة الصيف في فندق وندسور بالاسكندرية ففي يوم الجمعة ١١ أغسطس ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق واذا بالتكلم سعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد ، لمقابلته بالفندق ليبلغه رسالة نسامية .. وجاء في الموعد المحدد ، واقضى اليه برغبة الملك في استقالته وكان هذا هو موضوع المقابلة فلم يكده محمد محمود يتلقى نيا هذه الرغبة حتى استجاب لها ، وقدم استقالته الى الملك في اليوم التالي ( ١٢ أغسطس ) بعد أن سلخت وزارته في الحكم نحو عشرين شهرا .

بنى محمد محمود - كما يقول أستاذنا الرافعي - الاستقالة على مرضه وقد كان مريضا معظم المدة التي قضها في الوزارة ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه الى الاستقالة بل كان يزعم السفر الى مرسى مطروح للاستجمام والراحة وأعدت الطوافه فوزية لهذه الرحلة فما ان تمت المقابلة بينه وبين كبير الامناء حتى بادر الى تقديم استقالته ولا غرابة في ذلك فقد جاء الى الحكم ، وبقي في الحكم بأمر من الملك فكان بدهيا أن يعتزل الحكم تنفيذا لأمر الملك وبعبارة أخرى انه لم يستقل لأن مجلس النواب قرر عدم الثقة بوزارته فقد كان مؤيدا من معظم أعضائه وبدا انها شبه اقالة وكان البرلمان في عطلته الصيفية فلم يكن من الأعضاء الا أن قابلو هذه الاقالة بالصمت والوجوم .

ويرى د- ليبب يونان ليبب رزق . ان الصراع ظل بين محمد محمود باشا وبين على ماهر بين مد وجزر وفي نفس الوقت ، كان رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الرجل الى تقديم أولى استقالاته في ٦ يوليو ١٩٣٩ ولكن الملك رفض قبولها وطلب أن يتحمل زملاء الرجل بعض أعبائه مما اضطره الى سحب استقالته . ويضيف د- يونان ، الى الروايات الخاصة باستقالة محمد محمود باشا رواية أخرى ، نقلا عن محمد محمود باشا نفسه - كما تقول الوثائق البريطانية - ان محمد محمود قال للسير لاميسون عند تقديم استقالته انه ليس من سيمب لتلك الاستقالة سوى ظروفه الصحية وانه في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة لم يتمكن من البقاء ، أكثر من ربع ساعة .

وكانت الصحف الصادرة في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ قد نشرت بعض الانباء عن استقالة محمد محمود باشا ومقابلة كبير الامناء له ، وكان من بين ما كتبتة الأهرام :

قلنا منذ بضعة أيام في معرض الخلاف الدستوري وعن الحل المنتظر انه سيلقى فض الدورة البرلمانية تطورات في الموقف السياسي وان الاتجاه ، الذي ستتجه اليه هذه التطورات لا يزال قيد البحث وما كادت الدورة البرلمانية تفض مساء الثلاثاء الماضي والميزانية تقرر على الوجه الذي عرفه القراء حتى تم بحث مختلف الاتجاهات التي يجدر ان يسير فيها التطور السياسي ، واستقر الرأي على خطة معينة ، وكان أمس يوم عطلة ومع ذلك فقد نشطت الشائعات وذاعت الروايات وأصبحت الاسكندرية وأمست وجوها حافلة بالانباء المختلفة وقد بدأت هذه الشائعات تروج مساء أمس الأول على اثر تشرف سعادة الأستاذ محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ بالمقابلة الملكية وقد سألناه عن مقابلاته وعن علاقتها بالموقف السياسي فقال . تشرفت بمقابلة « مولاي » الملك وقد لقيت من جلالاته كل عناية وكل اهتمام بشئون البلاد كبيرها ، وصغيرها . ولم يشأ سعادته أن يزيد على ذلك . . والذي عرفناه ان رفعة رئيس الوزراء ، قد ألغى سفره ، الى مرسى مطروح وكان موعده بعد ظهر اليوم السبت على الطوافنة فوزية وقد عرفت هذا الالفاء رسميا ، على اثر زيارة صاحب المعالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الامناء ، لرفعة رئيس الوزراء في الفندق ظهر أمس وقد علمنا كذلك انه على اثر زيارة معالي كبير الامناء ان رفعة رئيس الوزراء محمد محمود باشا التحس تجديد موعد للتشرف بمقابلة جلالة الملك ليعرض على جلالاته قبول استقالته ، واعفاء من احتمال اعباء الحكم ليتيسر له الانصراف الى العناية الصحية .

وقد جدد منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم « ١٣ أغسطس ١٩٣٩ » موعدا لهذه المقابلة وتقول الأهرام : وينتظر ان يتفضل « جلالة الملك » بقبول استقالة رئيس الوزراء .

وتقول الأهرام : « والمفهوم في النواثر السياسية ان الملك سيعهد الى علي ماهر باشا تأليف الوزارة الجديدة » .

وتقول الأهرام أيضا : ان محمد محمود باشا بعد ان عاد من زحفه . على شاطئ البحر أخذ الوزراء يفدون الى الفندق تباعا واجتمعوا برفقته بعض الوقت وسيجتمعون غدا برئاسة في بولكلي ..

وفي اليوم التالي يجتمع أعضاء الوزارة المستقيلة ، وبعد كتابة الاستعانة يجمع محمد محمود باشا أوراقه الخاصة وكذلك بعض الوزراء ويتوجه محمد محمود باشا الى الملك حيث يستقبله أولا سعيد ذو الفقار وتمتد المقابلة مع الملك من السادسة والنصف الى الساعة ، وبعد أن يخرج محمد محمود من مقابلة فاروق يتجه الى رئيس الديوان الملكي علي ماهر وكان علي ماهر ، قد وصل الى القصر بعد وصول محمد محمود باشا بربع ساعة . ويقول محمد محمود انه قد قام بأعباء الحكم هو وزملاؤه لمدة عشرين شهرا وهذه المدة ليست بالقصيرة ، في عمر الوزارات الديمقراطية ويقول ان المرض قد اشتد عليه وان أطباءه قد نصحوه بالانقطاع عن العمل حرصا على صحته وانه ما كاد يصمم على عزمه ترك الوزارة ، ويقبل الملك منه الاستقالة حتى شعر بتحسّن في صحته بدليل انه بقي ثلاث ساعات في مجلس الوزراء ليصفى بعض المسائل المتعلقة .

ويؤكد محمد محمود باشا ، ان عبثا ثقيلًا قد انزاح عن كاهله بمجرد شعوره بزوال المسؤولية الكبرى التي كانت ملقاة على عاتقه في تلك الأيام العصبية ..

ولكن لماذا كان اختيار علي ماهر لرئاسة الوزارة ، ولم يكن أحمد ماهر ، وهو المرشح الطبيعي لها لانه هو الذي يرأس الهيئة السعدية ويستطيع الحصول - بسهولة - على ثقة البرلمان ؟

لماذا تولى علي ماهر باشا وهو الرجل غير الحزبي رئاسة الوزارة والتي لم يكن له في مجلس النواب نائب واحد ؟ سؤال يحتاج الى اجابة شافية وافية ؟



## الباب السابع

---





## « على ماهر » يغلف « محمد محمود »

● تقول التقاليد الدستورية بل النظام الدستوري المعمول به في كل البلاد التي تحكم حكما دستوريا سليما صحيحا أنه في حالة استقالة الوزارة أو في حالة اقالمتها ، إذا كانت الاستقالة جائزة ينبغي - طالما المجلس النيابي قائم أو في النية الإبقاء عليه - أن يعهد إلى الحزب الذي له ، أكبر عدد من النواب في ذلك المجلس ، أو يعهد إلى الحزب الذي يليه في عدد النواب على أن يضمن هذا الحزب الآخر الحصول على الأغلبية قبل تشكيل الوزارة أما عن طريق تحالفه مع بعض الأحزاب الأخرى وأما عن طريق ضمان أصوات النواب المستقلين ، الذين يشكلون معه الأغلبية البرلمانية ، أما أن يتولى تشكيل الوزارة الجديدة ، رجل من خارج البرلمان ، ليس له صوت واحد في مجلس النواب فذلك ما يعتبر مناقضا لنصوص الدستور ، ولروحه ، على حد سواء .

وفي حالتنا هذه ، التي لم يكن حزب الأحرار الدستوريين يملك وحده الأغلبية البرلمانية ولم يكن حزب الهيئة السعدية يملك وحده أيضا الأغلبية ، كان من الواجب ، مراعاة لنصوص الدستور ، ولروحه أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة إلى واحد من الأحرار الدستوريين ، غير محمد محمود باشا بالطبع أو يعهد إلى رئيس الهيئة السعدية أو أحد أقطابها مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، بحيث يكون من السهل على هذا المرشح لتأليف الوزارة ، أو ذلك الحصول على الأغلبية البرلمانية ، أما أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة إلى على ماهر باشا الرجل غير الحزبي والذي لا يستند في المجلس النيابي نائب واحد ، فقد كان من الأمور الفشادة سياسيا ، ودستوريا .

وليس صحيحا أبدا ما قيل من أن القصر لم يعهد إلى د. أحمد ماهر بمهمة تأليف الوزارة الجديدة لأن الوفد قد ركز الهجوم عليه في بعض القضايا كقضية دعم الشريعة الفرعونية التي يملكها بالإسم ، أو بالقبول ، أحمد عبود باشا ، أو

كفضية البنك التجارى ، او غيرهما من القضايا فلقد كان من المعروف ، أن تركيز هجوم الوفد ، على شخص ما ، يعنى أن القصر يبالغ فى احتضانه ويعتبر ذلك الهجوم العنيف محسوبا له ، لا عليه .

وقد كان فى استطاعة القصر اذا أراد اعمال النصوص الدستورية ، أو الروح الدستورية السليمة الصحيحة ، أن يهدد بـ «نهمة تاليف الوزارة الجديدة مثلا - اذا كان الهجوم على د. ماهر هو السبب - إلى محمود فهمى النقراشى باشا ، نائب رئيس الهيئة السعدية أو أى قطب سمعى آخر ا

كل ما فى الأمر ، على ما فصلنا فى الحلقات السابقة - ان على ماهر ، لم يشأ ، أن يلى رئاسة الوزارة الجديدة التى أعقبت اقالة وزارة مصطفى النحاس تاركا لمحمد محمود باشا ، القيام بمهمة اجراء الانتخابات واعداد البيت وكلها مهام صعبة وقاسية لابد أن ينال كل من يقوم بها - فى الغالب - غضب قطاع من الجماهير - أراد على ماهر أن يلى الوزارة ، بعد أن تكون وزارة محمد محمود باشا قد قامت بمهمة الوزارة القنطرة وبذلك يأكل البيضة مقشرة كما يقولون .

وربما كانت تلك النية ، المتوفرة ضد على ماهر باشا منذ اقالة وزارة مصطفى النحاس هى التى دفعت على ماهر الى بذل قصارى جهده حتى لا تكون لوزارة محمد محمود باشا أية شعبية ، كما أن تلك النية هى التى جعلت على ماهر يبالغ فى مرعطة « وزارة محمد محمود باشا ، كما لم « تتمرط » أية وزارة سابقة .

لم تكن المسألة ، مسألة دستور ، يجب أن يحترم ، أو مسألة تقاليد دستورية يجب أن تراعى بل كانت مسألة مبيتة من القصر أو من على ماهر ، الذى يتحكم فى القصر : هذه المسألة أن يحكم على ماهر علنا ، وعلى رموس الأشهاد بعد أن ظل عشرين شهرا يحكم من وراء ستار .

وأغرب ما فى الموضوع أن على ماهر باشا كان مستعجلا للغاية فى تأليف وزارته الجديدة حتى انه لم ينتظر ، حتى يقدم محمد محمود باشا استقالته أو حتى يتم اتخاذ الخطوات اللازمة ، لدفعه الى الاستقالة بل لقد بدأ يباشر اتصالاته قبل أن يقدم محمد محمود باشا بصفة رسمية استقالته وكان يعرض على بعض أصدقائه الشخصيين للدخول معه فى الوزارة الجديدة التى سوف يؤلفها ، وكان بعض هؤلاء الأصدقاء - وهم فى نفس الوقت ، أصدقاء شخصيون لمحمد محمود - يحملون الى الرجل المريض المتعب « القرفان » أنباء تلك الاتصالات وعندئذ ، ثار محمد محمود ثورة « مضرية » دفعته الى ابداء « قرعه » بصورة رسمية ، وان كان الرجل أدبا منه ، وتبلا لم يشأ ، وهو فى القصر ، لتقديم استقالته ألا يمر بمكتب على ماهر ، بصفته رئيسا لديوان الملك .. الملك الذى قدم اليه الاستقالة المطلوبة .

وقد كان الملك على ثقة مطلقة بأن على ماهر أصلح الناس ، لتولى الوزارة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد . . . وقد كانت ثقته بعمى ماهر ثقة مطلقة !

وقد كانت التقاليد الدستورية لو أريد للتقاليد الدستورية أن تحترم بل كانت النصوص الدستورية ، لو أريد للنصوص الدستورية أو على الأقل ، لروح الدستور أن يكون لها وجود ، كانت التقاليد أو الدستور نصا ، أو روحا ، تفرض على ، على ماهر وهو بصدد تشكيل وزارته ، البرلمانية الجديدة ، أن يتصل برئيس الحزبين اللذين يشكلان الأغلبية في مجلس النواب ، ليخبرهما - ولو من قبيل الشكل ، لا أكثر ، ولا أقل - بأن الملك قد عهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة ، وأنه يطلب معونتهما ! أو تسهيل مهمته الجديدة ، ولكن على ماهر ، كان يرى أنه أكبر من الحزبين الكبيرين ، الأحرار الدستوريين ، والهيئة السعدية ، بل كان يرى أنه أكبر من المجلس النيابي نفسه ! ليس هو صانع المجلس ؟ ليس هو صانع العهد ، من الألف الى الياء ، انه لا يستشير ولكنه يأمر ، فيقطع أمره دون مناقشة !

ولو أن حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية ، كانا يحترمان حق التقاليد ولا أقول النصوص الدستورية ، بل لو كانا يحترمان نفسيهما ، لامتنعا بتاتا حتى عن الدخول في مناقشات مع على ماهر باشا ، بخصوص وزارته الجديدة ، حفاظا ، على كرامة الحزبين التي أهينت ، بل التي كاد يقضى عليها على ماهر ، بنون رحمة ، بل بنون ذوق !

وقد رفض حزب الأحرار الدستوريين الدخول في وزارة على ماهر ، في النهاية ولم يشكل هذا الرفض ، أية متاعب لعمى ماهر ، ولو أن الحزب - ومنذ البداية - قاطع المشاورات ، الخاصة بتشكيل الوزارة الجديدة لكان قد انتقم من على ماهر ، شخصيا ، انتقاما أدبيا كان سيذكر للأحرار الدستوريين .

وكنموذج ، لتصرفات على ماهر باشا ، المرشح لتشكيل الوزارة الجديدة ، ازاء الأحرار الدستوريين والسعديين ، أنقل فقرات من مذكرات د . محمد حسين هيكل ، وهي وحدها كافية لاعطاء صورة حقيقية لتلك التصرفات .

يقول د . محمد حسين هيكل : أزعج محمد محمود باشا ، السفر الى مرسى مطروح يستجم بها بعد استقالته ، وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر خفر السواحل ، تكون أكفل لراحته من القطار ، ومن الطائرة ، ومن السيارة .

وفي عشية سفره اجتمعنا حوله في بهو الفندق ، فذكر لنا أنه يرغب بعمى باشا ماهر رئيسا للوزارة وأنه يوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار الدستوريون ، معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون في مناصبهم ، وأن يشغل أحمد « بك » عبد الغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان باشا معزول وأنه

عهد الى الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ووزير المالية في وزارته ليتقوم مقامه في مفاوضات تأليف الوزارة برئاسة علي ماهر باشا ، وذهبنا صبح الفد الى الميناء ، وصعدنا الى الباخرة وودعنا محمد باشا محمود في سفره ، الى مرسى مطروح وتمنيانا له الشفاء ، وموفور العافية ، وأقلعت الباخرة بالرجل ، الذي شغل مصر عشرين سنة كاملة خادما لها مجاهدا في سبيل سيادتها ، وامتثلاتها ، وكانت استقالته من الحكم ، هذه المرة ، آخر عهده به ، وعدنا الى مكاتب الوزارة في بولكل ، ننتظر ما يكون من تطورات الموقف في أمر الوزارة الجديدة ! وكان الوزراء مقتنعين بأن التآليف سيتم في اليوم نفسه ، أو في الفد ، اذا أراد علي ماهر باشا أن يدخل بعض التعديل على الوزارة ، لكن اليوم انقضى ، وتلاه غده ، ولم يتحدث علي باشا ماهر الى أحد فيما كلف به .

واتصل بي حسين سري باشا بعد يومين يخبرني أن علي ماهر باشا لم يخاطبه وان عبد الحميد بدوي باشا تحدث اليه حديثا غير رسمي ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيرا للأشغال ، ولا يرضى الا أن يكون وزيرا للمالية .

وفي ذلك اليوم استدعى علي ماهر باشا ، أحمد خشبة باشا ، وفاتحه في أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجي « بك » وزيرا للعدل ، ويعرض على خشبة باشا أن يكون وزيرا للصحة ، ودعش خشبة باشا لهذا العرض ، فقد كان وزيرا للعدل أكثر من مرة ومنذ سنوات طويلة كما كان وزيرا للعدل في الوزارة المستقبلة ، وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيرا للصحة ، اذا كان علي ماهر يريد أن يعاونه وزراء فنيون ؟ اليس يعني هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه وأنه راغب في معاونة خشبة باشا بالذات ، أو راغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعا !

ويقول د<sup>و</sup> محمد حسين هيكل : كنا معشر الأحرار الدستوريين نجتمع أكثر من مرة كل يوم في فندق وندسور حينا ، وفي فندق سان استفانو حينا آخر ، وفي مكاتب الوزراء ببولكل أحيانا ، وكنا نتناول في أحاديثنا ما تقف عليه من اتصالات علي ماهر باشا ، ويعلق كل منا بما يمن له ، وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد محمود باشا فسافروا اليه في مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم ، رغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأي أمر ذي بال ، حرصا على صحته .

وقيل لي يوما ان علي ماهر باشا لا يريد أن أكون معه وزيرا للمعارف وذلك لما بيني وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم ، لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين في وزارة محمد باشا محمود ، غير مصطفى باشا عبد الرازق وزير الأوقاف ، ولم يكن مصطفى باشا قد اختلف مع أحد خلائنا

يدعو الى عدم اختياره ، ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على باشا ماهر ،  
لوزارته .

فكرنا - بالكلام للدكتور هيكل - في الموقف ، الذي يجب أن نتفقه ، ولما كان  
محمد باشا محمود قد أتاب عنه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية في  
مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا ،  
وموقفهم من على باشا ماهر واحدا ، وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء ، الى منزل  
النقراشي باشا برمل الاسكندرية ، واجتمعنا بالدكتور ماهر باشا ، والنقراشي  
باشا ، وآخرين من زعماء السعديين ، فانتبهنا الى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم  
واحدا ، فاما أن نشترك ويشتركوا في الوزارة ، واما أن نمتنع ويمتنعوا عن  
الاشتراك فيها .

وفي الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن ابراهيم بك الهلباوي قابل على ماهر  
باشا وتحدث اليه في تأليف الوزارة . والحق عليه في ضرورة اشتراك الحزبين  
فيها ، ثم اننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم ، ان على ماهر باشا ، مستعد أن  
يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين ، هما : هلباوي بك ، وعبد المجيد بك  
ابراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيرا من قبل ، عند ذلك اجتمعنا في المساء  
وتداولنا الرأي فقررنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة  
ينطوي على تجريح صريح للوزراء الدستوريين ، في وزارة محمد محمود باشا كما  
أن اشراك اثنين في الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها . ولذلك قررنا عدم  
اشتراك الحزب في الوزارة وبلغ أحمد خشبة باشا هذا القرار تليفونيا الى  
الدكتور أحمد ماهر باشا .

وفي مساء الغد ذهبت الى مقهى ميامي بالاسكندرية واتخذت مجلسا الى  
جانب نافذة مطلة على البحر ، وانني لهنالك اذ جاء من بلغني ان الوزارة تألفت  
وان السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء وان النقراشي باشا عين وزيرا  
للمعارف ، وانه طرب لذلك أشد الطرب وان على ماهر باشا أنشأ وزارة جديدة  
للسئون الاجتماعية وأسندها الى عبد الرحمن « بك » عزام .

وهكذا نجح على ماهر في أن يقضى على التحالف الذي كان قد قام بين  
الأحرار الدستوريين وبين الهيئة السعدية ذلك التحالف الذي بلغ يوما ما من  
القوة ما جعل الكثيرين يعتقدون ان الحزبين سيكونان حزبا واحدا . . . كما نجح  
على ماهر - في نفس الوقت - في استقطاب السعديين الذين قالوا انهم لم يقبلوا  
الاشتراك في الحكم الا لخوفهم على العهد كله من أن يعصف به على ماهر فيجری  
انتخابات جديدة لا يكون لهم فيها مثلبا لهم وقتئذ في المجلس القائم .

ويقول بعض خصوم السعديين انهم قبلوا الحكم على أمل أن يرثوا وحدهم  
النظام كله بعد على ماهر خاصة وان بعض قياداتهم كانوا يعتقدون أن وزارة على  
ماهر باشا لا يمكن أن تستمر طويلا !!

وقبل أن تنتقل الى الحديث عن الوزارة الجديدة - وزارة على ماهر باشا - يجب أن نقول ان الوفد المصري قد ابتهج جدا لاستقالة وزارة محمد محمود باشا أو لاقالتها ، وكان من بين ما قالته صحفه وقتئذ ، قالت صحيفة الوفد المصري : حم القضاء . ونفذ السهم وأصبحت وزارة محمد محمود باشا في خبر كان ، الى أمس فقط كانت الصحف المأجورة تقول ان لاشي هناك وان الوزارة لم تكن في وقت من الأوقات أقوى وأثبت على البقاء منها الآن ، بينما كانت الاسكندرية ممثلة الأفق بأخبار انتهاء الحكم الصالح واستقالة رئيس الوزراء ٠٠ الى آخر لحظة كانوا يكذبون بل لقد كانت الوزارة في النزاع الأخير ولا يزال مصنع الأكاذيب يستغل للايهام والتضليل ، الى ان تقول صحيفة الوفد المصري : لقد افترض الحكم الصالح ، حتى في تغطية نهايته وحتى في « تكفين » رفاته ليموت كاذبا كما ابتدأ الحياة كاذبا مزيفا شاذا على الطبيعة والتكوين .

أما جريدة « المصري » فقد قالت : أراد الوزراء أن يستروا النكبة المتوقعة لوزارتهم فقالوا انها لا تستقبل الا لان محمد محمود باشا قرر نهائيا العناية بصحته أولا وقبل كل شيء . ولما كانت حالته الصحية لا تساعد مطلقا على القيام بأعباء الحكم فانه يرى ضرورة تخليه عن الحكم .

قال الوزراء هذا وذاك وهم يتنقلون بين مختلف المجالس والأندية وكانت هذه الحركة الغربية في نوعها من جانبهم دليلا على أنهم لم يروا بدا من الاعتراف بحقيقة الحالة المزنة التي صارت اليها وزارتهم لم يلدن أجلها وخلص الأمة منها ، ولقد كانت كابوسا عليها ( ١٢/٨/١٩٣٩ ) .

وفي ١٤ - ٨ - ١٩٣٩ تقول جريدة المصري تحت عنوان « ماثرة كبيرة نسجلها لمحمد محمود باشا » وقد جاء فيها : علم أننا لانعرف للحكم الصالح ماثرة واحدة نذكرها له فقد كانت أيامه أسود من خافية الغراب الاسحم لايتخللها بصيص من نور ولا قبس من ضياء ، ولكن واجب الدقة والأمانة يفرض علينا ان نسجل لمحمد محمود باشا أنه سافر الى مرسى مطروح عقب تقديم استقالته مباشرة وترك حزبه ووزرائه وحدهم على مدرجة من سيول الأحداث والخطوب ٠٠ الى ان تقول صحيفة المصري : رأى الرجل ان من المهانة والمذلة لنفسيته ولكرامته ان يبقى يوما أو يومين ليتوسط لحزبه ولزملائه لدى خصمه ، الذي طعنه في ظهره وكبر عليه ان يقول لعدوه خذ من انصاري خمسة بدل اثنين او خذ فلانا دون فلان ٠٠ لذلك عجل محمد محمود باشا بالرحيل وترك الدار تبكي من شادها وتنعي من بنائها .

وتكتب جريدة الوفد المصري في ١٤/٨/١٩٣٩ تحت عنوان « اما محالفة أو لا محالفة » . وقد جاء فيما كتبت : لقد كان قيام حكومة الانقلاب « تجربة » استعمارية لمحاولة القضاء على استقلال المصريين ، ذلك الاستقلال الذي اعترفت

به بريطانيا العظمى في معاهدة صداقة ٠٠ وقد جاءت هذه التجربة قبل أن يجف المداد الذي كتبت به تلك الوثيقة الخطيرة التي ربطت ما بين الشعبين وأنت عقب الشروع في تنفيذها على أيدي ممثلي الشعب المصري الذين وقعوها أمناء على حقوق بلادهم ، للتخلص من قيامهم على احترامها ، وإزاحتهم من الطريق ليخلو للانجليز وقد كادوا كيدهم ودبروا الغدر بالمعاهدة والشعب الذي ارتضاها والمصريين الذين أجمعوا أمرهم على احترام نصوصها والأمانة التامة في تنفيذها .

أما جريدة الدستور فقد قالت في ١٤/٨/١٩٣٩ تحت عنوان « عميد السياسة المصرية » وكان من بين ما قالته تلك الصحيفة :

هو صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس الوزارة السابقة ، في رأى كاتب المقال الأول لجريدة « الدستور » وقد استهل الكاتب مقاله ذلك بما يلي :

« رجل يطمأن اليه ويعول عليه »

ذلك خلاصة ما يقال في وصف المزايا الخاصة والعامة التي جعلت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عميدا للسياسة المصرية في هذه المرحلة المأثورة من مراحلها الدقيقة .

فالحوادث المصرية كلها قد أظهرت ان هذا الرجل الذي يعتزل الوزارة اليوم رأس من رهوس مصر التي لا يتم بغيرها عمل من الأعمال الخطيرة في تاريخ القضية الوطنية .

فمنذ اشترك في ميدان السياسة المصرية لم يبرم في البلاد أمر من الأمور الجسام الا كان له شأن بارز فيه ، ووزن محدود في ميزانه ، وكلمة مرعية تتجه اليها الأسماع وتشتغل بها الأذهان .

ومضى الكاتب ، فأشار الى ما جرى عليه رفعة محمد محمود باشا في وزارته، وما كان من تعاونه مع من اشتركوا معه في الحكم ، وقال انه :

« بهذا المسلك الحميد قد استحق محمد محمود باشا أن يسمى عميد السياسة المصرية وشيخ الساسة المصريين ، ومبطل على هذا الاعتبار مرجعا لهم وموضعا لاطمئنانهم وتوقيرهم وصديقا للمثقفين والمختلفين منهم ، وعاملا من عوامل التدبير التي يستعان بها حيث كان في الحكم أو في خارج الحكم بلا اختلاف » .

وعند الكاتب ان رفعة محمد محمود باشا ترك المنصب وما أعطي أحدا من الناس سببا مشروعاً للاستياء ، لانه كان سليم التصرف في علاقاته وأعماله ومراميه ، ولا استثناء في ذلك لأحد من المصريين .

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٤٦٥

وتقول صحيفة الإيجيبتيان جازيت في نفس التاريخ ، ان استقالة وزارة  
محمد محمود باشا جاءت فجأة في وقت كان يظن فيه ان صحة رفعة محمد محمود  
باشا قد تحسنت الى درجة يستطيع معها استئناف نشاطه بعد راحة قصيرة ..  
الى ان تقول :

والواقع ان صحة رفعته - على الرغم من تحسنها قليلا - لا تحمل على الأمل  
في العودة سريعا الى العمل . ولذلك رأى أن يستقيل في الظروف الحرجة المالية .  
وهذا ما كنا نتوقعه من محمد محمود باشا الذي طالما برهن على أن صدره يفيض  
غيرة على صالح بلاده .

وبعد أن تحدث كاتب المقال عن المجهود الذي بذلته الوزارة خلال العشرين  
شهورا التي تولت الحكم فيها ، وخصوصا في تدبير المال اللازم لتسليح البلاد .  
قال : ان المستوى النفساني في مصر ارتفع كثيرا خلال الأشهر الأخيرة بفضل أداة  
الحكم الصالحة والحكيمة . وقد ظلت الحكومة سائرة بحكمة وروية في الطريق  
التي اختطتها لنفسها بالرغم من العوامل المعاكسة ، التي ظلت تعترض سبيلها .

وأخيرا لما سادت صحة الرئيس ، ولم يعد في استطاعته إدارة دفة الحكم  
بتوجيه أعضاء وزارته ، بدأت الحكومة تتحول الى مجموعة من الأفراد يعمل كل  
منهم على طريقته دون أن تكون لديهم يد القائد التي تربط بينهم وتنسق أعمالهم  
في سبيل صالح الحكم . فلم ير محمد محمود باشا ، ازاء هذا ، الا أن يتقدم  
باستقالته الى جلالة الملك .

اما صحيفة البلاغ ، المؤيدة للعهد فقد قالت في ١٣/٨/١٩٣٩ :

كل من يعرف شيئا عن رفعة محمد محمود باشا يستطيع أن يكون على  
يقين جازم انه ما كافح الضعف وقاوم الاعياء الا وهو موقن أن مصلحة بلاده  
تتقاضاه هذا الجهد الشاق ، وانه ما استقال الا وهو موقن أن هذه المصلحة عينها  
تحتم عليه رعايتها أن يتخلل عن الحكم لمن هو اصبح بدنا وأقدر بهذا العمل ،  
فما ينظر رفعته قط الى شخصه أو يجعل باله الى منصب أو جاء ، أو تنقصه  
الكرامة حتى يستعبرها من ولاية الحكم ، وقد بلغ غاية ما يبلغه سياسي ، وأحل  
نفسه بشخصيته الكريمة وروحه النبيلة ، وسعته القومية النزوية ، في أرفع  
المنازل وأجل المراتب .

وكل وزارة مصرية استقالت كانت استقالتها لازمة أو خلاف ، أو لانتها  
مهمتها أو لان الوقت حان لتغيير السياسة العامة والأخذ في نهج جديد الا الوزارة  
المحمدية ، فان قاعدة الحكم الحالي باقية كما هي ، والسياسة التي جرت عليها  
الوزارة واجبة الاستمرار ، والنهج لا يتغير ، ولا خلاف هناك ولا أزمة .



وتتكون وزارة على ماهر باشا الثانية على النحو التالى : على ماهر للرئاسة ، والداخلية ، والخارجية ، محمد على علوبة وزير دولة للشئون البرلمانية ، محمود فهمى النقراشى وزير المعارف ، محمود غالب وزير المواصلات ، حسين سرى وزير المالية الدكتور حامد محمود وزير الصحة ، سابا حبشى وزير التجارة والصناعة ، عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ابراهيم عبد الهادى وزير دولة للشئون البرلمانية ، مصطفى محمود الشوربجى وزير العدل ، عبد السلام الشاذلى وزير الشئون الاجتماعية ، عبد القوى أحمد وزير الأشغال ، محمد صالح حرب وزير الدفاع الوطنى ، محمود توفيق الحفناوى وزير الزراعة .

والوزارة الجديدة اعتمدت أساسا على المستقلين ٠٠ تسعة وزراء من بين أربعة عشر وزيرا . أما الوزراء الحزبيون فلم يكونوا يزيدون على الخمسة هم جميعا من الهيئة السعدية ، وقد اعتذر أحمد ماهر عن دخول الوزارة الجديدة لأسباب كثيرة مختلفة قيل من بينها : انه كان على خلاف دائم مع شقيقه على ماهر فى سياسته ، اسلوبا ومنهجيا ، وقيل أيضا انه فضل أن يرأس مجلس النواب بعد المناعب التى واجهته من الوزارة لانه برلماني ، ويفضل أن يعيش مع البرلمانيين ، وقيل أيضا انه كان يعرف أو يستنتج أن وزارة على ماهر لن تدوم طويلا ، وانه أثر ألا يحرق نفسه فى وزارة مؤقتة ، ومؤقتة بمن قصر ، وقيل ، وقيل ، والرأى عندى أن الرجل ، أحمد ماهر ، وفاء منه للرجل محمد محمود قد آثر أن يعتمد على الحكم لان عجلة الحكم قد بدأت تدور بطريقة عكسية ، وهو رجل صريح ، وواضح ثم ان الرجل - وقد عرفت ذلك من بعض المتصلين به - آثر أن يكون اعتمادا على الحكم نوعا من الاحتجاج الصامت ، للطريقة المهينة التى استغنى بها عن خدمات صديقه محمد محمود باشا .

وكان اختيار صالح حرب ، ومصطفى الشوربجى وعبد الرحمن عزام كوزراء فى وزارة على ماهر ، واختيار عزيز المصرى كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى ايدانا ببدء معركة مع بريطانيا ، وقد عبر سير مايلز لامبسون عن مخاوفه من تشكيل تلك الوزارة من هؤلاء الوزراء ، عبر عن مخاوفه فى خطاب بعث به الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية وقتئذ !

وقد كان القصر متأثرا فى ذلك بالاطاليين ، ذوى النفوذ القوى فى القصر ، يرغب فى تجنب مصر ، ويلات الحرب وكانت الحرب على وشك الوقوع ، وكان الايطاليون ، ذوى النفوذ فى القصر على علاقات وثيقة بالدوتشى موسوليني الذى كان يكن قدره كبيرا من الكراهية لبريطانيا ، ولسياستها الأفريقية بنوع خاص !!

وكان على ماهر مقتنعا وبصفة شخصية بان بريطانيا سوف تدخل الحرب وسوف تحت مصر على دخول تلك الحرب ، الى جانب بريطانيا تطبيقا لنصوص

معاهدة ١٩٣٦ وكان على ماهر يؤمن ايماناً قاطعاً - وهذا ما يذكره له التاريخ - مؤمناً الى أبعد حدود الايمان بأن مصلحة مصر في البقاء بعيدة عن أتون تلك الحرب .ولأن على ماهر كان يعرف جيداً أن أية اصلاحات في الجيش المصرى لن تتحقق بسبب معارضة البعثة العسكرية البريطانية المسيطرة على كل أمور الجيش المصرى ، صغيرها وكبيرها ، ولذلك فقد كان أول ما فكر فيه انشاء قوة حربية محلية لا تخضع لسلطان البعثة العسكرية البريطانية ، ونعنى بتلك القوة ، الجيش الم رابط « وهو جيش اقليمى » يتألف من المجندين الذين يزدون على حاجة الجيش العامل ، ولم تنقضى مدة الزامهم بالخدمة العسكرية ومن ينضم اليهم من المتطوعين ٠٠ ومهمة هذا الجيش - فى السلم - تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاج اليه من الجند ، والقيام بما يهدد اليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية - ومهمة هذا الجيش - فى الحرب - القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وانجاد الجيش عند الحاجة ، ومدة الخدمة فى الجيش الم رابط لا تتجاوز ستة أشهر ، ويتولى تدريب الجيش الم رابط ضباط الجيش العامل أو المحالون منهم الى المعاش والاستيداع .

● تحدثنا عن ذهاب وزارة محمد محمود باشا الرابعة ، والاخيرة ورأى الصحافة المصرية على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها الحزبية فى عملية « الذهاب » هذه كما تحدثنا عن مجيء وزارة على ماهر باشا ، الثانية والظروف التى لابتست عملية « المجيء » هذه وأشرنا - مجرد اشارة - الى ما تميزت به وزارة على ماهر من ضم بعض الشخصيات الوطنية التى رأت بريطانيا فى ضمها الى وزارة على ماهر نوعاً من التحدى لها ، كما أشرنا أيضاً - مجرد اشارة - الى حرص على ماهر على تشكيل الجيش الم رابط ليكون قوة الى جانب قوة الجيش المصرى الذى تؤثر فى تسليمه وتشكيله البعثة العسكرية ، البريطانية التى كانت حريصة باستمرار على « تحجيمه » وعدم اعطائه الفرصة للانطلاق ، وقد كان اختيار عزيز على المصرى رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى ، مثاراً للمنازعات بينه وبين البعثة العسكرية البريطانية ، تلك المنازعات ، التى بدأت عندما كان مفتشاً عاماً للجيش المصرى .

واذا كان عزيز على المصرى لم ينجح فى مجابهته للبعثة العسكرية البريطانية عندما كان مفتشاً عاماً للجيش المصرى ، لان وزراء الحرية كانوا ضده ولان رئيس الوزراء لم يكن يريد أن يتطور الصدام بين عزيز على المصرى وبين وزراء الحرية الذين عمل معهم من ناحية وبين البعثة العسكرية البريطانية من ناحية أخرى الا أن الوضع قد تغير مع مجيء وزارة على ماهر : لقد حرص على ماهر على أن يقف الى جانب عزيز المصرى ، وحرص - فى نفس الوقت - على تقليص نفوذ البعثة العسكرية البريطانية . وقد رأى السير مايلز لامبسون أن فى مقدمة

ما استهدفه عزيز المصرى بعد مجيء على ماهر باشا الى الحكم . العمل على نفوذه  
مركز البعثة العسكرية البريطانية فى مصر . وقد كان تشجيع على ماهر باشا  
لعزیز على المصرى فى مقدمة الأعمال التى اعتبرتھا السفارة البريطانية فى مصر  
معادية لبريطانيا والتي من أجلھا نار الحلاف بین على ماهر وبين بريطانيا ، والتي  
حالت بین قيام تعاون وثيق بينهما فى المستقبل .

والجدير بالذكر أن على ماهر باشا عندما سافر الى لندن للاشتراك فى مؤتمر  
لندن لبحث القضية الفلسطينية كان قد تقابل مع المسئولين البريطانيين أكثر من  
مرة وكان هدف على ماهر من تلك المقابلات و « الاجتماعات المكثفة » اقناع  
المسئولين البريطانيين بأنه لا يمكن أبدا أن يوضع فى صف السياسيين المصريين  
المعادين لبريطانيا بل انه فى مقدمة الراغبين فى تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح طيبة  
وانه - أى على ماهر - لا يحمل فى نفسه كراهية للبريطانيين بل انه على العكس،  
مما يشاع عنه صديق لبريطانيا وكان على ماهر باشا أيضا قد حرص على أن  
يوحى للسياسة البريطانيين انه القادم الجديد لحكم مصر ، وان بقاء محمد محمود  
باشا فى الحكم من الأمور الوقتية وانه وحده هو الذى يقرر متى تنتهى مأمورية  
محمد محمود باشا .

ولكن الملاحظات التى أحاطت بتشكيل وزارة على ماهر واختيار بعض معاونيه  
للمشاركة فى تلك الوزارة ، ومحاولة ظهوره - منذ بداية تشكيله للوزارة - بمظهر  
الوطنى المستقل قد أثار مخاوف سير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر  
الذى لم يكن يستطيع للظروف الدولية الخطيرة التى تكتنف العالم أن يعترض  
على رئيس الوزراء الجديد أو على الأقل يعترض على بعض الأعمال التى قام بها  
حتى لا يؤول هذا الاعتراض على أنه تدخل سافر فى الشؤون الداخلية لمصر !

وكان على ماهر - والحق يقال - قد أحسن استغلال ظروف تدهور الحالة  
الدولية ووقوع بريطانيا فى أكثر من مأزق دولي ، بل ان على ماهر لذكائه - ولا أحد  
يستطيع أن ينكر عليه ذكاه الحاد - قد رأى ان بريطانيا لن تحاول أبدا فى تلك  
الأيام التدخل فى شئون مصر ، وخاصة وأن على ماهر - رئيس الوزراء - مؤيد  
الى أبعد حدود التأييد من الملك .

وأصحاب الذكاء الحاد ، يتنجحون دائما ، وباستمرار ولكن عندما يخطئ  
الواحد منهم خطأ فاحشا واحدا فانه يفقد وبسرعة كل ما حققه من نجاحات  
ولذلك فقد نجحت سياسة على ماهر باشا فى البداية فحقق كل ما كان يريد  
تحقيقه ، ولكن تأخير تدخل بريطانيا فى كثير من الأمور ، الداخلية ، التى رأى  
تنفيذها ، ولكن بريطانيا التى صبرت ، على ، على ماهر طويلا ، لم تستطع بعد  
اعلان الحرب ودخولها الى جانب بولندا وضد ألمانيا - لانتظار طويلا على  
على ماهر وكانت الفرصة التى استغلتها أبرع استغلال دخول إيطاليا الحرب الى

جانب ألمانيا وضد بريطانيا فكان ما كان من اصرار بريطانيا - بصورة رسمية  
سافرة - على احداث تغيير وزارى فى مصر ولم تكن وزارة على ماهر قد اكملت  
شهرها العاشر . لقد دخلت بريطانيا الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وأجبر على  
ماهر على الاستقالة كرئيس لمجلس الوزراء - بناء على تدخل بريطانيا - فى  
٢٧ يونيو ١٩٤٠ .

وإذا كان على ماهر قد بدأ منذ اليوم الأول لتشكيل وزارته معركة التحدى  
ضد بريطانيا او ما يمكن أن يسمى بالخروج عن المألوف فى تشكيل الوزارات  
وضرورة استئذان بريطانيا فى كل الخطوات التى تسبق التشكيل الوزارى  
وتواكبه ، الا أنه قد بدأ منذ اليوم الأول تحقيق كل ما كان يريد القصر من  
أفور رفضت تنفيذها ، أو أرجأت التنفيذ وزارة محمد محمود باشا ، وفى مقدمة  
تلك الأمور - وعلى سبيل المثال لا الحصر - إحالة سليم بك حسن الى المعاش ،  
بعد خلافه مع الأب دريتون مدير دار الآثار المصرية ، وبعد أن رفض النائب العام ،  
أو « النائم العام » كما كان يسميه على ماهر باشا إحالته الى محكمة الجنايات  
لأن النائب العام لم يكن يرى فيما نسب الى سليم بك حسن ما يوجب إحالته  
الى محكمة الجنايات فجاء مجلس الوزراء بعد ثلاثة أيام من تشكيله وفى أول  
اجتماع رسمى له - ليحيل سليم بك حسن ، الى المعاش لا الى محكمة الجنايات .

وكان مجلس الوزراء قد عين فى أولى جلساته ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ محمد  
كامل نبيه بك وكيل وزارة الاشغال ، والفريق عزيز على المصرى باشا رئيسا  
لأركان حرب الجيش المصرى وعبد الرازق أحمد السنهورى بك وكيل وزارة  
المعارف - بدلا من العشماوى بك الذى كان يقف الى جانب د. محمد حسين هيكل  
وزير المعارف السابق فى كثير من آرائه واتجاهاته وقراراته ، وحسن مختار  
رسمى بك وكيل وزارة المالية ، والأستاذ عبد المقصود أحمد ، وكيل مساعدا  
لوزارة المالية ، واللواء حسن عبد الوهاب باشا قائدا للأساطيل الجوية !

## الفصل الثاني

### طلعت حرب يلقي جزاء سنهار القصر يقيل رئيس بنك مصر

● كان من أخطر ما أقدم عليه مجلس الوزراء ، فى تاريخه ما استخدمه  
خاصا بطلعت حرب باشا : وادع الدكتور محمد حسين هيكل يروى قصة مجلس  
الوزراء الجديد مع طلعت حرب بقول د' هيكل :

أثارت احالة سليم بك حسن وجماعة من كبار الموظفين الى المعاش ، على  
هذا النحو ، المفاجيء دعشة الناس ونسيات الصحف ، لكن أهدأ أجل خطرا  
كان أكثر لغتنا للنظر ، فقد استدعى حسين سرى باشا وزير المالية محمد طلعت  
حرب مدير بنك مصر ، وتحدث اليه فى مركز البنك ، وفى دقة هذا المركز دقة  
توجب على الحكومة ان تتدخل لمصلحة المساهمين فيه وأصحاب الودائع ، وطلب  
اليه ان يتنحى عن ادارة البنك وترامى الى الناس هذا النبا ففتحوا عيونهم واسمعة  
من الدهشة ، فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ، وهو الذى انشأ  
شركات البنك ، واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعدها  
من قبل ، وهو لهذا موضح تقدير الشعب واكباره ، واجلاله ، افيعامل رجل  
خدم بلاده أجل خدمة على هذا النحو المهين وهو المدير ، بكل اكرام ، وتقدير ؟  
وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ، ما تولى الناس جميعا . لقد كان بنك مصر ،  
يعانى فى هذه الفترة أزمة تعانيتها المنشآت المالية جميعا ، بسبب الازمة المالية  
الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين لكن الرجل لم يكن يحسب ان  
الأمر ، يصل بالحكومة الى أن تعامله هذه المعاملة وهو فى نظر الشعب أكبر من  
وزير ، وأكبر من رئيس وزراء لانه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية الكبرى  
والشركات التابعة لها باقدامه فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقه هو الا الله  
وهو لم يتهم يوما فى ادارة البنك ، ولم ترق الى نزاعته شبهة ، وبعض الرعاية  
من جانب الحكومة للبنك كقيل بان يعاونه على تخطي هذا المركز الذى لم يبال

من الندقة ما يريد وزير المالية ان يصوره ، لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه وللحكومة في البنك ودائع ضخمة اذا هي فكرت في نقلها الى بنك غيره ، عرضت سمعة البنك للخطر . اى عرضت كيان البنك للخطر ، والبنك هو طلعت حرب ، هو سمعته ، وهو حياته . وهو تاريخه الباقي ، لن تستطيع الايام محوه ما بقى البنك دائما ووزير المالية حاسم قاطع في طلبه . ان يتنحى منشاء البنك عن ادارته . وهو يضرب له موعدا - ثلاثة ايام - ليتلقى جوابه وهذا الموعد انذار نهائى معناه ان ينزل طلعت على الحكم . او ان تقف الحكومة من البنك موقف المحصم .

ما عسى تكون المخاطر ، التى مرت بنفس طلعت خلال الايام الثلاثة التى ينتهى فى آخرها هذا الانذار النهائى وكيف قضى الرجل هذه الايام الثلاثة وهو يفكر فى النزول عن عرش مصرفه بعد ان اقام قواعده وبعد ان قضى فيه وفي شركاته عشرين عاما كان أثناءها مقصد العشرات والمئات والالوف من المصريين شبابا وشيبا ، رجالا ونساء . أغنياء . وفقراء . وكان أثناءها صاحب الكلمة المسموعة ، والرأى النافذ .

لقد ذهبت اليه قبل ذلك ياسايع اجابة لرجاء من احمد ماهر باشا وزير المالية أحده في وسيلة يقترحها لدعم البنك فكبر عليه ان يسمح ان البنك في حاجة الى دعم وأخبرني أن كل شيء يسير على اقوم طريق ، أما وهو اليوم بازاء هذا الانذار من وزير المالية الجديد فلا مفر له من أن يتخذ قرارا اما بالتخلي عن ادارة البنك واما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف المحصومة . وأثر الرجل ، أن يتخلى عن ادارة البنك ابقاء على تاريخه فبلغ وزير المالية رايه . قبل انقضاء الموعد ، المحدد ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفي باشا مديرا للبنك مكانه وتخلي كذلك فؤاد بك سلطان ، عن مركزه . بصفته عضوا منتدبا عن مجلس الادارة وحل محله عبد المقصود أحمد ، وقبل ان تحدث عن طلعت حرب وعن الظروف التى أدت الى التخلص منه ، نحب ان نشير الى « استقبال » الصحافة لوزارة علي ماهر ، بعد أن تحدثنا ، عن « توديع » الصحافة لوزارة محمد محمود وسوف نختار « عينات » قصيرة ، وموجزة ، لما نشرته الصحف المصرية ، عن وزارة ، علي ماهر وعن علي ماهر أيضا .

اشارت صحيفة الدستور الناطقة باسم الهيئة السعدية - ١٩٣٩/٨/٣٠ - الى أن الوزارة خلت من الاحرار الدستوريين كما اشارت الى « أسف » رئيس الوزراء ، لذلك ، وأسف الكثيرين وقالت أيضا : اذا تيسر للجميع بما يتضافرون عليه من الخدمة العامة ، والأعمال النافعة ان يتبادلوا الثقة والتأييد ففى ذلك تعويض حسن . لما كان منتظرا من مشاركتهم الفعلية في توجيه تلك الأعمال « ومضى كاتب مقال الدستور يقول : ان أعضاء الوزارة البرلمانيين من النواب والشيوخ قليلون : ولكن الدستور المصرى ، وبعض الدساتير الأوربية ، الراقية

لا نوجب اختيار الوزراء جميعا من النواب والشيوخ ، الى أن يقول كاتب المثال : ولكننا لا نرى ما يمنع التوفيق بين المطلبين والجمع ، بين الكفاءة والنيابة في وقت واحد قياسا ، على ما حصل عندنا ، أكثر من مرة وقياسا ، على ما يحصل في البلدان الدستورية العريقة التي يتفق فيها أحيانا أن يتخلى بعض النواب عن دوائرهم من يراد الانتفاع بهم في سلك الوزارة من ذوى الكفاءات أو ذوى المكانات وقد دلت الوزارة على عظيم رغبتها في احكام الصلة بينها وبين المجلس باشتغالها على عضوين بارزين أحدهما لمباشرة الشئون البرلمانية في مجلس الشيوخ ، والآخر لمباشرة هذه الشئون في مجلس النواب ، ويختتم كاتب الدستور مقاله بقوله : هذه العناصر ، الجديدة في الوزارة الماهرة هي العناصر التي عرفتها ميادين الوظائف وميادين البعثات السياسية فنحن نستقبلها بالرجاء وننتظر منها السداد في صياغة مصالح البلاد وفي مقدمتها أعلى وأنفس مصالح بنى الانسان الحرية والاستقلال \*

أما جريدة المصرى فتقول تحت عنوان ، المحسوبيات العليا : وظائف يخلق للاشخاص لا رجال يخلقون للوظائف : يقول المصرى : ظهر أن جميع الوزراء الجدد - فيما عدا اثنين - هم موظفون عاديون من محافظ ، ومهندس ومدير مصلحة ، ومدرس ، أما باقى الوزراء فهم بلا شك من أضعف أعضاء الوزارة المستقبلية .. وفتح المصريون عيونهم وحدقوا فلم يروا كفايات بسل وقعت أبصارهم على مفاجآت تجعل الوزارة الجديدة جديدة بأن تكون أعجوبة بين الوزارات ، وأعجب ما في الوزارة أن صاحبها لم يجترأ، بشكيلها من طائفة المواطنين الذين تعج الحكومة بالملئات من أمثالهم ولكنه خلق ثلاث وزارات جديدة لثلاثة وزراء جدد ، واستحدث لهم اختصاصات ما أنزل الله بها من سلطان \*

ثم قالت جريدة المصرى : هذه أعاجيب لا نرى لها مثيلا في بلد غير مصر ، ولا في وزارة غير الوزارة الحاضرة ولا نعرف لها قياسا ، ولا سابقة : ونحن أمام تفسير واحد ، هو أن هذه الوزارات قد خلقت خلقا ، لأشخاص أريد التحايل على ادخالهم في الوزارة لتسيير أمر تشكيلها أو لارضاء الصداقة ولكن على حساب ميزانية مصر المسكينة التي عجزت عن الضرورات فأصبحت نراها في عهد ماهر باشا ، تنسج لما تضيق عنه ميزانية بريطانيا العظمى \*

وإذا لم تكن هذه هي المحسوبة ، العليا ، المضاعفة بكسر العين وفتح الفاء في وظائف الدولة الأساسية فما هي المحسوبة اذن ، وكيف تكون ؟

وقالت جريدة « البلاغ » معلقة على انشاء وزارة للشئون الاجتماعية ، وهي إحدى الوزارات الجديدة التي انتقلت ( جريدة المصرى ) على ماهر ، على استحداثها ضمن الوزارات :

« ان الأمر في الشئون الاجتماعية كان مفرقا مبعضا ، بين وزارات ومصالح شتى وان هذه الشئون لم تكن تعد من المهام الأساسية لوزارة من الوزارات

فالتعاون ليس مهمة أساسية لوزارة الزراعة ، وشئون العمال ورفع مستواهم واستحداث أسباب الترفيه لهم فى أوقات الفراغ لم تكن عملا رئيسيا لوزارة التجارة والارشاد والدعاية والتثقيف والمحاضرات ، وما الى ذلك عمل ثانوى للوزارة التي كانت تعنى به ، وهكذا ، ومن أجل ذلك لم يكن مستغربا ألا تشعر وزارة معينة ان عليها واجبا يتحتم أدائه على وجه السرعة وينبغى تقديمه على كل ما عداه مما تقوم به من أعمالها الرئيسية ، ثم ان هذه البعثة للمصالح والشئون ، على وزارات كثيرة لم يكن من شأنها أن تسهل التعاون على خدمة الأغراض الاجتماعية وتنسيق الجهود فى سبيلها » .

ومضت « البلاغ » تقول عن الوزارة انها « أوجلت من أول لحظة لتقليدها الحكم ، شعورا بين موظفى الدولة بأن العمل مطلوب منهم بأقصى قوتهم . وشعورا خارج دوائر الحكومة ببشائر نشاط سيكون له أثره الحميد فى حركة العمل والإنتاج ، وفى روح الأمة على الصوم » .

وكانت مجلة الاثنين قد اتجهت الى ما اتجهت اليه جريدة المصرى من انتقاد انشاء وزارات جديدة وتعيين وزراء جدد ، وكان من بين ما قالته فى هذا الخصوص : للمرة الثانية اتجهت النية الى زيادة عدد الوزراء فى مصر بانشاء وزارات جديدة وتعيين أشخاص وزراء دولة ، وهذه بدعة نعيذ مصر ، من ضرورها وويلاتها فالزيادة فى مناصب الوزراء ، لا توجبها حاجة العمل ولكن انذى يوجبها ارضاء الأشخاص الحزبيين على حساب أموال الدولة وليس يجمل أحد ما ينعم به الوزير فى مصر ، من مميزات وخصائص ، فهو يقبض مرتبا ضخما ويمنع سيارة فخمة وتكون أكثر مرافق الدولة فى خدمته ولا يكاد يوجد شعب ناهض يرضى أن يتفصل كواهل دافعى الضرائب لينعم بعض الأشخاص بالمناصب العالية .

ان الواجب اليوم يفرض النقص فى عدد الوزراء لا زيادتهم فثمة وزارات يمكن أن يشرف عن اثنتين منها وزير واحد ، وفى أكثر العهود الماضية كانت تقلل إحدى الوزارات من غير وزير ، يقوم على شئونها وزير منتعبد ومع ذلك فما رأينا عجزا فى ادارة شئونها .

وعرضت جريدة « المقطم » فى افتتاحيتها لما أذاعته جريدة « الدلي هيرالد » من أن « على ماهر باشا قد يحكم مصر بدون برلمان » فنتفه وقالت :

« ولا ندري لماذا يرمى الى على ماهر باشا احتمال الانفراد بالحكم بغير برلمان وقد كان من أبرز أعضاء اللجنة التى عنيت بوضع الدستور وتولى إعادة النظام البرلماني أثناء وزارته الأولى ومهد السبيل للانتخابات وابتكر أسلوبا



لانتخاب مجلس الشيوخ بسرعة حرصا على مقتضى الدستور فى أمر الوصاية على العرش . وبين أعضاء وزارته الحاضرة وزراء شديرو الايمان بالعمل البرلمانى ونظام الحكم النيابى .

ولكن لماذا نعتب على جريمة انجليزية اذا اشارت الى احتمال وقوع هذا الامر ونحن ما برح بعض صحفنا يردد انباء العزم على حل هذا المجلس أو ذاك من البرلمان أو حل البرلمان كله مع ما فى هذا التردد من خطر حقيقى بما يقلل من هيبة البرلمان وتأثيره ويخلق حوله جوا غير صالح .

وانتهت من هذا الى قولها :

« لهذه الاعتبارات وسواها لا يمكن أن يخطر ببالنا أن سياسيا عبقريا كصاحب المقام الرفيع على ماهر باشا يخطر له أن يحكم بدون برلمان وخصوصا فى هذا الأوان ولا سيما بعد ما أعربت مصر عن مشيئتها من هذه الناحية غير مرة اعرابا صريحا لا يشوبه غموض ولا إيهام » .

وقالت جريمة « البورصى » فى مقال بهذا العنوان :

وعندما عرف الناس أن على ماهر باشا قد دعى الى تولي الحكم جاش الأمل فى جميع القلوب ، فان الجميع يعترفون لرئيس الحكومة الجديد بصفات بارزة . نعم انه ليس بالرجل الساحر الذى يستطيع أن يسوى جميع المشكلات بعصاه السحرية : فلن يستطيع على ماهر باشا أن يرفع أسعار القطن الحاضرة لتقلبات الأسواق العالمية ولن يستطيع تخفيض النفقات العسكرية أو تخفيض الضرائب عن الممولين ما دامت الازمة الدولية تهدد العالم . فيجب عدم التماذى فى الأمل والتفاؤل لئلا يعقب ذلك شيء من خيبة الأمل .

ان الفلاح لم يسمع ولم ير حتى الآن الا وعودا . فان جميع خطب العرش علته بأجمل الوعود ولكنها كانت تذهب هباء مع الريح . اما اليوم فيخيل الى انه قد صحت العزيمة على تحقيق شيء من آماله . فان الوزارة منذ أول اجتماع عقده قد اهتمت بشئون الفلاح وأخيه الزارع » .

وتابعت الجريمة المشار اليها كلامها فقالت :

ان الكتاب المرفوع من رئيس الحكومة الى جلالة الملك يسطر برنامجا تدريجيا ولكنه كثير النفقات ، وليس من شك ان فى الوقت الحاضر ، وحالة العالم الاقتصادية على ما هى عليه قد بلغت الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى يدفعها الممول المصرى مستوى لا سبيل الى تجاوزه بلا خطر ، لذلك قوبل تصريح الرئيس بمزمه على الاقتصاد فى النفقات بكثير من الارتياح » .



● وانتقل بعد هذا العرض السريع ، لاستقبال وزارة على ماهر ، الى الحديث عن طلعت حرب التى عاملته وزارة على ماهر أسوأ معاملة بسكن أن

يعامل بها مواطن عظيم لعب أخطر الأدوار في تاريخ مصر ، السياسي والاقتصادي .  
والغريب ان الجانب الاقتصادي في شخصيته وهى جوانب هامة وخطيرة وقد لا يعرف الا القليلون  
جدا ان كتابا لطلعت حرب عن المرأة ، أحدث دويا هائلا وكان اسمه « تربية  
المرأة والحجاب » وقد طبع في عام ١٨٩٩ م - ١٣١٧ هـ وكان في ١٤٠ صفحة  
من القطع الكبير . وقد صدر طلعت حرب غلافه بكلمات خالدة من بينها قول  
الرسول عليه الصلاة والسلام « ان لكل دين خلفا ، وخلق هذا الدين الحياء »  
وقول على بن أبى طالب كرم الله وجهه « أكفف ابصارهن بالحجاب فشفة الحجاب  
خير لهن من الارتياح » وقول فاطمة رضى الله عنها « أصلح شيء للمرأة ألا ترى  
رجلا ، ولا يراها رجل » وقول الحسن بن علي رضى الله عنه « لا تدعوا نساءكم  
يزاحمن الصلوج في الأسواق ، قبح الله تعالى من لا يفار » .

وقد جاء في مقدمة ذلك الكتاب الفريد في نوعه : كثر في هذه الأيام  
البحث والكتابة في حالة المرأة ، وما يجب عليها ولها وفي طرق تعليمها ، والفضل  
في فتح باب هذا البحث لكتاب تحرير المرأة الذي وضعه حضرة الفاضل قاسم  
بك أمين الذي يقول فيه : ان المرأة مساوية للرجل ، من جميع الوجوه وان  
الرجل ظالم لها في حقوقها ، ويبحث فيه على تربية المرأة ، وتعليمها كما يتعلم  
الرجل سواء بسواء ويقول يلزوم رفع الحجاب ، ووجوب الاختلاط لأن حجاب  
المرأة ، وعدم اختلاطها مما يقيد حريتها التي منحها الله أياها ويمنع من قيامها  
بالعمل المكلفة به في الهيئة الاجتماعية الى آخر ما يدعو اليه . ، ولم يكد يظهر  
هذا الكتاب في عالم الوجود حتى أشيع في بعض الجرائد ، انه تالفت لجنة في  
مصر ، تحت رعاية عظيم بها لتحرير المرأة الشرقية على الطريقة التي أشار  
اليها حضرة المؤلف في كتابه واخذ الناس من ذلك الوقت يبحثون في موضوع  
الكتاب وما احتوى عليه من أفكار ، وأمان ، ولقد انقسموا حزبين : حزب يرى  
رأى المؤلف وهم قلائل يمدون على الأصابع والحزب الآخر وهو الأعظم عددا  
أجمع على استهجان ما ورد بالكتاب ، ويقول انه يدعو الى بدعة في الدين لا في  
العوائد فقط ، وكلا الحزبين سلم ولله الحمد بأن الدين لا يمنع مطلقا من تعليم  
المرأة وتربيتها وتهذيبها بل هو يحض على ذلك ويأمر به ولكنهما يختلفان  
فيما ينبغي أن تتعلمه المرأة وفي طريقة التعليم والتهذيب .

ولما رأينا - هكذا يقول طلعت حرب - هذا الجدل والكفاح بين فريقين يعزى  
كل منهما قوله بالشرع ، ويقول ان الحق والدين في جانبه ، ورأينا انه لم يكد  
يخلو مجتمع من الكلام في هذا الموضوع تاقت نفسنا الى البحث ، والتنقيب  
والدخول فيه ، ونحن نعرض على القراء نتيجة بحثنا فان أخطانا فلنا من حسن  
النية ما نرجو معه غفران سيئات خطئنا وان أصبنا المرمي كما نظن فلسنا نسأل  
على عملنا أجرا فنقول : « أول شيء طرأ ، على ذهننا حين قرأنا الكتاب ورأينا  
الناس أخذت « تسبق » حضرة المؤلف بالسنة حداد ، ويحملون عليه وعلى كتابه

حملات لم نتعودها على مؤلف غيره من قبل ، انه لا بد من الأمر من شيء مهم حمل الناس على ذلك اذ لا يمكن أن يجتمع كل الناس على ضلالة ولا يخفى ان السنة الخلق ، أقلام الحق ، فأخذنا نسال ، ونسأل ونبحث ، وتنظر ، حتى علمنا ان معظم هياج الرأي العام على حضرة المؤلف ناتج مما هو راسخ في اذهانهم من أن رفع الحجاب ، والاختلاط كلاهما أمنية تتمناها أوروبا من قديم الزمان لغاية في النفس يدركها كل من وقف على مقاصد أوروبا بالعالم الاسلامي ، ويقولون ان لأوروبا مطامع قديمة ومآرب في النفس يظهرها زيادة التقرب بين العالمين الشرقي والغربي ، حتى أن بعض امراء المسلمين اتخذ هذه المقاصد ذريعة يتقرب بها الى بعض دول أوروبا في نيل مآربه ، ومن ذلك ان اسماعيل باشا خديو مصر الأسبق لما كانت نفسه تميل الى الاستقلال وتكوين مملكة مستقلة بأفريقية يحكمها هو ومن يأتي بعده من اولاده . كان عاملا على جذب دول أوروبا اليه لتساعده على تحقيق أمنيته في مقابلة تحقيق أمينتهم بأن يدخل العادات الأوروبية بين امته مما كان يظنه سهلا المنال حتى أنه كثيرا ما كان يتظاهر ويقول ان مصر قطعة من أوروبا وان أخلاق المصريين وعواظهم التي ورثوها ستصبح بمساعيه بعد قليل مماثلة لموائد أوروبا وأخلاقها ليكون له من ذلك وسيلة يتقرب بها اليهم .

ويقول محمد طلعت حرب : اني أجل حضرة الفاضل قاسم أمين من أن يكون له غاية من وضع كتابه خلاف حب الخير والارتقاء ، لأمته كما هو ظاهر ، من كلامه عن تربية المرأة فانه وصف حالتها اليوم أحسن وصف ، وقال بوجود تربيته تربية تهذب أخلاقها ، وتقوم نفسها ، فلحضرتة مزيد الشكر على ذلك وسيرانا في هذا الكتاب داعين الى مثل دعوته رافعين صوتنا مع صوته لعل دعواتنا تخرق تلك الأذن الصماء فيهتم القوم بأمر هذه التربية وننال ضاللتنا التي ننشدها وهي تحسين حالتنا ، وما على الله بعزیز ، واننا مع موافقتنا لحضرته على هذا المبدأ نخالفه في غيره فنستسمحه العفو ، عما يجده خلال بحثنا من المخالفة والمباينة في الرأي والفكر فحضرته حر ، ولا نخاله الا أن يحب كل حر الفكر .

ويقول طلعت حرب : ولكي يطابق الاسم مسماه سميننا الكتاب « تربية المرأة ، والحجاب » وهو اسم كنا نتمنى أن يجعله حضرة قاسم به أمين عنوانا لكتابه فانه أولى وأليق به من اسم « تحرير المرأة » ، حيث ان المرأة المسلمة بشهادة حضرته قد خولت لها الشريعة السمحاء منذ نحو ثلاثة عشر قرنا . حقوقا وامتيازات لم تحصل زميلاتها الفرنجيات على جزء يسير منها الا من عهد غير بعيد ، وهي الآن قد زادت حريتها على الحد الشرعي .

ويورد طلعت حرب في مقدمة كتابه العبارة المقررة « اذا هفا اليراع هفوة ، فالغرض مما تقدمه الجوهر لا العرض وجل غرضنا المشاركة في البحث توصلا للحقيقة التي هي ضالتنا جميعا فما تزاوجت الظنون على شيء الا وانكشف » .

وفى الفصل الثالث من الكتاب الذى خصصه طلعت حرب ، للحجاب يشير المؤلف الى قول الرسول صلوات الله عليه وسلم : ان الله اذا أراد ان يهلك عبدا نزع منه الحياء ، والى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان لكل دين خلقا ، وخلق هذا الدين الحياء » وتحت عنوان الحجاب أعظم فائدة للغة يشير الى ما قاله أحمد زكى بك سكرتير نائى مجلس النظار فى كتابه « السفر الى المؤتمر » ان المرأة بعد كل تهذيب أراها ضعيفة ميالة أكثر من الرجل لداعى الشهوات والتفانى فى الملاذ ، فالواجب ان تكون لهن الحرية الممنوعة فى الطعام فان التعليم ليس بقادر ان ينزع منهن هذه الأميال وان نزع منهن الحرافات التى يثبتنها فى عقول الأطفال « كما يقول طلعت حرب » لذلك حافظ المسلمون ، على الحجاب . وحذروا من نزعها فكان الصعابة رضى الله عنهم يسدون المنافذ والثقوب ، التى فى الجدران لئلا يطلع منها النساء على الرجال أو الرجال على النساء وقد رأى معاذ امرأته تتطلع فى الكوة فضر بها وكان على كرم الله وجهه يقول : « أكف أبصارهن بالحجاب فان شدة الحجاب ، خيرا من الارتياب » ، ويشير طلعت حرب - فى هذا الباب الى قول عائكة امرأة الزبير ، لما قعدت عن الخروج وسألها زوجها ألا تخرجين يا عائكة . . لقد قالت : كنا نخرج اذ الناس ناس ، وما بهم من بأس وأما الآن فلا .

ثم ينهى طلعت حرب هذا الفصل بقوله : فهل بعد هذا دليل وإثبات على ان الحجاب دافع ، أو هاما ، وارتيايا وشكوكا ، وحسن حصين للغة والصيانة ؟

ويناقش طلعت حرب رأى قاسم أمين فى الحجاب وكونه لم يجد نصا فى الشريعة يوجب الحجاب ، على هذه الطريقة المهودة ، وإنما هى عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالفوا فيها والبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة ، التى تمسكت فى الناس باسم الدين والدين براء منها ولذلك لا نرى مانعا من البحث فيها بل نرى من الواجب أن نلم بها ، ونبين حكم الشريعة فى شأنها وحاجة الناس الى تغييرها .

ويقول طلعت حرب تعقيبا على تلك الفقرة من فقرات كتاب تحرير المرأة ، لقاسم أمين : نحن لا نلام اذا كنا نخالفه فى هذا الفكر ، وقلنا ان فى الشريعة نصوصا ، تقضى بالحجاب الشرعى ، وتعنى به ستر البدن ، بأكمله وملازمة المرأة ، خدرها ، الا للضرورة ، أما الحجاب الدالى فلا شك انه بدعة لم يأمر بها دين ، ولم يقل بها شرع ، ويشير طلعت حرب الى قول الله تعالى وهو أصدق القائلين : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك أركى لهم ، ان الله خير بما يصنعون ، وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدین زینتهن الا لبعولتهن أو آبائهن ، أو آباء بعلتهن ، أو أبنائهن أو أبناء بعلتهن أو اخوانهن أو بنى اخوانهن ، أو نساءهن أو مملكت ایمانهن

أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن « صدق الله العظيم » .

ويناقض طلعت حرب ما نقله قاسم أمين عن كتاب الروض في المذهب الشافعي : نظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة من الرجل للمرأة ، وعكسه جاز . ويقول طلعت حرب أن هذا القول مرجوح ، ويخطئ قاسم أمين بأنه أخذ القول المرجوح من مذهب الشافعي وترك القول الراجح الذي عليه القول عندهم .

ويأخذ طلعت حرب على قاسم أمين قوله أن البرقع والنقاب كانا غير معروفين في الإسلام وهذا قول يدفعه - هكذا يقول طلعت حرب - ما جاء في نفس كتاب تحرير المرأة من أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب ، وهل لذلك معنى سوى أن النقاب كان موجودا ومعروفا وإن كان معمولاً به وواجبا ، وكان النساء يستعملنه حتى في وقت الإحرام فنهان النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في هذه الحالة فقط .

ويقول طلعت حرب أن الحجاب الحالي - ١٨٩٩ - غير شرعي وإن النساء لمسن الآن محتججات بل هن في الحقيقة متبرجات مفسدات وإن النقاب الشرعي يشترط فيه ألا تبص منه إلا العين الواحدة أو العينان . ويقول أن الأصل في المرأة احتجابها وعدم ابتذالها فالإلزام الرجوع إلى الشرع إذا أمكن وعند عدم الوصول إلى ذلك يلزم على الأقل عدم المخالفة والتمسك في الشرع والدين لأعلاء فكر يخالفهما أو اظهار رأى يناقض ما أمر به الله . .

ويقول طلعت حرب في ختام مؤلفه : بعد أن نهيا الكتاب للطبع وطبع معظمه ، قرأت في المؤيد الأغر « ١٢ نوفمبر ١٨٩٩ » مقالة رائعة المعنى شائقة المبني لحضرة صاحب الحجج الدامغة والفصاحة البالغة فريد أفندي وجدي ، أملت بجميع أطراف هذا الموضوع بعبارة سلسلة معقولة فأتاما للفائدة ، وحفنا لهذه الدرر والغرر قد رأيت أن أختتم بها كتابي ليكون ختامه مسكا ، إن شاء الله تعالى ومما جاء في مقالة الأستاذ فريد وجدي أن المرأة أشد عبودية في البلاد العربية منها في البلاد الشرقية لأن حريتها ليست في رفع الحجاب والأذن لها بالحوش في معترك الحياة وهو ذلك المعترف الذي لا ينال الفوز فيه إلا باقتحام المخاطر : معترك يأكل القوى فيه الضعيف وليست القوة والضعف فيه تتعلق بصلابة العضل أو بليته فقط بل بأمور أخرى أيضا مركزها العقل وحسن التصرف بقوى الفكر ولو قارنت بين الرجل والمرأة في هاتين الخيشتين لحكمت لأول وهلة أن الغالبين يكون على أية حال إلا الرجل دون سواء . . » .

والجدير بالذكر أن خاتمة كتاب « تحرير المرأة » لقاسم أمين كانت على النحو التالي : أحسن طريقة أراها لتنفيذ ما عرضناه في هذا الكتاب هي

أن نؤسس جمعية يدخل من الأدباء من يريد تربية بنائه على الطريقة التي شرحناها وأن يختار لتلك الجمعية رئيس من كبار المصريين « ولا أظن أن الطبقات العليا من أهل بلادنا تخلو من واحد منهم » وأن يكون عمل هذه الجمعية في أمرين : الأول يتعاون على تربية البنات على هذه القاعدة الجديدة ، والثاني السعى لدى الحكومة في إصدار القوانين التي تضمن للمرأة حقوقها بشرط ألا تخرج في ذلك عن الحدود الشرعية . ولكن بدون أن ننقيد بسذوب من المذاهب بل تأخذ عن كل منها ما هو موافق لحاجتنا الحاضرة وضرورات عصرنا . كما حصل مثل هذا في وضع المحكمة العثمانية وكما حصل عندنا مرارا في بعض المسائل المتعلقة بالمحاكم الشرعية فإذا تشكلت هذه الجمعية يخف اللوم . على كل واحد من أعضائها فإن قوة الانتقاد تأتي ، متوزعة على جملة من الأفراد فيسهل احتمالها ، ومقاومتها فلا يكون في شدة الانتقاد ما يبعث على فتور الهمة ، وضعف الإرادة ، عن العمل لأن في قوة الجماعة من الاقتدار على الدفع ليس في قوة الفرد الواحد ، والاجتماع هو القوة الحقيقية التي بدونها لا ينجح شيء .

نرى حكومتنا - هكذا يقول قاسم أمين - تهتم بمسألة صغيرة ، كمسألة الشفاعة فتعين لها لجنة شرعية لتبحث في المذاهب وتجمع ما تراه مناسبا من الأحكام ، ونرى كثيرا من المصريين يدخلون في كثير من الجمعيات مثل جمعية الرفق بالحيوان ومعارض الأزهار ، وغيرها . ولا يفتنون بوقتهم ، ولا بمالهم ، في تضديد مشروع من المشروعات يعتقدون صلاحيته ونرى الجرائد تنشر بين طبقات الأمة ، من المعارف ما يساعد على تربيته ، وتهذيبها وقد آن الوقت ، الذي يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقاليم ، أن يوجهوا التفاتهم إلى حال المرأة المصرية فاني لا أرى مسألة تمس حياة الأمة أكثر منها ، ولا أحق منها أن تكون موضوعا لنظرهم ، ومجالا لآرائهم ، وأفكارهم .

وطلعت حرب - للعلم - من مواليد ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ ، أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو علي « الزقازيق » عاش في القاهرة ويقال أنه ولد في قصر الشوق ، بجهة الجمالية ، كان والده حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد : نال طلعت حرب شهادة مدرسة للإدارة والألسن ، التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة الستية خلفا للزعيم محمد فريد ، الذي تولى حينذاك رئاسة هذا القلم . تدرج في هذا المنصب إلى أن أصبح مدبرا ، لأقسام القضايا ، ثم عمل مدبرا لشركة كوم امبو و ٠٠ و ٠ وفي شركة كوم امبو ، أحيلت عليه في الوقت ذاته إدارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرج على الأعمال المالية على يد خبراء ماهرين واستمر في عمله في هذه الشركة حتى مصرها وأصبحت عالمية رأس مالها في أيدي المصريين . و ٠٠ و ٠

استفاد من ثورة ١٩١٩ فدعا الى انشاء بنك مصر وتحقيق له امله القديم هذا في ٧ مايو ١٩٢٠ الذى هو عيد ميلاد بنك مصر وابتعد بالبنك عن السياسة والحزبية ونجح نجاحا رائعا فى انشاء مطبعة ومكتبة مصر . و . و انتقل بنشاطه الى البلدان العربية ، فأنشأ « بنك مصر وسورية ، لبنان » ، و . و . و واتجه الى تعضيد المسرح العربى فشيّد دار التمثيل العربى بحديقة الأزبكية .

وقد توفي طلعت حرب فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ أى بعد حوالى عام من اقالته من بنك مصر .

وحول اقالة طلعب حرب من بنك مصر ، يقول : د- عبد الرازق حسن : كان المجتمع المصرى ، قبل الحرب العالمية الثانية يوجع بالحركة ، وتؤذّن الظروف باحتمال تغيير كبير لمواجهة المطالب المتزايدة للسكان الذين كان يتضخم عددهم سنة بعد أخرى ولا تكفى المشروعات العامة لمواجهةها : كانت هناك مطالب عامة ملحة ككهربة خزان أسوان وانشاء صناعة للحديد والصلب واشتد النداء بضرورة تأميم قناة السويس ، وتحويل بنك مصر الى بنك الدولة واعتباره هو البنك المركزى حتى لا تتكرر مهزلة الأرصدة الاسترلينية فى الحرب العالمية الاولى لو ترك الحبل على الغارب للبنك الأهلى المصرى الذى كانت بريطانيا تسيطر على ادارته فى ذلك الوقت : كان من الواضح أن الرأسمالية الوطنية فى تناقض مع الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية وكان من الواضح أن التزاوج الذى نم فى الثلاثينات لا يمكن أن يستمر فى أبعد من الحدود المرسومة له ، وكانت القوى الاستعمارية تخشى عند قيام الحرب العالمية الثانية أن تلعب الرأسمالية الوطنية المصرية دورا يضر بمصالحها ، كان من السهل القضاء على مشروع كهربة أسوان ، والمشروعات الملحة ، بأحدث مشكلة سياسية نذكر كيف أدت الى تفكك أكبر حزب كان قائما فى ذلك الوقت وهو الوفد وقدمت بعض التنازلات بالنسبة لشركة قناة السويس ولم يكن هناك مفر لضرب بنك مصر ، لضمان سير الرأسمالية فى ركاب الاستعمار ، وكانت المؤامرة ، فبعد قيام الحرب سمحت الحكومة المصرية قدرا كبيرا من أرصدها فى البنك ، وقروضها من صندوق توفير البريد ، وكان معنى ذلك نقص الأرصدة السائلة ، ووجد البنك أن الظروف العامة واضطراب السوق ، تحول دون عرض محفظة أوراقه المالية البالغ قيمتها ، أربعة ملايين من الجنيهات للبيع فى البورصة لأن ذلك يعنى انهيار السوق ، واثارة المتاعب للشركات التى يشترك البنك فى راسمالها فأخذ الاتجاه الطبيعى ، وهو البنك الأهلى ، المصرى ، وقدم له هذه المحفظة طالبا الاقتراض عليها ، وكانت المحفظة تضم فى جزئها الأكبر سندات على الخزانة ، وسندات للدين العام ولكن يبدو أن طلعت حرب قد نسى الحطة التى قدمها فى خطاب له فى مايو ١٩٢٠ حينما ذكر ، أن لكل بلد فى العالم

سياسة مالية ، يجب أن يسير عليها واستقلال اقتصاديا يجب أن يعمل على الحصول عليه ، والاستمرار فيه والمهيمن على هذه السياسة وهذا الاستقلال الاقتصادي في كل بلد من بلاد العالم ، هو بنكها الوطني الذي يحصل على امتياز إصدار البنكنوت ويكون دوق كل البنوك ، يشرف عليها ولا يزاوجها ، واستطرد في كلامه عن مهام البنك المركزي إزاء البنوك وختم كلامه بأن هذه هي وظيفة البنك الأهلي في مصر ، الذي كان يجب أن يكون أهليا بكل معاني الكلمة وهو يعمل مزاحما للبنوك الأخرى . . أي أن طلعت حرب كما يقول د . عبد الرازق حسن - كان يدرك أن البنك الأهلي هو غريمه ، وأنه لم يكن يقوم بدور البنك المركزي ، أو يعمل بسياسة استقلالية وكانت النتيجة المباشرة والمنطقية لهذا كله رفض البنك الأهلي لطلب بنك مصر ، وكان لا مفر لإدارة البنك الأخير « بنك مصر » أن تخضع لتحويل دون انهياره فقبلت خروج طلعت حرب ومجموعته مقابل ضمان الحكومة لودائع البنك .

وكما لو كان هناك استيلاء على المشروع الاقتصادي الوطني ودخل البنك مراقبو حسابات أجنب هم : هيوات ، وبريسون ، وثيربي ، واحتل مقاعد إدارة البنك وشركائه مجموعة ممن عرفوا بأدوارهم في ضرب الحياة الدستورية أو بأعمالهم المشبوهة مع الأجانب كاسماعيل صسوقي ، وعبود ، والياس أندراوس ، وعلى يحيى ، والأبراشي ، وهناك أكثر من رأى يقول أنه كان وراء إقالة طلعت حرب من بنك مصر ، أحمد عبود فلقد كان لبنك مصر شركة ملاحه ، وكان لعبود - ولو في الظاهر - شركة ملاحه أخرى هي تلك التي عرفت بالحدويية وكان طلعت حرب ضد إعانة الشركة الحدويية - الأمر الذي أدى إلى عدم تدعيم مركز الشركة الانجليزية : الانجليزية فعلا التي تحمل اسم عبود « اسما » ، واعتبر أحمد عبود طلعت حرب هو المسئول عن حجب تلك الإعانة عن شركته ، وجاءت وزارة علي ماهر ، وكان لعبود أصدقاء كثيرون في وزارة علي ماهر ، وحانت الفرصة لينتقم أحمد عبود من طلعت حرب ، وكان أن نحي طلعت حرب من مكانه في بنك مصر وشركائه ، وانتصر أحمد عبود .

ولم يكن انتصار أحمد عبود انتصارا شخصيا بل كان انتصارا للاستعمار الاقتصادي الأجنبي . . في مصر !

ويقول د . فؤاد مرسى ، ان طلعت حرب بذل محاولات كثيرة لانقاذ بنك مصر ، الا أن التنصب لدى البنك الأهلي وإدارته ضد بنك مصر دفعه الى رفض انقاذ بنك مصر . وهكذا وضحت مخالفة البنك الأهلي لأبسط قواعد ومبادئ العرف المصرفي . وقت الأزمات مع بنك مصر . وأكد أن «البنك الأهلي كان يتصرف في ضوء مصلحته التجارية وكمركز لرؤوس الأموال الأجنبية في مصر .

وكان سير ادوارد لوك ، محافظا للبنك الأهلي وظل يشغل هذا المنصب من أول مارس ١٩٣١ حتى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠ .



ويقول د. محمود متولى : يتضح من الشروط التي وضعتها الحكومة آنذاك وادعت أنها في صالح البنك وبغرض تشجيعه أن الهدف الأساسي كان طلعت حرب نفسه ، الذى كان رمزا للوطنية الاقتصادية ، وتمتبر ثورته الرأسمالية الاقتصادية ثورة فعلية من أجل التقدم ، وكانت مبادئه تتعارض بشدة مع مبادئ الاستغلال والسيطرة ، التى كانت فئة من المستغلين والمتغصين والمتصرين تسعى إليها وتمارسها على الشعب المصرى ، كما كانت القوى الاستعمارية تشعر بالأرض الوائقة من نفسها التى يقف عليها بنك مصر ، والخطوات التى يخطوها من أجل تصنيع البلاد وما يعنيه ذلك مستقبلا بالنسبة لها .

وقد قدم طلعت حرب استقالته أو بمعنى آخر أصر على تقديمها . طنا منه أن ذلك كفىل بانقاذ البنك بعد أن فطن أنه هو المقصود الأول وكان ذلك فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ .

وتذكرنى عملية « ذبح » طلعت حرب - وعنرا لاستخدام هذه الكلمة - بعملية « ذبح » أخرى ، كان ضحيتها رجل الآثار المصرية العظيم د. سليم حسن ، وإن كانت عملية « الذبح » الأخيرة قد اتخذت صورة الاحالة الى المعاش ، وسليم حسن - الضحية الثانية بعد طلعت حرب - من مواليد ١٨٨٦ ، فى قرية ميت ناجى مركز ميت غمر ، ومن خريجي مدرسة المعلمين العليا ، وفى ثورة ١٩١٩ حدد الانجليز اقامته ، لنشاطه الوطنى ، وبعد ثورة ١٩١٩ دخل ميدان الحفريات الذى كان مقصورا على الأجانب ، وقد تعلم - فيما بعد - العديد من اللغات القديمة وحصل على دبلوم الديانات القديمة من السوربون . ثم عمل بعد عودته من السوربون محاضرا فى كلية الآداب وكان من أشهر كتوفه مقبرة رع ، وهرم الملكة « خت كا وس » وفى السنوات الأخيرة كلف من قبل قادة ثورة ٢٣ يولية بدراسة آثار النوبة ، فكتب عنها بحثا من أهم البحوث ، وقد توفى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ عن أربعين كتابا من خيرة الكتب ، وربما كان سليم حسن من القلائل الذين احيلوا الى المعاش ولا يبلغ الثانية والأربعين من عمره ، كما أنه من القلائل ، الذين أحدثت احالته الى المعاش ضجة عنيفة لا بين موظفى دار الآثار المصرية ، وإنما بين عامة الشعب ، وهو أيضا من العلماء القلائل الذين خاضوا - ومبكرا - المعارك العنيفة ، مع الأجانب الكبار الذين كانوا يسيطرون على دنيا الآثار المصرية ، وفى مقدمتهم الأب دريتون الذى كان يتمتع ببطوة كبيرة ، عند الملك فاروق ورجال قصره .

ومما أذكره عن سليم حسن أنه كان يسعى باستمرار الى أن يكون التاريخ المصرى ، تاريخ شعب لا تاريخ حكام ، فتاريخ الشعب هو الذى يمكن أن يعتد به الشعب .

وقد تأثر سليم حسن - كما قال أكثر من مرة - بشخصية « إيتاح حتب » صاحب الحكم المشهور ، وكان سليم حسن يعتز كثيرا باكتشافه مقبرة الملكة « خت كاوس » والمعروف بالهرم الرابع ، وقد استطاع هذا الكشف أن يربط بين الأسترتين الرابعة والخامسة بعد أن كانت خت كاس - أول مصرية حملت لقب ملكة - هي الحلقة المفقودة بينهما مع أن أولادهما هم ملوك الأسرة الخامسة ، ولم تكن خت كاوس أول ملكة حكمت مصر ، بل كانت أول ملكة ظهرت فى تاريخ العالم كله .

ويقول سليم حسن ان الاسم الحقيقى لأبى الهول « بول جول » أى مكان عبادة الشمس ومقبرة رع وير التى اكتشفها سليم حسن بجوار أبى الهول من مقابر الدولة القديمة ، وقد كتب سليم حسن عن كشوفه الأثرية اثنتى عشر مجلدا .

وعندما أجلس سليم حسن ذات مرة على كرسى الاعتراف أجاب أن أقصى درجات الشقاء بالنسبة للإنسان : أن يسجن العالم مع الجهال ، وعن أشد كارثة يمكن أن تنزل به قال : أن أعيش فى وسط لا يفهمنى ، ولا أفهمه .

ومن أحب بطالات التاريخ اليه قال : حتشبسوت ، وعن المهنة التى يفضلها قال : التأليف ، وعن الصفة التى يفضلها فى الرجل قال : أن يكون رجلا ، ومن المرأة : أن تكون أنثى .

وعن أحقر أشخاص التاريخ فى نظره قال : الذين يخادعون بلادهم حبا فى ثيل الجاه ، وعن أبغض الأشياء اليه أجاب : تكران الجميل !

وعن المكان الذى يحب أن يعيش فيه قال : فى بيتى الذى يحوى مكتبتي ، ويطل على الأهرام ، حيث أفنيت زهرة حياتى فى اتباع أحب عمل الى .

## الباب الثامن



### وبدأت الحرب بين الانجليز وبين على ماهر لأسباب شخصية

● سبق أن تحدثنا عن أول القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء برئاسة على ماهر باشا - أغسطس ١٩٣٩ - والخاص بإحالة سليم بك حسن وكيل مصلحة الآثار المصرية ، إلى المعاش بعد أن تقررت إحالته إلى محكمة الجنايات بوحى من القصر ، كما تحدثنا عن ذلك الجرم الخطير الذي ارتكبته وزارة على ماهر باشا بأصرارها ، على استقالة طلعت حرب باشا رجل الاقتصاد الأول في مصر ، من رئاسة بنك مصر ، وشركاته ، رغم أنه هو صانعها كلها بل هو بنك مصر وشركاته . وقد حاولت أن أثبت من الصحف الأسباب التي أدت إلى إقالة طلعت حرب من بنك مصر أو الأسباب التي أدت إلى إحالة سليم بك حسن ، إلى المعاش ، فلم أستطع إذ كانت الرقابة قد فرضت على الصحف والمطبوعات بعد أيام من تولى على ماهر باشا ، رئاسة الوزارة بسبب قيام الحرب العالمية الثانية ، الأمر ، الذي أكد لي أن الصحف في أوقات الرقابة لا يمكن أبداً أن تكون مصدراً رئيسياً من مصادر التاريخ وأن كان يجوز بعد توافر شروط معينة في المؤرخ أن تكون مصدراً ثانوياً !

والذي حزننت له حقيقة ، أنني لم أجد كلمات انصاف - في الصحف المصرية - لطلعت حرب ، لا بصفتها صاحب أفضال جمة ، على كل الصحف التي كانت تصدر يومئذ : أفضال عامة ، وأفضال خاصة بل بصفتها الرجل الذي خاض الحروب العنيفة الفرسية ، عشرين عاماً من أجل انقاذ الاقتصاد المصري من مخالب أسود أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية : لم أجد كلمات انصاف أو حتى كلمات رثاء لذلك الرجل الذي كان ينحت في الصخر ، ولمدة عشرين سنة لينبئ قلاعنا الاقتصادية ، المصرية ، الوطنية بل أنني عندما حاولت تتبع كل ما قيل عن طلعت حرب ، بعد وفاته ، أو في مناسبات أخرى عديدة ، خاصة

لى استقالة او اقالة طلعت حرب ، من بنك مصر ،  
: الامور العادية الطبيعية التى تحدث كل يوم فى  
حكومية .

امام السلبية الخطيرة التى يتميز بها مجتمعنا  
« الصحفي » بل مجتمعنا كله اذا جاز لى استخدام ، التعميم فى هذه النقطة ،  
واعنى بها ، أننا نبالغ فى اظهار حقاوتنا ، واحترامنا وتقديرنا ، بل نبالغ فى  
تملق من بيده السلطة أو المال ، أو الجاه ، أو النفوذ حتى نكاد نفسد عليه  
اموره ، ونكاد نفسد أيضا على أنفسنا أمورنا ... نعطى - فى الغالب - صاحب  
النفوذ أو صاحب المال ، أو صاحب السلطة الكثير ، الكثير ، الذى لا يستحقه  
عادة بل الذى لا ينتظره ، هو عادة ، وفى أحيان كثيرة يحس ، ذلك الذى فى  
يده ، المال أو الجاه ، أو النفوذ ان تملقنا له لا لشخصه وانما للمال ، أو جاهه ،  
أو نفوذه ، فلا يسعد بما تقدمه اليه لانه يعرف جيلط ، وأكثر من غيره أن  
ما يقدم اليه مرتبطا ببقاء نفوذه ، أو جاهه ، أو ماله ، وعندما يزول عنه هذا  
المال ، أو النفوذ أو الجاه ، يزول كل ما يقدم اليه ثم يتلاشى نهائيا ... بل يمكن  
أن يقدم اليه - عند زوال جاهه ، وماله ، ونفوذه - العكس تماما ، عكس ما كان  
يقدم اليه ، أيام الجاه ، والنفوذ والمال وقد عرفت صححين كبارا أنفذ طلعت  
حرب صحفهم ، بل وبيوتهم من « الحجوزات » بل من الخراب وكانوا دائما  
يسبحون بحمده ، ويقولون فيه بل ويكتبون عنه من قصائد ، النزل ، والشكر ،  
والثناء والاشادة ، ما لم يقل من قبل ، وما لم يكتب ، لا من قبل ، ولا من بعد :  
هؤلاء لم يكتبوا حرفا واحدا ، عن طلعت حرب فى ماساته التى كانت بلا جدال  
اعنف مأساة مرت به ، بل كانت بلا جدال الضربة القاضية التى أنهت حياته .

وأقول ، ان صاحب المال ، أو الجاه أو النفوذ قد لا يكون بحاجة الى كل  
ما يقال فيه أو ما يكتب عنه عندما يكون فى الصورة لان ما يكتب عنه ، أو  
يقال فيه قد يصيبه فى بعض الأحيان بالتخمة أو قد يصيبه اذا كان ضعيف  
الشخصية ، بالفرور ، ولكنه فى أمس الحاجة الى كلمة واحدة تقال له أو تكتب  
عنه عندما يزول عنه جاهه ، أو ماله ، أو نفوذه لا لانه قد يكون فى أمس الحاجة  
الى تلك الكلمة وحسب ، بل انها قد تكون اصدق ما يقال فيه .

وعندما كنا صفارا فى قريتنا الصغيرة المتواضعة التى يحوطها نيلنا الحبيب  
بحبه ، ومائه كنا نسمع من آبائنا ، وأجدادنا : عندما يموت ، للعمدة ، حمار  
أو جاموسة ، أو حتى نعجة ، تذهب القرية كلها لتعزية العمدة فى حماره ، أو  
جاموسه ، أو نعجته ، ولكن عندما يموت العمدة لا أحد يذهب للزاء فيه ،  
فلايد من التريث حتى يعرف ، القادم الجديد هل كان على علاقة طيبة ، بالراحل  
القديم ، أم هو من اتجاه آخر غير ذلك الذى كان يمثل العمدة المذهب ، وفى

أية حال من حالات تقديم العزاء لا يكون السبب وراءها ، الا ارضاء القادم الجديد ! •

وأخشى أن يجرفنى الحديث عن هذا العيب الاجتماعى الخطير . فأخرج عن الخط ، الذى وضعته لنفسى فى كتابه « سنوات ما قبل الثورة » وأعود فأقول اننى ظلمت سنين طويلة لا أعرف الا بين الكواليس ، الأسباب التى أدت الى احوالة سليم بك حسن ، الى المعاش حتى هو نفسه لم يكن يقادر على أن يروج بهذه الأسباب ، وقت احوالته الى المعاش ، حتى لا يزيد الحرق على الراقع ، كما يقولون ، أو حتى لا يزيد الطين بلة ، فيحارب فى رزقه أو يحارب فى وجوده ، الى أن أتيت على فرصة لقائى به ، وتحدثت معه فى هذا الموضوع ، بعد أن أقضى الملك فاروق عن العرش ولم يعد غضب التصر تيجة تصيب المفضوب عليه بدرض معه ، يجعل الكثيرين يناون عنه ، بل أصبح هذا الغضب وساما يضعه على صدره كل من كان « حطى » بهذا الغضب •

يقول سليم بك حسن ضمن ما قاله : يخطئ البعض عندما يتصور ان الخلاف بينى وبين الأب دريتون مدير مصلحة الآثار كان خلافا شخصيا . أو كان خلافا على تمصير المصلحة ، فقد كان الأب دريتون فى القصر ، أقوى من مدير مصلحة ، بل أقوى من وزير ، وقد كان الأب دريتون « نافذا » على الملك ، لا على كبير الأمناء ، أو رئيس الديوان فقط ، وقد كان لدى من المؤهلات ما يجعلنى أحق الناس بمنصب مدير مصلحة الآثار ، كنت أحق بهذا المنصب من أى مصرى آخر ، بل من أى أجنبى أيضا ، فلقد قمت باكتشاف آثار خطيرة فى مقدمتها هرم الملكة خنت كوس ، أول امرأة حملت لقب ملكة فى التاريخ ، وعن اكتشافاتى الأثرية أصدرت اثنى عشر مجلدا ، كان لها أهميتها العلمية لا فى مصر وحسب بل فى الخارج أيضا ، وكانت الحكومة الفرنسية تعتبر أن منصب مدير الآثار المصرية ، يجب أن يكون وقفا على الفرنسيين ، وقد حدث - أكثر من مرة - أن محمود فخري باشا ، سفير مصر فى باريس ، حذر أكثر من مرة من تعيين مصرى فى هذا المنصب وكان من رأى المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا أن أصبح أنا وكيلًا لمصلحة الآثار ويكون الأب دريتون مديرا لها بعقد لمدة ثلاث سنوات ، بعدها أكون أنا مدير المتحف المصرى •

وكانت عملية البحث عن الآثار المصرية موزعة بين الانجليز ، والفرنسيين ، والاطاليين ، بحيث يكون لكل فريق من هؤلاء ، المنطقة التى يعمل بها . وقد استصدرت من زكى العربى باشا - وكان وقتئذ وزيرا للمعارف - قرارا بأن أكون المشرف على عملية تقسيم المناطق الأثرية على الاجانب ، وعلى المصريين ، وكان من رأى زملائى المصريين أن يكون للمتحف المصرى كل الآثار الثابتة السليمة ، على أن تدفع الحكومة المصرية لمن يعثرون على اثار مصرية قيمة التكاليف التى أنفقوها فى عملية البحث والتنقيب ، كما حدث بالنسبة لآثار

توت عنخ أمون حيث وافقت الحكومة المصرية ، على أن يعطى كارتر المشرف على عمليات الحفر مبلغ ثمانية وأربعين ألف جنيه على أن تدخل آثار توت عنخ أمون المتحف المصرى ، ودخلت فعلا ، آثار توت عنخ أمون الى المتحف المصرى ، فيما عدا « الحصاة الحادية عشرة » التى لم تعرف وقتئذ أين ذهبت ؟

وعندما توفي الملك أحمد فؤاد ، « أوصى » بمجموعة من الآثار، التى كانت فى حوزته لصالح المتحف المصرى ، كهدية منه ، تسلمتها من أحد أمناء القصر ، ولكن عندما أصبح فاروق ملكا ، أرسل الى مراد محسن باشا - رجل القصر - ليسترد آثار والده ، باعتباره وارثا له ، ولكننى بادرت بتسجيل تلك الآثار فى سجلات المتحف لتصبح من ممتلكات الدولة التى لا يمكن خروجها منها الا بقانون يوافق عليه البرلمان : وقلت لمراد محسن باشا : اننى لا أستطيع تسليمكم الآثار التى هى ضمن ممتلكات الدولة الا اذا كتبتم لى إيصالا بأنكم تسلمتموها كإمانة ترد عندما يطلب ذلك من القصر ، ورفض مراد محسن باشا وتكررت زيارته لى وكنت فى كل مرة أصر ، على وجهة نظرى .

واعتبر فاروق ما قامت به للمحافظة على الآثار المصرية جريمة ، وبدأت مؤامرات إبعادى عن المتحف ، بل محاولة تقديمى الى محكمة الجنائيات ، وأذكر أن « يس بك أحمد » النائب العام وقتئذ قد سمى الاتهامات الموجهة الى بأنها سفاح ، أى اتهامات بدون أب أى بدون أساس قانونى ، وقد دفع « يس بك أحمد » لمن وقفه الى جانب الحق ، فى هذه القضية ، كما دفعت أنا لمن حرص على آثار مصر ، وإن كان « يس بك أحمد » قد رد إليه حقه ، فيما بعد ، أما أنا فلم يرد الى حقى ، بل لم يرد الى اعتبارى الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأخرج فاروق من مصر : لقد حاول أكثر من وزير للمعارف إعادتى الى عملى ، ولكن فاروق كان يثور باستمرار ضد عودتى ، الى العمل ، الامر الذى جعل وزراء المعارف فيما بعد لا يفكرون على الإطلاق حتى فى اقتراح عودتى الى عملى لأن فاروق اعتبر مسألة خلافى معه مسألة شخصية بحجة ا



وأعود بعد ذلك كله للحدث عن وزارة على ماهر باشا ، الثانية وزارة الحرب ، وزارة الأزمات الداخلية والخارجية العنيفة ، وزارة التارجح بين تأييد سياسة ألمانيا وإيطاليا « المحور » وتأييد سياسة بريطانيا « الحليفة » كما تنص معاهدة ١٩٣٦ !!

وأنقل - فى البداية - وجهة نظر مارسيل كولومب فى تلك الأحداث كما جاءت فى كتابه تطور مصر « ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » ترجمة زهير الشايب وتقديم



د- أحمد عبد الرحيم مصطفى : واستقال محمد محمود في أغسطس ١٩٣٩ ، بسبب مرض مزمن ، وانتهز الملك الفرصة كي يمهّد بالوزارة الى علي ماهر باشا ، وقيل السعديون في الحكومة الجديدة بخمسة أعضاء بالإضافة الى تسعة من المستقلين ، بينما رفض ذلك الاحرار الدستوريون ، وهكذا جرت محاولة جديدة لاقامة حكم فردي ، وبعد ذلك بعدة ايام غزا الجيش الألماني بولندا وفي ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب ضد ألمانيا ، وكانت معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، واجبة التنفيذ وكان تطور الأزمة الدولية يلقي في مصر ، اهتماما كبيرا وكان لكل من النظامين الهتلري والفاشستي معجبون في مصر يل ان رئيس وزراء سابقا - هو اسماعيل صدقي باشا - قد امتدحهما علانية في مجلس النواب في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ وخلال الأشهر السابقة على اندلاع المارك كانت دعايات الاذاعات الألمانية بالغة النشاط وحظيت حملاتها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي بترحيب خاص في كل الأوساط بل من جانب القادة أنفسهم ، كما أن تهكمها على الديمقراطيات كان له صدى كبير ، وبدأت تنتشر شيئا فشيئا فكرة مؤداها أن انتصار ألمانيا هو السبيل لتحرير الشرق من الوصاية الغربية .

ويقول مارسيل كولومب : أمكن للدبلوماسية الفاشستية ، بمهارة تامة أن تخفف من مشاعر التوجس ، التي ولدتها حرب الحبشة ، لكن مشاعر الريبة والحوف التي خلفتها الاطماع الإيطالية عام ١٩٣٥ ثم تكن بلا شك قد اختفت تماما على أن القوى المتصارعة في ذلك الصدام التي كان يتشكل كانت تبذل في نفس المستوى فكان الموقف منهما واحدا ، كما أن انتصار الحلفاء ، لم يكن مؤكدا . ليس من الأفضل إذن أن نتجنب الانحياز بشكل واضح الى المعسكر المعادي لقوى المحور ؟ تلك هي السياسة الحذرة ، التي احتذاها الملك فاروق ومستشاره علي ماهر باشا ، وشجعهما على هذا موقف الحياد ، الذي اتخذته إيطاليا في البداية ، واكتفت الحكومة المصرية بتنفيذ الالتزامات المتصوص عليها في المادة ٧ من المعاهدة فأعلنت حالة الطوارئ ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وسمح لبريطانيا العظمى باستخدام المواني ووسائل النقل ، والمواصلات ، وفتحت قوسا ، لنقول ان بريطانيا قد دعت الملك فاروق وعلي ماهر باشا ، الى اعلان الحرب على ألمانيا ثم تخلت عن هذا المطلب بعد أن ظهر لديها أن عدم اعلان مصر الحرب على ألمانيا فيه مصلحة لبريطانيا .

وسوف أعود الى هذه النقطة فيما بعد ، وأقلل القوس ، وأعود الى ما كتبه مارسيل كولومب : وهو يمثل وجهة نظر جديرة بالاحترام - يقول مارسيل : اكتفت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا أما بقية بنود المعاهدة ، فإن مصر لم تخلع عليها - عند دخولها في محك التطبيق - ذلك التفسير الواسع الذي كانت لندن تمنى أن تخلعه على هذه البنود ، وظهرت الى حيز العلن خلافات

بين السلطات العسكرية في كلا البلدين وتضاعفت هذه الخلافات أثناء السنة الأولى من الحرب ، ولم تستطع بريطانيا العظمى أن تحسم هذه الخلافات كما كانت تهوى وذلك بسبب وجود أناس يتوقنون وطنية على رأس الجيش وفي صفوف الوزراء ، وفي أغسطس ١٩٣٩ عين الفريق عزيز على المصرى باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى وكان هذا الضابط الكبير الذى قلما عرف الهزيمة فى المعارك التى خاضها ، فى طرابلس فى صفوف الجيوش العربية التركية ، يقدم طواعية ، وعن طيب خاطر الأدلة على وطنيته المتطرفة ، ولهذا فقد استقبل تعيينه فى هذا المنصب بتحفظ شديد فى لندن ، وبعد ذلك بقليل وفى أول سبتمبر أنشئ جيش مرابط وضع تحت قيادة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام ، وهذا الجيش الذى بلغ تعداداه فيما يقال ٢٥ ألف رجل كان محط آمال رئيس الوزراء وموضع عنايته ، وقد عمل قائده بهمة على أن يبث فى جنوده الحمية الوطنية ، التى تحركه هو نفسه ، منذ الوقت الذى كان يحارب فيه فى صف طرابلس ، العثمانية مثله فى ذلك مثل عزيز المصرى باشا ، وكانت شخصيته تشغل السفارة البريطانية ، مثلها كذلك مثل شخصية وزير الدفاع صالح حرب باشا .

وفى القاهرة كانت الهمسات المعادية لقضية الحلفاء تسرى وتنتقل من فم الى آخر ، وسرى الظن بأن بريطانيا العظمى تنوى أن تعود لتفرض من جديد الاجراءات والقيود التى كانت قد فرضتها أثناء الحرب العالمية الاولى ، وسرى كذلك بأنها تريد أن تنشئ فرقة للعمل شبيهة بتلك الفرقة التى كان مجرد طريقة جمع أفرادها قد خلف فى النفوس ذكريات مريرة ، تردد الادعاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت ارسال جيش من المتطوعين لحوض غمار الحرب ، على الجبهة الاوربية .

كما تردد فى ريف مصر ، بأن الدواب ، والمواشى سوف تصادر وبأن مساحة الاراضى المنزرعة قطناً ستحدد ، بل لقد قيل ان مديري المديرية سوف يستبدل بهم ضباط انجليز

ويشير مارسيل كولومب الى استيلاء الألمان على وارسو عاصمة بولندا ، وتزايد الاعجاب بقوة الرايخ العسكرية كما يشير الى الكوارث التى ألمت بقوات الحلفاء فى النرويج ، وهولندا ، وبلجيكا ، وإلى ارتفاع أصوات صرية تطالب بالتزام الحياد ، بل ان بعض هذه الاصوات ، انطلق ينادى بادخال تعديلات جوهرية على معاهدة ١٩٣٦ كاتفاص فترة بقاء القوات البريطانية فى مصر ، الى عشر سنين بدلاً من عشرين سنة « وهكذا - كما يقول مارسيل كولومب - نهضت الروح القومية تدعّمها الدعايات الألمانية ، والايطالية ، وتشجعها بذلك كل من الحكومة المصرية والسراى » الى أن يقول مارسيل كولومب : انتابه

السفارة البريطانية القلق ، فزاد تسخّلها وضغطها على رئيس الوزراء على ماهر ،  
الذى اضطر للتخلّى عن رئيس أركان الحرب ومنحه مرتين متعاقبتين أجازة لمدة  
سنة أشهر ، ثم أُحيل إلى الاستبداد في ٧ أغسطس ١٩٤٠ .

ولا نريد ان تسترسل في الحديث عن الازمات ، التى واجهتها وزارة  
على ماهر بالجملة ، وانما نؤثر الحديث عنها بالتفصيل نظرا لما لها من أهمية  
بالغة في تاريخ تلك الفترة الحرجة من التاريخ المصرى المعاصر !!

عندما أعلن عن تشكيل وزارة على ماهر باشا ، واختيار محمد صالح حرب  
باشا وزيرا ، للدفاع بها نظرت السفارة البريطانية الى تلك الوزارة نظرة شك  
وارتياب وتحولت تلك النظرة بعد تعيين عزيز على المصرى باشا رئيسا لأركان  
حرب الجيش المصرى . الى نظرة حقده ، وكراهية ، فعزيز على المصرى معروف  
بعدائه الشديد للبعثة العسكرية البريطانية ، وقد كانت أزماته معها عنيفة ،  
عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى وكانت اختصاصات المفتش العام للجيش ،  
غير محدودة ، ومجىء عزيز على المصرى كرئيس لأركان حرب الجيش ، ووظيفة  
رئيس أركان حرب الجيش ذات صلاحيات هامة ، وذات اختصاصات كبيرة .  
وخطيرة محددة . ولا سبيل ، أبدا الى نكرانها وتجاهلها ، وقد حاول عزيز على  
المصرى فى بداية تسلمه ، لوظيفته الجديدة أن يقنع السفارة البريطانية والبعثة  
العسكرية البريطانية انه راغب فى التعاون مع الجانب البريطانى ، الحليف  
طبقا لماهدة ١٩٣٦ الى أبعد حدود التعاون ولكن الجانب الانجليزى لم يقتنع  
أبدا بما أبداه عزيز على المصرى من نوايا طيبة كما لم يقتنع أيضا ، بأنه راغب  
فى هذه المرة فى التعاون مع الجانب البريطانى .

ومما ساعد الجانب البريطانى على التشكك فى اتجاهات وميول عزيز  
المصرى أنه ومنذ الساعات الاولى لتعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى  
كان كئيبا من النشاط ، ورغم أنه أصيب فى حادث بالطريق الصحراوى وهو  
يقود سيارته بنفسه ، وهو فى طريقه الى الاسكندرية ، لمباشرة عمله الجديد الا أنه  
لم يبق فى مستشفى المواساة بالاسكندرية الا وقتا قصيرا غادر بعده المستشفى  
الى بولكل لمقابلة على ماهر باشا ، رئيس الوزراء الجديد ، ثم اتجه ، بعد مقابلاته  
لمل ماهر باشا - مباشرة - لحضور اجتماع المجلس الفنى للجيش برئاسة محمد  
صالح حرب باشا وزير الدفاع وظل فى الاجتماع - رغم أنه أصيب برضوض  
شديدة ، ورغم أن سيارته تحطمت تماما - أكثر من ثلاث ساعات وفى اليوم  
التالى ، يقابل عزيز على المصرى الملك كما يقابل الجنرال مكريدى رئيس البعثة  
العسكرية البريطانية ، كما يستقبل كبار رجال الجيش المصرى ، اللواء حسن  
حسنى الزيدى باشا واللواء احمد أحمد عطية باشا ، واللواء حسين عبد الوهاب  
باشا .

وبعد أيام قلائل يتجه بصحبة على ماهر رئيس الوزراء الى مرسى مطروح وبعد عودته مباشرة من مرسى مطروح يتجه الى سلاح المدفعية حيث يتولى تفتيش وحداته المختلفة ، بصحبة اللواء حسن حسنى الزيدى باشا القائد العام لسلاح المدفعية والقائمقام حسن محمود بك مساعد القائد العام ، والقائمقام ، محمد شاهين بك مدير مدارس المدفعية وبعض ضباط السلاح .

وبعد ثلاثة أيام من زيارته لسلاح المدفعية يتوجه الى الكلية الحربية ، لزيارة أقسامها المختلفة ، ولتفتيش على طلبتها وللتوقف على مدى استعدادها لاستقبال العام الدراسي الجديد وكانت زيارته تلك بصحبة اللواء مصطفى صادق باشا و ٠٠ و ٠٠ وفى اليوم التالى يتوجه أيضا الى سلاح الإشارة ، لزيارة السلاح ولزيارة مدارسه وبعد ثمان وأربعين ساعة من زيارته لسلاح الإشارة يتوجه بصحبة اللواء محمد صادق باشا ، قائد قسم القاهرة لزيارة أورطة الأساس وبعد ثمان وأربعين ساعة أخرى يتوجه عزيز على المصرى الى المستشفى العسكرى بمنشية البكرى حيث يتفقد حالة المرضى من الضباط والجنود ، وقد كان فى استقباله فى المستشفى العسكرى ، الدكتور الأميرالى باسيل سوسو بك كبير أطباء الجيش المصرى و ٠٠ و ٠٠

وفى اليوم التالى لزيارته للمستشفى العسكرى يتجه الى سلاح الأسلحة والمهمات بالقلمة و ٠٠ و ٠٠ حركة دائبة ونشاط ، غير مالوف ، ثم حرص شديد على معرفة كل شيء وعلى إعطاء الأوامر الضرورية ، والمعالجة بدون انتظار رأى أحد غيره ، كل ذلك أثار الجانب البريطانى وأكد ان عزيز المصرى فى منصبه الجديد سوف يكون أكثر خطورة على البعثة العسكرية البريطانية وعلى السياسة البريطانية وخاصة ما يتصل منها بالجيش ، أكثر منه عندما كان مفتشاً عاما للجيش المصرى هذا عن عزيز على المصرى باشا ، أما عن صالح حرب باشا فان الجانب البريطانى لم ينس أبدا أن صالح حرب باشا كان يقف دائما ، وبدون هوادة ضابطا ، وعضوا فى مجلس النواب ضد السياسة البريطانية .

والذى جعل الجانب البريطانى ، يخشى محمد صالح حرب باشا أكثر من أى وزير آخر فى وزارة على ماهر باشا ، انه كان يتمتع برصيد شعبى ضخم وانه كان معروفا بالاستقلال. فى رأى وعدم اللجوء الى سياسة المداينة أو التملق لا للسرائى ، ولا للانجليز وعن تاريخ صالح حرب باشا كتبت صحيفة البلاغ فى عددهما الصادر فى ١٩ أغسطس ١٩٣٩ - غداة توليه وزارة الدفاع ، كتبت تقول :

« اكبر ما يمتاز به صاحب المعالي اللواء محمد صالح حرب باشا تقوى الله وطهارة الضمير ومجانبة السوء عملا أو قولا . ولا عجب فى أن ينحو محمد صالح حرب باشا هذا لنحو الدينى ، فقد تربى تربية دينية فلما ألحق بـ مدرسة خفر

السواحل كتلميذ ضابط كان أكثر زملائه حرصا على تأدية الصلاة في أوقاتها وأكثرهم تلاوة للقرآن الكريم .

ثم رقى الى رتبة «ملازم ثان» فكان هو الرجل الذي يركن اليه كل عسكري مظلوم في طلب الدفاع عنه ، وعرف بكفائه كما عرف بنشاطه وسرعان ما رقى الى رتبة الملازم الأول فرتبة اليوزباشي ، وأعلنت الحرب العالمية وهو قائد خفر السواحل في مرسى مطروح فلما أعلنت الحماية البريطانية على مصر جمع الضباط والجنود الذين كانوا تحت قيادته وسار بهم وبأسلحتهم الى القوة العثمانية التي كانت مرابطة خلف الحدود المصرية الطرابلسية .

وأما هو وهؤلاء الضباط والجنود طوال سنوات الحرب العالمية بين طرابلس والمغرب وتركيا محاربين .. واستطاع خلال هذه السنوات أن يستكمل دراساته العسكرية نظريا وعمليا ، وشهد بكفائه القواد العثمانيون فترقى في السلك العسكري العثماني بجدارة واستحقاق حتى بلغ رتبة « القائمقام » .

وانتهت الحرب العالمية ، ثم أعلن الدستور في عام ١٩٢٣ وكان قد صدر العفو عن المحكوم عليهم ، فرأى « محمد صالح حرب » الفرصة مواتية للمودة الى مصر فوصل إليها وما لبث أن رشح نفسه للنيابة ، ودخل مجلس النواب فكان من أقوى النواب دفاعا عن حقوق الشعب وإقواءهم في المطالبة بإنشاء جيش حديث لمصر .

وخلا منصب وكيل مصلحة السجون في أواخر سنة ١٩٢٨ فعيّنته الوزارة النحاسية وقتئذ في هذا المنصب وبقي فيه حتى عام ١٩٣٩ ثم اختير مديرا لمصلحة خفر السواحل ومنح رتبة اللواء وفي ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ اختير لمنصب وزارة الدفاع ، وقد شهد بأعماله في خفر السواحل خلال الأشهر القليلة الماضية كل رجال العسكرية من بريطانيين ومصريين .

وقد أحدث اختيار صالح حرب وزيرا للدفاع ضجة كبيرة في الدوائر البريطانية خاصة في السفارة البريطانية وقيادات القوات البريطانية في مصر كما يتضح من الفصل التالي :



## الفصل الثاني

### معارك عنيفة في الداخل وفي الخارج وتوفيق الحكيم يفتح النار على المرأة المصرية

● اعتبرت الدوائر البريطانية تعيين محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع في وزارة على ماهر باشا بمثابة حرب إعلان ضدها ، وقد سبق أن اشترت في الى ملخص لتاريخ صالح حرب باشا باعتباره من خيرة الشخصيات الوطنية الجديرة بالحب والتقدير والاحترام .

وقد عرفت صالح حرب باشا لأكثر من ربع قرن من الزمان وخاصة عندما كان رئيسا لجمعية الشبان المسلمين العالمية ، وأشهد أن الرجل كان حقيقة من خيرة القادة الوطنيين المخلصين الذين يشبثون مصر والسودان ويرون في وحدة وادي النيل دعامة قوية ، لتحرير افريقيا ، وأن هذه الوحدة هي أهم ركائز تقدم الأمة العربية والعالم الاسلامي .

ومما أذكره عن محمد صالح حرب باشا أنه فتح لنا نحن الشباب في بداية عام ١٩٤٧ جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة لتتدرب وتندرب زملاؤنا من الشباب على حمل السلاح دفاعا عن حرية وادي النيل ودفاعا عن القضية الفلسطينية ، كما أنه كان من خيرة العاملين على زرع بذور الرجولة ، والوطنية ، والثورة في نفوس الشباب ، وكان في تربيته للشباب قويا ، وعنيفا وصارما ومستقيما كالسيف .

ويوم يتاح للمرء ، أن يكتب عن محمد صالح حرب فسوف يرى القراء نموذجا رائعا ، للرجولة ، والتضحية والفداء لم يتغير أبدا ، ولم يتبدل ولم تهدأ تأثيرته ، حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره : ظل هو هو ، طالبا ، أو ضابطا في خفر السواحل ، أو مجاهدا في سبيل تحرير طرابلس وبرقة وبنغازي من الاحتلال الايطالي . . ظل هو ، كما هو نائبا في مجلس النواب ، وزيرا ، أو

رئيسا لجمعيةات الشبان المسلمين العالمية : شاب دائما ، بالغ العنف والنورة ،  
مع غيره بل مع نفسه قبل أن يكون مع الآخرين .

أذكر أننا كنا نفرد مكانا في المصور لصورة شخصية عامة رسمها الرسام  
فايق ، وتحت الصورة ، كلمة يكتبها صاحب تلك الشخصية عن نفسه تحت  
عنوان « أنا » وأذكر ، أن صالح حرب في عدد المصور الصادر في ١٩٥١/٨/٣  
ـ وكانت الحركة الوطنية المصرية في عنفوان قوتها وثورتها ـ كتب عن نفسه  
يقول بالحرف الواحد : « كنت الى ما قبل ثلاثين عاما ، لا يخجلني أن أقول أنا ،  
ويشهد بذلك تاريخ الجهاد والسيف ، والقلم ، وما تدلى من العنق ، أو يزدان  
به الصدر ، يوم كنت الفريق صالح حرب باشا القائد العام للجيش السنوسي  
في إفريقيا ، أما اليوم فقد أصبحت ـ كما أصبح غيري ـ من أشباه الرجال  
ولا رجال ، فأى مصرى يحق له أن يمشى على الأرض رافعا رأسه ويقول « أنا » ؟  
وكانما اردتنا من وراء ظهر الغيب ، غفيرة بنت عفان حين قالت :

وان أنتموا لم تفضبوا بعد هذه

فكونوا نساء لا تعاب من الكحل

ودونكمو طيب العروس فانما

خلقتم لأثواب العروس ، وللفلسل

فسحقا وبعدا للذى ليس دافعا

ويختال يمشى بيننا مشية الفحل

ألا رحمة الله على الرجولة في مصر ، ورحم الله كل من كان فيها يستطيع  
أن يقول أنا !

وقليلون جدا ، هم الذين يعرفون ، أن محمد صالح حرب هو قاتل  
« ياسين » صاحب أسطورة ياسين وبهية ، التي جاء فيها : يا بهية وخبريني ،  
ع نلى جتل ياسين ، جتلوه السود عيوني ، من فوق ظهر الهجين .

وقد كان أحب الاوقات بالنسبة لنا ، نحن « حوالدي صالح حرب » أن  
نستمع اليه وهو يروي ذكرياته القديمة ، التي مضى عليها أكثر من خمسين ،  
أو ستين سنة ، وكانما يقرأ من كتاب مفتوح أمامه ، ومن بين ماسمعهنا عن مقتل  
ياسين هذا قوله : أن ياسين كان من أكبر مجرمي الصعيد ، وكان ينتسب الى  
قبيلة العبادية ، وقد ضاقت الحكومة بجرائمه ويشتت من القبض عليه ، وقد  
رأت وزارة الداخلية ، بعد أن عينت ضابطا بحدود خفر السواحل برتبة ملازم  
فإن أن تستعين بعمدة القبيلة التي ينتسب اليها ياسين مهددة اياه بتجريد  
من رتبته ونياشينه ، اذا هو لم يلق القبض على ياسين حيا أو ميتا ، ويصل على



بك ، العمة ، الى حيث يختفى ياسين في مغارته ، ويطلب منه أن يسلم نفسه . ولكن ياسين يرفض أن يسلم نفسه ويطلب من العمة ، أن يتركه وحاله ، فيؤثر لن يسلم نفسه حيا أبدا ، كما أنه لن يموت رخيصة . ويعتذر العمة عن القيام بما هو مطلوب منه معلنا أنه على أتم الاستعداد ، للتخلي عن رقبته ونياشينه ، وقد حدث أن اتدبت للعمل - وأنا في سلاح الهجاة - على شراء جمال من وادي حلفا ، وقد اشتريتنا من البشارية ما نحن بحاجة اليه ، ثم عدنا ومعنا دليل وهو من قبيلة العبابدة ولم يكن معي ، الا جنديان فقط ، وقد لاحظ أحدهما أن اعرابيا ينام على بطنه ويده بندقيته ، فاذا بالدليل يلوم هذا الجندي ، لتدخله في شئون الآخرين بعد أن عرف أن هذا الاعرابي هو « ياسين » ، وعندما حاول صالح حرب أن يعود الى المكان ، الذي كان ينام فيه الاعرابي اعترض الدليل ، الذي كان ينتمى الى قبيلة العبابدة ، التي ينتسب اليها ياسين « وحاول أن يشينني عن عزمي ، ولكنني أبيت ، وعقلنا الجمال ، وعدت أنا والدليل الى حيث المغارة ، التي كان يوجد بها ياسين وعندما اقتربنا منه لم يشأ أن يطلق علينا النار حتى نتقدم ويكتشف أمرنا » .

ويقول صالح حرب أنه فكر في اشعال النيران قرب المغارة حتى يدخل دخانها الى داخل المغارة ، فيجبر ياسين ومن معه على الخروج منها بعيدا « فنستطيع أن نصيبه ، ولكن ياسين يادر باطلاق الرصاص علينا فأصاب طربوش الجندي ، فانتبطنا على الأرض وأخذنا نرحف الى حيث تبرك الجمال » .

ويقول صالح حرب : أمرت دليل الطريق أن يأخذ جملا ، ويذهب بأقصى سرعة الى عزة البوص ، القرية ويحملة بوصا ، وبعد أن امتنع الدليل وافق ، غير أن ياسين أطلق عليه النار فأصاب « الجمال » ٠ و ٠ و ٠ وقد حاول ياسين فيما بعد أن يهرب الى جبل آخر وتبادل صالح حرب ومساعداه النار مع ياسين ويصاب أحد الجنديين ، وكان صالح حرب لا يطلق الرصاص في المليان ، ويأمر من معه ، ألا يطلقاه أيضا في المليان ، فقد كان حريصا على أن يقبض على ياسين حيا ، ولكنه غير من خطته فأطلق الرصاص على الجزء الظاهر من جسم ياسين ، ويلقى ياسين سلاحه ، ويجري ، فيجري صالح حرب ومن معه خلفه فاذا به قد انتهى ، لقد أصابته إحدى الرصاصات في قلبه ، والثانية تحت ابطنه ، والثالثة كسرت ترقوته والرابعة مسست ذراعه اليميني ، وبعد تفتيشه وجدوا في سرواله « ختما » باسمه فتأكدوا أنه هو ، ويكتشف صالح حرب أن ياسين كان معه زوجته وطفله وإذا بالزوجة بعد أن تأكدت من مصرع زوجها ياسين اندفعت تزغرد : بركة لي ، بركة لي : أي باركوا لي ، باركوا لي ، وطن صالح حرب أنها تنصنع الفرحة ، ولكن ظهر أنها كانت جادة ، وتم وضع جثة ياسين في جوال وركبت المرأة وابنها الطفل ، وقاد صالح حرب المركب الى محلة المحاميد ، ولم يصدق المأمور أن ياسين قد قتل ، وفي اليوم التالي لمصرع ياسين

جندات وزارة الداخلية تتوالى ، ويغد الى محطة المحاميد : الضباط من جميع الرتب ، ووكيل نيابة قنا ، ووكيل نيابة أسوان ، وكل كانت المفاجأة ، لقد بدأوا يحققون مع صالح حرب لانه قتل ياسين ، وامتنع صالح حرب عن أن يرد على أسئلة النيابة . وترك ممثلي النيابة وأرسل برقية الى مفتش الصحراء الغربية الأميرالاي الألماني فون دومريكر بك ، وجاء مفتش من الداخلية اسمه مستر وندسون . وذهب الى مكان الحادث هو والدليل ، وأحد الجنديين ، ووقف مفتش الداخلية مستر وندسون يقول بعد أن عاد أمام الأهالي بلغة عربية تداخلها اللكنة الانجليزية : باسم وزارة الداخلية أشكركم كثير خالص ، أنت قمت بعمل عظيم خالص ، خلصت مديرتي قنا وأسوان من مجرم ، كان خطرا على الأمن العام ، والتفت الى بقية الضباط من ذوي الرتب الكبيرة قائلا : تقدرُوا دلوقت تناموا كويس مافيش خطر ، مافيش خوف : هذا الضابط الصغير جدا خلصكم من الخطر الكبير .

وصرفت وزارة الداخلية لمحمد صالح حرب ثمانين جنيهًا مكافأة ، كما أعطت للأومباشي ، والعسكريين والدليل ثمانين جنيهًا أخرى ، وأعطى محمد صالح حرب من عنده لكل واحد من الثلاثة خمسة جنيهات ، ولم تمض أيام حتى نظم أبناء الصعيد أغنية في ياسين راح الشعب يرددوها : يا بهية وخبريني ع الى جتل ياسين ؟

والى جانب محمد صالح حرب باشا ، وعزيز المصري ، اللذين أثار اختيارهما في منصبيهما ثورة الانجليز ، كان أيضا اختيار مصطفى الشوربجي ، وزيرا للعدل ، وعبد الرحمن عزام وزيرا للأوقاف في البداية ، وقائدا عاما للجيش المرابط .. من أسباب ثورة الانجليز على علي ماهر ووزارته .

ومصطفى الشوربجي من تلاميذ مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وقد ظل على العهد - عهد مصطفى وفريد - الى أن لقي ربه ، وكان مصطفى الشوربجي من أجراً الشباب على سعد زغلول باشا وقد قال لسعد زغلول وهو في قمة مجده : انه لن يوقع على توكيل الأمة للوفد المصري الا بشروط ثلاثة من بينها أن يكون أساس المفاوضات الاستقلال التام ، وأن تشمل المفاوضات موضوع السودان ، والا يكون الوفد مفوضا من الأمة بشكل مطلق ، ولمصطفى الشوربجي العديد من المؤلفات الوطنية : « القضية المصرية » « لا حماية ، لا اتفاق ، لا مفاوضة ، لا تحالف » . وعندما اختاره وزير الحقانية على ماهر - ١٩٣١ - ليكون مستشارا بالاستئناف رفض الملك فؤاد التوقيع على مرسوم التعيين ، غير أن علي ماهر هدد بالاستقالة من الوزارة ، وقد ظل مستشارا في محكمة الاستئناف تسع سنوات رشح بعدها ليكون مستشارا في محكمة النقض غير أن علي ماهر كان قد اختاره وزيراً للحقانية : من نواب الحزب الوطني ، ومن

شيوخه أيضا . أهدى مكتبته - ٣٥٠٠ كتاب - الى نقابة المحامين وكان قد تجاوز  
ال ٨٥ عاما من عمره وكانت قيمتها وقت اهدائها - ١٩٦٤ - تزيد على العشرة  
آلاف جنيه و ٠٠ و ٠٠

أما عبد الرحمن عزام ، فقد كان من خيرة الذين حملوا لواء الوحدة  
العربية ، والاسلامية ، في مصر ، واليه يرجع فضل التفكير المبكر ، في انشاء  
الجامعة العربية ، وقد عرفت عبد الرحمن عزام سنوات طويلة عندما اتيح لي  
كصحفي ناشئ ان أتابع أخبار الجامعة العربية ، بعد انشائها بسنوات قليلة ،  
ولم يكن رأيي وقتئذ - كما هو الآن بالطبع - في الجامعة العربية ما يسر الامين  
العام للجامعة ، وعندما كنت التقى به وأذكر له اعتراضاتي كشاب فائر على  
مجريات الامور في الجامعة العربية ، كان عبد الرحمن عزام يتقبل تلك الآراء  
بصدر رحب ، بل كان في كثير من الأحيان يوافقني على بعض آرائي ، وكان يقول  
لي باستمرار : انها مجرد خطوة للعمل العربي المشترك .

وفي بعض الأحيان ، كان يسألني ، وأنا أحاوره : لو خيرت وكنت أنت  
في مكاني بين اتخاذ هذه الخطوة ، وعدم اتخاذها ؟ هل كنت تختار عدم قيام  
الجامعة العربية أم قيامها بتلك الصورة ، الضعيفة ؟

وفي الواقع ، كنت - وقتئذ - لا أرى ما يمنع من الانتظار وقتا أطول لكي  
تقوم الجامعة العربية قوية منذ البداية ، بدلا من أن تقوم بتلك الصورة الهزيلة .  
وكان عبد الرحمن عزام - يرحمه الله - يبتسم ويقول : هذه دائما ثورة  
الشباب ، عندما كنت في مثل سنك ، كنت أقول هذا الكلام ولم أكن أقبل مثل  
هذه الخطوات البسيطة والضعيفة ، ولكنني عندما تجاوزت تلك المرحلة ، وعندما  
وجدت على الطبيعة ظروف البلدان العربية كلا على حدة ، وظروف البلدان العربية  
مجتمعة ، وجدت أنه من المصلحة الترحيب بتلك الخطوة على أن تتبعها خطوات  
أخرى تطور العمل العربي وتزيده قوة ، وتربطها واندفاعا . على أنني كنت  
باستمرار - ولعل لا أزال كذلك حتى اليوم - أرى أن ضعف الجامعة جاء بسبب  
عدم التزام الأعضاء في الجامعة بميثاق الجامعة ، وكون الدول التي تنفذ قرارات  
الجامعة ، هي تلك التي توافق عليها ، أما الدول التي لا توافق على أي قرار ما  
فهى غير ملتزمة بالطبع بتنفيذ ذلك القرار ، كما أن من أهم أسباب ضعف  
الجامعة ، كونها ملتزمة بأراء الحكومات ، وكون التنظيمات الشعبية التي تمثل  
اللايين من المواطنين العرب ليست بداخلية في إطار الجامعة العربية ! و ٠٠ و ٠٠

وحياة عبد الرحمن عزام - كما سبق لي أن قلت - مليئة بجلائل الأعمال ،  
تعمى الدليل القاطع على أن الايمان بالقيم والمثل العليا ، لا يمكن أبدا - أن  
يتحول الى العكس : قد يصاب ذلك الايمان في بعض الفترات بالضعف نتيجة

لعوامل خارجية ضاغطة ، ولكن ذلك الايمان لا يمكن أبدا أن يتلاشى أو يتجه الى طريق آخر ، وبمعنى أدق لا يمكن أبدا لصاحب القيم ، والمبادئ ، والمثل العليا ، وخاصة اذا كانت تلك القيم والمبادئ ، والمثل العليا ، نابعة عن عقيدة دينية راسخة أن يتخلى - مهما وجه بالصعوبات والمشاق - عن كل ما يؤمن به ، وما يعتقد أنه الحق ، والعدل ، وحياة رجل كعبد الرحمن عزام عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات ، فيها فترات قوة ، وفيها فترات ضعف ، وفيها فترات تميز بالاندفاع ، وفترات أخرى تتميز بالحكمة والاناة . ولم يحدث أن عبد الرحمن عزام - الذي كان مضطرا في بعض الأحيان ، الى الاعتكاف أو العزلة - أن عمل عملا ما صغيرا ، أو كبيرا ، يختلف مع ضميره ووجدانه ، وتلك هي الميزة الكبرى لتلك الشخصيات الرائدة ، التي قد تجد نفسها عاجزة عن العمل في بعض الأحيان ، وقد تحترق وهي في حالة العجز هذه ، ولكنها لا يمكن أبدا تحت أي ضغط مادي أو أدبي ، أن تعمل عملا لا تؤمن به .

وعندما كان عبد الرحمن عزام طالبا في المدرسة السعيدية أنشأ جمعية سماها جمعية « الرابطة الاسلامية » - وكان وقتئذ متأثرا بأفكار الحزب الوطني - لبث الحمية في نفوس الشبيبة ، وفي لندن بدأ يدرس الطب من عام ١٩١٢ ، ولكنه لم يكن يميل أبدا الى هذا النوع من الدراسة التي لا تتفق مع هواه ، واستعملاده ، ولكنه رغم ذلك راح يقبل على دراسة الطب اقبالا شديدا ، وفي لندن أسس جمعية « أبو الهول » ودعا هو وزملاؤه في الجمعية الزعيم محمد فريد ، ليقم معهم أياما أعربوا فيها له عن حبه ، وإخلاصهم وزودهم هو بفيض من وطنيته الصادقة ، و ٠٠ عندما قامت الحرب البلقانية وكانت الهزائم تلحق بتركيا دولة الخلافة الاسلامية ، أصر على أن يلتحق بالقوات التركية فاخترق غرب أوروبا ووسطها بالطائرات حتى وصل الى ميناء تريسته على بحر الأدرياتيك وليس معه جواز سفر ولا تأشيرة لدخول أي من الدول التي تطل على بحر الأدرياتيك ، بل لم يكن معه أية ورقة الا خطاب من محرر جريدة عمالية بريطانية يؤكد أن عبد الرحمن عزام مراسل لتلك الجريدة ، المتواضعة التي لا يقرأها أحد خارج لندن ، ومع صعوبة موقفه ، دخل النمسا ، والمجر والهيل الاسود الى أن تعرف على بعض الثوار الأرنابوط الذين استضافوه ومكنوه من الوصول الى استمبول حيث استقبله الشيخ عبد العزيز جاويش وقلمه الى كبار الشخصيات العربية ، والتركية ، ومن استمبول اتجه الى أدنة حيث انضم الى قوات الجيش العثماني ، التي كانت تقاتل الثوار .

ولم يكن عبد الرحمن عزام وقتئذ ، قد تجاوز العشرين من عمره ، وقصة عبد الرحمن عزام في الحرب البلقانية كقصته في الحرب العالمية الأولى ، فكل قصص عبد الرحمن عزام تتميز بالبطولة والرجولة والفداء ، وكلها حقيقة تصلح أن تكون مثلا يحتذى ، لا لشباب مصر ، والعالم العربي ، والعالم الاسلامي وحسب ، وإنما لشباب الدنيا كلها .

وبعد تلك الرحلة الطويلة مع تلك الشخصيات الوطنية التي أثار اشتراكها في وزادة على ماهر باشا الثانية نائبة الانجليز نسود الى الأجواء السياسية المصرية ، والعربية والدولية ، التي كانت تعيش فيها وزارة على ماهر باشا ، وزارة الأزمات ، والتحديات ، والجدير بالذكر أنه بعد أيام من تشكيل وزارة على ماهر أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وبمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، وبناء على اشتراك الحليفة بريطانيا في تلك الحرب تم فرض الأحكام العرفية في جميع أنحاء مصر ، وخول على ماهر باشا رئيس الوزراء السلطة في اتخاذ كل التدابير الواردة في نظام الحكم العرفي والمحافظة على النظام والامن العام ، ورغم أن حزب الاحرار الدستوريين لم يكن مشتركاً في الوزارة ، إلا أن محمد محمود باشا رئيس الحزب ، قد أكد لعل ماهر باشا تأييده وتأييد حزبه له ، في هذا الموقف العلوي ، المكفهر وكان الشيخ المحترم ، لويس فانوس عضو الهيئة الوفدية قد ابرق الى على ماهر باشا مؤيداً ، دون انتظار لقرار الوفد ، في هذا الموضوع ، فبدأ الوفد يحاسبه لمجروحه على الخط الحزبي .

ومن الأمور الطريفة ، ان مجلة المصور أجرت استفتاء لبعض الشخصيات الهامة حول مدة الحرب ، وقد كان من رأى عبد القادر حمزة باشا - صاحب جريدة البلاغ - أن الحرب ستطول الى سبعة أعوام ، وأن الحلفاء سينتصرون بمكس رأى الاستاذ عباس محمود العقاد - فيما يتعلق بمدة الحرب - الذى قال أن الحرب لن تطول أكثر من عام ونصف ، وقد كان من رأى العقاد - أن روسيا لن تنصر لألمانيا في هذه الحرب لأنى - العقاد - لا أثق في أغراضها ، ومواقفها كما كان من رأى العقاد أيضاً ان إيطاليا لن تخرج على حيادها ولن تشترك في الحرب ، أما الاستاذ عزيز خانكى بك فقد كان من رأيه أن الحرب لن تطول أكثر من سنة واحدة . وأن ألمانيا ستنهزم في تلك الحرب وسيقضى على الهتيرية للقضاء الأخير .

وكان من القضايا التي أثار اهتمام الرأى العام وقتئذ القضية التي حركتها النيابة العامة ضد مصطفى النحاس باشا لانه في إحدى خطبه ، نسب الى د . احمد ماهر ، وزير المالية وقتئذ أمورا اعتبرتها النيابة قذفا في حقه ، وظلت الدعوى قائمة حتى بعد خروج احمد ماهر باشا من وزارة المالية ، وكانت هيئة الدفاع عن مصطفى النحاس مكونة من مكرم عبيد ، احمد نجيب الهلالي ، ومحمد صبرى أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل ، ويوسف الجندي ، وكامل صدقي ، وعبد الحميد عبد الحق ، وكان محامي الدكتور أحمد ماهر ، المدعى بالحق المدني والمطالب بمبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض هم ابراهيم الهلباوى ، محمد موسى بدر ، محمد توفيق خليل ، وعبد الرحمن الببلي و . . .

وقد كانت الصحافة ممثلة في مجلس الشيوخ بفارس نمر باشا ، وعبد القادر حمزة باشا وأنطون الجميل بك ، و خليل ثابت بك ، وكانوا كلهم من الأعضاء

المعينين . أما ممثلو الصحافة في مجلس النواب فقد كانوا : جبرائيل نقلا  
« دائرة تكلا » محمود أبو الفتوح « دائرة نقطة العرب » فكري أباطة « منيا القمح »  
عباس محمود العقاد « العامرية » .

وقد كان الشباب مندفعاً ، الى التدريب العسكري ، وكان د. محبوب بك  
ثابت يولي هذا التدريب كل اهتمامه ، وكان هناك نشيد قومي عسكري ، ألفه  
الأستاذ حسن اسماعيل ، ولحنه « الطالب » عبد الحميد توفيق زكي وكان من  
بين كلمات ذلك النشيد :

نحن السيوف المشرعات للعدا  
أرواحنا للنيل ، والعرش فدا  
إذا دعت مصر رفعنا العلم  
وفي دم الأعداء خضنا أسدا  
تغالتنا الأبصار ، زواجعا من نار  
في عزمه الجبار ، في قوة الاقتدار  
نحن السيوف المشرعات ، نحن الرعود  
العاصفات ، في الهول لا نخشى السماء

وكانت كلمات ذلك النشيد تنتهي كما يلي :

يا شباب التضحيات هات مجد النيل هات وابعث النور الجديد



وكان شعار الجيش المرباط ، الذي صدر بتشكيله مرسوم ، وتم تعيينه  
الأستاذ عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف قائدا عاما له كان شعاره الآية الكريمة  
« يا أيها الذين آمنوا اصبروا ، وصابروا ، ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

وكان في مقدمة الذين تطوعوا للخدمة العسكرية النائب المحترم « أحمد  
مرتضى المراغي » الذي قال ان أحب شيء الى نفسه أن يحمل السلاح ، ويرتدي  
ثياب الأنفار ، ويشترك مع اخوانه المصريين في الجهاد والدفاع عن سلامة  
البلاد ، كما كان حسن أنيس باشا أول الطيسارين المصريين الذين تطوعوا  
للاشتراك في الحرب دفاعا عن سلامة الوطن .

وكان ابراهيم عبد الهادي بك ، يطلق عليه في وزارة على ماهر باشا الثانية  
لقب وزير الشباب .

وقد تحدث في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٩ القائد العام للجيش المصري عزيز على  
المصري عن الجندي المصري فقال : بعد الرحلات العديدة التي قمت بها منذ أن

عهد الى برياسة أركان حرب الجيش المصرى ، أقول أن العسكرى المصرى -جنديا ، كان أم ضابطا - يستطيع أن يقوم بكل ما يعهد اليه كاترى عساكر العالم ، فالخامة اللازمة لصنع الجيش المصرى المطلوب اذن موجودة وهى من نوع جيد متين وفى الامكان عمل الأتواب اللازمة منها متى وجد من يجيد ، هذا العمل ، ومتى وجد المال اللازم » .

ويقول عزيز على المصرى ، ان الجيش المصرى فى حاجة الى الشباب والى جهود الشباب وحماس الشباب ، وما من جيش قوى فى العالم ، الا كان الشباب عدته وغذاه ، ولست أقصد شباب الجسم فقط ، وانما شباب النفوس كذلك ، النفوس الطاهرة ، المخلصة » . ولا يرحب عزيز المصرى بانشاء أسطول بحرى اذ أن إجراءات الدفاع الساحلى تامة ووافية ولكن لا خير من أن يكون لبحر أسطول صغير يعاون الدفاع الساحلى فى صد أى هجوم على حدودنا المائية . اذا أريد لبحر ، أن تنفرد بالدفاع عن نفسها ، ويقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا مدير سلاح الطيران : ان مدير سلاح الطيران ، لا يجب أن يكون مديرا فالطيران فى ذاته شيء ، والادارة شيء آخر . كما يقول : أثبت الطيارون المصريون كفاءة ممتازة تستحق الثناء ، والإعجاب . وقد أثنى على الطيارين المصريين السير وليام متشل قائد الطيران البريطانى فى مصر ، والشرق الأدنى ، وينفى مدير سلاح الطيران وجود أية طائفة فى مدرسة الطيران ، زاد طيرانها على ١٠٦٧ ساعة ، وعن حوادث الطيران يقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا : هذه الحوادث ترجع الى انفعاى عصبى ، قد يصيب بعض الطيارين المبتدئين ، ومثل هذه الحوادث تقع فى أية مدرسة طيران فى العالم ، بل ان مدرسة الطيران البريطانية فى أبو صوير وقعت بها حوادث لا تقبل فى عددها ، عن أربعة أمثال الحوادث التى وقعت فى مدرسة الطيران المصرية .

وقد كان الى جانب المارك التى تدور رحاها فى أوروبا معركة هامة وخطيرة أثارها الأستاذ توفيق الحكيم ، عندما نشر له المصور .

« ١١ نوفمبر ١٩٣٩ » حديثا هاما يقول فيه « لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر » ، وكان بداية تحرش الأستاذ توفيق الحكيم للمرأة رده على السؤال التالى: ما رأيكم فى المرأة المصرية لا بصفتكم عدو المرأة بل بصفتمكم من المسئولين الآن ، عن نهضتها فى وزارة الشؤون الاجتماعية ؟ وكان رد الأستاذ توفيق الحكيم : لا تذكرنى بالمرأة ان الحديث عنها سواء بصفتي الشخصية أو الرسمية ، لما يعكر الدم ، لن أكثر من الفاظ النعمة والفضب ، ولكن أسوق اليك فى هدوء حديثا دار بينى أخيرا وبين نخبة من خيرة شباب مصر المسئول ، أولئك الذين اضطلموا فعلا بأعباء ملحوظة فى المجتمع ، نقد اتفق هؤلاء بالاجماع على أنهم لا يجدون فى مصر الزوجة التى تصلح لهم زوجا ، وليس فى قولهم مبالغة فالمرأة الآن فى مصر ، احدى اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح من دور السينما والملاهى ، وحذقت تقليد ممثلات

هوليود . الرقيعات ورائت كلود كولير تصفع زوجها في الرواية على خده الأسيل فيمسح مكان الصفع بالمنديل ، وراحت تراقص هذا وذاك وتجلس على مقعد « البار » العالى ، وتمتد على أديم الرمال ولا تعرف من شئون الدنيا والآخرة ، غير الكلام في الجاذبية وقلة الجاذبية التي عند الرجال ، ولا تدرك أن عليها لزوجها واجبات فهي ليست مسئولة عن بيت ولا مطبخ ، ولا أولاد لان هذا من عمل الخدم والمربيات . أما هي فوظيفتها في الصباح الطواف بحوانيت الزينة والذهاب الى الخياطات . وفي الظهر استقبال زوجها بالطلبات ، وفي العصر التعلق برفقته ليخرج معها الى النزهة ، أو يدعها تذهب الى زوزو وشوشو ، وموسى للعب البريدج والكوتكان : أظنك توافقني على أن الرجل المحترم المسئول هو آخر من يفكر في قبول مثل هذه المرأة شريكا محترما يسير الى جانبه في طريق حياة جذبة قد تكون عقيمة الأثر في تاريخ بلاده ، أما النوع الثاني من المرأة في مصر اليوم فهو نوع تخرج بنجاح في المدارس والجامعات فحلق. بتقليد الرجل في جهله بشئون البيت ومعرفته بأراء أفلاطون وأبو العلاء .

والمعركة حامية ونكتفي بهذا القدر من تلك المعركة لننتقل الى معركة أخرى أكثر عنفا هي تلك التي دارت بين السعديين والدستوريين حول رئاسة مجلس النواب ، كما سيوضح في الفصل التالي .



## الفصل الثالث

### معركة بين السعديين والأحرار الدستوريين

#### حول رئاسة مجلس النواب

● سبق أن أشرت الى تلك المعركة التي أعلنها الأستاذ توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية ، باعتباره وقتئذ - عام ١٩٣٩ - عدوا للمرأة ، أو هكذا كان يقول هو عن نفسه ، أو يجب أن يقال عنه أنه كذلك ، بالرغم من أنه في حقيقة الأمر ، لم يكن كذلك أبدا : لقد كان توفيق الحكيم ، ولا يزال في مقدمة أنصار المرأة ، وإن كان يحلو له بين الحين ، والحين « مناوشتها » و « مناغشتها » و « جر شكلها » .

وكنا قد وقفنا عند الرأي الذي أبداه توفيق الحكيم في المرأة المصرية ، وكونها واحدة من اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح ، من دور السينما والملاهي ، وحذقت تقليد ممثلات هوليوود الرقيعات ، والثانية تخرجت بنجاح في المدارس والجامعات فحذقت تقليد الرجل في جهله بشئون البيت ، ومعرفته بأراء أفلاطون ، وأبي العلاء .

يشير توفيق الحكيم الى ذلك النوع من النساء حائزات البكالوريا ، أو الدبلومات الثلاثي قد يصلحن للتدريس أو التوظف ولكنهن لا يصلحن زوجات ونساء يعرفن أفلاطون ، ولا يعرفن كيف تقلى بيضة ، فاذا مرض الطبايح أو خرج تفادى الزوج المحترم بزبدة ، أفكار أفلاطون ، أما خريجات المدارس الأجنبية ممن تعلمن قشور اللغة الفرنسية ، أو الانجليزية ، ومبادئ البيانو ، فانهن عرائس جوفاء ، صنعت في حوانيت « المردى ديو » أو « الدام دي سيون » ، لتوضع مع جهاز العرس ، في بيت زوج مسكين كتب عليه أن يتكب يحمل هذه التهمة المتحركة الناطقة بمون شير وما شيرى من حيث أراد معينا يعينه على حمل متاعب الحياة .

وكلتا المرأتين لم تفهم بعد ما تعلمته في هذه المدارس ، المختلفة غير شيء .  
واحد : حقها المطلق في السيطرة على الرجل ، واخضاعه ، وعدم طاعته ، وجعله  
خادما لمطالبها نازلا على ارادتها ، واعتبار أى حق له في القرار ، أو الامر ،  
والنهي ، تأخرا يقابل من المرأة بالاحتجاج والازدراء .

ويشير توفيق الحكيم الى ما جاء على لسان زوجة فاضلة في احدى القصص  
الفرنسية الشهيرة التي قرأها مصادفة : « منذ الأيام الأولى لزواجي رسمت  
لنفسى خط سير محددا ، هو أن أسمع ، وأعمل كل ما يريده زوجي ، ولم أنحرف  
أبدا عن هذا المبدأ ، ولقد وجدت نفسى بذلك على خير حال ، اذ بفضل ذلك جعل  
زوجي يسمع ، ويعمل كل ما أريد ، هنا سر سعادتي ، وهي كما ترى قائمة على  
هذا المبدأ البسيط فلتفعل الزوجة ما يعجب زوجها ، يفعل هو ما يعجبها » ثم  
يتساءل توفيق الحكيم : هل نستطيع أن نعد كثيرا من الزوجات عندنا اليوم  
يسرن على مثل هذا المبدأ البسيط ..

وعندما يسأل توفيق الحكيم : كيف تكون الزوجة الصالحة في نظره ؟  
يجيب قائلا : الزوجة الصالحة في نظري هي تلك التي تستطيع أن أكل من  
طهو يدها طبقا واحدا شهيا ، ولو وصينية بطاطس في الفرن ، وألبس من صنع  
يدها رداء صغيرا ، ولو « طاقية نوم من الكستور » ، وأجد من حسن ذوقها في  
ملبسها وزينتها ، ونظام بيتها منظرا جميلا ، ولو يبيض زهرات في اناء ، وأسمع  
من فيها حديثا عذبا ، ولو « حلوة القلق والغار ؟ » ، وأرى في وجهها هلايح  
لطيفة تنم عن حلاوة النفس ، ورقة الطبع وطهر القلب ونبل الروح ، ثم أريد  
بعد ذلك أن تقف حياتها على صنع كل ما أريد ، وأنا ضامن بأنها سوف تجعلني  
بذلك أصنع كل ما تريد ، وهذا ما اتق بندرته في المرأة المصرية اليوم ، ان لم  
يكن من المستحيلات ..

ويقول توفيق الحكيم ضمن ما يقوله في حملته الشعواء : كما قاله  
المصور - عن المرأة المصرية . ان المسئول عن النوع الأول . المقلد لمخيلات السينما  
هم الأمهات والآباء بتهاونهم في غرس المثل العليا السليمة في نفوس بناتهم ،  
وبترأخيهم في استعمال سلطتهم الأبوية وانصرافهم عن الاشراف الدقيق على  
تربية البنات اما المسئول عن النوع الثاني ، المتخرج في المدارس والجامعات  
فهي السياسة القديرة لوزارة المعارف في التعليم ، فقد نجحت هذه السياسة  
في قلب البنات الى صبيان ، والصبيان الى بنات ، فالبنت تحشو رأسها بكتيب  
الولد ، والولد يرتب شعره اللامع ، كالبنت ، ويقرأ في مثل كتبها ، فلا ترغب  
في قوة الشخصية ، ولا تدريب على ما ينمى روح الرجولة .

ويقول توفيق الحكيم أنه بفضل الزوجة التي تكون نفسها ، بنفسها .  
وتقرأ للتسلية والفائدة في أوقات فراغها ، وتعتمد في ثقافتها على مطالعتها .

ومجهوداتها الشخصية ، ولا أطلب في الزوجة ثقافة عليا ، ولكن أريد أن تستطيع مشاركة زوجها في سيرة الطويل الشاق ، في طريق الحياة •

وينهى توفيق الحكيم حديثه الناثر بقوله : كم أثرت في نفسي صورة أخيرة للمستر تشمبرلن وهو يمشي الى جوار زوجته متنزهين في أحد الطرق ، كل ما في هذه الصورة يدل على أن هذين الزوجين قطعاً معا على هذا النحو طريق الحياة بما فيه من هناء ، وشقاء • كذلك أثرت في نفسي كلمة اهداء صدر بها أحد كبار رجال السياسة في فرنسا كتاباً له ختم به حياة كلها كفاح : « الى زوجتي التي تشاركني أيامي البيض وأيامي السود » ، فالى أن توجد في مصر ، مثل هذه الشريكة لن تجد بكثرة رجالاً عظاماً يحملون السير وحدهم في طريق الجهاد والمجد حتى النهاية •

وكان المصور ، قد اختار لحديث توفيق الحكيم عنواناً مثيراً هو : لا وجود للزوجة الصالحة في مصر ، وصدره بالعبارة التالية : « ان المرأة التي تصنع لي صينية بطاطس في الفرن ، أجدى عندي من المرأة التي تقدم لي جميع دبلومات الفلسفة » •

وكان المصور أيضاً قد قدم حديث توفيق الحكيم بالكلمة التالية : اشتهر صديقنا الكاتب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم بمبادئه للمرأة ، ولكننا لم نكن نتوقع عندما سألناه أن يحدث قراء « المصور » عن المرأة المصرية أن يحمل عليها هذه الحملة الشعواء ، ولذلك نفسح المجال للرد عليه — رد الجنس اللطيف طبعاً — وسنرى أي الفريقين سينتصر في النهاية !

وتكون الأنسة ايها حبيب المصري ، رئيسة تحرير « المصرية » أول من يتولى الرد ، ويمتف على الأستاذ توفيق الحكيم •

ويختار « المصور » لمقال الأنسة ايها العنوان التالي : « الصراع بين عدو المرأة والجنس الناعم : الزوجة الصالحة موجودة في مصر ، ويكون لمقال الأنسة ايها حبيب المصري عنوان فرعي : اختير من بين كلماته : لا يستطيع الحكم التزие رجل يعترف بأنه « معكر الدم » فالتفكير السليم ، وتعكير الدم لا يجتمعان •

وتبدي ايها حبيب المصري دهشتها لصدور الحديث من مؤلف عودة الروح ، وأهل الكهف ، وعصفور من الشرق ، وغيرها من القطع الأدبية الرائعة . التي يلمس فيها القارئ سمو الفكر ، والولع بالفن وبالروحانيات ، وتقول : لقد طالما شاع وذاع أن الأستاذ توفيق الحكيم عدو المرأة ، وكنت أعتقد أن مثل هذا القول دعابة أدبية أو أنه ان صحت عدوانته للمرأة فان ذلك يرجع الى أنه مثل بيجماليون في تلك الأسطورة الاغريقية القديمة الجميلة ، قد رسم للمرأة في خياله تمثالا بديعا فيه كل معاني السمو ، والجمال ، والكمال ، فكل مقارنة بين

الحقيقة والخيال ، تجعل الحقيقة شاحبة اللون الى جانب الصورة الرئيسية في ذهنه . وتقول ايضا متسائلة : أتكون تلك الدعاية حقيقة واقعة ، وهل يكون الكاتب الكبير ، عدوا للمرأة حقيقة كارهها لها ناقما عليها ، أو موتورا منها ، وتقول بعد ذلك التساؤل : انها ليست صحيحة الحق ، والعلم ، والنور ، بل هي صحيحة الكره والنقمة ، والكره كالحب أعمى ، بل لعله أكثر من عمى .

وتدافع الأنسة ايضا حبيب المصرى دفاعا رائعا عن المرأة المصرية وتقول ضمن ما تقوله في دفاعها : اذا كان طهو صينية البطاطس هو مقياس صلاحية المرأة للزوجية والأمومة ، فأين التنافر بين العلم ، والطهو ، وما الذى يمنع المرأة ، المتعلمة عن أن تجيد الطهو ، وتجيد العناية بشئون زوجها ، وشئون أولادها ، وشئون مملكتها البيتية عامة ! كما تقول : أن التعليم الصحيح ، هو الذى يوسع الآفاق ، أمام المرأة فيجعلها زوجة صالحة وأما صالحة ، ومديرة بيت صالحة ، تحسب حساب الدخول ، والمخرج ، وتعرف مدى المسئولية ، وتقدر لنفسها كرامتها وكرامة زوجها وأولادها ، وتجعل فوق ذلك أقدر على حسن الطهو ، والاضطلاع بشئون المنزل .

وتنهي ايضا حبيب المصرى مقالها مخاطبة توفيق الحكيم قائلة : تعال يا سيدى عمى ، وأنا أريك سيدات من أرقى السيدات وأوسمهن علما وثقافة. لم يعرفن ولن يعرفن الجلوس الى المقاعد العالية في البارات ، هن اللاتي يضعن ميزانية البيت . ويراقبن المطبخ ، ويتولين الطهو عند اللزوم ، ويعتنين بشباب الأولاد والزوج ، ولكن ، الدمى ، الدمى وحدهن هن اللاتي ، لفتن نظرك وعليهن وحدهن ، بنيت حكمك الغاضب الحائق ، انك يا سيدى رفيع المرتبة في عالم الفضل ، ولك كلمة مسموعة نافذة ، فلا توجه الشباب المصرى مثل هذا التوجيه الجائر ، الظالم ، الضار ، اجعل للروحيات وللمثل العليا ولحاجتنا الشديدة الى تقويم أخلاق الناشئة مكانا من عنايتك وجميل تفكيرك ، ولعلك راجع الى الحق ، والانصاف ، فمثلك لا يصير على باطل » .

وفى عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٣٩ يفرد المصور أكثر من صفحة ويختار عنوانا مثيرا هو : « ثورة على الأستاذ توفيق الحكيم » وتشترك فى تلك الثورة عليه : هدى هانم شعراوى ، شريفة هانم رياض ، حرم محمد على علوبة ، وابتسام ممتاز « كلية الحقوق » وفاطمة فهمى « كلية الآداب » بالاضافة الى الأنسة بثينة عبد العزيز فهمى ، والأنسة نعمت حامد محمد .

قالت هدى هانم شعراوى : أؤكد أن مقال الأستاذ توفيق الحكيم قد ترك أثرا سيئا فى نفوس الكثيرين . زوجات وأزواجا وبنات وشبابا ، بل لعل لا أبالغ اذا ما قلت أنه ما من أحد الا استاء مما قال .

ونقول هدى شعراوي : عجيب حقاً ، أن تكون واحدة أو عشرة أو مائة أو مئات سبباً في أن يطلق حكمه على المصرية . ويعلم ألا وجود للزوجة الصالحة في مصر . ألم تكفه أزمة الزواج ؟ وهل يظن أنه يبت تلك الروح في شجاب مصر يؤدي خدمة لبلده أو يكون قد أصلح من شأن المرأة أم أنه يرمى إلى حب الشباب على الزواج من الأجنبية ما دامت مصر قد خففت ولم تعد بها زوجة واحدة صالحة .

وتهاجم هدى شعراوي في كلمتها التي اختارت لها عنواناً هو اسم دعاية من مدير الدعاية ، تهاجم توفيق الحكيم في الصميم ، ولقد كنت أعجب . كلما سمعت أن الأستاذ الحكيم عدو المرأة وزاد عجبى حينما وجدته عدواً ، للمرأة المصرية بالتحديد عداوة تنسيه واجبه ، كقاتم يأمر الدعاية في وزارة الشؤون الاجتماعية ، وكمصري عليه واجبات في مقدمتها النزاهة والانصاف ومعالجة أوجه النقص ، ليصل إلى الكمال لا الهدم ، والتخريب وبث روح التشاؤم والتشهير !

أما السيدة شريفة هانم رياض فقد رأت أن الذي يجب أن يرد على توفيق الحكيم هم الأزواج : لا الزوجات كي يلزموه بالحجة . وتقول في اعتقادي أن الأزواج قد ردوا جميعاً عليه وفي كل يوم يردون ، بما يتعارض مع كلامه . ذلك لأننا ولله الحمد لم نسمع من أحد من ملايين الأزواج بل وملايين العزاب ما قاله توفيق الحكيم ونحمد الله ، على أن واحداً فقط هو الذي انطلق لسانه بهذا الكلام .

وتقول ابتسام ممتاز تحت عنوان « حتى أنت يا بروتس » أكبر ظني أن الأستاذ توفيق الحكيم أصابته صدمة في زمن ما من امرأة لم يكن ليوافق مشاربها ، وميولها أو العكس ، ولم يكن التفاهم بينهما على ما يرام فخبثت آماله فيها فرماها ورمى جنسها جميعاً بالنقمة ، والغضب .

وتقول فاطمة فهمي للأستاذ توفيق الحكيم : اسمح لي يا سيدي أن أقول لك بدوري أنه لا وجود للزوج الصالح في مصر ، وإن شئت فقل مستعدة لتقديم الدليـل !

وتردد نعمت حامد محمد قول الشاعر عن المرأة :

هي شيطان ان أفسدتها

فإذا أصلحتها فهي ملك !

وينشر المصور فيما بعد العديد من رسائل القراء ، والمقارئات ويكون نشر الرسائل تحت عنوان : عدو المرأة بين خصومه وأنصاره . ثم يعلن المصور في

عنده الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٩ عن صدى حديث توفيق الحكيم وكيف أن أحد الشيوخ المحترمين وجه سؤالاً الى وزير الشؤون الاجتماعية عن حديث توفيق الحكيم ، وعما اذا كان يعبر عن رأى الوزارة : وقد انتهز الأستاذ توفيق الحكيم الفرصة فأرسل الى وزير الشؤون الاجتماعية كتاباً قال فيه : أنه ليس منى أن تتاح لى الفرصة لابن أن سياق الحديث ومرماه ينصرفان طبيعتهما الى ذلك الفريق ، الذى أضر فعلاً بسمعة الفتاة المصرية لسوء فهمه مقتضيات العصر الحديث فأهمل البيت وحسب الرقى فى الترفع عن واجب المرأة الأسمى ولعل صراحتى التى تدفعنى إليها دائماً رغبتى الطبية والاطار الصحفى الذى وضع فيه الحديث قد أثاراً بعض الشئ زوجات صالحات لم يدخلن فى مرمى حسابى ، عندما ألقيت الكلام الى هؤلاء أقدم أسفى وأرجو منهن أن يكن معنا عوناً على هداية كل امرأة تفضل طريق التقدم الحقيقى واذا كانت الصفة الشخصية لحديثى قد حالت دون ذكر تفصيل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الغايات فانى أعلن ان تفكير معاليكم يتجه الى تدبير الأسباب المؤدية الى اعداد الجيل الصالح من فتيان وفتيات !

يعقب المصور على خطاب توفيق الحكيم لوزير الشؤون الاجتماعية الذى كان توفيق الحكيم يتبعه من الناحية الوظيفية كمدير للدعاية فى وزارة الشؤون الاجتماعية ، يعقب المصور معلناً سروره « لانتها هذه المعركة الى نهايتها الواجبة بفضل وزارة الشؤون الاجتماعية وبفضل الأستاذ توفيق الحكيم ، ثم بفضل المصور ، الذى استطاع أن يبرز الرأى العام ، بقوته ، وتياره الجارف ثلاثة اسابيع وهكذا يوضح الأستاذ الكبير توفيق الحكيم موقفه على حقيقته وكما اراد فى الواقع وهكذا تخرج الزوجة المصرية ، والفتاة المصرية ، من المعركة بفوز أدبى حاسم » .

وهكذا تنتهى المعركة التى أثارها توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية . . . تنتهى بتقهقر الأستاذ توفيق الحكيم ، تنتهى بعد أن « كسب » الأستاذ توفيق الحكيم المزيد من عداوة المرأة ، كما « كسب » فى نفس الوقت المزيد من الدعاية ، بوصفه عدواً للمرأة ، وهكذا أثبت مدير الدعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية أنه خبير بفنون الدعاية .



وننتقل بعد تلك المعركة الساخنة ، الناعمة فى نفس الوقت ، الى الحديث عن بعض ما كان يشغل الرأى العام المصرى ، فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ، المصرى ، مرحلة وزارة على ماهر باشا الثانية !

لم تكن الأمور تسير سيرا حسناً بالنسبة لوزارة على ماهر باشا فيما يتعلق بمجلسى البرلمان ، فالسعديون ، الذين قبلوا المشاركة فى وزارة على ماهر لم

يكونوا يملكون الأغلبية ، بينما الأحرار الدستوريون . الذين لم يشتركوا في تلك الوزارة لانهم لم يرغبوا في الاشتراك فيها ، كما يقولون . أو لان على ماهر باشا ، لم يكن جادا في أمر اشراكهم في الوزارة ، كما يقول هو ، والمتصلون به : الأحرار الدستوريون كان لهم في مجلس النواب ٨٩ كرسيًا ، وهي أقلية قوية ، كما أنهم يملكون في مجلس الشيوخ اثني عشر كرسيًا يمكن أن يشكلوا مع الوفد ، أغلبية محترمة في مجلس الشيوخ تستطيع اعاقه كل ما تريد الحكومة إصداره من تشريعات .

وكانت العلاقات بين الحزبين الكبيرين في مجلس النواب - حزب الهيئة السعدية - وحزب الأحرار الدستوريين - سيئة للغاية خاصة بعد أن أحس الدستوريون بمرارة لاشتراك حلفائهم السعديين في وزارة على ماهر دون أن يتضامنوا معهم ، في عدم الاشتراك فيها . وكان سوء العلاقات بين السعديين . والدستوريين من الأمور التي سببت أزمات كبيرة للحكومة وان لم تستطع أن تحصل الى حد النجاح في اعاقه عمل الوزارة الماهرية تماما .

وقد حاول بعض وسطاء الخير إعادة المياه الى مجاريها بين الأحرار الدستوريين والسعديين - حلفاء الامس - غير أن هؤلاء الوسطاء فشلوا في محاولاتهم ، خاصة وقد ظهر ان الشقة قد بعثت بين الحزبين البرلمانيين الكبيرين فالسعديون - على لسان محمود فهمي النقراشي باشا - يرون أن الدخول في الوزارة مسألة قومية ، وليست مسألة شخصية » وقد اعتقد السعديون أن المصلحة العامة تفرض عليهم الدخول في الوزارة ووافقوا ، أن تعاونهم مع أعضائها ، يحقق الغاية التي يرمون اليها على الدوام ، وهي إقامة الحق ونشر العدل واصلاح البلاد ، وتوطيد النظام ، والعمل لرفق الشعب وبث روح الفضيلة بين أفرادها ، وقد أبدينا وجهة نظرنا هذه للأحرار الدستوريين فلم يأخذوا بها » والدستوريون - على لسان أحمد خشبة باشا ، الذي كان مفوضا من قبل محمد محمود باشا ، لناء اعتكافه او مرضه بمعنى ادى في مرمى مطروح أثينا، تشكيل الوزارة ، الماهرية - يقولون : ان على ماهر عرض عليهم الاشتراك في الوزارة على أن يكون الوزراء : أحمد خشبة باشا ومصطفى عبد الرزاق بك وعبد القوى أحمد بك ، وأن يعين د. هيكل وزير دولة في نوفمبر القادم ، ورأينا أن عبد القوى بك أحمد ليس من الأحرار الدستوريين ، وان رفعة رئيس الوزراء قد آثر أن يحتفظ بوزارة العدل لمصطفى بك الشوربجي على اعتبار أنه فني ، وكأنتي لست فنيا في وزارة العدل ولكننا - أحمد محمد خشبة باشا - لم نرفض لأنه أخذت منا وزارات كنا نشغلها في الوزارة السابقة أو لأنه فرض علينا فرض وزيرا ليس منا ، أو ... بل لأننا رأينا من مفاوضاتنا مع على ماهر ، أن مصلحة البلاد تدفعنا الى هذا الرفض وقد حادثنا السعديون في موقفنا فأكدوا لنا انهم يرون أن مصلحة البلاد تفرض عليهم الاشتراك في الوزارة » هذا بالرغم

من أن موقف محمد محمود باشا كان يرى حتى من قبل اعتكافه ، أو مرضه بمعنى أدق أن يدخل الدستوريون الوزارة إذا ما دخلها السعديون ، وإن يرفضوها إذا مارفضها الدستوريون .

ولذلك ظلت العلاقات بين الحزبين متوترة الى ان كانت معركة رئاسة مجلس النواب فكانت المواجهة بين الحزبين « المتحالفين سابقا » ، كان محمد محمود باشا رغم تقديره وإعزازه للدكتور أحمد ماهر ، يرى أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا لا حزبيا وقد رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات لمنصب رئيس مجلس النواب والذي أيدته في نفس الوقت الوفديون . ولم يكن لهم في مجلس النواب أكثر من ١٢ كرسيًا هذا بينما أصر السعديون على ترشيح د . أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية رئيسا لمجلس النواب ، وكانت معركة من أعنف المعارك . حاول فيها على ماهر أن يقف على الحياد ولكنه لم يستطع حتى لا يغضب السعديين شركاءه في الحكم ودخل السعديون المعركة بكل ما يملكون من قوة ، وأيدهم بعض المستقلين ، بل أيدهم - سرا - بعض الأحرار الدستوريين الذين كانوا على علاقات وثيقة بالدكتور أحمد ماهر ، بل إن أحد النواب الدستوريين الأستاذ شفيق جبر أكد علنا أنه لن يشترك في انتخابات رئيس المجلس لارتباطاته الوثيقة بأحمد ماهر وقد استأذن من حزبه في أن يتغيب عن جلسة الانتخابات فأذن له حزبه هذا بينما كان بعض أقطاب الدستوريين متحمسين جدا ليهي الدين بركات باشا نكايه في السعديين ، وقيل إن رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة الأسبق ، الذي كان يرى أن السعديين مشاركون في عملية إقصائه من الوزارة قال عندهما رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات باشا : « المبادرة بس بقي الأحرار الدستوريين أحرار دستوريين صحيح ، ومع ذلك نجح أحمد ماهر في معركة الرئاسة وحصل على ١٤٤ صوتا وحصل منافسه بهي الدين بركات على ١٠٨ أصوات ، ووقف محمد محمود يهنيء صديقه القديم أحمد ماهر برئاسة المجلس ، كما وقف بهي الدين بركات يهنيء منافسه أحمد ماهر ، على ما حققه من فوز ، وهكذا لم ينتج - في مجلس النواب - تحالف الدستوريين مع الوفديين . وإن كان هذا التحالف الوفدي الدستوري قد نجح في انتخابات مجلس الشيوخ حيث تم إسقاط مرشحي الهيئة السعدية ، ذلك لأن الوفد والأحرار الدستوريين كانوا يملكون - كما سبق أن قلت - أغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ .

واستأذن قارئ العزيز في أن أنقل بعض ما جاء عن تلك المعركة الساخنة معركة رئاسة مجلس النواب : يقول د . محمد حسين هيكल : وافقنا على إعلان الأحكام العرفية ، ولم تكن موافقتنا تلك تعني أن نفوسنا إطمأنت الى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها بل كان ما حدث من دفع محمد محمود باشا للاستقالة ، ومن التماس الوسيلة لإقصاء الأحرار الدستوريين



عن الحكم عذرا لا مسوغ له في نظرنا وكان محمد محمود باشا قد استفاد من الهدوء ومن النشاط . ومن الصحة ما يسمح له بتولي زعامة المعارضة وكان بطبيعة الحال أشدنا غضبا من ذلك القدر واكثرنا حرصا على أن تظهر الوزارة الجديدة في صورة لا تحسد عليها وفكرنا في الخطوة التي نتخذها لدرك هذه الغاية فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهي الدين بركات باشا رئيسا لمجلس النواب وكان طبيعيا أن يقبل بهي الدين هذا الترشيح لانه رئيس المجلس بالفعل ، ولانه مستقل عن الأحزاب فلا شيء يدعو للتخلي عن هذه الرئاسة فلو أنه تخلى عنها لاعتبر الناس تخليه انضماما لحزب ضد حزب آخر ، وهو حريص على صفة الاستقلال عنده والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، حتى يكون حكما بين الأحزاب التي يتألف منها المجلس .

ولو أن علي ماهر باشا وزملاءه في الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلماني ويرتفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهي الدين باشا ولما كانت هناك معركة حول رئاسة مجلس النواب ولاستقر في مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، فإذا استقر هذا التقليد بضع سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فاختر مستقلا كذلك ، لكن الدكتور أحمد ماهر باشا لم يشترك وزيرا مع أخيه علي باشا ماهر زعم اشتراك حزبه في الوزارة وإذا كان الدكتور أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب غير مرة قبل اشتراكه في وزارة محمد محمود باشا فقد كان مفهوما عندنا وعند الناس جميعا أنه سيكون مرشح الحكومة لرئاسة مجلس النواب .

وعن معركة رئاسة مجلس النواب يقول د. هيكمل : بدأت معركة الانتخابات للرئاسة بين بهي الدين بركات باشا يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين والدكتور أحمد ماهر باشا يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها ان انهزمت فيها هددت الحكومة مركزها ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب بل كتب بعض الوزراء في الصحف وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك وقيل في هذه التصريحات والمقالات ان الحكومة ترى المعركة معركتها ، ولا ترضى بأن يهزم مرشحها ولم ينس محمد محمود باشا ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر باشا من مودة أثناء قيام وزارته ولم ينس أنه عهد الى الدكتور ماهر عشية سفره الى مرسى مطروح أن يقوم مقامه في محادثات الوزارة ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحدا ، بالاشتراك أو عدم الاشتراك فيها ونكت السعديون هذا الاتفاق ولهذا كله عني ان يقود معركة الانتخابات لرئاسة مجلس النواب بنفسه ودفعت هذه العناية من جانبه الى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هي كذلك حتى لقد اتصلت بجماعة من أعيان الأحرار الدستوريين تفرهم وتعلمهم ليعطوا أصواتهم

للدكتور ماهر باشا ، وقد ظفرت من بعضهم بما ارادت وفازالدكتور أحمد ماهر باشا باغلبية ضئيلة فى انتخاب الرئاسة ويقول د . هيكى تعليقاً على مارآه من تدخل الحكومة فى انتخابات رئاسة المجلس أن هذا التدخل ينافى الروح البرلمانية منافاة صريحة . فأساس الحياة البرلمانية الحرية ، الحرية التامة الصريحة التى لا تعرف قيداً ، ولا حداً ، وعضو البرلمان الجدير حقاً باسم النائب المحترم ، أو الشيخ المحترم هو الذى يأبى أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية فى أى أمر لأن هذا التدخل ينافى حرية النائب أو الشيخ وينافى مبدأ فصل السلطات وينافى نص الدستور ، على أن النائب حر ، لا يملك نخبوه ولا تملك السلطة التى عينته أن تطلب إليه أمراً على سبيل الإلزام ، وأى الزام كان يشعرنى أنتى مهدد فى مالى أو فى عيالى ! أو فى مكانتى ، إذا لم أسلك مسلكاً معيناً فى الكلام ، أو فى التصويت ، أو فى الانتخاب : ألا صبح أن يلام حاكم مستبد يلجأ الى سيف العز . وذهبه لأجدر باللوم . . ذلك الحاكم ، الذى يزعم أنه يستند الى ثقة الأمة ونوابها فى البرلمان ثم يلجأ الى الاغراء ، أو التهديد أو الى الوعد ، أو الوعيد . ويقول د . هيكى : وانما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين فى مصر بطبائع الاستبداد ، التى طبعت نظم الحكم ، عندنا أجيالاً متعاقبة والتى جعلت من الحاكم سيدها يجب طاعته وان خالف القانون . . لم نتأصل فكرة الحرية بعد فى نفوس أبناء هذا الجيل الذى شهد الحكم المطلق وخضع له فلا عجب أن تبقى عالقة به شوائب من هذا الميراث الكريه لا يستطيع التغلب عليها ، أو التخلص منها . . ويأبى د . هيكى الا أن يرجو كل الرجاء فى أن تتطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم فى الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه ، يومئذ يكون لما تبديه الأمة من لوم ، أو تنريب موضع الحق ، ولا يخفف منه اعتبار أيا كان ، ويومئذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ويرى هذا الاعتداء ، اهداراً لحقه ولكرامته لا يمكن السكوت عليه . .

وينقل على لسان محمد محمود باشا أنه قال لأحمد ماهر باشا : فق يا باشا أفنى لم أنتخبك للرئاسة لا لاننى أجند مواهبك ولكن لاننى أردت للنواب رئيساً مستقلاً ، ويقال على لسان د . ماهر باشا أنه عاتب صديقه محمد محمود لانه ذكر فى معركة الانتخابات موضوع البنك العقارى الذى ادعى الوفدون أنه ماس بنزاهة أحمد ماهر فما كان من محمد محمود باشا الا أن ثار قائلاً : ان رأى فى سعادتك أبديته قبل أن تستقيل وزارتي وأنت تعرف أنتى صبرت على مضض فى الحكم حتى تحدد موعد للقضية . كان د . ماهر قد أبلغ النياحة ضد رئيس الوفد المصرى بسبب ما قاله عن علاقة د . ماهر بالبنك العقارى . . كل هذا لاننى أعتقد فيك ما يعرفه الجميع من نزاهتك ، وكفائتك ! وهناك - فى الفصل التالى - بقية حديث عن معركة رئاسة مجلس النواب .

## الفصل الرابع

### الوفد المصرى يفتح النار على الانجليز

#### وعلى وزارة على ماهر باشا معا

● أشرنا الى معركة توفيق الحكيم مع الجنس اللطيف ، وكيف انتهت بتقهقر الأستاذ توفيق الحكيم فى نهاية تلك المعركة ، وسحب ، لكل الاتهامات والانتقادات - أو معظمها - التى كان قد وجهها الى المرأة المصرية فى خطابه الذى بعث به الى وزيره ، وزير القسطن الاجتماعية ، كما أشرنا فى نفس الوقت ، الى المعركة التى دارت بين الاحرار الدستوريين ، والسعديين حول كرسى رئاسة مجلس النواب حيث رشح الدستوريون ، الدكتور بهى الدين بركات باشا ، ورشح السعديون د. أحمد ماهر ، وكيف انتهت المعركة بفوز الدكتور أحمد ماهر ، على منافسه الدكتور بهى الدين بركات باشا .

وكان نجاح أحمد ماهر بأغلبية غير متوقعة . قد أحدث ثورة داخلية فى حزب الوفد الذى كان يعارض انتخاب د. أحمد ماهر والذى كان له فى مجلس النواب اثنا عشر عضوا قيل ان بعضهم - رغم تأكيدات القيادة الوفدية على ضرورة انتخاب « بهى الدين بركات » والى ضرورة عدم انتخاب أحمد ماهر - قد أعطى صوته للدكتور أحمد ماهر ، الأمر الذى أدى الى اجراء تحقيق داخل حزب الوفد ، فى هذا الموضوع ، كما أن انتخاب أحمد ماهر أيضا بتلك الأغلبية الكبيرة ، قد أدى الى ثورة داخل حزب الاحرار الدستوريين ، اذ ثبت للقيادة الدستورية ان نوابا كثيرين من نواب الاحرار الدستوريين خرجوا على ارادة حزبهم وانتخبوا أحمد ماهر ، ولم ينتخبوا مرشح حزب الاحرار الدستوريين ، بهى الدين بركات ! ورغم أن العلاقات كانت طيبة جدا بين محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين وبين دكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الا أنه قد ثبت جليا ان تلك العلاقات قد ساءت بسبب تلك المعركة ، كما سمعت أكثر وأكثر ، بعد انتصار السعديين فى تلك المعركة ، على حلفائهم السابقين ، الدستوريين . ويتجلى ذلك بصورة رسمية فى تلك الكلمة التى هنا بها محمد

محمود باشا زعيم المعارضة صديقه وحليفه السابق د. أحمد ماهر برئاسة المجلس اذ لم تتجاوز كلمة التهنته سسطين - وهو أمر غير مألوف في تلك المناسبات - اكتفى محمد محمود بقوله : تتقدم المعارضة بدورها - بعد الحكومة - بالتهنته الصادقة الى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس الموقر ، لولح أنه لم يذكر حتى اسم رئيس المجلس المنتخب والذي يوجه محمد محمود باشا اليه التهنته - ونرجو له في عمله ، كل توفيق ، ونجاح ، ان شاء الله .

وكانت كلمة أحمد ماهر بعد انتخابه قوية للغاية وكانت ذات معان عديدة ، غير المعان التي تتجه اليها عادة كلمات الشكر والثناء في مثل تلك المناسبات ، قال د. أحمد ماهر : من الطبيعي أن يقوم من تشرفونه بالانتخاب لرئاسة المجلس بتوجيه عبارات الشكر ، والثناء على المعاني الكريمة التي ينظر اليها في مثل ذلك الانتخاب ، وهي الاحترام والمودة والثقة المتبادلة ، ولم يفتنى في المرات السابقة التي تشرفت فيها بهذا الانتخاب أن أودى ذلك الواجب ، ولكني ألح في هذه المرة ، واجبا آخر ، تقضى الظروف بأن أؤديه الى جانب الحمد والثناء وأن أؤكد معناه بل أقول ان ظروف هذا الانتخاب بما لابسها من نشاط واختلاف في الرأي تحتم على أن أقول كلمة في واجب رئيس المجلس في مثل هذه الأحوال :

ذلك أن اختلاف وجهات النظر في الترشيع والمواقف والآراء التي حدث بكل فريق لتأييده غرضه فيه ، لا يمكن أن تكون ذات أثر في علاقة رئيس المجلس بسائر أعضائه ، أو أحزابه مؤيدين ، أو معارضين ، تلك العلاقة المقدسة التي تقم على أساس العدل ، والمساواة ، والاحترام المتبادل وحماية الرأي ، وكفالة الحرية ، فلا يمكن ولا يصح أن ينظر رئيس المجلس الى الورا ، مفتشا أو منقبا بل هو أبدا متجه الى الأمام في أداء واجبه الذي يرجو أن يلازمه فيه التوفيق .

ويقول د. أحمد ماهر : اذا كان من واجبي أن أكفل أمن المجلس ونظامه وإدارة المناقشات فيه وصيانة حقوق الأعضاء ، والدفاع عن الحريات التي كفلها الدستور وأقام المجلس ، ورئيسه حراسا عليها ، فإن على حضرات الأعضاء أن يتوفروا بكلماتهم على أداء واجباتهم ، وتمكين الآراء ، واحترامها ، وتوسيع الصدر للخلاف فيها ، وإحلال المودة والحسنى في المكان الأول من كل شأن من شئون العمل ، وأخيرا تمكين الرئيس من أداء واجبه ، وعونه على ذلك أحسن اللون ، ويقول د. أحمد ماهر : وستجد المعارضة متى كما كانت تجد على الدوام ، حماية واحتراما للرأي ، وتمكيننا من العمل بحيث تؤدي واجبهما المقدس على الوجه الأكمل ، وكم هو واجب نافع ، ومفيد اذا صبن من الشذوذ وأحيط بالصدق والإخلاص ، وانه ان شاء الله لكذلك ، كما أنني لن أتوانى في أن أقف في وجه كل من تحدته نفسه بأن يعكر عليكم صفو عملكم ، وجلال نظامكم ، ولن أنسامع

فى هذا السبيل ، بحيث يمكن للجميع أن يجد فى هذا المكان المقدس الذى يبدى فيه رأيه ، ويرسل نشاطه المشكور ، لخدمة البلاد ، وحرىاتها ، وأحب أن تسود علاقتنا جميعا أواصر المحبة والمودة ، وأن نمضى فى عملنا مؤيدين ، أو معارضين على سنن من الصفاء ، والاخلاص حتى نتضاعف ثمرات الأعمال ونتصل خيراتها ، ونعم بركاتها .

ويأتى د - أحمد ماهر الا أن يؤكد لزميله وصديقه بهى الدين بركات باشا خالص تحيته واحترامه وتقديره لعمله المشكور فى رئاسة المجلس ، التى قضى فيها زهاء العامين ، فمضى فيها على أحسن السنن ، وأقام العدل ، والنظام ، وأكد كفالة الحريات ، « فوجدنا جميعا ، ووجد المجلس فيه وفى رياسته خير عون على أداء الواجب على أكمل وجه » .

وفى كلمة محمد على علوبة باشا التى ألقاها باسم الحكومة اشارة الى ما يتمتع به أحمد ماهر باشا من نشاط جم ، وذكاء متعدد ، وثقافة عالية ، وبعد عن الهوى ، وخلق كريم ، ورجولة كاملة ، تلك الصفات التى نرحب بها ونرجو منها الخير ، لأعمال مجلسنا الموقر فى دورته الحالية .



وإذا كنا قد أشرنا - وباختصار - الى موقف الأحرار الدستوريين من على ماهر باشا ووزارته ، كما أشرنا الى موقف السعديين من على ماهر باشا ووزارته فإننا لا بد أن نشير الى موقف الوفد من على ماهر باشا ، ووزارته حتى تكون الصورة مكتملة .

كان على ماهر - كما سبق أن ذكرنا - قد حاول أن يتقرب الى الوفد المصرى ، ورئيسه مصطفى النحاس نكاية فى محمد محمود باشا ووزارته ، على أمل أن يحصل على ماهر على تأييد الوفد له إذا ما ألب الوزارة الجديدة ، وقد استجاب الوفد فى البداية الى غزل على ماهر ، ولكنه سرعان ما اكتشف انه ما أراد التقرب من الوفد الا لصالحه الشخصى ، والا لاجراج محمد محمود باشا ، فبدأ الوفد يظهر الكراهية لعل ماهر باشا ، بصورة عنيفة حتى قبل أن يؤلف على ماهر باشا ووزارته بأكثر من ثلاثة أشهر .

وقد بدأ الهجوم مركزا على على ماهر فى نهاية مايو ١٩٣٩ ، حيث راحت جريدة الوفد المصرى ، لسان حال الوفد المصرى ، تكتب بقلم « صريح » عن موقف على ماهر من حقوق العرش وما يتعلق منها بمطلق التصرف فىمن يبقى ، ومن يخرج من رجال السراى وتساءلت جريدة الوفد المصرى : من هو على ماهر ، حتى يجترأ على الوقوف من حقوق العرش هذا الموقف الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد ؟ وتولت الجريدة الوفدية الرد على سؤاها بتعداد كثير من مواقف

على ماهر ، وتنصله من مسئولية الانقلاب « تغيير وزارة الوفد ، بوزارة محمد محمود ، والقائه - أى على ماهر - تبعاً لهذا الانقلاب ، على الانجليز ، فلما سعى سعيه لإحراج الوزارة فى العام الماضى ( ١٩٣٨ ) سارعت الوساطة الانجليزية الى التجدد ، وتمخضت الحركة عن إشراك الدكتور أحمد ماهر وجساعته فى الحكم . . . وظهرت بعد ذلك أزمة الجيش فانتهت بما لا يريد على ماهر ، وبقي محمد محمود واستمرت الحرب بينهما ، حتى بعد مفاجأة اختيار على ماهر دون محمد محمود باشا للسفر الى لندن ، وكان المفهوم ، عند رجال السراى أن على ماهر ذهب ليدافع عن قضية معينة ضد محمد محمود باشا فإذا معجزة كبيرة تقع اذ كسب الانجليز ماهر باشا الى عكس قضيته ، وربطوا بينه وبين رئيس الوزارة ، ويشير الوفد المصرى الى خطاب فاروق فى عيد الهجرة والأزمة التى أحدثها على ماهر ، بسبب هذا الحديث مع البندارى باشا ، وانضمام محمد محمود باشا الى جانب على ماهر ضد وجود البندارى باشا ، فى السراى حتى ان محمد محمود - كما قالت صحيفة الوفد المصرى فى ٢٥ مايو ١٩٣٩ - هدد بالاستقالة من منصبه كرئيس للوزارة ، اذا لم يقص البندارى باشا من السراى ، استجابة لمطلب على ماهر باشا ، وبقي على ماهر فى السراى ، وأطيح برأس البندارى ، وتشير الصحيفة الوفدية ، الى أن النحاس باشا عندما صدر أمر ملكى بتعيين على ماهر رئيساً للديوان الملكى قابل الملك وأعلن لجلالته استعداد الوفد للتعاون مع على ماهر مادام الأمر الملكى قد صدر ، رغم أن الوفد كان له سابقة فى معارضة تعيين نشأت باشا فى الديوان الملكى ، وتقول جريدة الوفد المصرى : لقد ظل على ماهر يقول ان لصاحب العرش الكلمة الأخيرة لا فيما يختص برجال السراى ، بل فيما يختص بموظفى الحكومة العاديين فأين وقف على ماهر اليوم من موقفه السابق ، اذ يسمح لنفسه وهو رئيس الديوان وكبير خدام العرش ، ان يخبر الملك بين الاستقالة وبين إخراج موظف فى السراى هو وكيل الديوان ، وبعد أن يذيع هذا فى الصحف يسترد استقالته بدعوى أنه استرضى وأجيب الى مطلبه بلا تحوير ولا تبديل ، وتقول جريدة الوفد المصرى : ياله من جد عاثر ، وياله من قدر ساخر ، وياله من خاتمة عادلة ليس أخلق بها ولا أجدر من على ماهر !

وفى ٢٦ يوليو ١٩٣٩ تقول صحيفة الوفد المصرى عن ترشيح على ماهر باشا لرياسة الوزارة : واضح السياسة الانجليزية ان مثل هذا الترشيح ليس الا حلقة جديدة من أساة لندن وما وراء لندن ، لان الوقائع والحوادث كلها تنطق بأن على ماهر باشا لا يمكن أن يحرز الا قعة الانجليز وحدهم دون سائر الجهات : على ماهر - هكذا تقول صحيفة الوفد المصرى - خصم قديم من الد خصوم الأمة خرج على سعد فى مقدمة الخوارج واشترك فى كل وزارة من وزارات الانقلاب بدون استثناء ! ماهر باشا ثانياً - قطب من أقطاب المؤامرة ، التى أدت الى الانقلاب الحاضر ، بل لعله قطب الدائرة فيها وتقول الجريدة الوفدية لقد

أسفرت مأساة لندن - ذهاب على ماهر : الى لندن لحضور مؤتمر فلسطين - أسفرت عن نتيجة خطيرة جدا ، في تاريخ الحكم المصري بعد المعاهدة ، ولقد تجلّت هذه النتيجة على أبشع صورها في موقف على ماهر باشا الى جانب السياسة الانجليزية بعد عودته من لندن وأخيرا : على الوقوف موقف التحدي السافر لحق أولى من حقوق صاحب العرش - يبدو هذا التناقض واضحا بين موقف الوفد السابق من تعيين حسن تشأت باشا في السراي كوكيل للدوان وموقفه اليوم من الدفاع عن حقوق صاحب العرش في أن يعين من يشاء في السراي دون توقيع رئيس الوزراء ، الى جانب الملك على هذا التعيين - في إبقاء موظف أو اخراج موظف كبير من رجال القصر كائنه ما كانت الثقة الملكية بهذا الموظف ، هذا موقف لا يمكن أن ينساه الانجليز لصديقهم الجديد على ماهر باشا ولا يجوز ان يترك بلا مكافأة سخية واليوم تتخذ هذه المكافأة شكل الترشيح لرئاسة الوزارة بعد مآذير في لندن »

وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٩ تستمر صحيفة الوفد المصري - لسان حال الوفد المصري - في هجومها على على ماهر باشا وفي دفاعها عن صاحب العرش وتهاجم - في نفس الوقت - انجلترا التي لا تحترم المعاهدات والحقوق والكرامات والتي تتصف - أساسا - بالفكر وخيانة اليهود ، وتنتهي الجريدة الوفدية مقالها الافتتاحي الذي شغل الجزء الأكبر من الصفحة الأولى بتوجيه تحذير الى بريطانيا ، بعد أن تبين الحيط الأبيض من الحيط الأسود من الفجر ، وأصبح الأمر أوضح من أن تركز فيه الى الشك لا يستمع فيه الى تضليل المضللين من ماجوري السياسة الانجليزية في هذه البلاد « وسيلم » الانجليز ان في مصر أمه بل أمة حية لا تخدع ولا تنام على كرامة مجروحة أو حق مفصوب ولباقيتهم نبأه بعد حين ...

ويقف الوفد المصري موقفا معاديا من موقف محمد محمود باشا ، الرجل المسند أو المقال ومن على ماهر باشا المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتنشر جريدة المصري في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ كشوفات بعدد الأيام ، التي اعتكف فيها محمد محمود . باشا والتي رحل فيها الى خارج العاصمة ، أو الى خارج البلاد فأيام الاعتكاف في ١٩٣٨ بلغت ٤٥ يوما ، وفي ١٩٣٩ بلغت ٣١ يوما ، أما عدد أيام الرحلات فقد بلغت ٧٥ يوما ، وتقول في عناوينها البارزة : زوال كابوس الوزارة السلطانية : كبيرها يعد لوحده كتاب الاستقالة » وفي اليوم التالي تقول صحيفة المصري التي يدير سياستها الوفد المصري في ١٦ أغسطس هل تواد وزارة على ماهر باشا ، وهي جنين ؟ استحكام الحلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين وذبولهم ، وفي مكان آخر من الصفحة الأولى ، وتحت عناوين بارزة تقول « المصري » : على ماهر باشا يبطن غير ما يظهر ، وتقول المصري تحت عنوان : زعر : هل قرروا عدم الاشتراك ؟ .. قيل قبل منتصف الليل ان الأحرار الدستوريين ، والمهارة - جماعة أحمد ماهر - قرروا عدم الاشتراك في

الوزارة ماداموا لم يجابوا الى مطالبهم - وتنشر المصرى - فى صفحتها الأولى -  
قصيدة للأستاذ خالد الجرنوسى :

أنى أودعهم ، وليست بشامت  
يكفى صريع الظلم طول حسابه  
أحصى السجل لهم ذنوباً جمّة  
أقصت هوة الحكم عن أبوابه  
هل كان هذا العهد إلا ربة  
علقت بهذا الشعب فى أثوابه  
جاموا بها من كل لون شائه  
مها حوى الشيطان فى جلبابه  
فلينجح الأجراء ملء حلوقهم  
فالعهد لا يبقى على أذنبه  
من مات فى الأيام اشنع ميتة  
هيهات يرحمه نباح كلابه ١

وعندما تؤلف وزارة على ماهر الثانية تقول صحيفة الوفد المصرى فى ١٩  
أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : تأليف الوزارة الماهرية الجديدة وزارة لفسد  
الخانة وانها، الموقف على صورة من الصور : الفتور العام ، الذى قوبلت به فى  
البلاد مديح الانجليز فى الماهريين وتنديبهم بالأحرار الدستوريين تناقض ظاهر  
بين القول والعمل من الخطوة الأولى للوزارة الماهرية : تقول صحيفة الوفد المصرى  
لا نظن ان وزارة قد قوبلت عند تشكيلها من الرأى العام ، بمثل الفتور ، الذى  
قوبلت به هذه الوزارة ، وقامت فى وجه تأليفها الصعاب وتسابقت على تخاطف  
أشلائها النواجز ، والانياب ، وكان موقف الماهريين النفراشيين مهيناً للغاية !  
وقد قوبل من الناس بالاشمئزاز لانهم تكشفوا عن طلاب مناصب ومشتوى  
مراكز حتى وان خانوا فى سبيل الظفر بها أصدقاهم المستعدين ، وحتى وان  
عف عنها الاتحاديون الشعبويون ، وهم مثلها فقراء ، \* وتشير صحيفة الوفد  
المصرى الى طعن الانجليز طعناً مرا فى الدستوريين الذين غلبوا الاعتبار الشخصى  
أو الحزبى على الصالح العام ، ومن المخزى - هكذا قالت صحيفة الفازيت -  
أن نرى حزباً كان يوماً من الأيام يضم المستنيرين والمستولين يهوى وينحط الى  
هذا الحد ..

دفى اليوم التالى - ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ - تنشر صحيفة الوفد المصرى  
مؤب: بما تحت عنوان : وزير فى الوزارة الحاضرة ، يقول عن على ماهر بأشأ :



لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن : والموضوع عبارة عن نقل مقتطفات من مضبطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب فى السبت ٣١ يوليو ١٩٣١ . وردت على لسان النائب المحترم ، عبد الرحمن عزام تتعلق بعلى ماهر باشا وزير المعارف فى وزارة أحمد زيور باشا - وزارة الانقلاب على النظام الدستورى ، الشعبى وعلى وزارة سعد زغلول باشا - وذلك كله على النحو التالى :

النائب المحترم : عبد الرحمن عزام أفندى « ... فالمسألة اذن تنحصر فيما يأتى : ماذا يجب أن يعامل به وزير تصرف تصرفا مضرا .

« أرى أنه يجب على مجلس النواب أن يفصل مرة واحدة فى المسألة لا أن يعتمد عنها كلما دعت الحاجة . ولا مندوحة من أن يصدر المجلس قرارا بهذا الخصوص لأننا نصطلم بين حين وآخر بمسألة كهذه ، ولا نجد طريقا للعقوبة لأن القوانين العامة قد لا تمكننا من ذلك أو لأن العرف جرى فى هذه البلاد بالتسامح والصفح عن أمثال هذه التصرفات ، الا أنه يجب علينا أن نقضى على هذا العرف قضاء أبديا حتى يعلم كل وزير أنه ملزم بتقديم حساب للأمة عن تصرفاته حتى بعد تركه كرسى الوزارة . فيجب أن يكون موضوع هذا الحساب وما ترتب عليه فإن رأيتم تأجيله فيكون ذلك لوضع قاعدة لمحاسبة كل من فرط فى حقوق الأمة من الوزراء السابقين ولللاحقين .

« الرئيس - هل تعرف عقوبة خاصة ؟

« أما لوم وزير المعارف السابق فأمر ضرورى الا أننى لا أجد فى اللوم عقوبة كافية لان اللوم قد يقع وقعا سيئا على وزيره شعور - وزير لايراعى مصلحة بلده - أما أولئك الوزراء الذين عيثوا بمصالح البلاد سنة ونصف فأرى ان كل لوم يوجه الى أى وزير منهم غير كاف ولا بد للمجلس من ان يبحث عن عقوبة زاجرة ...

« أما اذا رأيتم أنكم على استعداد لنظر الموضوع الآن فلا مانع من ذلك

عبد الرحمن عزام أفندى : لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن « تصفيق »  
انى اعتقد أن الشقى الذى يرسل الى السجن ، انما يجنى جنائية جزئية بالنسبة الى ما ارتكبه أولئك الذين اعتدوا على الدستور فانتكحوا حرمة ، واغتصبوا سلطة الأمة وبددوا أموالها التى جمعت من عرق الفلاح المسكين ، ليس ذلك فقط بل فرطوا فى حقوق البلاد وكرامتها واعتدوا على حرية الأشخاص فلا تعجبوا اذا قلت ان مثل وزير المعارف السابق - على ماهر باشا - يجب ان يرسل الى السجن لاننى لم أكن مغاليا أو مبالغا عندما أبديت هذا رأى ، ولا تعقب جريدة « الوفد المصرى » على ما نشرته من مضابط مجلس النواب تاركة التعقيب للقارىء !! وبعد ذلك الهجوم الضارى المكثف من صحافة الوفد المصرى ، بدت رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى الهجوم الضارى المكثف ،

على رفعة على ماهر باشا ، فيقول في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ بالاسكندرية من بين  
مقالته عن على ماهر باشا مايلي : هذه طلائع عهد رأس الانقلاب ، ومؤسسه على  
ماهر باشا قد بدت في أشد مظاهر القوة والجبروت وما هي مصر ترى وتشهد ،  
ولما ينقض على تشكيل وزارته ، الا يومان ليتفننوا في القمع والارهاب والحيلولة  
بين الناس ، ودخول المنتديات ودور الصحف ثم يمضوا في مطاردتهم والاعتداء  
عليكم . ان حاولتم الوصول الى زعيمكم ليحدثكم عن الحوادث الجسم التي  
تجرى في مصر الآن ، واذا كان الكتاب يقرأ من عنوانه فيها هو عنوان عهد على  
ماهر باشا قد بدأ في حرب الامة اليوم سافرا ، وقد كان بالامس مستترا :  
بدأ يحاربها علانية بعد أن ضمن معونة وتعظيم الانجليز ، أصفيائه الجديدين  
وحين اطمأن الى حرايمهم تحميهم ، ورجالهم يؤيدونه وأنه أصبح عندهم اليوم  
رجل الساعة المطلوب لاتمام تسليم البضاعة « ولعل ، أول ما امتاز به هذا  
العهد الجديد القديم ، ان أول قصيدة - كما يقول المثل ٠٠ قد جاء كفرا ٠٠ »  
ويوضح رئيس الوفد . بعض ما قام به ماهر ضد الحياة الدستورية من وجهة  
نظره ، ومن جهة نظر الوفد فيقول :

وكان ماكان . مما تعرفون ولا تعرفون ، من تدبيرات ومكائيد ، ضد  
حكومة الوفد ، وضد دستور الامة ، بدأت منذ تعيين على ماهر باشا في رئاسة  
الديوان وأخذت تزداد ، حتى بلغت أشدها في ديسمبر سنة ١٩٣٧ وأنا طريح  
الفرش ، وكان رئيس الديوان ، فارسها المجل في الحلبة ، يرضى الحلول ،  
ويساومني فيها ، ويتخذ لنفسه ذريعة للتحديث في الحقوق الدستورية والحلاف  
عليها ،وكنا أحرص الناس على المحافظة على حقوق العرش وعلى حقوق الامة  
الدستورية علما منا بأن أي مساس بالدستور وحدوده التي نص عليها ، فيه  
القضاء كل القضاء على الحكم الدستوري وعلى سلطة الامة ويتخذ تكة لتدخل  
الاجنبى وتغطي الحكومة الدستورية والوقوف وجها الى وجه أمام السلطة  
التنفيذية التي لا تستطيع اذ ذاك ان تقف في وجهه أو ترفض له مطلباً ، والا كان  
نصيبها الاقصاء عن المناصب ، وفقدان الجاه والسلطان .

أخذ رئيس الديوان - بعد العدة من الخلف - لاقامة صرح الانقلاب وتدعيم  
أركانه ، بل أخذ يستدعي الى مكتبه في رئاسة الديوان ، وكيل الداخلية ودير  
الامن العام . وحكمदार البوليس ، ويصدر اليهم الاوامر والتعليمات بان يعدوا  
العدة ، ويتخذوا التدابير اللازمة عند اذاعة امر اقالة الوزارة الدستورية ، وقد  
كان تشكيلها كذلك قد انتهى من أيام .

الفت وزارة محمد محمود باشا صديق الانجليز القديم فأخذ على ماهر باشا  
يلعب من وراء الستار لاعبيه ، وينثر حباله ، ويتفنن في تمثيل دوره ، الذي  
أخذ يتمرن عليه من زمن بعيد ، ويضع العراقيين في طريق محمد محمود باشا ،

ليمهد الطريق لشقيقه أو لنفسه ، ولكن الطبخة لم تكن بعد قد استوت .  
والأسياد لم يكونوا قد ملأوا أيديهم منه جيدا ، فلم يستطيع ان يعمل الا ان أشرك  
أخاه . وزملاءه فى الحكم ، انتظارا للفرص ، ووضوا أن يكونوا أذنانا لمحمد  
محمود باشا اسما وان كانوا هم العالمين فى الوزارة فعلا ، على أمل أن يواتيهم  
الحظ يوما فى التغلب على محمد محمود باشا ، واقصائه عن الحكم ، فتكون  
للأحمد ماهر أو لشقيقه الرياسة .

ومضت الشهور والأيام ، حتى واثت الفرصة على ماهر باشا سانحة بتعيينه  
عضوا فى مؤتمر فلسطين ، فمضى الى إنجلترا ، وهناك بذل نفسه بذل السماح .  
وعرض خدماته وتفكيره ونشاطه على أنصار الديمقراطية ودعاتها السادة الحلفاء ،  
فما أن وثقوا منه ، واطمأنوا اليه ، ادخروه لليوم الذى يريدونه ، حتى اذا ما رأوا  
صحة صديقيهم القديم لا تساعد على اتمام تقديم ما يطلبون . تخلوا عنه وهو  
مريض ، وظهر على ماهر على المسرح هذه المرة للعيان ، يضرب باليمين وبالشمال ،  
ويشكل وزارته قبل ان يستقيل محمد محمود باشا - تماما - كما فعل معنا !!

تلك لحظة خاطفة عن تدبيرات على ماهر الذى يحكم البلاد الآن مستمدا  
المعونة لا من الله ، ولا من الأمة التى أنبتته ، ونشأ بين ظهرانيها ولكن من  
الانجليز الذين يرون المصلحة العاجلة تطلب اليهم نصرته وتأييده ، وهذه هى  
بعض أخلاق مؤسس الانقلاب ومخترعه الذى لم يكفه ان تكبت الأمة بما تكبت  
به فى اخلاقها ومرافقها ، وكيانها ، تلك التكبات المروعة عشرين شهرا ، فأتى  
على أنقاض سلفه ليقوم انقلابا جديدا فيه القضاء المبرم على الشعب المصرى  
المسكين .

ويخاطب مصطفى النحاس باشا على ماهر بقوله : أيها السيىء الطالع ،  
انك لم تعتبر بمن مضى ولم تفكر فيما أنت مقدم عليه ، بل قمت من غير تفكير  
ولا رؤية تحكم الشعب بقوة المستعمر ، الطامع ، ونسيت أن الله سيمهل لك  
كما أمهل لفيرك ، حتى اذا حان يومك كان أشد ممن لم تعتبر بنهايتهم وهذه  
هى الحاتمة الطبيعية لكل من خرج ، على اجماع أمته أو شد عن ارادتها .

وتقول جريدة المصرى فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : الجناية الكبرى  
على استقلال الوطن : « خطة مدير . لتأخير الجلاء ومد أجل الاحتلال ، الى ما شاء  
الله . لقد خسروا كل ماكسيناه ، بالمعاهدة ولم تكسب غير الخراب المالى ،  
والتعرض للفناء فى حرب طاحنة . ثم تقول المصرى : لقد انتهى بنا الانقلاب  
اذن ، نهاية هى غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضييع جهود الأمة ،  
فى مدى السنين الماضية وقبر المعاهدة وسجل على البلاد تخليد الاحتلال ، الى  
الابد فلا اعتمادات لبناء الثكنات تدرج فى الميزانية ولا وكالة الثكنات تبقى

بعد ان انشئت لمجرد ترقية قريب سرى باشا ولا الانجليز يفكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الأبنية لجندهم فى محطة مصطفى باشا برمل الاسكندرية ويؤجرون الاراضى القسيحة لمدة عشر سنوات ، وبعد أيام تقوم وزارة على ماهر بتفتيش منازل مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد نجيب الهاللى ، وتضيق الصحف الى ما قاله مصطفى النحاس ، عن تفتيش داره حيث فاجأت النياحة سكان المنزل على غرة منهم « وروعت السيدات ، والأطفال لقيمتهن به ، بل لقد وصل الأمر الى أن اقتحموا غرفة السيدة حرمى ، وهى طريحة الفراش ، وقلبوا أثاث البيت رأسا على عقب ولم يتركوا مكانا حتى دخلوه وفتشوه ، الى حد أن فتشوا ، أسرة الأطفال وأراجيحهم وأوانى الزهر ، كأننا كنا نخفى فيها شيئا يعاقب عليه القانون ، وقد فوجئت بالحبر ، وأنا فى سرادق ذكرى سعد ، فاتصلت بفضرة رئيس النياحة أسأله لماذا يفتش وعن ماذا يبحث فأجاب ان لديه أمرا بتفتيش المنزل للبحث عن أصل الخطبة التى ألقيتها يوم الأحد الماضى ، ونشرتها الصحف الوفدية فى اليوم التالى فاجبته ، اننى تعودت ان ألقى خطبى ارتجالية حسب الظروف ومقتضيات الأحوال وان السكرتير المختص يدونها عند القائها ثم يبيضها ويعرضها على فاراجها وأقارها وأمره أن ينشرها . وهامى ذى عادته دائما الا فى المناسبات الأخرى كذكرى عيد الجهاد الوطنى مثلا فأننى أحضر الخطبة ثم أتلوها ، أما الخطبة التى تبحث عنها النياحة فقد كان الشأن فيها شأن جميع خطبى الارتجالية ، وأما أصلها فقد يبقى فى السكرتارية بعد نشرها وقد تلقى فى سلة المهملات . ثم اننى - هكذا قال مصطفى النحاس لوكيل النياحة - مسئول عن هذه الخطبة التى نشرت وعن غيرها من الخطب التى نشرت متحمل كل ما يترتب عليها ولست أفهم معنى لتفتيش منزل للبحث عما يقولون مادمت لم أنكره ولم أتصل من تبعته

وقد أخذوا - هكذا قال مصطفى النحاس - بعد تفتيش منزل ورقتين تافهتي الشأن أحدهما مطبوعة من عبد القادر مختار بك ، وبتوقيعه يشكو فيها من الماهرين الذين ينتمى اليهم لأنهم لم ينصفوه ولم يحسنوا معاشه ، كما حسنوا معاش سلامة ميخائيل بك زميله فى الماهرية . والثانية شكوى من علماء الأزهر الشريف بغير توقيع من ان جريدة المصرى لا تنشر لهم ، أخبارهم وان منعوب الجريدة فى الأزهر غير مأمون ولأن له اتصالات بالمسؤولين فى الأزهر ، وهو ينقل اليهم أخبار من يكتبون الى المصرى .

## الفصل الخامس

### سر هجوم الوفد على « الانجليز » وعلى « على ماهر باشا »

أشرنا فيما سبق الى الخطاب الهام الذى القاه مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوفد المصرى بالاسكندرية . ومهاجما على ماهر باشا بقسوة شديدة موجها له الاتهام بأنه نزل الى مستوى لم ينزل اليه رئيس وزارة سابق عندما قامت وزارة بتفتيش منزله ، أى منزل مصطفى النحاس . بحثا عن أصول خطبة كان قد القاه بالاسكندرية . ونضيف الى ما سبق أن ذكرناه أن مصطفى النحاس عندما أعلن عن استيائه الشديد لتفتيش منزله بامر من النائب العام ، قال بالحرف الواحد : لو كنت رئيسا للوزارة ، ووقع ، ما وقع ما أبحث لنفسى أبدا أن أمر بتفتيش دار أى زعيم سياسى مصرى ، على تلك الصورة المزرية ، الحالية من كل ذوق ، المنافية لكل عرف ، وقانون » .

وكان مصطفى النحاس باشا قد أشار فى خطابه أيضا الى أنه اكتشف وجود رصاص فى سيارته ، على مقربة من الأسلاك الكهربائية المتصلة بموتور تلك السيارة ، وأنه قد قام بإبلاغ النيابة عن ذلك الحادث وأنه - أى مصطفى النحاس - رفض أن يتهم أحدا بتدبير ذلك الحادث لأن ضميره لا يطاوعه ، فى أن يجزم باتهام أحد .

وقد ظهر جليا أن الوفد المصرى ، كان قد أعد خطة محكمة قام بتنفيذها بحذافيرها ، وتتلخص تلك الخطة فى الهجوم فى وقت واحد ، على جبهتين : الجبهة الأولى : السياسة البريطانية ، لا فى مصر وحدها ، وإنما فى كثير من أرجاء العالم ، بعدما تأكد ، للوفد ، أن السياسة البريطانية ضالعة فى المجرم بعلى ماهر ، الى رئاسة الوزارة ، وكانت الجبهة الثانية ، هى جبهة على ماهر ، وأحمد ماهر معا وقد سبق لنا أن ذكرنا الأسباب التى دفعت الوفد المصرى الى الانقلاب على على ماهر باشا ، الذى ضحك عليهم وأوهبهم ، أنه يعمل لصالحهم . ونضيف الى ذلك ، أن فى مقدمة الأسباب التى دفعت ، الوفد المصرى ، الى

تشديد الهجوم على أحمد ماهر ، كونه شقيقا لملي ماهر ، الى جانب انه - أى أحمد ماهر - عندما خرج على الوفد ، مؤيدا محمود فهمي النقراشي باشا فى موقفه ، تسبب فى احداث شرخ خطير فى الوفد المصرى كما أن أحمد ماهر ، عندما خرج على الوفد أسرف فى الهجوم عليه ، ثم ان الوفد المصرى ، كان يريد من تشديد التأكيد ، على أحمد ماهر ، أن « يحرقه » سياسيا فلا يصبح مرشحا ، لتولى أية وزارة جديدة فى المستقبل ، أو هكذا كان يتصور الوفد .

وقد كتب أحد قادة الوفد ، المصرى - قد يكون أحمد نجيب الهلالي باشا ، أو محمد صبرى أبو علم باشا - سلسلة من المقالات فى صحيفة الوفد المصرى ، بتوقيع « صريح » ، تتضمن الهجوم الشديد القاسى ، والعنيف على أحمد ماهر باشا ، وعلى ماهر باشا ، وكانت إحدى مقالات هذه السلسلة تحت عنوان : على حساب مصر : مؤامرة الشقيقتين فى سبيل الحكم ، وكانت المقالة الأولى من تلك السلسلة قد صدرت بقول الله تعالى وهو أصدق القائلين : « أم حسب الذين اجترحوا السيئات ، أن نجعلهم كالذين آمنوا ، وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ، وخلق الله السموات والأرض ، ولتجرى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون » وكانت المقالة الثانية قد صدرت بقوله تعالى : « لا يفرنك ، تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل ، مأواهم ، جهنم وبئس المهاد » صلق الله العظيم .

والجدير بالذكر أن جريدة الوفد المصرى - لسان حال حزب الوفد المصرى - قد نشرت فى ١٣ أغسطس ١٩٣٩ - أى فى الوقت الذى كان فيه على ماهر يقوم بتشكيل وزارته ، افتتاحية موجزة ، تحمل العنوان التالى : على ماهر : عدو الشعب رقم ١ « أصبح الانجليز فى ترشيحه للوزارة ، وكان قد جاء فى تلك الافتتاحية ما يلى :

لم يسجل التاريخ السياسى لملي ماهر باشا الا العمل على مناهضة الامة والتدبير ضد مشيئتها وإرادتها كلما سنحت له فرصة فى الخفاء ، حتى لا يكاد انقلاب واحد من الانقلابات الرجعية يخلو من أصبح هذا الرجل الذى تخصص فى الكيد لهذه الامة .

فقيامه على رأس وزارة الآن لا يمكن الا أن يكون مظهرًا من مظاهر التحدى الانجليزى للامة ، ودليلا من أدلة استهتار الانجليز بالشعب المصرى وحقوقه وكرامته اذ هم المرجح فى ترشيحه والسند الذى يرى أن يعتمد عليه ، وهم لا يمثلون هذا الدور من وراء ستار بل يمثلونه على عين الامة وتحت سمعها ... والا فليقل لنا على ماهر باشا ، كيف استباح لنفسه أن يبعث ببرنامج وزارته وأسماء من يرشحهم للاشتراك معه فى الوزارة الى السفارة البريطانية !

على ماهر باشا رجل تحدى الأمة في كل مراحل جهادها ، وتحدى الأحزاب جميعها بل تحدى محمد محمود باشا نفسه وطعنه من الخلف بشروعه في تأليف وزارة جديدة في نفس الوقت الذي كان يعلن فيه محمد محمود باشا بأعلى صوته أن وزارته باقية ولا سبب هناك يدعو إلى الاستقالة !

وعلى ماهر باشا هو الذي وضع أساس هذا الانقلاب الذي نكبت به الأمة شر نكبة .

وعلى ماهر باشا هو الذي عاد من لندن معترزا بالصدقة الانجليزية الجديدة فلم يتردد في تحدى حق من حقوق العرش وذلك بأصراره على اخراج البندارى باشا من القصر .

على ماهر باشا اذن هو أصل البلوى التي حلت بالبلاد ، وهو الرجل الذي يصلح لأن يكون أداة طبيعة في يد السياسة الانجليزية التي تريد التنكيل بالشعب المصرى ، وتريد أن تنشر المجاعة بين الفلاحين ، وأن تجر على هذه ازمة الخراب السياسى والاجتماعى والخلقى في سبيل أن تسد ما بقى لها من مطامع ، وأن تعتصر البقية الباقية من دم هذا الشعب بعد ما اعتصرت معاملة على أيدي وزارة الحكم الصالح .

وما من ريب في أن هذا العمل العدائى من جانب الانجليز للشعب المصرى يفقدهم كل نفة بهم ، بل سيعلمون أن هذا الشعب الباسل سيقابل عداء الانجليز بالحزم الواجب ، والحركة العملية التي سوف يقفون امامها مشدوهين يعضون بنان الأسف والندم ، حين يعلمون أن الشعب المصرى لم يعد يقبل هذا التمثيل الذى يقوم به السادة الانجليز وبخاصة بعد أن انكشف عنه الستار .

واذا كان الوفد ، المصرى ، كحزب سياسى ، قد استمر في ملاحقة على ماهر باشا ، ووزارته بالحيلات العنيفة القاسية فان على ماهر باشا ، ووزارته قد استمروا - كحكومة - في ملاحقة الوفد ، وصحفه : لم تكتف وزارة على ماهر باشا ، رئيس الوفد ، أثناء عدم وجوده ، به ، بل راحت تفتش ويعنف منزلى مكرم عبيد باشا ، سكرتير الوفد ، وتجنّب الهلالي باشا ، أحد أعضاء الوفد بل كبار قادته أثناء غيابهما عن منزلهما أيضا . وزارة على ماهر ، لا تكتفى بتفتيش دور الصحف الوفدية وباعتقال رؤساء تحريرها ، بل راحت تحرم تلك الصحف - كعقوبة - من الاعلانات الحكومية ، التي هي من أموال الدولة بما فيها حتى اعلانات السكة الحديد !!

ولم يترك ، الوفد المصرى ، فرصة ، تمر دون أن ينتهزها للهجوم على وزارة على ماهر ، ولاعاقبة مسيرتها ، ولان الوفد كان يملك ، أغلبية محترمة في مجلس الشيوخ فقد أتبعته له أكثر من فرصة - في المجلس - فرس فيها ارادته،

على الحكومة ، أو على الأقل ، حال دون ، تحقيق كل الذى تريده ، وكان فى مقدمة تلك الفرص ، فرصة عرض مرسوم اعلان الأحكام ، العرفية ، على مجلس الشيوخ : لقد كان البرلمان فى إجازة عندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وعلى الفور ، طلبت السفارة البريطانية فى القاهرة من حكومة على ماهر ، تنفيذ المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ اعلان الأحكام ، العرفية ، ووضع الرقابة على المطبوعات فلم يسمع الحكومة - وكانت العلاقات بينها وبين بريطانيا وقتئذ طيبة - الا أن تبادر باعلان ، الأحكام العرفية ، يمرسوم ملكي صدر فى أول سبتمبر ١٩٣٩ وتم تعيين على ماهر باشا حاكما ، عسكريا و ٠٠ و ٠٠ .

ودعى البرلمان لاجتماع غير عادى فى يوم الاثنين ٢ أكتوبر ١٩٣٩ ، ليعرض عليه مرسوم فرض الأحكام العرفية وكذلك المراسيم الأخرى الصادرة أثناء عطلته وذلك تطبيقا للمادة ٤١ من الدستور ٠٠ لم يكن هناك مشكلة بالنسبة لمجلس النواب فإن الأحرار الدستوريين رغم عدم اشتراكهم فى الوزارة لم يقبلوا معارضة هذا المرسوم ، اتساقا مع مبادئهم ومع خططهم الجديدة بعد أن خرجوا ، أو أخرجوا من الحكم ، ولذلك جاءت موافقة مجلس النواب بأغلبية الأعضاء ، السعديين والأحرار الدستوريين ، والمستقلين ، ضد ١٢ صوتا هم نواب الوفد ، ولكن كانت مشكلة الموافقة على هذا المرسوم فى مجلس الشيوخ ، مشكلة ، ومشكلة عنيفة بالنسبة للحكومة ، ذلك ، أن للوفد فى مجلس الشيوخ ، أغلبية وأغلبية محترمة ، وقد حرص الوفد على معارضة الأحكام العرفية ، رغم أن فرض تلك الأحكام ، كان بناء على المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، التى وقعها ، رئيس الوفد ، والوفد ، التى أطلقوا عليها معاهدة الشرف والاستقلال .

وكان مجلس الشيوخ قد ألف لجنة من بين أعضائه لبحث هذا الموضوع وكانت أغلبيتها - بالطبع - من الوفديين ، وانقسمت تلك اللجنة الى أغلبية وأقلية : وكان من رأى الأقلية استمرار الأحكام بشروط ثلاثة : حصر تطبيقها عند الضرورات العسكرية ، الرجوع ، الى البرلمان ، فى الشئون الخطيرة ، وأخيرا تخفيف الرقابة على الصحف ، وكان قد تأكد للجنة أن الحليفة بريطانيا هى التى طلبت اعلان الأحكام ، العرفية .

وكان تقرير اللجنة قد أشار الى رأى الأقلية ، وإلى رأى الأغلبية بالتفصيل ، كما أشار تقرير اللجنة الى أن رئيس الحكومة قد ذكر فى بيانه أمام مجلسي البرلمان أنه قد طلب من هذه البلاد ، اعلان الأحكام العرفية ولكن عندما سئلت الحكومة فى اللجنة عن الكيفية التى طلب بها اعلان الأحكام العرفية أشار عبد الحميد بدوى باشا الى أن هذا الطلب جاء من السفارة البريطانية كتابة وبطريقة رسمية ، الى الحكومة المصرية ، وكان هذا الطلب ، يشير الى المعونة ، التى تقدمها مصر ، للحليفة فى أوقات الحرب ، تطبيقا للمادة السابعة من



المعامدة - معاهدة ١٩٣٦ - وهذه المعونة تتلخص في فرض الأحكام العرفية ، وتنفيذها وكذلك اعلان الرقابة على الصحف ، والمطبوعات ، وكذلك ايجاد نظام لتفتيش السفن .

ونقول اللجنة أنها طلبت من الحكومة الاطلاع على الطلب الذى تقدمت به السفارة البريطانية الى الحكومة المصرية طالبة معونتها ولم تستطع الاطلاع على ذلك الطلب ، أو تلك المذكورة .

ونقول اللجنة فى تقريرها أيضا ، ان خمسة من أعضائها رأوا عدم استمرار الأحكام العرفية بينما رأى ثلاثة من الأعضاء استمرارها بتلك الشروط ، التى سبق الإشارة إليها ، كما يقول تقرير اللجنة ان رئيس اللجنة ، قد امتنع عن ابداء رأيه .

والجدير بالذكر ان تقرير اللجنة ناقش مناقشة موضوعية موضوع ضرورة حصر الأحكام العرفية فى المسائل العسكرية بالرغم من أنها ذكرت ان على ماهر باشا رئيس الحكومة رفض الأخذ بهذا الاقتراح ، كما أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع سلطات الحاكم العسكري وضرورة تقييدها وكان من بين ما جاء فى رأى الأغلبية : « ان البلاد لا تطمئن اطلاقا ، أن تجعل تنفيذ الأحكام العرفية فى يد ليست موضع الرضا منها ، فضلا عن ذلك فان قضية الحرية والديمقراطية ، التى أعلنت انجلترا ، وفرنسا الحرب ، للدفاع عنها يجب أن تشترك مصر ، فى الدفاع عنها بكل قواها ، وبكامل رضاها ، لان مصيرها يتوقف على نتيجتها تلك ومن أجل هذا يقتضى أن تكون السلطة التى تباشر صيانة هذه المصالح التجارى مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

وقد كان من بين ما جاء فى خطاب الأستاذ يوسف الجندى ، زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ : لا يرضينا بأن نسلم أنفسنا الى سلطان مطلق لو وضع فى يد عمر بن الخطاب نفسه لما اعتصم من الخطأ » .

على أية حال لقد وافق مجلس الشيوخ - فى النهاية - على مرسوم اعلان الأحكام العرفية بأغلبية ٦٨ صوتا ، ضد ٥٩ صوتا .

وقد اقترن اعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر ، وألمانيا ، كما أصدر الحاكم ، العسكري - على ماهر باشا - قرارا ، بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

والمتتبع لسياسة الوفد المصرى حتى ذلك التاريخ ( ١٩٣٩ ) يرى أن سياسة الوفد المصرى كانت قد رسمت بوضوح ، ويجلاء على أساس تنفيذ هدفين رئيسيين : البقاء فى الحكم إذا ما كان الوفد فى الحكم باعتياد الحكم حقا من

حقوق الوفد المصرى صاحب الأغلبية فى أية انتخابات حرة ، وأنه لا يجب أبدا ، أن يقضى عن الحكم بأية وسيلة دستورية ، أو غير دستورية الا اذا تخلى الناخبون عن تأييده واختاروا بدلا منه حزبا آخر ، أو جملة أحزاب ، الهدف الرئيسى الآخر للسياسة الوفدية ، ضرورة السعى الى الحكم أو بمعنى آخر يمكن أن يكون أكثر دقة فيما يتعلق بفرض السياسة الوفدية ، ضرورة السعى لاستعادة الحكم ، الذى هو حق للوفد ، دون سواء من الأحزاب الأخرى ، وعملية استعادة الحكم هذه تتطلب خوض ، أية معركة ، واستخدام أية أسلحة ، واعتبار كل من يقف فى سبيل عودة الوفد ، الى الحكم ، عميلا للانجليز ، خائنا للشعب !

ولهذا لا بد من أن نتوسع فى بحث ذلك الموضوع الحيوى الهام : ماذا يحدث عندما يكون الوفد فى المعارضة أى خارج الحكم ، هذا ما سنفصله فى الفصل التالى .

### عندما يكون الوفد في المعارضة !!

تحدثنا عن السياسة التي وضعها الوفد المصري منذ أن أقصى عن الحكم في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، والتي تتلخص في معارضته - قدر الامكان - للسياسة البريطانية في مصر ، وانطلاقا من تلك السياسة كان يعارض أية وزارة ولتت الحكم بعده : عارض وزارتي محمد محمود باشا ، الثانية والثالثة ، وعارض وزارة علي ماهر باشا ، الثانية ، ولان العلاقة بين الوفد المصري وبريطانيا ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية كانت تشكل ركيزة هامة وخطيرة في السياسة المصرية في الداخل ، وفي الخارج فاننا نستأذن القارئ العزيز في أن نولى هذه العلاقة ما تستحق من أهمية ، خاصة ان الكلام - بالتفصيل - عن هذه العلاقة يوضح كثيرا من الأمور والأحداث ، التي وقعت في مصر في الفترة من ١٩٤٠ وحتى الربع الأخير من عام ١٩٤٤ ، ولاننا لا نريد أن نعرض رأينا في مثل هذا الموضوع التاريخي الهام ، فاننا نستأذن القارئ العزيز ، مرة أخرى في أن نستعين بالعديد من الآراء ، التي تناولت هذا الموضوع مؤجلين ابداء وجهة نظرنا ، الى ما بعد ابداء آراء الآخرين ، الذين هم من خيرة من تناولوا هذه الفترة التاريخية الهامة بالتاريخ .

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، وهو يتحدث عن وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة ، التي أقيمت في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : « يبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقا بالحكم المطلق ، المستند الى الدكتاتورية البرلمانية لانه اطمأن الى تأييد الانجليز له . بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة وروج لها وسماها « وثيقة الشرف والاستقلال » فحفظوا له هذا الجميل ، وجاوزوه عليه بتأييده في حكمه ومن ثم أخذ يسير في وزارته مسيرة « الحاكم بأمره » ، وقصى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة في الجهاد .. »

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ أغسطس وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ عيداً وطنياً وأسمته « عيد الاستقلال » ، وما هذه المعاهدة المشنومة بمعاهدة استقلال ، بل هي مهددة له مقوضة لأركانها فجاء اعتبار يوم توقيعها عيداً وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية .

ويقول الأستاذ الرافعي ، انه عندما احتدمت الأزمة الدستورية بين الوفد والسراى حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ وحول رفض السراى توقيع مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى طلبت الوزارة توقيعه وحول طلب السراى حل جماعات القمصان الملونة ، سعى السفير البريطانى سير مايلز لامبسون فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم ، وإلتساهل من الجانبين ، أصرت السراى على موقفها ..

ويشير عبد الرحمن الرافعي - فى كتابه « فى أعقاب الثورة » الجزء الثالث - الى مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية فى أول ابريل ١٩٤٠ ، تلك المذكرة التى أحدثت كما يقول الأستاذ الرافعي رجة كبيرة فى البلاد ، لانها أول صحيفة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها ، ومن الهيئة التى اعتزت بها ، وروجت لها ، وحشت الناس على قبولها ، والمذكرة التى يشير اليها الأستاذ الرافعي قدمها مصطفى النحاس أول ابريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى ليبلغها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المذكرة المطالب الآتية :

١ - تصرح الحكومة البريطانية من الآن - ابريل ١٩٤٠ - بأنه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح ، بين الأمم المتحاربة تـسـنـحـب من الاراضى المصرية القوات البريطانية جميعها سواء فى ذلك القوات المسلحة ، قبل الحرب أو بعدها ، وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية على أن تبقى المحايلة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

٢ - عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفاً فيها وأن يكون لها اشتراك فعلى فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أم مادية .

٣ - بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل مصر ، وانجلترا فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة ، فى السودان لمصلحة أبناء النيل جميعا .

٤ - المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

٥ - عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى ، الى البلاد المحايدة أو شرائه بالأسعار والشروط المناسبة .

ويقول الأستاذ الرافعي : أحدثت هذه المذكرة تأثيراً كبيراً ، وقويت - فى الجملة - باغتياب إذ كانت أول صوت ارتفع من بين الهيئات التى وقعت المعاهدة

بالانقضاء عليها ووضحت تعلق البلاد بالجلاد وجاءت - فيما عدا حديثها عن  
المخالفة وعن السودان - انتصارا كبيرا ، لقضية الجلاد ، ولوجهة نظر الحزب  
الوطني في هذه المسألة الهامة التي هي جوهر الاستقلال .

أما لدى الجانب البريطاني فقد قوبلت بداهة بالاستياء ، والتعمر ، وبالرغم  
من انهماك بريطانيا وقتئذ في الحرب ورغبتها في كسب رضا الشعوب فان جواب  
حكومتها ينم عن روح السخط ، والحق ، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد  
هاليفاكس وزير خارجيتها بطريق البرق ، الى السفير البريطاني ، وهذا بلغه  
الى النحاس باشا يوم ٦ أبريل ١٩٤٠ وصيغة هذا الرد كما يلي :

١ - أبلغوا النحاس باشا ، في الحال ان الحركة التي قام بها ونشرت على الناس  
فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا اليما للغاية ولا تستطيع  
الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد ، كمحاولة مقصورة للمب  
دور في السياسة الداخلية في حين ان بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع  
ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى  
نفسها .

٢ - أما فيما يخص بالمسائل ، التي أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها  
تؤدي الى :

( أ ) إعادة النظر في المعاهدة المصرية ، البريطانية .

( ب ) تلخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية .

( ج ) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب  
ضد ألمانيا :

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلي بلا شك  
للنحاس باشا ، أنه لو انتصر العدو لم يبق الا قليل احتمال في مناقشة  
مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فان الحكومة البريطانية موقة بأن  
المسؤولين عن مصير الشعب المصري ومنهم النحاس باشا سيواجهون  
المسئوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ - أننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، فقل للنحاس  
باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لي أنه غير مفهوم أن يشعر  
النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية  
ورسمية ، وأنه ليسعدني أن أؤكد أن النحاس باشا سيعمل جهده ،  
بتخفيف أثر هذه الحركة التي لم تقتزن بالسداد .

وقد رد الوفد ، على هذه الرسالة بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى !

ويقول د. يوتان ليبب رزق - في كتابه تاريخ الوزارات المصرية ، أنه عندما عين الملك على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي تحفظت صحف الوفد وارتاحت الدوائر البريطانية ، لهذا التعيين باعتباره - كما تقول الوثائق البريطانية - شخصية مسئولة بدلا من مناورات الرجال غير المسئولين في القصر ، أما الصحف الموالية للقصر فقد شنت حملة واسعة على النحاس تنهمه فيها بأنه قد لجأ الى السفارة البريطانية طالبا العون في موضوع على ماهر وأنها - أي السفارة البريطانية - لما حاولت التدخل فإن رئيس الديوان الجديد ذكر للمسئول البريطاني أن هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده » .

وقد انتهزت المعارضة الفرصة فكتب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، محمد محمود باشا خطابا بعث به للسفارة البريطانية يحتج فيه على التدخل الانجليزي في شئون مصر الداخلية ، كما كتبت الأهرام - ١٩٣٧/١١/١٤ - تنصح البريطانيين بعدم استغلال المعاملة ، لكسب امتيازات جديدة في البلاد فان ذلك سوف يثير حالة السخط بين المصريين ويقول د. يوتان ليبب رزق ، أنه عندما تقطعت الأمور بالنسبة لوزارة على ماهر باشا بعد دخول إيطاليا للحرب ، في يونيو عام ١٩٤٠ ومع ما ترتب على هذا من زيادة المخاطر ، على مصر والوجود الإيطالي راضى على حدودها الغربية فقد صحبه تشجيع الوزارة ، والملك على انتهاز خطة العداء نحو الوجود البريطاني والسعي الى الاتصال بلولتي المحور ، وعند هذا الحد ، تحرك السير مايلز لامبسون فكتب الى لندن ، في ١٥ يونيو يصف على ماهر ، بأنه غير متعاون ، ولا يمكن الاعتماد عليه ، بل ولا احترامه فهو بالرغم من وعده المتكررة قد فشل تماما ، في توجيه الرأي العام ، الى الوجهة السلمية ، ولم يبق في طاقتي أو في مقدوري ، أن يظل في منصبه أكثر من ذلك ، وقد شهد النصف الثاني من يونيو ١٩٤٠ ما يمكن أن نسميه بحادثة « ٤ فبراير ، الصغيرة » ، فقد وضع البريطانيون هدفا أمامهم يتمثل في السعي لاجراء على ماهر من الوزارة ومن الديوان الملكي على أن يحل محله أحد ثلاثة من المعروفين بولائهم ، للحليفة من طراز حسن صبري أو حافظ عفيفي ، أو حسين سري .

وكانت وجهة النظر البريطانية في ذلك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة غير وفدي ، ولكن يتمتع بثقة الوفد ، على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضاب القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى ، بما يهم إنجلترا! أن تظل على تعاونها معهم ، هذا بالإضافة الى ما يتمتع به الوفد - كما تقول الوثائق البريطانية من شهرة سيئة من ناحية انعدام الكفاءة الإدارية » .

ويرى مارسيل كولومب في كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : لقد تحققت الآمال البريطانية ، فقد وقعت المعاهدة المنشودة في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ على يد وفد مصري برئاسة مصطفى النحاس باشا نفسه ورغم ذلك فلم يكن ثمة ما يشتم منه هبوط شعبية الوفد ، بل وليس من المؤكد أن يكون الرأي

العام المصري قد تفهم مدى خطورة العمل الدبلوماسي الذي تم التفاوض بشأنه والذي جعل من مصر دولة تدور في فلك بريطانيا العظمى وترتبط معها بتحالف لا يتضمن أية ترتيبات لتحديد مدته .

وينتقل مارسيل كولومب بعد الحديث عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ وآثارها في السياسة المصرية ، الى الحديث عن سياسة الوفد بعد أن أقصى عن الحكم ، فيقول : لقد عمل الوفد منذ انضمامه ، لصفوف المعارضة على أن ينفرد بذلك الدعم الحقيقي ، أو المفترض الذي تقدمه السفارة البريطانية للمصر الملكي ولكل « الرجعيين » محاولا بذلك أن يسترد شعبيته التي استطاع الملك الشاب أن يكسف بريقتها الى حد ما ، وبعد ذلك وقف الوفد ضد المحادثات التي أجراها « في روما ٨ مارس ١٩٣٨ » اللورد بيرت حول مشاكل البحر الأبيض المتوسط ، والمسائل الافريقية دون استشارة سابقة لمصر ، كما أنه رأى الاتفاق الانجليزي الايطالي المفقود في ١٦ ابريل ١٩٣٨ بمثابة عنوان على استقلال البلاد وكيانها الدول ونكت عهود مقطوعة ، في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، والتفريط في حقوق مقدسة مقررة لمصر والسودان . كما أنه لم يخفف من انتقاداته للإتفاق الانجليزي ، المصري ، الذي عقد في ٤ أغسطس ١٩٣٨ حول بناء ثكنات عسكرية في منطقة قناة السويس ، كما أصدر في الرابع من سبتمبر ( ١٩٣٨ ) بياناً يستثير فيه الرأي العام ضد أول خرق ، لنص معاهدة ١٩٣٦ .

ومع ذلك فمع بدء العمليات الحربية في أوروبا تغير موقف الوفد ، وبدأ تنديده ، ببريطانيا يفقد حدته تدريجيا ثم يخفي كلية على وجه التقريب من الصحف الوفدية ، تبني الوفد سياسة أكثر ملامعة وقادرة في الوقت نفسه على أن تضمن له ولاء الجماهير ، وعبر الوفد في مذكرة سياسية سلمها الى السير مايلز لامبسون في أول أبريل ١٩٤٠ عن تخوفه من أن يعرض التحالف الانجليزي المصري لازمة أخلاقية بالغة الخطورة يمكن أن نلجح دلالات عليها عند عناصر ، يعينها من الشعب المصري - حسب تعبيره - وعند آخرين من أبناء الشعوب العربية والشرقية .

وكي تدرا بريطانيا هذا الخطر لزم عليها أن تعلن منذ ذلك الوقت ، أن القوات البريطانية بعد انتهاء الحرب الطائفة واستتباب السلام ، بين الأطراف المتحاربة ستستسحب كلية من الأراضي المصرية لتحل محلها قوات عسكرية مصرية ، كما أن من المسلم به ، أن معاهدة التحالف سوف تظل نافذة المفعول بين الطرفين كما اقتضى الأمر أيضا أن تؤكد بوضوح أن مصر سوف تشارك في الترتيبات النهائية للحرب ، كما أنها ستكون طرفا فعالا في مفاوضات السلام ، حتى تكون في وضع يسمح لها بالدفاع عن مصالحها وحتى تحقق أهدافها المادية

والروحية ، ومن جهة أخرى فما أن يسود السلام حتى تكون حقوق مصر في السودان موضع اعتراف من جانب بريطانيا العظمى لمصلحة سكان وادي النيل العظيم » .

ولم يكن من شأن بيان الوفد هذا الا أن يسبب بعض الضيق في لندن كما أن رد الحكومة البريطانية كان يتسم بشيء من الحزم وفي نفس الوقت ، فإن الوفد لم يتردد في اعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية ، وأكد أن مصر تمد يدها للشعب الحليف وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة بريطانيا ويشد من أزرها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه **ملعنة في الظهر** .

وغداة دخول إيطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته الى حيز التنفيذ ، فمئذ ذلك الحين تفاضى الوفد ، عن المطالب المعلنة في برنامجه وظل يعلن أنه يقف الى جانب تقديم المساعدة المخلصة لبريطانيا العظمى في اطار معاهدة ١٩٣٦ مع رفض الزج بمصر في أتون الحرب ، وخففت هذه السياسة شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار رغبات الشعب المصرى وبفضل هذه السياسة أيضا باتت بريطانيا مقتنعة - بعد أن أدركت ما تواجهه من صعوبات - بعدم امكانية تحقيق فكرة جر مصر الى الحرب وازاء ما لمستة بريطانيا من مناورات على ماهر باشا والمحاولات المتخيلة التي قام بها حسن صبرى باشا ، وحسين سرى باشا بدأ الوفد بوصفه الحزب الوحيد ، والذي لا يزال يحوز صفة الشعبية الكافية ، القادر على أن يقنع الراى العام ، يتقبل الاجراءات التي تحتتم الضرورة اتخاذها أثناء الحرب وكذا فانها - بريطانيا - لم تتردد في أن ترغم الملك فاروق على اعادة النحاس باشا الى الحكم ، مفضلة اياه على أحمد ماهر باشا الذي بدت لها آراؤه المتطرفة بمثابة خطر على استتباب الأمن والنظام في مصر » .

أما د. عبد العظيم رمضان في كتابه : « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ » ، فيقول عن موقف الوفد من بريطانيا ومن تنفيذ المعاهدة ، المصرية ، البريطانية ، ومن دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء و . . و . . ، وغير ذلك من الموضوعات الهامة : واضح من حديث للنحاس باشا في شهر نوفمبر ١٩٣٧ أدل به لمراسلة إحدى وكالات الأنباء الأجنبية بأن الصورة القائمة في ذهنه في حالة حدوث اعتداء من ناحية ليبيا ، أن يدافع الجيش المصرى عن البلاد ، وتساعد في ذلك القوات البريطانية : سيحارب أولئك الجنود « الانجليز » معنا بصفة حلفاء لنا اذا طرأ طارىء لهذا وقد فرق هذا الحديث بين هدف مصر ، من الحرب ، وهدف بريطانيا فقال : اذا حاربت مصر فستحارب دفاعا عن سلامة أراضيها وستحارب بريطانيا العظمى ، دفاعا عن سلامة امبراطوريتها . فلما وقعت الازمة العالمية في سبتمبر ١٩٣٨ لم تتحدث إحدى



الصحف الوفدية عن مسألة دخول مصر الحرب على الرغم مما كانت تهاجم به الحكومة لاهمالها اتخاذ اجراءات الدفاع عن البلاد ، والفرق بين الموقفين ان النحاس باشا عندما أدلى بتصريحه السابق كان في الحكم ، وكانت علاقته مع انجلترا على ما يرام ولكن في سبتمبر ١٩٣٨ ، كان في المعارضة وكانت علاقته بانجلترا على درجة كبيرة من السوء ، ومع ذلك فعندما تحدث صدقي باشا عن ابرام معاهدة عدم اعتداء ، بين مصر وايطاليا ، اعتبرت الصحف الوفدية ان هذا الاجراء يعد انتهاكا لمعاهدة ٣٦ ، التي رأت انها تلزم مصر بالمساعدة داخل اراضيها سواء كانت الحرب التي ستخوضها انجلترا ، دفاعية أم هجومية .

وقد اتضح موقف الصحف الوفدية من مسألة الحرب الدفاعية عندما قدم المارشال باليو ، الى مصر ، في مايو ١٩٣٩ ، فقد انتقدت هذه الصحف زيارة المارشال وهاجمت تصريحاته التي أعرب فيها عما ينعم به مسلمو طرابلس تحت الحكم الايطالي « ويقول د . عبد العظيم رمضان : يمكن القول ان موقف الوفد كانت تتنازعها جملة عوامل : اولها تأييده لقضية الديمقراطية ، والثاني عداوته للاستعمار والثالث كراهيته للفاشية فلقد كانت انجلترا دولة ديمقراطية ولكنها كانت دولة استعمارية أيضا : لهذا كان الوفد يشدد الهجوم عليها ، بسبب ما كان يعتبره تأييدا فيها للحكم الاوتقراطي في مصر ويعتبر ان الحكومة القائلة مدينة بمقاعدتها للنفوذ البريطاني ولكنه من جانب آخر كان يكره المسكر الفاشي بدرجة اكبر ، ويدرك مدى الخطر الذي يحيق بمصر ، في حالة انتصاره ولهذا وقف الى جانب المسكر الديمقراطي ويشير د . رمضان ، الى خطاب للنحاس باشا في ١٦ يوليو ١٩٣٩ الذي ندد فيه بالانجليز الذين راوا في الحكم الصالح حكم محمد محمود !! - بقرة حلوب تجلب لهم الخير الجسيم ، والنفع العظيم ، فنقضوا ما أبرموا ، وأنكروا ما وقعوا وأخذوا باليسار ما أعطوه باليمين ، وكما فعلوا بمصر فعلوا بفلسطين . الشهيدة المستبصلة فقسموها باسم الانتداب ، تقسيما هو القضاء عليها والقضاء لها ، ولما رفضت ما فرضوه عليها أخذوا يسومونها سوء العذاب بفعل الانجليز ، هذا في مصر ، وفلسطين ، ثم لا يتورعون عن أن يتفخؤوا بالحرية ، ويمزقوا لحن العدالة والمساواة :

ويقول د . عبد العظيم رمضان : انفجر عداو الوفد للانجليز عندما سقطت وزارة محمد محمود باشا على ماهر باشا وزارته على اتفاقها ، وكانت الأنباء قد استفاضت قبل ذلك في الصحف الوثيقة الصلة بعلي ماهر عن الاتفاق ، الذي عقده في لندن مع اللورد هاليفاكس أثناء حضوره مؤتمر المائدة المستديرة ، وكان معروفا ان علاقاته بالسفير البريطاني قد توطدت بعد تحالفهما ضد البنداري باشا ، فقد اعتبر الوفد اعتلاء علي ماهر باشا الحكم ثالثة الاثافي بعد ان تحمل المصريون من حكم محمد محمود باشا ما تحمّلوا ، ونشأ في ذلك الحين اتجاه خطير في الوفد نحو عدم الاعتراف بالحالفة . وكما قالت « المصري » ان خطة

الوفد ليست موجهة ضد المعاهدة اذ من الخيل أن يحارب الوفد عملا من صنعه بل من مفاخره ولكنها موجهة الى اسائة تنفيذ المعاهدة والى تدخل حلفائنا الديمقراطيين ضد الديمقراطية المصرية والاستقلال المصرى »

وقد حدد النحاس باشا ، الانجليز فى خطابه الذى ألقاه بالاسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩ قائلا : بيننا وبينكم معاهدة فاذا كانت تنفذ حسب نصوصها وعلى قدم الاخلاص والمساواة واعطاء كل ذى حق حقه فأهلا بها ومرحبا ، والا فلا كانت مخالفة ولا صداقة اذا كان من ورثها الجوع ، والعري ، والدمار لصر ، والغنى والكسب لكم وحدكم ٠٠٠ ويقول النحاس باشا أيضا فى خطابه « أيها الانجليز : اما صداقة وصفاء ، واما جفاء وعداء فاختاروا لأنفسكم ما تريدون » ويقول د. عبد العظيم رمضان : حين أعلنت الحرب العالمية الثانية بعد نصف شهر ، تقريبا من خطاب النحاس باشا ، الذى توقع فيه الانجليز ، والمعسكر ، الديمقراطى كله ، لم يتردد الوفد فى ابتلاع تهديداته السابقة ، فكتبت جريدة « المصرى » تقول أن مصر ستكون مع حليفتها انجلترا ، فى هذا الموقف الدقيق قلبا وقالبا وانما ستكون وفية لعهدا ، مؤيدة بكل قوتها الديمقراطية ضد الدكتاتورية »

ولأن المجال فيما اعتقد لا يسمح : بمناقشة تلك السياسة ، الا اننا نقول كتمليق سريع على تنفيذ تلك السياسة ، لا على السياسة ذاتها ، أنه ما كان للوفد ابدا ان يسرف فى توجيه الاتهامات الى معارضيه ممن يسعون للاستمرار بدورهم فى الحكم ان كانوا فيه ، أو ممن يسعون بدورهم للحصول عليه ، اذا كانوا ، بعيدين عنه ، والاعتراض هنا ، على الأسلوب ، لا على المبادئ والإفكار ، ولست أقول هذا الرأى دفاعا عن على ماهر الذى « حظى » بأكبر قدر من الهجوم الوفدى عندما شكل وزارته الثانية ، اذ أن لى تحفظات كثيرة على على ماهر ، وعلى سياسته ولكننى أقول ان الاسراف فى الهجوم الشخصى ، والاسراف فى توجيه الاتهام ، ليس ابدا من أصول اللعبة السياسية النزيهة خاصة ان الاسراف فى الهجوم والاسراف فى توجيه الاتهام كان يتناقض الى حد كبير ، مع رأى الوفد المصرى فى على ماهر عندما تولى رئاسة الوزارة لأول مرة - وزارة المائة يوم - ولذلك وحتى لا تقع الجماهير فى أخطار دوامة الاسراف فى الهجوم الشخصى ، وفى توجيه الاتهام ، ينبغي الالتزام بالمعارضة الموضوعية ، الهادئة البناءة ، كما ينبغي على المعارض - على الأقل - ألا يتناقض مع نفسه فيقول اليوم عكس ماكان يقوله بالأمس تماما - كما أنه ينبغي الايمان ، بان شدة الهجوم ، وعنفه لا يقيدها المهاجم فى قليل أو كثير ، بل على العكس فان هذه الشدة ، وهذا العنف ، يبعدان عنه الجماهير التى لا تؤمن ، بالمعارضة العنيفة والقاسية بل والجارحة !

وننتقل الى آراء أخرى للوفد ، خاصة بسياسته في الداخل عندما يكون في المعارضة فأشير الى رأى أيداه قطب وفدى كبير عندما سئل ، عن موافقة الوفد « الجهاد » ليكون في الحكم وحده ، دون بقية الأحزاب الأخرى اذ قال : « ليقولوا ما يقولون ، فهذه ليست أول مرة يتهمون فيها الوفد بالتهافت على الحكم في حين لا يطلب الوفد أن يكون في الحكم الا لتحقيق الغاية الكبرى وهي صون ، الاستقلال ، واستكمال ، والحفاظ على الدستور ، وتحقيق سلطة الأمة فممنذ قام الدستور ، لم يصبح طلب الحكم عبئا ، اذا ما جعله حزب من الأحزاب هدفه ، اذ لا يحتاج له أن يعمل ، وينفذ فكرته ووجود رأيه في الشئون العامة الا اذا تحمل تبعه الحكم ، واضطلع بمسئوليته ، فالحكم اذن ليس غاية الوفد ، انما هو وسيلة ، وهذا هو الفرق ، بيننا وبين الأحزاب الأخرى ، ومتى أصبح الحكم شهوة من الشهوات ، وانصرفت الأحزاب عن هذه الغاية القومية ، الى التناطح من أجل الحكم فلا يتردد حزب من الأحزاب في اتخاذ أية وسيلة في سبيل الوصول اليه وبذلك تضطرب الأوضاع الصحيحة وتهتز قواعد الديمقراطية الصادقة ، لا علاج لذلك الا بأن يتولى حكم الشعب من يحسنون تمثيله ، والتعبير عن مطالبه ورغباته » .

ويؤكد القطب الوفدى الكبير ، على تجارب « الوزارة القومية » التي تشترك فيها احزاب كلها قد فشلت وأعطت المصريين درسا بل دروسا لا يمكن نسيانها أو تناسيها . لا مجال - هكذا يقول القطب الوفدى الكبير - للوحدة ولا سبيل الى الائتلاف بعد الذي ثبت من تباين الأغراض والوسائل وانما السبل الممكنة الى تخفيف الصراع على الحكم ، هي التزام روح الدستور ، لان ذلك وحده ، هو الطريق الى الاستقرار وعندئذ ، لا يلبث التنافس على الحكم ، أن يسير في مجرى طبيعى وتحقق سلطة الأمة بتولييتها شئونها من تلقى به وتؤمن باخلاصه .

وعن اتفاق الأحرار الدستوريين مع الوفديين ، حول ترشيحات مكتبى المجلس « مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب » يقول القطب الوفدى : « إنه لم تجر بين الوفد والأحرار الدستوريين مباحثات بصدد الائتلاف وكل ما حدث لا يعدو أن يكون توافقا غير مقصود وفى مسائل كان رأى الحزبين فيها واحدا » .

والوفد ليس ملزما بأن يعارض كل فكرة يراها ، الدستوريون او غير الدستوريين من الأحزاب بل ان هذا التوافق كثيرا ما يقع على تصرف من تصرفات الوزارة نفسها ولا يمكن يومئذ أن يقال - عذرا - أن الوفد يتفاهم مع الوزارة ، أو أنه يمهّد للائتلاف .

والذى لا جدال فيه « ان معارضة الوفد » لفكرة الائتلاف الحكومى لا يمكن أبدا ، أن تقبل على طوال الخط ، اذ يحتمل - مثلا - أن يكون الوفد ، على حق ، فى رفض الائتلاف فى وقت من الاوقات أو رفض الائتلاف مع حزب من الأحزاب ، أو مع مجموعة من الأحزاب ، وقد يحتمل أيضا ، أن التجريبتين اللتين مرت بهما

الوزارة الائتلافية التي اشترك فيها الوفد مع الأحزاب الأخرى في الحكم ، كانتا تجربتين مريرتين ، ومن الممكن أيضا أن يكون الوفد ، قد أخطأ في هاتين التجربتين ، كما أخطأت الأحزاب الأخرى ، أو بعض الأحزاب المشتركة في الحكم ، وقد يكون خطأ الوفد باعتباره حزب الأغلبية في الوزارة الائتلافية أكبر من خطأ ، أي حزب آخر مشترك ، في تلك الوزارة . وقد يكون ، العكس ، و . و .

ولكننا نقول ، ان رفض الوزارة ، القومية كمبدأ ، وكسياسة غير مقبول على الإطلاق فقد تجد أمور خطيرة تتطلب من كل السياسيين نسيان الماضي كله ، بل نسيان مصالحهم الخاصة والحزبية ، كما تتطلب منهم تخصيص كل جهودهم ، لانقاذ البلاد ، مما تعرض له : . . . قد تكون الوزارة القومية ، وزارة انقاذ للبلاد مما تعرض له من أخطار وعندئذ ، يصبح رفضها بمثابة رفض للاشتراك في انقاذ البلاد .

وقد يطلب حزب الأغلبية ، أو الحزب الذي يؤمن بأن الشعب أو غالبية الشعب الى جانبه شروطا معينة للموافقة على المشاركة في تأليف وزارة قومية ، كان يجرى الاتفاق على سياسة محددة واضحة ، أو كان يتم - قبل التشكيل الوزارة - حل بعض المشاكل الناتجة ، أو كان يطلب حزب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية الشعبية ، أن يكون عضو وزرائه في تلك الوزارة ، أزيد من نصف عدد الوزراء ، أو ، أو . أما رفض الفكرة من أساسها فهو خطأ سياسي بل خطأ وطني وقد دفعت مصر - مصر كلها - في بعض الأزمات السياسية ، الخطيرة ، التي رثى فيها تأليف وزارة قومية ورفض الوفد المصري المشاركة فيها ، دفعت مصر ، الثمن ، وكان الثمن في كل مرة ثمنا باهظا . . من حريتها ومن كرامتها !

ونستزيد من الحديث عن موقف الوفد المصري ، عندما يكون في المعارضة من « الحليفة » .

والمتتبع أيضا لسياسة الوفد المصري حتى ذلك التاريخ ( ١٩٣٩ ) يرى أن سياسة الوفد كانت قد رسمت بوضوح وبجلاء على أساس تنفيذ هدفين رئيسيين لا ثالث لهما : أول هذين الهدفين : مضادقة بريطانيا عندما يكون الوفد ، في الحكم ، من أجل ضمان الاستقرار في الحكم ، باعتماد ، أن بريطانيا حتى بقيت توقيع معاهدة ٣٦ أغسطس ١٩٣٦ هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فيما يتعلق ببقاء الوزارة المصرية ، أية وزارة مصرية . في الحكم ، وقد تجيء مثلا . في البداية ، وزارة لا ترضى عنها بريطانيا الرضاء الكامل ولكن ، لا يمكن أبدا لتلك الوزارة ، أن تستمر أو تستقر في الحكم الا إذا ضمننت تلك الوزارة ، ذلك الرضاء السامي !

وقد تبقى وزارة من الوزارات المصرية مثلا بضعة أسابيع ، أو حتى بضعة أشهر ، وهى فى خلاف مع السفارة البريطانية حول بعض « الأمور » غير الخطيرة ولكن هذه الوزارة لا يمكن أبدا أن تستمر ، أو أن تستقر ما لم ترض عنها بريطانيا ، رضاء تاما . وقد وقر فى ذهن القادة الوفدين ، وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ أنه لم يعد هناك ، أبدا مبرر لمعاداة بريطانيا ، وأنه لابد من أن تتحول سياسة الوفد تجاه بريطانيا من خصومة شبه دائمة الى صداقة دائمة .

وربما كان ذلك التحول الخطير فى سياسة الوفد المصرى من الأسباب الرئيسية التى جعلت كثيرين من غير الحزبيين أو على الأقل ، كثيرين من المتماطين مع الوفد ، يأخذون على الوفد هذا التحول الذى كان يصل فى بعض الأحيان الى نتائج تؤذى للشعور الوطنى .

وعلى عكس هذه السياسة تماما ، سياسة التحالف الدائم مع بريطانيا ، عندما يكون الوفد فى الحكم ، كانت سياسة الوفد وهو خارج الحكم ، ضد السياسة البريطانية ، على طول الخط ، بل أن الوفد كان يتخذ وهو خارج الحكم — وخاصة فى الأزمات الدولية التى تتعرض لها بريطانيا أو تتعرض لها مصر — سياسة ، عدائية للغاية ضد بريطانيا أما انتقاما منها لأنها لم تقف الى جانبه عندما أقصى عن الحكم ، وأما لأنه يريد أن يقوم بضغط على بريطانيا أو على غيرها

من جهات « النفوذ » لتشارك فى عودته الى الحكم ، وقد أدت هذه السياسة الى اضعاف الوفد من ناحية وإلى اظهاره أمام الانجليز بظهر ذلك الذى لا يؤمن جانيه الا عندما يكون فى السلطة .

ولن نطيل أكثر مما أطلنا فى الحديث عن « الوفد عندما يكون فى المعارضة لنهئى هذا الجزء من الكتاب بعد أن نفرّد جزء آخر عن الراى والراى الآخر .



## الفصل السابع

### الرأى والرأى الآخر فى أحداث سنوات ما قبل الثورة

كما أقول باستمرار ، أنها المرة الأولى التى يكتب فيها شعبنا المصرى العظيم تاريخه بنفسه ، وعند أخذت على عاتقى المشاركة فى إعادة كتابة تاريخنا الحديث وأنا أحرص على الرأى الآخر ، بل أسمى اليه بنفسى ، ليكون الرأى والرأى الآخر مما فى مجلدات تاريخ سنوات ما قبل الثورة .

وفيما على تعقيبات ، وتصويبات وأسرار جديدة تذاق لأول مرة كتبها أخوة أعزاء كان لهم أو لأبائهم من قبلهم فضل المشاركة فى صنع التاريخ المصرى :

#### • د هيكل والقمصان الزرقاء

فى رسالة بعث بها إلينا الأستاذ حافظ محمود النقيب الأسبق للصحفيين وردت تلك الكلمات عن « القمصان الزرقاء » و د • هيكل :

● الرواية لها بقية ، والبقية عندى لاننى كنت أحد شهودها ، والرواية التى أعنيها هى الفقرة الخاصة بذهاب الدكتور محمد حسين هيكل لمقابلة لطفى السيد باشا فى الجامعة للتحدث اليه فى الاحتفال بتأبين محمود عبد الرازق باشا . كان هذا فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأعصاب الشباب الجامعيين متوترة جدا • وقد اصطحبني الدكتور هيكل معه وهو يقول ضاحكا « على الأقل لكى تشفع لى عند زملائك الطلبة » ••

فلما بلغت السيارة بنا الى مشارف الجامعة وجدنا أبوابها موصدة وحولها « كردون » كثيف من رجال الشرطة يحاولون اقتحام الأبواب ، لكن الطلبة استطاعوا منهم بأن سلطوا عليهم - من وراء الأسوار - خرطوم الماء الدافق •

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٥٤٥

وفكر الدكتور هيكل في الرجوع ، أو على الأقل كان ذلك اقتراحاً من سائق سيارته ، لكن الطلبة سارعوا إلينا تحت حماية خراطيم الماء - وحملوا الدكتور هيكل على أكتافهم إلى حرم الجامعة . ثم أعادوا إغلاق الباب جيداً . . . وهناك طلب الطلاب من الرجل أن يلقي كلمة ، فلم يزد على قوله : « أن كل وطني يؤدي واجبه في موقعه » . . . واستبدل الطلبة بالخطب هتافاً لكتاب المعارضة وهم يطوفون بالرجل محمولاً على أكتافهم حول فناء الجامعة .

وانتهز الدكتور هيكل فرصة دنونا من الباب الخلفي فشكر الطلبة وانصرف ، وقبل أن ينصرف همس في أذني بأنه بعد هذه المظاهرة السياسية لا يليق به أن يصعد إلى مكتب مدير الجامعة ، ثم قال لي : أما أنت فلا أحد يمكن أن يشك في أنك واحد من طلبة الجامعة ، فاصعد أنت وحدك إلى لطفي باشا واعتذر له عني وحدته فيما جئنا من أجله .

وعند انصرافي بعد أداء هذه المهمة لاحظت أن مظاهرة الطلبة داخل الحرم الجامعي قد تحولت إلى مظاهرة عدائية لاستاذنا الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب آنذاك بسبب انتمائه إذ ذاك إلى « الوفد » وعلمت أن أحد الطلبة إذ ذاك وهو حالياً من كبار المحامين ، كان قد امتدت يده بالإساءة إلى طه حسين . . . وحين سمع مني الدكتور هيكل بهذه الواقعة أبدى أسفه الشديد لما حدث . ولكن ما أن ظهرت صحف الصباح في اليوم التالي حتى قرأنا على صفحات جريدة « المصري » تحقيقاً صحفياً واسعاً عما حدث في الجامعة ، وانتهى كاتب التحقيق الصحفي إلى أن الدكتور هيكل لم يذهب إلى الجامعة إلا للتحريض على الدكتور طه !!

العجيب أن طه حسين ظل مصدقاً لهذه الأكذوبة إلى السنة الأخيرة في حياته إذ رواها فيما رواه للزميل الأستاذ كمال الملاخ مما حملني على أن أصحح له هذه الواقعة . . .

وفي مساء ذلك اليوم كان الدكتور هيكل معتماً أن يصحبني معه في زيارة للدكتور طه في بيته للجمالة ، وبينما كان يتحدث في ذلك سمعنا أصواتاً هادرة في طريقها إلى مقر جريدة « السياسة الأسبوعية » بشارع الشيخ بركات - شارع كمال الدين صلاح الآن - بحي قصر النوبارة . . . . . وجاء سائق سيارة الدكتور هيكل وبلغه أن آلافاً من شباب القمصان الزرقاء في الطريق إلينا ، وأن الدكتور هيكل هو هدفهم .

حاول الدكتور هيكل أن يناقش الأسباب ، لكن السائق قد حمله حملاً ووضعه على كرسيه في السيارة ، وانطلق به إلى بعيد . . . أما أنا فقد قفزت من جهة أخرى إلى الخارج . . . ووقفت بعيداً أقرب هذه المظاهرة التي قلبت كل شيء .



فى الدار رأسا على عقب نتيجة لأكذوبة دسها بعضهم على جريدة « المصرى » ٠٠!

وبعد أربعين يوما بالضبط من هذه الواقعة سقطت وزارة النحاس باشا ، وتولى محمد محمود باشا الحكم ٠٠ فخطر لى أن أعمل كما يعمل الصحفيون بتوجيه الأسئلة الى الساسة ٠٠ وسألت محمد باشا قائلا : أظن أن أول قرار ستتخذه هو قرار بحل « القمصان الزرقاء ؟ » • فابتسم الرجل ابتسامة ذات مغزى وهو يقول : « لكن لماذا ؟ ٠٠ ان النحاس باشا هو الذى سيحلها ٠٠٠٠ وقد مسرت مذكرات « سنوات ما قبل الثورة » سر هذه الاجابة •

« حافظ محمود »

## القمصان الزرقاء تردت فى هاوية الحزبية وتقاتل أعضاؤها

صبرى أبو المجد ٠٠

● سبق ان أرسلت الى سيادتكم خطابا تضمن ردى على ما نشر فى - سنوات ما قبل الثورة - خاص بقصة تكوين القمصان الزرقاء • وكنت أعتقد ان الموضوع قد استوفى حقه من الايضاح والشرح المستند الى الحقائق التاريخية الثابتة التى لا لبس فيها ولا غموض • ولكن ما أثار دهشتى حقا أننى اطلعت على ما نشرتموه بعنوان لم ينشئ الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا • وما يعنينى مما ورد فى هذا المقال هو ما جاء فيه من ان الدكتور بلال هو صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشئها • وهذا الادعاء - كما سبق ان أوضحت - يجافى الحقيقة ولا يتفق مع الوقائع التاريخية التى يعرفها الذين عاصروا نشأة هذه الفرق • واننى للحقيقة وللتاريخ المجردين عن الهوى والزيف أعيد سرد قصة انشاء هذه الفرق مع التوسع فى التفاصيل عما سبق نشره عسى أن يكون فى ذلك وضع للنقط فوق الحروف واعطاء كل ذى حق حقه • وفيما يلى ما هو مدون فى مذكراتى عن هذه الفرق : - فى صيف عام ١٩٣٤ فكرت فى تكوين هيئة من الشباب اخترت ان أطلق عليها اسم « فرق القمصان الزرقاء » على ان ينضم اليها الشباب المثقف وشباب العمال والتجار والموظفون من ذوى السمعة الطيبة على أن تركيزهم لجان الوفد والشبان الوفديون للاطمئنان الى خلقهم وحسن سيرتهم - وكان غرضى من تكوين هذه الفرق أن

اسمى جامدا لانتشال شبابنا من الوحدة التي اردته الحزبية الهوجاء فيها حيث اوقدت نار الخصومة العنيفة بينهم فاعتدى بعضهم على بعض الى حد القتل - وكان برنامجي أن أفتح المجال الواسع امامهم للتدريبات الرياضية والكشفية وأن يتلقوا عن طريق المحاضرات الدينية والوطنية والدروس التي تجعلهم قوة صالحة وعدة قوية للوطن - وعنده عرض الفكرة على صديقي وزميل الأستاذ زهير صبرى هلل لها وسر كثيرا وسافر الى الاسكندرية لعرضها على سكرتير الوفد المصرى مكرم عبيد . ووصل منه الرد المتضمن أن سكرتير الوفد رفض الفكرة « بحجة ان تنفيذها فى هذه الظروف فيه احراج لوزارة لوزارة توفيق نسيم الصديقة التي تمهد لعودة الوفد الى الحكم وعلى ذلك يرجأ التنفيذ الى مستقبل قريب » وأردت أن امهد لتنفيذ الفكرة بإعادة تنظيم لجان الشبان الوفديين بحيث تكون أقرب الى ما أنشده . وفعلا أنجزنا تكوين لجان فرعية عشرية فى غضون عام ١٩٣٥ . وفى نوفمبر من العام المذكور أذيع على الملأ التصريح المشهور باسم « تصريح هور » الذى كان وزيرا للخارجية بريطانيا وقتذاك وغضب الشعب بجميع طبقاته لما ورد فى هذا التصريح من اعتداء على كرامة مصر واستقلالها .



وكان نادى المحامين يخر كل ليلة بالمئات من الشباب وغيرهم ومن بينهم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية . ورأيت أن الفرصة مواتية لاجراء فكرة تكوين فرق القمصان الزرقاء الى حيز التنفيذ بدون أن تلقى معارضة لان التيار الشعبى كان جارفا وزعماء الأحزاب يتراشقون فيما بينهم بالتهمة العنيفة التي تتضمنها بياناتهم التي تنشرها لهم الصحف . وبدأت أستعرض فى ذهني أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية لاختيار الزملاء الذين سيشاركوننى فى التنفيذ . ووقع الاختيار على الاخوة الزملاء محمد كامل الدماطى ومحمد بلال وفهمى سايمان سيدهم وبمجرد عرض الفكرة عليهم وافقوا على الاشتراك فى تنفيذها فوراً . وأعدنا القمصان الزرقاء الأربعة واجتمعنا فى مكتبى بالنادى - حيث كنت أشغل وظيفة سكرتير النادى منذ افتتاحه فى ابريل سنة ١٩٣٤ الى أن نقل الى مقر النقابة فى عام ١٩٣٧ - وبعد ارتداء القمصان سرنا فى طابور نظامى اجتاز صالة الاجتماعات بالنادى الى مكتب رئيس النادى مكرم عبيد حيث كان بداخله الرئيس مصطفى النحاس وبعض أعضاء الوفد ، ثم وقفنا صفاً واحداً وقبضة باليد اليمنى على القلب ورفعنا الذراع فوق الرأس علامة تحية الفرق التي كنا اتفقنا عليها . وهتفنا « نرقة الدفاع عن الوطن والموت لأعداء مصر » وهتف مكرم عبيد فوراً « برافو والموت لأعداء الوفد » وكان هذا هو قرار التصديق على قيام الفرق ، وعلم جميع الذين كانوا بالنادى بالموضوع كما نشر ثانياً يوم بالصحف . وزحفت طوابير الشباب بأزيائهم المختلفة أمام النادى ، ودعوت

الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين للاجتماع بصفتي سكرتيرها العام وأخذت  
 الرابطة علماً بموافقة الوفد على قيام الفرق وبعد بحث مستفيض وضعت الرابطة  
 الضوابط والقواعد التي تضمن استمرار حسن نظام الفرق وسيرها في الطريق  
 المستقيم وتجنب الانحراف والزلل وعلى أمل أن يكون في تكوين هذه الفرق  
 الخير والصالح للوطن ولأبنائه من الشباب كما قررت الرابطة أيضاً توجيه  
 الدعوة لمقد مؤتمر عام للجان الشبان الوفديين بالقطر المصري يوم ٥ يناير  
 سنة ١٩٣٦ بالنادي السعدي . وعقد المؤتمر فعلاً وحضره مكرم عبيد سكرتير  
 عام الوفد وألقيت فيه كلمات منى ومن الأستاذ زهير صبرى رئيس الرابطة ومن  
 الزميل محمد بلال . وأعلن رسمياً قيام الفرق . وتكون منا الأربعة مجلس  
 قيادة للإشراف على الفرق وفق القواعد التي وضعتها الرابطة ، وبمهدا دعيت  
 لمقابلة سكرتير عام الوفد مكرم عبيد وسألني عن الفرق والنظام الذي تسير  
 عليه وأخبرته بالتفصيل عن كل ما سأل عنه فأظهر ارتياحه وأخبرني أنه يوافق  
 تماماً على ما ذكرته له وأنصرف معتقداً أنني ظفرت بالتأييد المطلق لما تسير  
 عليه الفرق . وما كنت أدري بما يدبر في الخفاء مما كانت نتيجته أن ظهرت  
 بوادر خلاف بيني وبين الزميل بلال وفجأة نشرت جريدة الجهاد التي كانت  
 لسان حال الوفد ما سمي بقرار « المجلس الأعلى لفرق الشباب الوفدي » ويقضي  
 بفصل شوقي عبد الوهاب من الفرق والتحذير من الاتصال به أو التعامل  
 معه وفصل كل من ينفذ أوامره « واجتمعت الرابطة في مساء نفس اليوم وحضر  
 الاجتماع بعض أعضاء الهيئة الوفدية وعرف في هذا الاجتماع أن تصرف محمد  
 بلال كان يعلم سكرتير عام الوفد وبتأييد منه . وأصدرت الرابطة « وهي  
 الهيئة الرسمية التي تشرف على لجان الشبان الوفديين بالقطر المصري »  
 قرارها باعتبار محمد بلال ومن يؤيده مفصولاً من هيئات شباب الوفد  
 والاستمرار في سياسة تدعيم الفرق وتقويتها على أن تسمى باسم « فرق  
 الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين » وتعين شوقي عبد الوهاب قائداً عاماً  
 لها ومنحه السلطات الكاملة للتصرف مع عرض الأمر بأسرع وقت ممكن على  
 رئيس الوفد لوضع حد حاسم لهذه المهزلة التي لم يسبق لها مثيل . ومع  
 الأسف عند مقابلة بعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية للرئيس أخبرهم « دولته »  
 أنه لا شأن له بالفرق وإن المختص بالموضوع هو سكرتير عام الوفد مكرم عبيد  
 وعند مقابلة الأخير قال للذين اجتمعوا به أنه قصد إجراء منافسة بين شوقي  
 وبلال وإن البقاء للأصلح . وبذلك انقسمت الفرق إلى فرقتين أحدهما باسم  
 « الشباب الوفدي » بقيادة محمد بلال . والثانية باسم « فرق الرابطة » بقيادة  
 شوقي عبد الوهاب . وبناء على ما تم الاتفاق عليه بين الرابطة وبعض أعضاء  
 الوفد والهيئة الوفدية ومنهم محمود النقراشي واللواء علي فهمي والدكتور نجيب  
 إسكندر تسلمنا حديقة شاسعة في شبرا ملحقة بمدارس الاستقلال واتخذنا  
 منها مقراً رئيسياً لفرق الرابطة وانفصل كامل الدماطي من مجلس قيادة فرق

شباب :لوفه وانضم الى مجلس قيادة فرق الرابطة التي أصبحت تشرف على جميع فرق الرابطة في القاهرة والأقاليم واستمر الموقف هكذا هادئا هدوء الرياح التي تسبق العاصفة انى أن انكشف المستور وتنفذ ما سبق أن اتفق عليه داخل الأبواب المغقة وكانت ساعة الصفر هي الاعلان عن تاريخ عودة الوفد الرسمي من لندن بعد توقيع معاهدة أغسطس سنة ١٩٣٦ ففى الليلة التي سبقت حفل التشمع عداتها بالوفد العائد لاحظنا ونحن داخل معسكر الرابطة بشبرا أن أنوار الشوارع المحيطة بالمعسكر قد أطفئت ثم وقفت أمام المعسكر أربع عربات لورى مليئة بذوى القمصان الزرقاء وأخبرنى قائد حرس المعسكر بأن الزميلين محمود يونس وعلى حسيب يظنان مقابلتى عند الباب الرئيسى وأنهما يرفضان اندخول وتوجهت لمقابلتهما بحسن نية وليس فى تفكرى مطلقا ان هناك غدرا أو خيانة أو مؤامرة . وما أن وضعت قدمى فى الخارج حتى سمعت صوتا أجش يصيح من أنت ؟ وبفس حسن النية عندى أجبت أنا شوقى عبد الوهاب وفى الحال زمجر الصوت الأجش وصاح هو الدسياسة فاقتلوه - وقبل ان أفيق من هول المفاجأة ساعدت شخصا ممتلىء الجسم طويل القامة بيده شئ لم اتبين حقيقته لظلام الذى كان يحيط بنا ثم هوى بهذا الشئ على رأسى وصوته يدوى مبعجلا خذها من كامل المحلاوى وسقطت فاقد النطق تنزف الدماء منى بفزارة .



وعنم بعد ذلك ان الغزاة الفاتحين اقتحموا المعسكر بالقوة وحطموا كل ما وصلت اليه أيديهم واستولوا على الحمايم وحملوها على اللواري كما حملوا جسي انجليزية النياب الفارقة فى دمايتها ووضعوها فى اللورى وعادوا الى معسكرهم فرحين بالانتصار الساحق وكانوا يهتفون فى الطريق « يسقط شوقى عبد الوهاب دسياسة الطليان » اذ أن بعضهم ذكر فى التحقيق أنه قيل لهم أن شسوقى عبد الوهاب يقوم بتدريب الشبان فى معسكره بشبرا لبيعته بهم ليحاربوا فى صفوف جنود الجيش الايطالى الذى كان يحاول غزو الحبشة وقتذاك . كما علمت أيضا ان جنود البوليس قاموا بضبط الواقعة واقتادوا من استطاعوا الامساك بهم من فلول فرق الرابطة وباترت النيابة التحقيق والبحث عن قائد الفرق انذى أختطف بعد الاعتداء عليه . واضرب صفحا عن ذكر ما حدث لى وأنا محتجز بمعسكر فرق الشباب الوفدى واوجز القول بأن البوليس عثر على جثتى بداخل عربة تاكسى فوق كوبرى شبرا المجاور لمحطة سكة حديد مصر وتقدر أخذ أقوالى لخطورة الاصابة ومن المفارقات المجيبة أنه فى الوقت الذى كان الضمب ينتف ويصفق لوفد المفاوضات وهو يشق طريقه فى شوارع القاهرة كنت أنا بين يدى الطبيب الشرعى يفحص حالتى ليقدم تقريره الى النيابة . مرة أخرى لازيد الخوض فى تفصيل ما دار فى التحقيق واكتفى بالقول بأن بعض من كان يبدىهم الحول والطول وجهوا التحقيق الى ما يؤدى الى اعتبار الحادث اشتباكا - أى خنافة - بين الفرقتين يحكم فيها بالفرامة أو الحبس

على المتشاجرين • ولم يأخذ العدل مجراه في هذه القضية إلا بعد صدور قانون حل القمصان الملونة في عهد وزارة محمد محمود • ويجدر بي الإشارة الى ان ما حدث للمعسكر الرئيسي لفرق الرابطة بشبرا حدث مثله لجميع معسكرات فرق الرابطة في الاقاليم • وبذلك يكون قد قضى على جميع فرق الرابطة بضربة واحدة ولم يبق في الميدان سوى فرق الشباب الوفدى • وفي الحقيقة اننى لم أحاول بعد هذا الحادث اعادة تكوين فرق الرابطة لان الضربة الغادرة كانت شديدة الوقع على نفسى وخلفت آثارا خطيرة دمرت كل ما كنت أعتقده في السياسة الحزبية من قيم ومثل وأيقنت ان المجاهرة بالرأى الحر وقول الحق بدون خشية والعمل الخالص لوجه الله والوطن لا يحظى بالتقدير والاحترام من الزعماء والقيادة بل تاكد لى أن هؤلاء الزعماء قد فتحو الباب على مصراعيه للمحاسبين الذين يحسنون انتهاز الفرص للصعود فوق الاكتاف وانف العالمين المخلصين في الرغام • ولهذا فأننى بدأت أهدأ لاعتزلى العمل الحزبى ، وتم هذا في منتصف عام ١٩٣٨ • أما فرق الشباب الوفدى فقد صالت وجالت بمفردها ولها تاريخ حافل لا أريد الافاضة في الحديث عنه ولكن يكفى أن أثبت هنا بعض فقرات وردت عن القمصان الزرقاء في كتاب تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٨ لمؤلفه الدكتور عبد العظيم محمد رمضان في صفحتي ١٠٧ و ١٠٨ وهو بالحرف الواحد ما يلى : « وهكذا انقلبت القمصان الزرقاء من مصدر قوة رهيبية للوفد الى مصدر قوة لخصومه حتى أصبح للقصر - كما لاحظت جريدة « بومنجهايم بوست » أقوى مما كان عليه في العهد الاخير للملك فؤاد وأصبح الوفد - كما قالت الجريدة أيضا - « أضعف مما كان » وفي الحق أن فرق القمصان الزرقاء كانت سلاحا ذا حدين • وقد اختار النحاس باشا الحد الذى ذبح به نفسه وحزبه • فاقيل - في وجود القمصان الزرقاء - أسوأ اقاله في تاريخه وتفرق القمصان اينى سببا عند أول طلبة اطلقتها حكومة محمد محمود باشا وأزيلت معسكراتهم بين عشية وضحاها في جميع أنحاء البلاد » •

وهكذا أسدل الستار نهائيا ليس على القمصان الزرقاء فحسب بل على الفرق الملونة جميعها وأصبحت في ذمة التاريخ وعصفت الرياح الحزبية الهوجاء باليهود الوطنية المخلصه التي كنت أبنلها وشاركني فيها اخواني الكرماء المخلصون وكان مقصدا جميعا أن نؤدى لمصرنا العزيزة بعض ما علينا من واجبات مقدسة حيالها •

وختاما أرجو أن أوجه النصيحة خالصة لابنائنا من جيل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها في أن يكون عملهم وسعيهم الدؤوب من أجل مصر وحدها وأن يكون رأيهم حرا صادرا من أعماق نفوسهم الصافية الشفافة وأن يضربوا من غير شفقة أو رحمة على كل غادر يدبر المؤامرات ضد الوطن المفلدى أو يحاول الايقاع بأخيه في الوطن وأن يسير الجميع وفق المنهج العظيم الذى رسمه لنا خالق السموات

والارض حيب يقول فى كتابه الكريم « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله  
والؤمنون » وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » .  
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مناضل قديم

### صفحات مجيدة عن ثورة ١٩١٩ بمدينة سمند

● يسعدنى أن اذكر فى هذه الرسالة بعض الأحداث الجلية التى حدثت  
بمدينه سمند ابان ثورة ١٩١٩ فقد كنت طالبا بمدرسة سمند الثانوية وكان  
ناظرى هو الأستاذ توفيق عبد السيد وكان يلقي علينا فى بعض الاوقات دروسا  
فى الوطنية .

وفى صباح يوم من أيام الثورة دخل فصلنا وقال ان بعض المواطنين مجتمعون  
بمسجد وانهم سيقومون بمظاهرة للاعراب عن شعورهم ضد الاحتلال الانجليزى،  
وضب منا أن نتوجه الى المسجد لننضم اليهم ، فخرجنا من المدرسة ومعنا باقى  
الضبة وكان يقودنا الأستاذ ابراهيم فرج الوزير السابق ودخلنا الى المسجد  
وفت كسة قصيرة ، ثم طفنا شوارع سمند هاتفين « الوطنية ديننا والاستقلال  
حيانا » وغير ذلك من الهتافات .. الى أن وصلنا الى الشارع الرئيسى الموازى  
لجسر النيل ولما وصلنا الى قرب نهايته وقف المتظاهرون يستريحون وطلبوا منى  
القاء كلمة وحملوني على أكتافهم وكان وقوفنا بالقرب من مخزن « السلطة  
العسكرية » الذى تجمع فيه الحبوب التى كانت تأخذها من المواطنين بالقوة  
وبأبخس الأثمان واذكر بعض الكلمات التى قلتها ، فقد قلت : « أيها المواطنون  
ان الوطن يناديكم .. انقذوه من قبضة الاستعمار البغيض وطهروا أرضه من  
آخر جندي انجليزى مهما كلفكم ذلك من جهد ومشقة .. انظروا الى السلطة  
العسكرية قد أخذت قوتكم رغما عنكم وبأبخس الأثمان » وأشرت بأصبعى الى  
المخزن منار المتظاهرون وأخذوا يكسرون أبواب المخزن وهم يرددون : « فلتسقط  
السلطة العسكرية الى الأبد » واذا بضابط النقطة قد حضر ومعهم قوة من عساكر  
البونيس مدججة بالسلاح واستعملوا الشدة فى تفريق المتظاهرين فأطلق أحد  
المتظاهرين عيارا ناريا أصاب الضابط وأرداه قتيلا .

فى بعض الا وقت قصير واذا بقطار مسلح يصل سمند وبه قوات انجليزىة  
مسلحة بأسلحتها ونزلوا من القطار وضربوا حصارا حول المدينة حتى لا يدخلها

أحد ولا يخرج منها أحد وطبعاً كنت أعتقد أنى أول شخص سيقبض عليه فأسرعت إلى مدينة أجا وأخبرت والدنى فأمرنى أن أسافر فى الحال إلى القاهرة .

وعلمنا بعد أن هدأت الحالة أن الإنجليز أقاموا محكمة عسكرية لمحاكمة أهالى سمندود ولكن لم يتقدم للمحاكمة أى فرد للدلاء بأية معلومات حتى عساکر الشرطة قرروا أنهم لا يعرفون المتظاهرين ولا من قتل الضابط ووجهت النهمه إلى ضابط المدرسة وناظرها ، وحكمت عليها بالسجن سنة أشهر لكل منها . كما حكمت بالإشغال الشاقة المؤبدة على عمدة سمندود وعلى شيخ الخفراء بالإعدام وكان فى استطاعة ضابط المدرسة تبرئة نفسه إذا ما قال اننى أنا الذى خطيت فى المتظاهرين ويشهد معه الطلبة ولكن وطنيته الصادقة أبت عليه ذلك وكذا وطنية الناظر والطلبة وأنقذوا حياتى من الإعدام .

وبعد الإفراج عن ناظر المدرسة وضابطها بعد قضاء مدة العقوبة أقام أب أسرة الأستاذ إبراهيم فرج حفل تكريم لهما ودعانى الأستاذ إبراهيم فرج حضور هذا الحفل وفعلاً حضرت من القاهرة وألقيت كلمة فى المجتمعين بدأتها بترنيمة الملائكة « المجد لله فى الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة » وكان يوماً لا ينسى من أيام مصر الخالدة .

#### كامل بولس قدسى

٢٣٢ شارع بور سعيد اسبورتنج الاسكندرية

### محمد حنفى الشريف

#### مناضل قديم مات بعيداً عن وطنه

● رحل عنا منذ أيام مناضل ومجاهد صابر .. مات غريباً عن وطنه وعاد ليوطيه تراب مصر حيث وفد ... وحيث بذل أغلب عمره لوطنه وأفنى من أجله زهرة شبابه ..

تزامناً مع عام ١٩٣٢ حيث جمعتنا حجرة واحدة فى حى المنيرة كل فى كليته : الهندسة والطب .. وأمضينا معاً فترة رتيبة غير قصيرة .. وما لبثنا أن انخرطنا معاً فى ثورة شباب الجامعة ١٩٣٥ وهتفنا مع الهاتفين ببيعة مصر وحريتها ودستورها .. وكنا نفشى المظاهرات فى ساحات الكليات وشوارع القاهرة والجيزة مجتمعين تارة ومنفردين تارة أخرى .. ثم تجمعنا فى المساء غرقنا فى المشتركة أو أحد سجون الأقسام .. أو زنزانان متجاورتان بسجن الاستئناف أو قرة ميدان ..

وحين أعلننا قيام لجنة الطلبة العليا كان واحداً مبرزاً من مثلول كلفة الهندسة ٠ ثم امتد نشاطه الى صفوف الشباب فاسهم معنا بقسط وافر فى قيام تنظيماته وكان عضواً بمجلس قيادة فرقة الشباب تحت لواء الوفد ٠٠

ومن المعتقل عام ١٩٤٥ أعلن ترشيح نفسه نائباً عن دائرة سوهاج وإبرق لوالده لينوب عنه فى اجراءات الترشيح ويسدد التامين ٠٠ وأولاده النخبون ثقتهم ٠٠ تقديراً لكفاحه وتشجيعاً له ليوصل مسيرته ٠ وكان الوفد قد قاطع تلك الانتخابات والتي أجراها المرحوم أحمد ماهر ٠٠ وأصبح حنفى المعارض الوحيد فى تلك الدورة والتي انتهت عام ١٩٤٩ ٠٠ وكان له بها مواقف مشهورة وجولات صارخة فى مواجهة سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ٠٠

وفى انتخابات ١٩٥٠ التي أجراها حسين سرى كان مرشح الوفد فى دائرة سوهاج واختاره النخبون من بين عشرة آخرين ومنهم وفدى آخر ٠٠

وسجلت له منصة مجلس النواب الجديد مواقف مجيدة يمتاز بها كل نائب وطنى ٠٠ فلقد أسهم فى مناقشة تشريعات الصحافة التي تقدم بها أحد النواب ٠٠ ثم شارك أكثر من مرة فى مناقشة القضية الوطنية وقضية فلسطين وهى المناقشة الوطنية التاريخية والتي تجاوبت مع خواطر الحكومة الوفدية وأعلن مصطفى النحاس فى أعقابها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقال من فوق المنصة عبارته المشهورة : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بإلغائها وكان ذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ٠

ولقد أمضى حنفى الشريف ، ما يناهز سبع سنوات متنقلاً بين السجون والمتنقلات ٠٠ حتى لقد توفى والده وهو فى سجن القناطر ٠٠ ولم يكن يفرج عنه الا ليعود بعد أيام أو أسابيع لنفس السجن أو لغيره ٠٠ ولم تكن صورة زائر الفجر غريبة على أهله وأولاده فى منشية البكرى ٠٠ وكم من مرة بذلت معه مساومات ليتخلى عن مبادئه دون استجابة منه ٠٠ وكانت حريته وسعادة أولاده دائماً هى الثمن ٠٠

وغادر أرض وطنه مرات ومرات يضرب فى الأرض ويمشى فى مناكبها كلما ضاقت فى وجهه السبل فى وطنه وهو المهندس البار ٠٠ فسافر الى السعودية مرات ومرات ثم سافر أخيراً الى العراق حتى عاد منه أخيراً جثماناً طاهراً المناضل شريف ٠٠

وبين دموع زملاء كفاحه وعارفى فضله حمله أبناء سوهاج الى مثواه الأخير ٠٠



مات بعيدا عن وطنه .. ولكن ذكراه بين المناضلين الوطنيين على أرض الوطن ستبقى خالدة على مر الأيام ..

مات ولم يترك لاولاده أو ذويه ثروة ولكن التراث الوطنى الذى تركه يفوق كل ثروة ويفضل كل مال ومتاع ..

لئن كنت أنعيه اليوم الى الباقين من المناضلين والاحرار من جيلنا وورعيلنا فانه أقدم للجيل الجديد مثلا ، مضيئا من شباب الماضى وصورة بارزة من ايمانه بوطنه واقدامه على التضحية فى سبيل حرية الوطن ورفعته وكرامته .. وأعرض صفحة من صفحات الماضى وما حفلت به من بذل وعطاء وكفاح .. ان طويت بعض الوقت فسوف تنشر حتما بعد حين ..

د • محمد بلال

## عزيز على المصرى : فى مدرسة البوليس والادارة كان يريد لهم رجالا أحرارا وفرنسا

صبرى أبو المجد ..

● اطلعت على ما كتبتوه أخيرا عن عزيز المصرى ، المفتش العام للجيش المصرى . وقد أشرت الى « الخطبة النارية » - على حد تعبيركم - التى ألقاها الفريق عزيز المصرى باشا فى الحفلة التى أقامها خريجو كلية البوليس - « مدرسة البوليس والادارة » .. كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين - فى فندق هليوبوليس بلاس فى ٢٥ فبراير ١٩٣٨ تكريما له ، باعتباره مديرا سابقا لكلية البوليس ، وعرفانا بمآثره عليها ، وذلك بمناسبة تعيينه كاول مصرى فى ذلك المنصب الكبير .

ولما كنتم قد أشرت الى شخصى ، وإلى زميلى الأستاذ عبد الله شعيب على اعتبار أننا كنا فى مقدمة الذين تحدثوا فى تلك الحفلة ، وحيث كنا من أعضاء هيئة التدريس للمواد القانونية فى ذلك الحين . ولما ذكرتم فى مقالكم أنه « لعل بعض الذين استمعوا الى تلك الخطبة التى ألقاها عزيز المصرى .. يتفصلون فيبعتون الينا ببعض مشاعرهم عندما سمعوا لأول مرة فى حياتهم المفتش العام الجديد للجيش المصرى يتحدث اليهم والى زملائهم من شباب الجامعة والبوليس ، هذا الحديث الجديد فى « نوعه وأسلوبه » .. لذلك ، رأيت ان أبعت اليكم بهذه الكلمة ، التى أمل الا تقصر ، رغم قصرها ، دون تحقيق هدفها وهدفكم .

لا أكتسح ان ما ذكرتموه عن ذلك « الحديث الجديد فى نوعه وأسلوبه » .. وان كان يمد جديدا غريبا حين يصدر فى اجتماع عام من مفتش عام للجيش

المصرى ، فى عهد الاحتلال الانجليزى ٠٠ الا ان مثل ذلك لم يكن جديدا على ولا غريبا على مسمى ٠ الذى طالما استمعت منه الكثير من عزيز المصرى ، سواء فى احاديثه الشخصية معى ومع غيرى ، او فى تعليقاته على المحاضرات العامة التى كان يكلف بتحضيرها بعض الطلبة ، لالقائها على طلبة الكلية جميعا ٠٠ فى اجتماع كان يحضره اساتذة الكلية وضباطها ٠

كانت تعليقات عزيز المصرى تتسم بصراحة وجراحة نادرتين ، نادرة ليس وراء حدودها أى حد ، ولم يعرف مثلها من قبل ولا من بعد ٠ اذ كانت تعليقاته من ذلك الطراز الذى يتير عليه رجال الحكم ، لاسيما ان المعهد كان وزارة صدقى باشا ، ذات الفزعة الديكتاتورية ٠

ولقد كان عزيز المصرى يهدف من وراء تعليقاته - فيما كان يهدف اليه - الى ان يجعل من الطلبة والضباط ، رجالا يحسنون عملهم وخلقههم خدمة بلادهم ، وان يجعل من مدرستهم - على حشد تعبير مقالكم - « مدرسة الرجولة والفروسية » ٠٠ بل « مدرسة الحرية » ٠٠ على حد تعبيره هى الحلقة التى اقيمت بمناسبة تركه مدرسة البوليس ، واختياره رائدا لفاروق الى المعهد حين بعث به والده الملك فؤاد الى انجلترا للدراسة عام ١٩٣٥ ٠

والحقيقة انه قد ربطتنى بذلك الرجل العظيم - منذ التحاقى بهيئة تدريس المواد القانونية فى الكلية فى العام الدراسى ١٩٣٢/١٩٣٣ - رابطة قوية ، زاداها قوة مرور السنين حتى سنة انتقاله الى رحمة الله عام ١٩٦٤ ٠٠

وقد عرفت الكثير عن هذه الشخصية الفذة العظيمة ٠٠

رحم الله عزيز المصرى ٠٠ ولكم منى صادق التحية والتقدير ٠

د ٠ عبد الحميد متولى

استاذ غير متفرغ بكلية الحقوق

## كيف سقط النحاس باشا فى دائرة

سمنود سنة ١٩٣٨ أمام على المنزل لاوى

صبرى أبو المجد ٠٠

تحية وطنية وبعد :

أتابع باهتمام بالغ ما تنشرونه من بحوث عن سنوات ما قبل الثورة التى تبدلون فيها الجهد المجهد لاناثة الطريق أمام أبناء الجيل الجديد وذلك بروح وطنية صادقة ٠

## وقد جاء تحت العنوان الآتي :

« تمت هزيمة النحاس باشا الأولى في دائرة سمندود على يد المنزلاوى مرشح الحكومة » • وتوضيحا لظروف هذه المعركة التي عاصرتها آرى احقاقا للحق بيان الأمور الآتية :

**أولا :** لم تكن هزيمة النحاس باشا ضد المنزلاوى فى انتخابات سنة ١٩٣٨ هى الهزيمة الأولى بل سبقتها هزيمة أخرى فى انتخابات سنة ١٩٢٥ اذ انتخب وقتئذ على المنزلاوى بك نائبا بمجلس النواب عن هذه الدائرة وقد حاز الوفد المصرى أغلبية كبيرة فى تلك الانتخابات ولم يكن النحاس باشا الوزير الوفدى السابق بين الفائزين وعندما علم بهذا النبا رئيس الوفد سعد زغلول باشا أرسل اليه برقية مجاملة يقول فيها : « ان لم تكن معنا بجسمك فانت معنا فى مجلس النواب بروحك » وكثير من الذين عاصروا نتائج تلك الانتخابات ما زالوا يذكرون عبارات البرقية التى خص بها زغلول باشا زميله فى الوفد المصرى •

**ثانيا :** ليس صحيحا أن المنزلاوى بك كان مرشح الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ بل تقدم لترشيح نفسه مستقلا عن الأحزاب وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل ذلك بسنوات ولم يرد اسمه فى قائمة مرشحي الحزب وإنما تقدم فى تلك المعركة معتمدا على الله وعلى ماضيه وجهاده السياسى منذ مطلع شبابه فضلا عن صلاته الوثيقة بالدائرة التى لم تنقطع منذ أن فاز فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ على منافسيه قبل الحرب العالمية الأولى وحين كان النحاس باشا بعيدا عن أى نشاط سياسى بل كان يعمل حينذاك قاضيا فى محراب العدالة •

**ثالثا :** عند بدء الانتخابات شعر النحاس باشا بهرج مركزه وخاصة بعد الحملات الصحفية العنيفة التى كانت قد اشتدت ضده فى أواخر عهد حكومته من كبار مؤيديه السابقين من صحفيين وسياسيين أمثال المرحومين الأستاذ عبد القادر حمزة والأستاذ عباس محمود العقاد وصحيفة روز اليوسف فضلا عن خروج بعض أقطاب الوفد أمثال الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى والدكتور حامد محمود والأستاذ محمود غالب والأستاذ إبراهيم عبد الهادى وغيرهم الذين عارضوا بشدة بعض تصرفاته فى أثناء توليه الوزارة خلال عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ونتيجة لذلك رأى النحاس باشا أو نصحه أنصاره بالتقدم فى دائرة انتخابية ثانية الى جانب دائرة سمندود أخذا بالأحوط فرشح نفسه لأول مرة فى دائرتين الأولى سمندود والثانية دائرة فى شمال الدلتا قد تكون دائرة

الزعفران على ما أذكر مؤيدا من أنصار آل سراج الدين هناك ليس في هذا الاجراء دليل على عدم اطمئنانه بالفوز في دائرة سمنود مسقط رأسه ؟

**وابعا :** جاء بدراستكم ما يلي :

« ودغم ان على المنزلاوى بك يتمتع في قريته وما حولها بتأييد قوى الا ان مصطفى النحاس كان يتمتع في عاصمة المركز مركز سمنود وما حولها بتأييد جارف ولم يكن يتصور احد ان مصطفى النحاس كان يمكن ان يسقط في دائرته لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها على المنزلاوى بك فقد ظل مصطفى النحاس باشا منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمنود كما ان خدماته لانياء الدائرة وعرفان أبناء هذه الدائرة بأفضال مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه في سهولة ويسر »

وتعقبا على ذلك أقول ان النحاس باشا قد نال الاغلبية الساحقة في عاصمة المركز بحيث لم يزل المنزلاوى بك سوى ١١١ صوتا من حوالى ثلاثة الاف صوت ليس في هذا دليل على حييدة الانتخابات واضيف الى هذا ان النحاس باشا قد وقع على أنه ليس له مندوب في لجان الانتخابات في قريتي أبي صبر بلدة المنزلاوى وشبرا بابل بمعنى أنه لم يجد له نصيرا بهما لمراقبة عملية الانتخابات نيابة عنه وهاتان القريتان عدد الناخبين بهما يكاد يعادل عدد ناخبي سمنود فضلا عن قرى اخرى لم تكن تؤيده .

وفوق هذا فقد حاز النحاس باشا في تلك الانتخابات حوالى ٤٣٠٠ صوت مقابل ٥٢٠٠ صوت حازها المنزلاوى أى أن الفارق كان في حدود تسعمائة صوت فقط . فهل هذا هو التزييف اذا عقدنا مقارنة بفارق الأصوات في الدوائر الأخرى ذلك أن دائرة سمنود كانت محط الأنظار فاذا كانت الحكومة قد تدخلت في دوائر أخرى فانها كانت حريصة كل الحرص على الابتعاد عن التدخل في هذه الدائرة وخاصة ان منافس النحاس باشا لم يكن فوزه ذا أهمية لديها فلم تكن قد زالت بعد من النفوس آثار قضيته ضد جريدة السياسة التي كسبها في الجولة الأخيرة أمام محكمة النقض التي أدانت مسلك الصحيفة المذكورة وأخيرا أرجو الا أكون قد اطلت فقد حاولت الايجاز قدر المستطاع ولم أذكر كثيرا من الوقائع التي عاصرتها مؤثرا التركيز على ما كان منها أكثر دلالة واعم نفعا في كشف الغموض عن بعض صفحات تاريخنا واحدثنا قبل سنوات الثورة .

**مصطفى المنزلاوى**

## قصة الخلاف بين حسن صبرى باشا و ابراهيم دسوقي أباطة باشا حول التجهيز لانتخابات ١٩٣٨

أخى الاعز الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واجلالا .. وبعد ..

فلعلك لا تدري مقدار الأكيار الذى نقرأ به لك عرضك لتاريخ ما قبل الثورة فهو عرض فيه الامانة المطلقة والحيدة البعيدة كل البعد عن المظنة . الأمر الذى افتقدناه فلم نجد من منذ سنوات ..

ولقد تفضلت فذكرت فى عدد سابق أبى المرحوم ابراهيم دسوقي أباطة وانى لاشكر لك كلمة الحق التى ذكرته بها وانتهر الفرصة لأطلعك على أمر أشرت فى كتابتك أنك لا تعرف السبب فيه . والواقع ان أحدا لا يعرف هذا السبب الا نحن الذين كنا فى البيت ونعرف من دخاله ما لا يعرفه أحد .

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محمدا لتوقيع مرسوم لانتخابات عام ١٩٣٨ التى جرت فى ظل وزارة محمد محمود باشا التى ائتلف فيها الاحرار الدستوريون مع الهيئة السعدية . وكانت تلك هى المرة الاولى التى تشترك فيها الهيئة السعدية فى الوزارة بعد انشقاقها عن الوفد . وكان أبى بوصفه سكرتيرا عاما لحزب الاحرار هو الذى يعد قوائم الترشيح بالاتفاق مع الهيئة السعدية . وبينما كان أبى مشغولا بهذا العمل المضنى دق جرس التليفون فى بيتنا وكان المتحدث المرحوم حسن باشا صبرى . فطلب الى أبى ترشيح شخص معين فى دائرة معينة فقال أبى :

— ان هذه الدائرة بها شخص سعدى ومتقدم لها مرشح على مبادئ حزب الاحرار الدستوريين ولهذا لا يمكن ترشيح أحد آخر فى هذه الدائرة ..  
فاذا بحسن باشا يقول :

— أتناقضى ؟

ودعش أبى ولم يجد شيئا يقوله الا أن يضع سماعة التليفون دون أن يجيبه .

وبعد أن حدثت أزمة وزير الزراعة قرر محمد محمود باشا اختيار أبى لوزارة الزراعة وأعد المرسوم فعلا ..

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محمدا لتوقيع مرسوم أبى فأنبى محمد محمود باشا الجلسة وقال معتذرا للوزراء أنا ذاهب للسراى لأوقع مرسوم وزير الزراعة وقد اخترت لها وزيرا « برلنته » أى ماسة . وهو دسوقي أباطة . وظهر الابتهاج على الوزراء جميعا الا أن حسن باشا صبرى قال :

• - دسوقي أباطة يدخل من هذا الباب وأنا أخرج من هذا الباب •

وهكذا لم يتم تعيين أبي في هذه الوزارة •

بقي أن أكمل القصة لأن فيها ما يستحق الذكر •

لقد ألف حسن باشا صبرى الوزارة بعد ذلك ولم يدخل فيها أبى طبعاً •  
أما الذى لعله يدهشك أن أبى طوال فترة وزارة حسن باشا صبرى كان يمدح  
سياسته مدحاً شديداً لنا نحن أهل بيته • وكنت أعجب بهذا الرجل الذى  
استطاع أن يجعل ميزان العدل عنده بهذه النزاهة •

ولعلك تحب أن تعرف نهاية هذه الخصومة ••

حدث بعد ذلك أن اختلف حزب الأحرار مع الهيئة السعدية فى مشكلة  
دخول الحرب ووضع هذا الخلاف فى أشد صوره حين رشحت الهيئة السعدية  
المرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا لرئاسة مجلس النواب ورشح حزب الأحرار  
الدستوريين أبى • وكان موقف أبى فى هذه الانتخابات قوياً • وأذكر أننا  
بينما نحن جالسون بحجرة مكتبه فى المنزل أن دقت باب المكتب يد مهبذة ثم  
فتح الباب لثرى الأستاذ ميشيل ساويرس تشريفاتى رئيس الوزراء يتوسط  
الحجرة ويقول فى أدب جم :

• - دولة رئيس الوزراء ••

فقمنا جميعاً وتقدمنا أبى الى بهو البيت حيث كان يقف حسن باشا صبرى  
وهو يقول :

• - أهلاً رئيسنا •• أهلاً رئيسنا ••

إشارة الى توقع فوزه برئاسة مجلس النواب وتعانق الرجلان ثم انفردا  
فى غرفة الاستقبال مدة أذكر أنها تجاوزت الساعة ونصف الساعة ••

ثم انصرف حسن باشا صبرى •

وكانت المرة الأخيرة التى رأيناه فيها فقد كان افتتاح البرلمان بعد هذه  
الزيارة بأيام قليلة وحدث ما نعرفه جميعاً ومات رحمه الله وهو يلقي خطبة  
الرشى ••

حياك الله يا أخى صبرى فقد أتحت لى أن أروى ذكريات حبيبة الى نفسى  
وليس عجباً أن يشير شخص حبيب مثلك كل ما هو حبيب الى نفوسنا ولك  
كل إجلال ••

**ثروت أباطة**

## البندارى وقصص أخرى فى سنوات ما قبل الثورة

أخى صبرى :

فى مسلسلتك التاريخية روايات لها تتمة عندى الحصة فيما يلى :

الانتخابات البرلمانية التى أجرتها وزارة محمد محمود فى ربيع سنة ١٩٢٨ كان من المقرر أن تكون فرص السعديين والدستوريين فيها متساوية ، وكان محمد محمود - وهو زعيم الدستوريين - حريصا على ذلك لدرجة أنه أبعد عن السلطة أحد أقربائه ، وهو المرحوم محمود غزالى مدير محافظة البحيرة اذ ذاك لانه رجح كفة الدستوريين على السعديين ، ولم يكن أحد الحزبين يخشى قلة التأييد له فى مجلس النواب لان الاتفاق بينهما كان قائما على أساس أن يتبادل الحزبان رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس النواب او مجلس الشيوخ ، فحين كانت رئاسة الوزارة للدستوريين كانت رئاسة مجلس النواب للسعديين ، وحينما آلت رئاسة الوزارة للسعديين كانت رئاسة مجلس الشيوخ للدستوريين .

اما قصة الأستاذ كامل البندارى « باشا » أو « الباشا الأحمر » كما كانوا يسمونه فى الجيل السابق فخلاصتها ما يأتى :

أراد محمد محمود أن يجمع فى وزارته « وزارة أول يناير سنة ١٩٢٨ » عنصرى الشيوخ والشباب ، وكانت كلمة « شباب » اذ ذاك تطلق على من هم دون الخمسين بشرط أن يكونوا فوق الأربعين ، فاختار لعنصر « الشباب » فى الوزارة الدكتور محمد حسين هيكى والأستاذ كامل البندارى وعدل عن اختيار المرحوم دسوقي أباطة رغم كونه سكرتير عام الحزب لانه كان يوم تشكيل الوزارة دون الخامسة والأربعين ربعا بأيام ٠٠ وكان على ماهر « باشا » رئيس الديوان الملكى متحمسا لترشيح البندارى ٠٠ وكان لهذا التحمس ما يبعده .

فذاذ يوم دخل محمد محمود مجلس الوزراء أثناء انعقاده ، وكان قادما من القصر الملكى ، فبدأ حديثه الى الوزراء قائلا : « الى مش قادر يكتم أخبارنا عن السراى يبقى مش غاوز يقصد معانا » .

وعقب هذه الجلسة خرج البندارى من الوزارة وعين على الفور وكيلا للديوان الملكى ٠٠ وكان الذى اقترح هذا التعيين بطبيعة الحال هو رئيس الديوان الملكى على ماهر .

وفجأة أعلن إبراهيم الهلباوى بك شيخ المحامين وصديق على ماهر عن إقامة حفل تكريم للبندارى بفندق الكونتنتال وكان الهلباوى سعيدا بإقامة هذا

الحفل لانه اعتبره ردا على عدم ترشيح محمد محمود له عند تشكيل الوزارة ..  
وفي هذا الحفل ألقى الأخ الأستاذ أحمد حسين - بوصفه اذ ذاك رئيسا لحزب  
مصر الفتاة - كلمة قصيرة ، لكن هذه الكلمة القصيرة كانت لها صلة ما بتفسير  
بعض ما حدث فيما بعد .

فقد حدث فيما بعد أن سافر على ماهر باشا الى لندن على رأس وفد مصرى .  
بقرار من الحكومة المصرية . لحضور مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن ، وكان  
هذا أول مؤتمر رسمى يجمع بين الدولة المنتدبة على فلسطين ، وهى بريطانيا ،  
وبين ممثل عرب فلسطين واليهود وبين مندوبين من البلاد العربية بزعامة مصر ..  
وليت الاخوة الفلسطينيين عرفوا كيف يفتنمون فرصة هذا المؤتمر ، فقد كان  
المشروع البريطانى يعطيهم ثلثى فلسطين ولليهود الثلث فقط .. وكان يعطى  
الفلسطينيين الادارة ببعض المشاركة من جانب اليهود والمسيحيين .. لكنهم  
رفضوا المشروع كله بسبب بعض القيود الوقتية !!

ولقد كان طبعيا أن يقوم بأعمال رئيس الديوان الملكى أثناء غيابه وكيل  
الديوان « كامل البندارى باشا » .. ولاحظ على ماهر رئيس الديوان ، وهو فى  
لندن ، أن تقاربا شديدا قد ظهر بين الملك وبين وكيل الديوان لدرجة أن البندارى  
استطاع أن يقتنع الملك بتوجيه بيان سياسى « حماسى » الى الأمة ، وقد قيل اذ ذاك  
أن هذه « الحماسة » ترجع الى استعانة البندارى باشا بصديقه الأستاذ أحمد  
حسين فى كتابة هذا البيان ..

من هنا جاءت استقالة على ماهر من رئاسة الديوان الملكى عقب عودته من  
لندن . لكنه لم يكتب هذه الاستقالة الا بعد أن كان قد أقنع الملك بخطأ هذه  
السياسة « الحماسية » .. واتفق الاثنان - الملك ورئيس ديوانه - على أن  
وجود البندارى بين مستشارى الملك قد صار يشكل خطرا .

وكما كان على ماهر قد أدخل « صديقه » البندارى الى القصر أخرجه منه ..  
وكان خروج البندارى هو ثمن سحب استقالة على ماهر اذ كانت استقالته فى  
تلك الظروف تشكل هزيمة لسياسة الملك الذى لم يكن .. وللى العرش الا منذ  
سنة واحدة . وكان يتردد فى الأوساط السياسية أن ارتقاء الملك فاروق للعرش  
لم يخل من خدمة اداها له على ماهر حينما كان رئيسا للوزارة حين قرر أن ولّى  
العهد ، أو الملك تحت الوصاية « فاروقا » ، سيبلغ سن الرشد التى تمكنه من  
ارتقاء العرش بالتاريخ الهجرى وليس بالتاريخ الميلادى خلافا لما هو معمول به  
دائما ، فاختصر بذلك حوالى عشرة أشهر من فترة الوصاية على فاروق .



وبقى أن أشير إشارة خفيفة الى اللبس الذى جاء غفوا فى هذه الدراسة بين « مصطفى » وبين « على » عبد الرازق . فالوزير الذى دخل منها وزارة محمد محمود لم عين شيخا للأزهر هو مصطفى عبد الرازق ، وليس مصطفى هو مؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » إنما ألفه شقيقه على عبد الرازق « يرهم الله جميعا » .

حافظ محمود

## أسالك العفو عن جهل قدر المعرفة والعلم

الكاتب والمؤرخ :

صبرى أبو المجد .

أهديك تحية الاسلام والسلام ، وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق معك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر . وذلك فى عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذى قرأته عند عودتي من الخارج أخيرا .

لقد أحسست فى تعقيبك مرارة وأسى ، تسيل من قلبك الى قلمك وكلمك، فخشيت عليك انقباض النفس وانحباس الفكر وعزوف الإرادة وانزواء القلم ، عما تقوم به من عمل تاريخي ثقافي حضارى شامخ . فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من عمل رائع .

فانت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسى المعاصر لحقبة من الزمن اعتورها تغيير اجتماعى وثقافى سريع الخطوة متعدد الاتجاهات . كانت فيه مصر والمصريون بوتقة تفاعلت فيها روح مصر الشبابية المتعلقة بالقيم الانسانية الأصيلة ، والمصارعة مع دكتاتورية القصر وأطماع القوى الأجنبية وعلى رأسها الانجليز .

فانت تكتب وتسجل لتاريخ هذه الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك أفردت الكتب السماوية له فيها مكانا واهتماما فيه من رسالة حضارية واتسانية يحملها السلف الى الخلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف فى تفسيره ، وتلك سنة الخالق فى الخلائق . ولكن الخطأ كل الخطأ ، أن يخرج فى الراى عن الموضوعية العلمية الى حدود الاسفاف والنزق ، والخروج عن المؤلف والمعروف ، حاجبا تلك الاشارة الحضارية والثقافية والعلمية .

فهو فى أن أسالك العفو عن جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ . كما أسالك المزيد ، وفقك الله الى كل ما تريد .

فألفه سبحانه وتعالى بآرك فى المعرفة والعلم وجعلهما فى مراتب التقوى  
والايمان .

والسلام عليك ومنك ولك .

المخلص

د . محمود محمد محفوظ

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنشر  
الثقافة والمعرفة العالمية

● أؤكد للأستاذ الدكتور محمود محمد محفوظ ، أستاذ علاج الاورام  
بالاشعاع والطب النووي أننى وإن كنت قد جزعت حقاً لما ورد فى رسالة القارىء  
اياء ، الا أنى لم أفكر فى العزوف عن تكملة سنوات ما قبل الثورة وخاصة أن  
الديد من الرسائل الكريمة التى يتفضل بها على القراء الكرام ومنهم الأستاذ  
الدكتور محمود محمد محفوظ ، تزيدنى قوة ، وتبعث فى الأمل الذى أرجو أن  
يبقى مابقيت الحياة .

ص . ا

### اعتذار واستدراك :

وأنا أكتب عن إعادة تشكيل وزارة محمد محمود باشا الثالثة وقع خطأ مطبعى  
اذ ورد اسم الشيخ على عبد الرزاق مكان شقيقه الأستاذ مصطفى عبد الرزاق  
وانى اذ أعلن اعتذارى وأسفى عن هذا الخطأ ، الذى كثيراً ما يحدث فى دنيا  
الطباعة خاصة وأننى سبق ان ذكرت قصة الشيخ على عبد الرزاق وكتابه :  
الاسلام وأصول الحكم وكيف أن الملك فؤاد قد وضع « فيتو » على آل عبد الرزاق  
جميعاً ، بسبب ذلك الكتاب وأكثر من مرة كان حزب الأحرار الدستوريين يتقدم  
باسم الشيخ مصطفى عبد الرزاق ضمن المرشحين للوزارة فكان الملك يشطب  
الاسم كما أننى سبق أن قلت أن وزراء الأحرار الدستوريين قد استقالوا من  
وزارة زيور باشا - وزارة انقاذ مايمكن انقاذه أو وزارة اغراق مايمكن اغراقه  
بسبب الخلاف الذى نشب فى الوزارة حول كتاب الاسلام وأصول الحكم ،  
لؤلؤه الشيخ على عبد الرزاق ، وكان وقتئذ قاضياً بمحكمة المنصورة الشرعية  
وقد تلقيت رسالة من أستاذى د . مهدى علام ، حول هذا الخطأ ، سمعت بها  
للغاية ، حتى لقد حببت الى الوقوع فى الأخطاء لكى أتلقى مثل تلك الرسائل  
المفصلة بالمحب والود ، وفيما على رسالة الدكتور مهدى علام :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد . .

أخلص تحياتى وتصبيرى عن الاعجاب بما تسطره من سنوات ما قبل الثورة  
وأرجو أن تأذن لى فى الاستدراك الآتى خاصاً بالمرحوم الشيخ مصطفى عبد الرزاق،

فقد جاء أن من وزراء وزارة محمد محمود باشا الثالثة « الشيخ مصطفى عبد الرازق الذى كان اشتراكه لأول مرة فى الوزارة حدنا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذى كان قد وضعه على اشتراكه فى الوزارة من قبل ، بعد أن أصدر كتابه « الاسلام وأصول الحكم » ، الذى رأى فيه الملك فؤاد محاربة لطامعه السياسية التوسعية » .

والذى أصدر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » هو المرحوم الشيخ عبد الرازق . شقيق المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق . وقد كان كل منهما عضوا فى مجمع اللغة العربية .

ولك منى أخلص التحية والتقدير ..

المخلص

مهدي علام

الأمين العام ، لمجمع اللغة العربية

## رسالة أخرى من د. مهدي علام

عزيزي الأستاذ صبرى أبو المجد ..

أعقب تقديرى لصديق الرواية ، ودقة التاريخ لما تكتبه . وبعد .. فانا لا أفكر مطلقا ان أنافس الأستاذ « عيسى متولى » فى موالاة الكتابة الى الصحف ، ولكن عبارة وردت فى حديث الأستاذ الفاضل « حافظ محمود » تحتاج الى هذا الاستمرار الذى أستاذته - عن طريقك - فى أن أرسله اليك .

فقد جاء فى حديثه عن شعور الملك السابق « فاروق » بصنيع « على ماهر باشا » نحوه قبل اعتلائه العرش : « ان ارتقاء الملك فاروق للعرش لم يخل من خدمة أداها له « على ماهر » حينما كان رئيسا للوزارة . حين قرر أن ولي العهد ، أو الملك تحت الوصاية ، « فاروقا » سيبلغ سد الرشd التى تمكنه من ارتقاء العرش بالتاريخ الهجرى ، وليس بالتاريخ الميلادى ، خلافا لما هو معمول به دائما » .

وأستاذن فى التتويه بأنه كان لهذا الرأى سابقة ، حينما عاد الأمير « عباس حلمى » من النمسا « حيث كان يدرس » - على اثر وفاة والده « الخديو توفيق » . وكان عمر الأمير أقل من ثمانية عشر عاما بالتاريخ الميلادى ، فصدرت فتوى بأن

ولى العهد - وهو أمير مسلم - تحسب سنة بالتاريخ الهجرى • وبذلك تمكن من  
اعتلاء « الأريكة الخديوية » باسم « عباس حلمى الثانى » •

مع اخلص شكرى وتحياتى ، لك وللأستاذ الجليل « حافظ محمود » •

المخلص  
مهدي علام

### ورسالة من مخرج اذاعى

•• صبرى أبو المجد :

تحية واحتراما ، وبعد ••

فانى أتابع بشوق كل ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » وما تحويه  
من وقائع وحقائق تدخل فى سجل التاريخ ، وكان الشباب فى مصر يجهل كل  
ما كان يجرى فى أرض الوطن العزيز ، ولكنكم استطعتم أن توجهوا الأضواء  
الى كل هذه الحقائق والوقائع ، مدعمة بالصور ، فوضعتم صورة صادقة صريحة  
وواضحة أمام الجميع •

وأعجبت جدا بشجاعتكم الأدبية حينما نشر اسم احدى الصور خطأ وأرسل  
لكم أحد قرائكم يقول انه « خطأ مطبعى » وكان ردكم عليه انه ليس خطأ مطبعيا ،  
ولكنه خطأ الأرشيف ، وأخذت على نفسك عهدا بأن تراجع كل شئ حتى أسماء  
الصور ، ونسبت الخطأ الى نفسك ، وهى شجاعة نادرة فى عالم الصحافة اليوم ،  
وقد لمسنا ذلك بأنفسنا ، فلم نجد صورة خاطئة ، أو اسما خاطئا ، وهذا يدل  
على الجهد الكبير المموس الذى تبذلونه لخدمة كل قرائكم ، ولخدمة الوطن  
العزيز ، وتبيان ما كان يجرى فى الماضى تحت ستار الملكية والأحزاب •

هذه كلمة حق رأيت أن أكتبها لكم تقديرا لجهودكم فى خدمة الوطن ••

محمود أبو طالب

مخرج باذاعة القرآن الكريم - القاهرة

## تصويبات لغوية وتاريخية

صبرى أبو المجد ..

حرصى على قراءة ما تكتب يجعلنى أسأل لماذا استخدمت كلمة « دعاوة » بدل كلمة « دعاية » وهي صحيحة . وأكثر استعمالا . جاء فى القاموس المحيط للفريز بآدى ج ٤ مادة « دعا » فى آخر المادة « ودعيت لغة فى دعوت » . وعلى ذلك يكون الاسم « الدعاية » صوابا ، وهي كلمة خفيفة وأكثر استعمالا كما ذكرت .

وتحية لكم ..

**فريد رمضان**

مدير التوجيه المعنوى

« سابقا بوزارة التربية والتعليم »

● شكرا لأستاذنا « فريد رمضان » على كلمته وأحب أن أقول له اننى لا أستعمل الكلمات غير الشائعة ولكننى ، عندما أنقل نصا لكاتب معين أحرص على أن أنقل النص كما هو احتراما لهذا النص بل أننى أحرص على أن أبقي على ما به من أخطاء حتى لا أخرج على النص وإن كنت أفضل بعد نقل النص ، التعليق على ما به من أخطاء إن وجدت .

ص ١٠

الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واحتراما .. وبعدة .

لقد أسعدتنا بنشر المذكرات التاريخية وأعدت الى أذهاننا كثيرا من الحوادث السياسية الهامة التى عشناها فى العشرينات والثلاثينات وهي لا شك فكرة جميلة أنعمشنا نحن الذين جاوزنا السبعين من العمر . وفقك الله وسدد خطاك .

الأستاذ الكبير ..

لقد نشرت صورة فى عدد المصور الذى صدر فى ١١ يناير سنة ١٩٨٠ للمغفور له الزعيم العظيم سعد زغلول وبجواره الأمير السعودى « فيصل » كما جاء أسفل الصورة للتعريف .

والحقيقة أن الصورة المجاورة للزعيم الراحل هي صورة الأمير سعود ابن عبد العزيز « الملك سعود بن عبد العزيز فيما بعد » وقد حضر الأمير سعود

الى القاهرة للعلاج من مرض فى عينيه وسكن هو وحاشيته بحى الميزة بالقرب من قصر العيني وبالتحديد شارع الماردى . بالقرب من فيلا المرحوم مصطفى منير أدهم بك الذى كان سكرتيرا عاما لمصلحة التنظيم فى هذا الوقت وقد كان سيادته المرافق والمشرف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وترى صورة سيادته المرافق والمشرف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وأطال الله حياتكم وجزاكم عن عملكم هذا خير الجزاء .  
والسلام عليكم ورحمة الله .

محمد حامد ابراهيم

المراقب العام السابق لمجمع اللغة العربية

## اننى أسجل أحداثا وقعت منذ نصف قرن وهى ملك للتاريخ . لا لأفراد أو هيئات

● الله وحده يعلم كم أتحمل ، وكم أقاسى من أجل كتابة تاريخ سنوات ما قبل الثورة بالصورة التى أكتبها بها . وخلال عمل بالصحافة ، لا أذكر أننى أجهدت نفسى فى عمل قدر اجتهادى فى اعداد تاريخ سنوات ما قبل الثورة ولا أذكر أبدا ، اننى فى حياتى السياسية أوليت اهتماما بتاريخ مرحلة من مراحل تاريخنا اهتمامى بتاريخ تلك الفترة الهامة من تاريخ بلادنا .

وال ما أبذله - ولله الحمد - من جهد ، واجهاد ، واهتمام ، أبذله راضيا سعيدا ، لاننى أقدم ما يرتاح اليه ضميرى ، وما أجد له استجابة سريعة عند القراء كل القراء ، الذين يشجعوننى من أجل الاستمرار فى أداء تلك المهمة الوطنية الهامة والخطيرة .

ولا يضايقتنى شيء ما وانا أؤدى هذا الواجب الوطنى على النحو الذى يرتضيه ضميرى الا بعض أولئك الذين يقولون أنهم ينتسبون الى الوفد المصرى ، فهذه القلة الضئيلة التى لا تتجاوز فى العدد بضعة أفراد قد دأبت على أن تشكرنى ، وتشيد بعملى اذا ما كتبت ، من وجهة نظرهم ، مع الوفد . كما أنها قد دأبت على أن تحاول الاساءة الى عن طريق رسائلها ، الغفل من الامضاء باستمرار بكل أسف اذا ما كتبت ، ومن وجهة نظرهم . تقدا ، ورغم اننى قلت مرات عديدة أننا نكتب للتاريخ ، والحوادث التى نتناولها بالتاريخ . قد مضى عليها ما يقرب من نصف قرن ، وقد أصبحت تلك الاحداث ، ملكا للتاريخ ، وليست ملكا لأفراد ، أو لجموعات صغيرة أو كبيرة وانه حتى لو وقعت فى تلك

الفترة جرائم ، فلقد سقطت بمضى المدة قانونا . و . و . الخ . رغم كل ماكتبته حول هذا الموضوع من قبل الا أن بعض الأفراد لا يزالون يكتبون بل لا يزالون يهاجمون ويعنف كاتب هذه السطور اذا هو انتقد الوفد نقدا موضوعيا خالصا ورغم أن القيادات الوفدية القديمة - القيادات بحق - تولى كتابتنا لتاريخ تلك الفترة ، كل عناية ورعاية وتقبل ، كل انتقاداتنا ، برحابة صدر ، بل أن بعض هذه القيادات ، التي لعبت أدوارا هامة في رسم سياسة الوفد ، لا تتوانى عن الأخذ بوجهة نظرنا في كثير من الانتقادات التي نوجهها للوفد في الحكم . أو خارجه ، الا أن بعض هؤلاء الأفراد ، يواصلون ارسال رسائلهم . الى كاتب هذه السطور ومن بين ما تلقينته كلمة جاءتنى بتوقيع « مصرى منصف » .

ولقد سبق لى - فى أكثر من مرة - أن دعوت هؤلاء ، الى أن يقرأوا ما أكتبه كل ما أكتبه ، لا أن يقرأوا سطرا ، ويتركوا سطرا ، يقرأون ما أكتبه بهلوه ، فكل شيء مضى ، وانقضى ، ونحن لا نكتب عن الماضى الا لنستفيد منه فى الحاضر والمستقبل ، ويكفينى فخرا ، أننى من أوائل من تحدثوا عن الماضى بإيجابية وحيدة ، وقد كان ذلك الماضى القريب . قبل أن أكتبه مجيولا ، الا عند قلة من الذين عاشوا تلك الفترة وعاشوا أحداثها ، وما أكثر الشباب ، الذين يجيئون الى كل يوم ، ليقولوا لى أنهم قبل أن أكتب ما أكتبه عن سنوات ما قبل الثورة لم يكونوا قد سمعوا ، باسم مصطفى النحاس ، أو اسماعيل صدقى ، أو محمد محمود !! كما أنهم لم يكونوا قد عرفوا كل تلك الأحداث التى أوليتها أهمية بالغة فى دراستى عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولقد سبق ، لى أن قلت لهؤلاء الاخوة - الاخوة رغم التجاؤم الى التجنى - أننى انتقد كل يوم ، أشخاصا عديدين ، بعضهم ، لا يزال على قيد الحياة ، أطال الله حياتهم ، وبعضهم قد انتقلوا ، الى رحاب الله تاركين العديد من الأبناء والأحفاد ، وهؤلاء ، الذين على قيد الحياة ، وأبناء وأحفاد من أنتقدهم لا يفضبون لما أكتبه بل على العكس يطلبون منى المزيد من الكتابة ، فالكتابة - ولو عن طريق النقد - تذكر ، الجواهر ، بما قام به هؤلاء ، من أجل بلدهم : ولقد سبق لى أن وجهت النقد المر الى بعض قيادات الحزب الوطنى . والى رئيس الحزب . الوطنى ، حافظ رمضان باشا لاشتراكهم فى الحكم والحزب الوطنى بالنسبة الى حاتمى فقد آمنت بمبادئه منذ أن كنت فى العاشرة من عمرى ، ودخلت من أجل تلك المبادئ السجن عشرات المرات ، بعشرات الشهور بناء على أوامر كانت تصدر من الوزارات المصرية ، الوفدية ، وغير الوفدية ، على أننى لم أجد رفيقا واحدا ، من رفاق شبابى فى الحزب الوطنى لأمنى لأننى وجهت النقد ، الى حافظ رمضان ، أو عبد العزيز الصوفانى أو غيرهم من قيادات حزبنا الوطنى العبد .

الأخ ، المصرى ، المنصف يهاجمنى فى خطابه الآخر لا لأننى كتبت حرفا واحدا عن مصطفى النحاس وإنما لأننى نشرت صورة له مع ليدى لاميسون فى إحدى الحفلات ، تصورووا نشر صورة سبق أن نشرت فى صحف الوفد عشرات المرات يصبح نشرها اليوم - بعد أربعين سنة - جريمة من الجرائم ، أنهم يسببها بكل ما فى القوانين ، المصرية ، وغير المصرية من جرائم ..

الطريف ، ان الاخ المصرى المنصف يقول فى رسالته : لقد كان مصطفى النحاس سيد محمد محمود وعدلى يكن وحسين سرى ، وعلى ماهر ، وسيدك أيضا وان لم تكن فى الحسبان وأقول للأخ المصرى المنصف اننى لا أوافقك على ان مصطفى النحاس كان سيد هؤلاء جميعا وان كنت أوافقك ، على انه « سيدى وتاج رأسى » وبلدياتى كمان ؟ والذي يجهله الأخ ، المصرى المنصف ، اننى كنت أول من أنصف مصطفى النحاس بعد مماته ويشرفنى ان أكون أول كاتب كتب عن مصطفى النحاس بعد ان زالت الرقابة على الصحف ، كتبت عنه بضع مقالات بدأت - ولبضعة أعداد - فى عدد المصور الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٥ ، تحت عنوان : « مقال تأخر نشره ١٠ سنوات مصطفى النحاس زعيم وطنى . شجاع كان قائد مصر ، وضميرها » ١١

وكان فى مقدمة ما تلقيته من خطابات من القيادات الوفدية كتهنئة على تلك المقالات ذلك الخطاب الرقيق ، الذى أعتر به الى أبعد حدود الاعتزاز ، والذى بعث به الى الأستاذ الكبير عبد الفتاح حسن المحامى ، والوزير الوفدى السابق : وفيما يلي نص ذلك الخطاب :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ، مدير تحرير المصور ، القاهرة

هل تأذن لى فى ان أضيف قبلة جديدة الى جبينك ، سبقتها قبلات عديدة ، لا لانتصاذك تاريخ مصطفى النحاس بما سطرت فى عدد المصور الصادر فى ١٩٧٥/٨/٢٨ فحسب ، وإنما للمنهج الذى التزمته فيما تكتب مستهدفا - دائما - رضوان الله والصالح العام - وانصاف الحقائق المظلومة ، بالكلية الشريفة والرأى الصادق ، الأمين ، لتعلم برسالة الصحافة الى مستواها .

اسأل الله لك ولامثالك دوام التوفيق

٣٠ - ٨ - ١٩٧٥

عبد الفتاح حسن



والى اللقاء قريباً - بإذن الله - فى الجزء الثالث من  
سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، والله ولى التوفيق ٩



## سنوات ما قبل الثورة بالصور التاريخية النادرة



كما قلت في الجزء الأول من هذا الكتاب : إننى مدين لأولئك الأخوة الأعزاء ، الذين أمدوني بما لديهم من وثائق ، ومذكرات وصور لم يكن متاح لغيرى أن يحصل عليها ما لم يتقدم بها إلى هؤلاء الأخوة الأعزاء .

وقد حرصت في الجزء الأول من هذا الكتاب وفى هذا الجزء وسأحرص فى الأجزاء المقبلة ان شاء الله ، أن أخصص جزءا من الكتاب للصور التاريخية النادرة حتى يستطيع القراء أن يتعرفوا جيدا - بالكلمة وبالصورة - إلى حقيقة الحياة فى سنوات ما قبل الثورة فليس كالكلمة والصورة ما يمكن أن يجعلنا نعيش ونتعيش مع الحياة فى تلك السنوات .

وإن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من  
أمدنى ، بوثيقة تاريخية أو صورة نادرة فلقد ساهموا بعملهم هذا في  
إنجاح هذا الأثر التاريخي الذي نرجو الله جل وعلا ، أن ينفع به  
جماهير شعبنا العربي العظيم في كل زمان ومكان



على أننى وقد حرصت في مدخل كل جزء من هذا الكتاب أن  
أعود إلى الماضى البعيد حتى تكتمل الصورة من وجهة نظرى فإننى  
حريص أيضا وأنا أقدم هذا الجزء المصور من سنوات ما قبل الثورة  
أن أنشر صورا عديدة ، عن الماضى البعيد أيضا حتى تكتمل  
الصورة جيدا وحتى يشعر/ القارئ أنه يعيش حقا – بالكلمة  
والصورة – مع تاريخ الأجداد ، مع صور الأجداد ، أولئك الذين  
حكموا مصر إما بالحق ، وإما بالباطل ، وأولئك الذين قادوا مصر  
إلى ما فيه خير مصر فكانوا نعم الأبناء الأوفياء المخلصين وفيما إلى  
الصور المختارة من بين مئات الصور التى يزخر بها أرشيفى عن  
سنوات ما قبل الثورة ولست أرجو من ينقل بعض هذه الصور  
سوى أن يشير إلى المصدر لا أكثر ولا أقل والله ولى التوفيق ،



١ - محمد علي باشا الكبير ، واحد من أكبر  
شخصيات القرن التاسع عشر : أخطأ وأصاب



٣ - وأحد عرابي باشا زعيم الثورة المصرية  
التي قامت في عام ١٨٨١ وسُميت باسمه ،



٢ - صورة فريدة للتلمساني إسماعيل باشا  
رسمها أحد كبار رسامي عصره



٤ - صورة أخرى لأحمد هراي باشا ولكن في  
المنفى



ه - صورة لأحمد مراب ولولاه ، وأحفاده في  
المنفى (سيرى لانكا) أو جزيرة سرنديب . سيلان



٦ - الخديوى عباس حلمى الثانى من أبرز  
خديوى مصر ومن أكثرهم تأثيرا - بالسلب  
أو بالإيجاب - على الحركة الوطنية المصرية فى بداية  
هذا القرن





٧ - عطية الله كريمة الخديوي عباس حلمي باشا



٨ - الأمير محمد عبد المنعم ، طفلاً مع إحدى  
الكلفاوات وأحد الاغوات حيث كان للكلفاوات  
الخدمان - كما كان للاغوات - شأن أي شأن



٩ - الأمير سيف الدين أحمد نجيل الأميرة  
شويكار مطلقة الأمير أحمد فؤاد - الملك فيا بعد .  
كانت له قضية إ قضية محاولة اعتداله على الأمير أحمد  
فؤاد ، وقضية طلب رفع الحجر عنه



١١ - مصطفى كامل « في عز الشباب »



١٠ - الحديوي عباس حلمي الثاني في أحرىات  
أباهه وبعد أن أطاح الاتجليز بعرشه بشتوات  
عديلة .

١٢ - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية  
المصرية .

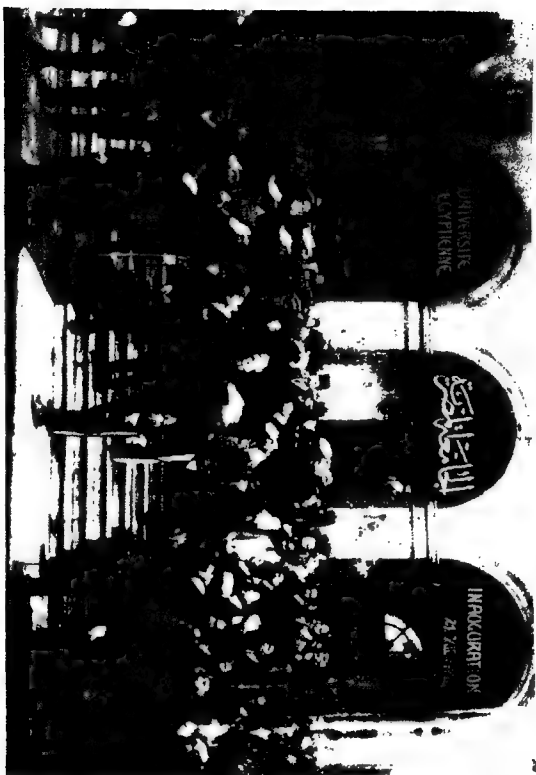


١٣ - واحدة من مشائق دنشواي التي أقيمت في  
قرية دنشواي ليرى أبناء القرية ، كيف يعلم أخوتهم  
أمام أعينهم .





١٤ - بطرس غالى باشا الذى رأس « المحكمة  
المخصصة » التى حاکمت أبناء دنشواى واغتاله  
ابراهيم ناصف الوردانى وكانت رئاسته لتلك  
المحكمة من أسباب الاغتيال .



١٥ - الجامعة المصرية التي أنشأها المصريون  
 في ١٩٢٢ م - ٢٠٠٠ م - ٢٠٠٠ م - ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

أما بعد

فإننا قد علمنا بأن

العلماء والفقهاء

الذين هم أئمة الدين وأعلامه  
والذين هم رؤساء العلماء  
والذين هم أئمة الفقهاء  
والذين هم أئمة الشريعة  
والذين هم أئمة الدين  
والذين هم أئمة العلم

والذين هم أئمة الدين  
والذين هم أئمة العلم  
والذين هم أئمة الشريعة  
والذين هم أئمة الفقهاء  
والذين هم رؤساء العلماء  
والذين هم أئمة الدين

والذين هم أئمة الدين  
والذين هم أئمة العلم  
والذين هم أئمة الشريعة  
والذين هم أئمة الفقهاء

والذين هم أئمة الدين  
والذين هم أئمة العلم  
والذين هم أئمة الشريعة  
والذين هم أئمة الفقهاء

والذين هم أئمة الدين  
والذين هم أئمة العلم  
والذين هم أئمة الشريعة  
والذين هم أئمة الفقهاء

والذين هم أئمة الدين

١٦ - لأول مرة ينشر محضر مجلس إدارة الجامعة  
المصرية حيث جرى التصديق على منح طه حسين  
درجة الدكتوراه واقتراح مقابلة الخديوي له .



١٧ - محمد فريد قائد الحركة الوطنية المصرية  
يعد مصطفى كامل بتوسط لفيفا من شباب مصر  
الذين يتلقون العلم في بلجيكا وقتذاك ( مارس  
١٩١٤ )



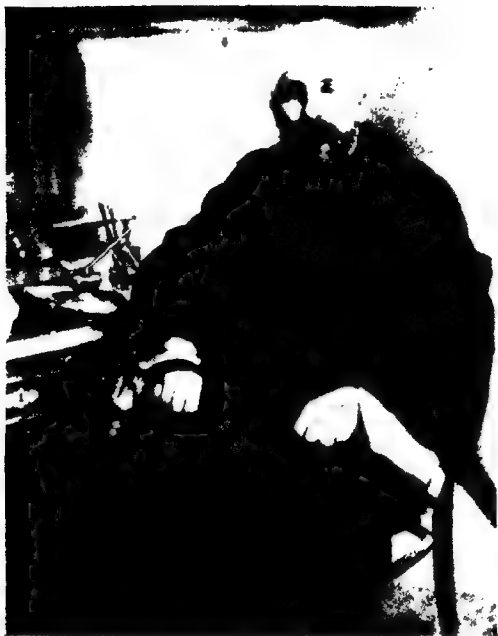
[illegible]

<p>٢٩٨</p> <p>محمد فريد بك</p> <p>١٣٤٩</p> <p>١٦١١</p> <p>٢٢</p> <p>٢٢</p>	<p>١٩١١</p> <p>١٨</p> <p>١٩١١</p>
--	-----------------------------------

١٨ - تذكرة « المسجون » محمد فريد بك  
 « أودة ٤٤ » ليس له امانات « التهمة : تحسين كتاب  
 وطني » الحكم النهائي في ٢٣ يناير ١٩١١



١٩ - الشيخ عبد العزيز جاش رئيس تحرير  
جريدة اللواء



٢٠ - الشيخ عبد الميز جويش عقب خروجه  
من السجن في قضية مقال « ذكرى دنشواي »



٢١ - الشيخ عبد العزيز جالوش وبجانبه بعض الضباط المصريين ( المتطوعين للحرب إلى جانب تركيا ) في الصورة حافظ رمضان وسعيد طليعات ود . اسماعيل صدقي ، وحافظ رمضان وغيرهم



٢٣ - سعد زغلول في بداية عمله بالحماسة  
[ ١٨٨٦ ]



٢٢ - سعد زغلول في شبابه



٢٤ - محمد زغلول عندما اختير وزيرا  
للمعارف ، أو بمعنى أدق ناظرا للمعارف



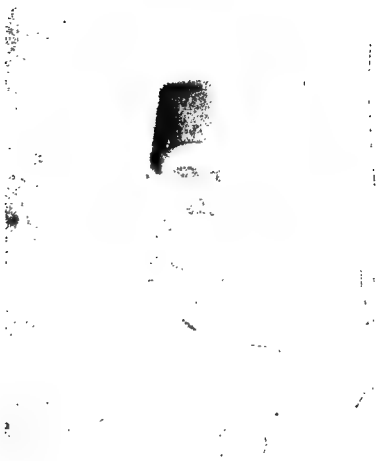
٢٥ - أوصايشو هانم والدة أم المصريين وقد  
ازدان صلها بالوشاح الخديوي المنعم به عليها من  
الخديوي اسماعيل باشا بوصفها قرينة مصطفى باشا  
قبل أن يرأس الوزارة المصرية بستوات وستوات  
مصطفى فهمى قضى في رئاسة الوزارة وقتا قايما ،  
لم يحطه أحد حتى الآن



٢٦ — سعد زغلول واقفا وإلى يمينه فتى  
زغلول باشا وإلى يساره صهرة دولة مصطفى فهمي  
باشا وقد جلست أمامهم صفية هانم زغلول أم  
المصريين ( فيها بعد ) بجانب شقيقتها .



٢٧ — مصطفى النحاس في شبابه



٢٧ - منة وعظم التي ، قاضي قضاة بن عبد الوهاب ، في حفلة  
عز في القصر الملكي ، في ١٩١٩ - ١٩٢٠



٢٨ - مصطفى النحاس قاضي محكمة ميت غمر  
الأهلية : الصورة مهداة لصديقه نصر فريد وليم  
العيون

٢٩ - صورة نادرة للأمير حسين كامل  
وزوجته ، قبل أن يصبح الأمير سلطاناً على عرش  
مصر ،

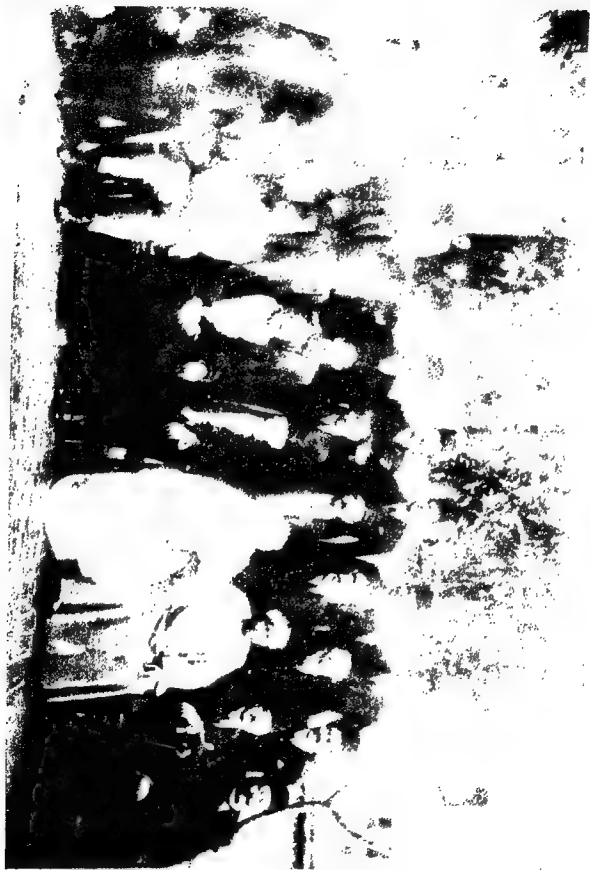


٣٠ - الأمير أحمد فؤاد قبل أن يصبح سلطاناً ثم  
ملكاً على مصر



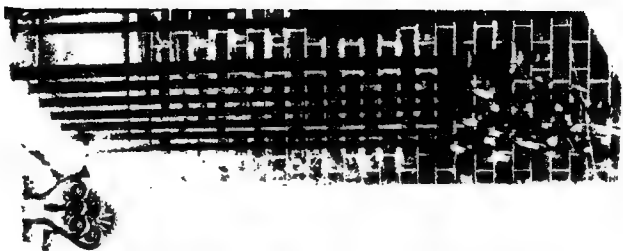


٣١ - الأمير الوطني عمر طوسون والزعيم  
الوطني سعد زغلول فكر كل منهما عقب انتهاء الحرب  
العالمية الأولى في تكوين وفد يفاوض الأنجليز





٣٣ - مصطفى الحامى ومكرم جبه ومينوت  
حنا فى مقامهم بمرمره سيجيل



٢٤ - سفير زنگنه في عهد الأتراك في ساحتها



٣٥ - محمد زكي ونظم المصطفى ، ومصطفى  
النحاس في باريس بعد احتفاء المظاهرات المصرية  
البريطانية



٣١ - أم المصريين في أحد مزارعها المصرية  
الوطنية وبعض زملائها في الحركة النسائية الوطنية



٣٧ - سعد زغلول في إضرابات أباديه ، و معه  
 مصطفى النحاس و بعض المجهزين والأهمل  
 الأكتات والسيدات وقد وضعن على صدورهن  
 صور سعد زغلول بأشيا



٣٨ - سعد زغلول باشا وتوفيق نسيم باشا  
وبعض الوفديين الكبار







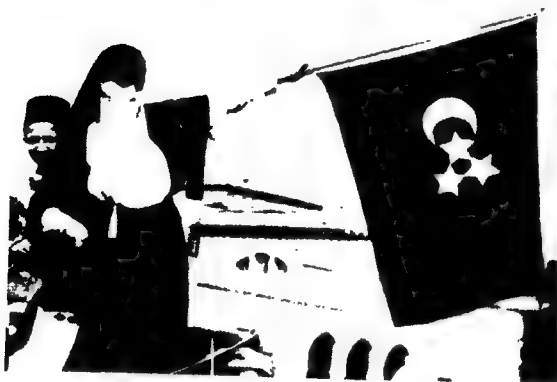
٤٠ - سعد زغلول باشا في جلسة من جلسات  
مجلس النواب



٤١ - أم المصريين في صرافق اقيم بمناسبة الاحتفال  
بذكرى الشهداء



٤٢ - علوى بك الجزار ، محمد الباسل  
مراد الشريعى ، جورجى خياط ويصا واصف  
مرقص حنا واصف غالى فى صورة تذكارية



٤٣ - لعبت المرأة المصرية دورا هاما فى إنتاج  
ثورة ١٩١٩ : الصورة لواحلة من المصريات  
المتظاهرات بحمل العلم المصرى

٤٤ - هدى هانم شعراوي وأم المصريين كان  
مثالا رائعا على عطية المرأة المصرية



٤٥ - منيرة ثابت تزعمت حركة نسائية للمطالبة  
بإعطاء المرأة المصرية حق الترشيح والانتخاب .  
كانت تسمى عميدة المطالبات بحق الانتخاب .



## صورة الاحتجاج الذي قلدته لجنة السليكات المصرية إلى قناصل الدول في مصر

يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢

بجانب السفير

أخي تفضل الحق . ومن المثل أن يعد اليك صاحب الحق الموضوع  
التي لا تفتلون بجانب السفير إلى الأخطار بفسره أو وسيله من شأنها أن تخرج غيرة الشعب المصري وكرامته ومجبر  
وحداه وتجب نفسه الاستسوها

قد علمنا أن كل أنواع المراقبة فيه ذات أو سلبية وانتموها صنوف الحساب في ظل الحكم البري . وما زالت  
الاحتكام المرفوعة بعد مضي اعوام الحرب ثلاثة اجزاء من السلم شال كهل مصر وكثير أبنائها والبرك ما بين محكمة  
ومسألة أن تكن مسخرة . وحبر مصر بين دعوى حارس البلاد . يقول في غياب السجون طريقة تفسير مشروعة  
ومنهم من وقتت عليه بقوة السيد الشيعي . والاحتكامات السبوية غيرة ولا اعراض السلبية يترق شملها رصاص التفتق  
وأشترأ وضوا ايديهم على مثل الزيادة الاك . رأس الحركة الروسية وأمدوه إلى لدهن ثم لم يردون بعد ذلك أن  
يقنوا بأن هذا في صالح القضية المصرية . ويريدون كدهن أن يتنوع أسم بأن يكونوا الدهري وضي بالسليطة الخلفاء  
سليسة الكدس . سيادة الزهاد التي يبرون علي في مدينتها

وصدا أن الاحتلال والحلقة ومشروع مصر ومشروع كركون والصحة مصر سواء في القارة وهي تمكن انهم يفرقون  
وضع بدعا على مصر . يسيرون في مصر ومشروع في الدورات بين بلاغ وبلاغ ولكن المظلم أو الضلمات بنية لا  
تتير . وان كثرت على ما هو أسوأ وأشد ظلم

قد تم غرام على جبهة البرز ولكن السلاح الذي اعموه تلك كرهه عفوه تلبية وطورا يظهره قسوة اسلم أهين  
البري . ولكن مصر أن كل الآباء ان تخضع لسليبة كونه لانها صبيحة الجسم ولا تريد الان تبيس عينها على دولة الاستقلال  
يا حبيب السيف

الاستقلال دولتي العلية التي حاربت لمصر الحق أن تكده لا يفتخر احسن فيها أزمانا شهدي بذلك من روحها  
وأفصح لها أنها لا تريد أن تمس استقلالها بسوء . فليس من العدالة أن يقع شعب بأكثر تحت نير الاجنبي الناصب  
لمرء خشيته ونومه في جبهة دولة اخرى . وان تصرح دولكم لا يفتخر أنها لا تريد مطلقا أن تترك مهمة الدفاع عن مصالحها  
في مصر لتبرها وأنها تستدعي أن تدافع هي عما أن لم تجد الكفاية من صدقة الشعب المصري واحترامه لتتأون

والسيدات للمصريات اللاتي يصرن من اراده الشعب المصري بروجوتي يا حبيب السيف ان تيقن حكومتكم وشيكم  
التيبل شعور مصر العالم : وهو ارجاع سعد زغلول باشا رئيس الامة المظفر في الحلال والقضاء الانكسار القوية وفلك امثال  
جميع المسؤولين السياسيين والقضاء الرقابة وجميع الاجرامات الاستثنائية

واقاب جبهة وعليه تتولى وضع دستور البلاد وتأييد وزارة حازرة قلعة ومجلة لمصر لا السلطة الانجليزية  
زيد الاستقلال التام . نحن لا نطلب زهد صدقة الشعوب المرحمة واسترحها وتعدل بجانب السفير قبل ان يقرر ان  
تقارعه في ٨ مارس سنة ١٩٢٢  
هدفي شرابي

الفت راتب منيرة علوي . نمت ديارى استرحها روجت عيالما اصناف احمد فريد قسليوت  
شرية . ياس . عابت سلطان زنتي واصف عزيزة فوزي نيمه اوجاع فيته وفيق

### ٤٧ - صورة الاحتجاج الذى قلدته لجنة

السيدات المصريات إلى قناصل الدول بمصر في ٨

مارس ١٩٢٢ . الاحتجاج بتوقيع هدى شعراوى

والفت رباب ومنيرة علوى ، ونعمت حجازى

واستر ويصا واخريات ، واخريات

• • •

(١) الاحتياج على الفقرة التمهيدية بشأن تصديق الأمير في المادة المصرية : الشخص مسئلة

٢٥ المقاطعة العامة لكل ما هو متعلق بـ داخل مصر وخارجها وفي حالة اللجوء المباشرة

الشعب في هذه المقاطعة وتكونت ألت

(٣) - بحسب مكتب العلامة المصنف في النجيلة الماشقة، شجرة و الخراج والفناء او نقل النجيلة (النجيلة)

(ج) منع سفر العمال المصريين الى السودان واستبعاد الوجود منهم في عمل الخزانات هناك

تساعده على اتيان على اقامة تلك الخزانات التي في اتمام على خطر على جمع حجر.

٥٤) طلب الدفوع عنه جميع المقبوض عليهم في العودات بسبب الكوارث السياسية الأخيرة التي لحقت  
على قاذورات العقبات المبرمى في المصالح مع تنفيذ الرحلة المارة على

(۲) فتح کلیۃ النظم و إعادة التدیس فیہ

(٥) انه تطبق حلوة مصر بجميع اراضيها (الحدود التي يتم انشاء الاحتصاص بالسفحة على الاموال والارعة مستعملة لتأويها في)

٢٦ طلب رفع الرتبة المصرية الحالية على جميع ممتلكات الحكومة العسكرية كانت أو مطلية فوجع بمعدات القوات

٢٧- تشكيل لجنة من السيدات سعيًا لخدمة المعاهدة ولزمن تحقيق لجنة أخرى من أجل العمل على تنفيذ قرارات صفة اللجنة

	المضادات	
--	----------	--

[illegible]

١٩ بمقاطعة كل ما هو انجليزى التوقيعات فى

مل الفرار



# نداء النساء

## إلى الشعب المصري

أيها المواطنين :

لئن حرمت المرأة المصرية من مباشرة حقها في الانتخاب بجانبك في هذا الوقت المعصيب ، فليس في الوجود قوة تستطيع أن تحرمها حقها الطبيعي في الاشتراك معك في عظمة المذكر والمذكر والمخالف . فنترككم في هذه الحرب الانتخابية العاصفة التي أثارها السياسة التخريبية . بعد أن تبيئت أسراركم الخطير على الوقوف في وجهها ومصادمتها ( بالرفض ) وبلاستغفاف لو بكل ما يمكن أن يترتب على إجهاض القوة التي تركز عليها هذه السياسة الاستعمارية

فاليوم نشارككم ( نحن نساء النيل ) في اجتياز هذه العاصفة بكل ما أوتينا من قوة فكرية ومادية ولئن كنا قد منننا من مباشرة حق الانتخاب ، فالتنا نستطيع أن نهمس في أذنكم برأينا في ( المرشحين ) للنيابة عنكم حتى تكونوا في مباشرة عملية الانتخاب . - نترشدن برأينا إلى جانب رأيكم ومعكم بالتالي نوابنا مبعين عن رأي الجنس من بني الوطن

إن الموقف دقيق ، والساعة ذهبية ، فقد رذني نفر من أبناء مصر أن يساروا القاذور السامية ( كل ما يمكن تسليمة )... من حقوق الوطن - تحت منار القاذور - ما يمكن أسامة ) - وما أراد هذا النفر بكامة ( القاذور ) غير ( التسمية ) . وبعد أن وقف في وجهه زنتيخ ( - عد زنتور ) معضدا شويك للحادثة . أيها المواطنون .

٤٩ - نداء النساء إلى الشعب المصري لتشجيع  
انتخاب الوفديين بعد استقالة سعد زغلول وعجمه  
وزارة زيوار باشا ( وزلوة انقاذ ما يمكن انقاذه أو  
اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق )



٥٠ - في مارس ١٩٢٥ تم افتتاح نادي الاتحاد  
النسائي المصري بقصر الدويارة كما يظهر في الصورة



٥٢ - عربان سعد واحد من قيادات العمل  
الفدائي المصري : كان عليه أن يقتل يوسف وهبة  
باشا ويبقى في مكان حتى لا يتهم مسلم باغتيال  
وزير مسيحي



٥١ - لعبت الحركة الفدائية المصرية دورا هاما  
في تحرير مصر وكان للفدائيين المصريين عطاؤهم  
الكبير في خدمة قضية مصر والسودان ، ابراهيم  
موسى زعيم عمال المناير أعدم في قضية اغتيال  
السيرلي ستاك سردار الجيش المصري وكان مثالا  
رائعا للرجولة والفداء وتكران الذات .

٥٣ - سيد باشا واحد من قيادات العمل الوطني  
في ثورة ١٩١٩



٥٤ - أسعد مشرقى اخذ «تأليفة» من أجل  
مصر ، وزامل - في السجن - الكثير من رؤساء  
الوزارات والوزراء وعمل - بعد ٢٥ سنة سجنًا  
لأتهامه في حوادث ديروط سنة ١٩١٩ - خفيًا  
لكوبرى المعاهدة : غموض رائع للمطاهر وللتنصيرية .

٥٥ - عبد الحالق عثمان عمل في الحركة القذافية  
ثم هرب ، واستطاع أن يصبح من أشهر أطباء  
النمسا : دعوت إلى رجوعه إلى مصر فعاد في  
أغسطس ١٩٥٣ ولم يعرف فضله فعاد حيث لقي كل  
تكريم من الشعب النمساوي العظيم .



٥٦ - علي عبد اللطيف قائد الحركة الوطنية في  
السودان « اللواء الأبيض » اتهموه بالجنون وقضى  
سنوات عديدة في مستشفى الأمراض العقلية  
بالعباسية . وكنت وحدي الذي أزوره وأحمل إليه  
عض ما استطع من أطعمة وهدايا إلى أن لقي ربه



٥٧ - عبد القادر شحاته أحد قيادات العمل  
الفدائي ( ١٩١٩ ) وأسرتَه قُمت بالتقاط الصورة  
عندما زرتَه في بَليته مركز ديروط وكنت أبحث عن  
الشهداء الأحياء لأسجل مالا يصرِّفه الناس عن  
تاريخهم وتاريخ الحركة الوطنية



٥٨ - لورد اللنى المعتمد البريطانى فى مصر ،  
والذى واجه - فى مصر - ثورة ١٩١٩ وصاحب  
فكرة إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

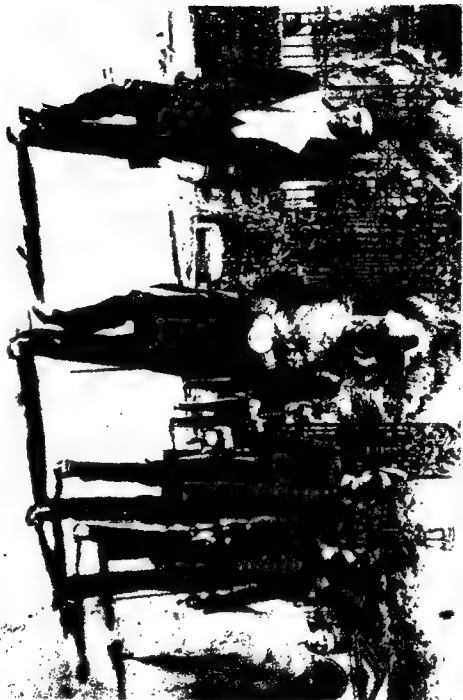


٥٩ - أحمد فؤاد السلطان الذي أصبح ملكاً على  
مصر وشهد أعنف الأحداث التي مرت بمصر ابتداء  
من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة الشباب في ١٩٣٥



٦٠ - السير برسي لورين يصادف السير  
ستيوارت القائد العام للجيش البريطاني

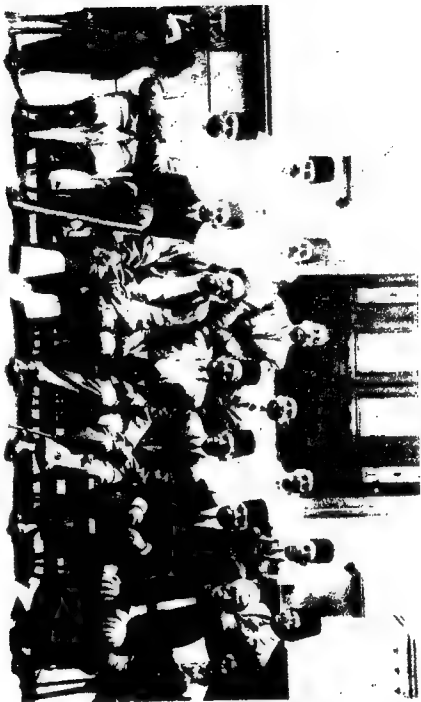




٦١ - بروس لورين في افتتاح البرلمان المصري ،  
إنه يمثل كمالك



٢٢ - السيد يحيى كورتش القلوب الساسي  
البريطاني ، في مصر قبل جايه أحمد حسين باشا



٩٣ - على إثر انتخاب النحاس باشا رئيسا للوزراء  
 المصري أيام راضف خاني باشا حفلة خاصة بذاك  
 المناسبة حضرها زعماء الوفد من بينهم حمد الباسل  
 باشا ، علي التمشي باشا ، يحيى الدين بركات باشا  
 وأحمد ماهر ، وعمود القراشي

٦٤ - محمد محمود باشا يفتح مستشفى الرمد  
بالقازيق



٦٥ - عبد الحلق ثروت باشا وأمين الرافعي بك  
والاستاذ جمال المذكور في بوخارست



٦٦ - علي يكن باشا يرأس وفد المفاوضات مع  
بريطانيا ومع يوسف سليمان باشا وتوفيق دوس باشا  
وأحمد طلعت باشا



٢٧ - مصطفى النحاس ، مكرم صيد ، وحسان  
عمره حند وصوفيه إلى لندن في ١٩٣٠ / ٣ / ٢٣  
للشؤون مع مستر هاترسون وزير الخارجية  
البريطانية



٦٨ - القاعات المصرية الإيطالية في قاعة  
لوكازنو ، بندقية : التحسين بإشياء برأس الوفد  
المصري ، مستر هنتون وزير الخارجية الإيطالية  
برأس الوفد الإيطالي ( ١٩٣٠ / ٣ / ٣١ ) .



٢٩ - عقب خروج جناس عمود المقادير من السجن بعد  
انقضاء المدة التي حكم عليه بها بتهمة الخيابة في  
الذات الملكة ، ذهب مباشرة الى ضريح سعد والى  
الناظر السعدى حيث استقبله الجناس باشا رئيس





٧٠ - مكرم عبيد باشا بعد خروجه من الوزارة  
في لندن : ( ١٩٣٠ / ٩ / ٣ )



٧١ - صديق باشا يتحدث في حفل شاي أقامته  
جمعية الصناعات (١٩٣١/٣/١٤)



٧٢ - كان حاسي حليم زعيمًا لبعض فقيحات  
الجمال الصغرة له مع بعض القيادات الجمالية



٧٣ - لبيب من رجال القضاة من بينهم بين  
 أحمد بك ، أمين حسي بك ، أمين ركي بك ، خليل  
 عزارات بك ، حسن ركي محمد بك ، أحمد توفيق  
 بك ، سليمان السيد سليمان بك ، علي ركي المراد ،  
 ومن بينهم بعض القضاة في قسبة نزاهة الحكم .



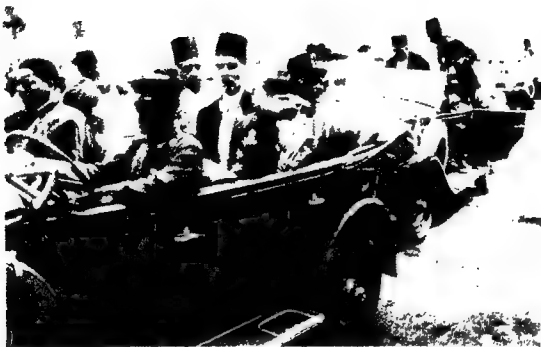
٧٤ - حسن صبرى باشا برأس بيشة عمرية  
سافرت إلى بريطانيا من بين أعضاء البعثة علمت باشا  
وصافق حسن باشا ، وحافظ صفى باشا وروىف  
نحاس بك ( أبريل ١٩٣٥ )



٧٥ - طلعت حرب باشا في سينما ستوديو مصر  
لشاهدة فيلم « دناتير »



٧٩ - مراد سید احمد پاشا وزیر معمر القومض  
تیر لین و علی پاشا مرصم القاسم باصمال وزیر نا القومض  
فی بیروت

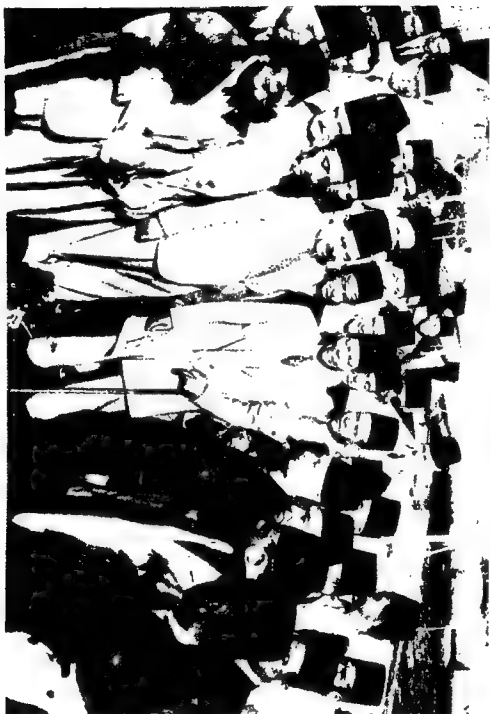


٧٧ - توفيق نسيم باشا يستقبل وزير  
خارجية الحيشة ( أنيوييا )



٧٨ - مصطفى النحاس باشا عند مفارقه  
القطار في محطة اسكندرية ، بجانبه الأستاذ محمد  
التابعي





٧٩ - عبد الحميد باشا ورفاقه



٨٠ - أحمد حسين باشا يجلس تباعاً من الملك  
( ١٩٣٨ / ١ / ٢٥ ) مهران الأديب الذي أقيم  
بالأوبرا الملكية إيماناً بالرفاه الملكي .



٨١ - الدكتور محمد بلال في اجتماع وطني  
يقف خطيباً

( سنوات ما قبل الثورة - ٥ )



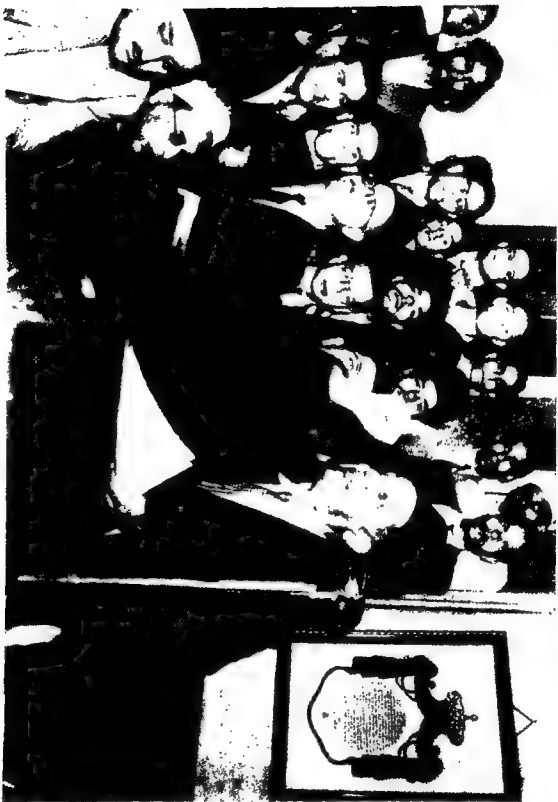
٨٧ - الشيخ حسن البنا في اجتماع للاخوان المسلمين ورجالهم السامع عمود رتيب أحمد الشهاب الأحرار ، القادسي



٨٣ - د. محمد حنين هيكلي في اجتماع حزب  
الأحرار الدستوريين



٨٤ - أحمد حسين في اجتماع يضم قادة الإخوان  
المسلمين وبعض أعضاء مصر الفتاة



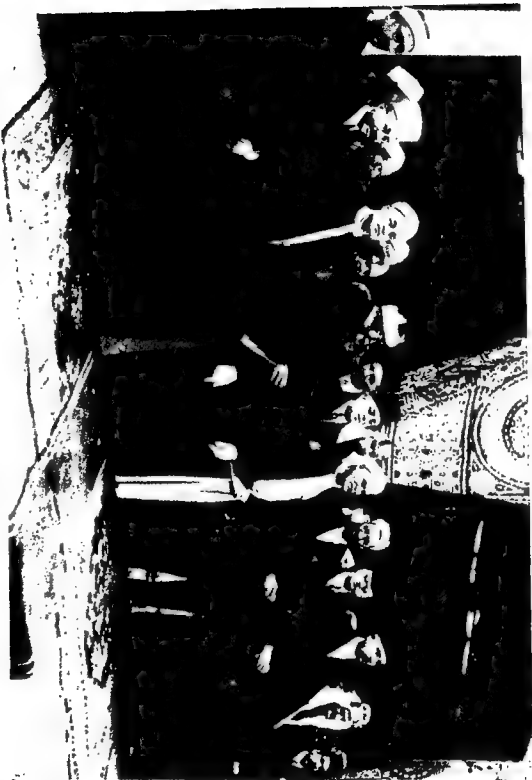
٨٥ — محرم صيد باندا بيليب في بعض المناسبات في  
...



٨٩ - عزيز صبرت باشا أحد الأوصياء على  
المرش يسلمه عقود جل المحفل لرئيس بيتة الشيخ  
وإلى جانبه الصالح باشا .



٨٧ - عمر مختار في فبراير عام ١٩٤١ بمدينة  
المحجل ، حين سري باشا والشيخ المراسي في  
مقابلة المختارين





٨٨ - عزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى  
باشا الوصيان على الملك فاروق إلى أن بلغ سن الرشد  
كان مجلس الوصاية برئاسة الأمير محمد على ،



٨٩ - الأمير محمد علي باشا ، كان ينطلق إلى  
عرش مصر . يستوار في الصورة مع بعض الأقران



٩٠ - النبل عباس حليم في حفل افتتاح البرلمان  
وفي الصورة حسين سرى باشا



٩١ - التركي وأحمد ماهر ، وصفي حليم  
وحمد حمود وحسن صبري باشا في انتظار النحاس  
باشا قبل أن يخرج ماهر والتركي من الوفد



٩٢ - عبد الفتاح يحيى باشا خلف اسماعيل  
صدقي باشا في رئاسة الوزارة ، وفي رئاسة حزب  
الشعب الذي كان اسماعيل صدقي باشا قد أنشأه ثم  
أصبح - فيما بعد /وزيرا للخارجية .



٩٣ - لورد كيلرن والأمير محمد علي توفيق  
والمولود الانجليزية للأمير محمد توفيق كانت هي التي  
توجهه دائماً

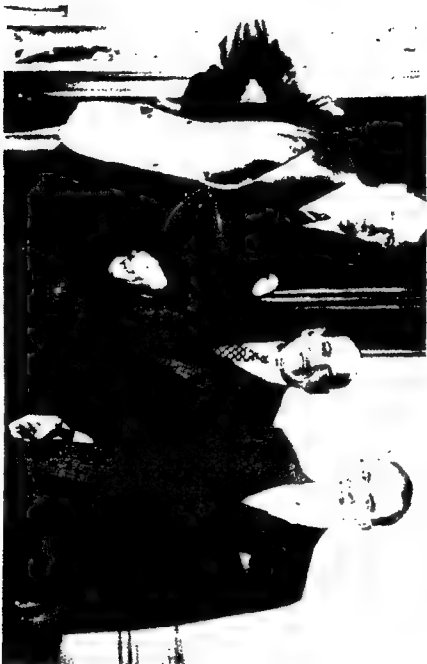


٩٤ - لورد كيلرن وحسين سرى باشا ، كان  
حسين سرى باشا ميلاً للسياسة البريطانية



٩٨ - لورده كوبر تا بيليم بايتمسكده ايجاق ايللاقلار  
المصريه

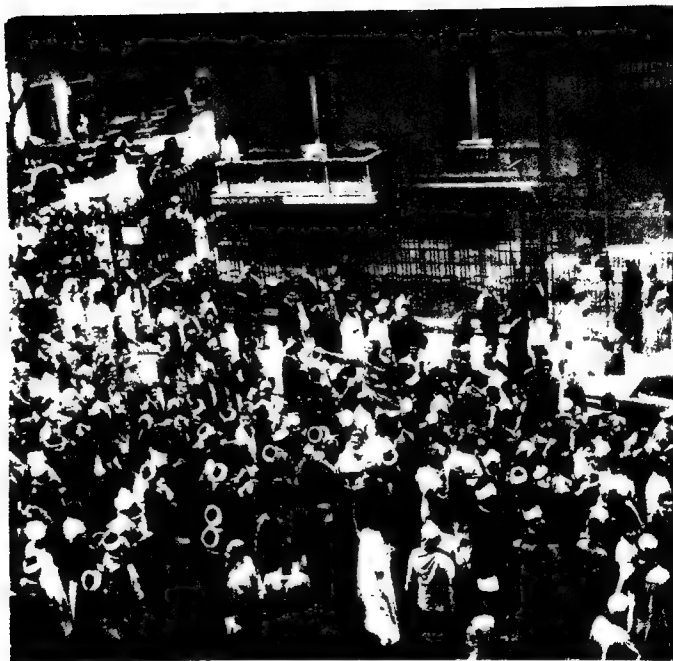




٩٦ - الحسن باشا وورد كيرن ، د پيدا ، في  
٩٧ : صورت خيعة

٩٧ - لورده كيدون في واحد من مسلاتيخ  
الجميات البحرية





٩٨ - مظاهرات ضد اسماعيل صدقي باشا

( سنوات ما قبل الثورة - ٦ )



٩٩ -التحاس باشا وقد أصيب في واحدة من  
المظاهرات العنيفة



Southern

١٠٠ - لي واحدة من الظلمات المبهمة التي  
 قلت بالعمود المصنوع من حديد  
 يتلقى رغبة الحواس بأنها رافقة روحه لأن الجرح  
 كان

١٠١ - أمير مكرم في واحدة من  
الظلمات المنيّة والحسن باشا يزور في المستشفى





١٠٢ - صورة لكرم عبيد جريما يرقند في  
المستشفى



١٠٣ - عطية شبيب صبر في الرياض عام ١٩٣٥





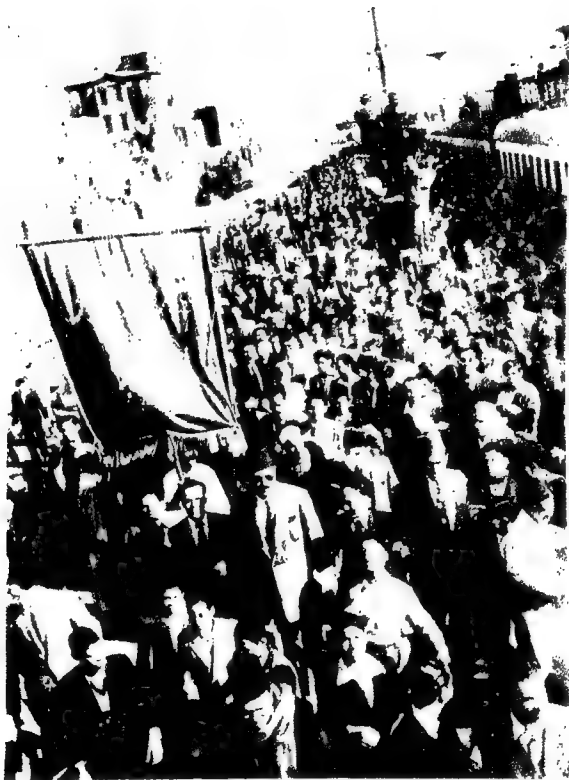
١٠٤ - كانت أم الميرين رضى شيخوختها  
تحرص على زيارة جرحى المظاهرات الوطنية في  
الاستشفيات



١٠٥ - من أوائل شهداء الجامعة في ثورة  
١٩٣٥ .



١٠٦ - عید المجید مرسى من أبرز شهداء ثورة  
شباب ١٩٣٥ أن قاتلة الشهداء طويلة .



١٠٧ - مظاهرة من مظاهرات حزب العمال  
المصري - لقد كان للعمال حزبهم في الثلاثينيات .





١٠٩ - البراري بجامع عكمة استاك مصر في  
باب الخلق ، بالقاهرة



١١ - جامع الشيب في ميدان عابدين وقد  
خرجت مظاهرة ، غاضبة



١١١ - البوليس وقد اصطلح بمظاهرة قام بها  
شباب الجامعة لتأييد قضية الشعب الفلسطيني





١١٢ - أحمد فؤاد ، الملك ، مات الملك ، ليحيى  
الملك : ويحمل عمله فاروق



١١٣ - أحمد فؤاد صيبا ، وفاروق صيبا ، أيضا  
والشبه بين الأب وابنه واضح في الصورة .



١١٤ - الملكة الأم نازلي والطفل فاروق ولي  
المهد.





١١٦ - فاروق عندما تولى العرش ولم يكن قد  
بلغ بعد سن الرشيد

( سنوات ما قبل الثورة - ٧ )



١١٧ - فاروق ووراهه دائيا ، حل ماهر باشا إلى  
أن أيمدهما عن بعضهما الانجليز



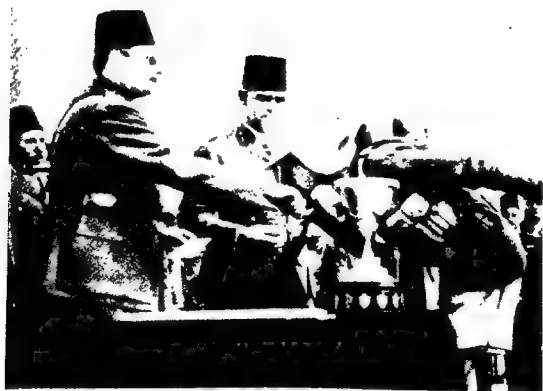
١١٨ - فاروق ودوجة الدكتوراه الفخرية من  
جامعة فؤاد



١١٩ - فاروق في إحدى جولاته بالقرية



١٢٠ - فاروق وقد أطلق لحية



١٢١ - يقبل أحد الجنود يد الملك فاروق التي  
مدها له ، في استرخاء واضح

١٢٢ - أحمد حسين باشا رائد الملك فاروق:  
رئيس ديوانه .



١٢٣ - شريف صبرى باشا شقيق الملكة نازلى  
وخال الملك فاروق





١٢٤ - الملكة نازلي بعد وفاة زوجها الملك أحمد  
فؤاد



١٢٥ - الملكة نازلي والأميرة فوزية وزوجها ولي  
عهد إيران وقتذاك



۱۳۶ - الملكة فريده والامير الطور و فوزية  
وزوجها الامير الطور ( شاهنشاه ايران ) والامير  
يوسف كمال



١٣٧ - صلي صالح باشا يحيى ليليل بند  
الأمير أميرة قوزية والأمير بطور يتسلم



١٢٨ - العروسان الاميراطوريان وخلفها والدة  
« العريس » الايران



١٢٩ - الملكة نازلي ودروج ابتهاج برآن ورقه  
مادة وفورية وحلها ببطر ان النتيجة



١٣٠ - الملك شاروق وشقيقته فوزية يمشيان على متن سفينة  
مطلة على البحر في باد صهيون



١٣١ - الأميرة شويكار في قمة أناقتها رغم  
شيخوختها



١٣٢ - الملكة نازلي ملكة على عرش الأناقة



١٣٣ - فاروق وفريدة قبل الانفصال





١٣٤ - فريال باكورة زواج فاروق من فريدة  
وراء أسوار الغيب



١٣٥ - صورة لفريال تبسم للحياة



١٣٦ - فريالة وفريال



١٣٧ - الأميرة فوزية (الاميرة طيرة سابقا ، )

( سنوات ما قبل الثورة - ٨ )



١٣٨ - الأميرة نسل شاه تفتح دارا جديدة لميرة  
الأميرة فريال



١٣٩ - الملكة نازلي في الجمعية الزراعية الملكية  
وفؤاد أباطة باشا رئيسها يتولى الشرح للملكة



١٤٠ - الأميرة شويكار وبعض المتطوعات على  
ماكينات الخياطة للبر أو هكذا كانوا يقولون

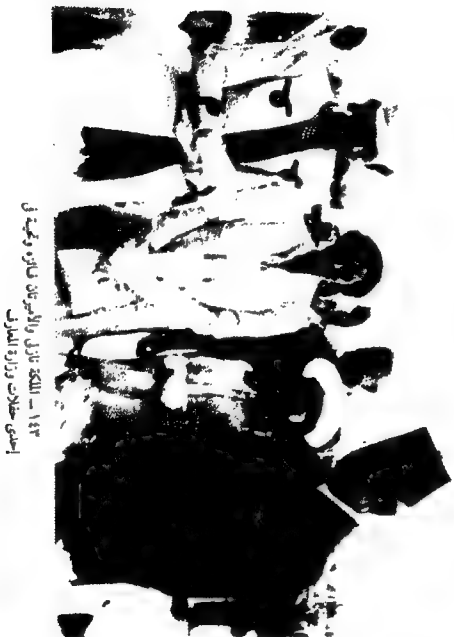


ΕΚΤΙΝ ΣΟΛΕΝΤ ΣΧΟΟΓ ΣΑΜΑΓΕΚ

١٤١ - شوېكار آفې آبرات البيت /الملك مع  
صوره للفر المذبح في أحد شوارع الزملاک بالقاهرة



١٤٢ - ناهد رشاد عندما كانت وصيفة  
للإمبراطورة فوزية فلما طلقت الإمبراطورة بقيت  
وصيفة في القصر ، وصيفة وصديقة ، لصاحب  
القصر



١٤٣ - الملك نازلي والأيرتال خان وجميعه في  
إحدى جلسات وزارة المعارف



۱۴۴ - هدی حاتم شمراری فی إحدى الخطرات





١٤٥ - هدى شعراوي وسيزا تيراوي على  
الباخرة سفنكس في الطريق إلى فرنسا .



١٤٦ - هدى شعراوي وجواه إدريس في صورة  
تذكارية نادرة



١٤٧ - هادي شمراوى وشواه ادرى فى بيروت  
 أغسطس ١٩٤٤ للتحرير (الكسوف) (الاجساد  
 المتساقطه العرب : المصوره فى منزل السيده اسنان  
 اللاذقي



١٤٨ - حواء ادريس في زي فولكلوري



١٤٩ - الكتابة من زيادة نموذج ربيع للادب  
الربيع



١٥٠ - أم كلثوم سيدة الغناء العربى فى شبابها



١٥١ - لجنة سيدات الهلال الأحمر برئاسة حرم  
حسين سرى باشا ،

١٥٢ - طالبات السنة الخامسة علمي في واحدة  
من مدارس البسات





١٥٣ - الأميرة نسل شاه في حفلة خيرية : زهرة  
بين الزهور



١٥٤ - زينب الوكيل حرم النحاس باشا في  
الباخرة عاصم



١٥٥ - حرم النحاس باشا وحرم مكرم عبيد باشا  
في صورة





١٥٦ - زينب هانم الوكيل حرم مصطفى  
التحاسن باشا



١٥٧ - الشيخ الكبير اطلع أمين الحسيني رئيس  
الامية العربية العليا وابراهيم مسعودي اباظة باشا  
والشيخ محمد عبد اللطيف دراز في صلاة العيد



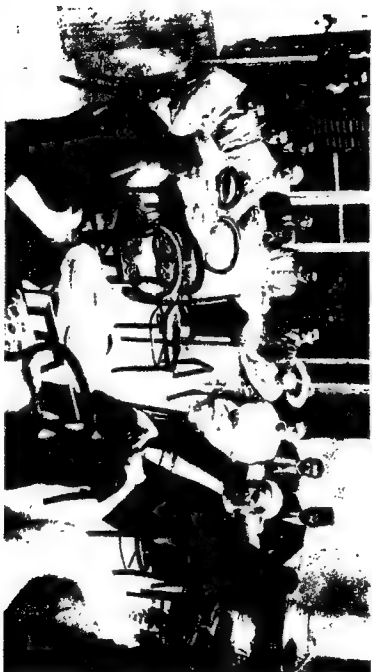
١٥٨ - أعضاء البرلمان يقدمون أحمد ماهر  
باشا ، في طريقهم إلى مصطفى النحاس باشا لتهنئته  
بنيجته من عارلة اغتياله



١٥٩ - في الأسبوع الأول من يناير ١٩٣٩ شارك  
النحاس باشا في حفل الذي أقيم لشكرهم الزعماء  
الفاطيين المالكين من مقامهم بجزيرة مسقط :  
في الصورة أحمد حلمي باشا ورفقة الزعماء



١٦٠ - الأمير عبد الله أمير شرق الأردن في زيارة  
له بعمر ثلث أن يصبح ملكاً للأردن وإلى جانبه الشيخ  
الرافعي



١٩١ - حفل مربي في بيت شيخ العربية أحمد  
مفتي باشا

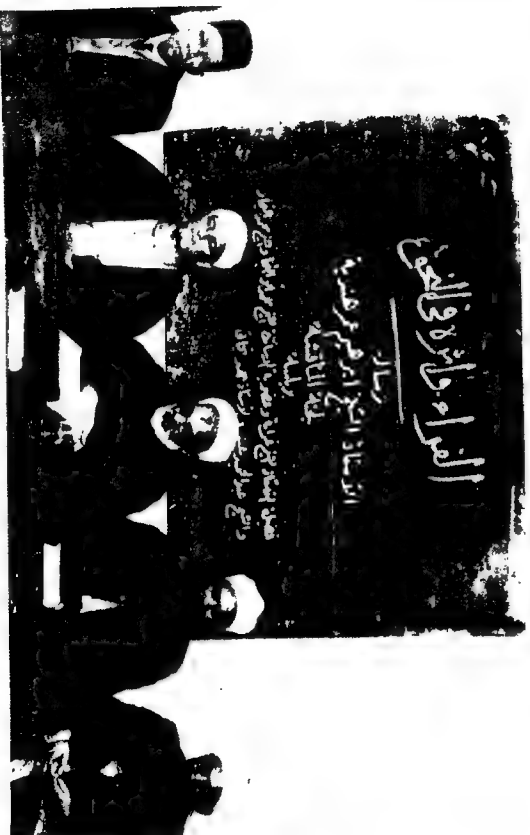
١٦٢ - سفير الأروطة المصرية إلى السودان في  
١٩٣٧/١٢/٢٤ ودي الحرس جيد الطي المظف  
بالتير لان المصري - وهو سوداني - وقد انتسج بالعلم  
المصري



١٣ - الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر  
مصطفى الرافعي في أحد قسور جامعة الأزهر  
يحدث الأستاذ والطالب يستمعون







١٦٤ - رسالة من الفراء وأثره في النحو للأستاذ  
الشيخ إبراهيم عرهم هندية ، طبعه المطبعة برناسة  
الشيخ غرابية وصورة الشيخ أبو النجاة والشيخ عبد  
المعتمد حسي والأستاذ أحمد بيجاني



١٦٥ - الشيخ المرافى كان زعيما دينيا وزعيما  
سياسيا



١٦٦ - الشيخ المرافى فى الأزهر بين طلبته



١٦٧ - سليم حسن بك راشد عليه الأشر  
المصريين وأكثرهم وطنية : كانت له مع السراي  
خصومة عنيفة .



۱۶۸ \_ محمود غالب پاشا قاضیائیم وزیرا ،

١٦٩ - محمد توفيق دياب من رئاسة تحرير الجهاد  
إلى السجن وبالمعكس



١٧٠ - عباس محمود العقاد : كاتب عملاق  
وشاعر ، مجدد ، خلاق





١٧١ - محمد علي علوية باشا واحد من أشهر  
المحاميين المصريين الذين تخصصوا في الدفاع عن  
القضية الفلسطينية



١٧٢ - مصطفى التماس وأحمد ماهر قبل  
الانفصال



١٧٣ - عزيز المصري باشا وابنه الوحيد ، الذي  
أنتم في الولايات المتحدة الأمريكية لأن أمه أمريكية



١٧٤ - مكرم حيد باشا وابراهيم حيد الحاضى  
باشا





١٧٥ - الشيخ المرافى والنقراشى باشا



١٧٦ - ابراهيم عبد الهادى باشا وعمود غالب  
باشا



١٧٧ - النحاس باشا ، والسفير صديق  
المجلدى ، سفير الأفغان المقيم دائما في مصر ، لقد  
اتخذ المجلى من مصر وطنًا دائمًا له ،



١٧٨ - مصطفى النحاس باشا وعبد السلام جمه  
اشا تولى كل منهما رئاسة مجلس النواب



١٧٩ - الأمير عمر طوسون باشا من قيادات  
مصر الوطنية وكان دائما سيقا لمعاونة المشروع  
الوطنية وخاصة الجانب الاقتصادي

( سنوات ما قبل الثورة - ١٠ )



١٨٠ - الأمير يوسف كمال من أخفى أمره  
البيت المالكي وكان القطار يمشى ساعات في أراضيه  
الواسعة ، ولم يكن يشغله في حياته سوى كلبه .



١٨١ - محمد الباسل باشا نموذج للعطاء الوطني  
الخالص



١٨٢ - شريف صبري پاشا في قمره



١٨٣ - عزيز المصري پاشا في آخريات أيامه



١٨٤ - د. طه حسين ومشاركه السياسية  
والأدبية .



١٨٥ - لطفى السيد استاذ الجيل وكل الأجيال

١٨٦ - طلعت حرب باشا زعيم مصر  
الاقتصادي



١٨٧ - عبد اللطيف طلعت باشا كان الانجليز  
يكرهونه عندما كان وكيلا للديوان الملكي



١٨٨ - محمد التايبي رائد الصحافة العربية الحديثة



١٨٩ - صورة رسمية للدكتور محمد حسين  
هيكل باشا



١٩٠ - د. محمد حسين هيكل رئيس حزب  
الأحرار الدستوريين يخطب





١٩١ - الشيخ حسن البنا  
المُرشد العام للاخوان المسلمين



١٩٢ - محمد علي علوية باشا خارجاً من محطة  
القلمس عند وصوله إليها للمشاركة في مؤتمرها  
الاسلامي،



١٩٣ - الأمير محمد علي والنقراشي باشا ميسا



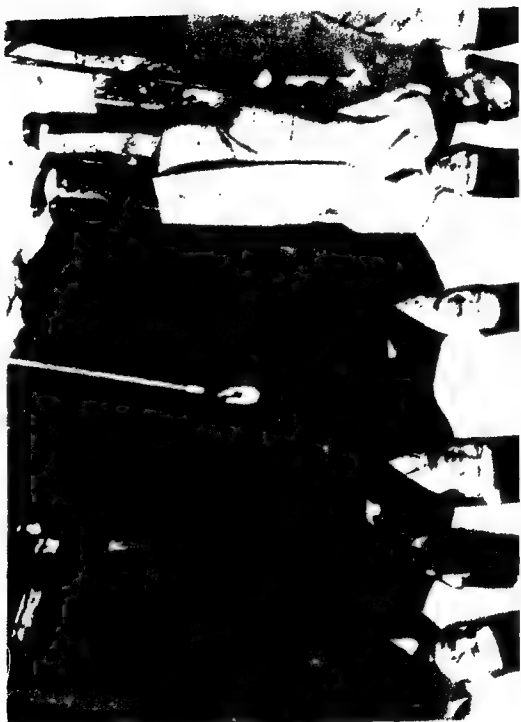
١٩٤ - الأمير محمد علي وشريف صبري باشا .



١٩٥ من الزعماء الذين لم يأتوا بعضيهم من التجليد  
والمرسة ، عدلى يكن باشا رضى أنه من الشخصيات  
التاريخية القليلة



١٩١ - عبد العزيز بن سعود ، ولي العهد

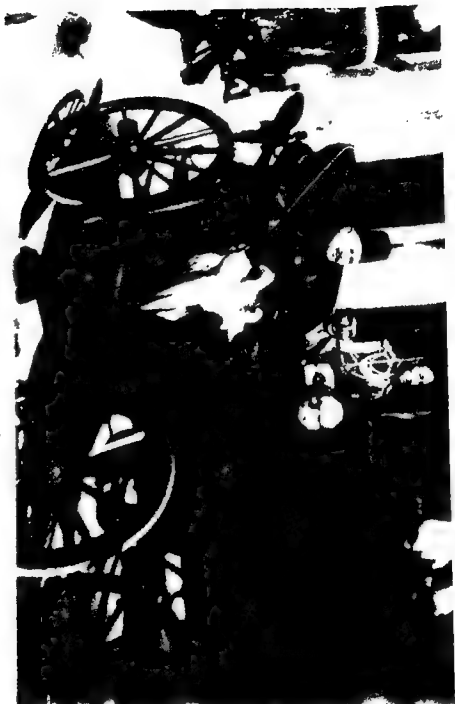


١٩٧ - أليف من زعماء مصر : مصطفى  
الحاجي باشا ، محمد محمود باشا ، عبد الحامد باشا ،  
اسماعيل صدقي باشا ، وحافظ عفيفي باشا



١٩٨ - في آخريات اليوم وزارة محمد محمود باشا الأخيرة

قبل محمد باشا ، الملك فاروق ونصيح رئيس الوزراء  
الملك بأن يرحل وكان قاسيا في تعامله ، في نهاية  
الملك : رحا الملك فاروق من محمد محمود أن يتسلم  
وهو يقابل الصحفيين في آخر المقابلة حتى لا يقال أن  
هناك أزمة وزارية ، وقال محمد محمود باشا : أنا  
محمد محمود ولست يوسف وهي هذه الواقعة جاءت  
في مذكرات فاروق التي لم تنشر بعد : في الصورة مع  
محمد محمود وحافظ عفيفي



١٩٩- في أزقة مع الملك فؤاد سنة ١٩٢٧ أقيم حفل زفاف عمة  
عمود باشا : سبل عمة عمود من المصنفين وهو في  
روما : هل ستكون في سيرة الملك عمة عمودك من  
روما ؟ وقال عمة عمود المصنفين : كلا ، ولكن  
الملك فؤاد حبيب على البشارة التي استقبلها ، وكانت  
أزقة : عمة عمود يرافق الملك فؤاد في السيرة الملكية



٢٠٠ - في أيام محمد محمود الأخيرة - وهو اللطم واحد  
 من الشخصيات البارزة التي كتلتف معها وكان  
 لا تلك إلا احمر ادمها - محمد محمود ، يعود من  
 مرسى مطروح ، : الصورة في عائلة سيني جابر  
 بالسكندرية واحد انصاره يحاول تقبل يده .



## استدراك هام

سقط سهوا إسم المناضل القديم شوقي عبد  
الوهاب تحت رسالته المنشورة في الفصل الأخير  
صفحة ٥٥٢ ونأسف لهذا الخطأ غير المقصود :  
من ٢.



# الفهرس

امداد . . . . . ٣

مقدمة ومدخل الى الكتاب : مصر فى ٦٠ سنة ( ١٨٦٥ -

١٩٢٥ ) ايجابيات وسلبيات : مالنا وما علينا . . . . . ٥

## — الباب الأول . . . . . ١٢٣

الفصل الأول : من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦

أغسطس ١٩٣٦ . . . . . ١٢٥

الفصل الثانى : معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية

السمودية . . أول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين . . ١٤٩

الفصل الثالث : انتخابات سنة ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك

فاروق . . . . . ١٥٧

الفصل الرابع : مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج

محمود فهمى النقراشى من الوفد . . . . . ١٧٣

الفصل الخامس : الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الذروة ٢٠١

الفصل السادس : روز اليوسف والبلاغ تسقطان وزارة النحاس ٢٠٩

## — الباب الثانى . . . . . ٢٠١

الفصل الأول : محمسه محمود يرأس وزارة جديدة تجرى

الانتخابات . . . . . ٢٤٣

الفصل الثانى : انشقاق فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك

رئيسه فى وزارة محمد محمود باشا . . . . . ٢٦٥

الفصل الثالث : رئيس الديوان ضد رئيس الوزراء . . . . . ٢٧٥

— الباب الثالث . . . . . ٢٩٩

الفصل الأول : مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة

العربية . . . . . ٣٠١

الفصل الثاني : مؤتمر نسائي في القاهرة لتصرة القضية

الفلسطينية . . . . . ٣١١

الفصل الثالث : محاولة في لندن لحل الصراع العربي الاسرائيلي

— مؤتمر هام في لندن . . . . . ٣٢٩

— الباب الرابع . . . . . ٣٤٧

الفصل الأول : عدو المرأة يفتح النار على المرأة . . . . . ٣٤٩

الفصل الثاني : يدعى الزواج من أم كلثوم فنقاضيه أم كلثوم . . . . . ٣٥٩

الفصل الثالث : قضية الراقصة امتثال فوزى وذبول الامتيازات

الأجنبية . . . . . ٣٦٩

— الباب الخامس . . . . . ٣٧٩

الفصل الأول : أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر

الفصل الثاني : عزيز المصري ياشأ مفجر الأزمات . . . . . ٣٩٣

الفصل الثالث : محمد محمود يخوض أعنف معركة ضد الأمراء

والنبلاء . . . . . ٤٠٧

الفصل الرابع : معركة حول خطابات فيكى باشا . . . . . ٤١٣

— الباب السادس . . . . . ٤٢١

الفصل الأول : عقبات أخرى في طريق محمد محمود . . . . . ٤٢٣

الفصل الثاني : محمد محمود يخوض آخر معاركه . . . . . ٤٣١

الفصل الثالث : اجبار محمد محمود على الرحيل !! . . . . . ٤٤٧

— الباب السابع . . . . . ٤٥٧

الفصل الأول : « على ماهر » يخلف « محمد محمود » . . . . . ٤٥٩

الفصل الثاني : طلعت حرب يلتقى جزاء سنمار القصر . . . . . ٤٧١

يقبل رئيس بنك مصر . . . . .

## — الباب الثامن ..... ٢٨٥

**الفصل الأول :** وبدات الحرب بين الانجليز وبين على ماهر لأسباب شخصية ..... ٢٨٧

**الفصل الثانى :** معارك عنيفة فى الداخل وفى الخارج وبوفيق الحكيم يفتح النار على المرأة المصرية ..... ٤٩٧

**الفصل الثالث :** معركة بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب ..... ٥٠٢

**الفصل الرابع :** الوفد، المصرى يفتح النار على الانجليز وعلى وزارة على ماهر بانها معا ..... ٥١٧

**الفصل الخامس :** سر هجوم الوفد على " الانجليز " وعلى ماهر بانها ..... ٥٢٧

**الفصل السادس :** عندما يكون الوفد فى المعارضة ! ..... ٥٣٣

**الفصل السابع :** الرأى والرأى الآخر فى أحداث سنوات ما قبل الثورة ..... ٥٥٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٤١١

---

ISBN — ٩٧٧ — ٠١ — ١٨٨٠ — x



كما قلت في الجزء الأول من كتابي : سنوات ما قبل الثورة :  
لعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا التأليف .

أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب الواحد  
بين دفتيه الرأي والرأى الآخر أقول في الجزء الثانى من هذه  
السلسلة إننى كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على هذا الكتاب  
من جماهير الشعب لأنهم يقولون على تاريخهم . . هم الذين  
كتبوه لا بل هم الذين صنعوه ولست سوى مسجل لصفحات  
تاريخ مشرق صنعته شعب عظيم معطاء .

كالبحر يطره السحاب  
وماله فضل عليه لأنه من مائه